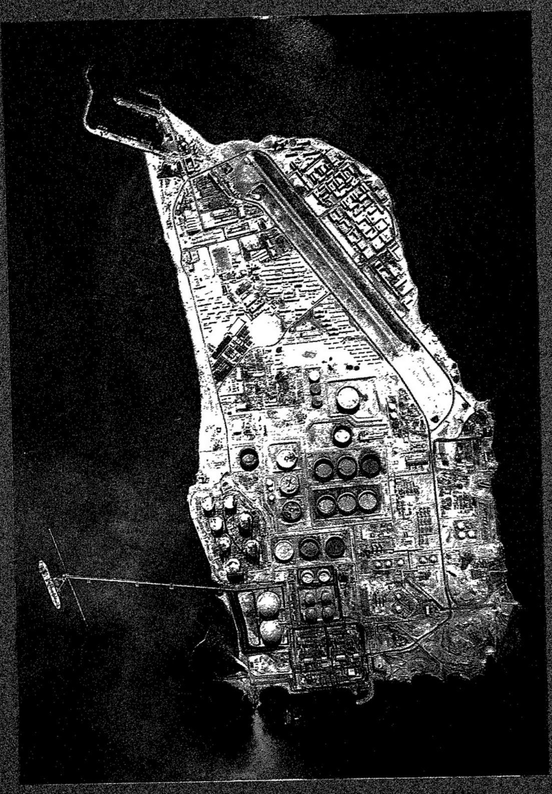
البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة



تأليف

الدكتور مانع سعيد العتيبة

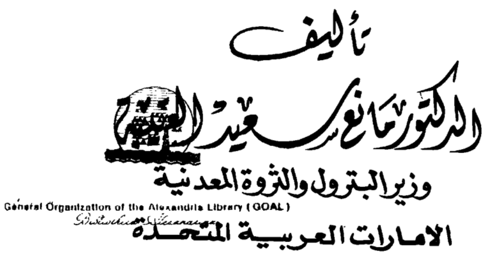
وزير البترول والثروة المعدنية

الإمارات العربية المتحدة

المؤلف والكتاب

ولد معالي الدكتور مانع العتيبة في مدينة أبوظبي [illegible]
الإمارات العربية المتحدة في الخامس عشر من مايو عام ١٩٤٦
ينتسب إلى قبيلة العتيبات المنحدرة من قبيلة [illegible]
التي تشكل تحالف بني ياس
في عام ١٩٦٣ انهى دراسته الثانوية في دولة قطر التي [illegible]
عائلته وهو في السادسة من عمره بسبب ظروف [illegible]
نفسه سافر إلى بريطانيا والتحق بإحدى الكليات [illegible]
سنتين
في عام ١٩٦٥ قرر الالتحاق بجامعة بغداد - كلية الاقتصاد [illegible]
السياسية - قسم الاقتصاد - حيث تخرج فيها عام [illegible]
لم تنقطع صلة الدكتور مانع العتيبة بصاحب السمو [illegible]
سلطان آل نهيان منذ طفولته وحتى حصوله [illegible]
الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة بغداد [illegible]
أيضاً أثناء العطل في مدينة العين التي [illegible]
بعد تولي صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان [illegible]
الحكم في إمارة أبوظبي في السادس من [illegible]
سمو الشيخ زايد الدكتور مانع العتيبة [illegible]
شؤون البترول الذي اكتشف في إمارة أبوظبي عام [illegible]
أول شحنة في سبتمبر عام ١٩٦٢
استجابة لنداء الواجب [illegible]
إمنية العليا والتحق بعمله في أبوظبي عام [illegible]
البترول في حكومة إمارة أبوظبي وهي [illegible]
الإمارة
رغم مشاغل العمل [illegible]
مانع العتيبة على متابعة دراسته [illegible]
القاهرة وتمكن من الحصول على الماجستير [illegible]
موضوعها أوبك والصناعة البترولية وذلك في [illegible]
عام ١٩٧٦ حصل من [illegible]
[illegible] وبمرتبة الشرف الأولى [illegible]
اقتصاديات الإمارات العربية المتحدة
منح الدكتور مانع العتيبة عدداً من شهادات [illegible]
من جامعات عالمية تقديراً لدوره [illegible]
خدمة بلاده والتصدي المشكلة
[illegible]
[illegible]
[illegible] الأمريكية [illegible]
[illegible] الاقتصاد
عام ١٩٧١ أصبح الدكتور مانع العتيبة [illegible]
والصناعة في أول وزارة في إمارة أبوظبي
بعد قيام الاتحاد في عام ١٩٧٢ أصبح [illegible]
البترول والثروة المعدنية في دولة الإمارات [illegible]
[illegible] للدكتور العتيبة ولا يزال [illegible]
[illegible] المصدرة للبترول أوبك [illegible]
[illegible] وهو الآن عميد وزراء البترول [illegible]
[illegible] العربية المصدرة للبترول (أوابك)
لم يقتصر نشاطه في المجال الاقتصادي [illegible]
[illegible] في بلاده بل شمل هذا النشاط [illegible]
صدرت له عدة مؤلفات في مجال الاقتصاد
في عام ١٩٨٩ قرر معالي الدكتور مانع [illegible]
البترول والاقتصاديات الإمارات العربية المتحدة [illegible]
[illegible] أحدث المتغيرات والمعلومات على [illegible]
[illegible] والتي تؤثر وتتكامل [illegible]
تطورات على مستوى النشاط الاقتصادي [illegible]
الدكتور مانع العتيبة [illegible]
[illegible] حيث نظم الشعر [illegible]
[illegible] الآن بعشرين ديواناً [illegible]
[illegible] له عدة قصائد [illegible]
(روائية) وبذلك يكون هو أول من [illegible]
[illegible] شعري [illegible]
[illegible] موضوع الأوبك من خلال شعر [illegible]
[illegible] منح الدكتور مانع العتيبة [illegible]
[illegible] الدول العربية والأجنبية في [illegible]
الدكتور مانع العتيبة من [illegible]
الوحدة الاقتصادية العربية وله [illegible]

البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة



تأليف

الدكتور مانع سعيد العتيبة

وزير البترول والثروة المعدنية

الإمارات العربية المتحدة

المجلد الأول

الطبعة الثانية

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م


بسم الله الرحمن الرحيم
وقل رب زدني علما
صدق الله العظيم

الطبعة الثانية
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

مقدمة الطبعة الثانية

منذ الطبعة الأولى في عام ١٩٧٧ وحتى الطبعة الثانية ١٩٩٠ حدثت تطورات جوهـرية في هيكل واطار الصناعة البترولية سواء على مستوى الامارات العربية المتحـدة أو على المستوى العالمي . وأهم الاحداث البترولية التي تركت بصمات واضحة على الاقتصاد العالمي هي الطفرات السريعة والعالية في أسعار البترول ، الأولى عام (١٩٧٣ - ١٩٧٤) وقـد جاءت نتيجـة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ والثانية (١٩٧٩ - ١٩٨٠) بسبب الثـورة الايـرانيـة والحرب العراقية الايرانية ، حيث ارتفعت أسعار البترول خلال الطفرة الأولى من ٣ دولارات الى ٧ دولارات للبرميل ، وخلال الطفرة الثانية من ١١ دولارا للبرميل الى ٣٤ دولارا للبرميل وحتى ٥٠ دولارا في السوق الفورية وما تلا ذلك من تغيير جذري في هيكل الصناعة البترولية وتحولها من سوق بائع الى سوق مشتر .

وفي عام ١٩٨٣ تبنت منظمة أوبك لأول مرة مبدأ الدفاع عن السوق البترولية من خلال اتفاقية لندن الشهيرة . والتي تضمنت برنامجا لانتاج أوبك بوضع سقف للانتاج وحصة لكل دولة ضمن ذلك السقف كما خفضت أسعار البترول الرسمية من ٣٤ الى ٢٩ دولارا للبرميل الواحد .

ثم جاء عام ١٩٨٦ ليشهد حرب الأسعار وانهيار السوق البترولية وتدني أسعار البترول الى أقل من ٨ دولارات للبرميل بعد أن فلت الزمام من يد أوبك فاسحة المجال للسوق الفورية .

ثم جاء عام ١٩٨٨ ليشهد حرب الانتاج حيث بلغ انتاج أوبك ذروته في شهر

أكتوبر تشرين الأول من نفس العام اذ وصل الانتاج الى حوالي ٢٤ مليون برميل في اليوم .

لقد أفرزت هذه التطورات البترولية متغيرات جديدة في العلاقات البترولية الدولية .

فلأول مرة تجتمع الدول المنتجة خارج أوبك وتقرر التعاون مع أوبك من أجل استقرار السوق البترولية . كما أنه لأول مرة أيضاً يحضر ممثلون عن أربع ولايات أمريكية الى فيينا ويطلبون التعاون مع أوبك . وكذلك عرضت الدول المستهلكة التعاون مع أوبك من أجل اعادة الاستقرار الى السوق البترولية .

إن اضطرابات السوق البترولية هذه أحدثت ضائقة مالية كبيرة لدى الدول المنتجة ومرت تلك الدول بأزمة اقتصادية خانقة ، اذ أن السنوات العجاف تلك حصدت ما زرعته سنوات الرخاء السابقة مما أدى الى حدوث اضطرابات سياسية في بعض الدول المنتجة للبترول «فنزويلا والجزائر» . ومن هنا أجمعت الأصوات من كل حدب وصوب على التعاون الدولي من أجل استقرار السوق البترولية عند مستوى معقول من الأسعار والانتاج بدلا من المنافسة القاتلة في الأسواق .

كما أن دور الدول المنتجة في السيطرة على صناعتها البترولية قد تعاظم وتمت لها السيطرة الكاملة على صناعتها البترولية وتحول دور شركات البترول الى مشغلة ومسوقة جزئيا . كما انتقلت دول أوبك الى مختلف مراحل الصناعة البترولية وتعدتها الى شراء المصافي ومحطات بيع الوقود في الدول الصناعية .

أما بالنسبة لاقتصاديات الامارات العربية المتحدة ، فقد شهدت هي الأخرى تطورا كبيراً في مختلف القطاعات . كما أن دور البترول أخذ في التراجع فاسحا المجال أمام القطاعات المتنامية الأخرى مثل قطاعات الاستثمار والصناعة والزراعة والتجارة واعادة التصدير والسياحة وهو ما كنا نرجوه دائما حيث كررنا التحذير من خطورة الاعتماد على مصدر واحد للدخل ألا وهو البترول .

ان التقليل من الاعتماد على قطاع البترول ، أدى بدوره الى زيادة ملحوظة لدور القطاع الخاص على حساب تقلص دور القطاع العام والذي يتناسب دوره طرديا مع دور قطاع البترول .

وخلال الفترة السابقة فرغ اقتصاد الامارات من مرحلة بناء الأسس وانتقل الى مرحلة بناء الهيكل الاقتصادي على قواعد أكثر توازنا ، وخرج من الأزمة البترولية الأخيرة وهو معافى وأصلب عودا من ذي قبل .

كما أن البنيان الاتحادي الاقتصادي والسياسي قد رسخ وثبتت أركانه .

وبـرز عامل جديد هو قيام مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ والذي قطع شوطا كبيرا في مجال التكامل والتنسيق والتعاون الاقتصادي تشريعا وتنفيذا .

كمـا أن جو الوفـاق الدولي أدى الى وضع من الانفراج الدولي على المستويين السياسي والاقتصادي مما ساعد على حل الكثير من المشاكل الدولية وأن عددا آخر من تلك المشاكل في طريقه الى الحل . ولا شك أن هذا التطور في العلاقات الدولية والتحسن في المنـاخ الدولي السياسي والاقتصادي ترك أثره الايجابي في الميدان البترولي وساعد دول أوبك في انجاح جهودها المتجددة للعودة بالسوق البترولية الى حالة الاستقرار المنشود .

وسنتناول في الطبعة الثانية جميع المستجدات التي حدثت بالنسبة لاقتصاديات الامارات العربية المتحدة وبالنسبة للصناعة البترولية بالبحث والتحليل في مختلف أبواب وفصول ومباحث هذا الكتاب بإذن الله .

الدكتور مانع سعيد العتيبة

١٩٩٠/٢/١٥

مقدمة الطبعة الأولى

أحدث اكتشاف البترول في الامارات العربية المتحدة تحولا جذريا في بنيانها الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك عن طريق نقل المجتمع من مجتمع بدائي بسيط الى مجتمع آخذ في النمو .

فقبل اكتشاف البترول كان اقتصاد الامارات العربية المتحدة اقتصادا بدائيا متخلفا ومغلقا لا يرتبط بالاقتصاد العالمي إلا في حدود ضيقة جدا وذلك عن طريق صناعة اللؤلؤ والتي كانت تهيمن حينذاك على الاقتصاد الوطني .

وما أن انضمت دولة الامارات العربية المتحدة الى نادي البلاد المصدرة للبترول حتى بدأت تعمل على اللحاق بالبلاد الأخرى التي سبقتها في مضمار النمو والتقدم ، فأخذت بنظرية «الدفعة القوية» ووجهت امكانياتها البترولية والمالية من أجل خدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستفيدة في ذلك من الخبرات العربية المتاحة . وكان من البديهي أن تعطي الامارات العربية المتحدة الأولوية لمشروعات البنية الاساسية ممهدة بذلك الطريق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة[1] .

---

(١) K.G. Fenelon-The United Arab Emirates "An Economic & Social Survey" 1974.
العتيبة ، مانع سعيد – مجلس التخطيط في أبوظبي – أبوظبي سنة ١٩٧٠ . عبدالله ، راشد – زايد من مدينة العين الى رئاسة الاتحاد – ابوظبي سنة ١٩٧٥ . مكتب الوثائق والدراسات – «أبوظبي بين الأمس واليوم» . سنة ١٩٧١ .
العتيبة ، مانع سعيد – اقتصاديات أبوظبي قديما وحديثا – ابوظبي سنة ١٩٧٣ .

وكـانت امـارة أبـوظبي سبـاقـة في مجـال التنمية على أساس من التخطيط الاقتصادي وذلك عن طريق خطتها الخمسية الأولى (١٩٦٨ – ١٩٧٢) بادئة بذلك عهد التخطيط لأول مرة في منطقة الخليج العربي .

لقـد فتـح البتـرول الباب على مصراعيه أمام رياح التغيير سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية فاسحا المجال أمام انطلاقة كبرى في طريق بناء الدولة العصرية والاقتصاد المنفتح الحديث والمرتبط باقتصاديات البلاد المتقدمة . واذا كان قطاع البترول ، وهو القطاع القائد ، يمثل قمة التكنولوجيا الحديثة الا انه قد وجدت الى جواره قطاعات اقتصادية تقليدية متخلفة مما أدى الى ايجاد نوع من الازدواج في البنيان الاقتصادي وهنا تبرز مسؤولية قطاع البترول بصفته «القطاع القائد» في عملية التنمية الاقتصاية والاجتماعية وذلك عن طريق تطوير القطاعات الأخـرى ، وهـو ما يعني تنـويـع مصادر الدخل القومي ، وذلك حتى لا يستمر الاقتصاد الوطني معتمدا على قطاع واحد ، وهو البترول ، لما في ذلك من محاذير اقتصادية كثيرة . وكان ضروريا ، مع نشأة الدولة الحديثة ، أن يبدأ عهد جديد من التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الامارات الاعضاء في الاتحاد تحقيقا للتنمية المتوازنة على مستوى الدولة على أساس من التنمية غير المتوازنة على مستوى كل امـارة على حدة . كما يجب ان ننوه الى أن نجاح هذه التنمية الشاملة المنشودة يستلزم أن تتم هذه التنميـة في اطار من التكـامـل والتنسيق ليس على مستوى الامارات العربية فحسب بل على مستوى منطقة الخليج العربية والعالم العربي ككل .

واتفاقا مع ذلك فقد تأكد للامارات العربية المتحدة ، وهي بصدد تنمية وتطوير اقتصادياتها ضرورة ربط تنميتها الشاملة بالتنمية على المستوى القومي . فقامت بانشـاء صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي وخصصت جزءا كبيرا من دخلها القومي لمساعدة البلاد الآخذة في النمو وخاصة البلاد العربية .

ولم تقف نظرة دولة الامـارات العـربيـة المتحدة الى البترول عند كونه سلعة اقتصادية ذات أهمية كبيرة بل أدركت ما لهذه السلعة الاستراتيجية من أهمية سياسية في مجال تطوير بنيانها الاقتصادي والاجتماعي وكان لها شرف البدء في

استخدام البترول العربي كسلاح سياسي في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ (١) ، ايمانا منها بالأهمية السياسية والاستراتيجية لهذه الثروة القومية .

إن الامـارات العربية وهي أحد الأعضاء البارزين في منظمة الأقطار العربية المصـدرة للبتـرول وفي منـظمـة الأوبك تؤمن بأهمية هاتين المنظمتين وذلك على المستويين العربي والعالمي ولذلك فهي تسعى من أجل دعمهما وتقويتهما .

والامارات العربية المتحدة ، كمصدر رئيسي للبترول ، تؤثر وتتأثر بما يصيب هذه الصناعة الاستراتيجية الدولية ، وهي لذلك تهتم اهتماما كبيرا بمستقبل هذه الصناعة وخاصة بالنسبة لضرورة الحفاظ على الدور الايجابي الكبير الذي يلعبه البترول في الاقتصاد العالمي .

ومن كل ما تقـدم فإننـا رأينـا أن نجعـل موضـوع بحثنا هذا هو «البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة» مقسمين البحث الى خمسة أبواب .

يعالج الباب الأول موضوع البنيان الاقتصادي للامارات قبل البترول ، وهو يقع في فصلين . الفصل الأول ويبحث في عناصر البنيان الاقتصادي من وسط طبيعي وعنصر بشري ونشـاط اقتصادي وعلاقات خارجية . والفصل الثاني وهو يتناول طبيعة البنيان الاقتصادي من تخلف وازدواجية .

والباب الثاني يتطرق للصناعة البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة ، ويقع في أربعـة فصـول . الفصـل الأول يتنـاول الاطار القانوني لصناعة البترول في الامارات العربية . والفصل الثاني يدرس شركات البترول العاملة في الامارات . والفصل الثالث ويتناول مراحل الصناعة البترولية في الامارات . والفصل الرابع ويتناول الامارات والتكتلات البترولية .

---

(١) لقد قال يومها الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة قولته المأثورة «ان البترول العربي ليس بأغلى من الدم العربي» .

الباب الثالث ويعالج البترول وتطور البنيان الاقتصادي وهو مقسم الى فصلين . الفصل الأول يتعلق بتطور البنيان الاقتصادي من تطور الانتاج القومي الى تطور السكان والاستهلاك والانظمة النقدية والمصرفية والمالية . والفصل الثاني ويتعلق بالتنمية الاقتصادية في الامارات العربية .

الباب الرابع ويدرس التنمية في اطار التكامل الاقتصادي ويقع في أربعة فصول . الفصل الأول ويتناول التكامل الاقتصادي بين الامارات ، والفصل الثاني ويتناول التكامل الاقتصادي الخليجي . والفصل الثالث ويتناول التكامل الاقتصادي العربي . والفصل الرابع ويتناول صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي .

الباب الخامس ويتناول مستقبل الصناعة البترولية . ويقع في فصلين . الفصل الأول يبحث التغيرات المتوقعة في السوق البترولية من عرض وطلب وأسعار للبترول . والفصل الثاني يتناول مستقبل العلاقات بين الامارات وشركات البترول .

ولا يفوتنا هنا أن نتقدم بالشكر الى كل الذين سهلوا لنا مهمة انجاز هذه الرسالة ، وعلى رأسهم الاستاذ الدكتور رفعت المحجوب الذي أشرف على هذه الرسالة ، وأشكر كذلك جميع العاملين في أجهزة الدولة في الامارات العربية المتحدة والذين لم يبخلوا بما لديهم من معلومات .



الباب الأول

الباب الأول

البنيان الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة قبل البترول ويشمل

المقدمـــة :

الفصل الأول: عناصر البـنيان الاقتصادي

المبحث الاول : الوسط الطبيعي
المبحث الثاني : العنصر البشري
المبحث الثالث : النشاط الاقتصادي

١- صناعة اللؤلؤ
٢- صيد السمك
٣- الزراعة
٤- الرعي والثروة الحيوانية
٥- الخدمات والحرف
٦- التجارة

المبحث الرابع : العلاقات الاقتصادية الخارجية
١ - التجارة الخارجية
٢ - النقل البحري

الفصل الثاني: طبيعـة البـنيان الاقتصادي

المبحث الاول : التخلف
المبحث الثاني : الطبيعة المزدوجة للبنيان الاقتصادي

الباب الأول

البنيان الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة قبل البترول

مقدمـــــة :

نعني بالبنيان الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة ، مجموعة العلاقات القائمة بين العناصر الأساسية المكونة للحياة الاقتصادية فيها والتي تشمل الوسط الطبيعي وما يشمله من موقع ومساحة ومناخ وثروات طبيعية والعنصر البشري ، وما ينصرف اليه من كثافة السكان وتوزيعهم وحالتهم الاجتماعية ودورهم في ممارسة النشاط الاقتصادي بمختلف فروعه : الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات والحرف الى التجارة بما في ذلك العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي .كما يعني البنيان الاقتصادي دراسة طبيعته ونموه وتطوره والعوامل المؤثرة التي تؤدي الى تحويلات جذرية في مساره .

وفي هذا السياق لابد من الاشارة الى عاملين أساسيين أثرا على تطور البنيان الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة .

أولاً : قيـام دولة الاتحـاد في الثامن من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ بين الامارات السبع على الرغم من أن الامارات عرفت منذ القدم شأنها في ذلك شأن الكيانات الاخرى الشقيقة المجاورة لها والتي لم تدخل في الاتحاد نوعا من الترابط الاجتمـاعي والاقتصادي وذلك لعدم وجود فواصل طبيعية بينها واتساق وحدتها الاقليمية وظروفها البشرية والاجتماعية مما مهد لقيام الاتحاد بينها إلا أن كلا منها

يتمتع باطار اقتصادي له خصائصه المستقلة والذي ينبثق من حق كل امارة في سيادتها على شؤونها الداخلية كما حدد ذلك الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة في مادته العاشرة التي حددت أهداف الاتحاد اذ أشارت الى أن أهداف الاتحاد هي الحفاظ على استقلاله وسيادته وعلى أمنه واستقراره ، ودفع كل عدوان على كيانه أو كيان الامارات الاعضاء فيه ، وحماية حقوق وحريات شعب الاتحاد وتحقيق التعاون الوثيق بين اماراته لصالحها المشترك من أجل هذه الاغراض ، ومن أجل ازدهارها وتقدمها في كافة المجالات وتوفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين مع احترام كل امارة عضو لاستقلال وسيادة الامارات الأخرى في شؤونها الداخلية في نطاق هذا الدستور(١) .

ثانيا : اكتشاف البترول في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات في امارتي أبوظبي ودبي واكتشافه في كل من امارتي الشارقة ورأس الخيمة في السبعينات ان هذه الاكتشافات أدت الى تحولات أساسية في البنيان الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة وجعلته بنيانا متميزا يعتمد في مقوماته على نظام السلعة الواحدة أو ما يشار اليه باقتصاد السلعة الواحدة في المفهوم الاقتصادي .

وسنبحث في هذا الباب عناصر البنيان الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة من الوسط الطبيعي وما يشمله من موقع ومساحة ومناخ وثروات طبيعية ومن العنصر البشري وتوزيعاته وصولا الى النشاط الاقتصادي بمختلف فروعه ، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي .

ثم نعرض طبيعة هذا البنيان الاقتصادي في مرحلة ما قبل البترول حتى نستطيع ان نعرف ما طرأ عليه من تحولات عميقة بعد اكتشاف البترول في أوائل الستينات وخاصة بعد قيام الاتحاد في عام ١٩٧١ .

---

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧١ - ١٩٧٦ الجزء الأول .
الجريدة الرسمية ، السنة الأولى - العدد الأول ، كانون الأول/ديسمبر ٧١ص٣ .

الفصل الاول

عناصر البنيان الاقتصادي

وتشمل عناصر البنيان الاقتصادي الأمور التالية :

المبحث الاول : الوسط الطبيعي
المبحث الثاني : العنصر البشري
المبحث الثالث : النشاط الاقتصادي

١ - صناعة اللؤلؤ
٢ - صيد السمك
٣ - الزراعة
٤ - الرعي والثروة الحيوانية
٥ - الخدمات والحرف
٦ - التجارة

المبحث الرابع : العلاقات الاقتصادية الخارجية

١ - التجارة الخارجية
٢ - النقل البحري

المبحث الأول

الوسط الطبيعي

في بدء دراسة البنيان الاقتصادي لأي مجتمع أو دولة لابد من بحث موضوع الوسط الطبيعي الذي يقوم عليه ومن ثم الانتقال الى عناصره الاقتصادية الأخرى .

تقع الامارات العربية المتحدة في الركن الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية شمال خط الاستواء بين خطي عرض ٢٢ و٢٦,٥ وبين خطي طول ٥١ و٥٦,٥ شرق خط جرينتش . وتطل على الخليج العربي بشاطيء يمتد لمسافة نحو ٤٠٠ ميل أو ٦٤٠ كيلومتراً كما تطل المنطقة الشرقية حيث تقع امارة الفجيرة بشاطيء يمتد نحو ٩٠ كيلومترا على خليج عمان الذي يتصل بالبحر الأحمر عن طريق بحر العرب ثم باب المندب . ويحد الامارات العربية المتحدة من الشمال الخليج العربي وايران التي تتقاسم معها مياه الخليج العربي مناصفة[1] ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومن الشرق سلطنة عمان وخليج عمان .

ويعتبر موقع الامارات العربية المتحدة وامتداده مع الدول المجاورة موقعا استراتيجيا واقتصاديا اذ يشكل نقطة وصل بين الغرب والشرق ولذا فقد كان موضع اهتمام القوى العظمى تاريخيا حيث سعت للسيطرة وبسط نفوذها عليه ليكون قاعدة عسكرية تنطلق منه لتوسيع نفوذها في الشرق الأقصى وليكون أيضاً ممرا اقتصاديا لها في تجارتها مع تلك الدول القائمة في الشرق الأقصى .

(١) أنظر اتفاقية الحدود البحرية بين كل من ايران من ناحية وأبوظبي ودبي من ناحية أخرى .

وقد شهدت هذه المنطقة عموما موجات متعاقبة من الاستعمار فكان الاستعمار البرتغالي نحو عام ١٥٠٢م ثم تلاه الاستعمار البريطاني حتى الاستقلال واعلان قيام دولة الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ . وعلى امتداد هذه الفترة الزمنية قاومت القبـائـل هذا الوجود الاستعماري مما أدى ابان حركة تحرير البلاد من البرتغاليين الى ظهور تنقلات بين القبائل في المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية التي نجم عنها حدوث تطورات مهمة فبجانب ظهور دولة آل بوسعيد في مسقط في منتصف القـرن الثـامن عشر برزت قوتـان مستقلتان على ساحل عمان . احداهما : قوة القواسم وحلفائهم في شمال ساحل عمان . والاخرى : قوة بني ياس وحلفائهم من القبائل ، والتي كان يتزعمها آل نهيان حيث امتد نفوذهم على طول ساحل عمان من دبي حتى خور العديد . ثم ما لبثت التطورات المتعاقبة أن أدت الى عدة مشيخات على الساحل(١) .

وقد نجح الاستعمار البريطاني فيما بعد في تكريس وضع هذه المشيخات من خلال عقد مجموعة من المعاهدات مع شيوخ المنطقة كان أهمها معاهدة السلام العام عام ١٨٢٠م واتفاقية الهدنة عام ١٨٥٣م والتي اعترفت بالأوضاع القائمة لكل المشيخات ثم كانت بعد ذلك «الاتفاقيات المانعة» عام ١٨٩٢م والتي قضت بتعهد حكام المنطقة من الشيوخ بعدم الدخول في أية مفاوضات مع دول أخرى دون موافقة بريطانيا التي أرسلت بدورها «مقيما عاما» للاشراف على تنفيذ ذلك(١) .

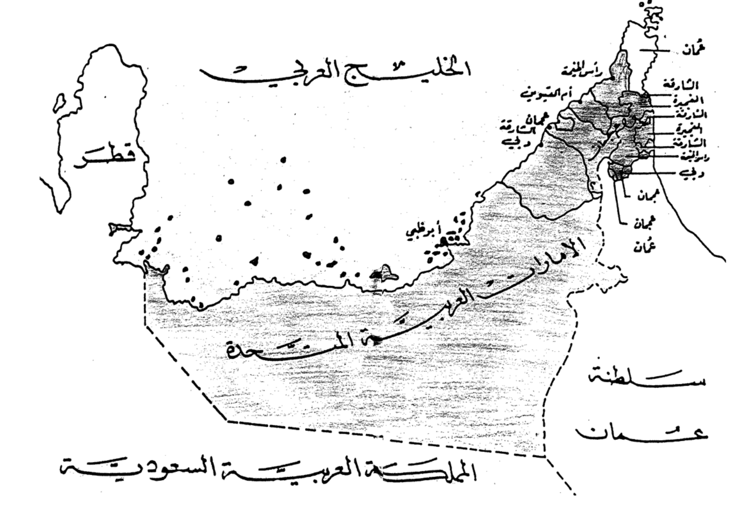
وعرفت المنطقة باسم الساحل المتصالح أو المتهادن بعد أن وضع البريطانيون بين الامـارات حدودا مصـطنعة ومتداخلة وذلك حسب الانتماء القبلي من ناحية ورغبة في بذر بذور الشقاق والخلاف بين الامارات من ناحية أخرى كما يظهر ذلك في الخارطة التي توضح حدود كل من الامارات في الدولة والملحقات التابعة لها .

---

(١)دولة الامارات العربية المتحدة – ١٩٧٤ ، وزارة الاعلام ، ص٩ .

(١)دولة الامارات العربية المتحدة ، دراسة تاريخية جغرافية حضارية للتعريف بإماراتها وانجازاتها المعاصرة ، مركز الوثائق والدراسات بوزارة شؤون الرئاسة أبوظبي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ١٩٧٢/١٢/٢ ، ص٢٤ – ٢٨ .

خـارطـة
الامـارات الـعـربـيـة الـمـتـحـدة



الخليج العربي
قطر
عُمان
رأس الخيمة
أم القيوين
عجمان
الشارقة
دبي
الشارقة
الفجيرة
الشارقة
الفجيرة
الشارقة
رأس الخيمة
دبي
عجمان
عجمان
عُمان
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة
سلطنة عمان
المملكة العربية السعودية

إلا أن كل هذه المعاهدات وما تبعها من تدخل مباشر في المنطقة لم يمنع الامارات من تطورها تدريجاً وانفتاحها على الدول المجاورة ومطالبتها بالتحرر والاستقلال وازاء مثل هذه الضغوط خشيت بريطانيا على مصالحها ان هي استمرت في نهجها السياسي هذا فأعلنت عن عزمها على الانسحاب من المنطقة قبل نهاية عام ١٩٧١م وعليه تداعى أصحاب السمو الشيوخ حكام الامارات للنظر في شكل ومضمون العلاقات التي لابد وأن تسود فيما بينهم وكان من أبرز الذين ساهموا في «سياسة الآفاق المفتوحة» على العالم العربي واستغلال مصادر الثروة لخدمة تطور الامارات القائمة حينذاك صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي تولى حكم امارة أبوظبي في ١٩٦٦/٨/٦ والذي دعا الى اقامة حكم وطني عند حصول الامارات على استقلالها الكامل في اتحاد يشكل دولة كبيرة متحدة وكان أول هذه الجهود اتفاق دبي بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٨ مع حاكمها صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حيث تم اعلان اتحاد يضم الامارتين كما وجهت الدعوة الى حكام الامارات المتصالحة الأخرى وحاكمي قطر والبحرين للانضمام الى هذا الاتحاد . وفي ١٩٦٨/٢/٢٧ أعلن عن قيام اتحاد الامارات العربية بين كل من أبوظبي ، دبي ، الشارقة ، عجمان ، أم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة بالاضافة الى كل من قطر والبحرين . وتم بالاجماع انتخاب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيسا للاتحاد في دورة هذا الاتحاد التي عقدت في الفترة ما بين ٢١ – ١٩٦٩/١٠/٢٥ . ولكن كلا من قطر والبحرين قررتا فيما بعد اعلان استقلالهما كدولتين مستقلتين خارج هذا الاتحاد وعليه تم عقد اجتماع بين حكام الامارات المتصالحة في ١٩٧١/٧/١٨ حيث قرروا فيه اقامة دولة اتحادية فيما بينهم باستثناء امارة رأس الخيمة . وفي ١٩٧١/١٢/٢ أعلن حكام الامارات الست العمل بالدستور المؤقت واقامة دولة الامارات العربية المتحدة والتي انضمت اليها امارة رأس الخيمة في ١٩٧٢/٢/١٠ . وهكذا تكاملت دولة الامارات العربية المتحدة بالشكل الحالي والتي تضم أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة[١] .

(١) المصدر السابق ، ص٢٨ – ٣١ .

وتبلغ مساحة دولة الامارات العربية المتحدة ٨٥٠٠٠ كيلومتر مربع موزعة وفق الجدول التالي :

مساحة دولة الامارات العربية المتحدة حسب كل امارة[1]

الامارة	المساحة		
	كيلومتر مربع	ميل مربع	النسبة المئوية ١٪
أبوظبي	٧٣٨٤٠	٢٨٥٠٩,٦	٨٦,٦٨
دبي	٣٨٨٥	١٥٠٠,٠	٤,٥٧
الشارقة	٣١٤٠	١٢١٢,٤	٣,٦٩
عجمان	٢٥٩	١٠٠	٠,٣
أم القيوين	٨٧٧	٣٣٨,٦	١,٠٤
رأس الخيمة	١٨٣٣	٧٠٧,٧	٢,١٧
الفجيرة	١١٦٦	٤٥٠,٢	١,٣٧
المجموع	٨٥٠٠٠	٣٢٨١٨,٥	١٠٠
مساحة الجزر	٧٣٠٠		٨,٦

(١) المجموعة الاحصائية السنوية – العدد التاسع ١٩٨٤ ، وزارة التخطيط الادارة المركزية للاحصاء ص٨ ومصادر اخرى .

وتتبع دولة الامارات العربية المتحدة مجموعة كبيرة من الجزر تزيد على ٢٠٠ جزيرة أهمها في امارة أبوظبي جزيرة أبوظبي التي تقع عليها مدينة أبوظبي عاصمة الدولة وتبلغ مساحتها نحو ١٥٠ كيلومترا مربعا وجزيرة داس التي تعتبر ميناء البترول البحري الأول في الامارات والتي تحتل مركزا صناعيا هاما نظرا لوجود مصانع تسييل الغاز الطبيعي فيها وهي مركز عمليات أدما العاملة (شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية) ومساحتها لا تتعدى الميل المربع (حوالي ٣كلم[٢]) وهناك أيضاً جزيرة صير بني ياس التي تتميز بعمق قاع البحر حولها اذ يصل الى نحو ٤٦ قدما مما سهل على شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية «أدكو» اقامة ميناء لتصدير البترول الخام المستخرج من حقول مربان وبوحصا والذي تنتهي أنابيبه عند جبل الظنة على الشاطيء المواجه للجزيرة ، وجزيرة دلما ميناء اللؤلؤ الشهير وجزيرة أبوالأبيض أكبر جزر الامارات مساحة وجزيرة غناظة والجزيرة الطويلة وجزيرة السعديات التي تقع شرق جزيرة أبوظبي وعلى مسافة قريبة منها وبها محطة أبحاث زراعية بالاضافة الى كونها مركزا لتجميع المعدات والآليات الخاصة بشركات البترول العاملة في الدولة . ومن الجزر الأخرى جزيرة أم النار التي أنشئت فيها مصفاة تكرير البترول وجزيرة جرنين وزركوه وحالة البحراني ومبرز وصلاحة وجنانة وحالة الحيل والفي ومروح والبزم الغربي وغشة وأم الحطب والافزيعية وفريجد ومهميات والمكاسب والقفاي وغانمة ، أما في امارة دبي فهناك عدد قليل من الجزر الصغيرة في الخليج كما أن جزيرة أبوموسى والحمرية وصير بونعير أهم الجزر في امارة الشارقة ، وفي امارة أم القيوين هناك جزيرة السينية والتي تبلغ مساحتها نحو ٩٠ كيلومترا مربعا وفي امارة رأس الخيمة هناك الجزيرة الحمراء (زعاب) وجزيرتا طنب الكبرى والصغرى[١] اللتان تتحكمان بمدخل الخليج العربي .

وتقدر مساحة دولة الامارات العربية المتحدة بـ ٨٥ ألف كيلومتر مربع اذا أضيفت مساحة هذه الجزر الى المساحة المشار اليها في الجدول السابق .

وبشكل عام يغلب الطابع الصحراوي على سطح دولة الامارات العربية المتحدة حيث تحتل الصحارى نحو ٦٥٪ من مساحتها الكلية في حين توجد بعض المناطق

(١) في عام ١٩٧١ احتلت ايران بالقوة جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وذلك قبيل انسحاب بريطانيا من المنطقة .

المبحث الثاني

العنصر البشري

يعود أصل سكان الامارات العربية المتحدة الى مجموعة من القبائل أهمها تجمع قبائل بني ياس وقبيلة القواسم والمناصير والعوامر والظواهر والشرقيين والنعيم وآل علي والشحوح وغيرهم .

ولكل من هذه القبائل تاريخها العريق ودورها في تاريخ المنطقة فتحالف قبائل بني ياس والتي كان موطنها الأصلي واحة ليوا عبارة عن مجموعة من القبائل هي آل بوفلاح وآل بوفلاسا وآل بومهير والسودان والهوامل والمرر والمحاربة والقبيسات والرميثات والمزاريع والرواشد .

وتسكن قبائل بني ياس واحات في ليوا تسمى المحاضر حيث الأرض الزراعية والمياه العذبة والمراعي المنتشرة في منطقة البطين جنوبي ليوا والتي فيها يرعون ابلهم ومـاشيتهم وفي فصل الصيف تنتقل قبائل بني ياس الى الشواطيء حيث تقطن جزيرة صير بني ياس والياسات وغاغة حيث كانوا يعملون في هذا الموسم على صيد اللؤلؤ والأسماك .

وفي سنة ١٧٦٩ اكتشف أحد أفراد قبائل بني ياس عن طريق الصدفة جزيرة أبوظبي حيث وجد الماء العذب نسبيا ونظرا لما تتمتع به جزيرة أبوظبي من موقع حصين لجأت اليها قبائل بني ياس لكي تحتمي فيها من غارات القبائل الأخرى ، حيث وجدت أنه من السهل عليها الدفاع عن هذه الجزيرة ثم انتقلت قبائل بني ياس بعد ذلك الى دبي حيث استقرت فيها .

وقبيلة القواسم من القبائل الهامة في دولة الامارات العربية المتحدة حيث كان لهذه القبيلة تاريخ بارز في المنطقة وتسكن هذه القبيلة كلا من الشارقة ورأس الخيمة وقد أقامت قبيلة القواسم منذ القدم علاقات جوار طيبة مع قبائل بني ياس وتعاونت معها في صد الغزاة من البرتغاليين الذين حاولوا استعمار المنطقة . وهناك أيضا قبيلة المناصير وهي حليف رئيسي لقبائل بني ياس وتسكن معهم في منطقة ليوا وقبيلة الظواهر تسكن في منطقة العين وهي الأخرى حليف قديم لقبائل بني ياس . وهناك أيضــا قبيلة العـوامر والتي تسكن المناطق الجنوبية لأبوظبي وخاصة منطقة أم الزمول وزرارة والربع الخالي .

وتسكن قبـائل الشروق في الفجيرة ، وقبيلة النعيم في عجمان ، وآل علي في أم القيوين والشحوح في رأس الخيمة .

ويتـوزع سكان الامارات بين الحضر والبدو وسكان الواحات ويدينون بالدين الاسلامي الحنيف وينتشر المذهب المالكي في امارتي أبوظبي ودبي في حين ينتشر المذهب الحنبلي في امارتي الشارقة ورأس الخيمة . ان تتبع العنصر البشري المكون لدولة الامارات العربية المتحدة أو المقيم على أرضها يواجه بواقع حداثة البيانات والاحصائيات الرسمية المتوفرة حول الموضوع وبذلك يصعب تحديد عدد السكان المحليين والمقيمين قبل مطلع هذا القرن حيث أن انتقال انسكان بين منطقة وأخرى لم تكن لتحكمه أية قيود أو ضوابط وما وردنا عن تأسيس دولة البوسعيد في مسقط عام ١٧٤٩ وبروز حلف قبائل القواسم في منطقة رأس الخيمة وتجمع قوة بني ياس وحلفائهم من القبائل في الظفرة وأبوظبي لم يشر الى تعداد هذه القوى وحتى بعد انتقال بني ياس الى جزيرة أبوظبي ونجاح عيسى بن نهيان أول حكام آل نهيان في جمعهم تحت لوائـه وتشير المعلومات على أية حال الى أن عدد البيوت لم يتجاوز الاربعمائة بيت في أواخر القرن الثاني عشر .

وقد شهدت امارة أبوظبي تطورا كبيرا في عهد الشيخ زايد بن خليفة ، الذي تولى مقاليد حكم الامارة بين عامي ١٨٥٥ و١٩٠٩ والذي لقب تقديرا واحتراما لجهوده باسم زايد الكبير[١] .

(١) عامان زاهيان في تاريخ امارة ابوظبي ، مكتب الوثائق والدراسات أبوظبي – ١٩٦٨ ص٢٢ – ٢٨ .

وتشير تقديرات احصائية إلى أن تعداد السكان في أواخر حكم زايد الكبير كان في حدود ثمانين ألفا من المواطنين منهم ثمانية آلاف من البدو موزعين وفق ما يلي :

عدد السكان حسب الامارات في عام ١٩٠٨(٢)

المنطقة	العدد	النسبة المئوية
أبوظبي	١١٠٠٠	١٥,٢٨
دبـــي	١٠٢٥٠	١٤,٢٤
الشارقة والفجيرة	١٩٠٠٠	٢٦,٣٩
رأس الخيمة	٢٦٠٠٠	٣٦,١١
أم القيوين	٥٠٠٠	٦,٩٤
عجمـــان	٧٥٠	١,٠٤
المجموع	**٧٢٠٠٠**	**٪١٠٠**

وتعكس هذه الاحصائية على الرغم من الكثير من التحفظات حول دقتها ، مؤشرا لكثافة وتجمع السكان في مناطق رأس الخيمة والشارقة والفجيرة حيث تتوفر الأراضي الزراعية . بيد أن حجم سكان الامارات قد تعرض لعمليات من المد والجزر ، ففي عصر اللؤلؤ عنـدما كان اقتصاد الامارات العربية المتحدة منتعشا ، ازداد عدد سكان الامارات حتى وصل الى ما يقارب ٢٠٠ ألف نسمة ، في حين تقلص هذا العدد تقلصا كبيرا في فترة الكساد العظيم الذي عم العالم في الثلاثينات من هذا القرن ، وكذلك استمر تقلصه عندما كسدت تجارة اللؤلؤ في فترة ما قبل اكتشاف البترول ، نتيجة لذلك نزحت أعداد كبيرة من السكان الى البلاد المجاورة ، والتي اكتشف فيها البترول في فترة سابقة لاكتشافه في دولة الامارات العربية المتحدة .

---

(٢) ج.ج لوريمر ، دليل الخليج ، ترجمة المكتب الثقافي لحاكم قطر ، الجزء الخامس ، الجزء الجغرافي ، بيروت – ١٩٦٩ ، ص١٨٠٩ . ومن الملاحظ أن تقدير عدد سكان أبوظبي ودبي منخفض اذ كان من الصعب حصر الجزء الأكبر منه نظرا لكونهم يتوزعون في مناطق نائية شاسعة .

وقد بلغ أدنى حد وصله سكان الامارات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حوالي ١٠٠ ألف نسمة(١) .

وقد قام مجلس تطوير الامارات المتصالحة ، قبل استقلالها عن الحاكم البريطاني باجراء أول تعداد للسكان في عام ١٩٦٧ والذي بلغ فيه تقدير تعداد السكان حوالي ١٨٠ ألف نسمة والذي أشار في تقديراته الى بدء مرحلة جديدة بالنسبة للتطور في هذه المنطقة من حيث ازدياد عدد السكان في ظل الاكتشافات الأولى للبترول .

وقد توزع السكان في منطقة الامارات على النحو التالي :(٢)

المنطقة	العدد	النسبة المئوية
أبوظبي	٤٦٣٧٥	٢٥,٨٩٪
دبـي	٥٩٠٩٢	٣٢,٩٨٪
الشارقة	٣١٤٨٠	١٧,٥٧٪
رأس الخيمة	٤٢٤٥	٢,٣٧٪
عجمان	٣٧٤٠	٢,٠٩٪
أم القيوين	٢٤٤٨٢	١٣,٦٧٪
الفجيرة	٩٧٢٤	٥,٤٣٪
المجموع	**١٧٩١٣٨**	**١٠٠٪**

(١) هذه الاحصائية تقديرية حصل عليها المؤلف من مصادره الخاصة .

(٢) دولة *الامارات العربية المتحدة* ، دراسة مسحية شاملة ، معهد البحوث والدراسات العربية - جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص٢٧٤ .

وتظهر جلية عملية الانتقال السكاني ، من مناطق رأس الخيمة والشارقة والفجيرة ، والتي كانت تشكل في مجموعها ٦٢,٥٪ من الكثافة السكانية في مطلع القرن مقابل ١٨,١٣٪ في منتصفه الى مناطق أبوظبي ودبي حيث بلغت الكثافة السكانية ٥٨,٨٧٪ مقابل ٢٩,٥٢٪ وذلك بعد أن أصبحت دبي مركزا تجاريا ليس على صعيد منطقة الخليج فقط وانما على الصعيد الدولي من خلال النشاط المكثف لمينائها وحركة الترانزيت فيها ، كما أن عمليات انتاج وتصدير البترول من أبوظبي قد جعلت منها مركزا لاستقطاب تجمعات سكانية واسعة فضلا عن تحسن الظروف الاقتصادية والسياسية والتي تبلور عنها نمو مطرد لعدد مواطني دولة الامارات.

أما الاحصاء الرسمي الأول في دولة الامارات العربية المتحدة ، فقد تم بموجب قانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٤ ، الذي نظم عملية التعداد العام للسكان وكلفت وزارة التخطيط باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذه ، حيث أشار القانون الى عدم وجود أي تشريعات تنظم الاحصاء والتعداد في الدولة قبل هذا التاريخ . كما تحدد الهدف من ذلك وفق ما يلي :

ان قانون تنظيم الاحصاء والتعداد في الدولة ، يكفل وجود تنظيم احصائي متكامل يستهدف توفير الاحتياجات الاحصائية الأساسية ، لخدمة أغراض التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . بطريقة تناسب ظروف الامارات وأحوال الجهاز التنفيذي فيها والأوضاع المحلية في الامارات من حيث درجة توفر المعلومات والاحصائيات وتوفر الخبرات الاحصائية[١] .

وبذلك جرت عملية الاحصاء العام للأعوام ١٩٧٥ و١٩٨٠ و١٩٨٥ حيث أظهرت البيانات أن مجمل عدد السكان كان ٥٥٧,٨٨٦ نسمة وأما في عام ١٩٨٠ فقد بلغ العدد ١,٠٤٢,٠٩٩ نسمة أي بزيادة قدرها ٨٦,٧٩٪ . ومن أجل المقارنة وفي الاحصاء العام لعام ١٩٨٥ بلغ عدد السكان حوالي ١,٦ مليون نسمة ، وفي الجدول التالي يتوضح تطور عدد السكان ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ :

---

(١) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٧ ، وزارة التخطيط – الادارة المركزية للتخطيط أبوظبي ، ص٢٧ .

السكان حسب النوع بكل امارة ١٩٧٥ و١٩٨٠[١]

الامارة	١٩٧٥				١٩٨٠			
	ذكور	اناث	مجموع السكان	النسبة المئوية	ذكور	اناث	مجموع السكان	النسبة المئوية
أبوظبي	١٥٥٠٥٨	٥٦٧٥٤	٢١١٨١٢	٣٧,٩٦	٣٣١٦٨٨	١٢٠١٦٠	٤٥١٨٤٨	٤٣,٣٦
دبي	١٢٨٨٢١	٥٤٣٦٦	١٨٣١٨٧	٣٢,٨٤	١٨٧٧١٤	٨٨٥٨٧	٢٧٦٣٠١	٢٦,٥٢
الشارقة	٥١٢٥٥	٢٧٥٣٥	٧٨٧٩٠	١٤,١٢	١٠٢٧٨٥	٥٦٥٣٢	١٥٩٣١٧	١٥,٢٩
عجمان	١٠٥٢٠	٦١٧٠	١٦٦٩٠	٢,٩٩	٢٢٢٤٤	١٣٨٥٦	٣٦١٠٠	٣,٤٦
أم القيوين	٤٢٦٣	٢٦٤٥	٦٩٠٨	١,٢٤	٧٩٦٠	٤٤٦٦	١٢٤٢٦	١,١٩
راس الخيمة	٢٦٥٣٨	١٧٣٠٧	٤٣٨٤٥	٧,٨٦	٤٦٥٢٥	٢٧٣٩٣	٧٣٩١٨	٧,٠٩
الفجيرة	٩٩٧٢	٦٦٨٣	١٦٦٥٥	٢,٩٩	٢٠٧٩٦	١١٣٩٣	٣٢١٨٩	٣,٠٩
الجملة	٣٨٦٤٢٧	١٧١٤٦٠	٥٥٧٨٨٧	١٠٠	٧١٩٧١٢	٣٢٢٣٨٧	١٠٤٢٠٩٩	١٠٠

(١) د. محمد لبيب شقير ، انتقال القوى العاملة بين الأقطار العربية ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ١٩٨٥ ، ص٦٠ .

إن معدل النمو السكاني المشار اليه ، يجمع بين الزيادة الطبيعية في عدد السكان وبين عودة العديد من المواطنين الى الدولة . بعد أن كانوا قد ارتحلوا عنها الى الدول المجاورة في مرحلة ما قبل البترول كما تعود النسبة الأعلى فيه الى ازدياد العمالة الوافدة والتي تتطلبها ضرورات استغلال الثروة البترولية .

وللدلالة على كل من هذه العوامل ولتحديد تطور ونمو العنصر البشري في دولة الامارات العربية المتحدة لابد وأن ننظر الى تركيب التعداد السكاني وتوزيعه وفقا للجنسيات المكونة له . فمن مجمل تعداد عام ١٩٧٥ بلغ عدد المواطنين ٣٦,٢٪ مقابل ٢٧,٩٪ في تعداد عام ١٩٨٠ وذلك نظرا لارتفاع مجموع الوافدين من ٦٣,٨٪ الى ٧٢,٠١٪ للفترة ذاتها كما في الجدول التالي :(١)

توزيع السكان حسب الجنسية بدولة الامارات في عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠*

الجنسية	السكان عام ١٩٧٥		السكان عام ١٩٨٠	
	العدد بالألف	التوزيع المئوي	العدد بالألف	التوزيع المئوي
مواطنون	٢٠٢	٣٦,٢	٢٩٠,٥	٢٧,٩
وافدون عرب	١٠٣	١٨,٥	٢١٩,٧	٢١,٠
آسيوين	٢٣٢	٤١,٦	٥٠٢,١	٤٨,٢
من أوروبا وأمريكا	١١	١,٩	٢٦,٧	٢,٦
آخـــرون	١٠	١,٨	٣,٠	٠,٣
مجموع الوافدين	٣٥٦	٦٣,٨	٧٥١,٥	٧٢,١
المجموع	٥٥٨	١٠٠,٠	١٠٤٢,٠	١٠٠,٠

(١) المصدر السابق لعام ١٩٨٤ ، ص٢٢

ان انخفـاض نسبـة المواطنين بالمقارنة مع مجمل عدد السكان ، لهذه الفترة يقابله ارتفاع في عدد السكان من ٢٠٢ ألف نسمة الى ٢٩٠,٥ ألف نسمة أي بزيادة قدرها ٤٤٪ خلال الفترة ١٩٧٥ + ١٩٨٠ أو ما يعادل نسبة نمو سكاني مركب بنسبة ٧,٤٪ . وهذه الزيادة السنوية في النمو السكاني تعتبر من أعلى النسب ، حيث أن معـدل النمـو الطبيعي يتراوح ما بين ١ - ٣٪ سنويا . ولكن يدخل في التركيب السكاني في دولة الامارات العربية المتحدة الى جانب مجموع الوافدين نسبة من المواطنين أنفسهم الذين عادوا الى الدولة بعد اضطرارهم للارتحال عنها خاصـة في فترة ما قبل البترول وقد أخذت هذه النسبة في الانحسار تدريجيا في السبعينات وخاصة بعد اجراء التعداد العام وتحديد حصر سكان الدولة .

لقد كان معدل النمو السنوي في مرحلة الستينات ، بحدود ٩,٣٪ ارتفع بشكل حاد بعد اكتشاف البترول الى ١٩,٧٪ ثم انخفض تدريجاً الى النسبة المشار اليها بعد استقرار الصناعة البترولية واستيعابها للقطاعات الواسعة من الأيدي العاملة والمؤسسات والأطر التي أفرزتها من حولها وتطلبت بالتالي استيعاب كل من عاد اليها من المواطنين . ويضاف الى ذلك أن نسبة معدل النمو في الدول القليلة التعداد تكـون في الغالب ، أعلى منها في الدول ذات الكثافة السكانية اذ أن معدل النمو يحتسب من مجمـل عدد السكـان وبنسبة مغايرة له . وتتوازى هذه الظاهرة في ارتفاع نسبة الوافدين مع نفس المراحل التي زادت فيها نسبة السكان من المواطنين فقـد بلغت زيـادة السكان من الوافدين في مرحلة اكتشاف البترول ٢١,٦٪ الى ٢٣,١٪ لتعود الى الانخفاض في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات الى ١٤٪ .

ولا تنفـرد دولة الامـارات العربية المتحدة في هذه الظاهرة الخاصة بالتركيب السكاني ومعدلات النمو فيه وانما قد مرت بها كافة دول الخليج ابان مرحلة ما قبل اكتشـاف البترول فيها ثم خلال اكتشاف البترول الى أن أخذت معدلات النمو بالاستقرار تدريجاً بعد اكتمال البنية السكانية المطلوبة لدفع عملية استغلال هذه الثروة وفق متطلبات النمو والتنمية ، كما مبين في الجدول التالي :[١]

---

(١) المصدر السابق : ص٦٣

معدلات نمو السكان والعمالة الوافدة
بالأقطار الخليجية النفطية من ١٩٦٠ - ١٩٨٠

(معدل نمو سنوي مركب بالمائة) (٪)

البلد المضيف	١٩٦٠ - ١٩٧٠		١٩٧٠ - ١٩٧٥		١٩٧٥ - ١٩٨٠	
	عمالة وافدة	السكان	عمالة وافدة	السكان	عمالة وافدة	السكان
السعودية	٩,٥	٢,٦	١٤,٦	٣,٠	١٧,٢	٤,٣
الكويت	١١,٣	١٠,٣	٦,١	٦,٢	٨,٦	٦,٣
الامارات العربية المتحدة	٢١,٦	٩,٣	٢٣,١	١٩,٧	١٤,٠	٧,٤
البحرين	٣,٥	٣.٧	١٠,٦	٣,٦	١٠,٧	٧,١
عمان	–	٢,٩	٥,٢	٣,٢	١١,٠	٣,٦
قطر	٨,٣	٩,٢	٨,٦	٨,٩	١٠,٥	٤,٩

لقد أجرت وزارة التخطيط عند مقتبل الثمانينات تقديرات لتطور نمو السكان بنيت أساسا على تقديرات الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٠[١] وعليه ، فإن تعداد سكان دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات العشر الممتدة من ١٩٨١ – ١٩٩٠ لابد وأن يشهد انخفاضا نسبيا في معدل النمو يعكس اكتمال البنية الضرورية لمباشرة عملية التطوير واستبدال العمالة الوافدة بالقوى المواطنة ويضاف الى ذلك انعكاسات وضع السوق البترولية خلال فترة الثمانينات وتأثيراتها على معدلات النمو الاقتصادي بالاضافة الى الحرب العراقية الايرانية في الخليج والتي استنزفت ما كان يمكن توجيهه نحو دفع المنطقة ككل نحو آفاق أخرى .

عموما لقد رافق التطور السكاني في مزيجه الديمغرافي تطورا في تحول الكثير من التجمعات السكانية ومواقع العمل في مختلف أرجاء الدولة وخلال فترة زمنية قصيرة

(١) أنظر المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٤ ، ص١٥ – ١٧ .

الى مدن وقـرى . كمـا ساهمت الدولة بمجمـوعـة من المشاريع الرائدة في مجال التحـديث في المجتمـع بأن أقـامت عددا من القرى النموذجية على امتداد رقعة الامارات وذلك عبر خطط تنموية سيشار اليها في أبواب لاحقة كما سيشار فيها الى تطور المـدن والقرى وما رافق ذلك من البنية الاجتماعية والاقتصادية . ولكن ما يهمنا هنا أن نشير الى أن سكان دولة الامارات كانوا يتوزعون بين مجموعة من المدن على الشريـط الساحلي يعملون في مجالات التجارة والصيد بالاضافة الى الغوص لاستخراج محارات اللؤلؤ وبين مجموعة قليلة من المدن الداخلية والواحات حيث الأرض الزراعيـة ثم في المناطق القريبة من حقول البترول وفي القرى المنتشرة في الجبال في الامارات الشرقية ولكن ٩٠٪ من مساحة الامارات تكاد تكون خالية من السكان وهي اما صحاري أو مناطق جبلية أو مناطق سبخة ملحية .

لقد أجرى في عام ١٩٨٥ احصاء عام تبين بموجبه أن عدد السكان لذلك العام قد بلغ حوالي ١,٦ مليـون نسمـة وعليه فلقد كان من الواجب اعادة تقدير عدد السكان خلال الاعوام ١٩٨٠ – ١٩٨٥ ونتيجة لهذه التقديرات فإن عدد السكان تطور كالتالي :

السنة	عدد السكان	معدل النمو السنوي
١٩٧٥	٥٥٧,٨٨٧	–
١٩٨٠	١,٠٤٢,٠٩٩	١٣,٣
١٩٨١	١,٢١٠,٨٨٦	١٦,٢
١٩٨٢	١,٣٤٦,٠٨٣	١١,٢
١٩٨٣	١,٣٦٥,٠٩٥	١,٤
١٩٨٤	١,٥١٢,٩٦٧	١٠,٨
١٩٨٥	١,٦٠٠,٠٠٠	٥,٨
١٩٨٨(١)	١,٨٠٠,٠٠٠	٤,٠

(١) تقديـرات خاصـة .

وبذلك يتضح أن معدل النمو خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ كان بحدود ٩٪ وهو من أعلى المعدلات لنمو السكان في العالم .

المبحث الثالث

النشاط الاقتصادي

تتصف اقتصاديات الامارات العربية المتحدة ، في مرحلة ما قبل البترول بكونها اقتصاديات فقيرة بسيطة وبدائية وقد كانت تعتمد اعتمادا شبه كلي على صناعة اللؤلؤ فإذا كان عصرنا هو عصر البترول فإن المرحلة السابقة له كانت عصر اللؤلؤ . وبالاضافة الى اللؤلؤ فقد كانت هناك بعض الأنشطة الأخرى مثل صيد السمك والرعي والزراعة والحرف والخدمات الأخرى ، وكان النشاط الاقتصادي في أغلب فروعه ذا طبيعة موسمية ، مما أدى الى انتشار البطالة الموسمية .

وسنتعرض هنا الى فروع الانتاج المختلفة وهي :

١ – صناعة اللؤلؤ .
٢ – صيد السمك .
٣ – الرعي والثروة الحيوانية .
٤ – الزراعة .
٥ – الخدمات والحرف .
٦ – التجارة .

كما سنتتبع أبرز معالم التغير الذي أحدثه اكتشاف البترول في هذه الفروع وسنخص بحثنا عن صناعة اللؤلؤ بتقديم تفاصيل ومعلومات نهدف منها الى التدليل والحفاظ على جزء من تراثنا بالاضافة الى كونها من المقومات الاقتصادية لمرحلة ما قبل البترول .

١ - صناعة اللؤلؤ

كانت صنـاعـة اللؤلؤ تشكل في الامارات العربية ، في مرحلة ما قبل البترول الركيزة الأولى للاقتصاد القومي والمصدر الأول للدخل القومي .

من الصعب تحديد بداية لصناعة اللؤلؤ في الامارات العربية فهي قديمة قدم هذه الامارات ومع ذلك يمكن القول أن هذه الصناعة قد بدأت تأخذ أهميتها مع بداية القرن الثامن عشر وقد كانت قبائل بني ياس تمتهن صناعة اللؤلؤ عندما كانت في موطنها الأصلي في ليوا قبل أن تستقر على الشواطيء في جزيرة أبوظبي ومدينة دبي . وحـين استقـرت قبائل بني ياس في جزيرة أبوظبي سنة ١٧٦٩[١] اتجهت بصورة أكبر الى البحر بحثا عن اللؤلؤ .

وقد لعبت امارتا أبوظبي ودبي الدور الأول في صناعة اللؤلؤ في مرحلة ما قبل البتـرول في حين أن الامـارات الاخـرى كان لها دور ثانوي في هذه الصناعة . وسنقسم دراستنا عن صناعة اللؤلؤ إلى أربعة أقسام .

أولا : صيد اللؤلؤ .

ثانيا : اقتصاديات اللؤلؤ .

ثالثا : تجارة اللؤلؤ . سنؤجل دراستها الى القسم الخاص بالتجارة من هذا البحث .

رابعا : تدهور صناعة اللؤلؤ .

---

(١) انظر اقتصاديات أبوظبي قديما وحديثا . تأليف مانع سعيد العتيبة ص١٣ .

أولاً : صيد اللؤلؤ (الغوص) :

وسنبحث هنا كافة الأمور المتعلقة بصيد اللؤلؤ ابتداء من التحضير للصيد الى عمل صيادي اللؤلؤ وأدوات الصيد وأسطول الصيد وموانىء الصيد .

١ - التحضير لصيد اللؤلؤ :

قبل الذهاب الى عرض البحر لصيد اللؤلؤ تكون هناك فترة التحضير والاستعداد حيث تبدأ قبل موسم الصيد بشهرين تقريبا ، اذ يبدأ التحضير لصيد اللؤلؤ بإعداد سفن الصيد وذلك بطلائها وجرها الى البحر وتجهيزها بخزانات المياه (الفناطيس) ، وتوفير كافة معدات الصيد وجعلها جاهزة على ظهر السفينة ، كما يقوم ربان السفينة بالاتصال ببحارته وتجميعهم في مكان وزمان محددين .

ويقوم صيادو اللؤلؤ بعد ذلك بالاتصال بالممول ليقترضوا منه ما يشترون به الأطعمة والملابس وكافة الحاجيات الأخرى لهم ولعائلاتهم ولتجهيز سفنهم من زاد وعتاد طيلة فترة الصيد (الغوص) . وقبل موعد الابحار بيومين أو ثلاثة تزود السفن بالماء والغذاء الذي يكفي طيلة المدة التي يقضونها في عرض البحر .

وتعتبر مرحلة الاستعداد من الأمور الهامة بالنسبة لصيد اللؤلؤ اذ بقدر ما يتم من نجاح في هذه المرحلة تكون حصيلة الصيد وفيرة .

٢ - عملية صيد اللؤلؤ :[١]

بعد أن تصل سفينة الصيد الى المكان الذي يوجد فيه المحار ، ويسمى المغاص أو (الهير) ، تلقي بمراسيها ويستعد البحارة كل حسب عمله لعملية جمع محار اللؤلؤ (عملية الغوص) . ففي الصباح الباكر وبالتحديد قبل طلوع الشمس بحوالي

---

(١) انظر اقتصاديات أبوظبي قديما وحديثا . للمؤلف ص١٦ .

ساعة ينزل الغواصون الى البحر وتبدأ عملية الغوص أو جمع محار اللؤلؤ وتستمر ثلاث ساعات متواصلة وتسمى هذه الفترة بالفترة الصباحية .

وبعد أن تنتهي الفترة الصباحية تنتقل السفينة إلى مكان آخر يوجد فيه المحار أكثر ، وتبدأ عملية الغوص للفترة الثانية ، وتستمر حوالي ساعتين وتسمى بفترة الضحى .

وفي الساعة الواحدة ظهرا تبدأ الفترة الثالثة والأخيرة وتستمر حتى ساعة الغروب وهذه الفترة أطول الفترات اليومية وأهمها ، اذ يتم خلالها جمع أكبر كمية من المحار . وبعد ذلك ينتهي العمل اليومي بالنسبة للغوص وتبدأ عملية فتح المحار لاستخراج اللؤلؤ منه وتستغرق هذه العملية حوالي ساعة واحدة . وعملية جمع اللؤلؤ نفسها تقسم الى فترات يبلغ طول الفترة خمسة أيام وتسمى كل فترة من هذه الفترات (القرعة) . ويتم جمع محصول كل فترة من اللؤلؤ على حدة ويحتفظ به منفردا عن محاصيل الفترات الأخرى ويسمى محصول القرعة .

٣ - صيادو اللؤلؤ :

وهم أولئك البحارة الذين يبحرون بسفنهم الى عرض البحر بحثا عن اللؤلؤ ويمكن تصنيفهم من حيث الوظائف التي يقومون بها على ظهر السفينة الى خمسة أصناف ، وهذه الأصناف هي :

أ - الربان (النوخذا) وهو قائد السفينة والرجل الأول الذي يأتمر كافة البحارة على اختلاف رتبهم بأمرته وقد يكون الربان نفسه مالك السفينة ، أو مستأجرا لها ، أو عاملا عليها لحساب غيره .

ب - الغواص[١] وهو العنصر الأهم والأكثر فعالية بالنسبة لصيد اللؤلؤ . وهو الذي

---

(١) ويسمى بلغة الغوص «الغيص» .

يقع عليه عبء الغوص الى قاع البحر لجمع محار اللؤلؤ ومهنة الغواص كما ذكرنا تشكل حجر الزاوية في صناعة اللؤلؤ بكاملها وفي سبيل أدائه لمهمته هذه فانه يتعرض الى الكثير من المخاطر التي قد تودي بحياته اما غرقا واما لمهاجمة الاسماك والحيوانات البحرية الخطيرة له .

ويغـوص إلى أعمـاق متفاوتة قد تصل الى عمق مائة قدم أو أكثر دون أن يستخدم أي جهاز لتزويده بالأوكسجين وهو في سبيل ذلك يعتمد على سرعته في الوصول الى قاع البحر وعلى سرعته في جمع أكبر قدر ممكن من المحار في ثوان معدودات قبل أن يضطر الى العودة الى سطح البحر لبضع دقائق يعاود الكرة بعدها ثانية وثالثة وهكذا .

ج - السيب (وجمعهـا سيـوب) ومهمته الأساسية هي توجيه ومراقبة الغواص وجذبه من قاع البحر عندما ينتهي من عملية جمع المحار وذلك عن طريق حبل يمسك الغواص وهو في قاع البحر بأحد طرفيه ويمسك السيب بالطرف الآخر من فوق ظهر السفينة .

د - المقدم[١] وهو أقرب البحارة الى الربان ويعتمد عليه الربان في تطبيق الأوامر وحفظ النظام .

هـ - الطباخ وهو الذي يقوم بمهمة الطبخ واعداد الطعام وتوزيعه واعداد القهوة والشاي . ويوجد في بعض السفن معاون للطباخ .

و - الوليد (أو التباب) وهو صبي صغير يساعد البحارة في عملية فتح المحار ويقوم بمناولتهم الماء والطعام .

ز - اليـلاس وجمعه (يلاليس) ويوجد اليلاليس على ظهر السفينة الكبيرة فقط

(١) ويسمى بلغة الغوص «المجدمي» .

وعملهم هو فتح المحار طول النهار وحصة اليلاليس تساوي حصة السيب . ويتراوح عددهم حسب كبر السفينة وهم بين واحد وستة .

ح – المطوع : ويوجد في السفن الكبيرة ومهمته هي الصلاة بمن على ظهر السفينة ومعالجة بعض البحارة الذين يصابون بصرع نتيجة للنزول الى أعماق كبيرة من البحر عن طريق القراءة .

وننبه الى أن العنصر النسائي قد ساهم في عملية الغوص ذاتها ولكن على نطاق محدود وخاصة بالنسبة لسكان الجزر القريبة من المياه الضحلة (المباني) حيث كانت النساء يعملن بمعزل عن الرجال .

٤ – أدوات صيد اللؤلؤ :

يستخدم ضيادو اللؤلؤ في عملية الصيد عدة أجهزة ومعدات بدائية وهي :

أ – الحصاة : في البداية كانت حصاة ثم طورت الى رصاص وهي عبارة عن كتلة من الرصاص تزن حوالي عشرة أرطال ومهمتها الأساسية مساعدة الغواص في النزول الى قاع البحر بسرعة .

ب – اليدا : وهو عبارة عن حبل متين يربط في طرفه الديين (كيس من الشبك) اذ ينـزل بهـذا الطرف الغواص الى قاع البحر ويبقى الطرف الآخر على ظهر السفينة عند السيب . وعندما ينتهي الغواص من جمع المحار يهز الحبل بيده (اليدا) طالبا من السيب الذي يقف على ظهر السفينة جذبه هو والمحار الذي جمعه .

ج – الديين : وهو كيس مصنوع من الشبك يضعه الغواص في رقبته عندما يصل الى قاع البحـر ليضع فيه ما يستطيع جمعه من محار والديين هذا مربوط بطرف حبل (اليدا) وهذا الحبل طرفه مربوط بأعلى السفينة .

د – الفـطام : وهذا الجهاز يثبته الغواص على أنفه عندما ينزل الى قاع البحر ليمنـع تسرب ميـاه البحـر الى أنفـه . ويصنع الفطام من نوع خاص من الحيوانات أو من غضاريف ظهر السلحفاة وهو الأغلب .

هـ – الخبط : وهذا يستعمله الغواص لحماية أصابعه وهو يقوم بجمع المحار من قاع البحر ويصنع الخبط من جلد البقر المتين .

و – اللبس : وهـو لبـاس يستخدمه الغواص لوقاية جسمه من نوع خاص من رخويات البحر السامة تسمى (الدول) وهذا اللباس يصنع من القماش .

ز – الزيبن : وهو حبل مربوط أحد طرفيه بالحصاة والطرف الآخر مثبت على ظهر السفينـة بجـانب السيب وعندما يصل الغواص الى قاع البحر بمساعدة الحصاة يترك الحصاة في قاع البحر مؤشرا للسيب لجرها الى ظهر السفينة عن طريق الزيبن بعد أن تكون قد أدت مهمتها .

ح – الطرطور : وهو مصنوع من القماش يضعه الغواص على رأسه عندما ينزل الى البحر لحماية شعره .

ط – الشمشول : وهو عبارة عن لباس قصير يشبه مايوه البحر .

ي – المفلقة : وهي مصنوعة من الحديد تستعمل في فتح المحار وتشبه السكينة المعوجة الرأس .

٥ – مواسم صيد اللؤلؤ :

لصيد اللؤلؤ أربعة مواسم متتابعة يبدأ أولها في شهر ابريل (نيسان) وينتهي آخرها في شهر سبتمبر (أيلول) وهذه المواسم تتفاوت من حيث طول الفترة ومن حيث الأهميـة . وهي تعتمـد اعتمادا كبيرا على الأحوال الجوية من ناحية وعلى اقبال

صيادي اللؤلؤ من ناحية أخرى ذلك لأن الاقبال على صيد اللؤلؤ يتفاوت من سنة لأخرى وهذه المواسم هي :

أ - الفترة الأولى (المينا) وتستغرق حوالي شهر وهي في العادة فترة مبكرة جدا ولا يذهب الى الغوص في هذه الفترة إلا عدد قليل من صيادي اللؤلؤ .

ب - الفترة الثانية وتسمى (بالصيفية) أو الغوص الصغير وهذه الفترة تستغرق أيضا حوالي الشهر وتتميز عن الفترة الأولى (المينا) بأن أغلبية صيادي اللؤلؤ يذهبون الى الغوص في هذه الفترة .

ج - الفترة الثالثة تسمى (الغوص الكبير) وتمتد هذه الفترة طيلة ثلاثة أشهر تبدأ من أوائل شهر يونيه (حزيران) وتنتهي في شهر أغسطس (آب)(١) وهذه الفترة هي الفترة الأكثر أهمية ، إذ أنه عند بدء هذه الفترة في أوائل يونيه (حزيران) تتجه جميع سفن صيد اللؤلؤ بخلاف الفترات الاخرى الى عرض البحر بحثا عن المحار وتأتي أهمية هذا الموسم من كونه في فصل الصيف اذ المناخ معتدل والبحر هادىء فلا توجد عواصف تعوق أسطول الغوص أو عملية جمع المحار كما أن ماء البحر يكون مناسبا لنزول الغواصين الى القاع وذلك نظرا لصفاء لونه ولعدم وجود التيارات .

وهكذا فإن هذه الفترة (الغوص الكبير) هي الموسم الرئيسي لصيد اللؤلؤ أما الفترات الأخرى فهي ثانوية بالنسبة اليه .

د - الفتــرة الرابعــة وتسمى (الردة) ومدتها عشرون يوما وتأتي هذه الفترة في مؤخرة موسم جمع اللؤلؤ وهي غير ذات أهمية كبيرة بالنسبة لجمع اللؤلؤ وذلك لأن أحوال الجو تبدأ في التقلب والبحر في الهيجان بالاضافة الى أن عدد الذين يذهبون لصيد اللؤلؤ في هذه الفترة يكونون في الغالب قلة .

---

(١) تمتد هذه الفترة في قطر والبحرين إلى أربعة أشهر .

٦ - أسطول صيد اللؤلؤ :

تحتل سفينة الغوص (صيد اللؤلؤ) مكانة بارزة بالنسبة لصناعة اللؤلؤ بصفة عامة وتحتل مكانة هامة بالنسبة لعملية جمع اللؤلؤ بصفة خاصة ، كما أنها تحتل أهمية كبيرة في حياة الصيادين الذين يقضون عليها سنويا عدة شهور وقد تصل الى سنة . وهي مهمة لصيادي اللؤلؤ ولتجاره على حد سواء . فهي لصيادي اللؤلؤ وسيلة الانتقال كما أنهم يقضون على ظهرها في عرض البحر أياما عديدة من السنة بل شهورا قد تصل الى ستة .

وتبحـر السفن عادة منفردة أو متجمعة حسب ظروف الصيد . وهذه السفن تختلف من ناحية الحجم والسرعة وعدد العاملين على ظهرها . فمنها الكبير والمتوسط والصغير ويتراوح عدد العاملين على ظهر سفن الغوص حسب حجمها ما بين خمسة بحارة وستين بحارا . وهي في الغالب سفن شراعية تعتمد على الرياح في حركتها .

ويقدر أسطول[١] الغوص التابع للامارات العربية بحوالي ألف وخمسمائة سفينة في حين يقدر اسطول تجار اللؤلؤ بحوالي ستين سفينة .

ونعرض في الجدول التالي توزيع سفن تجار اللؤلؤ بين الامارات المختلفة :

الامارة	سفن صيد اللؤلؤ	سفن تجار اللؤلؤ	المجموع
أبوظبي	٥٢٠	٣٠	٥٥٠
دبي	٥٠٠	١٠	٥١٠
الامارات الاخرى	٤٨٠	٢٠	٥٠٠
المجموع	١٥٠٠	٦٠	١٥٦٠

(١) المصدر : بحث ميداني قام به المؤلف ، وهذه الأرقام تقريبية وذلك لعدم وجود احصائيات لعدد سفن الصيد وتجارة اللؤلؤ .

وبالاضافة الى سفن الغوص يوجد «المزار» وهو عبارة عن سفينة تشكل صهريجا لنقل الماء العذب الى حقول الغوص «الهيارات» لبيعه لسفن الغوص .

أنواع سفن الغوص :

يمكن تقسيم سفن الغوص ، من حيث ملكيتها الى أربعة أقسام وهي :

١ – السفن الحلالية : وهذه السفن ملك لتاجر اللؤلؤ وهو نفسه الذي يقوم بتهيئة الأشخاص الذين يعملون على ظهرها فيقدم لكل منهم القروض العينية والمادية اللازمة لهم ولأسرهم وغالبا ما يكون بحارة هذا النوع هم من رجال تاجر اللؤلؤ مالك السفينة .

وبعد أن تنتهي عملية صيد اللؤلؤ يؤتى بما تم جمعه من اللؤلؤ بكامله الى مالك السفينة فيقدر ثمنه ويستقطع منه حصة السفينة المتفق عليها من قروض ثم يدفع لهم ما قد يبقى بعد ذلك .

٢ – السفن الخرية : وهذا النوع من السفن ليس ملكا لتاجر اللؤلؤ كما هو الحال في النوع الأول وانما تعود ملكيتها الى شخص آخر يتولى في الغالب بنفسه مهمة الربان فإذا عجز عن ذلك لأي سبب من الأسباب كلف من يقوم مقامه .

وقد يطلب مالك السفينة هذا من تاجر اللؤلؤ القروض العينية والمادية على أن يتولى بنفسه توزيع هذه القروض على البحارة تبعا لعمل كل منهم . وفي هذه الحالة يكون مالك السفينة مسؤولا أمام التاجر عن تسديد القروض التي سبق أن اقترضها منه . ويأتي مالك السفينة الذي هو في الغالب ربانها بما جمعه من لؤلؤ الى التاجر فيقوم الأخير بشرائه بسعر منخفض نسبيا ويقتطع منه قيمة ما قدمه من قروض مادية وعينية وفوائد هذه القروض ويدفع الباقي الى مالك السفينة .

٣ – السفن المستأجرة : وفي هذه الحالة يقوم مالك السفينة بتأجير سفينته الى

الراغبين في استئجارها في موسم الغوص ويتم ذلك عادة اذا كان مالك السفينة عاجزا صحيا أو لديه عمل يحول دون قيامه بقيادة سفينته بنفسه .

٤ – السفن الخلوية : وهذا النوع من السفن يكون مالكها هو الربان ويقوم بالاقتراض من تاجر اللؤلؤ لحسابه دون اعطاء أي ضمان بأنه سيأتي باللؤلؤ الى التاجر كما هو الحال بالنسبة الى النوع الثاني من السفن (الخرية) . وفي هذه الحالة يكون صاحب السفينة حرا في بيع اللؤلؤ الذي جمعه لأي شخص يريده .

موانيء اللؤلؤ :

يوجد في الامارات العربية موانيء لصيد اللؤلؤ كان يقصدها كل صيادي اللؤلؤ وتجاره بين فترة وأخرى أثناء موسم الغوص للتزود بماء الشرب والطعام وللراحة والاستجمام أو لبيع وشراء اللؤلؤ ويقع معظم هذه الموانيء في امارة أبوظبي .

ويمكن تقسيم موانيء اللؤلؤ تلك الى نوعين :

١ – موانيء يقصدها صيادو اللؤلؤ وتجاره للتزود بالطعام والشراب ولأخذ قسط من الراحة وبيع وشراء اللؤلؤ وتعتبر هذه الموانيء أهم من الموانيء الأخرى وهي :

أ – جزيرة دلما : وقد اكتسبت أهميتها كميناء لتجارة اللؤلؤ كما أن السفن التي تقصدها تكون في مأمن من الرياح والعواصف . وهي جزيرة مأهولة بالسكان طيلة فصول السنة الأربعة ولكن عدد سكانها كان يرتفع في موسم الغوص ليصل الى نحو عشرة أضعاف السكان في فصل الشتاء . وكان يعقد في جزيرة دلما سوق لتجارة اللؤلؤ في موسم الغوص فيقصدها تجار اللؤلؤ من كل حدب وصوب من الخليج العربي ومن الدول القريبة الأخرى . كما كانت حركة البضائع والتجارة بمختلف

أنواعها تنشط في الجزيرة في موسم صيد اللؤلؤ ، وتكاد تكون جزيرة دلما هي الميناء الأول في الخليج لصيد اللؤلؤ وتجارته وكانت تعتبر العاصمة الصيفية لأبوظبي .

ب – جزيرة أبوظبي : كانت تحتل جزيرة أبوظبي المكانة الثانية بعد جزيرة دلما لكونها ميناء اللؤلؤ حيث يقصدها العديد من تجار اللؤلؤ في موسم الغوص ويقيمون فيها طيلة الموسم للمتاجرة باللؤلؤ .

ج – جزيرة غاغة : وتأتي في الأهمية بعد كل من جزيرة دلما وأبوظبي كميناء لتجارة اللؤلؤ .

د – صير أبـونعير : وهي من الموانيء المهمة لصيد اللؤلؤ . وذلك لموقعها الوسط ولعمق المياه المحيطة بها .

٢ – موانيء كان يقصدها صيادو اللؤلؤ للاحتماء بها من الرياح والعواصف فقط وهذه الموانيء أقل بكثير من حيث الاهمية من الموانيء السابقة وهي في الغالب جزر كانت مأهولة بالسكان وأهمها :

- جزيرة دبينة .
- جزيرة غشا .
- جزيرة الصير .
- جزيرة حالة مبرز .
- جزيرة زركوه .
- جزيرة أرزنة .
- جزيرة داس .
- جزيرة المكاسب .
- جزيرة القفاي .
- جزيرة أم العنبر .
- جزيرة الياسات .

ثانيا : اقتصاديات اللؤلؤ :(1)

كانت صناعة اللؤلؤ قبل الحرب العالمية الثانية تشكل العمود الفقري للاقتصاد القومي للامارات العربية فقد كان يعمل بها بصورة مباشرة حوالي ٨٥٪ من القوى العاملة في الامارات العربية المتحدة كما كانت تسهم بحوالي ٨٠٪ من مجموع الدخل القومي في حين كانت الصناعات الاخرى مثل الزراعة والتجارة والرعي وصيد الاسماك ، تسهم بنسبة ٢٠٪ منه .

واقتصاد اللؤلؤ اقتصاد حر يلعب فيه النشاط الخاص الدور الرئيسي بينما لم يتعد الدور الحكومي جباية الضرائب والحفاظ على الأمن ، والفصل في المنازعات مما يدخل في وظائف الحاكم . وأماكن الغوص (الهيارات) ملك مشاع للجميع فلا يحق لأي فرد أو هيئة أو قبيلة أن تستأثر بأي من المغاصات دون غيرها .

ويمكن أن نقسم اقتصاديات اللؤلؤ من حيث ارتباطها بالنشاط الخاص وبالنشاط العام (الحكومة) الى قسمين هما :

١ - اقتصاديات اللؤلؤ بالنسبة للقطاع الخاص :

لعب النشاط الخاص الدور الأكبر والأهم في اقتصاديات اللؤلؤ ، ذلك أن الأفراد من تجار اللؤلؤ وصياديه هم الذين يقومون بعملية صيد اللؤلؤ وتمويله وتسويقه . إن أسعار اللؤلؤ كانت دائما عرضة لتقلبات كبيرة مما كان يعرض الاقتصاد القومي لعدم الاستقرار وذلك نظرا لحدة التقلبات في عرض اللؤلؤ وطلبه ، بسبب الظروف الطبيعية التي كانت تؤثر في وفرة المحصول وبسب الظروف الاقتصادية العالمية التي كانت تؤثر في الطلب .

وقد قدر متوسط الدخل السنوي للفرد العامل في صيد اللؤلؤ بحوالي ١٥٠ روبية أي ما يساوي الآن ٤٥٠٠ درهم ، اذا قدرنا أن قيمة النقود في الوقت الحاضر قد

---

(١) انظر الى المرجع السابق ص٢٩ إلى ٣٤ .

انخفضت ثلاثين مرة عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية بمعنى أن ما كانت قيمته من العملة في ذلك الوقت ارتفعت قيمته الآن الى ٣٠ وحدة .

أما تجار اللؤلؤ فقد كانت دخولهم السنوية تتراوح ما بين ٥٠٠ روبية ومائة ألف روبية تقريبا (أي ما يساوي الآن ١٥,٠٠٠ - ٣ ملايين درهم) .

٢ - اقتصاديات اللؤلؤ بالنسبة للاقتصاد الحكومي :

يأتي دور الحكـومة في الدرجة الثانية لاقتصاديات اللؤلؤ ومع ذلك فإن دخل الحكومة الرئيسي كان يأتي مما تجمعه من الضرائب على صناعة اللؤلؤ وتقسم هذه الضرائب إلى قسمين :

أ - كانت الحكومة تفرض سهم بحار واحد على كل سفينة بغض النظر عن كبر أو صغر حجمها وكيس رز وتومان (٤ روبيات) .

ب - كانت الحكومة ترسل ممثلا عنها في موسم الغوص الى موانيء اللؤلؤ الرئيسية ويقوم هذا الممثل بجمع ما يمكن جمعه من أموال عينية ومادية وخاصة من تجار اللؤلؤ كل حسب قدرته المادية وكانت تجمع التبرعات المالية في بعض المناسبات (الحرب والزواج) لصالح الحاكم .

وما دمنا بصدد الحديث عن اقتصاديات اللؤلؤ فلابد من التطرق الى أسعار اللؤلؤ وأوزانه وأسواقه .

أسعار اللؤلؤ

لأسعار اللؤلؤ أهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة لاقتصاديات اللؤلؤ وانما أيضا بالنسبـة للاقتصاد القومي للامارات العربية ، حيث أن هذه الأسعار تحدد الى درجة كبيرة وبطريق مباشر ما يعود على المجتمع بمختلف فئاته من دخل خاصة وأن صناعة اللؤلؤ تسهم وكما قلنا بحوالي ٨٠٪ من الدخل القومي لهذه الامارات وهنا

يلزم أن نحدد العوامل التي تؤثر في تكوين هذه الأسعار وفي مقدمتها عامل الجودة وعاملا العرض والطلب .

أولاً : الجودة :

يعتبر عامل الجودة من العوامل المهمة بالنسبة لتحديد أسعار اللؤلؤ وتختلف هذه الجودة تبعا للصنف والوزن والشكل والحجم .

١ – أصناف اللؤلؤ : ويمكن تصنيف اللؤلؤ كما يلي :

أ – الجيون : ويعتبر هذا النوع أحسن أنواع اللؤلؤ وأجودها وله صفات ومميزات ينفرد بها عن سائر الأنواع الأخرى فلونه أبيض صاف مشرب بقليل من الحمرة ، كما أنه كامل الاستدارة خال من العيوب التي قد توجد في الأنواع الأخرى من اللؤلؤ مثل بعض النقط السوداء أو الكسور أو الرضوض التي تخل بقيمته فاذا وجدت بعض هذه العيوب فإن اللؤلؤ يهبط من حيث الصنف ولا يعد من صنف الجيون .

ب – اليكة : وهذا الصنف من اللؤلؤ يأتي في الدرجة الثانية بعد الجيون وهو أقل جودة من سابقه وذلك لوجود بعض العيوب الصغيرة التي تكدر صفاء اللؤلؤ كما أن شكل اللؤلؤ من هذا النوع غير كامل الاستدارة وعليه فإن سعره يكون أقل من سعر النوع السابق .

ج – الناعمة : وهي صغيرة في الحجم وتحتوي على خليط بين الجيون واليكه والبدلة والقولوه .

د – القولوه : وهذا الصنف من اللؤلؤ يقسم بدوره الى قسمين قولوه من الدرجة الأولى وهو أقل صفاء من اليكه كما توجد به عيوب أكثر من سابقه فضلا عن أن شكله لا يكون دائريا . أما القولوه من الدرجة الثانية فإنه أقل جودة من الدرجة الأولى وذلك لوجود بعض العيوب به .

هـ - البدلة : وهذا الصنف يقسم إلى نوعين بدلة درجة أولى ، وهو أقل جودة من القولوه بنوعيه . فلونه يميل إلى الزرقة كما يوجد في مؤخرة المحارة ويتفاوت من حيث الحجم فمنه الصغير ومنه الكبير وكلما كان حجم اللؤلؤ أصغر ارتفع سعره وكلما كان أكبر انخفض سعره ، أما البدلة من الدرجة الثانية فانه أقل جودة من البدلة من الدرجة الأولى كما أن حجم اللؤلؤة أكبر ولونها أكثر زرقة أو حمرة .

و - الخشرة : وهذا الصنف يقسم الى درجتين ، خشرة من الدرجة الأولى ، وهو أقل جودة من الأنواع السابقة وهو يباع بالمفرد كما يباع بالجملة ومع ذلك يوجد بعض الحبات الجيدة نوعا ما . أما الخشرة من الدرجة الثانية فإنه يشمل البقية من أنواع اللؤلؤ وهو أقل أنواع اللؤلؤ جودة كما أن سعره يكون في الغالب منخفضا نسبياً .

٢ - الوزن : وهذا هو العامل الثاني من حيث الأهمية في تحديد أسعار اللؤلؤ فكلما كان وزن اللؤلؤ أثقل كان سعره أعلى وهذا ينطبق على النوعين الأولين الجيـون واليكـه . أما باقي الأنواع الأخرى وهي القولوه بنوعيها والبدلة بنوعيها فكلما كان حجم اللؤلؤ أصغر كان السعر أعلى . أي أنه كلما كان وزنه أقل كان سعره أعلى والعكس صحيح .

٣ - اللون : وهذا العامل مهم أيضا في تحديد أسعار اللؤلؤ . واللؤلؤ من حيث اللون أنـواع عدة فمنهـا الأبيض ومنهـا الأزرق الفـاتح والأحمر الفاتح والبـرونزي والذهبي والكحلي والوردي والأسود والأصفر والبني والأخضر وكلما كان لون اللؤلؤ أبيض مشربا بقليل من الحمرة كان سعره أعلى وهذا ينطبق على الصنف الأول وهو الجيون .

٤ - الشكل العام : ويلعب الشكل العام أيضا دورا هاما في تحديد سعر اللؤلؤ لأن اللؤلؤ ذو أشكال مختلفة ويمكن تقسيم اللؤلؤ من حيث علاقة شكله بارتفاع سعره كالآتي :

أ – اللؤلؤة الكاملة الاستدارة في جميع الجهات : وهي أغلى أنواع اللؤلؤ سعرا .

ب – اللؤلؤ النصف المستدير والعدسي الشكل : وهذا يكون سعره عاليا إلا أنه أقل من النوع الكامل الاستدارة (بطن) .

ج – اللؤلؤ الكمثري : وهو أقل سعرا من الأنواع السابقة (التنبول) .

د – اللؤلؤ البيضوي .

هـ – الأشكال الأخرى .

٥ – الحجم : وحجم حبات اللؤلؤ أيضا يقرر سعره ويمكن ترتيب أحجام اللؤلؤ من حيث ارتفاع أسعارها كما يلي :

أ – الدانة : وهي أكبر أنواع اللؤلؤ حجما وأعلاها سعرا .

ب – الحصباه : (الجمع حصابي) وهي أصغر من الدانة حجما وتكون على أنواع متفاوتة من حيث الحجم وتبدأ بـ (حصباء الرأس) .

ج – البطن : وهي أصغر بقليل في حجمها من حبة الحمص .

د – الذيل : وهذا النوع أصغر في الحجم من الأنواع السابقة وهي في حجم الماش .

هـ – الناعم : وحبات هذا النوع تشبه في حجمها حبات الرمل الكبيرة .

و – البوكة : وهي أصغر حجما من جميع الأنواع كما أنها تشبه حبات الرمل الناعمة .

واللؤلؤ يقسم الى قسمين .

١ - اللؤلؤ الذي يوجد منفصلا عن المحار عند فتحه وهذا في الغالب يشمل كافة الأنواع التي ذكرناها من حيث الجودة .

٢ - اللؤلؤ الذي يوجد مثبتا في المحارة ويسمى (المخشر) وهذا النوع أقل جودة من النوع الأول ومع ذلك فقد توجد منه أنواع لا تقل جودة عن الصنف الأول .

إن هذا النوع المتصل اتصالا مباشرا بصدفة المحارة الأم يمكن فصله وتكويره وصقله بواسطة محترفين مهرة .

أوزان اللؤلؤ :

للؤلؤ أوزان خاصة يستخدمها تجار اللؤلؤ لمعرفة وزن اللؤلؤ عند شرائه وبيعه :

وتقسم هذه الأوزان الى الأقسام التالية :

١ - المثقال : وهو الوحدة الأولى في الوزن والمثقال يساوي أربعة وعشرين (قيراطا) ويوجد أيضا نصف المثقال وربع المثقال .

٢ - القيراط (الرتي) : ويساوي ١٦ آنة كما أنه يوجد نصف قيراط أيضاً .

٣ - الآنة : وهي أصغر وحدة من وحدات أوزان اللؤلؤ .

أسواق اللؤلؤ :

يمر اللؤلؤ قبل أن يصل الى سوقه النهائية بعدة أسواق ، وهو ينتقل إلى السوق الأولى التي تعقد في أماكن صيد اللؤلؤ (الهيارات) حيث يأتي تجار اللؤلؤ وفي هذه

الأسواق ينتقل من تاجر الى آخر إلى أن يصل إلى يد التاجر الكبير .

ثم يتحـرك اللؤلؤ إلى الأسـواق الموجودة في بلدان الخليج العربي مثل سوق البحرين وسوق دبي . ومنها ينتقل الى الأسواق الأجنبية وبالتحديد إلى سوق الهند التي كانت أكبر سوق للؤلؤ الطبيعي ومن الهند ينتقل إلى الأسواق الأوروبية وباقي بلدان العالم حيث يصل إلى مرحلته النهائية من حيث تنقله بين الأسواق[١] .

ثالثا : تجارة اللؤلؤ[٢] :

رابعاً : تدهور صناعة اللؤلؤ :

كانت صناعة اللؤلؤ عبر تاريخها عرضة لتقلبات كبيرة نتيجة لتقلبات العرض والطلب . كمـا أن أسعار اللؤلؤ أيضا لم تعرف الاستقرار والثبات بل كانت هي الأخرى عرضة للارتفاع والانخفاض . ففي مطلع القرن الحالي كانت صناعة اللؤلؤ في أوج رواجها وخاصة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى . إلا أنه في سنة ١٩٢٩ عندما سادت العالم كله أزمة اقتصادية كبرى أطلق عليها فترة الكساد العظيم التي استمرت حتى سنة ١٩٣٣ شهدت صناعة اللؤلؤ تدهورا كبيرا إلا أنها عادت الى الرواج ثانيـة واستمرت فترة الرواج هذه الى قبيل الحرب العالمية الثانية . وبعد الحرب العالمية الأخيرة جدت أمور في العالم أدت الى تراجع صناعة اللؤلؤ كمصدر أول للدخـل ومن ثم أخـذت في التدهور تاركة مكان الصدارة للصناعة البترولية ويمكن ارجاع أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور في صناعة اللؤلؤ إلى أسباب رئيسية وأسباب ثانوية .

---

(١) من الملاحظ في وقتنا الحاضر ان هناك حركة عكسية بالنسبة لسوق اللؤلؤ اذ ادت عائدات البترول المتزايدة لأقطار الخليج العربي الى زيادة الطلب في هذه الاقطار على اللؤلؤ الطبيعي وبما أن صيد اللؤلؤ قد توقف الآن فإن المخزون الذي تم اصطياده في الماضي بدأ في الخروج والاتجاه مرة أخرى إلى اقطار الخليج العربي .

(٢) راجع القسم الخاص بالتجارة في هذا المبحث .

١ – الأسباب الرئيسية :

أ – اكتشاف البترول في المنطقة :

حصلت شركات البترول العالمية الكبرى على امتيازات للتنقيب عن البترول قبل الحرب العالمية الثانية ولكن وقوع الحرب أدى إلى شل أعمال هذه الشركات وبالتالي توقفها مؤقتا لتستأنف عملها بعد الحرب فمجيء شركات البترول إلى أبوظبي أدى إلى خلق فرص للعمل لآلاف من الأيدي العاملة وبأجور عالية نسبيا . وهذا أدى إلى تحول أيد عاملة كثيرة من العمل في صناعة اللؤلؤ إلى العمل في صناعة البترول . كما أن الحكومة حصلت على دفعات نقدية سنوية وذلك طبقا لشروط الامتياز مما جعل لدى البلاد قدرة مادية وقوة شرائية جديدة . والعمل في صناعة البترول يعطي العـاملين فيه دخلا أكبر وأكثر ضمانا وثباتا من دخل أولئك العاملين في صناعة اللؤلؤ . وقد أدى الأمر إلى أن عزف كثيرون عن العمل في صناعة اللؤلؤ واتجهوا إلى العمل في صناعة البترول .

ب – منافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني :

اكتشف اليـابانيون بعد الحرب العالمية الثانية طريقة صناعية لزراعة اللؤلؤ وبالتالي الحصول على لؤلؤ مشابه للؤلؤ الطبيعي ولكنه بسعر منخفض وقد أدت هذه الطريقة الجديدة إلى توفير كميات كافية من اللؤلؤ الصناعي ذي جودة مقبولة دون الحاجة إلى التعرض للمخاطر التي يتعرض لها صيادو اللؤلؤ الطبيعي .

ج – القضاء على مهراجات الهند بعد تقسيمها إلى الهند وباكستان في سنة ١٩٤٧ وحصول كل من الهند والباكستان على استقلالهما واتباع سياسة اشتراكية من قبل حزب المؤتمر الحاكم في الهند . ولقد أدى ظهور اللؤلؤ الصناعي والقضاء على مهراجات الهند إلى المساهمة الجدية في انخفاض الطلب العالمي على اللؤلؤ الطبيعي .

٢ - الأسباب الثانوية :

أ - كثرة المخاطر التي يتعرض لها صيادو اللؤلؤ :

إن عملية جمع اللؤلؤ عملية لا تخلو من المخاطر التي يتعرض لها البحارة سواء بسبب الأسماك الخطرة أو بسبب نزولهم إلى أعماق سحيقة قد تتجاوز المائة قدم . ولسبب وجود بعض التيارات البحرية .

ب - تقلب أسعار اللؤلؤ :

من المعروف أن أسعار اللؤلؤ لم تعرف الاستقرار والثبات ، بل كانت دائما عرضة للارتفاع والانخفاض وهذا يعطي ضمانات أقل للأفراد مما حدا بهم إلى التحول للعمل في المجالات الأخرى مثل صناعة البترول والأعمال الحرة وغيرها .

ج - تقلب دخل الأفراد بين حدين كبيرين أعلى وأسفل :

ففي السنة الجيدة يرتفع دخل الفرد في حين نجد أن دخله ينخفض انخفاضا كبيرا في السنة غير الجيدة . وهذا يعتمد على عرض اللؤلؤ ، أي على مقدار اللؤلؤ الذي تم تحصيله في موسم من المواسم ، كما يعتمد الى درجة كبيرة على الطلب العالمي الذي لم يعرف الاستقرار .

د - القيود التي وضعتها حكومة الهند :

خاصة بعد حصولها على الاستقلال سنة ١٩٤٨ ففي هذه السنة قسمت إلى الهند والباكستان . وقد وضعت الحكومة الهندية بعد حصولها على الاستقلال قيودا مشددة على عملية التصدير والاستيراد وخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على رصيدها من العملات الصعبة ومنعها من الخروج ولكن استعمال العملة الهندية كعملة رسمية في أبوظبي وفي امارات الخليج العربي خفف من حدة عملية هروب العملات الصعبة من الهند إلى العالم الخارجي إلى حد ما .

هـ - العمل في الدوائر الحكومية والشرطة والجيش :

حيث الدخل أكثر ارتفاعا وثباتا وحيث العمل أقل مشقة وأكثر احتراما في السلّم الاجتماعي .

لقد شكلت صناعة اللؤلؤ بالاضافة إلى كونها جزءا من تراثنا عاملا أساسيا في البناء الاقتصادي وكان التحول عنها يعود أساسا للعوامل التي أشرنا اليها ولكن وبعد استقرار عمليات التنقيب عن البترول وتطور الصناعة البترولية يمكن احياء هذا التراث وهذه الصناعة مجددا خاصة وأن مياه الخليج قد عادت لتشكل تربة خصبة لنمو محارات اللؤلؤ بعد أن كانت عمليات الحفر البترولي قد أثرت عليها كما أن للدولة حاليا الامكانات المادية والعملية التي تمكنها من ذلك وفق التصور التالي :

١ - انشاء جهاز حكومي يهتم بصناعة اللؤلؤ ويدرس امكانية احيائها .

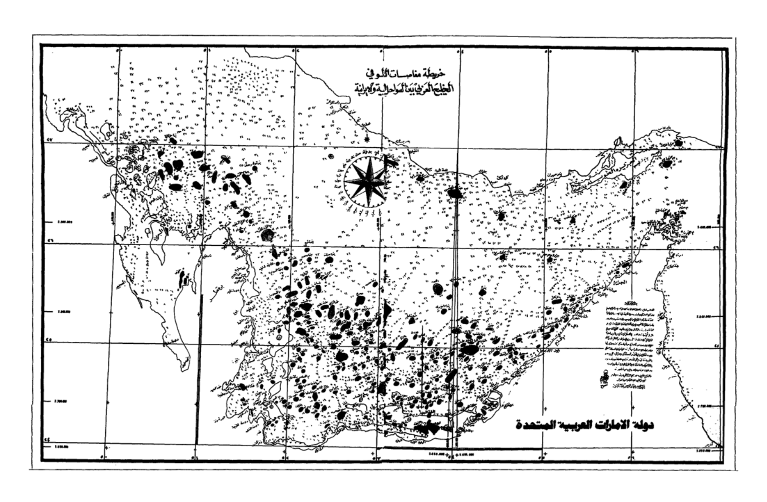
٢ - ميكنة صناعة اللؤلؤ وتحديثها عن طريق استخدام سفن ومعدات حديثة للغوص تساعد في النزول إلى أعماق البحر لفترة طويلة مع الحد من المخاطر .

٣ - جمع تراث الدولة في هذا المجال عن طريق اقامة مركز للبحوث في مجال صناعة اللؤلؤ .

٤ - التعاون مع أقطار الخليج الأخرى في مجال صناعة اللؤلؤ والدعوة إلى عقد مؤتمر اقليمي لهذا الغرض .

٥ - استثمار الدولة لجزء من فائضها في شراء كمية من اللؤلؤ الموجود في الأسواق الأجنبية وذلك حتى يزداد الطلب عليه مرة أخرى .

٦ - دراسة امكانية اقامة مزارع للؤلؤ الصناعي في المياه الاقليمية للدولة .



خريطة مغاصات اللؤلؤ في
الخليج العربي بين السواحل العربية والإيرانية
دولة الامارات العربية المتحدة

خارطة
مغاصات اللؤلؤ في الخليج العربي

٢ - صيد السمك

الامارات العربية المتحدة غنية بثروتها السمكية وذلك لاتساع مياهها الاقليمية ولطول شواطئها التي تبلغ حوالي ٧٠٠ كيلومتر ، كما أن مياهها في أغلبها ضحلة وتكثر فيها الجزر التي يزيد عددها على مائتي جزيرة ، فضلا عن مئات الجزر التي تظهر أثناء الجزر وتختفي أثناء المد . وذلك بالاضافة إلى أن مياه الخليج العربي دافئة طيلة فصول السنة ولا توجد فيها تيارات مائية فيكون أشبه بالبحيرة وهذا كله يساعد على تجمع الأسماك وتكاثرها في مواسم متفاوتة . هذا فضلا عن أن الخليج العربي مفتوح على بحر العرب وعلى المحيط الهندي الذي يعتبر من مصايد الأسماك العالمية .

ولقد كانت مهنة صيد السمك مهمة في الماضي وكانت تأتي بالدرجة الثانية بعد صيد اللؤلؤ ، نظرا لما كانت تساهم به من نصيب في الدخل القومي ، وكان سكان منطقة الساحل بمجملهم يعملون في صناعة البحر ومتطلباته بين غواصين وصيادين وعاملين في صناعة المراكب والشباك والمصايد وما إلى ذلك . ولكن لم يردنا على وجه التحديد احصائيات بعدد العاملين في هذا القطاع أو عدد المراكب وأنواعها وكمية ما يتم اصطياده ولكن السمك كان وما زال مادة غذائية هامة بالنسبة لكافة أوساط الناس في الامارات العربية المتحدة فهو وجبة يومية بل وتتكرر أحيانا أكثر من مرة في اليوم . إلا أن أهمية مهنة الصيد أخذت تقل تدريجيا بعد اتجاه كثير من صيادي الأسماك للعمل في مجالات أخرى ، وخاصة في مجال صناعة البترول ، وفي الوظائف الحكومية وغيرها من المهن التي أخذت تدر دخلا كبيرا ، والتي تحتاج إلى جهد أقل وتعطي دخلا ثابتا ومضمونا . وبالرغم من ازدياد الطلب على الأسماك وارتفاع أسعارها فإن عدد العاملين في صيد السمك أخذ في التناقص . وبرغم هذا التناقص فإن استخدام بعض المعدات الحديثة للصيد ولو على نطاق ضيق ساعد على ازدياد الكميات المصطادة من السمك .

ولقد عنيت حكومة امارة أبوظبي بدراسة الثروة السمكية وتطويرها من ضمن عنايتها بالمستقبل الاقتصادي للامارة فقامت بتكليف عدد من الجهات بإعداد دراسات حول ذلك . ومن هذه الدراسات :

١ - دراسة البعثة الاقتصادية للحكومة البريطانية عام ١٩٦٧ :

قامت بعثة اقتصادية تابعة لوزارة التنمية لما وراء البحار في الحكومة البريطانية وبناء على طلب من حكومة أبوظبي بعدة دراسات تناولت مختلف الجوانب الاقتصادية للامارات حاضرها ومستقبلها . وكان ذلك في أوائل ١٩٦٧ ومن الدراسات التي قامت بها هذه البعثة دراسة صيد الأسماك في الامارات فقسمتها إلى قسمين :

أ - العمليات التي تتم في عرض البحر ، وهي عمليات ذات طابع تجاري واسع وتحتاج إلى استثمار رؤوس أموال كبيرة لاقامة شركات صيد السمك والجمبري (الروبيان) وتصديره للخارج كتلك الشركات الموجودة في كل من الكويت والبحرين .

ب - عمليات صيد الأسماك الشاطئية والتي يقوم بها صيادو الأسماك كأفراد أو تقوم بها مؤسسة تعاونية محلية .

وقد استعرضت اللجنة في تقريرها آنذاك مستقبل صناعة الأسماك وتوقعت أن يرتفع الطلب على الأسماك الطازجة وذلك نظرا للزيادة المتوقعة في السكان . وكذلك أوصت اللجنة بضرورة الاهتمام بتحسين أحوال صيادي الأسماك المحليين وادخال التقنية الى عمليات التسويق الحديثة ، وكذلك الاهتمام بوسائل التخزين وتشجيع الجمعيات التعاونية لصيد الأسماك . وقد أوصت البعثة أيضا بالاستفادة من امكانيات الامارات المادية لاجراء المزيد من البحوث لمعرفة الامكانيات لاستغلال الثروة السمكية ، ليس فقط في مياه الامارات العربية الاقليمية بل وفي شواطيء الخليج العربي وعمان والمحيط الهندي حيث تكون كميات الأسماك أكثر وفرة وبهذه المناسبة نرى أنه من المفيد جدا انشاء محطة للبحوث البحرية التي سيكون نفعها عاما للامارات وللبلاد المجاورة أيضاً .

كما أوصت البعثة أيضا بانشاء جهاز خاص بالدولة يختص برعاية شؤون صيد الأسماك . وبالرغم من أن تقرير الهيئة الاقتصادية التي أوفدتها وزارة التنمية

البريطانية لما وراء البحار قد أشار إلى نقاط هامة وجوهرية بالنسبة لصناعة صيد الأسماك إلا أنه قد اشتمل على بعض النواقص وهذا راجع لقصر المدة التي قضتها هذه اللجنة في المنطقة ، وإلى أنها قد ركزت على مواضيع أخرى غير صناعة صيد الأسماك ، فقد جاء بحثها المتعلق بصيد الأسماك عرضا بين الموضوعات التي بحثتها هذه اللجنة كما أنها لم تتطرق الى موضوع تنمية الثروة السمكية والحفاظ عليها وعلى العموم فإن البعثة نفسها قد اعترفت بضحالة بحثها ومع ذلك فإن ما قدمته من ملاحظات بهذا الخصوص لا يخلو من الفائدة .

٢ - التقرير الذي قدمته مؤسسة آرثر دي لتل سنة ١٩٦٩ :

قامت مؤسسة آرثر دي لتل باجراء دراسة للثروة المائية في امارة أبوظبي وبصورة خاصة الثروة السمكية وذلك بناء على تكليف من قبل حكومة أبوظبي وقد تقدمت بتقريرها في شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة ١٩٦٩ وقد تركزت الدراسات التي قامت بها حول موضوعين رئيسيين وهما :

أ - دراسة كمية ومكان الثروة السمكية .
ب - اجراء مسح لأسواق السمك المحلية والخارجية .

وقد امتدت دراسة آرثر دي لتل لتشمل الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب وذلك لتأثير هذه المناطق على الثروة السمكية في أبوظبي ، كما أن مشروع استغلال الثروة السمكية لابد أن يمتد إلى المناطق المذكورة .

هذا وقد تعرض تقرير مؤسسة آرثر دي لتل الى مصدرين للثروة السمكية هما :

أ - الجمبري .

ب - السمك بنوعيه (الدميرسل) Demersal وهو الذي يعيش في أعماق البحر .

و - (البلاجيك) Pelagic وهو يعيش على سطح المياه والطبقات المتوسطة .

أ - الجمبري :

ذكرت مؤسسة آرثر دي لتل في تقريرها بأن كميات الجمبري المتوفرة في مياه أبوظبي الاقليمية ليست كافية لانشاء مشروع تجاري ، وأنه اذا ما أريد لمشروع تجاري قائم على صيد الجمبري أن ينجح فإنه لابد من مد عمليات صيد الجمبري إلى الشواطي الايرانية والسعودية إلا أن عمليات كهذه تتطلب المزيد من الدراسات والاتفاق مع الدول المعنية .

وعلى العموم فقد أوصت المؤسسة في تقريرها بإجراء المزيد من الدراسات الاقتصادية قبل الاقدام على مشروع تجاري . أما فيما يتعلق بالتسويق فان جمبري الخليج العربي يتمتع بسمعة ممتازة وخاصة في الولايات المتحدة التي تعتبر السوق الرئيسية لاستهلاك الجمبري في العالم . وعليه فإن أي كمية من الجمبري يمكن أن تصدرها أبوظبي ستجد سوقا رائجة لها في الولايات المتحدة الأمريكية .

ب - السمك :

ذكرت مؤسسة آرثر دي لتل في تقريرها المذكور آنفا بأن المعلومات ما زالت غير كافية فيما يتعلق بالاسماك التي تعيش في مياه الخليج العربي ومع ذلك فإن المعلومات المتوفرة تدل على أن كميات الأسماك كافية لقيام بعض مشاريع الصيد ، وقد اقترحت المؤسسة امكانية استخدام بواخر يتراوح طولها ما بين ٢٦ و٣٠ متراً وآليات تتراوح قوتها ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ حصان .

أما الأسماك التي تعيش في المياه الضحلة ، وبالذات سمك السردين والتونة فإنها متوفرة بكميات كبيرة في جنوب الخليج العربي وفي خليج عمان حيث أن هذه المناطق تشكل منطقة خصبة بيولوجيا . وقد اقترحت المؤسسة لهذه الأسماك مراكب صيد يبلغ طولها ما بين ١٥ - ١٦ مترا وقدرة آلاتها ما بين ٦٠ - ٨٠ حصانا وعددا من الملاحين يتراوح ما بين ١٠ و١٢ شخصا . وقدرت المؤسسة أن حاجة السوق المحلية تتراوح ما بين ١٠٠٠ - ١٢٠٠ طن من السمك سنويا تقريبا ، كما

أن كمية الاستهلاك من الممكن أن تزداد اذا أدخلنا فيها الامارات الست الأخرى فيصبح الاستهلاك ما بين ٦٠٠٠ و٧٠٠٠ طن سنوياً(١) .

هذا وقد قدمت مؤسسة آرثر دي لتل عدة توصيات أهمها :

أولاً : اجراء المزيد من الدراسات التفصيلية عن عملية صيد الأسماك والاهتمام بتنمية حاجة السوق المحلية .

ثانياً : تدريب صيادي الأسماك على وسائل الصيد الحديثة وايجاد فرص جديدة للعمل في صيد الأسماك .

ثالثا : اذا ما أرادت أبوظبي أن تستثمر أموالها في مشروعات لصيد الأسماك خارج أبوظبي فقد أوصت المؤسسة بالاهتمام بانشاء مشروع للجمبري ومشروع للصيد البعيد عن الشاطيء واقامة وحدة لتصنيع الأسماك . ومشاريع كهذه ترى المؤسسة أنه من الممكن قيامها اما عن طريق الاستثمارات المباشرة أو عن طريق التمويل الخارجي .

٣ - الدراسات التي قام بها البنك الدولي للانشاء والتعمير :

قام البنك الدولي للانشاء والتعمير بايفاد بعثة اقتصادية الى منطقة الخليج العربي في أواخر سنة ١٩٦٩ ، وقامت هذه البعثة برفع تقريرها عن اقتصاديات المنطقة في مارس سنة ١٩٧٠ .

وقد جاء في تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير بحث خاص عن صيد الأسماك في الخليج العربي بصفة عامة وفي الامارات العربية بصفة خاصة ، ومما جاء في التقرير أن ما يصاد من أسماك في الخليج العربي سنويا يبلغ ٨٠ ألف طن

---

(١) لقد تجاوز استهلاك الامارات من السمك في السنة ١٩٧٥ أكثر من ثلاثة أضعاف هذا الرقم .

وأن ٣٢ ألف طن منها يتم اصطياده في الامارات التسع[١] . وهذا معناه أن مجموع الصيد هذا يعادل ٣ كيلوجرامات للهكتار الواحد وهذا الرقم منخفض جدا اذا ما علمنا أن الهكتار يعطي ما بين ١٠ و٤٠ كيلوغراماً في مياه أخرى من العالم . وهذا معناه أن أمامنا في الامارات فرصة لمضاعفة صيد الأسماك إلى ثلاث أو أربع مرات .

وجاء في تقرير البنك بأن هناك أنواعا من الأسماك مثل السردين والتونة وكلب البحر يمكن تحقيق زيادة كبرى في صيدها اذا ما استعملت سفن مناسبة وتجهيزات ومعدات حديثة . وكذلك من الممكن تمديد موسم السردين ليشمل طيلة السنة اذا ما استخدمت الأضواء لاجتذاب السردين في المياه العميقة .

وقد أوصى البنك بضرورة الاهتمام باجراء المزيد من الدراسات للاستفادة من الروبيان (الجمبري) الذي توجد منه كميات لا بأس بها .

وقد اهتمت بعثة البنك الدولي بتسويق وتصنيع الأسماك فأوصت بالاهتمام بوسائل التبريد عن طريق توفير الثلج لهذا الغرض بسعر منخفض وكذلك أوصت ببناء مستودعات لحفظ الأسماك حتى لا تتعرض للتلف .

وقسم البنك صيادي الأسماك الى نوعين / النوع الأول : صيادون ناجحون يصطادون السمك ويبيعونه طازجا . النوع الثاني : وهم الصيادون الآخرون الذين يصطادون السمك ويحفظونه ثم يبيعونه مجففا وهؤلاء في حاجة الى مساعدة واهتمام أكبر .

وقد أوصى البنك بالاهتمام بتحسين أسطول صيد الأسماك وميكنته وتقديم القروض العينية والمالية لصيادي الأسماك وكذلك الاهتمام بتصنيع الاسماك وتعليبها وخاصة ذلك النوع من السمك الذي يستخدم كعلف للحيوانات .

---

(١) الامارات التسع هي (الامارات العربية المتحدة والمكونة من سبع امارات بالاضافة الى دولة قطر ودولة البحرين) .

وأوصى البنـك بانشاء مشاريع مشتركة بين الامارات العربية المتحدة وبلدان الخليج العربي المجاورة تعمل على صيد الأسماك وتصنيعها وتصديرها للخارج . وقد أوصى البنك أيضا ببناء معهد لدراسة الثروة السمكية وهذا المعهد يمكن أن تستفيد منه الأقطار المجاورة .

كمـا اهتم مكتب التطوير في امارة دبي بدراسة الثروة السمكية قبل حصول الدولة على الاستقلال وخصصت حكومة أبوظبي قبل قيام الاتحاد مبالغ في الخطة الخمسية ١٩٦٨ – ١٩٧٢ لبناء أسطول لصيد الأسماك ولتدريب الصيادين من المـواطنين على الطرق الحديثة لصيد الأسماك . وبعد قيام الاتحاد عنيت وزارة الزراعـة والثروة السمكية بمتابعة وتطوير استغلال هذه الثروة من خلال تقديم الدعم والعـون لهذا القطاع خصوصا لفائدته في مرحلة ما قبل وما بعد البترول وحسب نتـائج المسوحات البحرية التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والدول المطلة على الخليج العربي وخليج عمان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي خلال الفترة ١٩٧٧ – ١٩٧٩ فإن الطاقة الانتاجية من الأسماك السطحية قدرت بـ ١٠٠ ألف طن سنويا ومن الأسماك القاعية بـ ١٥,٥ ألف طن سنويا . وللاحاطة بتطور الثروة السمكية فسوف نستعرض فيما يلي :

أ – القوى العاملة في مجال صيد الأسماك .
ب – عدد سفن الصيد العاملة وأنواعها .
جـ – أساليب الصيد المتبعة .
د – المساعدات التي تقدمها الدولة في مجال دعم هذا القطاع .

أ – القوى العاملة في مجال صيد الأسماك :

كما سبق وأن أشرنا فإن مياه الخليج العربي غنية بثروتها السمكية وكان معظم سكان سواحله يعتبرون صيد الأسماك والبحر بوجه عام مجال عملهم وبسبب عدم توفـر احصـائيات دقيقة لعدد الصيادين الذين تناقص عددهم بشكل حاد بعد اكتشاف البترول وتحول أغلبيتهم العظمى للعمل في مجالاته فقد جرى تقدير لعدد الصيادين في عام ١٩٧٦ بنحو ٤ آلاف صياد . أما في عام ١٩٨٢ فقد قدر عدد

الصيادين بنحو ٧٥٥٩ صياداً وذلك للجهود التي بذلتها الدولة لرعاية الصيادين وتشجيعهم . والجدول التالي يبين عدد الصيادين في كل امارة وعدد القوارب التي يعملون عليها .

عدد الصيادين والقوارب التي يعملون عليها في الدولة موزعة حسب الامارة(١) خلال عامي ٨٢ و١٩٨٥

الصيادون / والقوارب / الامارة	عـــام ١٩٨٢				عام ١٩٨٥
	مواطنون	عدد الصيادين غير مواطنين	المجموع	عدد قوارب الصيد	قوارب الصيد*
أبوظبي	٢٣٢	٩٧٠	١٢٠٢	٢٩٥	٣٠٥
دبي	٤٦٨	٩١٥	١٣٨٣	٣٥٧	٢١٧
الشارقة	١٠٩١	٩٧٦	٢٠٥٧	٥٤١	٥٧٥
عجمان	٢٠٩	٧٠٢	٩١١	٢١٤	٦١
أم القيوين	٢٠٣	٣١٢	٥١٥	٢٠٦	١٥٤
رأس الخيمة	٤٨٥	٢٧٦	٧٦١	٣٤٠	٦٥٢
الفجيرة	٦٧٨	٤٢	٧٢٠	٢٥٩	٢٢٨
المجموع	**٣٣٦٦**	**٤١٩٣**	**٧٥٥٩**	**٢٢١٢**	**٢١٩٢**

ومن هذا الجـدول نرى أن المـواطنـين يشكلون ٤٥,٥٣٪ من مجمـل عدد الصيادين ويتركز أكثر من ٣٠٪ منهم في امارة الشارقة .

---

(١) وزارة الزراعـة والثروة السمكية ، مكتب التخطيط والاحصاء والمتابعة ، النشرة الاحصائية السنوية لقطاع الزراعة والثروة السمكية لعامي ١٩٨٢/١٩٨٣ ص١١٢ .

* المصدر . وزارة الزراعة والثروة السمكية – النشرة الاحصائية السنوية لعامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ .

أما في عام ١٩٨٥ فقد ازداد عدد القوارب ، ليبلغ بحدود ٢٢٤٦ قاربا ، وفي الوقت الذي استمـرت فيه الأجهزة المختصة بدولة الامارات ، في الاهتمام بهذا القطاع الحيوي لتنمية الثروة السمكية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الثروة السمكية التي تعد الوعاء الحقيقي للأمن الغذائي في هذه المنطقة بلغ العدد الاجمالي لقوارب الصيـد عام ١٩٨٨ نحـو ثلاثة آلاف وخمسين قاربا منها (٢٢٦٦) قاربا تعمل بمكائن بترول بالاضافة الى ٧٧٤ قاربا تعمل بمكائن الديزل .

عدد قوارب الصيد موزعة على مختلف مناطق وامارات الدولة[١]
في ١/١/١٩٨٠

المنطقة	الامارة/المرفأ	عدد القوارب
المنطقة الغربية	أبوظبي	٢١٧
	دبي	٣٢٤
	شارقة غرب	١٧٢
المنطقة الوسطى	عجمان	٦٨
	أم القيوين	١٢٦
المنطقة الشرقية	شارقة شرق	٨٩
	الفجيرة	٥٧
المنطقة الشمالية	رأس الخيمة	٤٣٥
المجموع		١٤٨٨

وقد ازداد هذا المجموع في نهاية عام ١٩٨٠ الى ٢١٥٠ قاربا .

(١) المصدر السابق . لعام ١٩٨٠ ، ص١١٧ .

وفي هذا العـام أيضا بلغ عدد الصيادين والعاملين بالصيد نحو عشرة آلاف وستمائة وأحد عشر صيادا منهم حوالي (٧٨٩٨) وافدا وحوالي ٢٧١٣ مواطنا كذلك فقد بلغ عدد الصيادين الذين يملكون قارب صيد أو أكثر حوالي (١٤١٠) صيادين .

وفي اطار الجهود المبذولة لتنمية الصيد ظهرت جمعيات تعاونية خاصة بصيادي الأسماك مثل جمعية صيادي دبي التعاونية وجمعية صيادي عجمان التعاونية .

ب - سفن الصيد وأنواعها :

كان عدد السفن والقـوارب العـاملة في مجال صيد الأسماك في منتصف عام ١٩٨٠ يقـدر بنحو ١٤٨٨ سفينة وقارباً أما المجموع الكلي لعدد السفن في عام ١٩٨٠ فقد بلغ ٢١٥٠ سفينة كذلك بلغ عدد السفن حسب آخر المعلومات حوالي ٣٠٥٠ في نهاية عام ١٩٨٨ :

وتصنع معظم سفن الصيد هذه من الأخشاب المدعمة وهي بأحجام مختلفة وتتـوزع سفن الصيـد العاملة حتى عام ١٩٨٨ بين ٧٤٤ قاربا متوسطا وكبيرا تستخدم وقود الديزل و٢٠٦٦ قاربا بمحركات بترولية(*) .

وتعـرف قوارب الصيد محليا بأسماء مختلفة وكذلك تعرف باختلاف أشكالها وأحجامها ومنها[1] :

١ - القوارب (اللنشات) : وهي بأنواع كبيرة ومتوسطة وصغيرة وتعمل بمحركات ديزل ويزود معظمها بمخازن لحفظ معدات الصيد ومخازن لحفظ الاسماك بعد صيدها وخاصة بالنسبة للقوارب الكبيرة منها والتي تعمل لأيام متتالية في عرض البحـر في مواقـع بعيدة عن الساحل ويكون عليها معدات صيد مختلفة منها القراقير والشباك والسنار .

---

* آخر المعلومات المتوفرة في وزارة الزراعة والمتحصل عليها بصورة شخصية .

(١) التطور الزراعي في دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة الزراعة والثروة السمكية ١٩٨٥ ، ص٥٤ - ٥٨ .

٢ – الشاحوف : وهو قارب خشبي مدبب المقدمة والمؤخرة ويتراوح طوله بين ١٢ – ٢٢ قدماً ، وتستخدم المكائن الداخلية والخارجية لتسييره ، وغالبا ما يستخدم من قبل الصيادين الذين يعيشون على سواحل مكشوفة حيث تكثر الأمواج والتي لا توجد فيها موانيء خاصة للصيادين حيث يتم سحبه بسهولة الى الشاطيء . تستخدم هذه القوارب للصيد بالسنار والشباك السينية الشاطئية (شباك اليل) ، والشباك الخيشومية ، وشباك الطرح المصنوعة من النايلون .

٣ – الهوري : تصنع هذه القوارب من تجويف جذوع الاشجار الكبيرة التي تستورد غالبا من الهند . ثم يضاف عليها بعض التعديلات محليا وذلك بتثبيت ألواح خشبية على جانبي القارب لرفع حوافه وتكبير حجمه والتقليل من دخول مياه البحر اليه ، كما تضاف المقاعد . وغالبا ما كان يحرك هذا القارب بالمجذاف والقاذوف وغالباً يقوم الصيادون بتركيب مكائن خارجية على الحافة الخلفية في معظم الأحيان . عموما تستخدم هذه القوارب في المياه المحمية من الأمواج وتستعمل عليها معدات الصيد المختلفة مثل السنار والقراقير والشباك على اختلاف أنواعها .

٤ – العاملة : وهذا من القوارب التي يصل طولها الى ٣٠ قدماً ومصنوعة من الأخشاب وتعمل في الغالب بالمجذاف وحيث تم مؤخراً تركيب المكائن الخارجية التي تعمل عن طريق تركيبها على مؤخرة القارب بواسطة لوح خشبي يرتفع فوق الحافة العليا لجانبي القارب بحوالي ثلاثة أقدام . وتستخدم هذه القوارب للصيد بالشباك الخيشومية والسنار .

٥ – الشاشة : وهي قوارب صغيرة مصنوعة من سعف النخيل المشدودة الى بعضها على شكل حزم ، وتستخدم قطع من الخفاف أو البوليستايرين في الجزء السفلي منها لتعويمها ، ولذلك فإن المياه تتسرب إلى داخلها كما أن سعف النخيل تمتص المياه ويثقل وزنها مما يستدعي اخراجها من الماء وتجفيفها في أشعة الشمس بعد كل طلعة . ولكنها لا تغرق ولهذا فهي مناسبة

ويبين الجدول التالي توزيع قوارب الصيد[1] حسب أنواعها المختلفة كما في عام ١٩٧٧ :

توزيع قوارب الصيد حسب أنواعها
في مناطق الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٧م

نوع القارب / المنطقة	الاجمالي	عاملة	شاحوف	شاشة	هورى	قوارب صغيرة	قوارب متوسطة	قوارب كبيرة	غير مبين
الاجمالي منه	١٠٧٢	٢٢	١٩٤	٣٧	٥٥	٨٣	٥٢٥	١٣٠	٢٦
الجنوبية	١٢٠	٣	١	٢	٩	١١	٥٠	٤٣	٢
الوسطى	٤٢٦	٢	٢	–	٤٠	٢٨	٣٢٨	٩	١٧
الشمالية	٢٢٥	١١	٨٥	–	٤	٢١	٥٨	٤٤	١
الشرقية	٣٠١	٦	١٠٦	٣٥	٢	٢٣	٨٩	٣٤	٦

(١) وزارة الزراعة والثروة السمكية ، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٠ ص٥٨ .

وتصلح للاستخدام على الشواطيء الهائجة حيث تتكسر الأمواج . وكانت تستخدم في عمليات البحث عن اللؤلؤ خاصة على الساحل الشرقي ، أما الآن فتستخدم بشكل أقل ، ويستعمل عليها معدات الصيد السنار والشباك والقراقير .

ج - أساليب الصيد المتبعة :

يستخدم الصيادون في الامارات العربية المتحدة أساليب ومعدات مختلفة منها التقليدي البسيط ومنها ما هو معقد وتستعمل لاصطياد أنواع معينة من الأسماك وأهم هذه الوسائل والمعدات هي :

١ - الشباك الخيشومية :

وهي شباك تختلف عن بعضها من حيث طريقة استعمالها وخاصة بالنسبة لفتحات عيون الشباك ولونها لتتناسب مع طبيعة الموقع المستخدمة فيه وأنواع الاسماك التي يحتمل تواجدها وحين يتم فردها في المياه تدخل رؤوس الاسماك في فتحاتها وتعلق خياشيمها في خيوط الشبكة ومن هنا سميت بالشباك الخيشومية ويستخدم هذا النوع من الشباك عادة في المياه الضحلة وغير الغنية بالاسماك ومنها ما يعرف بالشباك الخيشومية الهائمة التي تفرد بشكل طولي في مياه البحر القليلة العمق والقريبة نسبيا من الشاطيء ، ومنها الشباك الخيشومية الدائرية وهي تفرد بشكل دائري للاحاطة بالأسماك وتستعمل لاصطياد الأسماك السريعة الحركة ، ومنها الشباك الاعتراضية التي تثبت في مناطق المد والجزر وتعرف بشباك السنار .

٢ - الشباك السنية الشاطئية (الليل) :

وهي أكثر أنواع الشباك المستخدمة من قبل الصيادين في الدولة من ناحية الحجم ، إلا أن عيونها هي الأصغر حجما مقارنة بباقي أنواع الشباك .

٣ - شباك الجر لصيد الروبيان :

وهي شباك محدودة الانتشار وتستعمل على امتداد الشواطيء القريبة من أبوظبي والقليلة العمق نسبيا حيث يتم رفعها يدويا بما تحمل من الروبيان .

٤ - القراقير (أقفاص الصيد المعدنية) :

تصنع القراقير من السلك المعدني على شكل بيت النحل وتتكون من ثلاثة أجزاء وهي الجسم الرئيسي قبته وقاعدته على شكل دائري عليها عيدان خيزران وحجارة ونفق أو فم على شكل قمع بابه الواسع على الجانب الخارجي للقفص . وتوزع القراقير في مياه البحر على أعماق مختلفة حسب حجمها وهي تستعمل بكثرة كوسيلة صيد لأن الاسماك تبقى حية فيها لفترات طويلة مما يحافظ على جودتها .

٥ - السنّار (الخيوط) :

وهي خيوط متعددة الأطوال والأقطار حسب نوع الأسماك التي يتوقع اصطيادها ويستخدم هذا الأسلوب في الصيد على جميع أنواع القوارب وهو الأكثر انتشارا في عمليات الصيد الفردية .

٦ - شباك البحر القاعية والشباك السينية :

وهي شباك تستخدم للصيد من قاع البحر ولكنها من الأساليب غير المستخدمة في الدولة .

د - المساعدات التي قدمتها الدولة في مجال دعم صيد السمك :

في عام ١٩٧٠ ، بلغ حجم الصيد حوالي أربعين ألف طن من الأسماك بينما ارتفع في عام ١٩٨٣ إلى ٧٣ ألف طن ، أي بزيادة قدرها ٨٢,٥٪ ، وفي عام ١٩٨٧ وصلت كمية الأسماك التي تم صيدها الى ٨٥٤١٠ أطنان .. وهذا يشير إلى أن

معدل الزيادة السنوية من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٧ وصلت إلى حوالي ٥٪ .

وقد تم اصطياد ما مقداره ٣٩٢٤٥ طنا بقوارب صيد تعمل بالبترول وحوالي ٢٩٤٨١ طنا بقوارب صيد تعمل بمحركات الديزل كما تم اصطياد ١٦٦٨٤ طنا بالشباك الساحلية وذلك في عام ١٩٨٧ .

ولقد قدمت الدولة مساعدات مالية الى الصيادين بلغت حوالي مائة مليون درهم منذ تأسيس وزارة الزراعة حتى يومنا هذا عدا مساعدات الدولة في مجال الخدمات والارشادات والقضايا الفنية الأخرى .

أنواع الأسماك المصادة في دولة الامارات العربية المتحدة(1)
خلال عام ١٩٨٣م

نوع السمك	الكمية	متوسط سعر الطن	القيمة
أولاً : **أسماك سطحية ومتوسطة :**			
نصر / نصره	٢٤	٩	٢١٦
خن	٩٦	٩	٨٦٤
بياح	٨٦٦	١٧	١٤٧٢٢
سكل / سجل	٣٦	٩	٣٢٤
سبحة	٢٠٠٠	٩	١٨٠٠٠
عومة	١٢٥٠٨	٤	٥٠٠٣٢
برية	٨٢٠٠٠	٩	٧٣٨٠٠
خباط / كنعد	٥٢٣٠	١٠	٥٢٣٠٠
تبان	٥٠٠	٩	٤٥٠٠
صداه	١٠٤٥	٦	٦٢٧٠
قباب	٣٠٠٠	٦	١٨٠٠٠
قرفا / كرفا	٤٤٢٦	٨	٣٥٤٠٨
صالحة	١٥٠٠	٩	١٣٥٠٠
جد	١٣٤٣	٨	١٠٧٤٤
أخرى	٥٢٨٢	٩	٤٧٥٣٨
المجموع	**٤٦٠٥٦**	–	**٣٥١٢١٨**
ثانياً : **أسماك القاع :**			
هامور، سمان، قطوه، حمرا، نيسرا، عكلاه، أم خدين	٤١٢٢	١٠	٤١٢٢٠
ضـــده	٢٥٦٤	٧	١٧٩٤٨
عندق ، سلطان ابراهيم	٢٥٤	٩	٢٢٨٦
نقرور ، مطوع	٩٠٧	٦	٥٤٤٢
شعري ، سولي	٦٢٦٤	٨	٥٠١١٢

(١) انظر بعده .

نوع السمك	الكمية	متوسط سعر الطن	القيمة
برحه	٨٤٠	٩	٧٥٦٠
صافي	١١٠٦	١٦	١٧٦٩٦
صال ، جش ، حمام ليف ، سين	٦٠٤٠	١٠	٦٠٤٠٠
خضرا	٨٤	٩	٧٥٦
عنفلوص	٤٨	٩	٤٣٢
حف	٦٠	٩	٥٤٠
سين ، ضلعة	١٠٦٢	٦	٦٣٧٢
زبيدي	٧١٣	١٥	١٠٦٩٥
كوفر ، قابط	١٦٧٠	١٠	١٦٧٠٠
ديايوه	٦٧٣	٩	٦٠٥٧
جين	٢٠٠	٩	١٨٠٠
المجموع	**٢٦٦٠٧**	–	**٢٤٦٠١٦**
ثالثا : رخويات وقشريات وقواقع			
روبيان	٣٩٩	١٥	٥٥٩٨٥
قبقوب	٣٦	١٥	٥٤٠
نفر ، حبار	١٧	١٥	٢٥٥
المجموع	**٤٥٢**	–	**٦٧٨٠**
الاجمالي الكلي	**٧٣١١٥**	–	**٦٠٤٠١٤**

وتقدم الوزارة في مجال دعم قطاع صيد السمك المجالات التالية :

١ – المساعدات العينية .

٢ – اصلاح المكائن البحرية .

٣ – التدريب والارشاد .

٤ – تطوير معدات ووسائل الصيد .

(١) وزارة الزراعة والثروة السمكية ، النشرة الاحصائية السنوية لعامي ١٩٨٢ – ١٩٨٣ ص١١٥ – ١١٦ .

١ - المساعدات العينية

تقوم وزارة الزراعة بتوفير المكائن البحرية وقوارب ومعدات الصيد للصيادين مقابل نصف ثمنها والذي يتم على أقساط شهرية تمتد من سنة إلى خمس سنوات . وقد بلغت قيمة هذه المنح عام ١٩٨٢ ما يزيد عن ٤٫٥ مليون درهم لحوالي ٦٤٤ قارب صيد موزعة بين ٤٣٤ قاربا تعمل بمكائن ديزل . بينما بلغت قيمة المنح لعام ١٩٨٣ نحو ٨٠٠ ألف درهم لما مجموعه ٤٨٥ قاربا تعمل بمكائن البترول . وقد توزعت هذه المنح على الصيادين في مختلف الامارات على النحو التالي

عدد وقيمة المكائن البحرية المقدمة للصيادين حسب النوع والامارة* خلال عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٣

الامارة	السنة	مكائن بترول			مكائن ديزل			المجموع		
		العدد	القيمة الكلية	المنحة	العدد	القيمة الكلية	المنحة	العدد	القيمة الكلية	المنحة
ابوظبي	١٩٨٢	٣٠	١٦٩٦٥٠	٨٤٨٢٥	٣٦	١٠٤١٦٢٠	٥٢٠٨١٠	٥٦	١٢١١٢٧٠	٦٠٥٦٣٥
	١٩٨٣	٤٠	١٦٧٦٣٠	٨٣٨١٥	–	–	–	٤٣	١٦٧٦٣٠	٨٣٨١٥
دبي	١٩٨٢	١٣٣	٧٢٥٩٣٠	٣٥١٩٦١٫٥	٤٦	١٥٢٧٢٢٠	٧٦٨٦١٠	١٧٩	٢٢٥٣١٥٠	١١٢٦٥٧٧٫٥
	١٩٨٣	١٢١	٤١٦٦٨١	٢٠٨٣٤٣٥	–	–	–	١٢١	٤١٦٦٨٧	٢٠٨٣٤٣٥
الشارقة	١٩٨٢	٩٥	٥١٥٩٣٥	٢٥٧٨١٢	٦٩	٢٢٨٣٦١٠	١١٤١٨٠٥	١٦٤	٢٧٩٩٢٣٥	١٣٩٩٦١٧
	١٩٨٣	١٨	٢٥٣٣٣٦	١٢٦٦٦٣	–	–	–	٧٨	٢٥٣٣٣٦	١٢٦٦٦٣
عجمان	١٩٨٢	٢٠	١٢٣٩٠٠	٦١٩٥٠	١٨	٧٦٧٣٧٠	٣٨٣٦٨٥	٣٨	٨٦١٢٧٠	٤٤٥٦٣٥
	١٩٨٣	٩	٦٤٤٣٠	٣٢٢١٥	–		-	١٩	٦٤٤٣٠	٣٢٢١٥
أم القيوين	١٩٨٢	٤٩	٢٤٤١٥٥	١٢١٠٧٧	٥	١٤٨١٥٠	٧٤٠٧٥	٥٤	٣٩٢٣٠٥	١٩٥١٥٢
	١٩٨٣	٥٥	١٦٥٣٢٠	٨٢٦٦٠	–	–	-	٥٥	١٦٥٣٢٠	٨٢٦٦٠
رأس الخيمة	١٩٨٢	٧٠	٣٧٤٢٤٠	١٨٧٠٩٥	٣٨	١١١٣٢١٠	٥٥٦٦٢٠	١٠٨	١٤٨٧٤٥٠	٧٤٣٧١٥
	١٩٨٣	٨٤	٢٧١٦٧٢	١٣٥٩٣٦	-	–	-	٨٤	٢٧١٦٧٢	١٣٥٩٣٦
الفجيرة	١٩٨٢	٣٧	١٨٣٣١٥	٩١٦٥٧٫٥	٨	١٨٢٧٢٠	٩١٣٦٠	٤٥	٣٦٦٠٣٥	١٨٣٠١٧٫٥
	١٩٨٣	٨٥	٢٤٢٠٤٥	١٢١٠٢٢٫٥	–	–	–	٨٥	٢٤٢٠٤٥	١٢١٠٢٢٫٥
المجموع	١٩٨٢	٤٣١٠	٢٣٢٦٤٣٠	١١٦٣٤١٥	٢١٠	٧٠٧٣٩٣٠	٣٥٣٦٩٦٥	٦٤٤	٤٠٠٣٦٠	٤٧٠٠٣٨٠
	١٩٨٣	٤٨٥	١٥٨١٣١٠	٧٩٠٦٥٥	-	-	-	٤٨٥	١٥٨١٣١٠	٧٩٠٦٥٥

* المصدر السابق ص١١٣

٢ - اصلاح المكائن البحرية :

لم تقتصر مساعدة الدولة في مجال تقديم القروض والمراكب بنفس قيمتها الى الصيـادين بل أوجـدت ورش صيـانة في مناطق مختلفة من الدولة تقوم باجراء الصيـانـة اللازمـة للمكائن مما يعطي المزيد من الاطمئنان الى الصيادين لجهة استمرارية أعمالهم وعدم تعطلها والتوجه نحو استعمال الوسائل الحديثة في الصيد مما يوفر الطاقة البشرية من جهة ويزيد من كمية الانتاج من جهة أخرى ويتحمل الصيادون فقط ما يوازي قيمة قطع الغيار اللازمة أو يقومون باحضارها بأنفسهم ، وقد تطور عدد هذه الورش من أربع ورش في عام ١٩٧٢ إلى أربع عشرة ورشة في عام ١٩٨٣ كما تم اصلاح ١١٠٩ ماكينات مقابل ٢٨٦٣ للعامين المشار اليهما وذلك حسب الجدول التالي :[١]

(١) المصدر السابق ص١١٤

عدد المكائن البحرية التي تمت صيانتها في الورش البحرية التابعة للوزارة موزعة حسب الورشة البحرية والنوع خلال عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٣م

الورشة البحرية / النوع	الوحدة	مكائن بترول	مكائن ديزل	المجموع
أبوظبي	١٩٨٢	–	١٠٣	١٠٣
	١٩٨٣	٤	٩١	٩٥
دبي/جميرا	١٩٨٢	١٨٧	٢	١٨٩
	١٩٨٣	١٦٨	–	١٦٨
دبي/أم سقيم	١٩٨٢	٥٢٢	١	٥٢٣
	١٩٨٣	٧٢١	–	٧٢١
الشارقة	١٩٨٢	١٥	٨٨	١٠٣
	١٩٨٣	–	١١٨	١١٨
عجمان	١٩٨٢	٣٧	١٧	٥٤
	١٩٨٣	١٠١	٤١	١٤٢
أم القيوين	١٩٨٢	٥٥١	١١	٥٦٢
	١٩٨٣	٥٤٦	١٤	٥٦٠
رأس الخيمة	١٩٨٢	٦٩	٤٦	١١٥
	١٩٨٣	٥٩	٤١	١٠٠
شعم	١٩٨٢	١٠٩	–	١٠٩
	١٩٨٣	١٠٦	–	١٠٦
دبا	١٩٨٢	٧٥	١٠	٨٥
	١٩٨٣	١٤٢	١٤	١٥٦
الغرفة	١٩٨٢	١٥٧	–	١٥٧
	١٩٨٣	١١٤	–	١١٤
خورفكان	١٩٨٢	١٨٤	٥١	٢٣٥
	١٩٨٣	٢٤٨	٧٨	٣٢٦
خور كلباء	١٩٨٢	١٢٩	٣١	١٦٠
	١٩٨٣	١٦٠	١٨	١٧٨
أبوموسى	١٩٨٢	٦٦	١٦	٨٢
	١٩٨٣	٦٨	١١	٧٩
المجموع	**١٩٨٢**	**٢١٠١**	**٣٧٦**	**٢٢٧٧**
	١٩٨٣	**٢٤٠٧**	**٤٢٦**	**٢٨٦٣**

(١) المصدر السابق ص١١٤ .

٣ - الدراسات والتطوير والتدريب :

تعنى وزارة الزراعة في مجال المحافظة على الثروة السمكية باجراء العديد من الدراسـات المتعلقـة بهذه الثروة وبيئتها وخاصة في مركز الأحياء البحرية الذي أقامته الدولة في امارة أم القيوين حيث يقوم بتجارب مختلفة على أنواع مختلفة من الاسماك لزيادة تكاثرها ، ويقوم المركز أيضاً بتقديم التدريب والارشاد لمن يرغب من الصيادين ، ويضم بالاضافة الى الأحواض والمختبرات معرضا للأحياء البحرية .

هذا وتقدم الوزارة بالاضافة إلى ورش الصيانة تدريبا عملياً من خلال القوارب المجهزة بالفنيين الذين ينتقلون إلى مراكز الصيادين لتدريبهم وارشادهم إلى أفضل الوسائل التي يمكن اتباعها في عمليات الصيد ، كما تقوم الوزارة بأبحاث ودراسات لتعميم زراعة أشجار القرم التي كانت تنتشر على سواحل الدولة وذلك لكونها توسع من الرقعة الخضراء على سواحل الدولة وتعمل على حماية السواحل من الانجراف بفعل الأمواج والتيارات المائية كما تزيد في توفير المواد الغذائية للثروة السمكية .

ولقد حرصت وزارة الزراعة على وضع قوانين خاصة لحماية البيئة والثروة السمكية كما في القانون رقم ١٨٨ / ٧ لعام ١٩٨٢ الذي حدد فترات صيد الروبيان والقانون رقم ٥٨٩ / ١١ لعام ١٩٧٨ الذي منع تصدير الأسماك الطازجة خارج الدولة كما تتعاون وزارة الزراعة مع البلديات في الدولة لوضع ضوابط على استعمال الشباك ذات الفتحات الصغيرة وأنواع معينة من المعدات الخاصة بالصيد لحماية الثروة السمكية .

ولكن على الرغم من هذه الجهود يبقى هناك الكثير الذي يمكن تحقيقه في مجال تدعيم استغلال الثروة ومنها :

١ - تطوير الأجهزة المسؤولة عن الثروة السمكية بما يضمن المزيد من الفعالية .

٢ - تعميم مراكز الارشاد لصيادي الأسماك في مختلف أرجاء الدولة .

٣ - انشاء بنك متخصص لأقراض صيادي الأسماك .

٤ - اقـامـة مشاريع مشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة ودول الخليج العربي الأخرى .

٥ - اعـداد بحوث ودراسات جدوى اقتصادية لاقامة مشاريع أوسع على نطاق زيـادة الكميـة المصيدة من السمك للمباشرة بصناعات ترتبط بهذا المجال بالاضافة الى التسويق خارج الدولة .



٣ - الزراعـــة

الزراعة من المهن القديمة في الامارات العربية ، وخاصة في منطقة العين وفي الذيد ورأس الخيمة والفجيرة وفي واحات ليوا حيث التربة الصالحة للزراعة وحيث تتوفر المياه الصالحة للري وهو ما يعكس الكثافة السكانية قديما في هذه المناطق .

ان حجم الأراضي المزروعة لم يكن يتعدى أكثر من ٥٪ من مجمل مساحة الدولة عند بداية السبعينات اذ أنها ذات طابع صحراوي تغطيها كثبان الرمال في حين تمتد الأراضي الملحية (السبخة) بمحاذاة الشواطيء وتمتد إلى الداخل عشرات الكيلومترات كما توجد مناطق جبلية بالقرب من منطقة العين حيث يرتفع أكبرها وهو جبـل حفيت إلى حوالي ثلاثـة آلاف قدم عن سطح البحر وكذلك في امارات رأس الخيمة والفجيرة والشارقة .

وقـد شكلت الزراعـة ومنـذ بدايـة السبعينـات قطاعـاً مهمـا من القطاعات الاقتصادية في دولة الامارات وقد بذلت جهود كبيرة من أجل انعاشها والتوسع في تشجير الصحراء وزيادة الرقعة الخضراء في الدولة ، وسنتناول في دراستنا بعض جوانب الزراعة كما كانت عليه في نهاية الستينات ومطلع السبعينات ثم نستعرض الانجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال . وعليه سنعرض في القسم الأول :

أ – وسائل الري المتبعة في الزراعة .
ب – المحاصيل الزراعية .
جـ – المشكلات التي كانت تواجه الزراعة .
د – دور الحكومة في التنمية الزراعية .
هـ – الدراسات والمشروعات التي تمت في المجال الزراعي .

أما في القسم الثاني فسنعرض :

الزراعة منذ اعلان دولة الاتحاد :

أ – العوامل التي ساعدت على التوسع الزراعي .
ب – العوامل المعوقة للتطور الزراعي .
جـ – تطور الانتاج الزراعي .

القسم الأول : الزراعة في نهاية الستينات ومطلع السبعينات :

أ – وسائل الري المتبعة في الزراعة :

توجد عدة وسائل للري تتبع منذ زمن بعيد في الامارات العربية المتحدة مثل الأفلاج والأمطار والآبار وهذه الوسائل هي :

١ – الري عن طريق الأفلاج :

والأفلاج هي عبارة عن مجاري مياه صغيرة حفر لها مجرى من منابعها وتمتد إلى أن تصل إلى الأرض التي تسقيها . ومنبع الأفلاج يكون في منطقة مرتفعة حيث يجري الماء بفعل انحدار الأرض من المنبع الى المصب . والأفلاج عمل فني دقيق يشهد له جميع الخبراء الذين زاروا المنطقة ودرسوا هذا النظام . فبالرغم من الامكانات المحدودة التي كانت متوفرة لدى سكان العين القدماء مثلا فقد تمكنوا من شق الأفلاج وايصالها إلى الأراضي الزراعية .

والفلج هو مفرد أفلاج وهو عبارة عن مجموعة من الآبار حفرت في المناطق الجبلية المرتفعة بالقرب من بعضها ووصل فيما بينها ثم شق لها مجرى تحت الأرض ذو مستوى منحدر ليسمح للمياه بالانسياب تجاه المزارع وعندما يصل ماء الفلج الى الأرض التي يسقيها يكون منسوبه قد وصل الى سطح الأرض .

وللري عن طريق الأفلاج نظام خاص به في توزيع المياه بين المزارع وهذا النظام يقوم بتوزيع الري على فترات زمنية . فلكل مزارع فترة من الزمن يسمح له أثناءها بري مزرعتــه من ميــاه الفلج . ويعاب على هذه الطريقة أنها تمكن الأغنياء من المزارعين من الاستفادة من مياه الأفلاج بصورة أكبر من أولئك المزارعين الأقل ثراء . فكان الغني يشتري فترات زمنية أطول يروي بها مزارعه في حين لا يكون لدى الآخرين إلا الوقت القصير لكي يسقوا مزارعهم . وكانت فترات الري الزمنية هذه تباع وتشترى وترهن . ولكن بعد عام ١٩٦٦ ألغي هذا النظام وأصبح الري عن طريق الأفلاج يتبع نظام الدوري فكل مزارع ينتظر دوره حتى يسقي ثم يفسح المجال لغيره من المزارعين لكي يأخذوا دورهم .

وكان في منطقة العين ثمانية أفلاج موزعة بين القرى على النحو التالي :

المنطقة	عدد الأفلاج
مدينة العين	٢
قرية المعترض	١
قرية المويجعي	١
قرية الجيمي	١
قرية القطارة	١
قرية بن فريد	١
قرية الهيلي	١
المجموع	٨

ويوجد هناك بعض الأفلاج في منطقة الذيد وفي قرى رأس الخيمة والفجيرة وأم القيوين وعجمان .

هذا ويزداد منسوب الأفلاج في الموسم الذي تتساقط فيه الأمطار لأن الأمطار تعتبر المصدر الرئيسي لمد الأفلاج بالمياه .. ويشح منسوب الأفلاج اذا مرت عدة مواسم ولم تسقط أية أمطار .

٢ - الري عن طريق الأمطار :

وتعتبر الأمطار أهم عامل من العوامل التي تؤثر على الزراعة فعدا عن كونها أهم المصادر التي تمد الأفلاج بالمياه فهناك كثير من المحاصيل الزراعية التي كانت تعتمد على الأمطار مثل القمح . كما أن الأمطار مهمة بالنسبة لزيادة احتياطي المياه الجوفية وكذلك بالنسبة للبساتين القائمة في المنطقة وبالنسبة لنمو الأعشاب في البراري حيث يرعى البدو ابلهم وماشيتهم على هذه الأعشاب .

وتسقط الأمطار عادة في فصل الشتاء .. وهي ذات فائدة عظيمة كما ذكرنا بالنسبة لمصدر المياه وبالنسبة للزراعة . كما تسقط بعض الأمطار في فصل الصيف في منطقة العين وفي الامارات الشرقية . وهي أمطار موسمية تسقط عادة على عمان . وهذه الأمطار ليست ذات فائدة تذكر بالنسبة لزيادة مصادر المياه لأن الجو يكون حارا ولا تلبث أن تتبخر بمجرد نزولها .

٣ - الري عن طريق الآبار :

وهذه الوسيلة لم تكن في الماضي مهمة كما هي عليه اليوم ففي الماضي كانت المياه تستخرج من الآبار عن طريق النواعير التي تديرها الحيوانات كالثيران والحمير . وذلك لعدم وجود مضخات أو آلات حديثة في ذلك الوقت .

ب - المحاصيل الزراعية :

كانت تزرع في الامارات العربية أنواع عديدة من الأشجار والنباتات تتناسب

والظروف الطبيعية والمناخية ، وأهم هذه الأشجار النخل والليمون وأهم النباتات البرسيم بالاضافة الى جميع أنواع الخضروات .

ولقد كانت النخلة أولى الأشجار التي زرعت منذ القديم في الامارات العربية وخاصة في منطقة العين بالاضافة الى بعض أشجار الفاكهة مثل الليمون والمانجا والجوافة والرمان التي كانت زراعتها قديمة أيضا . أما المحاصيل فكانت تشمل القمح والشعير والذرة وغيرها .

١ - زراعة الفواكه :

تنتشر في الامارات العربية زراعة النخيل ، وهي مازالت في مقدمة أشجار الفاكهة التي تزرع في الامارات . وهذا راجع إلى أن أشجار النخيل تتحمل الظروف الجوية القاسية ولا تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء ولا الى مجهود كبير من المزارع ، ويقدر عدد أشجار النخيل في الامارات حينها بحوالي ثلاثة ملايين نخلة منها أكثر من ٣٥٠ ألف نخلة في العين . وقدر جان جاك بيربي في كتابه الخليج العربي عدد أشجار النخيل في منطقة البريمي سابقا بخمسة ملايين نخلة وعموما فإن عدد النخيل في دولة الامارات العربية المتحدة يقدر في عام ١٩٨٩ بأكثر من اثني عشر مليوناً وسبعمائة ألف نخلة .

ولغرض الايضاح فلقد احتوت المنطقة الغربية (شرق أبوظبي) حوالي خمسة ملايين و٢٥٠ ألف نخلة و(غرب أبوظبي) حوالي خمسة ملايين نخلة أما المنطقة الوسطى فلقد قدرت أشجار النخيل فيها حوالي مليون و٢٣ ألف نخلة والمنطقة الشمالية حوالي ٥٨٩ ألف نخلة أما المنطقة الشرقية فقد بلغ عدد النخيل فيها حوالي ٨٣٨ ألف نخلة .

كما كان يزرع في الامارات العربية أنواع عديدة من أشجار الفاكهة وخاصة تلك التي تتحمل الظروف الطبيعية . وهي العنب والتين والرمان والجوافة والباباي والتشيكو والموز والليمون والمانجة والفراولة والبرتقال .

وكان انتاج الامارات من الفواكه في الماضي قاصرا عن حاجة السوق المحلية .

يبين الجدول التالي عدد أشجار النخيل التقريبي وتوزيعها بين الامارات المختلفة .

الامارة	سنة ١٩٧٠ مجموع النخيل (بالألف)	سنة ١٩٨٨ مجموع النخيل (بالمليون)
أبوظبي	١,٤٠٠	١٠,٢٥٠
الشارقة	٥٠٠	١,١٣٨
رأس الخيمة	٥٠٠	٠,٤٩١
الفجيرة	٣٠٠	٠,٥٢٣
دبي	٢٠٠	٠,١٩٤
أم القيوين	٥٠	٠,٠٥٤
عجمان	٥٠	٠,٠٥٠
المجموع	٣,٠٠٠	١٢,٧٠٠

٢ - محاصيل الخضروات :

يتبين من التجارب التي أجراها الخبراء الزراعيون أنه بالامكان زراعة الخضروات بشتى أنواعها في منطقة العين وفي رأس الخيمة والفجيرة وفي مواسم تكاد تشمل فصول السنة الأربعة . ومن الخضروات التي أدخلت زراعتها في مطلع السبعينات زراعة البطاطس والملوخية والخس والخيار والجزر والخرشوف والسلق والبنجر والفاصوليا والفول والبازيلا واللفت والبامياء والزهرة (القرنبيط) والكرات والفجل الافرنجي والثوم كما نجحت زراعة بعض الخضروات الأخرى على نطاق واسع مثل البصل والثوم والبطاطس والفول .

كما نجحت زراعة البرسيم في معظم مناطق الامارات العربية المتحدة وذلك لملاءمة الظروف المناخية والتربة لزراعة هذا المحصول مع خبرة المزارعين المحليين

التي ورثوهــا عن آبائهم وأجدادهم . ويشغل البرسيم حوالي ٨٠٪ من الأراضي المزروعة وهو من النباتات التي تعمر طويلا وقد يصل عمره الى عشر سنوات ويقدم غذاء للحيـوانات ، ويقدم للابل وحدها حوالي ٧٠٪ من انتاج البرسيم وذلك لأن المواطنين يهتمون بتربيتها ويولعون بشرب لبنها . ولكن الاقتصار على تربية الجمال من أجـل حليبها لا يحقق الأهداف الاقتصادية المرجوة ولذا عني بتربية الأبقار والماعز من السلالات الجيدة والتي تعطي كميات وفيرة من الحليب في حين تحتاج إلى كميـات أقـل من البرسيم . كما أن تربيتها تحقق أهدافا أخرى في مجالات الزراعــة والصنــاعة . ولهذا السبب ازدادت المساحة المزروعة بالأعلاف ، فعلى سبيل المثال بلغت المساحة المزروعة لهذا الغرض في العين في عام ١٩٨٧ حوالي (٤٠١٢٠) هكتاراً بعد أن كانت (٢٦٥٠٠) في عام ١٩٨٤ .

نباتات الزينة : (Ornamental Plants)

تعتبر نباتات الزينة من نباتات الزراعة المركزة (Intensive Agriculture) وقد اتضح بعد دراسة ظروف المنطقة الطبيعية امكانية انتاج زهور الحوليات الصيفية في فصل الشتاء في الوقت الذي لا يمكن انتاجها في أي منطقة أخرى سواء في منطقة البحر الأبيض المتوسط أو في أوروبا وبالتالي يمكن تصديرها الى الخارج مما ينمي ملكة حب الجمال وتذوقه عند الأهالي ومما يزيد من الانتاجية الاقتصادية والفكرية للفرد . كذلك في الامكان تشغيل عدد من الأيدي العاملة في صناعة الزهور .

٤ - النباتات الطبية :

تحصل معظم مصانع الأدوية في أوروبا على حاجتها من النباتات الطبية من المزارع الموجودة في المناطق الحارة ، وبالامكان في ظروف منطقة العين ورأس الخيمة المناخية انتاج العديد من النباتات الطبية ذات الأهمية الاقتصادية . وقد نجحت زراعــة نبــات الكـركـدية الذي يستعمل في أغراض طبية كثيرة وصناعية أخرى كالصبغات الطبيعية التي تدخل في صنع أحمر الشفاه والحلويات .

وتستهلك المملكة المتحدة ودول أخرى في أوروبا وأمريكا كميات كبيرة من هذا النبات .

وقـد نجحت كذلك زراعــة الشيح والبابونج الذي يدخل في صناعة الكثير من الأدويـة كمـا نجحت زراعــة الريحــان والنعناع والقرنفل مما يبشر بقيام مزارع متخصصة في انتاج محاصيل النباتات الطبية التي تتطلب جوا حارا . ويحتاج ذلك في الأساس الى الدعاية والتسويق كي يلمس المزارع مدى الاستفادة التي يجنيها من هذا النوع من المزروعات .

٥ - المحاصيل الحقلية :

بالرغم من نجــاح زراعة محاصيل الحبوب كالقمح والذرة والشعير ومحاصيل الألياف مثل القطن والمحاصيل السكرية كالقصب ولكن زراعتها كانت في الماضي تحتاج للكثير من الماء ولا تتوفر الخبرة الكافية لزراعتها بالاضافة إلى أن استيرادها كان أرخص بكثــير من تكــاليفهـا حيث توجـد بلاد متخصصــة في انتــاج هذه المحاصيل . فكان انتاجها محدودا إلا أن الدولة عملت على ضمان الأمن الغذائي وسعت لتحقيق الاكتفاء الذاتي فمنذ العام ١٩٧٤ حتى نهاية عام ١٩٨٧ وصلت جملة المساحات المزروعة قمحا إلى ٢٠٠٠ هكتار في منطقة العوهة اضافة إلى مناطق أخرى ، ولقد أدخلت أصناف جديدة من القمح مثل سيتي سيروك . ولقد ارتفع محصول القمح من ٢٤٢ طناً خلال عام ١٩٧٨ إلى ثمانية آلاف طن في عام ١٩٨٨ .

ومن بين المحاصيل الحقلية الزيتية التي تجود زراعتها في المنطقة ولا تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء زراعة الخروع (العرش) الذي يستعمل الزيت المستخرج منه في الأغراض الصناعية كما يستعمل المتبقي منه بعد العصر في تغذية الحيوانات .

كما أمكن زراعة الفول السوداني صيفا وشتاء وهو بالاضافة لاستعماله كغذاء فإن النواتج الثانوية منه تستعمل في تغذية الحيوانات وتزيد من خصوبة التربة . وتنجح زراعته في الأراضي الرملية السائدة في المنطقة .

ومن مجموعة المحاصيل الحقلية التي ثبت نجاحها تحت ظروف المنطقة نبات الحلبة والعدس والفول والحمص ، أخيراً فإن المساحة الزراعية للمحاصيل الحقلية ارتفعت في عام ١٩٨٧ الى ٥٨ ألف دونم مقابل ١٠,٥٠٠ دونم في عام ١٩٧٨ .

جـ - المشكلات التي تواجه الزراعة في الامارات :

توجد بعض المشكلات التي تعاني منها الزراعة في الامارات العربية المتحدة والتي حاولت الدولة حلها يمكن ايجازها فيما يلي :

١ - قلة المياه العذبة :

توجد المياه العذبة في الامارات الشرقية وفي منطقة الذيد والعوير وفي منطقة العين إلا أن كمياتها ليست كافية لسد حاجة الزراعة المتزايدة يوما بعد يوم . وقد دلت عمليـات المسـح الهايدروليكية التي أجرتها الحكومة على أنه يجب الاقتصاد في استعمال المياه الجوفية حيث أنها محدودة وتعتمد على مياه الامطار التي تتساقط في فصل الشتاء ولذلك فرضت الحكومة قيودا على حفر الآبار ، وألزمت كل مزارع يريد حفر بئر أن يحصل على اذن من الجهات المختصة .

وعليه فإن مشكلة نقص المياه تعتبر من المشكلات الرئيسية التي واجهت توسع الزراعة في الامارات وكان من المحتم البحث عن مصادر جديدة للمياه قبل الشروع في سياسة توسعية في المجال الزراعي .

٢ - قلة اليد العاملة :

تعاني الزراعة في الامارات العربية المتحدة من نقص في اليد العاملة الزراعية كمّا ونوعاً . فبعد اكتشاف البترول وانشاء جهاز الدولة الحديث وانشاء الجيش والشرطة هجر الكثيرون العمل في الزراعة واتجهوا الى العمل لدى الحكومة أو لدى شركات البترول . وكعلاج لهذه المشكلة لابد من وقف انتقال المزارعين من العمل في الزراعة الى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى وكان لابد من ادخال الآلات الزراعية كي تعوض النقص في الأيدي العاملة وتدريب المزارعين وارشادهم لرفع كفاءتهم الانتاجية عن طريق فتح المدارس الزراعية وتدريس الاقتصاد الزراعي في المدارس الحكومية وانشاء المزيد من محطات الأبحاث الزراعية .

٣ - الارشاد الزراعي :

وهذا عامل مهم للنهوض بالزراعة ، لذا أنشأت الحكومة عدة مراكز في مناطق مختلفة من الدولة لارشاد المزارعين إلى أفضل السبل لاستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة .

٤ - المناخ :

إن مناخ الامارات مناخ قاري ، أي أنه حار صيفا وأحيانا قارس البرودة شتاء وتهب الرياح في فصل الصيف مثيرة معها الغبار مما يؤدي إلى إيذاء النباتات الصغيرة ، لذلك كان يتوجب الاهتمام بالوسائل التي تقلل من سوء الأحوال المناخية عن طريق المصدات وتحريج المناطق المحيطة بالأراضي الزراعية .

٥ - مشكلة التسويق :

عملية التسويق مرحلة مهمة من مراحل الانتاج الزراعي ، وخاصة بالنسبة للمحاصيل التي لا تستمر طويلا والتي تبعد أسواقها عن المناطق الزراعية لذلك جرى انشاء جهاز مركزي للتسويق يرشد المزارعين إلى أحسن السبل لتسويق منتجاتهم لسد حاجة السوق المحلية ، ثم تسويق الفائض من الانتاج في الأسواق الخارجية وكذلك لحماية أسعار المنتجات الزراعية من التدهور والانخفاض وقد تم انشاء بعض مراكز التسويق الحكومية مما سهل كثيرا على المزارعين تسويق منتجاتهم وضمن لهم حدا أدنى من السعر لكل محصول .

٦ - التعاون الزراعي :

وهو من أهم العوامل التي يجب الاهتمام بها، خاصة بالنسبة للبلاد الآخذة في النمو فالمزارع منفردا لا يستطيع أن يوفر الاحتياجات اللازمة لتطوير زراعته . ولهذا فقد تم انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية سواء للانتاج أو للتسويق أو لتسليف المزارعين أو لحفظ وخزن المنتجات الزراعية .

٧ - مشكلة حفظ المنتجات الزراعية ونقلها :

ان المخـازن المكيفة لحفظ المنتجات الزراعية الفائضة في موسمها عن حاجة السوق لتسويقها في غير موسمها يحافظ على أسعار المنتجات الزراعية ، وبالتالي يحافظ على ارتفاع دخل المزارع ، كما أن الاهتمام بوسائل نقل المنتجات الزراعية من الحقول إلى الأسواق والتأكد من عدم تعرضها للتلف وهي في الطريق بين الحقل والسوق يؤدي إلى نمو التطور الزراعي في البلاد بشكل عام .

٨ - مقاومة الحشرات والأمراض الزراعية :

وهذه مشكلة يواجهها المزارع ليس في الامارات العربية المتحدة فقط وانما في جميع بلاد العالم . لذلك كان يجب الاهتمام بالحجر الزراعي حتى لا تتسرب البذور والشتـلات المصـابـة بالأمراض الى المنطقة ، وهو ما تطلب انشاء مراكز للحجر الزراعي في الموانيء التي تدخل عن طريقها البذور والأشتال . وبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا المجال كان لابد من بذل المزيد من الجهد للحيلولة دون انتشـار الأمراض الزراعية وحماية النباتات من التعرض للحشرات الضارة ومن التعرض للأمراض الزراعية .

د - دور الحكومة في التنمية الزراعية :

أولت حكومة الامارات العربية المتحدة عناية خاصة بالنسبة للزراعة والمزارع فقدمت العون النقدي والعيني وكافة الاعانات الأخرى التي يحتاجها المزارع وذلك انطلاقا من سياسة الحكومة التي ترمي إلى احداث تنمية اقتصادية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وخير دليل على ذلك هو مدى التطور الذي حدث في مجال الزراعة خلال السنوات القليلة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٠ ويمكن تلخيص دور الحكومة بالنسبة للزراعة خلال هذه الفترة في النقاط التالية :

١ - قدمت الحكومة إلى كل مواطن لديه الرغبة في الزراعة الأرض مجانا وبمساحة لا تقل عن ثلاثين دونما للفرد .

٢ – قدمت الحكومة راتبا شهريا يبلغ ٣٠ دينارا[1] لكل مزارع جديد ابتداء من تسلمه الأرض ولفترة سنتين ، وهذه المعونة المادية تساعد المزارع المبتدىء على انشاء مزرعته الجديدة كما تساعده على سد جانب من احتياجاته خلال الفترة التي تسبق ظهور الانتاج الزراعي وتسويقه .

٣ – قامت الحكومة بحفر آبار المياه في كل مزرعة وذلك حسب طلب المزارع مجانا وبدون مقابل .

٤ – قدمت الحكومة مضخات الماء للمزارع كما وفرت جهازا حكومياً لاصلاح هذه المضخات عندما تصاب بالعطب .

٥ – قدمت الحكومة مجانا لكل مزارع التراكتورات لتسوية الأرض واعدادها للزراعة .

٦ – قدمت الحكومة البذور المحصنة والأسمدة الكيماوية للمزارعين مجانا أيضاً .

٧ – كما قدمت الحكومة المشورة الفنية للمزارعين وأرشدتهم إلى الأساليب الزراعية الحديثة وإلى كيفية استخدام الآلات الزراعية وكيفية تحسين السلالات الزراعية ومن أجل ذلك قامت الحكومة بانشاء المزارع النموذجية واستنبتت فيها النباتات ذات السلالات الجيدة ، ثم شرعت بعد ذلك بتوزيع هذه الشتلات على المزارعين .

ومما تقدم يتضح لنا مدى الدور الذي اضطلعت به الحكومة في تشجيع الزراعة وذلك من خلال المساعدات المختلفة والكثيرة التي قدمتها للمزارعين سواء أكانت عينية أم مادية .

---

(١) في تلك الفترة كان الدينار البحريني هو العملة المستخدمة في الامارات .

هـ - الدراسات والمشروعات التي تمت في المجال الزراعي :

١ - مشروع تحريج طريق أبوظبي - العين :

قامت شركة «سوجريا الفرنسية» وهي شركة استشارية باجراء الدراسات اللازمة لمشروع تحريج طريق أبوظبي - العين ، بينما قامت شركة «كونسورتسيوم للتحريج» وهي شركة فرنسية لبنانية مشتركة بتنفيذ المشروع الذي بلغت كلفته حوالي أربعة ملايين ونصف المليون دينار بحريني[١] .

وكانت مساحة المشروع ٦٥٠ هكتارا (الهكتار - ١٠,٠٠٠ متر مربع) حيث قامت الشركة بزراعة أربعمائة شجرة في كل هكتار مربع وقد تم المشروع في عام ١٩٧٠ .

وبلغ عدد أشجار المشروع آنذاك ٢٦٠,٠٠٠ شجرة من مختلف الأنواع التي تعيش في الظروف الصحراوية التي تلائم تربة المنطقة ومناخها ، مثل الاوكالبتوس والبروجويس والأكازيا والكازورينا . كما قامت الشركة بزراعة بعض المساحات من المشروع بأشجار السمر والسدر والغاف والكارت .

وقد استعملت الشركة في ري أشجار المشروع أحدث ما توصل اليه العلم في طريقة ري الأشجار والاقتصاد في الماء وذلك بطريقة الري بالتقطير (Drop System) . وتتم هذه الطريقة بواسطة أنابيب بلاستيكية صغيرة ممتدة بين جذور الأشجار والآبار المحفورة لهذا الغرض . وكانت هذه الطريقة تستعمل لأول مرة في العالم على نطاق واسع كما استعملت في الامارات . وخلال تلك الفترة استعملت في استراليا لري عشرة هكتارات مزروعة بأشجار التحريج ، وفي الأريزونا استعملت لري عشرين هكتارا في ذلك الوقت .

---

(١) لنفس السبب السابق باستخدام العملة .

وبمـا أن المشروع امتد على طريق أبوظبي – العين في مناطق متفرقة مزروعة تحتوي خمسا وثلاثين قطعة تتراوح مساحة القطعة الواحدة ما بين ٢ – ٥٥ هكتارا مربعا فإن الماء المستخرج كان يزداد ملوحة كلما اقتربنا من جزيرة أبوظبي ولذا فإن الشركة قد راعت هذه القضية فجلبت بعض الأشجار التي تعيش على الماء المالح مثل شجرة التاماركس (ALTAMARIX) وقد انتهى العمل في مشروع تحريج أبوظبي – العين في نيسان (ابريل) ١٩٧٢ .

وقد ساعد هذا المشروع على تحسين المناخ في المنطقة كما أوجد مراعي يمكن للبدو أن ترعى أغنامها وجمالها على بعض الأعشاب التي تنبت في أراضي المشروع بالاضافة إلى أنه وفر من الناحية السياحية مكانا لقضاء أيام العطل حيث تتوفر الخضرة والظل والماء .

٢ – مشروع جزيرة السعديات :

قام بتنفيـذ هذا المشروع وأشرف عليـه جامعة أريزونا الأمريكية وكانت فكرة المشروع جديدة كونها تناسب المناطق الصحراوية التي لا توجد فيها مياه صالحة للري وكان المشروع يهدف الى توفير الخضروات الطازجة في أبوظبي بكميات تلبي احتياجات السوق المحلية كخطوة أولى ولغرض تصدير الفائض من الخضروات إلى الأسواق المجاورة كخطوة ثانية كما أن هذا المشروع يهدف إلى انتاج الخضروات في غير موسمها .

والسعـديـات هي جزيرة محاذية لجزيرة أبوظبي تبعد عنها حوالي كيلومترين وتغطيها كثبان الرمال إلا أنها تفتقر إلى المياه الصالحة للري ، ولذا اعتمد مشروع جزيرة السعديات في الري على مياه البحر المقطرة وتتم الزراعة داخل بيوت زجاجية خضراء (Green Houses) ففي داخل هذه البيوت يمكن التحكم في ظروف الانتاج وتكييف الجـو من حيث الرطوبة والحرارة وأشعة الشمس حسبما تقتضي طبيعة النباتات المزروعة . وقد قدمت حكومة أبوظبي لجامعة أريزونا مبلغ ٣ ملايين دولار كمنحة لتنفيذ المشروع في مرحلته الأولى كما أن الحكومة اعتمدت مبالغ اضافية لهـذا المشروع للسنوات الثلاث ما بين ١٩٧١ – ١٩٧٣ . وقامت جامعة أريزونا

بتدريب بعض المواطنين على ادارة المشروع على أرض المشروع نفسه وعن طريق ارسالهم في بعثات الى الولايات المتحدة الأمريكية . وبسبب استمرار ظروف قلة المياه فلقد تم التوقف عن التقدم في هذا المشروع .

وبالاضافة إلى مشروع التشجير الذي أنجزته شركة سوجريا الفرنسية على طريق أبوظبي – العين خلال تلك الفترة ، فقد تم التعاقد مع أكثر من عشرين شركة للقيام بعمليات التشجير على طول الطريق ما بين أبوظبي والعين وكذلك على طريق أبوظبي – دبي ، كما تم تشجير بعض المناطق الغربية لأبوظبي وفي جزيرة صير بني ياس وفي جزيرة أبوالأبيض وفي مناطق أخرى كثيرة .

٣ - الجمعيات التعاونية :

اهتمت الحكومة بالجمعيات التعاونية الزراعية . فقد عملت على استصدار قانون الجمعيات التعاونية – كذلك قامت بانشاء عدد من الجمعيات التعاونية في مختلف الامارات وأهم هذه الجمعيات في حينه كانت الجمعية التعاونية في جزيرة السعديات وهذه الجمعية يفترض أن تقوم بالاضافة إلى تسويق المنتجات الزراعية بتسويق الاسماك حيث أن معظم أعضائها من صيادي السمك .

٤ - الدراسات التي تمت في المجال الزراعي :

أما الدراسات التي قامت الحكومة باعدادها أو تكليف جهات متخصصة بها حتى نهاية الستينات فيمكن ايجازها فيما يلي :

١ – الدراسة التي قامت بها البعثة البريطانية التي أرسلتها وزارة التنمية لما وراء البحار وذلك في سنة ١٩٦٧ . وقد زارت هذه البعثة منطقة العين واطلعت على الزراعة وطرقها وامكانياتها . وقد أوصت البعثة في تقريرها الذي قدمته على ضرورة الاهتمام بالزراعة بصفة عامة . وأوصت باجراء المزيد من البحوث والدراسات التفصيلية ومن بين توصيات اللجنة المذكورة ضرورة اجراء دراسات تفصيلية لمصادر المياه في أبوظبي والامارات الأخرى وذلك لأن

اللجنة لاحظت التوسع الكبير الذي كان جاريا في الآبار والذي لا يتناسب وكمية المياه الموجودة في باطن الأرض . كما أوصت اللجنة بالاهتمام بالتربة والمحافظة عليها عن طريق استخدام الأسمدة العضوية والكيماوية ، كما أوصت بادخال الوسائل الحديثة لتعويض النقص في اليد العاملة في الزراعة .

٢ - تقرير البنك الدولي للانشاء والتعمير : أوفد البنك الدولي للانشاء والتعمير بعثة مكونة من خبراء اختصاصيين في كافة المجالات الاقتصادية ومن بينها الزراعة وذلك في مطلع سنة ١٩٦٩ . وقد جاء في تقرير البنك الدولي ضرورة بذل المزيد من العناية والاهتمام بالزراعة في منطقة العين وفي الامارات الشرقية وهي رأس الخيمة والفجيرة وبعض مناطق الشارقة بصورة خاصة وبصورة عامة في المناطق الأخرى مثل ليوا . وأوصى تقرير البنك أيضا بضرورة اجراء المزيد من المسوحات الهايدروليكية لاستقصاء كميات المياه الباطنية والتي يجب ألا تستنزف حتى لا تتعرض الزراعة لمشكلة نقص المياه . كما أوصت بعثة البنك الدولي بضرورة انشاء أجهزة حكومية لتوعية وارشاد المزارعين والعمل على نشر الحركة التعاونية بين المزارعين . كما جاء في تقرير البنك الدولي أيضا أن هناك فرصا كبيرة لزراعة المزيد من المحاصيل الزراعية المتنوعة ولكن لابد من اجراء التجارب على هذه المحاصيل قبل تعميم ونشر زراعتها على نطاق واسع .

القسم الثاني : الزراعة منذ قيام الامارات العربية المتحدة :

لعل الزراعة من أبرز معالم التنمية الاقتصادية التي شهدتها الدولة منذ قيامها وليس أدل على ذلك من اتساع رقعة المساحة الزراعية من ٢٥٠٠ هكتار في عام ١٩٦٨ إلى ٣١٣٠٠ هكتار عام ١٩٨٥ وإلى ٢٨٠ ألف هكتار في عام ١٩٨٧ ، فيها ما يقارب ٥٦ مليون شجرة اضافة إلى أكثر من ٧١١٥٩ هكتاراً من الغابات الحرجية ، وقد قسمت الدولة بناء عليه إلى أربع مناطق زراعية رئيسية هي :

١ - الجنوبية : وتشمل جميع أراضي امارة أبوظبي من حدودها مع الدول المجاورة حتى موقع سيح شعيب الممتد على طريق أبوظبي دبي من الجهة الغربية وعند موقع الفقع الممتد على طريق دبي العين من الجهة الجنوبية وتشكل ٢٧,٥٪ من مساحة الأراضي الزراعية وتكثر فيها زراعة الخضر والنخيل . وفي المنطقة الشرقية من أبوظبي يبلغ عدد الاشجار بحدود ١٤,٥ مليون شجرة أما في المنطقة الغربية فيبلغ عدد الأشجار ٢١ مليونا و١٥٦ ألف شجرة وتبلغ مساحة الأرض المزروعة في المنطقة الشرقية ٦٥ ألف هكتار والغربية ١٠٧,٨٠٠ هكتار .

٢ - الوسطى : وتتضمن أراضي تابعة لدبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة على الساحل الشرقي للدولة وتشكل ٢٦,٨٪ من مساحة الأراضي الزراعية وتأتي في المرتبة الثانية في زراعة الخضر والفاكهة بعد المنطقتين الشمالية والشرقية .

٣ - الشمالية : وتضم معظم أراضي امارة رأس الخيمة بالاضافة إلى أراضٍ من امارة الفجيرة وتشكل ٣١,٩٪ من مساحة الأراضي الزراعية وهي من أكبر المناطق الزراعية وتكثر فيها زراعة الخضر المختلفة .

٤ - الشرقية : وتضم الأراضي الواقعة على الساحل الشرقي من الدولة والتي تشمل أراضي تابعة لامارة الفجيرة والشارقة ورأس الخيمة وتشكل ١٣,٨٪ من مساحة الأراضي الزراعية وهي من المناطق المهمة في زراعة أشجار النخيل والمانجو .

وقد وزعت هذه المناطق الزراعية الى حيازات زراعية أو مزارع كانت في عام ١٩٧٣ لا تتعدى ٤٩٤٠ حيازة ارتفعت في عام ١٩٨٦ لتصل الى ١٦٨٣٦ حيازة أما في عام ١٩٨٩ فإن عد الحيازات الزراعية قد يصل الى ٢٠ ألف حيازة في كافة الامارات ، وكان توزيعها خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٣ . واجمالي عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٩ كما يلي :(١)

السنوات / المنطقة	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٩
الجنوبية	٣٣٩	١,٥٢١	٢,١٠١	٢,٩٠٩	٣,٥٧٣	٣,٦٠٨	٤,٠١٢	–	–
الوسطى	٧٤٥	٢,٥٦١	٢,٥٢٨	٢,٧٠٤	٣,٠٣٣	٣,٤٦٣	٣,٧٠٧	–	–
الشمالية	١,٣٠٠	٢,٩٨٥	٢,٣٧٦	٢,٤٨٥	٢,٥٩٦	٢,٠٠٧	٢,٠٦٤	–	–
الشرقية	٢,١٥٠	٢,٣٦٧	٣,٢٧٨	٣,٣٤٦	٣,٣٤٦	٣,٧٤٩	٣,٨٠٧	–	–
الاجمالي للدولة	٤,٩٤٠	٩,٤٣٤	٠,٢٨٣	١١,٤٤٤	١٢,٥٤٨	١٢,٨٢٧	١٣,٥٩٠	١٦,٩٤٤	٢٠,٠٠٠

(١) وزارة الزراعة والثروة السمكية ، النشرة الاحصائية لعامي ١٩٨٢ – ١٩٨٣ ص ٤ . وهذه آخر نشرة أصدرتها وزارة الزراعة حول هذا الموضوع .

أما من حيث مساحة هذه الحيازات الزراعية خلال نفس الفترة المشار اليها فقد تطور من ١٢٧,١ ألف دونم إلى ٣٨٥,٠ ألف دونم وفق الجدول التالي :(١)

تطور اجمالي المساحات داخل الحيازات الزراعية حسب المناطق الزراعية في الدولة للأعوام ١٩٧٣ - ١٩٨٣ وتقدير عام ١٩٨٦

السنوات / المناطق	تقدير عام ١٩٧٣م	التعداد الزراعي ٧٥م	نتائج العينة الزراعية ٧٧م	تقدير عام ٧٨م	تقدير عام ٨٠م	تقدير عام ٨١م	تقدير عام ٨٢م	تقدير عام ٨٣	تقدير عام ٨٦م
الجنوبية	١٩٤٤٠	٢٨٠٥٠	٣١٠٨٢	٦١٧٤	٦٤٥٧٢	٧٦٩٠٢	٨١٧٨٩	١٠٨٧٣١	–
الوسطى	٢١٤٥٠	٢٨١٤٢	٣٢٤٣١	٣٧١٦٥	٦٢٩٥٣	٧٨٤٧	٨٩٥٤٦	٩٩٧٠١	–
الشمالية	٥٧١٠٠	٦٥١٢٥	٧٣٥٥٤	٧٣٨٨٠	٧٤٧٨٠	٨١٣٣٨	٦٨٠٠٦	٧٢٩٣٣	–
الشرقية	٢٩١١٠	٢٣٧٠٩	١٦٣٢١	٣٠١٣٨	٣٢٤٤٤	٣٢٤٤٤	٣٣٤١٧	٣٦١٣٢	–
الاجمالي	١٢٧١٠٠	١٤٥٠٢٦	١٥٣٣٨٨	١٨٠٣٥٧	٢٣٤٧٤٩	٢٦٣٥٣١	٢٧٢٧٥٨	٣١٧٤٩٧	٣٨٥٠٠٠

(١) نفس المصدر ص١٥ .

(٢) وزارة التخطيط – أضواء على التطور الاقتصادي ١٩٧٢ – ١٩٨٦ ص١٢ .

ولعله من المهم أن نذكر أن مسيرة الزراعة في دولة الامارات قد حققت تقدما مذهـلا خلال عقدين من الزمن فقط ، وتمكنت من تحريج مناطق واسعة أنعشت الحياة الصحراوية وأوقفت زحف الصحراء .

وتكثر الغابات حاليا وبكثافة في المنطقة الشرقية المحيطة بمدينة العين ومدينة أبوظبي حيث تستخدم أساليب تقنية حديثة للري بأسلوب التنقيط حيث أثبت هذا الأسلوب فعاليته في توفير ٦٠٪ من المياه التي تستهلك عن طريق الري التقليدي من جهة ولكونه يؤمن البلل المستمر لجذع الشجرة خلال دائرة قطرها ٧٠ سنتيمترا .

وتضم الغـابـات أشجـارا بيئية أثبتت فعاليتها وفائدتها منها الغاف والسمر والسدر والقرط والاراك وكذلك أنواعا أخرى من الاشجار مثل الكافور والكزوارينا والغويف والسينوفيلا والسلم ، كما تضم بعض الغابات النموذجية أشجارا مثمرة مثـل الرمـان والجوافة والتين والتوت والليمون .. الخ . وقد تم تخصيص غابات أخرى لتكون مرتعا للحيوانات البيئية بحيث تتحول الغابات الى حدائق مفتوحة للحيوانات ، مثل غابة صير بني ياس التي تسرح الغزلان فيها مثل الوضيحي والريم والدماني وغيرها ، كما توجد فيها طيور النعام والزرافات والأرانب البرية .

ومن مدينـة أبوظبي الى مدينة العين وعلى طول مسافة تزيد عن مائة وخمسة وثلاثين كيلومترا يتواجد على جانبي الطريق غابات ومسطحات خضراء وكذلك الحال في بعض مدن الدولة الأخرى .

أما المسطحات الخضراء في داخل مدينة أبوظبي فلم تكن تتعدى في عام ١٩٧٤ أربعة عشر هكتارا بينما وصلت في عام ١٩٨٧ الى ٦٤٠ هكتارا منها ١٣٦,٥ هكتار حدائق عامـة ومتنزهات و٥٠٣,٥ هكتار مسطحات خضراء بين الطرق والدوارات والمساكن ، وفي أبوظبي حاليا عشرون حديقة عامة ، كذلك يلف أبوظبي حزام أخضر تبلغ مساحته ٦٣٨,٥ هكتار يشمل الاشجار الحرجية والنخيل وأشجار الزينة .

كذلك توجـد في منطقة العين وحدها أربعون حديقة عامة وفي المنطقة الغربية هنالك أربع حدائق كبيرة مساحتها الاجمالية ٨٦ ألف متر مربع اضافة إلى ثماني

حدائق أخرى مساحتها الاجمالية ٥٩٨ ألف متر مربع ، وفي دبي تم زرع سبع حدائق عامة والعديد من المسطحات الخضراء مما أدى إلى زيادة رقعتها إلى حوالي مليون و١٦٠ ألف متر مربع .

وفي الشارقة أقيم حزام أخضر للمدينة ويبلغ طول المرحلة الأولى منه ٥٤٤١ مترا بعرض ٢٠٠ متر وباضافة بقية الحدائق والغابات تصل المساحة المزروعة إلى حوالي مليون ونصف المليون متر مربع ، أما في عجمان فلقد زرعت مساحات كبيرة وأنشئت حديقتان اضافة إلى حديقة السور على شكل غابة طبيعية وخصصت البلدية مساحة قدرها ٢٠٠ ألف قدم مربع من أجل اقامة بساط أخضر في وسط المدينة وكذلك فقد أقيمت المسطحات الخضراء في أم القيوين ورأس الخيمة وأنشئت الحدائق مثل حديقة الخران ومستشفى صقر والحص وزرعت غابة طبيعية في منطقة (عين خت) السياحية .

وفي الفجيرة بلغت مساحة الأرض المزروعة في آخر احصائية حوالي ٢٧٥٦٤ دونماً موزعة على ٣٢٦٢ مزرعة .

لقد أقيمت أيضا المشاتل ومنها مشتل المنهل في أبوظبي الذي تبلغ مساحته ٩ هكتارات لغرض تربية الأشجار الحرجية ومشتل الخالدية الذي تبلغ مساحته أربعة هكتارات للزهور وأشجار الزينة .

وسنعرض فيما يلي :

أ - العوامل التي ساعدت على التوسع الزراعي .
ب - العوامل المعوقة للتطور الزراعي .
جـ - تطور الانتاج الزراعي .

أ - العوامل التي ساعدت على التوسع الزراعي :

ان توجه الدولة وعنايتها لتوفير الأمن الغذائي للمواطن والمقيم على أرض الدولة

كعامل أساسي للاستقرار الاجتماعي وتطور بنية وهيكلية الدولة شكل المحور الذي ارتكـزت عليـه التنميـة الزراعيـة . وتتلخص هذا التـوجـه بسلسلة مترابطة من الاجراءات والخدمات التي نوجز أهم معالمها فيما يلي :

١ - سياسة توزيع الحيازات الزراعية : يعتبر تطور عدد الحيازات الزراعية من ٤٩٤٠ في عام ١٩٧٣ إلى ١٦٨٣٦ في عام ١٩٨٦ إلى ٢٠ ألف حيازة عام ١٩٨٨ مؤشرا على مدى انتشار وتعميم الاهتمام بالقطاع الزراعي ومما ساعد على ذلك تقديم هذه الحيازات الزراعية مجانا من قبل الدولة الى المواطنين . وقد أدت هذه السياسة بجانب تعميم الزراعة الى ايجاد مجالات عمل جديدة للمواطنين تزيد من ارتباطهم بالأرض كما جعلت من أماكن مجموعة الخدمات التي رافقت هذا التطور من المناطق الزراعية أماكن مريحة تتوفر فيها كافة الوسائل الضرورية لرفاهية الفرد ، مما حد من الهجرة باتجاه المدن حيث الكثافة السكانية الحادة وحيث امكانات وفرص العمل تنحصر في مجال ضيق يدور في اطار الصناعة والخدمات البترولية بشكل أساسي ، كما سيشار إلى ذلك لاحقا . كما أدت هذه السياسة إلى زيادة حجم الانتاج الزراعي وعدم الاعتماد كليا على الواردات .

٢ - تقـديم المسـاعـدات المالية والفنية : ان سياسة تقديم المساعدات المادية والفنية في مجال التطور الزراعي شملت توزيع المستلزمات الزراعية بنصف قيمتهـا وتقـديم القـروض لشراء مكائن ومضخات الري والآلات الخاصة بمكافحة الآفات الزراعية وصيانتها مجانا وحفر آبار المياه واجراء عمليات الفلاحة وتسوية الأراضي دون مقابل .

ويبين الجدول التالي تطور حجم المساعدات التي قدمتها الدولة للمزارعين من مستلزمات الانتاج الزراعي خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٥ :

جدول يبين حجم المساعدات التي قدمتها الدولة للمزارعين من مستلزمات الانتاج الزراعي خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٥

السنوات / النوع	الوحدة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
البذور والتقاوي										
تقاوي بطاطا	طن	٤٥٠	١٨٤	٢٠٧	٢٤١	٢٧٩	٢٨٩	٢٨٦	٣٩٠	٤٠٠
البذور والتقاوي الأخرى	طن	١٩	٢٨	٢٩	٤٩	٣٧	٥٣	٤٤	٣٠	٢٨
الأسمدة										
سماد كيماوي	٥٠كغم	٧٤٧٣٧	٧٩١٠٦	٩٠٥١٧	١٤٠٦٠٨	١٠٦٧١٥	٢٦٠٧٠٦	١٨٧٠٠٦	١٥٠٩٨١	٢٦١٠٥٧
سماد عضوي	٣٥كغم	–	١١٠	٤٠٢٠	١٠١٠١١	٣١٠٠٤	٩٠٠٩٦	٦٣٣٩	١١٣٠١٠	١٠٥٥٥١
المبيدات										
مبيدات سائلة	لتر	٣٦٨٠٠	٤٥٣٣٨	٣٠٧٩٤	٤٥٣٣٨	٩٩٠٦٩	١١٦٧١٠	١٠٥٢٠٧	١٠٩٥٣٣	١٧٤٥٧٩
مبيدات مساحيق	كغم	٤١٢٤٩	٣٢١٤٤	٦٠٦٠	٨١٤٩٦	٣٨٥٠٣	٤٤٧٠٠	٥٠٣٨٤	٤٧٨٨٩	٨١٠٢٥
الأشتال										
أشتال الفاكهة	شتلة	١٢٠٣	٣٢	٣٧,٨	٦٢	١٢٥	١١٣	١٣٨	٩٥,٣	١٢٩
اشتال زينة حرجية	شتلة	٢٠١	٢٦٨	٣٠٦	٢٨٦	٥٦١	٣٠٤	٤٢١	١٥٧,٧	٣٣٧
أشتال خضروات	شتلة	٦١٥١	٤٧١١	٦٨٠٦	٥٥٣٩	١٩٧٩	١٨٨٥٧	٣٢٤٨٨	٣٤٤٤٤	٣٤٨٤
المكائن والسياج										
المكائن الزراعية	ماكنة	٨٠٢	٥٠٠	٦٦٣	٥١	٩٥٩	٥٦٨	٧٦٣	٤٢٢	٥٥٨
السياج	لفة	٢٠٠٠٠	٣٣٩٩١	١٨٥٠٦	٥٤٨٣	٤٦٥٩٢	٤٣٩٧	١٩٢٩٤	١٧٩٤١	٩٨٩١

(١) المصدر وزارة الزراعة والثروة السمكية ، النشرة الاحصائية السنوية لعامي ١٩٨٢ – ١٩٨٣ ص٣٨ . وقد أضيفت البيانات الخاصة بعامي ١٩٨٤ – ١٩٨٥ في المصدر المذكور وبالاتصالات الشخصية .

وتشمل مستلزمات الانتاج الزراعي البذور والتقاوي والأسمدة بنوعيها الكيماوي والعضوي والمبيدات السائلة والمبيدات على شكل مساحيق والاشتال على أنواعها : أشتال الفاكهة وأشتال الزينة الحرجية وأشتال الخضروات والمكائن الزراعية والأسيجة . ويشير ارتفاع مؤشر هذه المساعدات عاما بعد عام الى مدى الاهتمام بزيادة الانتاج الزراعي وحمايته وتوفير كافة التسهيلات التي تساعد على اتساع الرقعة الزراعية .

أما من حيث تقديم القروض لشراء مكائن ومضخات الري والآلات الخاصة بمكافحة الآفات الزراعية ، فقد تم تقديم قروض خلال الأعوام ١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ و١٩٨٤ بحوالي ٣٠٥,٩٣٤ و٤٢٢,٧٦٣ ماكينة على التوالي كما تراوحت قيمة القروض بين ٦,٣ مليون درهم و١,١ مليون درهم و١١,٢ و٢,٣ مليون درهم للأعوام نفسها على التوالي ، كما يبين الجدول التالي

القروض الزراعية المقدمة في صورة مكائن وقيمة القروض
خلال الأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٤ (١)

السنة / المنطقة	١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤	
	مكائن	قروض	مكائن	قروض	مكائن	قروض	مكائن	قروض
الجنوبية	٦٢	٢٩٩.٤٢٤	١٣٣	٦٢٩٥٥٥	٤٠٣	٥٢١١٠٧٣	٣٨٠	١٩٨٠٩٨٣
الوسطى	٤١٥	٢٨٦٥٢٢٥	٥٤	١٩٠٤٦٩	١٥٢	٢٥٢٦٦٦٠	٧	٥٦٣١٠
الشمالية	٢٠٨	١٦٢٩٩٦٠	٤١	٨٤٤٦١	١١٦	١٩٩١٩٥٢	٢٣	١٩١١٩٥
الشرقية	٢٤٩	١٥٥١٥٢٠	٧٧	١٧٨٣٨٧	٩٢	١٥٣٣٤٥٢	١٢	٩٦٧٥٥
الجملة	**٩٣٤**	**٦٣٤٦١٢٩**	**٣٠٥**	**١٠٨٢٨٧٢**	**٧٦٣**	**١١٢٦٣١٣٧**	**٤٢٢**	**٢٣٢٥٢٤٢**

(١) وزارة التخطيط المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٥ ، ص١٣٨ .

ولقد انخفضت قيمة القروض الزراعية الخاصة بالمكائن والمضخات إلى نحو ٠,٣ مليون درهم في عام ١٩٨٥ لتغطي نصف قيمة ٤٥ ماكينة تم توزيعها لتعود إلى الارتفاع في عام ١٩٨٦ إلى ٠,٧٦ مليون درهم لتغطي نصف قيمة ٤٦٣ ماكينة . هذا وتقدم خدمات التركيب والصيانة المجانية لهذه المكائن والمضخات وقد بلغ عدد ما تم تركيبه منها نحو ٤٨١ في عام ١٩٨٥ وتمت صيانة أكثر من ٢٦٠٠ ماكينة ومضخة خلال الفترة ذاتها كما يتوضح في الجدول التالي :(١)

اصلاح وصيانة المضخات والمكائن

المنطقة	ماكينة		مضخة	
	تركيب	صيانة	تركيب	صيانة
الوسطى	٦٥	٥٢٢	١٤٨	٢٣٨
الشرقية	١١٩	٣٩٧	١٠٥	٣١٦
الشمالية	٤٤	١١٢٨	–	–
الغربية	–	–	–	–
المجموع	٢٢٨	٢٠٤٧	٢٥٣	٥٥٤

هذا وقد تم حفر ٢٤١٤ بئرا خلال الفترة ١٩٧٧ – ١٩٨٣ وذلك لتأمين حاجة المزارع المختلفة من المياه وقد حصر حفر الآبار في المزارع المنتجة لعاملين أساسيين هما : ارتفاع تكاليف الحفر وترشيد استهلاك المخز ون من المياه الجوفية بحيث تخصص المياه فقط لزيادة المساحة الزراعية وبالتالي زيادة حجم الانتاج الزراعي . ويعتبر هذان العاملان من الدوافع للتوجه نحو استغلال الثروة المائية وفق أحدث أساليب الري وذلك باعتماد أساليب الري بواسطة التنقيط والنوافير والرشاشات وقد بلغت مساحة الأراضي التي يتم ريها وفق هذه التقنية نحو ٤٣ ألف دونم في عام ١٩٨٣ موزعة وفق ما يلي :(١)

(١) وزارة الزراعة والثروة السمكية . تقرير عن انجازات وأنشطة الوزارة لعام ١٩٨٥ ، ص٤ (ان المعلومات لا تشمل مدينة ابوظبي وضواحيها) .

(١) وزارة الزراعة والثروة السمكية . النشرة الاحصائية السنوية لعامي ٨٢/٨٣ ص٣٦ .

اعداد ومساحات المزارع التي تطبق أسلوب الري الحديث في الدولة لعام ١٩٨٣م

المنطقة	عدد المزارع	مساحات المزارع المروية بأساليب الري الحديثة «دونم»			
		تنقيط	نافورات	رشاشات	الاجمالي
غرب أبوظبي	٢٠١	٣٠٩٤	–	–	٣٠٩٤
شرق أبوظبي (العين)	٥٠٧	١٠٨٠٢	–	٢١٠٠٠	٣١٨٠٢
الوسطى	١٣٤	٩٠٤	٢١٢١	٧٥٥	٣٧٩٠
الشمالية	٤٠	٤٩٠	٣٥١	٢٤٨٠	٣٣٢١
الشرقية	٢٩	١٥٥	٨٩٧	٦٧	١١١٩
الاجمالي	**٩١١**	**١٥٤٤٥**	**٣٣٦٩**	**٢٤٣١٢**	**٤٣١٢٦**

وقد ارتفع عدد المزارع التي تستفيد من خدمات الري الحديثة الى نحو ٩٠٦٦ مزرعة من أصل ١٣٥٩٠ مزرعة في عام ١٩٨٥ . أما بالنسبة الى تسوية الأراضي والحراثة والتخطيط فقد ارتفعت مساحة الأراضي المحروثة من ٩٦٥١١ دونماً عام ١٩٧٧ الى ٦٠٢٥٧٤ دونماً عام ١٩٨٣ وهو ما يزيد عن مساحة الأراضي الزراعية في الدولة حيث أن الأرض تتطلب أكثر من عملية حراثة وتسوية وهو ما يضاعف الحجم المطلق للعمل أما في عام ١٩٨٦ فقد بلغت مساحة الأراضي المحروثة نحو ٢٩٨ ألف دونم .

(١) وزارة الزراعة والثروة السمكية ، النشرة الاحصائية السنوية لعامي ٨٢/٨٣ ص٣٦ .

كما شملت عمليات الدعم المادي والفني تقديم الارشاد للمزارعين عبر زيارات ميدانية الى مختلف المزارع لتقديم العون ولتـوضيح أحدث الأساليب الزراعية ولدراسة المشاكل الزراعية والآفات التي تؤثر سلبا على المحاصيل الزراعية المختلفة ، ويمكن تلخيص كل هذا الدعم المادي والفني في مجال التنمية الزراعية لزيادة المساحة الزراعية للفترة ١٩٧٧ – ١٩٨٤ بما يلي :(١).

الخدمات المقدمة للمزارعين مجانا في الدولة خلال الأعوام ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٤

السنوات / الخدمات		الخدمات المقدمة							
		١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الزيارات الارشادية	عدد	٣٢٦٤٤	٥١٥١٢	٧١٠٢٨	٥٣٢١٨	٥١٥٠٤	٥٦٤٣٣	٧٤٣٣١	١٨٢٨٨
خدمات مكافحة الآفات المساحة المعالجة	دونم	١١١٦٤٦	١٢٣٤١٢	١٨٢٦٢٠	٢٠٦٠١٢	٣٦٤٦١٣	٣١٦٠٢٠	٣٤٠٦٥٢	٣٧٥٢٥٥
خدمات التراكتور عدد ساعات التشغيل	ساعة	٣٨٥٢١	٤٨٧٧٣	٧٣٣٠٩	٨٥٣٢٥	١٣١٦٣٢	١٤٧١٧١	١٤٥٧٤٢	١٢٦٢٩٤
المساحة المحروثة	دونم	٩٦٥١١	٩٧٩٧٢	١١٩٨٧٩	١٦٧٤٠٦	٢٧٢٣٨٤	٦٠١٢٠٦	٦٠٢٥٧٤	٤٧٣٨٨٧
المكائن والمضخات التي تم تركيبها وصيانتها	عدد	٥٦٧١	٨٠١٢	١١٠١٤	١٢٤٩٩	١٥١٣٠	١٦٢١٥	١٨٠٤٢	١٦٦٠٢
عدد الآبار المحفورة	عدد	١١٧	٢٩١	٥٢٩	٤٧٥	٣١٦	٤٤٤	٢٤٢	١٦٣

(١) المصدر السابق ، ص٥١ والمجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٥ .

٣ - التقنية الحديثة في الزراعة :

كانت الزراعة حتى عهد قريب تعتبر من المجالات التي تتطلب نسبة عالية من الأيدي العاملة للنهوض بالمسؤوليات المترتبة نحو خدمة الأرض ورعايتها لتأمين المحاصيل الزراعية بالكم والكمية المناسبة ولكن توفر التقنية الحديثة خفف من هذه المتطلبات وبذلك تمكنت الدول المتقدمة من الحفاظ على معدلات انتاجها الزراعي بطاقة أقل من القوى البشرية مما أمكنها من تحويل الفائض منها الى مجالات انتاجية أخرى وهذا ما يفسر تحول الدول المتقدمة نحو مجالات التصنيع دون أن يؤثر ذلك على مركزها أو وضعها في مجال الانتاج الزراعي .

أما الدول النامية في العالم فمازال العديد منها يستخدم الوسائل غير المتطورة في الزراعة نظرا لعدم توفر الامكانيات المادية لتعميم التقنيات الحديثة من جهة ونظرا لعدم وجود تخطيط متكامل لاستغلال الفائض الذي قد ينتج في الأيدي العاملة في مجالات انتاجية بديلة وبذلك تستمر هذه الدول في الاعتماد على الكثافة الكمية في المجال الزراعي لتوفير فرص العمل والدخل لغالبية الطاقة البشرية العاملة فيها ، دون أن يرتبط ذلك باكتفائها الذاتي وتوفير الأمن الغذائي لها . ولعل الدول النامية التي تعتمد على الزراعة فقط هي أكثر الدول فقرا في العالم اذا لم تتوفر لها ثروات طبيعية أخرى أو مصادر دخل بديلة تساعدها على الوفاء بالتزاماتها نحو متطلبات الظروف المعيشية لمواطنيها .

وتمتاز دولة الامارات العربية المتحدة كدولة نامية بخصوصيات مختلفة قد تؤثر على امكانيات تطورها الزراعي ، وهو ما سنتناوله لاحقا في هذا المبحث ، إلا أن ذلك لم يشكل عائقا بحد ذاته وانما حافزا حيث سعت الدولة إلى توفير الوسائل التي تضمن اتساع الرقعة الزراعية ومجمل الانتاج الزراعي . وقد أشرنا سابقا إلى ما تم تقديمه في مجال اتساع الرقعة الزراعية والمساعدات المادية والفنية لزيادة الانتاج الزراعي . ولكن توجه الدولة لم يقتصر على هذين العاملين فقط وانما ونتيجة لطبيعة مناخ الدولة وتضاريسها الطبيعية وتركيبها السكاني فقد تميز الاهتمام بالتحديث الزراعي لمواجهة هذه العوامل خاصة وأن امكانيات الدولة المادية نتيجة دخلها من الصادرات البترولية خلال الفترة السابقة مكنها من الاستثمار والتخطيط

لتنميــة القــطاع الزراعي دون ارهــاق الميزانية العامة والتأثير على مساهمتها في الجـوانب التنمــوية الأخرى . ولذلك حظي القطاع الزراعي بالاهتمام وقدمت له أحدث الوسائل التقنية بعد دراسة متطلباته .

وقد شملت التقنيات الحديثة دراسة متطلبات الري حيث كانت الدولة أول من استخدم أساليب الري الحديثة على نطاق واسع لتقنين الاحتياجات الزراعية وفق ما هو أمثل ولضمان عدم هدر أي جزء من الثروة المائية كما ساهمت الدولة بحفر آبــار الميــاه وتوفير المكائن الخاصة لسحب المياه وصيانتها إلا أن الاستراتيجية البعيدة المدى لتوفير المياه وعدم الاعتماد كليا على منسوب المياه الجوفية قد دفع الى التخطيط لبناء مجموعة من السدود لحفظ مياه الأمطار وقد قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بناء على هذه الاستراتيجية خلال عام ١٩٨٥ بدراسة لسبعة عشر وادياً كانت الأولوية فيها لوادي حام ووادي البيح حيث أقيم سدان يغذيان طبقة المياه الجوفية بـ ١١,٣ مليون متر مكعب كما أنشيء سدان في وادي الغيل ووادي أذن اللذين يغذيان طبقة المياه الجوفية بمليون متر مكعب وسد وادي البصيرة الذي يغذي طبقة المياه الجوفية بـ ٤,٢٥ مليون متر مكعب كما أعدت الوزارة دراسات لإنشاء تسعة سدود جديدة في مناطق وأودية حذف وغوب والطويين والوريعة والنقب والقور وحقي وعشوائي وزكت وتقدر طاقة تغذية هذه السدود عند انجازها بـ ٣٦,٥ مليون متر مكعب . ومن جانب آخر ، أدخلت الدولة بالاضافة إلى فرق عمل الإرشاد الزراعي التي تنتشر في المنــاطق الزراعيــة لتقــديم العون وتدريب المزارعين على الوســائـل والتقنيــات الزراعية ، خدمات المختبرات لفحص عينات التربة والمياه ولتقدير نوعية وكمية الأسمدة الضرورية للانتاج الزراعي . ويبين الجدول التالي حجم ونوع الفحوصات المخبرية التي قام بها كل من المختبر المركزي في مدينة العين ومختبر الدقداقة في المنطقة الشمالية خلال عام ١٩٨٥ :[١]

---

(١) وزارة الزراعة والثروة السمكية ، تقرير انجازات وأنشطة الوزارة لعام ١٩٨٥ ، ص٩ .

اسم المختبر	تربة		مياه		نبات		سماد		المجموع	
	عينية	تحليل	عينية	تحليل	عينية	تحليل	عينية	تحليل	عينية	تحليل
المختبر المركزي	١٠٨٨	١٣٠٥٦	٢٠٦	٢٠٦٠	٢٧٥	١٩٢٥	٥٩	٥٩٠	١٦٢٨	١٧٦٣١
مختبر الدقداقة	١٤٧٧	٣٩٤٩	٢٦٧	١٢٧١	١٩	٣٨	٣	٢٢	١٧٦٦	٥٢٨٠
المجموع الكلي	٢٥٦٥	١٧٠٠٥	٤٧٣	٣٣٣١	٢٩٤	١٩٦٣	٦٢	٦١٢	٣٣٩٤	٢٢٩١١

كما شمل تخطيط وزارة الزراعة والثروة السمكية في نطاق العناية بالتربة والانتاج الزراعي مكافحة الآفات الزراعية للحفاظ على الثروة النباتية لذلك وضعت بالاضافة إلى ما تقوم بتوزيعه من المبيدات ومكائن الرش إلى المزارعين خطة سنوية للمكافحة الجماعية لأهم الآفات الواسعة الانتشار وخاصة أمراض وآفات النخيل وأشجار الفاكهة الرئيسية فبلغ عام ١٩٨٥ اجمالي المساحات التي تمت فيها عمليات الرش بالوسائل الأرضية ٢١٥٨,٥ دونم اضافة إلى مساحة ١٣٠٠٠ دونم استخدم فيها الطيران الزراعي لمكافحة حشرة دوباس النخيل الذي يعتبر من أهم محاصيل الفاكهة ويشكل أكثر من ٧٥٪ منها . كما تقوم فرق خاصة بدراسة الآفات الأخرى ووضع طرق العلاج الضرورية ومتابعة أسبابها للحد من الضرر الناجم عنها ولضمان عدم انتشارها مرة أخرى . وتتابع الوزارة أيضا أوضاع الجراد الصحراوي في المناطق والدول المجاورة للدولة لضمان عدم انتشاره أو تسربه إلى مناطقها الزراعية .

وتعتبر الزراعات المحمية من التقنيات الزراعية الحديثة حيث يمكن انتاج بعض المحاصيل الزراعية على مدار العام دون الاعتماد على الظروف البيئية الخارجية ويساهم هذا النوع من الزراعة عند تعميمه على تخفيض كمية الواردات الزراعية وخطوة اضافية نحو الاكتفاء الغذائي ويبين الجدول التالي عدد بيوت الزراعات

المحمية ومساحاتها وكميات انتاجها خلال عام ١٩٨٣[1] والتي يجري توسيعها وفق الاستراتيجية العامة للدولة والخاصة بتأمين الغذاء :

أعداد ومساحات وكميات الانتاج في البيوت المحمية[2]

المنطقة	عدد البيوت مكيف	المحمية غير مكيف	مساحة البيوت	المساحة المحصولية	كمية الانتاج	قيمة الانتاج
الجنوبية :						
أ – غرب أبوظبي	–	–	–	–	–	–
ب – العين	–	–	–	–	–	–
الوسطى	١٠	١٢٧	٧٣	١٣٦	١٦٩٥	٤٤٦٩
الشمالية	–	٦٩٥	١٧٤	١٥٠	١٥٧٩	٢٨٨٧
الشرقية	–	٦	١	٢	١٠	١٣
الاجمالي	**١٠**	**٨٢٨**	**٢٤٨**	**٢٨٨**	**٣٢٨٤**	**٧٣٦٩**

كما تقوم الدولة أيضاً في مجال التحديث الزراعي بانشاء محطات التجارب والبحوث الزراعية كما في الحمرانية ، والذيد ، والفجيرة ، والعين ، ودبا ومزيد ، كما تقوم بانشاء المزارع النموذجية لانتاج الفاكهة في منطقة دبا والذي غطى مساحة ٧٨ هكتارا مما سهل على المزارعين إمكانية التعرف على أصناف زراعية جديدة وأساليب زراعتها وذلك لتنويع الانتاج الزراعي كما أنشأت المشاتل في مواقع متفرقة من الدولة بهدف انتاج أشتال ملائمة وخالية من الأمراض والآفات توزع على المزارعين بأسعار رمزية عوضا عن تلك التي يتم استيرادها من الخارج كما في الذيد والعوير ومصفوت والفجيرة .

(١) وزارة الزراعة والثروة السمكية ، النشرة الاحصائية لعامي ١٩٨٢/١٩٨٣ ص٣٥ .

(٢) آخر المعلومات المتوفرة .

وقـد رافق اهتمام الدولة بوضع استراتيجية زراعية إهتمام بالعنصر البشري الذي سيتولى التنفيذ فعمدت اضافة إلى الارشاد الزراعي من خلال فرق وزارة الزراعة والثروة السمكية والاعلام الزراعي بالتنسيق مع وزارة الاعلام والثقافة لبث برامج توعية وارشاد في الاذاعتين المسموعة والمرئية وإلى فتح كلية الزراعة في جامعة الامارات العربية المتحدة منذ العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١ وقد بلغ عدد المنتسبـين إليهـا ٩٧ طالبا من الامارات في العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧ ، كما منحت وزارة الزراعـة والثـروة السمكيـة عددا من المنح الدراسية لموظفيها من المـواطنـين لمتـابعـة دراستهم في الخـارج . ويـأتي هذا الاهتمـام متمما لحجم الاستثمارات في المجال الزراعي مما يرفع عدد المزارعين من المواطنين ويحد تدريجيا من الاعتماد على العمالة الوافدة في القطاع الزراعي وقد تطور عدد عمال الزراعة والمزارعين من ٤٧٠١ في عام ١٩٧٨ إلى ٨٥٩٧ في عام ١٩٨٠ ثم إلى نحو ١٦ ألفاً في عام ١٩٨٥ .

ب - العوامل المعوقة للتطور الزراعي :

تشكـل مجموعتان من العوامل عائقا أمام التطور الزراعي في أي منطقة من العـالم ، تنحصر المجمـوعة الأولى في عوامل طبيعية كالمناخ والبيئة والتضاريس وتنحصر المجموعة الثانية في عوامل أدوات ونوعية وتوزيع الانتاج الزراعي نفسه . والعوامل المحددة للانتاج الزراعي في دولة الامارات العربية المتحدة لا تخرج عن هذا الاطار . ففي المجمـوعة الأولى من العوامل يمكن تحديد المناخ والتضاريس الطبيعية والثروة المائية وفي المجموعة الثانية يمكن تحديد الطاقة البشرية العاملة في المجـال الزراعي والتـوسع الأفقي والعمودي بين كمية الانتاج الزراعي ونوعيته والمساحات المزروعة وتوزيعها ثم التوازن في الانتاج الزراعي نفسه والتوازن مع متطلبات الأمن الغذائي .

١ - المناخ :

تقع دولة الامارات العربية المتحدة في المنطقة المدارية الجافة وتحتل الصحاري نحو ٦٥٪ من مساحتها الكلية ومناخها حار وجاف وتهطل فيها الأمطار بنسب قليلة

في الشتـاء . وعليه فإن المناطق الزراعية فيها تنحصر ضمن شريط ساحلي ضيق اضـافـة الى بعض المنـاطق الداخلية حول الواحات كما يتميز انتاجها الزراعي بمحدودية تنوعه نظرا للظروف المناخية المشار إليها وبما يتلاءم مع ما يمكن انتاجه من الانتاج الزراعي .

وتدور عناية الدولة حول غرس الغابات والاشجار في مناطق مختلفة وبخاصة حول الأراضي الزراعية كمحاولات جادة للحد من الظروف المناخية التي تؤثر على الانتـاج الزراعي كمـا أن تعميم الزراعـات المحمية بالاضافة إلى تنويع الانتاج الزراعي يعتبر اطارا لتطوير الزراعة بمعزل عن طبيعة المناخ حيث يتم إنتاج أنواع من الخضروات لا يمكنها النمو في الحالات المناخية الطبيعية .

٢ - قلة المياه العذبة :

إن ندرة المياه في الدولة في المخزون الجوفي أو السطحي بالاضافة الى انخفاض معدلات الأمطار يؤثر بشكل أساسي على امكانية التطور الزراعي .

وقد سعت الدولة إلى اعتماد وتعميم إستخدام أساليب الري الحديثة بالاضافة إلى حفـر الآبـار وإقامة السدود وترشيد وتوعية المزارعين إلى الأساليب المثلى في اعتمـاد ري أراضيهم ودراسة احتياجات أنواع المزروعات للري ودراسة التربة ونوعيتها وذلك ضمانا لحسن استغلال الثروة المائية للحصول على أكبر قدر من الانتاج الزراعي .

٣ - التضاريس الطبيعية والسبخة :

إن الطبيعـة الصحـراوية لمعظم مساحة الدولة وانتشار السبخة ذات التربة المالحة على معظم الشريط الساحلي يجعل المساحة الصالحة للزراعة ٠,٣٩٪ من مجمل مساحة الدولة أو في حدود ٥٠ - ٦٠ ألف هكتار تم حتى نهاية عام ١٩٨٥ استغـلال ٥١٪ منهـا بالاضـافة إلى زراعة ما يقرب من ألف هكتار من الغابات الصناعية وامكانية استغلال ٢٠٠ ألف هكتار أخرى كمراعٍ .

ويشكل مجمل الخدمات الزراعية التي تقدمها الدولة إلى المزارعين مساهمات لتوسيع الرقعة الزراعية وبالتالي توجيهات للتغلب على مشاكل البيئة .

٤ - قلة اليد العاملة في المجال الزراعي :

يشكل المواطنون نسبة لا تتعدى ٢٠٪ من مجمل الطاقة البشرية العاملة في المجال الزراعي بينما تشكل العمالة الوافدة غير العربية نسبة ٧٥٪ والعمالة العربية نسبة ٥٪ منها ، هذا بالاضافة إلى أن أغلبية العاملين في الزراعة من المواطنين هم طاقات غير مدربة على أساليب الزراعة الحديثة . وقد سعت الدولة من خلال حملات الارشاد الزراعي واقامة مراكز ووحدات ثابتة في المناطق الزراعية إلى توفير ورفع مستوى الانتاج الزراعي . كما أن مساهمة الدولة في تغطية نفقات المستلزمات الزراعية وتوزيع وصيانة الماكينات الزراعية وتقديم خدمات تسوية الأراضي وحراثتها وتوزيع الأشتال والبذور ومكافحة الآفات الزراعية وتشكيل جمعيات للتسويق الزراعي قد أدت إلى تحول المواطنين نحو الزراعة .

٥ - التوسع الأفقي والعمودي بين كمية الانتاج الزراعي ونوعيته :

يحدُ التوسعَ الأفقي للتطور الزراعي انحسارُ الرقعة الزراعية كما أشرنا سابقا كما يحده ندرة الثروة المائية بالاضافة إلى أن كافة الأراضي الزراعية وغير الزراعية هي ملك لكل إمارة تقوم السلطات المحلية بتوزيعها وفق لوائحها وأنظمتها الخاصة . أما التوسع العمودي فإن عناية الدولة بنوعية الانتاج الزراعي وتنويعه قد تخطى الأطر التي تحد من مثل هذا التوسع .

٦ - المساحات المزروعة وتوزيعها :

يتميز القطاع الزراعي في دولة الامارات العربية المتحدة بصغر حجم الحيازات[1] الزراعية حيث أن مقارنة كل المساحة المزروعة التي هي في حدود ٥٨

---

(١) حجم المساحة المزروعة في عام ١٩٨٧ كان بحدود ٢٨٠ ألف هكتار وعدد الحيازات الزراعية يقدر بحدود ٢٠,٠٠٠ حيازة بعد أن كانت المساحة المزروعة في عام ١٩٧٥ - ١٤٥٠٢ هكتار وعدد الحيازات حوالي ٧٥٢٢ حيازة .

ألف هكتار بعدد الحيازات الزراعية التي وصلت إلى ٢٠ ألفاً يبين أن متوسط حجم الحيازة الزراعية أقل من ٣ هكتارات مما يحد من الاستفادة من الوفورات الاقتصادية التي يمكن أن يحققها ارتفاع معدل الانتاج الذي يحتاج أساسا إلى مساحات واسعة . أما توزيع هذه الحيازات الزراعية فينتشر على اتساع مساحة الدولة مما يتطلب جهودا اضافية للوفاء بالتزامات الدولة وخدماتها نحو تطوير القطاع الزراعي .

٧ - التوازن في الانتاج الزراعي :

يضمن التوازن في الانتاج الزراعي عاملين أساسيين هما تأمين عائد للمزارع يتناسب مع حجم الاستثمار لضمان عملية استمرار وتوسع القطاع الزراعي وتوجه أعداد اضافية من المواطنين نحوه وتأمين تنويع في الانتاج الزراعي ليكفل متطلبات الأمن الغذائي واكتفاء الدولة منه واستقلالها تدريجيا عن الاعتماد على الواردات الغذائية .

وقطاع الزراعة في الدولة مازال يعتمد بشكل أساسي على المساعدات والخدمات التي تقدمها الدولة وبالتالي فإن كلفة الانتاج الزراعي تفوق بالمطلق عائد حجم الاستثمار فيه ولذلك فإن دعم القطاع الزراعي وزيادة حجم استثمار الدولة فيه سيبقى هو العامل الذي يحدد نموه وتطوره .

ج - تطور الانتاج الزراعي :

كان من الطبيعي ازاء كل هذا الجهد والدعم الذي تقدمه دولة الامارات العربية المتحدة للقطاع الزراعي أن ترتفع معدلات الانتاج الزراعي خلال عقد من الزمن من ٤٠ ألف طن في عام ١٩٧٥ ثم من ١٠١,٨ ألف طن في عام ١٩٧٧ إلى ٦٣٥ ألف طن في عام ١٩٨٥ أي بمعدل زيادة ٣٢٪ سنويا وقد شملت هذه الزيادة وبنسب متفاوتة كل مجالات الانتاج الزراعي باستثناء إنتاج الخضروات الذي شهد واعتبارا من الموسم الزراعي في عام ١٩٨٤ انخفاضا بنسبة ٤٠٪ تقريبا نتيجة

لسياسة الترشيد والتوازن في الانتاج الزراعي وفق متطلبات الاستهلاك المحلي منها ولعدم انتاج فائض يشكل عبئا اقتصادياً من جهة وصعوبة تسويقه خارج الدولة من جهة أخرى ، عموماً وخلال الفترة من ١٩٨٢ – ١٩٨٥ فقد نما الانتاج الزراعي بحدود ٧٪ سنويا ونتوقع أن يكون الانتاج الزراعي في عام ١٩٨٨ قد وصل إلى حوالي ٨٠٠ ألف طن .

كميات الانتاج الزراعي للأعوام ١٩٧٧ - ١٩٨٥(١)

(ألف طن)

الكميات	كمية الانتاج(٢)							
نوع الانتاج	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الانتاج الزراعي النباتي								
انتاج الخضروات	٤٠,٣	٧١,٩	١٢٦,٨	١٥٩,٨	٢٤٩,٢	٣٠٠,٠	٢٢٨	٢٨٥
انتاج النخيل	٣٠,٢	٣٨,٩	٥١,٢	٤٩,١	٥٨,٣	٦١,٦	–	٩٧
انتاج الفواكه والأشجار المثمرة	٨,١	٧,٧	٨,١	١١,٢	١١,٤	١٢,٧	–	–
انتاج الجت	٢١,٦	٢٦,٤	٨٥,٢	١٠٨,٨	١٨٤,٥	١٨١,٢	–	٢٥٣
انتاج الغليون	١,٣	٠,٦١	١,٤	٢,٢	١,٣	٢,٣	–	–
انتاج المحاصيل الأخرى	٠,٣	٠,٦	٣,٨	١٢,٤	١٢,٦	٢٥,٣	–	–
مجموع الانتاج النباتي	١٠١,٨	١٤٦,١١	١٩٩,٥	٣٤٣,٥	٥١٧,٣	٥٨٣,١	٥٩٢	٦٣٥

(١) المصدر السابق ص١٣٤ ، والنشرة الاحصائية لعام ١٩٨٠ ص١٤٢ .

(٢) نشرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ٧٥ – ١٩٨٥ وزارة التخطيط ص١٠٣/١٩٨٧

إلا أن هذه الزيادة في كمية الانتاج الزراعي ولإرتفاع عدد السكان خلال الفترة ذاتها إلى الضعف تقريبا من ٠,٧ مليون إلى ١,٦ مليون لم يخفف من الاعتماد على الواردات الزراعية يضاف إلى ذلك أن معدل دخل الفرد قد تطور خلال هذه الفترة أيضاً إلى حدود ٢٢٥٠٠ دولار سنويا مما يشجع على الانفاق في المجال الغذائي ولذا فقد ارتفعت الواردات الزراعية كما في الجدول التالي :

الواردات من الأغذية والحيوانات لدولة الامارات في كل من أبوظبي ودبي
حسب الأعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨٣(*)

السنوات	الأصناف	الحيوانات الحية	اللحوم ومستحضرات اللحوم	منتجات الألبان والبيض	الأسماك ومستحضرات الأسماك	الحبوب ومستحضرات الحبوب	الفواكه والخضار ومستحضراتها	السكر ومستحضرات السكر والعسل	البن والشاي والكاكاو والتوابل ومستحضراتها	علف الحيوانات غذائية مختلفة	مواد ومستحضرات	الجملة
١٩٧٥	كمية	٢٣٠٠	٢٤٦٩١	٢٨٦٩٤	٢٨٦٨	١٤٧٠٠٢	١٤٠٠٤٠	٣٦٣٤٧	١١١٣٦	٩٥٠٨	١٥٥١٩	٤١٨١٠٥
١٩٧٦	كمية	٣٧٤٦	٤٠٦٤٣	٤٢٤٨٦	٧٢٨٧	١٦٠٨٥٥	٢١١٠٠٨	٢٢٤٥٣	١٥٠٤٩	١٠٠٨٧	٢٠٧٦٠	٥٣٤٣٧٤
١٩٧٧	كمية	٤٩٥١	٤٢٥٥	٤١٧٣١	٨١٥٤	١٢٦٨٧٢	٢١٢٩٦٦	٣٥٦٠٧	١٤٠٨٨	٨٦٦٢	٣٠٠٣٠	٥٥١٣١٦
١٩٧٨	كمية	٧٠٣٨	٣١٨١٩	٤٢٢٣٢	٨٤٣٨	٢٠٣٠٧٢	٢٩١٨٨٢	٤٣٦٢٥	٢١٧٢٣	١٧٨١٣	٢٠٠١١	٦٨٧٦٥٣
١٩٧٩	كمية	٩٥٤٥	٣٤٣٠٤	٥١٦٢٢	٧١٧٧	٣٦٠٥٣١	٣٠٩١٧٦	٥٤١٢٣	٢٧٦٤٤	٢٩٩٨٤	٢٥٧٩٢	٩٠٩٨٩٩
١٩٨٠	كمية	١٦٣٣٢	٤٤٣٨٨	٥٢٧١٣	١٤٢٥٢	٣٩٠٥٣١	٣٥٧٩١٧	٥٧٨٢٣	٢٦٣١٩	٣٨٤٦٨	٤٥١١٣	١٠٤٣٨٥٦
١٩٨٣	كمية	٢٦٧٢٠	١٠٠٤٠٠	٣٣٧٥٠	٨١٤٣	٢٩٨٧١١	٦٥٢٤٧٣	١٠٦٣٩٨	٢٤٠٨٥	٣١٩٦٤	٢٠١٥٤	١٣٤٢٧٩٨

(*) الاحصائية الواردة في عام ١٩٨٣ تضم كلا من ابوظبي ودبي والشارقة .

وقد ارتفعت نسبة هذه الواردات إلى اجمالي واردات الدولة من ١٠٪ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ إلى ١٥٪ منها خلال عام ١٩٨٥م .

أخيراً فإن من النتائج الايجابية للتطورات الاقتصادية والزراعية في دولة الامارات خلال فترة عشر سنوات إن إنتاجية الهكتار الزراعي قد تطورت تطورا ملموسا وجوهريا وكما يلي :

(١) تطور إنتاجية الهكتار بالطن خلال
الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	نسبة التغير السنوية
خضروات	١٠,٢	٢٧,٢	٢٧,٧	٪١٠,٥
تمور وثمار	٥,٢	٨,٣	٨,٥	٪ ٥,-
محاصيل	٤,٧	٤٨,٦	٤٦,٩	٪٢٦,-

وفي هذا الجدول يتبين مدى الجهد المبذول لتطوير الاقتصاد الزراعي في دولة الامارات خلال فترة العشر سنوات السابقة ولا يزال هذا التطور يعتبر المنفذ الأساسي في عملية الاكتفاء الذاتي على الانتاج الزراعي في دولة الامارات .

(١) التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة - وزارة التخطيط ١٩٨٧ ص١٠٣ .

٤ - الرعي والثروة الحيوانية

أولاً : الرعـــي :

تعتبـر مهنـة الرعي من المهن التي كانت لهـا أهمية بارزة بالنسبة لاقتصاد الامارات في فترة ما قبل اكتشاف البترول ، أي إلى ما قبل العقد السابع من القرن الحالي لكن أهميتها هذه أخذت في التناقص بعد أن دخلت شركات البترول البلاد وبعد اكتشاف البترول بكميات تجارية ..

وكانت مهنة الرعي تنتشر حيث المراعي في مناطق عديدة من الامارات العربية المتحدة ، ومن المراعي ما يقع بالقرب من واحة العين وفي المناطق المحيطة بحواضر ليـوا في الاقليم الغـربي لأبوظبي كما في مناطق رأس الخيمة والفجيرة والشارقة ودبي . وكانت هذه المراعي ذات طابع موسمي ، حيث هناك مراع شتوية ومراع يقصدها الرعاة في موسم الربيع وأخرى في موسم الصيف والخريف .

وكان يغلب على الرعاة في الامارات طابع التنقل وعدم الاستقرار ، فهم دائما وراء العشب من موسم إلى آخر وأغلب هؤلاء الرعاة من البدو الرحل إلا أن هناك بعض الرعاة المقيمين في الواحات والقرى التي تحيط بها المراعي ويرعى البدو في الامارات الإبل والأغنام والماعز كما يرعى سكان المناطق الزراعية الأغنام والأبقار بالقرب من منطقة الذيد والفجيرة حيث ترعى هذه الحيوانات الأعشاب ، وهي أنواع عديدة تتناسب نوعيتها والتربة التي توجد بها ، كما ترعى أيضاً الأشجار التي تنمو في البـراري مثـل أشجـار الغـاف والأرطي والأثل والسمر ، وهذه الأشجار دائمة الخضرة طيلة العام ولكنها تنمو وتزداد اخضراراً في موسم الشتاء والربيع إذ أن الشتاء هو موسم الأمطار الرئيسي في الامارات العربية المتحدة .

وبالاضافة إلى الابل والأغنام والماعز والأبقار تربى أيضاً حيوانات مثل الخيول والبغال والحمير وخاصة في المناطق الزراعية قرب الواحات وفي القرى القريبة من المدن .

وتـوجـد في الامـارات بعض الحيـوانـات الأخرى مثل الغزلان والوعل والمها والأرنب . كما توجد حيوانات متوحشة مثل الذئب والضبع والثعلب وبالاضافة إلى هذه الحيوانات توجد كذلك أنواع كثيرة من الطيور التي يتفاوت عددها تبعا لنوعها كما أن منها الطيور الكبيرة ومنها الطيور الصغيرة . ومنها الجارحة مثل الصقور والعقبان ومنها الطيور غير الجارحة وهي أنواع شتى منها الأليف وغير الأليف .

وكانت نسبة ما يساهم به الرعي في الدخل القومي قبل الستينات أكبر منه في الوقت الحاضر إذ أن نسبة مساهمته في الدخل القومي في الوقت الحاضر(١) مقارنة بأبواب الدخل الأخرى بعد اكتشاف البترول تكاد لا تصل إلى ١٪ على الرغم من التوسع والدعم الذي قدمته الدولة لتنمية وتطوير مساحة المراعي وفقا لمتطلبات الثروة الحيوانية والتي شهدت هي الأخرى قفزة كمية ونوعية كبيرة وذلك نتيجة لتوجه الدولة في توفير الأمن الغذائي للمواطنين وحيث ان الثروة الحيوانية والانتاج الحيواني يشكلان عاملين أساسيين في استقراره .

وقد اتسعت المساحة الزراعية لزراعة العلف الحيواني من ٥٨٤ دونماً في ١٩٧٥ إلى ١٣٨٧ دونماً في عام ١٩٨٢ أما انتاج العلف الحيواني فقد ارتفع من ٢١٦٣٦ طناً إلى ١٨٤٥٨٩ طناً للفترة ذاتها ليعود إلى الانخفاض في عام ١٩٨٣ إلى ١٨١٢٤٨ طناً وبذلك تكون نسبة ارتفاع المساحة قد زادت عن ١٣٧٪ مقابل أكثر من ٧٣٧٪ في كمية الانتاج مما يعكس مدى توسع وازدياد الثروة الحيوانية ومدى فعالية التقنية الزراعية المستخدمة . ولكن على الرغم من ذلك فإن حاجة الاستهلاك من العلف الحيواني تفوق كمية الانتاج فقد تم استيراد ١٤٠٦٢ طناً من العلف خلال عام ١٩٨٣ .

ولابد من الاشارة في هذا المجال إلى توفر أكثر من ٢٠٠ ألف هكتار من الأراضي في الدولة التي يمكن استغلالها كمراع كما تقوم الدولة من خلال وحدة تحسين وأبحاث الانتاج الحيواني التابعة لوزارة الزراعة والثروة السمكية والتي أنشئت في عام ١٩٨٤ في إمارة الشارقة بدراسة وتطوير أنواع العلف المركز بالاضافة إلى أنواع

---

(١) بسبب الارتفاع النسبي الكبير في أبواب الدخل القومي الأخرى

الأعلاف الأخرى انشاء مراكز للتحسين المكثف وذلك في نطاق العناية بزيادة الثروة الحيوانية وتوفير العلف نتيجة انحسار وضيق المساحات المزروعة وذلك بالتعاون مع مؤسسات وخبرات دولية وعربية .

ثانيا : الثروة الحيوانية :

تعتبـر الثروة الحيوانية والانتاج الحيواني ركنين مهمين من أركان الاقتصاد الوطني لذلك شمل التخطيط الاقتصادي في بداية مراحل النمو والتطور الاهتمام بالثـروة الحيـوانية ، فبالاضافة إلى أهميتها للفرد كمصدر رئيسي لرفع المستوى الصحي فإنهـا أيضـاً هامـة بالنسبـة للزراعة فعن طريقها يمكن الحصول على الأسمدة العضوية وهي عنصر أساسي من عناصر الانتاج الزراعي . وقد تهيأت فرص كبـيرة في مطلع السبعينـات للنهـوض بتنمية الثروة الحيوانية . فالأعلاف الخضراء ، وأهمهـا البـرسيم كانت متوفرة وتشمل معظم المساحات المزروعة في منـطقـة العين ومناطق الذيد والعوير والخوانيج ورأس الخيمة كما تم تشجيع أصحـاب المـزارع في تلك المناطق على تربية الدواجن والأبقار والماعز الحلوب في مزارعهم . كما تم استيراد الحيوانات من المناطق المشابهة لمناطق الامارات العربية المتحدة ، مثل الهند والباكستان على أن تكون هذه الحيوانات من سلالات جيدة وذات انتاج عال من اللحوم والألبان .

وبـذلك أمكن توفـير الألبان واللحوم والبيض بكميات تسد بعضا من الحاجة المحلية وتخفف من أعباء الاستيراد من الخارج .

وقد زار البلاد في أواسط السبعينات أحد خبراء منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) وهو الدكتور فولكنر خبير في الثروة الحيوانية حيث أبدى بعض الملاحظات القيمـة حول امكانية نجاح تربية الأبقار من أجل الاستفادة من حليبها ولحمها وكذلك حول تربية الدواجن . وأكد الأهمية التي ينطوي عليها تبني مشاريع لتنمية الثـروة الحيـوانية وما يتفرع عنها ، إذ اقترح تأسيس قسم للصحة الحيوانية (البيـطرة) ودعمـه بالاختصـاصيـين للمحافظة على سلامة الحيوانات الزراعية

الموجودة والتي ينوي ادخال تربيتها وتجربة أصنافها وأنواعها لتوفير اللحم الطازج ومنتجات الألبان والدواجن وكذلك أوصى أيضا بتحسين استغلال الامكانيات الحيوانية المتوفرة في المنطقة والعمل على زراعة مساحات كافية بالنباتات العلفية وادخال أصناف جديدة منها معروفة بإرتفاع انتاجها وصفاتها النباتية العالية .

وقد درست بعثة وزارة التنمية لما وراء البحار البريطانية والتي سبق وأن أشرنا اليها في مكان آخر فيما سبق ، امكانية النهوض بالثروة الحيوانية وما يتلاءم مع احتياجات البلاد التي كانت تعتمد على ما تستورده من الخارج من منتجات حيوانية كالألبان واللحوم والبيض ومن أهم ما أوصت به البعثة البريطانية هو :

١ – انشاء مصنع للعلف الجاف .

٢ – انشاء مشروع للألبان الطازجة المستخرج من الأبقار والماعز لسد حاجة السوق المحلية من الألبان في منطقة العين .

٣ – انشاء مشروعات للدواجن والبيض لكي ينتج على نطاق واسع وتجاري .

٤ – الاهتمام بانشاء الحظائر الحديثة لحفظ الحيوانات وخاصة في الموانيء .

وبذلك فإنه يمكن اعتبار هذه الدراسات والتوصيات بمثابة المرحلة الأولى التي سبقت الانطلاق لتنمية الثروة الحيوانية بغرض سد كامل حاجة الاستهلاك المحلي ثم التصدير إلى الخارج .

وخصصت امارة أبوظبي حينها في مجال تشجيع زيادة الثروة الحيوانية مكافآت مادية سنوية لكل من يربي عددا معينا من الابل أو من الأغنام وذلك حسب الجدول التالي :

نوع الحيوان	المبلغ
إبـــل	٢٠٠ درهم للرأس الواحد سنويا
بقـــر	١٥٠ درهماً للرأس الواحد سنويا
غنـــم	٥٠ درهماً للرأس الواحد سنوياً

وقد حاولت الدولة تنفيذ بعض المشاريع في مجال الثروة الحيوانية في دول صديقة أهمها مشروع في الباكستان والذي قدرت تكلفته بعشرين مليون دولار ويقوم على زراعة المراعي في مساحة من الأرض وتربية الحيوانات عليها ليتم تصديرها إلى دولة الامـارات العـربية المتحدة كما تمت دراسة مشاريع مشابهة لاقامتها في كل من السودان والصومال .

وتطورت هذه الخدمات والمشاريع الزراعية التي ترعاها الدولة لزيادة وتحسين نوعية الثروة الحيوانية وذلك من خلال وزارة الزراعة والثروة السمكية التي عنيت بهذا المجال وأوجدت قسمين متخصصين له وهما قسم الصحة الحيوانية ويضم وحدة صحة الحيوان والارشاد البيطري والأوبئة والمعامل والبحوث والمحاجر الطبية وقسم الانتـاج الحيـواني ويضم مركـز التلقيح الاصطناعي والرعاية التناسلية وأبحاث الانتاج الحيواني .

ويمكن عبر متابعة نشاط هذين القسمين تحديد التحولات في توجه الدولة في رسم سيـاستها الغذائية التي اعتمدت أساسا على مشاريع يتم تنفيذها خارج الدولة لتأمين حاجتها من هذا العنصر الأساسي الخاص بالأمن الغذائي ومشاريع وخطط رائدة لزيادة وتربية الثروة الحيوانية داخل الدولة وموفرة كافة التسهيلات الضرورية لذلك ، مما يشكل استقرارا أفضل على المدى البعيد حيث تكون كافة الاستثمارات الموجهة نحو تحقيق الأمن الغذائي ضمن حدود الدولة بمـا يكفل توفر وزيادة الثروة الحيوانية وبالتالي الانتاج الحيواني .

١ - قسم الصحة الحيوانية

يعني قسم الصحة الحيوانية بكافة الأمور الخاصة بزيادة أعداد عناصر هذه الثـروة وتـوفير البيئة المناسبة لمعاشـها وتكاثرها بما في ذلك حمايتها عبر وحدات متخصصة هي :

- **وحدة صحة الحيوان** وتتولى الاشراف على :

أ - العيادات البيطرية التي كانت في أول عام ١٩٨٦ قد وصلت إلى تسع عشرة عيادة بيطرية ثابتة وست عيادات متحركة(١) أما عند نهاية عام ١٩٨٦ فقد بلغت ٣٦ عيادة موزعة وفق ما يلي :

توزيع العيادات البيطرية عند نهاية عام ١٩٨٦

نوع العيادة	المنطقة الغربية	المنطقة الوسطى	المنطقة الشمالية	المنطقة الشرقية	المجموع
عيادة بيطرية ثابتة	٢	٤	٦	٧	١٩
عيادة بيطرية متحركة	١	٤	١	—	٦
المجموع	٣	٨	٧	٧	٢٥

(١) وزارة الزراعة والثروة السمكية ، تقرير عن انجازات وأنشطة الوزارة لعام ١٩٨٥ ص١٤ .

هذا بالاضـافة إلى مشروع العيادة البيطرية في جرن يافور والتي شرع في انشـائها منذ ١٩٨٣/٣/٧ ومشروع العيادة البيطرية في منطقة شرق ٣٨ أبوظبي والتي شرع في انشائها في ١٩٨٣/٥/٩ والانتهاء من تجهيزها مع نهاية عام ١٩٨٧ .

ب – وقاية الثروة الحيوانية ضد الأمراض الوبائية عن طريق اللقاحات والأمصال الواقيـة حيث يتم دوريـا وحسب ما تظهر عينات المسح البيطري . تلقيح الحيوانات وتحصينها ضد الأمراض الوبائية وقد تم في هذه الوحدة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٨٦ تلقيح وتطعيم ما يزيد عن ٣٢٦٨٩ حيواناً .

ج – علاج الأمـراض الحيـوانيـة المختلفـة واجراء العمليات الجراحية وعلاج الجروح والحروق والكسور والاصابات الأخرى والتي بلغت في مجموعها بين الحيوانات والطيور ما يزيد عن ٤٠٠ ألف حالة خلال الفترة الزمنية المشار إليها في عام ١٩٨٦ حيث تمت معالجة ٣٥٣١٧٧ من الحيوانات و٦٥٦٦٠ من الطيور وأجريت ٣٦٧٨ عملية جراحية .

د – متابعة تحركات الحيوانات التي اجتازت الحجر البيطري للتأكد من سلامتها وعدم ظهور أمراض كامنة وقد تم في هذا الصدد اصدار ٥٤١ شهادة خلو من الأمراض خلال الفترة كانون الثاني أيلول ١٩٨٦ .

كما تقوم هذه الوحدة باجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالصحة الحيوانية وتـدريب الكـوادر العـاملة فيهـا نظريـا وعمليا لتطويرها حتى تتمكن من القيام بمسؤولياتها على أكمل وجه .

– **وحـدة الارشـاد البيطري** : وتتولى عن طريق وسـائل الاعلام المختلفة توجيه أصحـاب المـزارع الحيوانية ، وتعريفهم بالأسس السليمة لتربية ورعاية وتغذية الحيـوانـات ، كما تقوم بشرح الأعراض الظاهرية للأمراض الوبائية المستوطنة وكيفيـة التعرف عليها وتحديد آثارها ، على صحة الحيوانات والانتاج الحيواني

والاحتياطات الضرورية التي يجب اتباعها قبل الابلاغ عن الاصابات بالاضافة إلى شرح نوعية اللقاحات الوقائية واستعمالاتها المختلفة .

كما تتولى وحدة الارشاد البيطري ، بالتعاون مع الجهات العاملة في الدولة في مجال الصحة العامة ، والجمعيات الطبية تحديد الأمراض التي تنتقل من الحيوان للانسان وبالعكس ، وكيفية تجنبها ومعالجتها وتصدر في كافة هذه الحالات نشرات ارشادية بالاضافة إلى الزيارات الميدانية التي تقوم بها والتي تخطت في عام ١٩٨٦ مجموع الـ ٢٠٠٠ زيارة إلى مزارع حيوانية مختلفة في الدولة .

- **وحـدة الأوبئـة** : وتتـولى مكافحة الأمراض الوبائية المستوطنة والوافدة على مستوى الدولة واجراء البحوث والدراسات الخاصة بمكافحتها والقضاء عليها بما في ذلك مكافحة الطفيليات الخارجية باستعمال المضادات الكيميائية . وتقوم هذه الوحـدة في نطاق عنايتها بمكافحة الأوبئة بالاتصال بالهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة والتنسيق معها في حال ظهور أية اصابات وبائية كما تطلع من خلالهـا على أية أمراض قد تكون منتشرة في أية بقعة من العالم . كما تتولى وبشكل دوري أخذ عينات من الحيوانات المختلفة ومن مناطق مختلفة من الدولة لاجراء دراسات مخبرية وللتأكد من عدم ظهور أي من الأمراض السارية أو الأوبئة في الثروة الحيوانية .

- **وحدة المعامل والبحوث** : والتي أنشئت من ضمن الوحدات الأخرى العاملة في المختبـر المـركـزي في مدينــة العين في عام ١٩٨٣ وتضم ثلاثة أقسام هي قسم الأمراض وقسم البكتيريا وقسم الطفيليات ويتولى الاشراف على كل من هذه الأقسام أطباء بيطريون متخصصون وذلك بهدف :

أ - اجـراء الفحـوصـات والتحاليل المخبرية اللازمة للتأكد من حالة الاصابة للحيوانات حتى يمكن وبالتنسيق مع الفحص التشخيصي تحديد العلاجات الضرورية .

ب – التنسيق مع وحدة الأوبئة بأخذ العينات من الحيوانات واجراء تحاليل لها وبحوث ودراسات للتأكد من خلو الحيوانات من الأمراض السارية أو الأوبئة .

جـ – إعداد دراسات وبحوث حول الوسائل المخبرية وتطويرها لتشخيص الأمراض بالاضافة إلى تدريب الكوادر المختلفة العاملة في مجال الثروة الحيوانية على تلمس الظواهر الغريبة والابلاغ عنها بالاضافة إلى سبل الوقاية والعلاجات السريعة التي تتطلبها بعض الحالات .

– وحدة الحجر البيطري ويتولى العاملون فيها مهام المراقبة على مدار الساعة في موانيء الدولة البحرية والجوية لحماية الثروة الحيوانية من الأمراض الوبائية التي قد تتسرب عن طريق الحيوانات المستوردة وذلك بمراجعة وتدقيق الشهادات الصحية المرسلة من الدولة المصدرة كما يتم أيضاً الكشف الظاهري على الحيوانات الحية للتأكد من سلامتها من الأمراض والطفيليات الخارجية . ويقوم العاملون في وحدة الحجر البيطري بالاضافة إلى المهام أعلاه بالكشف على اللحوم المبردة والمجمدة والأسماك للتأكد من صلاحيتها للاستعمال الآدمي . ويتم تنسيق كافة هذه المهام مع أقسام المراقبة الصحية في بلديات الدولة في اطار القانون الاتحادي رقم ٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر في شأن عملها[١]

٢ – قسم الانتاج الحيواني :

ويعني هذا القسم بتحسين نوعية الثروة الحيوانية وزيادتها وذلك من خلال مركز التلقيح الاصطناعي والرعاية التناسلية ووحدة تحسين وأبحاث الانتاج الحيواني التابعين له .

(١) الجريدة الرسمية ، السنة التاسعة ، العدد السابع والستون الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٣/٣١ ، ص٣٩ – ٤٥

- **مركز التلقيح الاصطناعي والرعاية التناسلية :**

أنشيء مركـز التلقيح الاصطناعي والرعاية التناسلية في امارة عجمان في عام ١٩٨٤ وافتتح في ١/٢/١٩٨٥ بعد استكمال تجهيزه بالمعدات اللازمة والخاصة بدراسـة زيـادة انتـاجية الأبقار وذلك عن طريق التلقيح الاصطناعي بما يتلاءم والظروف البيئيـة المحلية وبعد أن أثبتت التجارب أنه السبيل الأسرع والأنجح لتبـديـل التراكيب الوراثية الانتاجية للحيوان إذ أمكن توفير الرعاية التناسلية المناسبة والتحكم بها لضمان ارتفاع معدل الاخصاب . ولهذه الغاية ، قام فنيو المركز المختصون بزيارات لمتابعة الحالة التناسلية للأبقار المرباة ، تم فيها الكشف على ٦٥٠ حالة لقحت منها ٢٧٣ وأخضعت البقية لعلاجات مكثفة لدراسة الأسباب المعوقة لاتمام الاخصاب أما في عام ١٩٨٦ وحتى نهاية تشرين الأول (أكتوبر) فقد فحصت ٧٥٨ بقرة تم تلقيح ٤١٥ منها تلقيحا اصطناعيا تطلب ذلك ٦٣٧ لقاحاً ونتج عنه الحمل الاصطناعي عند ٢١٥ بقرة إضافة إلى ١٥٧ بقرة لم يتم اجراء فحصها لتحديد الحمل عندها . كما أشرف المركز خلال نفس الفترة على عمليات التلقيح الطبيعي والتي نتج عنها الحمل عند ١٢٥ بقرة .

وعلى الرغم من اهتمام المركز بنوع واحد من الثروة الحيوانية إلا أنه سيتوسع في دراساته وتجاربه تدريجياً لتشكيل اطار متكامل يستطيع من خلاله تقديم أفضل الوسائل لرفع طاقة وقدرة الثروة الحيوانية على الانتاج والتكاثر ، ولهذا فقد أنشأ المـركـز وحدة اختبار العقم في ١/٥/١٩٨٦ لتحليل عينات من الحليب أو الدم لتحديد الحالة التناسلية للبقرة وموعد تلقيحها اصطناعياً أو علاج عيوب الجهاز التناسلي .

- **وحدة تحسين الانتاج الحيواني :**

أنشئت وحدة تحسين الانتاج الحيواني في إمارة الشارقة في عام ١٩٨٤ من أجل اجـراء البحـوث التـطبيقية والدراسات المتعلقة بالخصائص الانتاجية لسلالات الحيوانات الموجودة في الدولة لتحديد الطرق الكفيلة بتحسينها وذلك في مجالات

الرعاية والعناية الصحية والتغذية ولهذا فقد أقامت الوحدة مشاريع صغيرة لاجراء بحوثها انطلاقا من مبدأ أن البحث العلمي التطبيقي الذي يعتمد على هذه المشاريع يعتبر أساسياً لانشاء مزارع نموذجية قادرة على الانتاج .

ولم يقتصر اهتمام الدولة في مجالات الرعاية المختلفة فقط بالثروة الحيوانية بل عممت ووسعت عملية توزيع الحيازات الحيوانية لانشاء مزارع مختلفة وشجعت عمليـة استـيراد أعـداد من الحيوانات لتربيتها وزيادة حجم الانتاج الحيواني لمواجهة الطلب عليه مع الازدياد الكبير في الكثافة السكانية في الدولة خلال فترة السبعينات والثمانينات .

١ - الحيازات الحيوانية :

بلغ مجمـوع الحيـازات الحيوانية في الدولة ١٧٣١٩ حيازة كما في نهاية عام ١٩٧٦ .. كما بلغ حوالي ١٧٣٤٠ حيازة عند عام ١٩٨٢ ولغرض المقارنة نعرض فيما يلي عدد الحيازات الحيوانية لعام ١٩٧٦ :[١]

(١) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٧ ص١١٢ .

عدد العمال العاملين في الثروة الحيوانية موزعين حسب الجنسية والامارة عام ١٩٧٦

العمال / امارة	من الأسرة			مواطنون			عرب			أجانب			جملة		
	دائمين	مؤقتين	جملة	دائمين	مؤقتين	جملة	دائمين	مؤقتين	جملة	دائمين	مؤقتين	جملة	دائمين	مؤقتين	جملة
أبوظبي	٧٩٨	٣٧١	١١٦٩	٧٠	١٩	٨٩	١٣٢	١٥	١٤٧	٢٦٨	٤٢	٣١٠	١٢٦٨	٤٧٧	١٧١٥
دبي	٨٨٥	١٣٥	١٠٢٠	٢٢	٦	٢٨	٣٤	١٥	٤٩	١٦١	١٢	١٧٣	١١٠٢	١٦٨	١٢٧٠
الشارقة	١٣٨٢	١٢٦٢	٢٦٤٤	١٤	١	١٥	١٣	—	١٣	١٦٨	٤	١٧٢	١٥٧٧	١٢٦٧	٢٨٤٤
عجمان	٤٤٤	١٥٠	٥٩٤	٢٨	٢	٣٠	٨	٧	١٥	٤٢	١٨	٦٠	٥٢٢	١٧٧	٦٩٩
أم القيوين	٨٠١	٣٠	٨٣١	١	—	١	٣	—	٣	٦	—	٦	٨١١	٣٠	٨٤١
رأس الخيمة	٣٤٧٣	٧٥٥	٤٢٢٨	١٣	١٤	٢٧	١٢	—	١٢	١٥٨	١٦	١٧٤	٣٦٥٦	٧٨٥	٤٤٤١
الفجيرة	١٣٦٩	١٢٣٦	٢٦٠٥	٣	٢	٥	—	—	—	١٣	١٧	٣٠	١٣٨٥	١٢٥٥	٢٦٤٠
الجملة	٩٠٥٢	٤٠٣٩	١٣٠٩١	١٥١	٤٤	١٩٥	٢٠٢	٣٧	٢٣٩	٨١٦	١٠٩	٩٢٥	١٠٢٢١	٤٢٢٩	١٤٤٥٠

حيازات الثروة الحيوانية موزعة حسب المهنة الرئيسية والكيان القانوني والامارة في عام ١٩٧٦

المهنة الرئيسية والكيان القانوني / الامارة	المهنة الرئيسية		الكيان القانوني					
	تربية مواشي	غير ذلك	فردية	شركة	حكومية	تعاونية	أخرى	جملة
أبوظبي	٥٦٧	٢٧٩٢	٢٣١٦	٣٨	١	–	٤	٣٣٥٩
دبي	٤٤٢	٢٠٦١	٢٥٠١	–	٢	–	–	٢٥٠٣
الشارقة	٦٨٠	٢٨٦٢	٣٥٣١	٧	–	١	٣	٣٥٤٢
عجمان	٨٦	٦٣٣	٧١٦	٣	–	–	–	٧١٩
أم القيوين	٢٨٧	٣٧٤	٦٥٨	٢	١	–	–	٦٦١
رأس الخيمة	١٣٥٠	٢٩٩٥	٤٣٢١	١٠	١٤	–	–	٤٣٤٥
الفجيرة	٥٩٤	١٥٩٦	٢١٨٨	١	–	١	–	٢١٩٠
الجملة	٤٠٠٦	١٣٣١٣	١٧٢٣١	٦١	١٨	٢	٧	١٧٣١٩

ومما ورد سابقا فإن هناك ٠,٨٣ عامل لكل حيازة حيوانية وكما يظهر من الكيان القانوني لهذه الحيازات والتي تشكل الملكية الفردية منها نسبة ٩٩,٤٩٪ أما إذا وزعنا مجمل الثروة الحيوانية والبالغة ٢٩٦٦٥٠ رأسا (٣٩٤١٦ من الجمال و٧٣٥١٩ من الأغنام و١٦٨١١٢ من الماعز و١٥٦٠٣ من الأبقار) فإن نصيب كل حيازة حيوانية لا يتعدى ١٧,١٢ رأس وبالمقارنة مع عدد الحيازات الحيوانية في عام ١٩٨٢ والتي بلغت ١٧٣٤٠ حيازة فإن نصيب كل حيازة هو ٣٦,٠١ رأس إذ بلغ مجموع الثروة الحيوانية ٦٢٤٤٦٣ رأسا موزعة بين ١٤٧٩٢٦ من الأغنام و٣٨٢١٥١ من الماعز و٢٨٧١١ من الأبقار و٦٥٦٧٥ من الجمال. وبهذا فإن نسبة ارتفاع الثروة الحيوانية لكل حيازة قد بلغت ١١١,٧٥٪ وأما بالنسبة إلى ١٩٨٥ فإن نصيب كل حيازة هو ٤٤,١١ رأس اذ كان مجمل الثروة الحيوانية ٧٦٤,٩(١) ألف رأس وهو ما يزيد نسبة ارتفاع نصيب كل حيازة بالمقارنة مع عام ١٩٧٦ إلى ١٥٨,٧٥٪.

٢ - الانتاج الحيواني :

لقد رافق هذه الزيادة في حجم الثروة الحيوانية ازدياد في الانتاج الحيواني وخاصة في مجال انتاج لحوم الدواجن وانتاج الحليب ومشتقاته وانتاج البيض بعد أن جرى التوسع بمزارع الأبقار خلال عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ وانتشار مزارع الدواجن فقد ارتفع انتاج اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن من ٦,٢ ألف طن في عام ١٩٧٧ إلى ١٢,٣ ألف طن في عام ١٩٨٣ وإلى ١٧,٢ ألف طن في عام ١٩٨٥ أما انتاج الحليب ومشتقاته فقد ارتفعت من ١٧,٧ ألف طن في عام ١٩٧٧ إلى ٢٦,٧ ألف طن في عام ١٩٨٣ وإلى ٣٧,١ ألف طن في عام ١٩٨٥ مما يشير إلى أن الانتاج الحيواني من هذه المنتجات قد تضاعف لأكثر من مرتين خلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٥ كما في الجدول التالي :

(١) بلغ حجم الثروة الحيوانية عند عام ١٩٨٦ حوالي ٧٧٠ الف رأس حسب تقدير نفس المصدر السابق .

كميات الانتاج الحيواني للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٥

الكمية الف طن

الانتاج الحيواني	١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٥
انتاج لحوم حمراء	٦,١	٦,٢	٧,٠	٧,٩	
انتاج لحوم دواجن	٠,١	٢,٧	٣,٥	٤,٤	١٧,٢
انتاج الحليب ومشتقاته	١٧,٧	٢٤,٧	٢٥,٥	٢٦,٧	٣٧,١
انتاج البيض	-	٢,٦	٥,١	٨,٢	٨,٢
المنتجات الحيوانية الأخرى	-	-	-	-	-

أما انتاج البيض فبعد أن كان لا يتجاوز ٦٤ ألف بيضة عام ١٩٧٧ فقد ارتفع إلى ١٥٨ مليون بيضة عام ١٩٨٥ وحوالي ١٩٧٥ مليون بيضة عام ١٩٨٦ وفيما يلي جدول بتطور انتاج مزارع الدواجن في الدولة خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ للدلالة على تطور انتاج الدجاج والبيض[١] .

(١) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للتخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٤ ، ص١٦٤ .

انتاج دجاج اللحم والبيض في مزارع الدواجن في دولة الامارات العربية المتحدة حسب المزرعة خلال الأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٣

(بألف الفروج ومليون بيضة)

مزرعة الدواجن	١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣	
	دجاج	بيض	دجاج	بيض	دجاج	بيض	دجاج	بيض	دجاج	بيض
أبوظبي للدواجن (سويحان)	–	–	–	–	–	–	–	٧	–	٤٦
العين للدواجن	–	–	–	–	–	٢,١	–	٤٥	١٢٥٣	٦٠
سليم مصطفى للدواجن	١٥	–	١٥	–	١٨	–	١٨	–	٩٠	–
العويس وعبد الرحمن الخال للدواجن	٥٠	–	٥٥	–	٥٥	–	٥٥	–	٦٠	–
الجزيرة للدواجن (العوير)	٧٠	–	٨٠	–	٨٠	–	٨٠	–	٦٠	–
اليونيفود للدواجن	–	١٣,٨	–	١٩,٥	–	٣٠,٨	–	٣٠	–	٣٦
الويد للدواجن	٦٤	–	٧٥	–	٩٠	–	١٢٠	–	١٢٠	–
فلج المعلا للدواجن	٥٣٧	٢٠	٦٢٤	٢٠	٧٠٠	٢٠	١٠٠٠	٢٠	٧٢٨	٢٠
دواجن رأس الخيمة	–	–	١١٠٠	–	١٧٥٠	–	٢٢٠٠	–	١٨٠٠	٢
مزرعة المرقب للدواجن	–	–	–	–	–	–	–	–	٨٠	–
مزرعة خت للدواجن	–	–	–	–	–	–	–	–	٤٠	–
مزرعة محمد صالح المزروعي للدواجن	–	–	–	–	–	–	–	–	١٢	–
الجملة	٧٣٦	٣٣,٨	١٩٤٩	٣٩,٥	٢٦٩٢	٥٢,٩	٣٤٧٣	١٠٢	٤٣٢٣	١٦٤

ولكن وعلى الرغم من الاستثمارات الضخمة ، التي تخصصها الدولة في مجال دعم وتشجيع التوسع في قطاعات الزراعة ، والثروة الحيوانية لزيادة كمية الانتاج منهما وبالتالي تحقيق غايتها في تأمين الأمن الغذائي والتخفيف من حجم وحدة الواردات الغذائية بمختلف أشكالها ، إلا أن الطلب المحلي يزداد عاما بعد عام كما تبينها الأرقام التالية للواردات من السلع الغذائية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وإلى عام ١٩٨٤ :

الواردات الحيوانية التي تم فحصها في موانيء الدخول عام ١٩٨٠ - ١٩٨٤

الأصناف	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
ضأن بالعدد	٣٩١٦٢١	٣٠٩٨٦٢	٢٩٨٢١٥	٥٦٥٤٧١	٦٤٤٥٣٢
ماعز بالعدد	١٤٠٨٤١	٢٤٠٢٤٦	٣٢٥٣٣٨	٣٧٠٦٩٧	٤٥٢٨٦٤
أبقار وجاموس بالعدد	٧٧٢٤	٥٧٢٢	١٠٢٠٥	٩٠٢٠	٨١٠٠
صيصان سن يوم بالعدد	٥٦٢٢٩٠	٣٦٥١١٤	٨٠٩٧٠٥	٨٢٩٣٣٣	١٢٢٠٠٠٠
لحوم مجمدة ومبردة بالطن	٧٨٣٩	١٥٥٠٩	٢٧٩٩٣	٣٣٦٩١	٤١٢٥٠
دواجن مجمدة بالطن	١٤٠٠	٢١٣٥	٢٩٠٧٩	٤٥٢٣	١٩٨٩٠
أسماك مجمدة بالطن	٩٠	١٢٣	٢٩٣٤	٢٤٧١	٨٠٠
بيض تفريخ بالعدد	٣٣٩٩٧٠	٢٠٤٥٩٧٠	٣٤٦٦١٤٠	٣٢٩٦١٤٠	٢٨٢٠٠٠٠
بيض مائدة بالطن	٢١٠	٣٣٤٥	٦٤٤٤	٣٧٠٢	٧٢٠٠

المصدر · وزارة الزراعة والثروة السمكية

وسيبقى عامل الازدياد السكاني يضغط ، باتجاه إرتفاع معدلات الاستيراد مستقبلا ، لتتقلص بالتالي نسبة الاكتفاء الذاتي بمعدلات أعلى ، مما يستدعي وضع برامج لتطوير الثروة الحيوانية والانتاج الزراعي ، رغم وجود عوائق تحد من تنفيذ ذلك أهمها ضيق الرقعة الزراعية وقلة الموارد المائية ، وعدم توفر المعلومات

الأساسية للخصائص الانتاجية للسلالات الحيوانية المحلية واقتصار التنمية بشكل أساسي في هذه القطاعات على القطاع الخاص وحصر مساهمة الدولة في مجال تقديم المساعدات والارشاد وتوفير بعض الخدمات الزراعية .

لذا فإننا نقترح ما يلي :

١ – الاستمرار في التوسع في المساعدات الحكومية المقدمة لمربي الماشية لغرض التطوير وزيادة الانتاج الحيواني .

٢ – استخدام التكنولوجيا المتقدمة لتطوير الانتاج الحيواني في الامارات بكلفة مناسبة .

٣ – إنشاء المزيد من المشاريع الاستثمارية في مجال زيادة الثروة الحيوانية بالتعاون مع الأقطار العربية وخاصة دول مجلس التعاون .



٥ - الخدمات والحرف

بالاضافة إلى المواضيع التي سبق وتحدثنا عنها من صناعة اللؤلؤ وصيد السمك وزراعة ورعي وثروة حيوانية ، كانت هناك بعض الجوانب الأخرى للنشاط الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ، والتي ساهمت بقسط في الدخل القومي في مرحلة ما قبل اكتشاف البترول . ثم شهدت تحولات بعد اكتشافه . وسنشير في هذا السياق إلى ملامح هذه التطورات وانعكاساتها ثم نتناولها بمزيد من التفصيل في الباب الثالث والخاص بالبترول وتطور البنيان الاقتصادي .

وسنقسم هذه الأنشطة الاقتصادية إلى قسمين :

أولاً : الخدمات .
ثانياً : الحرف .

أولاً : الخـــدمات

احتلت الخدمات في الامارات العربية المتحدة قبل اكتشاف البترول مكاناً لا بأس به في مجال النشاط الاقتصادي ، وذلك سواء بالنسبة لعدد العاملين في هذا القطاع أو بالنسبة للدخول المتولدة منه ، وذلك لما يشكله موقع الامارات كبوابة عبور بين الشرق الأقصى والخليج العربي ثم دول منطقة الشرق الأوسط . وسنبحث هنا موضوعين رئيسيين هما السياحة والاصطياف والنقل .

١ - السياحة والاصطياف :

تعتمد السياحة والاصطياف أساسا على مقومات تأتي في مقدمتها الطبيعة الجغرافية للبلد ثم مجموعة المرافق والوسائل التي تساعد على جعل هذا القطاع نقطة جذب لمن يرغب في قضاء فترة استجمام وراحة بعيدا عن موطنه الأصلي أو مكان عمله ، لأن من يمكن اعتباره كسائح هو ذلك الذي ينتقل إلى بلد آخر بهدف الراحة والاستجمام وليس بهدف العمل أو السعي لتأمين عمل . ويمكن تحديد

مجمـوعتـين من العـوامل التي تحكم مدى انتشار هذا القطاع وتطوره تتلخص المجموعة الأولى منها في :

- موقـع الدولة الجغرافي ومدى قربه أو بعده عن الدول المصدرة للسياح نظرا لارتباط ذلك بتكاليف الانتقال ومدى قرب أو بعد الدولة عن دول سياحية أخرى .

- طبيعة مناخ الدولة وتضاريسها الطبيعية .

- تراث الدولة وحضارتها والمعالم الأثرية المتصلة بذلك ومحافظتها على المظاهر والطقوس والعادات التي تعبر عن تراثها .

- مستـوى النمـو الاقتصـادي وخـاصـة في المجـالات الصنـاعية والعمرانية والتكنولوجية التي ترتبط بوسائل الاتصال والانتقال والاقامة .

- طبيعـة النـظام السيـاسي في الدولة ومدى استقرار وسهولة معاملات السفر والاجراءات الجمركية فيها .

أما المجموعة الثانية من العوامل فتتلخص في :

- الطاقة الاستيعابية للمرافق السياحية ونوعية الخدمات فيها .

- القدرة على تنظيم المواسم السياحية واعداد برامج سياحية تتيح لمن يرغب في الاطلاع على معالم الدولة وحضارتها وتراثها .

- القـدرة على تحـديـد وحصر نفقـات الاقامة والانتقال في حدود تمكين أوسع القطاعات ذات الدخل المتوسط من التخطيط لقضاء اجازتها في الدولة .

وقـد تميز قطاع السياحة والاصطياف ، في دولة الامارات العربية المتحدة في

مرحلة ما قبل اكتشاف البترول بالسياحة الداخلية . التي تعتمد أساسا على انتقال سكان الدولة من منطقة إلى أخرى ، لقضاء فترات من الراحة والاستجمام ، وقد كان ذلك يشكل مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي في الامارات . وذلك إلى عهد قريب وقد كانت منطقة العين بالدرجة الأولى وليوا والذيد وأبوظبي ودبي والشارقة بالدرجة الثانية تعتمد على السياحة والاصطياف . إذ كان عدد كبير من سكان الامارات يذهبون إلى تلك المناطق لقضاء فصل الصيف حيث تكثر بساتين النخيل وبعض الفواكه مثل المانجا والليمون والموز والجوافة والتين بالاضافة إلى الخضروات بشتى أنواعها .

ويمتلك كثيرون من سكان المدن الساحلية مثل أبوظبي ودبي والشارقة والذيد بساتين في تلك المناطق . أما الذين لا يملكون بساتين خاصة بهم فإنهم يقومون باستئجار بساتين النخيل خلال موسم الصيف حيث يأكلون ثمرها ثم يعيدونها إلى مالكها بعد أن ينتهي الموسم . وفي الماضي لم تكن توجد مياه عذبة كافية صالحة للشرب في مدينتي أبوظبي ودبي أو المدن الساحلية الأخرى أو الشارقة في حين تتوفر مثل هذه المياه في منطقة العين وخاصة مياه الأفلاج مما كان له الأثر في جذب المصطافين من كافة أنحاء القطر . هذا فضلا عن أن مناخ العين والمناطق الداخلية الأخرى الجافة المعتدلة نسبيا في فصل الصيف كان يجذب المصطافين الذين يهرعون إلى الواحات هربا من الحر والرطوبة في المناطق الساحلية .

كما كان يفد على منطقة العين مصطافون من الامارات المجاورة وذلك لقضاء فصل الصيف حيث الجو المعتدل والمياه العذبة والبساتين الخضراء . ويقوم المصطافون القادمون من الامارات المجاورة باستئجار البيوت والبساتين . كما كان لبعضهم بساتين وبيوت خاصة بهم . وكان ذلك يضاعف عدد سكان منطقة العين ويحدث رواجا اقتصادياً كبيرا كما أكسب السكان المحليين خبرة في مجال توفير الخدمات للمصطافين والسياح على الرغم من كون ذلك عملا موسميا . أما فيما عدا ذلك فإن مفهوم السياحة والاصطياف لم يكن موجودا بالمعنى المألوف حاليا . وقد اهتمت حكومة امارة أبوظبي بهذا القطاع الذي كان ضمن دائرة الاعلام والتي خصصت لها مبلغ ٥٩١٦ ألف دينار بحريني في خطتها الخمسية ١٩٦٨ – ١٩٧٢

لتطويرها ولتواكب في مرافقها التوقعات والمتطلبات المرتقبة بعد اكتشاف البترول . ومع ارتفاع عدد السكان الحاد في المرحلة التي تلت اكتشاف البترول فقد ساهمت الدولة ومن خلال البلديـات في الامـارات المختلفة في التخطيط لوضع التجمعات السكانية في مدن حديثة زودتها بمرافق عامة كالحدائق والمتنزهات والاستراحات لتشكل متنفسا تستطيع من خلاله فئات واسعة من السكان والمقيمين على أرض الدولة من قضاء أوقات راحة واستجمام ، وتشهد هذه المرافق اكتظاظا هائلا في عطلة نهاية الأسبوع وفي العطل والأعياد الرسمية الأخرى . وهكذا فإن ما يمكننا أن نطلق عليـه (السياحة الداخلية) والتي كانت سائدة في فترة ما قبل الاكتشاف البترول استمرت وازدهرت في مرحلة ما بعد اكتشافه إلا أنها أصبحت تعتمد على المقيمين على أرض الدولة بشكل أساسي وحيث يقوم على تقديم الخدمات لهم قطاع وافر من العمالة المتخصصة في مجال إدارة مثل هذه المرافق كما أن ارتفاع دخل الفـرد السنـوي من المـواطنين جعل الدولة في عداد الدول المصدرة للسياح إلى العـالم . أما إذا طورنا من نظرتنا إلى تعريف السائح لتشمل كل الذين يدخلون بهدف الاقامة الدائمة ويتخذون من الفنادق والاستراحات مكانا لاقامتهم لأمكننا تحديد بعض النشاط السياحي ، ذلك أن هذه الفئة من القادمين إلى الدولة تقوم بالاضافة إلى الهدف الأساسي من زيارتها بقضاء بعض الوقت للراحة والاستجمام والتعرف على معالم الدولة المختلفة .

وكمؤشر لعشر سنوات تقريبا فإن ارتفاع عدد نزلاء الفنادق من ٣١٢٠٤٦ في عام ١٩٧٦ إلى ٣٨٨٠٩٩ في عام ١٩٧٩ ثم إلى ٧٥٣٢٤٥ في عام ١٩٨٤ وبعد ذلك إلى حوالي ٦٦٦ ألف نزيل في عام ١٩٨٥ يشير إلى مدى التطور الذي شهدته الدولة خلال تلك الفترة والذي رافقه أيضاً ارتفاع في عدد ومستوى الفنادق العاملة في الدولة من ٢٣ إلى ٦٥ إلى ٧٨ ثم إلى ٨٥ فندقاً للسنوات المشار إليها أعلاه . كما ارتفع عدد المطاعم من ٩٨٤ مطعما في عام ١٩٧٥ إلى ١٣٠٧ مطاعم في عام ١٩٨٠ ثم إلى ١٥٠٠ مطعم في عام ١٩٨٥ .

ويمكن أن يشكل هذا القطاع – نظراً لما أشرنا إليه من موقع الامارات ولما تتمتع به من حضـارة وتراث ولما شهدته من تحديث ونمو – مصدرا من مصادر تنويع

الدخل إذا ما توفرت له إمكانية الانطلاق والتوسع حيث أن الأساس متوفر فيما تقوم به الدولة من استثمارات في كافة هذه المجالات التي تساعد على انماء السياحة .

٢ - النقل :(١)

يشكل قطاع النقل عاملا مهماً لإظهار مدى التطور والتقدم الذي تعيشه الدولة ويأتي مرافقا لنهضتها إذ يتم من خلاله تقديم مجموعة من الخدمات تحدد مدى نموها الاقتصادي بكافة جوانبه ويشمل النقل البحري والبري بالاضافة الى الاتصالات السلكية واللاسلكية . وفي هذا المجال كان للامارات العربية المتحدة أسطول تجاري يعمل في الخليج العربي وبحر عمان وكانت سفن الامارات تجوب موانيء الخليج العربي والمحيط الهندي شرقا وغربا حتى الهند وشواطيء أفريقيا ناقلة البضائع بين موانيها .

وبعد اكتشاف البترول ، وقيام أجهزة الدولة الحديثة وخاصة جهاز الجيش وجهاز الشرطة تضاءلت أهمية النقل البحري كمجال عمل بين المواطنين ، حيث أخذ معظم الذين كانوا يعملون على ظهر السفن التجارية ، يتحولون إلى مهن أخرى جديدة . إلا أن ذلك لم يمنع من تطور هذا القطاع كما سنشير إلى ذلك فيما بعد عند تناولنا لموضوع التجارة الخارجية .

وبالاضافة إلى النقل البحري ، كان هناك النقل البري عن طريق قوافل الجمال ، فقد كانت القوافل في الماضي تشكل الوسيلة الوحيدة لنقل الأفراد ونقل البضائع بين مختلف أجزاء الدولة وبينها وبين جاراتها التي تربطها بها حدود برية مثل عمان والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت ، فقد وصلت قوافل الجمال التابعة للامارات إلى الكويت والعراق والشام وإلى اليمن وشواطيء البحر الأحمر .

وكانت قوافل الجمال تقوم أيضا بنقل المصطافين ، ضمن حدود الامارات من المناطق الساحلية إلى المناطق الداخلية ، حيث الواحات وبساتين النخيل وينابيع

(١) أنظر القسم الخاص بالعلاقات الاقتصادية الخارجية للامارات العربية المتحدة من هذا الكتاب .

المياه ، مثل منطقة العين ، وذلك في أول موسم الصيف ثم تعود بهم ثانية بعد انتهاء موسم الصيف إلى مدنهم وقراهم . أما وسائل النقل والمواصلات الأخرى فلم تكن متوفرة إلا في الحدود الدنيا .

وبعد تدفق البترول وبكميات تجارية ، احتل تطوير هذا القطاع الأولوية في مجال التنمية فكان أن خصصت له إمارة أبوظبي في خطتها الخمسية للفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٢ مبلغ ٨٢٨٧٠ دينار أو ما يزيد عن ربع مجمل الميزانية المخصصة للتطوير ولقد زاد الاهتمام بتوسيع وسائل النقل بعد قيام الاتحاد فأنشئت شبكات طرق سريعة ودولية تربط بين الامارات المختلفة والدول المجاورة ، بالاضافة إلى شبكات من الطرق الداخلية في كل إمارة تربط بين أطرافها كما تم مد شبكات من الطرق الداخليـة في كل مدينـة روعي فيهـا التخطيط المستقبلي وكثافة حركة المرور مما استـدعى استبـدال الشبكات الدائرية من الطرق بأخرى مستقيمة تعتمد عند تقاطعها على الجسور والانفاق ، بالاضافة إلى الاشارات الضوئية الالكترونية وذلك تجنبا للاختناق في حركة المرور وتسهيلا لعملية الانتقال ، فعلى صعيد الطرق البرية الداخلية في أبوظبي والعين ارتفع عدد الكيلومترات المعبدة من ٦٥٢ عام ١٩٧٧ إلى ٤٣٦٠ عام ١٩٨٥ أما الطرق الخارجية فبلغت نحو ٧٠٠ كيلومتر حتى نهاية عام ١٩٧٥ ثم تطورت لتبلغ نحو ٢٢٠٠ كيلومتر عند نهاية عام ١٩٨٦ ولقد شهدت امارات الدولة الأخرى تطورا مماثلا في توسيع الطرقات الداخلية والخارجية مما ساعد أيضا في عملية تطور النقل البري حيث بلغ عدد السيارات القادمة للدولة في عام ١٩٨٣ نحو ١٤٦١٧٨ مقابل نحو ٥٨٧٥٢ سيارة في عام ١٩٧٨ كذلك ارتفع عدد السيارات والآليات المسجلة في الدولة من نحو ١٩٣٠٠٠ إلى ٣٤٨٠٠٠ سيارة وآلية خلال الفترة من عام ١٩٧٨ وحتى نهاية عام ١٩٨٦ .

أما في مجال النقل الجوي فإن مطارات الدولة المختلفة تشهد حركة دائبة تجعلها من المطارات الدولية خاصة في مستوى الخدمات الأرضية التي تقدمها وهذا ما يظهر في حركة المطارات ويبين الجدول التالي أنها كانت تستقبل بمعدل طائرة كل سبـع دقـائق خلال الفتـرة من ١٩٧٦ – ١٩٨٥ ، وكما يبين الجدول أن مجمل البضائع الواردة عبر هذه المطارات تضاعف بينما تعدت الخدمات البريدية لعشرة

أضعاف وذلك خلال نفس الفترة الزمنية . وفي دولة الامارات العربية المتحدة ست مطارات دولية وهي :

مطار أبوظبي ومطار العين ومطار دبي ومطار الشارقة ومطار رأس الخيمة ومطار الفجيرة .

حركة المطارات في الدولة
للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥

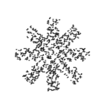
العام	عدد الطائرات القادمة	بضائع واردة بالطن	بريد وارد بالكيلوجرام
١٩٧٦	٧٢٧٠٦	٤٦٣٥٥	١٥٣٢٩٠
١٩٧٧	٧١٨٣٤	٦١٢٩٩	٨٦٩٨٠٦
١٩٧٨	٦٢٤٩٨	٥١١٢٣	٩٤٩٨٥٦
١٩٧٩	٦٩٣٢٠	٦٦١٨٧	١٤٥٤٧٨٠
١٩٨٠	٧٥١٠٣	٦٢٩٣١	١٦٠٢٢٨٠
١٩٨١	٧٩٨٣٤	٨٢٣٤٢	١٤١٥١٨٦
١٩٨٢	٦٤٤١٧	٩٧٤٤٧	١٩٨٠١١٦
١٩٨٣	٦٧٨٥٣	١٠٣٥٠٠	١٩٩٩٧٤٨
١٩٨٤(١)	٥١٤٣٨	١٠٧٦٠٩	غ.م
١٩٨٥	١٠٤٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	غ.م

كمـا تجدر الاشارة إلى أن خدمات النقل الجوي قد شهدت مع ازدياد حجم الانتاج البترولي والطاقة البشرية العاملة فيه توسعا لتغطي مختلف المواقع البترولية عبر شركة أبوظبي للطائرات العمودية كما تم حالياً تنفيذ مشروع مطار جديد في مدينة العين . ولكن نظرا لارتفاع مستوى الطرق البرية الخارجية وقرب الامارات من بعضها بعضاً فإن الخدمات الجوية بين الامارات نفسها مازالت غير متوفرة

(١) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٥ . ومعلومات اضافية أخرى أخذت من مصادر مختلفة ، منها التطورات الاقتصادية - وزارة التخطيط ص١٢٨ .

بشكل دائم ، أما الاتصالات السلكية واللاسلكية فقد تطورت تقنياً خلال السبعينات والثمانينات عبر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة ولذا تميزت شبكات الاتصالات في دولة الامارات بمستوى خدماتها مما يضعها في مستوى الدول الأكثر تقدما في هذا المجال . وقد ارتفع عدد الخطوط في الدولة من نحو ٤٥ ألف خط في عام ١٩٧٦ إلى ما يزيد عن ٢٠٦ آلاف خط في عام ١٩٨٥ كذلك تم نصب ثلاث محطات للأقمار الصناعية ، وارتفعت أعداد خطوط التلكسات من (١٠٦٨ وحدة إلى حوالي ٦١١٩ وحدة) خلال تلك الفترة . عموما لقد ارتفعت بقية الخدمات الأخرى بنفس هذا المستوى لمواكبة التطور الاقتصادي والحضاري للدولة .

لقد كان طبيعيا إذن أن يتأثر قطاع الخدمات هو الآخر تأثراً كبيراً بعد اكتشاف البترول فقد حدث فيه انقلاب كبير شأنه شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تأثرت بالتحول الذي أحدثه البترول في البنية الاقتصادية للامارات العربية المتحدة .



ثانياً : الحـــرف

تشمل الحرف في مرحلة ما قبل اكتشاف البترول تلك النشاطات الاقتصادية الأخـرى مثـل اقتـلاع الأشجـار والنباتات والاحتطاب وحرق أغصان الأشجار للحصول على الفحم النباتي ، وصناعة الفخار والأسلحة البسيطة ولقد أخذت هذه الحـرف في الانقـراض وذلك لعـزوف الذين كانوا يمتهنونها عنها وانصرافهم إلى الأعمال الأخرى . وكانت الأشجار تقلع في الماضي لغرضين ، الغرض الأول وهو اقتلاع الأشجار ذات الأوراق الخضراء لتغذية الحيوانات من أوراقها ، أما الغرض الثاني فهو اقتلاع الأشجار الجافة للاستفادة منها كوقود لأن الأخشاب الجافة كانت في الماضي الوسيلة الوحيدة للوقود .

كما أن قسما كبيرا من الأشجار الجافة تحرق لاستخلاص الفحم النباتي الذي كانت له سوق رائجة في الماضي .

أما بالنسبة لاقتلاع النباتات ويأتي هنا بالدرجة الأولى قطع نبات (القرم) وهو نبات أخضر له أوراق كثيفة ينبت في المياه الضحلة القريبة من الشواطيء ويستخدم كعلف للحيوانات لأنه من أكثر النباتات أدرارا للحليب وأكثرها منفعة للحيوانات . لقد أخذ هذا النبات في الانقراض لكثرة ما اقتطع منه ولذا نظمت الحكومة اقتطاعه بشكل لا يؤدي في النهاية إلى انقراضه .

وهناك أيضاً نبات الثمام الذي كان يعمل عدد من الناس على اقتطاعه وجلبه إلى الأسواق في المدن والقرى لبيعه كعلف للحيوانات وهو من النباتات التي تبقى زمنا طويلا دون أن تتعرض للتلف . ولكن في الفترة الأخيرة قل الطلب على هذا النبات مما أدى إلى انخفـاض سعـره وبالتالي فإن معظم العاملين به قد تركوه واتجهوا إلى الحرف الأخرى الأكثر دخلا .

وهناك بعض الحرف الصغيرة التي كان يعمل بها عدد محدود من السكان مثل

صنـاعـة الأواني الفخارية وخاصة في منطقتي العين والذيد ولقد انقرضت هذه الحرفة في الوقت الحاضر .

وكذلك إزدهرت في الماضي مهنة الصياغة ، وخاصة صياغة الخناجر والسيوف العربية ، التي كانت تستخدم كأدوات للحرب وحلي للزينة والمناسبات في وقت السلم وقد شارفت هذه الحرفة على الانقراض أيضاً .

من الواضح أن اكتشاف البترول قد أحدث ، تحولاً كبيراً في النشاط الاقتصادي لسكـان الامـارات العربية المتحدة . كما أدى إلى اختفاء العديد من الصناعات والمهن والحرف القديمة لتحل محلها صناعات ومهن جديدة ، تتناسب ومستلزمات العصر الحالي مما تطلب اعادة تأهيل أبناء الامارات العربية المتحدة بما يتلاءم والظروف الاقتصادية الجديدة . وهذا ما ستتم الاشارة إليه في الباب الثالث في مبحث تطور السكـان في الامـارات العـربية المتحدة . وقد تشكلت هذه الحرف الجديدة في قطاعات قائمة على انحسار الحرف التقليدية القديمة وواكبت في تطورها متطلبات البناء الاقتصادي الذي عكسته الثروة البترولية والحاجة إلى بناء هياكل تستطيع ادارة وتشغيل مقومات هذه الثروة والنهوض بالبلاد وتحديثها فنجد أن مجمل عدد العاملين في قطاع الخدمات في عام ١٩٦٨ ، لم يتجاوز (١٩٠٠٠) عامل من أصل (٧٨١٠٠) عامل أي بحدود ٢١,٨٪ من الاجمالي في حين شكل قطاع البنـاء ما مقـداره (١٩٨٠٠) عامل أما عدد العمال في قطاع الخدمات عند عام ١٩٨٨ فقد بلغ (٢٣٥) ألف عامل من أصل (٦٣٤) ألف عامل أي بحدود ٣٧,٠٪ من إجمالي العمالة في نفس الوقت الذي بلغ فيه عدد عمال البناء والانشاء حوالي (١٠٥) آلاف عامل . وفيما يلي التفصيلات في الجدول التالي :

تطور عدد العمال في دولة الامارات خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٨(١) (بالألف)

القطاعات	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٨
الزراعة	١٢,٥	٢٣,٢	٣١,٣	٣٤,٥	٣٥,٢	٣٣,٣	٣٥,١	٣٨,٢	٣٩,٥
الاستخراج	٣,١	٤,٢	٦,٤	٨,٨	٩,٥	٩,٥	٩,٦	٩,٤	٩,١
الصناعة	٣,٠	١٧,٢	٣٩,٢	٤٧,٨	٥١,٣	٤٩,٥	٤٩,٠	٥٩,١	٦١,١
الماء والكهرباء	٣,١	٦,٢	١٦,٢	١٥,٦	١٦,١	١٩,٢	٢٠,٢	٢٠,٧	٢٠,١
التشييد والبناء	١٩,٨	٧٣,٩	١٤٢,٧	١٣٥,٠	١٣٨,٥	١٢٦,٠	١٢٠,٠	١١٣,١	١٠٥,٠
التجارة	٨,١	٥٠,٨	٩٠,٣	٩١,٣	٩١,٥	٨٩,٨	٨٩,٣	٩٤,٨	٩٦,٢
النقل	٨,٥	٣١,٠	٧٣,٩	٧٨,٤	٧٦,٨	٧٢,٨	٦٩,٣	٦٥,٥	٦٨,٠
الخدمات	١٤,٣	٨١,٩	١٤١,٠	١٦٧,٤	١٧٥,٦	١٧٧,٨	١٨١,١	٩٨,٦	٢٣٤,٨
أخرى	٤,٧	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	٧٨,١	٢٨٨,٤	٥٤١,٠	٥٧٨,٨	٥٩٤,٥	٥٧٧,٩	٥٧٣,٦	٦١٩,٤	٦٣٣,٨

(١) المصدر : معلومات ١٩٨٨ عن وزارة التخطيط - بصورة مباشرة وبقية المعلومات منشورة في الاحصاءات الرسمية الأخرى لنفس الوزارة .

وإن كان تطور العمالة في قطاع التشييد والبناء سابقا يعكس الحاجة إلى النهضة العمرانية الواسعة التي شهدتها الدولة في كافة الامارات فإن تطور العمالة في القطاع الحكومي والخدمات يؤكد على بناء أسس الدولة الحديثة بكافة الاجهزة المرتبطة بها كما يبرز تطور قطاع التحويل والتأمين والعقارات والامكانيات الواسعة في مجال الاستثمار التي نشأت مع ارتفاع أسعار النفط وازدياد الطلب عليه وبالتالي تراكم العائد منه . وتجدر الاشارة في مجال تناولنا للحرف إلى الدعوة التي تنادي باحياء التراث مجددا والحفاظ عليه وذلك من خلال اعادة تشجيع بعض الصناعات والحرف القديمة حتى لا تندثر في خضم حركة التحديث التي تشهدها الدولة . وتقوم الجمعيات المختلفة في الدولة بدعم هذا التوجه فتخصص له حيزا من برامجها ونشاطاتها كما تقيم المعارض المختلفة له حتى يبقى ماثلا أمام الأجيال الجديدة ، يذكرهم بعظمة وقدرة وكفاح الأجداد من أجل تأمين متطلبات الحياة ووضع الأساس لما تشهده الدولة في الوقت الحاضر من رقي وتطور .



٦ - التجارة

احتلت التجـارة منذ القدم في اقتصاد الامارات العربية أهمية خاصة . فلقد ارتبطت هذه الامارات تجاريا مع بلاد أجنبية كثيرة وتبادلت معها السلع والبضائع . كما أن أسطولها التجاري كان يمخر عباب الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي حاملاً البضائع بين الامارات والبلاد المطلة على هذه البحار .

وكانت دبي وما زالت مركزا تجارياً كبيراً ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في منطقة الشرق الأوسط . وبعد اكتشاف البترول تطورت التجارة وأصبحت تقوم على أسس غير تلك التي كانت تقوم عليها قبل ذلك .

وسنتنـاول في الفصـول الثلاثة التالية موضوع التجارة قديما وحديثا ومكانة التجارة على النطاقين الداخلي والخارجي .

أولاً : التجارة قديما

امتهن سكان الامارات العربية التجارة منذ القدم وذلك راجع الى طبيعة أقاليم الامـارات واطلالتهـا على الخليج العربي بشواطيء طويلة تصل إلى حوالي ٦٠٠ كيلومتر وعلى بحر العرب بشواطيء تتعدى مائة كيلومتر بالاضافة إلى وجود العديد من الجزر المتناثرة في الخليج العربي والتي كان بعضها مأهولا بالسكان هذا عدا ولع السكـان بركـوب البحر ، الذي كانوا يعتمدون على ما فيه من لؤلؤ وأسماك كمصدر هام لمعيشتهم .

ولذلك فقد بنوا الأساطيل التجارية الشراعية ونقلوا عليها بضائعهم المحلية مثل اللؤلؤ والأسماك المجففة والتمور والجلود إلى البلاد المجاورة ومقابل ذلك كانت تعود هذه الأساطيل منها حاملة ما تنتجه تلك البلاد من منسوجات ومواد غذائية ، ولقد كانت ترافق سفنهم التجـاريـة سفن مسلحة لحماية تجارتهم ، وقد كان لقدماء الامارات صيت أكبر لركوب البحر والسيطرة على طريق الهند . كما تاجروا مع دول

الخليج العربي ومع الهند واندونيسيا ومع سواحل افريقيا الشرقية وكانت تربطهم بهذه البلاد علاقات تجارية وحضارية وثيقة .

وبعد أن ازدهرت تجارة اللؤلؤ كانت الامارات في مقدمة بلاد الخليج العربي التي اشتهرت بها إذ كانت تصدر اللؤلؤ إلى الهند ومنها إلى أوروبا حتى أصبحت تجارة اللؤلؤ تشكل العمود الفقري بالنسبة لتجارة الامارات العربية الخارجية وخاصة في القرنين الماضيين . وهذا عائد إلى أن صيد اللؤلؤ في الدخل القومي للامارات كان يشكل نسبة تزيد على ٨٠٪ وإن عدد العاملين في هذا المجال بلغ نحو ٨٥ بالمائة من مجموع الأيدي العاملة .

وسنتعرض فيما يلي بشيء من التفصيل لتجارة اللؤلؤ .

تجارة اللؤلؤ

تعتبر تجارة اللؤلؤ وهي ما تعرف محليا بالطواشة الركن الهام بالنسبة لاقتصاد الامارات العربية المتحدة في عصر اللؤلؤ ، وذلك قبل عصر البترول ، سواء من حيث مقدار ما تساهم به في الدخل القومي أو من حيث ذلك الجزء من السكان العاملين به . وتجارة اللؤلؤ هي المرحلة الأخيرة من صناعة اللؤلؤ .

فبعد الانتهاء من صيد اللؤلؤ يتم بيعه إلى التجار سواء أكان هؤلاء التجار هم الذين مولوا صيادي اللؤلؤ أم أنهم تجار مستقلون وسنقسم تجار اللؤلؤ إلى قسمين هما : تجار اللؤلؤ وتجار اللؤلؤ المولون .

أولاً : تجار اللؤلؤ :

ونعني بهم الأشخاص الذين يصل إليهم اللؤلؤ في النهاية بعد أن يأتي به صائدوه وفي العادة يذهب تجار اللؤلؤ في موسم الغوص بسفنهم الخاصة إلى أماكن الصيد (الهيارات) ويتم ذلك بعد سفر سفن الغوص بحوالي عشرة أيام ويستخدم تجار اللؤلؤ سفنا بعضها بخاري وسريع تتبعها قوارب صغيرة (الماشوه) ينتقلون

بواسطتها من سفنهم إلى سفن الغوص والبعض الآخر منها شراعي . وفي الصباح يبدأ تجار اللؤلؤ في الطواف على سفن الغوص لشراء اللؤلؤ ويستمرون حتى الظهر وهذه الفترة الوحيدة التي يعمل خلالها تجار اللؤلؤ في التنقل بين سفن الغوص . أما بعد الظهر وفي الليل فإن تجار اللؤلؤ يتزايدون ويتبايعون فيما بينهم .

ويمكن تقسيم تجار اللؤلؤ هؤلاء إلى أربعة أقسام حسب مقدرتهم المادية :

أ – التاجر الصغير : وهذا التاجر يعمل بمفرده ويتعاون مع أمثاله من التجار الصغار في القيام بصفقات لشراء اللؤلؤ وهو لا يملك رأسمالٍ كبيراً وإمكانياته المادية محدودة وهو يشتري اللؤلؤ مباشرة من سفن صيد اللؤلؤ التي تصل إلى أحد موانيء الغوص مثل جزيرة دلما أو أبوظبي وهذا التاجر يذهب إلى سفينة صيد اللؤلؤ بعد أن تصل إلى الميناء سباحة إذ أن الحكومة لا تسمح باستخدام القوارب للذهاب إلى سفن الغوص وذلك حماية لأمثال هؤلاء التجار الصغار من منافسة التجار الكبار لهم .

ب – التاجر تحت المتوسط : وهو أقدر مادياً من التاجر الصغير وهو يمشي على طول شاطيء ميناء اللؤلؤ ولا يذهب إلى سفن الغوص لأنه يقوم بشراء اللؤلؤ من التاجر الصغير ويحقق هذا التاجر من الأرباح ما يصل إلى عشرة أضعاف ما يحققه التاجر الصغير .

جـ – التاجر المتوسط : وهذا النوع من التجار في الغالب يوجد لديه متجر وهو لا يبرح متجره حيث يقوم التاجر تحت المتوسط بجلب ما لديه من لؤلؤ لبيعه لهذا التاجر ويحقق هذا النوع من التجار ربحاً يصل إلى عشرة أضعاف ما يحققه النوع السابق من التجار .

د – التاجر الكبير : وهذا النوع من التجار يصل إليه اللؤلؤ في النهاية بعد أن يكون قد مر على التجار الأصغر منه الذين سبق ذكرهم ويقوم التاجر الكبير بجمع اللؤلؤ لكل الموسم ويتاجر به في البلاد الأخرى وخاصة البلاد المجاورة مثل دبي والبحرين وقد يتجاوز هذه البلاد فيذهب باللؤلؤ إلى الهند إذ كانت الهند هي المستورد الرئيسي للؤلؤ وكذلك إلى أوروبا وأمريكا .

ثانياً : التجار المولون لصناعة اللؤلؤ :

يقوم المولون من تجار اللؤلؤ بتمويل مختلف مراحل صناعة اللؤلؤ وذلك منذ بدء الاستعدادات لصيد اللؤلؤ إلى تسويقه وقد يقدم المول السفن كما يقدم القروض العينية والمادية اللازمة لصناعة اللؤلؤ ، وتلعب عملية تمويل صناعة اللؤلؤ بمختلف مراحلها دوراً كبيراً بالنسبة لهذه الصناعة كما أن المول نفسه الذي هو في الغالب تاجر اللؤلؤ يحقق من هذه العملية أرباحاً طائلة ويستأثر بنصيب الأسد . ويمكن تقسيم هؤلاء المولين إلى قسمين :

أ - المول أو التاجر الذي يصل إليه اللؤلؤ ليشتريه بسعر منخفض يقتطع منه ما قدم من قروض بالاضافة إلى فوائدها .

ب - الممول الذي لا يقبل باستلام اللؤلؤ من صائديه لكنه يشترط أن يحصل مقابل قروضه على أموال نقديه بالاضافة إلى فوائد عالية .

وعلى العموم فإن ممولي صناعة اللؤلؤ يتقاضون أرباحاً تتراوح ما بين عشرين إلى سبعين في المائة على ما يقدمون من قروض .

والجدول التالي يبين احصائية تقريبية لتجار اللؤلؤ الرئيسيين في الامارات العربية المتحدة :

تجار اللؤلؤ	العدد
أبوظبي	٣٥٠
دبي	٣٠٠
الامارات الأخرى	٣٠٠
المجموع	٩٥٠

أمـا التجارة بين سكان المناطق الداخلية الذين يمتهنون الزراعة وخاصة في منـطقـة ليـوا والعـين فقـد اقتصرت على المتاجرة بالمنتجات الزراعية مع سكان الشواطيء وسكان البلاد المجاورة لأبوظبي مثل عمان وإمارات الخليج العربي .

وقد كانت قوافل الجمال هي الوسيلة الرئيسية لنقل منتجات هذه المناطق إلى المناطق الأخرى . حيث كانت قوافل الجمال تحمل التمور والفحم النباتي والمنتجات الزراعية وتعود محملة بالبضائع المستوردة من الخارج كالمنسوجات أو تلك التي تعتبر من منتجات المناطق الساحلية مثل الأسماك المجففة .

أمـا .السكـان الرحل فقد كانوا يمتهنون الرعي ولذلك تاجروا بالابل والأغنام والماعز والجلود والوبر والصوف . وعلى أية حال فقد كانت المنتجات المحلية لأبوظبي تجمـع في الأسواق الرئيسية ، وأهمها سوق مدينة أبوظبي وسوق مدينة العين ، حيث تتم عملية المتاجرة .

أما السلع المعدة للتصدير فكانت تجمع في مدينة أبوظبي حيث تشحن ويتم نقلها إلى البلاد الأجنبية بواسطة السفن الشراعية التي كانت مهمة جدا لكونها الوسيلة الوحيدة في نقل البضائع ما بين أبوظبي والعالم الخارجي .

وكـانت تفـرض في الماضي بعض الرسوم الجمركية التي لا تتعدى ٢,٥٪ على البضائع المستوردة أما البضائع المصدرة فكانت معفاة من كافة أنواع الضرائب .

ان حجم التجارة قديما صغير نسبياً إذا ما قيس بحجم التجارة في أيامنا هذه على انه لم تتوفر أية معلومات احصائية عن التجارة في الماضي يمكن الاعتماد عليها عند دراستها .

ثانياً : التجارة حتى عام ١٩٧٥

من الصعب وضع حد يفصل بين التجارة قديما وحديثا ولكن هناك نقطة دخلت فيهـا التجـارة طورا جديداً يختلف عما كانت عليه في الماضي ، وهذه النقطة هي

اكتشـاف البترول الذي أدى إلى تطورات كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية عامة وفي قطاع التجارة بصفة خاصة .

ففي سنة ١٩٦٢ بدأ تصدير البترول الخام ، وأخذت العائدات تزداد سنة بعد أخرى وبذلك دخلت التجارة مرحلة جديدة ، سواء أكان ذلك على النطاق المحلي أم على النطاق الخارجي وسنتعرض فيما يلي لتجارة كل من إماراتي أبوظبي ودبي بشيء من التفصيل حتى عام ١٩٧٥ وذلك لأن التجارة فيهما شكلت أكثر من ٩٠٪ من النشـاط التجـاري في دولة الامـارات هذا بالاضافة إلى توفر بعض الاحصاءات والمعلومات التي تساعد في بحثنا هذا .

ثم سنتنـاول التجـارة في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات .

١ - التجارة في أبوظبي :

كان لأبوظبي دور بارز في التجارة في عصر اللؤلؤ فما أن تدهورت صناعة اللؤلؤ حتى تدهورت التجارة في أبوظبي إلى أن جاء عصر البترول وبوشر تصديره في نهاية سنة ١٩٦٢ .

وبعد أن تولى صاحب السمو الشيخ زايد مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي في سنة ١٩٦٦ ، بوشر في تنفيذ العديد من المشروعات العمرانية ، شملت التعليم والصحة والطرق والمطارات والموانيء والجسور والمياه والكهرباء وغيرها . وقد وضعت هذه المشروعات كلها في اطار الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢) والتي خصص لهـا حوالي ٣٠٠٠ مليون درهم . ولقد خصص جزء كبير من استثمارات الخطة الخمسية لقطاع التجارة محليا ودوليا مما أدى إلى تنشيط التجارة وتطويرها . فبعد أن كانت أبـوظبي بالدرجـة الأولى تصـدر اللؤلؤ والسمك المجفف أخذت تصدر البترول الخام إلى أوروبا واليابان وأمريكا . وبعد أن كانت تستورد بعض المواد الغـذائيـة والمنسـوجـات أخـذت تستورد المعدات والمصانع والسيارات والسلع الاستهلاكية الأخرى . كما أن استيراد السلع الكمالية أخذ في الازدياد سنة بعد أخرى .

ومـع تطور التجـارة تطورت الأجهـزة التجـارية في أبوظبي ووضعت الأنظمة والقوانين لتنظيم التجارة وتشجيعها . كما أن عدد العاملين في مجال التجارة ازداد زيادة كبيرة ثم تم انشاء دوائر المالية والجمارك والموانيء وذلك للإشراف على عمليات الاستيراد والتصدير بموجب المرسوم الأميري رقم (٣) في ١٨/٩/١٩٦٦ كما عهد إلى دائرة شؤون النفط والصناعة بالاشراف على عمليات تصدير البترول الخام من موانيء جزيرة داس وجبل الظنة وجزيرة مبرز وأبو البخوش .

وأنشـأت الحكـومة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي في عام ١٩٦٨ وذلك لتنظيم العلاقات بين التجار المحليين وحل مشاكلهم وهذه الغرفة بمثابة حلقة الوصل بين التجار المحليين والتجار الأجانب .

ومنـذ سنـة ١٩٦٦ بوشر بوضـع الاحصـاءات والجـداول لضبط الاستيراد والتصدير . ومع ازدياد عائدات البترول ازدادت الحركة التجارية ونشط الاستيراد من الدول الأخرى . حتى لقد بلغت قيمة ما استورد في سنة ١٩٦٩ (٥٩٣) مليون درهم (هـذا غير واردات مدينة العين من دبي والامارات الأخرى المجاورة إذ لم توضع في سجلات سنة ١٩٦٩) . ويمثل هذا الرقم الواردات المنظورة فقط في حين أن قيمـة الواردات غير المنظورة كبيرة نسبياً . وتفرض الرسوم الجمركية بنسب متفاوتة وذلك حسب نوعية البضاعة وهي موضحة في الجدول التالي :

نوع السلعة	نسبة الضريبة
البضائع المستوردة من المنشأ	٪٢,٥
البضائع المستوردة من غير المنشأ	٪٥
المشروبات الروحية	٪٢٥

هذا وترتبط أبوظبي بعلاقات تجارية مع معظم دول العالم وتأتي في المقدمة الدول التي تستورد منها أبوظبي وهي كل من بريطانيا والولايات المتحدة واليابان .

٢ - التجارة في دبي :

تحتل إمارة دبي مكانة تجارية مرموقة في العالم . وقد كونت دبي لنفسها هذه المكانة عبر سنوات طويلة . وذلك لموقعها الجغرافي واحتكاك أبنائها بالعالم الخارجي في فترة سابقة على بقية الامارات الأعضاء في الاتحاد . وقد اتبع حكام دبي ، وعلى رأسهم حاكمها صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم سياسة الباب المفتوح بالنسبة لحركة السلع وحركة الأشخاص من وإلى دبي ، كما واشتهرت دبي بتجارة الترانزيت نتيجة لسياسة الانفتاح التجاري التي اتبعتها . وقد أدت هذه الحركة التجارية فيها إلى انتعاش اقتصادي سبق اكتشاف البترول فيها والذي جاء متأخراً (١٩٦٩) .

وهكذا أصبحت دبي مركزاً دولياً لتجارة الذهب والفضة والأحجار الكريمة وقد بلغت قيمة وارداتها سنة ١٩٧١ (١٠٠٠) مليون درهم بعد أن كانت لا تتجاوز ٣٠ مليون درهم في سنة ١٩٦٠ .

وتحصل دبي على ٢٪ من قيمة البضائع الترانزيت ثم رفعت هذه النسبة في سنة ١٩٧٣ إلى ٣٪ في حين ترتفع هذه النسبة على المشروبات الروحية إلى ٢٥٪ .

وفي سنة ١٩٦٥ أنشئت غرفة تجارة وصناعة دبي وذلك لخدمة التجار والتجارة فيها .

وقبل افتتاح ميناء راشد في دبي كانت البواخر الكبيرة تقف على بعد ميل ونصف من الشاطيء حيث يتم نقل البضائع عن طريق السفن الصغيرة إلى خور دبي الذي يقسم مدينة دبي قسمين والذي يحتل مكانة تجارية هامة منذ القدم .

أما الامارات الأخرى فقد كان لها دور ثانوي بالنسبة للتجارة خلال الفترة حتى منتصف السبعينات إلا أن إمارة الشارقة بدأت تبرز تجارياً بعد اكتشاف البترول فيها وتم تطوير مينائها التجاري .

وبلغ اجمالي واردات دولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٦٩ ما قيمته ٣٦٧ مليون دولار ثم انخفضت عام ١٩٧٠ إلى ٣٢٠ مليون دولار . ثم عادت إلى الارتفاع تدريجياً بعد ذلك فبلغت في عام ١٩٧١ ما قيمته ٣٧٠ مليون دولار ، وعام ١٩٧٢ ما قيمته ٤٨٠ مليون دولار ، وارتفعت في عام ١٩٧٣ إلى ٨٤٠ مليون دولار وإلى ١٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤ . ولقد جاءت معظم هذه الزيادات بسبب الزيادة في حجم الواردات من وسائل النقل والآلات والمواد الغذائية ، وتعتبر دبي المستورد الرئيسي في الدولة حيث بلغ نصيبها حوالي ٦٩,٦٪ من مجموع الواردات خلال الخمس سنوات (١٩٦٩ – ١٩٧٣) وتليها مباشرة أبوظبي .

ويبين الجدول التالي الأرقام القياسية لقيمة الواردات محسوبة للسنوات على أساس عام ١٩٦٩ = ١٠٠ .

السنة	أبوظبي	دبي	الاجمالي
١٩٦٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٠	٦١	١٠٣	٨٧
١٩٧١	٧٧	١١٤	١٠١
١٩٧٢	١٢٨	١٥٥	١٤٥
١٩٧٣	١٨٦	٢٤٧	٢٢٤
١٩٧٤	٣٨٢	٤٩٦	٤٥٢
١٩٧٥	٦٤٠	٧٣٣	٦٩٨

ويظهر الجدول السابق أن واردات أبوظبي ازدادت بنسبة ٥٤٠٪ في عام ١٩٧٥ عن عام الأساس بينما بلغت هذه النسبة في دبي ٦٣٣٪ لنفس الفترة .

وتعزى الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات إلى الزيادة في حجم الواردات من مختلف المجموعات ولكن بدرجات متفاوتة خصوصا خلال عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ فلقد سجلت كل من المجموعات المستوردة زيادة ملحوظة كما يظهر من الجدول التالي :

التصنيف السلعي (القياسي) للواردات

الأساس / ١٩٦٩ = ١٠٠

	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤[1]
المجموعة صفر	١٠٠	١١٣	١٢٦	١٦٩	٢٣٧	٤٩٧
= ١	١٠٠	١١٤	١٥٧	١٩١	٢٤٧	٣٢٢
= ٢	١٠٠	٢٥٩	١٩٦	٢٢٨	٥٦٠	١٤٠٧
= ٣	١٠٠					
= ٤	١٠٠	٩٠	٩٢	٢٤٤	٣٤٣	١٠٨١
= ٥	١٠٠	١٢٢	١٢٧	١٦٥	٢٦٩	٤٩٨
= ٦	١٠٠	٨١	٨٦	١٣٠	٢٢٢	٣٧٦
= ٧	١٠٠	٧١	٧٦	١٣٧	٢١٦	٣١٢
= ٨	١٠٠	٨٤	٩٢	١١٤	١٥٢	٢١٦
= ٩	١٠٠	١٤١	١٥٩	٣٠٢	٢١٠	٣٦٠
مواد حقول النفط	١٠٠	١٦١	٣٧٧	٣٥٦	٥٨٨	٨٨٨

وجدير بالذكر أن الزيادة في حجم استيراد المواد الغذائية والحيوانات الحية (المجموعة صفر) تعود إلى زيادة استيراد دبي من هذه المجموعة . فقد فاقت معدلات الزيادة في استيراد دبي (من الدواجن واللحوم المعلبة والفواكه الطازجة واللحوم المثلجة والسكر والمواد الغذائية المعلبة والأسماك المعلبة والدقيق والخضروات المثلجة) معدلات الزيادة في إجمالي واردات دبي وأبوظبي معاً من ذات المجموعة وذلك في عام ١٩٧٣ بالمقارنة مع عام ١٩٦٩ .

كذلك فإن الزيادة في إجمالي واردات المشروبات والتبغ المجموعة (١) ، ترجع إلى زيادة استيراد دبي منها حيث أظهر استيراد أبوظبي زيادة طفيفة من عام لآخر ،

---

(١) تشمل بالنسبة لأبوظبي واردات النصف الأول من عام ١٩٧٤ فقط .

بينما أظهر استيراد دبي زيادة في جميع بنود هذه المجموعة هذا وقد سجل معدل زيادة استيراد المشروبات غير الكحولية أعلى نسبة في عام ١٩٧٣ بالمقارنة مع عام ١٩٦٩ (٥١٧ بالمائة) يلي ذلك المشروبات الروحية ثم العصير المعلب وأخيراً السجاير .

أما المجموعة ٢ (المواد الخام عدا البترول فقد كانت الزيادة ضئيلة لكنها أظهرت نموا مطردا خلال الأعوام الخمسة في الفترة المشار إليها أعلاه عدا عام ١٩٧١ .

وقد سجل عاما ١٩٧٣ و١٩٧٤ أكبر زيادة لاستيراد هذه المجموعة .

وقد ارتفعت واردات أبوظبي في عام ١٩٧٣ من ٥,٤ مليون درهم إلى ١٥,٧ مليون درهم نظرا لزيادة استيرادها من الأسمدة والمواد الخام ، كما تضاعفت واردات دبي من هذه المجموعة نظراً لزيادة استيرادها من مواد البناء .

أما المجموعة ٣ (وقود معدني ، زيوت وشحوم معدنية) فإن الزيادة التي طرأت على حجم استيرادها تعود إلى واردات دبي المتزايدة من السولار وغاز الكيروسين والزيوت والشحوم المعدنية والبنزين خلال الفترة من عام ١٩٧١ إلى ١٩٧٣ .

هذا وقد سجلت واردات المجموعة ٤ (زيوت ودهون حيوانية ونباتية) والمجموعة ٥ (كيماويات) زيادة طفيفة أغلبها ناتج عن زيادة استيراد العقاقير الطبية ومواد التجميل والأصباغ .

أما واردات المجموعة ٦ (السلع المصنعة) فقد أظهرت زيادة مستمرة خلال الفترة موضوع البحث عدا عام ١٩٧٠ عندما انخفضت واردات أبوظبي من ١٤٠,٣ مليون درهم إلى ٥٦,٦ مليون درهم نتيجة لانخفاض استيرادها من مواد البناء خلال النصف الأول من ذلك العام .

أما بالنسبة لدبي فإن زيادة وارداتها من السلع المصنعة في عام ١٩٧٣ تعود إلى زيادة وارداتها من مواد البناء كما استمرت هذه الزيادة في التصاعد في عام ١٩٧٤

نظراً للتوسع العمراني فيها . وأظهرت بيانات أبوظبي خلال النصف الأول من عام ١٩٧٤ زيادة مماثلة .

وبالنسبة لواردات المجموعة ٧ (الآلات ووسائل النقل) فلم تظهر أية زيادة خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧١ بل انخفضت بعض الشيء ، ثم أظهرت ابتداء من عام ١٩٧٢ إرتفاعاً تدريجياً ملحوظاً لكل من أبوظبي ودبي . وقد شكلت هذه المجموعة أكبر نسبة في اجمالي الواردات لعامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ سبقتها في ذلك مجموعة السلع المصنعة في عام ١٩٧٤ . هذا وقد كونت واردات هذه المجموعة ٣٠ بالمائة من إجمالي الواردات في عام ١٩٧٣ . وترجع الزيادة في أبوظبي إلى زيادة استيراد الآلات غير الكهربائية ومعدات النقل . أما بالنسبة لدبي فترجع الزيادة إلى استيراد معدات النقل .

إزدادت واردات المجموعة ٨ (سلع مصنعة أخرى) خلال نفس الفترة أعلاه ما عدا عام ١٩٧٠ . وترجع الزيادة منذ عام ١٩٧٢ إلى زيادة واردات دبي من الساعات والملابس الجاهزة والجوارب والأثاث والأحذية وآلات التسجيل وهي سلع جرت العادة على أن يعاد تصديرها . أما بالنسبة لواردات المجموعة ٩ (سلع غير مصنعة) فرغم صغر حجمها إلا أنها أظهرت زيادة بسيطة ما بين عام وآخر .

أما واردات مواد حقول النفط فقد ازدادت نتيجة لزيادة انتاج النفط الخام وتشمل هذه المجموعة مواد لانشاء المنصات والأرصفة وتغطية جدران آبار النفط وأدوات الحفر ومواد توصيل الأنابيب وما شابه ذلك .

ويبين الجدول التالي الدول الرئيسية المصدرة لدولة الامارات العربية (أبوظبي ودبي) خلال السنوات من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥ بملايين الدراهم :

جدول يبينِّ الدول الرئيسية المصدرة لدولة الامارات العربية المتحدة (أبوظبي ودبي) خلال السنوات من ١٩٧٢ - ١٩٧٥ بملايين الدراهم

الدولة	١٩٧٢			١٩٧٣			١٩٧٤			١٩٧٥		
	دبي	أبوظبي	المجموع	دبي	أبوظبي	المجموع	دبي	أبوظبي	المجموع	دبي	أبوظبي	المجموع
المملكة المتحدة	١٩٢	١٨١	٣٧٣	٢٨١	٢٨٠	٥٦١	٥٧٧	٥١٦	١٠٩٣	١٠٧٣	٨١٧	١٨٩٠
اليابان	٣٠٨	١١٨	٤٢٦	٥٢٩	١٢٤	٦٥٣	٩٤٢	٣٣٦	١٢٧٨	١٣٥٥	٣٨٠	١٧٣٥
الولايات المتحدة	٢٠٠	١٠٤	٣٠٤	٣٢٩	٢٠٣	٥٣٢	٥٨٠	٣٤٠	٩٢٠	٩٧٣	٦٧٢	١٦٤٥
ألمانيا الغربية	٤٣	٤٤	٨٧	٨٦	٧٢	١٥٨	٢١٨	٢٤٣	٤٦١	٣٠٤	٤٤٨	٧٥٢
فرنسا	٣٤	٥٦	٩٠	٧٠	٦٤	١٣٤	١٢٥	٩٥	٢٢٠	٢٦٢	٢٧٤	٥٣٦
ايران	١٤	٧	٢١	٨٢	٦	٨٨	٢٦٠	٢٢	٢٨٢	٣٤١	٤٤	٣٨٥
ايطاليا	٢٢	٢٠	٤٢	٤٣	٢٠	٦٣	٩٢	٧٠	١٦٢	٢٣٠	١٢٥	٣٥٥
الهند	٥٤	١٢	٦٦	٧٨	١٦	٩٤	١٨٢	٣٦	٢١٨	٢٨٦	٥٣	٣٣٩
هولندا	٤٢	٢١	٦٣	٤٢	٢٩	٧١	٩٨	٥٦	١٥٤	١٧٨	٨٤	٢٦٢
الصين	٤٧	٢٤	٥١	٨١	٤	٨٥	١٦٨	٩	١٧٧	٢١١	١٥	٢٢٦
استراليا	٢٢	١٤	٣٦	٤٤	٢٦	٧٠	٧٥	٤٠	١١٥	١٣٣	٨٤	٢١٧
هونج كونج	٥٨	١	٥٩	٩٩	٢	١٠١	١٤٠	١	١٤١	١٩٩	٣	٢٠٢
الكويت	١٢	٢	١٤	٥٨	١٦	٧٤٠	١٦٢	١٠	١٧٢	٩٣	٩٢	١٨٥
سنغافورة	١٩	٤	٢٣	٤٠	٣	٤٣	٧٣	١١	٨٤	١٤٤	٢٣	١٦٧
البحرين	١١	١١	٢٢	٢٨	٢١	٤٩	٥٨	٤٨	١٠٦	١٢٧	٣١	١٥٨
باكستان	٢٩	١١	٤٠	٥٢	١١	٦٣	١٢٥	٣٢	١٥٧	١٢٢	٣٠	١٥٢
بلجيكا	١٢	٧	١٩	٢٧	٢٢	٤٩	٨٩	٣١	١٢٠	١٠٢	٥٠	١٥٢
سويسرا	١١٠	١٠	١٢٠	١٠٤	٥	١٠٩	١٣٦	١٣	١٤٩	١٠٠	٣٤	١٣٤
دول أخرى	٢٤٦	١٣١	٣٧٧	٢٦٨	٩٥	٣٦٣	٧١٧	٣٥٧	١٠٧٤	٨٨٢	٥٣٦	١٤١٨
الاجمالي	١٤٧٥	٧٥٨	٢٢٣٣	٢٣٤١	١٠١٩	٣٣٦٠	٤٨١٧	٢٢٦٦	٧٠٨٣	٧١١٥	٣٧٩٥	١٠٩١٠

وقد بلغت قيمة الصادرات والواردات بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة وذلك في الفترة ما بين ١٩٦٩ و١٩٧٥ بالتتالي وفق ما يبين الجدول التالي وهو يعطي صورة عن ميزان الدولة التجاري .

صادرات وواردات الامارات العربية المتحدة(١)
بملايين الدولارات الأمريكية

العام	قيمة الصادرات(٢)	قيمة الواردات
١٩٦٩	٢٠٠	٣٦٧
١٩٧٠	٢٩٠	٣٢٠
١٩٧١	٤٥٠	٣٧٠
١٩٧٢	٦٧٠	٤٨٠
١٩٧٣	٩٨٠	٨٤٠
١٩٧٤	٤٨٥٠	١٦٠٠
١٩٧٥	٤٨١٥	٢٧٢٨

ثالثاً : التجارة بعد عام ١٩٧٥ :

ان عمليـة النمو الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة وبالتالي تعزيز موقعها التجاري يعتبر عملية متصلة ، اتسمت حتى نهاية الخمسينات بمحدوديتها نظراً لضعف الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية . وبدأت مرحلة النمو في مطلع الستينات أثر اكتشاف البترول وما وفره من امكانات ، ليشهد في مطلع السبعينات ومع قيام دولة الاتحاد توسعاً كبيراً لما تطلبته المرحلة من بناء هياكل وأسس الدولة والخدمات المرتبطة بها والتي مع اكتمال البنى الأساسية لها في نهاية ١٩٧٦ أدت إلى تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي حتى نهاية عام ١٩٧٨ حيث حقق النشاط

---

(١) المصدر : دائرة الجمارك ودائرة البترول - أبوظبي . دائرة الجمارك وشركة نفط دبي .

(٢) تشمل قيمة الصادرات كلا من الصادرات البترولية والصادرات الأخرى غير المنظورة .

الاقتصــادي مجـددا ، معـدلات نمو استمرت حتى نهاية عام ١٩٨١ ليعود إلى الانحســار مجـددا اعتبارا من عام ١٩٨٢ مع انخفاض الايرادات المتحققة من العائد البترولي نتيجة لانخفاض معدلات الانتاج وبدء مرحلة انخفاض الأسعار البترولية كما سوف نوضحها في الباب الخامس من هذا البحث .

وتبين المؤشرات الاقتصادية ، كما في الجدول التالي ، هذه التقلبات في معدلات النمو ولكن ما تجدر الاشارة إليه أن معدل النمو السنوي للفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٠ قد شهد نموا في كافة القطاعات على الرغم من فترة الركود الاقتصادي النسبي التي أشرنـا إليها خلال الفترة التي امتدت بين عامي ١٩٧٧ – ١٩٧٨ . إلا أن هذه المؤشرات قد أخذت منذ عام ١٩٨١ اتجاهاً سلبيا نتيجة لما أشرنا إليه من تدني دخل الدولة من العائد البترولي .

لقـد انخفضت الايـرادات العـامـة للدولة من ٥٦٠٢٢ مليـون درهـم في عام ١٩٨٠(١) إلى ٢٧٣٨٨ مليون درهم في عام ١٩٨٧ أي بمعدل انخفاض بلغ ١٠٪ سنـوياً وبلغت نسبة انخفاض العائد البترولي للفترة نفسها ١٤٪ سنوياً إذ كان حجم العائد بحدود ٥٢٠٥٠ مليون درهم في عام ١٩٨٠ ، وأصبح ١٨٧٢٦ مليون درهم في عام ١٩٨٧(٢) .

(١) التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة للسنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٢ وزارة التخطيط ١٩٨٣ ، ص١٤١ .

(٢) لقد كان هنالك تحسن نسبي لأرقام عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨ بسبب ظروف تطورات أسعار البترول العالمية وحجم المبيعات البترولية من قبل دولة الامارات علما بأن معلومات العائدات البترولية لعام ١٩٨٨ غير متوفرة بصورة دقيقة .
أخذت معلومات ١٩٨٧ من وزارة التخطيط مباشرة .

المالية العامة للدولة / الايرادات العامة(١)

١١ مليون درهم بالاسعار الجارية

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
عائدات النفط الخام	١٨٠٢٥	٢٣٤٨٤	٢٥٧٩٤	٢٤٩٣٧	٣٢٩٥٠
ايرادات أخرى	١٠٠٨	١٢٨٢	١٥٥٢	١٥٥٢	١٧٠٣
اجمالي الايرادات الجارية	١٩٠٣٣	٢٤٧٦٦	٢٧٣٤٧	٢٥٤٨٩	٢٤٦٥٣
قروض	٥٨٩	١١٤٥	١٤٨٠	١٧٦٥	١٢٨٧
استرداد قروض وأخرى	٢٩	١٣	١٩١	٨٣	١٠٨
اجمالي الايرادات الرأسمالية	٦١٨	١١٥٨	١٦٧١	١٨٤٨	١٢٩٥
اجمالي الايرادات العامة	١٩٦٥١	٢٥٩٢٤	٢٩٠١٨	٢٧٣٣٧	٣٦٠٤٨

تكملة جدول المالية العامة للدولة/الايرادات العامة(١)

(مليون درهم/بالأسعار الجارية)

البيان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧ تقديري
عائدات النفط الخام	٥٢٠٥٠	٤٦٢٩٣	٣٤٤٠٣	٢٦٩٨٤	٢٥٥٢٢	٢٠٦٧٠	١٥٠٠٤	١٨٧٢٦
ايرادات أخرى	٢٥٠٠	٣٣٢٤	٣٣٢٦	٢٥٥٥	٣٢٧٨	٥٢١٧	٤٨٩٥	٨٦٦٢
اجمالي الايرادات الجارية	٥٤٥٥٠	٤٩٦١٧	٣٧٧٢٩	٢٩٥٣٩	٢٨٨٠٠	٢٥٨٨٧	١٩٨٩٩	(٢)٢٧٣٨٨
قروض	١٢٤٠	٨٣٩	٨٠٨	٥١٨	٢١٠	–	–	–
استيراد قروض أخرى	٢٣٢	٩٠١	٨٤٢	١٢٨١	٩٧٢	٨٢٥	١٩٥٢	٧٢٨
اجمالي الايرادات الرأسمالية	١٤٧٢	١٧٤٠	١٦٥٠	١٧٩٩	١١٨٢	٨٢٥	١٩٥٢	٧٢٨
اجمالي الايرادات العامة	٥٦٠٢٢	٥١٣٥٧	٣٩٣٧٩	٣١٣٣٨	٢٩٩٨٢	٢٦٧١٢	٢١٨٥١	٢٨١١٦

(١) المصدر السابق / من وزارة التخطيط – بصورة مباشرة .

(٢) أضيفت المعلومات على الايرادات الرأسمالية من النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي لدولة الامارات – عدد حزيران (يونيو) ١٩٨٨ ص٥٢ وبهذه المناسبة فإن تقديرات العائدات للمصرف المذكور تختلف عن تقديرات وزارة التخطيط حيث قدرت الايرادات النفطية لعام ١٩٨٦ بحدود ١٧٨٥٤,٩ مليون درهم وحوالي ٢٠٠٤٢,٢ مليـون درهم لعـام ١٩٨٧ . أما الايرادات العامة فلقد قدرت بحدود ٢٠٣٩٧,٨ و٢٣٠٢٤,١ مليون درهم للعامين السابقين على التوالي .

ونتيجة الانخفاض الذي سبق في الايرادات العامة وانعكاسه على الدخل القومي وبالتالي على مختلف القطاعات الاقتصادية ، فقد اتبعت الدولة نوعين من السياسات الاقتصادية الأولى تهدف إلى زيادة الانفاق ، لتأمين تدفق مالي للحفاظ على الوضع الاقتصادي ، والحد من تفاقم دلالاته الاقتصادية والثانية تهدف إلى اتجاه معاكس وذلك بتحديد الانفاق على المجالات التي لا تؤثر في مسيرة التنمية الاقتصادية بشكل كبير وخصوصاً في مجال الانفاق على الادارة الحكومية والمشاريع الترفيهية . ولقد تبين أن معدلات النمو التي سجلت مع نهاية عام ١٩٨٢ قد شهدت انخفاضاً فيما عدا مؤشرات الاستهلاك ، وقد استطاعت الدولة من خلال تقليص حجم المدخرات توفير نوع من التوازن الاقتصادي أمكن من استيعاب نتائج الانخفاض في ايراد الدولة وحد من مدى تأثيره على القطاعات الاقتصادية الأخرى . ومنها القطاع التجاري ، ولذا فإن ما شهده تطور اجمالي الواردات قد حافظ على معدلات نمو ثابتة على امتداد الفترة من عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٢ ليشهد خلال عام ١٩٨٣ بعض الانخفاض وبنسبة لا تتعدى ٢,٢٣٪ عن قيمة الواردات في عام ١٩٨٢ أما في عام ١٩٨٦ فقد انخفضت بشدة وبحدود ٢٨٪ عن قيمة الواردات عن عام ١٩٨٢ وتشير التطورات الاستيرادية إلى ارتفاع حجم الاستيراد عام ١٩٨٨ إلى حوالي ٣٠٥٦٤ مليون درهم أي بزيادة ١٤٪ عن معدلها لعام ١٩٨٧ وذلك لتحسن الأوضاع الاقتصادية في الدولة وكما يبين الجدول التالي اجمالي الواردات حسب التقسيم الدولي للسلع خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٧[١]

---

(١) التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة للسنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٠ وزارة التخطيط ١٩٨٢ ، ص١٤٥ ونفس المصدر للسنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٢ ، ص١٣٨ .
وكذلك تقرير المصرف المركزي حزيران / يونيو عام ١٩٨٨ الملحق الاحصائي .

اجمالي الواردات السلعية (سيف) حسب التقسيم الدولي
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

جدول (أ)

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
صفر – الأغذية والحيوانات الحية	١٠٢١	١٢٥٠	١٦٢٥	١٨٩١	٢٥٧٦	٣٤٠٠
١ – المشروبات والتبغ	٥٢	١٩٩	٢٨٢	٣٥٤	٧١٩	٧٠٨
٢ – مواد خام غير صالحة للأكل	١٤٨	٣٠٦	٣٧٧	٣٠٠	٣٢٧	٥٧٠
٣ – الوقود المعدني والشحوم	٧٨٢	٩٣١	١٢٤٩	١٤١٩	٢٧١٢	٢٩٥١
٤ – زيوت نباتية وحيوانية	١٧	٢٩	٣٨	٥١	٧٤	١١٣
٥ – كيماويات	٤٠٥	٤٧٤	٧٦٩	٨٨٢	١١٨٣	١٥٨٣
٦ – سلع مصنفة حسب المواد المصنعة منها	٢٩٣٥	٣٣٥١	٤٩٩٨	٤٨٥١	٦٠٥٤	٧٤٤٧
٧ – الآلات ومعدات النقل	٤٣٩٠	٥٧٣٤	٨٦٦١	٩٢١٤	٩٨٠٢	١٣٠٤٤
٨ – سلع مصنعة أخرى	١٠٥٢	١٢٠٣	٢٠٨٤	٢٣١٥	٢٩٩٩	٣٩٣١
٩ – سلع غير مصنفة	١١٠	١٢٤	١٣٥	١٩٦	١٩٦	٢٥٩
الواردات السلعية	١٠٩١٢	١٣٦٠١	٢٠٢١٨	٢١٤٧٣	٢٦٦٤٢	٣٤١١٦

تكملة جدول اجمالي الواردات السلعية (سيف) حسب التقسيم الدولي (مليون درهم / بالأسعار الجارية)

جدول (ب)

البيان	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
صفر – الأغذية والحيوانات الحية	٣٥١٨	٣٣٦٢	٣٢٥٩	٣٤٥٧	٣٥٥٩	٣٧٦٩	٤٢٠٣
١ – المشروبات والتبغ	٦٢٢	٤١١	٤٣١	٣٨٠	٣٥٦	٢٥٩	٤٠٨
٢ – مواد خام غير صالحة للأكل	٤٩٢	٤٣٠	٤٦٨	٤٨٨	٥٥٥	٤٣٢	٤٨٦
٣ – الوقود المعدني والشحوم	٤٦٣٤	٢٦٠٩	٢١٥٤	١٩٩٧	١٦٠٢	١١٥٩	١٠٥٨
٤ – زيوت نباتية وحيوانية	١١٩	٨٥	٩٤	١١٤	١٢٣	١٢٢	١٥١
٥ – كيماويات	١٨٥٥	١٩٢٦	٢٠٢٤	١٤٤١	١٤٩٠	١٥٨٧	١٨٢٩
٦ – سلع مصنفة حسب المواد المصنعة منها	٧٣٦٤	٧٢٤٨	٦٨٨٣	٥٣٩٥	٥١٢٠	٤٩٨٥	٥٧٣٠
٧ – الآلات ومعدات النقل	١٢٢٧٥	١٣٦٨٨	١٠٦٨٣	٨٢٤٧	٧٥٢٦	٧٢٩٧	٨٠٩٣
٨ – سلع مصنعة أخرى	٤٣٧١	٤٦٧٠	٤٨٨٨	٣٨٥٤	٣٧٥٤	٣٨١٧	٤٤٤٩
٩ – سلع غير مصنعة	٣٤٤	٣٦٦	٨٦	١٥٧	٥٥	١٤٥١	٣٧٩
						معدلة	معدلة
الواردات السلعية	٣٥٥٩٤	٣٤٧٩٥	٣٠٩٧٠	٢٥٥٣٠	٢٤١٤٠	٢٤٨٧٨	٢٦٧٨٦

اجمالي الواردات لعام ١٩٨٨ = ٣٠٥٦٤

(١) نفس المصدر السابق وبصورة مباشرة عند أوائل عام ١٩٨٩ .

(٢) عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ أخذت من تقرير المصرف المركزي لدولة الامارات عدد حزيران (يونيو) ١٩٨٨ – الملحق الاحصائي جدول د – ١٠ (معلومات عام ١٩٨٨ غير متوفرة) .

ومن المعلوم أن تطور الواردات السلعية يعبر عن ظاهرة طبيعية لارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الاستثمارات الثابتة في الدولة والتي تعتمد أساسا على عائدات قطاع النفط ، وهذه بدورها خاضعة لتقلبات الأسعار والعرض والطلب على الصعيد الدولي . لقد أثر ذلك في المحصلة النهائية على ميزان الدولة التجاري وكما سنشير اليه . لذا فإن معدل انخفاض الواردات السلعية في عام ١٩٨٧ شكل حوالي ٢٢٪ من نسبة الانخفاض في مجمل الواردات بالنسبة لعام ١٩٨٠ .

لقد شهد هيكل الواردات السلعية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٠ تغييرات جذرية حيث مالت الكفة إلى الزيادة في السلع الاستهلاكية والتي ترجع إلى الزيادة السكانية . أما السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة فإن حجم الاستثمارات الثابتة والاتجاهات الانتاجية في مختلف مجالاتها فيما بعد ، أثرت على تطور حجم الواردات من هذه السلع ولذا فإنه مع مطلع الثمانينات ، واستقرار الزيادة السكانية نسبيا مقارنة بالفترات السابقة وتحسن هيكل الانتاج المحلي وقيامه بتزويد الأسواق المحلية بأعداد متزايدة من السلع حلت محل السلع المستوردة والانتهاء من تنفيذ عدد من المشاريع الانتاجية مما أدى إلى ثبات حجم الواردات نسبيا خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٢ إلا أن هيكلها قد شهد تغييرات منها انخفاض واردات السلع الاستهلاكية والغذائية بمعدل ٩,٤٪ سنوياً ونحو ٥,٩٪ سنوياً بالنسبة للسلع الاستهلاكية الأخرى ، وذلك لما حققه القطاع الزراعي والصناعات التحويلية من زيادة في الانتاج كما سنشير إليه لاحقا . ولاكتمال المشاريع الانتاجية لذا فقد انخفضت واردات السلع الرأسمالية بمعدل ٤,٩٪ سنوياً في حين ارتفعت الواردات من السلع الوسيطة بمعدل ٣٪ سنوياً . نظرا لازدياد الحاجة إلى المواد الأولية وخاصة في قطاع الصناعات التحويلية . أما مجموع القيم الجارية للواردات السلعية لعام ١٩٨٨ ، فقد انخفضت بحدود ١٠,٤٪ عن عام ١٩٨٠ حيث أن معظم الانخفاض تم على حساب السلع الرأسمالية والوسيطة في حين ارتفعت قيم السلع الاستهلاكية على الرغم من التحسن في أرقام عام ١٩٨٧ عن عام ١٩٨٦ ولذلك لابد من أن ننتبه إلى ظاهرة ازدياد استيراد السلع الاستهلاكية لما لها من مضار على الأوضاع الاقتصادية في الدولة .(١)

---

(١) المصدر السابق ص٥٢ . ومعلومات مباشرة أوائل عام ١٩٨٩ من وزارة التخطيط .
تقرير المصرف المركزي للامارات / النشرة الاقتصادية يونيو / حزيران ١٩٨٨ الملحق الاحصائي جدول د – ١١ صفحة ١٤٩ .

وفيما يلي جدول يبين الهيكل السلعي للواردات للأعوام ١٩٨٠ و١٩٨٢ و١٩٨٦ و١٩٨٧ واجمالي عام ١٩٨٨ :

(مليون درهم بالأسعار الجارية)

البيان	١٩٨٠ بالأسعار الجارية	٪	١٩٨٣ بالأسعار الجارية	١٩٨٦ بالأسعار الجارية	١٩٨٧ بالأسعار الجارية
سلع غذائية	٤٤٢٧	١٢,٤	٣٨٥٤	١٣٠٥١	١٤٩٤٢
سلع استهلاكية أخرى	٦١٥٤	١٨,٠	٥٨١٢		
مجموع السلع الاستهلاكية	١٠٥٨١	٣٠,٤	٩٦٦٦	١٣٠٥١	١٤٩٤٢
السلع الوسيطة	١٠٦٩٧	٣١,٤	١٢٢٩٤	٣١٧٩	٣٣٧٢
السلع الرأسمالية	١٣٠٤٤	٣٨,٢	١٢٧٨٥	٧٢٩٧	٨٠٩٣
مجموع الواردات السلعية	٣٤٣٢٢	١٠٠,٠	٣٤٧٤٥	+٤٨ سلع أخرى	+٣٧٩ واردات أخرى
مجموع الواردات السلعية	٣٤٣٢٢		٣٤٧٤٥	٢٣٥٧٥	٢٦٧٨٦
مجموع الواردات لعام ١٩٨٨					٣٠,٥٦٤

أما بالنسبة إلى الصادرات فقد شكل النفط الخام نسبة ٩٢,٨٪ من حجمها في عام ١٩٧٥ لينخفض تدريجياً حتى ٧٧,٧٪ في عام ١٩٨٢ ثم إلى حوالي ٦٤٪ في عام ١٩٨٧ ممــا يعكس بالتالي ارتفاع العائد من حجم الاستثمارات الأخرى في القطاعات الاقتصادية غير النفطية والمرتبطة بالصناعة البترولية وتطور حجم اعادة التصدير عبر موانيء الدولة .

ولكن ذلك يبقى دون المستوى الذي يمكن أن يشار فيه إلى تحرير الاقتصاد من تبعيته شبه المطلقه للعائد البترولي . فقد ارتفعت قيمة الصادرات من النفط الخام من ٢٧٠١٣ مليون درهم في عام ١٩٧٥ إلى أعلى مستوى لها في عام ١٩٨٠ حيث

بلغت ٧١٩٤٩ مليون درهم لتأخذ بعد ذلك في الانخفاض إلى أن وصلت إلى ٥٣١٠٠ مليون درهم في عام ١٩٨٢ ثم إلى حوالي ٣٧,٧٠٠ مليون درهم في عام ١٩٨٦ . أما في عام ١٩٨٧ فقد ارتفعت الصادرات حوالي ٤٦,٨٦٢ مليون درهم نتيجة لتحسن الصادرات النفطية واعادة التصدير ، وبعد ذلك عادت للانخفاض في عام ١٩٨٨ لتبلغ بحدود ٤٤,٩٦٤ مليون درهم . أن ذلك التذبذب في قيمة الصادرات أثر بشكل حاد على ميزان الدولة التجاري ، أما الصادرات غير النفطية فقد ارتفعت في عام ١٩٨٨ إلى حوالي ٣,٤٣ مليار درهم مقارنة بحوالي ١,٨ مليار درهم في عام ١٩٨٧ ، بارتفاع نسبته ٩٠٪ ارتفعت الواردات (لغرض المقارنة) إلى ٣١ مليار درهم مقابل ٢٦,٧ مليار درهم للفترة المشار إليها آنفاً .

الميزان التجاري لدولة الامارات العربية المتحدة
١٩٨٠ و١٩٨٢ و١٩٨٦

(مليون درهم بالأسعار الجارية)   تقدير أولي

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨[١]
الصادرات السلعية	٢٩١١٢	٨٤٥١٢	٦٩٩٨٠	٣٦,٣٨١	٤٦٨٦٣	٤٤٩٦٤
النفط الخام	٢٧٠١٣	٧١٩٤٩	٥٤٥٣٣	٢٥,٢٠٠	٢٩٠٠٠	غ.م
الغاز	—	٢٤٣٠	٥٨٦٢	٤٥,٠٠	٤٠٠٠	غ.م
منتجات نفطية	—	—	١٤٥٩	غ.م	غ.م	غ.م
صادرات أخرى	٩	٥٣٩	١٢١٣	غ.م	١,٨٦٣	٣,٤٣٠
اعادة التصدير	٢٠٩٠	٩٥٩٤	٦٩١٣	٦,٦٨١	٦,٨٤٧	٧,٥٠٠
واردات سلعية (سيف)	١٩١٢	٣٤١١٦	٣٤٧٩٥	٢٤٨٧٨	٢٦٧,٨٦	٣٠,٥٦٤
الميزان التجاري	١٨٢٠٠	٥٠٣٩٦	٣٥١٨٥	١١,٥٠٣	٢٠,٠٧٦	١٤,٤٠٠

(١) أخذت المعلومات من مصادر مباشرة من وزارة التخطيط وقيمت بالمصادر المأخوذة عن المصرف المركزي في نشرته الاقتصادية بحزيران / يونيو ١٩٨٨ .

ويعتبر هذا المؤشر في انخفاض ميزان الدولة التجاري ، دلالة على الانعكاسات نتيجة السياسة التقشفية في الانفاق الحكومي من جهة وانخفاض الصادرات في المقابل نتيجة لنقص العائدات ، من المورد الأحادي القائم في الدولة والذي مازال عنصره وهو النفط الخام غير مستقر تماما بالنسبة إلى الأسعار ومعدلات الطلب على الصعيد الدولي من جهة أخرى .

ولذلك نجـد ونظراً لاستمرار العوامل المؤثرة على المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة ما بعد ١٩٨٢ فإن واردات إمارة أبوظبي قد شهدت انخفاضاً أكبر في حجم وارداتها من ٨,٧ مليار درهم في عام ١٩٨٣ وإلى ٦,٧ مليار درهم في عام ١٩٨٨ وكما يبين الجدول التالي حجم الواردات موزعة حسب مجموعات السلع(٢) :

(٢) الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٥ ، دائرة التخطيط ، امارة أبوظبي . نيسان (ابريل) ص١١٨ ومعلومات مباشرة عن دائرة التخطيط / امارة ابوظبي في ١٤/٣/١٩٨٩م .

الواردات حسب مجموعات السلع لامارة أبوظبي

جدول (أ)

القيمة بآلاف الدراهم

مجموعات السلع	السنة ١٩٨٣		السنة ١٩٨٤	
	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
٠ - مواد غذائية وحيوانية	٧٧٩,٦٣٢,٤	٤٢٥,٥٥٣,٧	٦٧٧,٥٨٥,٩	٤٠٨,٩٧٨,٥
١ - مشروبات وتبغ	٥٩٣١٤,٩	١٥٥٥٤,٨	٦٤٩٧٥,١	٢٢٤٩٤,٤
٢ - مواد غير غذائية	٨٦٨١٠,٦	١٣٠٦٥٥,٢	٥٠٨٢١,٧	٥٦١٢٤,٤
٣ - وقود معدني وشحومات ومواد متعلقة بها	٢٢٩٧٣٩,١	٢٨٥٤١٠,٣	١٣٧٣١١,٨	١٦٧٢٤٩,٧
٤ - زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٧٨٧٩.٤	١٩٩٤,٦	٤٤٣٨.٨	١١١٤,٩
٥ - مواد كيماوية	٣٨٤٠١٧,٦	١١٠٢٩٢,١	٣٦٩٠٦٤,٠	٩٠٨٨٧,٠
٦ - بضائع مصنعة ومصنفة حسب المواد	١٧٤١,٢٠٨,٢	٥٠٥٥٧١,٠	١٢٩١٩٦٠,٦	٤١٧٧٩٦,٥
٧ - آلات ومعدات النقل	٤٧١,٧٠٣٠,٠	٢٠٦٢٠٠,٠	٢٩٧٩٢٨٣,٣	١٢٦٧١٠,١
٨ - مواد مصنفة مختلفة	٦٧٤,٢٥٠,٠	٢١١٨٥,٩	٥١٤٩٨١,٢	١٧٤١٨,٣
٩ - سلع وعمليات تجارية غير مصنفة حسب النوع	١٠٨٠٢,٦	٢٤٢,٧	١٧٦١,٢	١٤٤,٠
المجموع	٨٧١٠,٦٨٤,٨	١٧٠٢,٦٦٠,٢	٦٠٩٢,١٨٣,٦	١٣٠٨,٩١٧,٩

تكملة جدول الواردات حسب مجموعات السلع لامارة أبوظبي

جدول (ب)

القيمة بآلاف الدراهم

مجموعات السلع	السنة ١٩٨٥		السنة ١٩٨٦	السنة ١٩٨٧	السنة ١٩٨٨
	القيمة	الوزن	القيمة	القيمة	القيمة
٠ – مواد غذائية وحيوانية	٧٨٢,٠٨١,٧	٤٨٢,٧٠٧,٨	٨١٨,٧	٨٤٩,٣	
١ – مشروبات وتبغ	٦٤٤٩٥,١	٢٤٢٦١,٢	٥٤,٨	٦٣,٨	
٢ – مواد غير غذائية	٦٠٥٠٠,٤	٨٤١١٤,٦	٤١,٩	٤٨,٤	
٣ – وقود معدني وشحومات ومواد متعلقة بها	١٠٨٨٦٢,١	١٢٩٩١٨,٠	٥١,٠	٤٤,٥	
٤ – زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٧٢٣٦,٥	٢٠٠٠,٤	٩,٢	٩,٢	
٥ – مواد كيماوية	٣٧٧١١١,٣	٩٩٥٢١,٧	٤٠٨,٢	٤٦٥,١	
٦ – بضائع مصنعة ومصنفة حسب المواد	١٠٨٩٣٢١,٢	٤٠٦٢٠١,٨	١٠١٧,٦	٨٨٠,٣	
٧ – آلات ومعدات النقل	٢٦٢٨٨٧٤,٧	١٠٧٣٤١,١	٢٦٨٩,٩	٢٦٢٨,٨	
٨ – مواد مصنفة مختلفة	٤٦٦٥٨٨,٧	١٧٧٢٦,٥	٤٧٠,٤	٥٠٧,٠	
٩ – سلع وعمليات تجارية غير مصنفة حسب النوع	١٢٥٠,٦	١٧,٨	١٦,٢	٨٩,٨	
المجموع	٥٥٩٦,٣٢٢,٤	١٣٥٣,٨١١,٠	٥٥٧٧,٩	٥٥٩٦,٢	٦٦٦٧,٣

غير متوفرة

وشمـل الانخفاض معظم مجموعات السلع في عام ١٩٨٤ ، بالمقارنة مع عام ١٩٨٣ عدا جانب من قطاع المـواد الغذائية في المجموعة الأولى . من التصنيف وتـركز الانخفاض أساسا في المجموعة السابعة والخاصة بالآلات ومعدات النقل وشكل أكثر من ٦٦٪ من مجمل انخفاض الواردات ثم المجموعة السادسة التي شكلت ١٧٪ لتتراوح نسبة الانخفاض بين ٦٪ وأقل من واحد بالمائة . بالنسبة إلى المجمـوعات الأخرى . أما في عام ١٩٨٧ فقد طرأ تحسن في الواردات من المواد الغذائية وبعض مجموعات الاستيراد الأخرى مقارنة بعام ١٩٨٦ إلا أن مجمل الاستـيراد لامـارة أبوظبي انخفض بحدود ١٠,٥٪ سنويا خلال الفترة من عام ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٨٨ .

أمـا صادرات أبـوظبي فقد شهدت منذ عام ١٩٨٣ وحتى نهاية عام ١٩٨٨ معدلات نمو متزايدة اتسمت بالحدة وقد بلغت حوالي ٢٥٪ سنوياً طيلة الفترة .

ملخص الواردات والصادرات غير البترولية واعادة التصدير
امارة أبوظبي ١٩٧٤ - ١٩٨٧[1]

السنة	الصادرات واعادة التصدير		الواردات	
	الوزن بالألف طن	القيمة بالمليون درهم	الوزن بالألف طن	القيمة بالمليون درهم
١٩٧٤	١١,٩	–	٧٠٦,٠	٢٢٢٦,١
١٩٧٥	٩,٣	–	١٢١٩,١	٣٧٩٤,٩
١٩٧٦	٣٨,٥	–	١٧٣٧,١	٤١٠٣,٠
١٩٧٧	٣٣,١	–	١٦٥٦,٣	٥٤٣٠,٢
١٩٧٨	٣٩,٨	–	١٦٨٧,٩	٦٣٠٧,٢
١٩٧٩	٦٢,٣	–	١٩٧٣,٤	٧٧٥٢,٠
١٩٨٠	٥٩,٣	–	٢٣٩٣,٨	١٠٤٧١,٣
١٩٨١	٤٥,١	٥٨٧,٣٠	٢٧٢٤,٥	١٢٥٣٣,٣
١٩٨٢	٦٦,٩	٦٦٩,٦	٢١٩٦,٦	١٢٧٠٧,٩
١٩٨٣	٢٠٠,٨	٨٥٢,٠	١٧٠٢,٥	٨٧١٠,٨
١٩٨٤	٢٧٥,٣	٩٣٩,٣	١٣٠٨,٩	٦٠٩٢,٢
١٩٨٥	٢٢٣,٧	٧٠٢,٣	١٣٥٣,٨	٥٥٩٦,٣
١٩٨٦	–	١٠٦٣,٩	–	٥٥٧٧,٠
١٩٨٧	–	١٤٨٢,٠	–	٥٥٩٦,٢
١٩٨٨	–	٢٧٣٧,٤	–	٦٦٦٧,٣

تقدير أولي(*)

(١) المصدر السابق ص١٣٧ . معلومات ١٩٨٦ - ١٩٨٧ من نشرة المصرف المركزي / النشرة الاقتصادية حزيران / يونيو ١٩٨٨ ص ١٤٠ وص١٤٦ .

* معلومات مباشرة من دائرة التخطيط في أبوظبي .

ولم تتأثر الحركة التجارية في إمارة دبي ، على النحو الذي شهدته بقية الامارات إذ أنهـا تمتاز بخصوصية موقعها التجاري ، ففي مجال الواردات على مستوى الدولة حققت نسبة بلغت في متوسطها ٦٣,٩٪ من مجمل واردات الدولة . خلال الفترة من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٦ إذ بلغت قيمة وارداتها في عام ١٩٨٠ نحو ١٩,٠٥ مليار درهم من مجموع قيمة واردات الدولة ، البالغة نحو ٣٤ مليار درهم بينما بلغت قيمة وارداتها في عام ١٩٨٧ نحو ١٨,٩ مليار درهم من مجموع قيمة واردات الدولة البالغة نحو ٢٦,٨ مليار درهم ، وبذلك شكلت واردات دبي حوالي ٧١٪ من اجمالي الواردات للدولة حيث تذهب معظم هذه الواردات إلى اعادة التصدير . وذلك يعكس نوعـا من الاستقرار التجاري استطاعت أن تحققه دبي كمركز تجاري تجاوز في حدوده منطقة الخليج لتحتل بالتالي مكانة دولية كان لها أبعاد حالت دون أن تتأثر بشكل حاد بتقلبات أسعار البترول وحالة الركود الاقتصادي التي رافقت سياسة التقشف التي نهجتها الدولة لمواجهة احتمالات انخفاض أسعار البترول .

ومما يعكس حالة الاستقرار في حجم الواردات أن حجم الواردات ، من السلع الاستهـلاكيـة والسلع الوسيـطة والسلع الرأسمالية قد حافظ على متوسط نفس معـدلاته خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٦ وهذا ما تؤكده نسبة انخفاض الواردات السنوية الضئيلة التي لم تتعد ٠,٠٥٪ خلال هذه الفترة على عكس بقية الامارات في دولة الاتحاد .

أمـا اجمالي صادرات دبي غير النفطية ، فقد تميزت بارتفاع معدلاتها خلال الفترة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢ اذ بلغت نسبة الزيادة فيها بالتتالي ٢٨٦٢,٥٪ و٣٠١,٣٪ ، ٦٧,٦٪ ، ١٠٤٪ مقارنة كل عام بالسابق بعد أن كانت شبه متساوية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٧٨ إذ تراوح حجمها بين ٧ – ٨ ملايين درهم كل عام عدا عام ١٩٧٧ حيث ارتفعت فيه الصادرات إلى ٢٩٣ مليون درهم . أما الفترة ما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٦ فقد استمر تذبذب حركة الصادرات غير النفطية بمعدلات مرتفعة اذ انخفضت عام ١٩٨٣ بنسبة ٤,٣٪ عن عام ١٩٨٢ لتعود إلى الارتفاع عام ١٩٨٤ وبنسبة ١٦٪ عن عام ١٩٨٣ لتنخفض مرة ثانية وبنسبة ٣٥٪ عام ١٩٨٥ لتسجل ارتفاعا جديداً عام ١٩٨٦ بنسبة ١٠,٣٪ أما حركة اعادة التصدير

ويبـين الجدول التالي واردات دبي حسب التقسيمات الاقتصادية وحصة كل قسم للفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٧ :

واردات دبي حسب التقسيمات الاقتصادية وحصة كل قسم للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧

القيمة بالمليون درهم

حصة القسم من اجمالي الواردات

التقسيم	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦	
	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة
السلع الاستهلاكية	٥١,١	٩٩٩٠	٥٣,٣	١٠٤٨٩	٥٣,٣	١٠٠٦٣	٥٦,٧	١١٠٩٢	٩٨,٩	٥٦,٤	٩٤٧٣	٥٩,٧	٩٨٢٥	
السلع الوسيطة	١٩,٥	٣٨٠٩	١٩,٤	٣٨١٣	١٥,٦	٢٩٥٥	١٥,٩	٣١١١	١٦,٤	٢٨١٩	١٣,٣	٢٨٩٨	١٤,٣	٢٣٦٠
السلع الرأسمالية	٢٩,٤	٥٧٥٢	٢٧,٣	٥٣٧٦	٣١	٥٨٤٧	٢٧,٤	٥٣٥٦	٢٩,٧	٤٥٩٧	٢٦,٣	٤٤٢٥	٣٦	٤٢٦٥
الجملة	١٠٠	١٩٥٥٠	١٠٠	١٩٦٧٠	١٠٠	١٨٨٦٥	١٠٠	١٩٥٦٠	١٠٠	١٧٢٢٥	١٠٠	١٦٧٩٦	١٠٠	١٦٤٥٠

(١) معلومات ١٩٨٧ من النشرة الاقتصادية / للمصرف الصناعي ص١٤٦ . حزيران يونية ١٩٨٨ . وحيث بلغت الجملة حوالي ١٨٨٧٢ مليون درهم .

فقد ارتفعت قيمتها من ٥٦٥ مليون درهم في عام ١٩٧٥ إلى ٤٧٥٠ مليون درهم في عام ١٩٨٦ ولقد شهدت حركة اعادة التصدير تطورا شبه ثابت حتى عام ١٩٨٥ باستثناء القفزة الحادة لها عام ١٩٧٦ والانخفاض في عام ١٩٨٢ الذي بلغ ١٥,٣٪ لترتفع في عام ١٩٨٣ إلى حدود ٨٨,٦٪ وأما بعد ذلك فإن حركة اعادة التصدير قد شهدت انخفاضا مطرداً بلغ بالتتالي ٢٦,٢٪ و٤,٨٪ و٥,١٪ للأعوام ١٩٨٤ – ١٩٨٦ .

ولو دققنا النظر في احصاءات دبي ، لحجم التجارة الخارجية ، ففي عام ١٩٨٢ انخفضت قيم كافة أقسام السلع حسب التقييم الدولي باستثناء المجموعة السلعية السابقة والخاصة بالماكينات ومعدات الترحيل . أما خلال الأعوام ١٩٨٤ – ١٩٨٦ فإن الأقسام السلعية التي تأثرت هبوطا فهي المجموعات السلعية الأولى والثانية والسابعة والثامنة وأما المجموعات السلعية الرابعة والخامسة والسادسة والتاسعة فقد تذبذبت بين ارتفاع وانخفاض على التوالي بين الأعوام المشار إليها وشهدت المجموعات صفر والثالثة ارتفاعا ثابتاً تقريباً .

إن مجمل الصادرات والواردات من دبي ، تبين تطور حجم التجارة الخارجية . ويـوضح الانخفاض الذي بلغ ٥,٢٪ لعام ١٩٨٢ والانخفاض المستمر بعد عام ١٩٨٣ والبالغ ١٣,١٪ و٥,٤٪ و٢٪ للأعوام ١٩٨٤ – ١٩٨٦ على التوالي مقارنة بالعام الذي سبق تأثير انخفاض العائدات البترولية التي تحسنت أوضاعها في عام ١٩٨٧ حيث ارتفعت الصادرات إلى حوالي ٢٠٪ عن عام ١٩٨٦ وكما في الجدول التالي :[١]

---

(١) لمحة احصائية ١٩٧٥ – ١٩٨٣ ، غرفة تجارة وصناعة دبي ، ص٢٧ أما البيانات للأعوام ١٩٨٤ – ١٩٨٦ فقد قام المؤلف بتجميعها من مصادر مختلفة ، منها النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي / يونيو (حزيران) عام ١٩٨٨ .

الصادرات (اعادة الصادرات) والواردات حسب القيمة خلال الفترة
١٩٧٥ - ١٩٨٧

القيمة بالمليون درهم

السنة	الصادرات (ص)						الواردات (و)		حجم التجارة الخارجية (ص+و)	
	صادرات غير نفطية		اعادة التصدير		جملة الصادرات		القيمة	النسبة		
	القيمة	النسبة ٪	القيمة	النسبة ٪	القيمة	النسبة ٪		٪	مجمل	النسبة ٪
١٩٧٥	٨	١٠٠	٥٥٧	١٠٠	٥٦٥	١٠٠	٧١١٥	١٠٠	٧٦٨٠	١٠٠
١٩٧٦	٧	-١٢,٥	٩٧٢	٧٤,٥	٩٧٩	٧٣,٣	٩٤٩٨	٣٣,٥	١٠٤٧٧	٣٦,٤
١٩٧٧	٢٩٣	٤٠٨٥,٧	١١٤١	١٧,٤	١٤٣٤	٤٦,٥	١٢٦٥٩	٣٣,٥	١٤٠٩٣	٣٤,٥
١٩٧٨	٨	-٩٧	١٣٧٩	٢٠,٩	١٣٨٧	-٣,٣	١٢٧٠٨	٠,٤	١٤٠٩٥	٠,٠١
١٩٧٩	٢٣٧	٢٨٦٢,٥	٢٠١٦	٤٦,٢	٢٢٥٣	٦٢,٤	١٦٧٣٧	٣١,٧	١٨٩٩٠	٣١,٧
١٩٨٠	٩٥١	٣٠١,٣	٣٢١٩	٥٩,٧	٤١٧٠	٨٥,١	١٩٥٥٠	١٦,٨	٢٣٧٢٠	٢٥
١٩٨١	١٥٩٤	٦٧,٦	٣٢٥٠	١	٤٨٤٤	١٦,٢	١٩٦٧٩	٠,٧	٢٤٥٢٣	٣,٤
١٩٨٢	١٦١٧	١,٤	٢٧٥٤	-١٥,٣	٤٣٧١	-٩,٨	١٨٧٨٩	-٤,١	٢٣٢٣٦	-٥,٢
١٩٨٣	١٥٤٨	-٤,٣	٥١٩٥	٨٨,٦	٦٧٤٣	٥٤,٣	١٩٣٢٣	٣,٧	٢٦٣٠٢	١٣,٢
١٩٨٤	١٧٩٧	١٦	٣٨٣٥	-٢٦,٢	٥٦٣٢	-١٦,٥	١٦٨٣٣	-١١,٩	٢٢٩٥٧	-١٣,١
١٩٨٥	١١٦٨	-٣٥	٣٦٤٩	-٤,٨	٤٨١٧	-١٤,٥	١٦٢٧٣	-٢,٥	٢١٦١٤	-٥,٤
١٩٨٦	١٢٨٨	١٠,٣	٣٤٦٢	-٥,١	٤٧٥٠	-١,٤	١٥٤٧٨	-٢	٢١٢٠٠	-٢
١٩٨٧	١٣١٩	٢,٤	٥٢٣٩,٨	٥١,٠	٦٥٥٩,٨	٣٨,٠	١٨٨٧٢	٢٢	٢٥٤٣١,٨	٪٢٠,٠

- المصدر السابق .

أما في امارة الشارقة فان المؤشرات ذاتها عكست نفسها على مجمل الحركة التجارية فنجد أن حجم الواردات قد ارتفع خلال الفترة من ١٩٨٠ و١٩٨٣ ليسجل أعلى نسبة له عام ١٩٨٣ اذ بلغ نحو ٣,٤ مليار درهم لينخفض بعد ذلك بشكل تدريجي الى أن وصل الى (٢,١) مليار درهم في عام ١٩٨٧ ، أما حركة الصادرات بما في ذلك اعادة التصدير فقد وصلت أعلى نسبة لها عام ١٩٨١ مسجلة ما قيمته ٢,١٥ مليار درهم لتنخفض بعد ذلك حتى سجلت ٠,١٤ مليار درهم خلال عام ١٩٨٥ . ثم عادت الى التصاعد لتصل الى حوالي ٠,٣٨ مليار درهم عند عام ١٩٨٧ وعليه فان الحركة التجارية أيضاً تكون قد شهدت في مجملها نفس الاتجاه التنازلي منذ عام ١٩٨٢ ، وكما يبين الجدول التالي :[١]

الصادرات (اعادة التصدير) الواردات حسب القيمة لامارة الشارقة
خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الصادرات (مع اعادة التصدير)	١١٩٥٦١٤	٢١٤٢٠٠٠	١٤٢٥٠١٢	١٠٣٨١٦٦	٦٢٤٧١٣	١٣٩٢٠٣	غ.م	٣٧٦٠١٨
الواردات	٢٥٦٧٠٩٠	٣٢٥٤٢٨١	٣٠٨٠١٩١	٣٤٠٦٢٤٨	٢٥٣٨٣٧٨	٢١٧١٠١٢	٢٥١٨٨٨٦	٢٠٥٩١٩٢
الجملة	٣٧٦٢٧٠٤	٥٣٩٦٢٨١	٤٥٠٥٢٥٣	٣٤٤٤٥١٤	٣١٦٣٠٩١	٢٣١٠٢١٥	غ.م	٢٤٣٥٢١٠

المصدر : الدائرة الاحصائية في امارة الشارقة (احصائية الشارقة) للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ أما بعد ذلك فقد استخدمت الأرقام من النشرة الاقتصادية / المصرف المركزي يونيو (حزيران) ١٩٨٨ ص١٤٠ و١٤٦.

المبحث الرابع

العلاقات الاقتصادية الخارجية

كانت للامارات العربية المتحدة علاقات اقتصادية تربطها بالعالم الخارجي ، وذلك لأنها دولة بحرية ارتبط نشاطها الاقتصادي منذ قرون طويلة بالبحر . ونظرا لموقعها الذي يشرف على طرق التجارة الدولية القديمة والتي تربط بين الشرق والغرب . سواء أكان ذلك عن طريق مضيق هرمز والخليج العربي فالبصرة أم عن طريق بحر العرب وشرق أفريقيا ورأس الرجاء الصالح . وهذا الموقع الاستراتيجي أوجد ترابطا اقتصاديا وعلاقات تجارية قديمة بين الامارات العربية ، وبين العديد من الدول مثل بلاد شبه القارة الهندية وأندونيسيا وبلاد شرق أفريقيا مثل زنجبار وتنزانيا وكينيا ومدغشقر والصومال والحبشة . ونرى جلياً آثار هذه العلاقات التجارية القديمة في التأثير الحضاري والديني الذي تركه عرب الامارات العربية في العديد من هذه البلاد . كما أن جاليات من سكان الامارات قد استقرت في تلك البلاد منذ مئات السنين ناقلة معها الدم العربي والدين الاسلامي .

وعندما اكتشف البترول اتسع النشاط التجاري للامارات ليشمل جميع قارات العالم وخاصة مع البلاد الصناعية ، التي تعتمد الى حد كبير على ما تستورده من بترول الامارات العربية المتحدة في حين تصدر الامارات منتجاتها الصناعية والمواد الغذائية والخبرة الفنية وذلك انطلاقا من مبدأ اتسام العلاقات الاقتصادية الدولية بمغزى محدد في مجال الربط بين الدول المختلفة . فبينما تخصص دولة جزءاً من متطلبات الانفاق والاستثمار الخاصة بها لاستيراد سلع وخدمات ترضي حاجاتها فان هناك دولة أخرى تقوم بتصدير منتجاتها محتلة بذلك جزءاً من الأسواق الأجنبية لتبيع هذه المنتجات كي تستطيع مواجهة مشاريعها ومتطلباتها الأخرى وفي هذا الاطار ولالقاء مزيد من الضوء على علاقة الامارات العربية المتحدة بالعالم الخارجي في مرحلتي ما قبل البترول وما بعد البترول نعرض موضوعين رئيسيين هما : التجارة الخارجية والنقل البحري .

١ - التجارة الخارجية

أ - مرحلة ما قبل البترول :

نظرا للموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تحتله الامارات العربية المتحدة وذلك لسيطرتها على مدخل الخليج العربي ، من ناحية ولامتداد شواطئها لأكثر من ٧٠٠ كيلو متـر على الخليج العربي ، وبحر العرب من ناحية أخرى هذا الى جانب أن سكـانها كانوا منذ القدم مولعين بركوب البحر ، لأنه يشكل بالنسبة لهم مصدر الرزق الأساسي نظرا لقسوة الظروف الطبيعية في البر اذ كانت الصحراء القاحلة تغطي معظم مناطق البلاد . كل هذا دفعهم الى التطلع الى البحر وركوبه ، وبالتالي الى الاتصال بالبلاد المجاورة . ولذلك كان لسكان الامارات العربية صلات تجارية مع هذه البلاد المجاورة والواقعة على الخليج العربي والمحيط الهندي . فقد أخذ سكان الامارات العربية المتحدة حينذاك منتجاتهم من جلود وسمك مجفف ولؤلؤ الى بلاد الخليج الأخرى والجزيرة العربية والى شبه القارة الهندية والى بلاد شرق أفريقيا فكانت لكل من دبي وأبوظبي ورأس الخيمة صلات وثيقة ، مع مدينة بومباي في الهنـد وموانىء شرق أفـريقيـا في زنجبـار وممباسا ومقديشو وجيبوتي . كما استوردوا من هذه البلاد المنتجات الزراعية مثل التوابل والحبوب والصمغ العربي والمنسوجات والمعادن الثمينة .

وكان هناك علاقات تجارية بين الامارات العربية المتحدة ، ومختلف بلاد الجزيرة العربية حيث كانت تنقل البضائع والسلع بين هذه البلدان عن طريق قوافل الجمال .. وكانت مدينة العين ومدينة البريمي سوقا تجارية هامة . عن طريقهما يتم تبادل السلع الواردة من عمان ومن الامارات العربية المتحدة . وتنعقد تلك السوق ظهر كل يوم حيث تقصدها القبائل المختلفة لتبيع فيها ما لديها من منتجات حيوانية وزراعية وفحم نباتي وتشتري ما تحتاجه من بضائع وسلع أخرى وذلك قبل أن تختفي في أعماق الصحراء العربية .

ب - مرحلة ما بعد البترول :

في البداية لا بد من الاشارة الى حقيقة تاريخية ، هي أن الحياة الاقتصادية عامة وملامح التجارة الخارجية خاصة قد تغيرتا بصورة شبه جذرية خلال مرحلة

ما بعد ظهور البترول وحتى الآن . فقد ازداد الناتج القومي بمعدلات عالية خلال الفتـرة الممتدة من عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٨٢ ويعود السبب في ذلك الى زيادة عائدات البترول وخاصة في بداية السبعينات . حيث شهدت هذه الفترة زيادة كبيرة في الدخل القومي الى جانب دخول أنشطة متنوعة وعلى درجة كبيرة من الأهمية الى المجال الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة .

ويوضح الجدول التالي تأثر الناتج القومي المباشر بزيادة أسعار البترول وعلاقة الاستيراد بهذا التطور

مليون درهم بالأسعار الجارية

السنة	الواردات (سيف)	الناتج القومي الاجمالي الجاري
١٩٧٥	١٠٩١٢	٣٩٦٣٥
١٩٨٠	٣٤١١٦	١١١٤٧٠
١٩٨١	٣٥٥٩٤	١٢٤٠٥٤
١٩٨٢	٣٤٧٩٥	١١٥٦٥٤
١٩٨٣	٣٠٩٧٠	١٠٥٥٠٤
١٩٨٤	٢٥٥٣٠	١٠٤٥٤٣
١٩٨٥	٢٤١٤٠	١٠١٩٩٠
١٩٨٦	٢٤٨٧٨	٥١٤٦٨
١٩٨٧	٢٦٧٨٦	٨٨٦٥٤
١٩٨٨	٣٠٥٦٤	٨٧٥٤١

وباستخدام طرق التحليل الكمي لواردات الامارات العربية المتحدة فيما بين ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ يتضح لنا أن هناك عاملا أساسيا وهاما في اقتصاد الامارات هو أن واردات الامارات كانت تحتل نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من اجمالي الناتج القومي خلال الفترة وذلك باستثناء اعادة التصدير .

ومن الجدير بالذكر أن التغير في الدخل القومي عام ١٩٨١ قد قدر بأكثر من ٦ بلايين درهم اماراتي . وتناقص في عام ١٩٨٢ بأكثر من ٧ ملايين درهم وقد انعكس ذلك في زيادة واضحة للاستيراد حيث كانت ٣٠٪ عام ١٩٨٢ بينما بلغت ٢٨٪ عام ١٩٨١ كنتيجة سريعة للنقص في الدخل القومي .

كما يجدر بنا تحديد المعنى العام لهيكل واردات السلع ، بأنه يتعلق بكل الواردات السلعية التي ترد من الخارج ويدفع ثمنها تحت بند المدفوعات الأجنبية ، وهذا يمثل جانباً واحداً من الميزان التجاري . لذلك ربما يلاحظ أن جزءا من الواردات قد يعاد تصديره كعمل تجاري مثمر عادة في الفرق بين قيمة السلع المستوردة وقيمة اعادة تصديرها . وبذلك تقل (تنخفض) أعباء المدفوعات في ورقة الميزانية النهائية وهذا يعني أن النتيجة النهائية التي تبرز الى حيز الوجود تتحدد بحقيقة أن المدفوعات الأجنبية مقابل الواردات التي تستخدم داخل الدولة سوف تكون أقل من الأرقام المقابلة للواردات العامة والكلية .

التوزيع الجغرافي للواردات الكلية لدولة الامارات العربية المتحدة في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ والفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨

مجموعات التصنيف	١٩٧٨	١٩٧٩	النسبة المئوية للواردات الكلية			١٩٨٧	١٩٨٨
			١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢		
الدول العربية	٤,٦٧٪	٩,٥٣٪	٠,٠٤٪	١٢,٦٤٪	٨,٠٤٪	٧,٥٪	٧,٥٪
آسيا مع اليابان	٣٠,١٧٪	٣٣,٧٧٪	٣٤,٠٤٪	٣٣٪	٣٣,١١٪	٣٨,٥٪	١٧٪ اليابان
أفريقيا	٠,٦٣٪	٠,٣٠٪	٠,٣٥٪	٠,٣٠٪	٠,٣١٪	٠,٣٪	غ ٠م
أوروبا الغربية	٤٨,٩٤٪	٤١,١٨٪	٣٨,١٧٪	٣٦,٢١٪	٤١,٠٧٪	٣٧,٦٪	٣٥,٣٪
أوروبا الشرقية والصين	١,١٨٪	٠,٨٢٪	٠,٨٢٪	٠,٦٩٪	٠,٥٦٪	٣,٨٪	١,٣٪
أمريكا الشمالية	١٢,٤٥٪	١٢,٤١٪	١٢,٨٥٪	١٤,٢٤٪	١٣,٩٥٪	٨,٠٪	١١,٥٪
أمريكا اللاتينية	٠,٦٦٪	٠,٦٠٪	١,٠٤٪	٠,٧٩٪	٠,٥٨٪	٢,٠٪	غ ٠م
استراليا ومنطقة الكاريبي	١,٣٠٪	١,١٣٪	١,٩٣٪	٢,١٣٪	٢,٣٨٪	٢,٣٪	غ ٠م
المجموع		١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	
مجموع الواردات (مليون درهم)	٢١٤٧٣	٢٦٦٤٣	٣٤١١٦	٣٥٥٩٤	٣٤٧٩٥	٢٦٧٨٦	٣٠٥٦٤

المصدر – وزارة التخطيط – بصورة مباشرة .

وبدراسة هذه البيانات يتضح لنا :

- أن هنـاك مجموعات معينة تمتعت بنسبة كبيرة ، من واردات دولة الامارات وبعض هذه المجموعات حافظت على هذه النسبة بينما أفتقدتها مجموعات أخرى .

- ان داخل كل مجموعة تصنيف ، هناك دولة معينة احتلت أكبر نسبة توريد الى الامارات العربية المتحدة ، وذلك مقارنة بباقي دول المجموعة .. وذلك على النحو التالي :

١ - بالنسبـة لمجمـوعـة الدول العربية ، ارتفعت صادراتها للامارات بالنسبة للمجموع حوالي ٥٪ في عام ١٩٧٨ الى ٨٪ في عام ١٩٨٢ ثم انخفضت الى حوالي ٧,٥٪ في عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨ ، احتلت المملكة العربية السعودية قمـة قائمة الدول العربية المصدرة لدولة الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٧٨م . حيث بلغت نسبـة واردات دولة الامـارات من المملكـة العربية السعودية وحدها مقارنة باجمالي الواردات من مجموعة الدول العربية ، ما نسبتـه ٢٩,٧٥٪ خلال الفترة الأساسية ، تحولت بعدها هذه النسب الى حوالي ٣٤٪ عام ١٩٨٧ . أما واردات دول مجلس التعاون فقد بلغت ١,٤٦ مليار درهم في عام ١٩٨٨ ، أي بحدود ٤,٧٪ من اجمالي واردات الدولة .

٢ - بالنسبة لمجموعة الدول الآسيوية ، شكلت نسبة صادراتها للامارات بالنسبة للمجموع حوالي ٣٣٪ طيلة الفترة تحت البحث . ثم ارتفعت حوالي ٣٨,٥٪ في عام ١٩٨٧ . وتصـدرت اليـابان مجموعة الدول الآسيوية غير العربية المصـدرة لدولة الامـارات العـربية المتحدة على مدار الفترة الزمنية محل الدراسـة ١٩٧٨/١٩٨٢ . محتلة بذلك ما نسبته ٦٠,١٣٪ - ٥٢,٣٪ - ٥٤,٥٠٪ - ٥٦,٢٧٪ على التوالي من اجمالي صادرات هذه المجموعة لدولة الامـارات . والواردات اليـابـانية لدولة الامارات التي تحتل أهمية كبرى للاقتصاد الوطني . بالمقارنة لواردات الدول الأخرى ومن أهم هذه الواردات المجموعة السلعية السابعة والخاصة بالماكينات ومعدات النقل . عموما فان

نسبة صادرات اليابان الى مجموع الصادرات الآسيوية انخفضت في عام ١٩٨٧ الى حوالي ٤٢٪ على أن مجمـوع واردات الدولة من اليابان في عام ١٩٨٨ ارتفعت بحدود ١٦٪ من اجمالي قيمة الواردات في ذلك العام .

٣ – بالنسبة لمجموعة الدول الافريقية ، غير العربية احتلت موزمبيق قائمة الدول الافريقية غير العربية المصدرة لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٧٨ – ١٩٨٠ ثم تراجعت موزمبيق لتحتل سوازيلاند رأس قائمة الدول الافريقية المصدرة للامارات في عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٢ . وقد تركزت واردات دولة الامارات من الدول الافريقية بصورة أساسية في الأغذية والحيوانات الحيـة والسلع المصنعة المختلفة وهي الواردات من المجموعتين السلعيتين صفر وثمانية .. وبقيت نفس هذه النسب في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ .

٤ – بالنسبة لمجموعة أوروبا الغربية ، شكلت وارداتها للدولة حوالي ٣٥٪ في عام ١٩٨٨ بعد أن كانت ٣٧,٦٪ في عام ١٩٨٧ . وتصدرت المملكة المتحدة قائمة الموردين لدولة الامارات العربية المتحدة . في الفترة ١٩٧٨/١٩٨٢ بنسب ٣١,٨٪ ، ٣٨,٣٩٪ ، ٣٧,٤٥٪ ، ٢٨,٥٢٪ على التوالي من اجمالي واردات هذه المجموعة لدولة الامارات ، وكانت الآلات ومعدات النقل من أهم واردات الدولة ، من المملكة المتحدة وهي من المجموعة السابعة . أما في عام ١٩٨٧ فقـد انخفضت هذه الأهميـة لصـادرات بريطانيا للامارات ضمن اجمالي الصادرات الأوروبية الى حوالي ٢٥٪ منها .

٥ – بالنسبـة لمجموعة أوروبا الشرقية ، تصدرت رومانيا رأس قائمة دول هذه المجموعة المصدرة لدولة الامارات العربية المتحدة . خلال السنوات ٧٨/ ٨١ وكان من أهم صادراتها للدولة الأغذية والحيوانات الحية والسلع المصنعة المختلفة . وذلك ضمن المجموعتين السلعيتين صفر وثمانية أما في عام ١٩٨٢ فقد تصدرت يوغسلافيا رأس القائمة مصدرة الآلات ومعدات النقل لدولة الامارات العربية المتحدة وهي من المجموعة السلعية السابعة . وبشكل عام فان صادرات هذه الدول الى الامارات تشكل نسبة ١٪ من مجموع استيراد الامارات خلال فترة ١٩٧٨ – ١٩٨٢ ارتفعت الى حوالي ٣,٨٪ خلال عام ١٩٨٧ .

٦ – وبالنسبة لمجموعة دول أمريكا الشمالية ، المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ، تصدرت الولايات المتحدة رأس القائمة لهذه المجموعة بنسبة ٨٦,٨٥٪ – ٩٧,٨٩٪ – ٩٧,٩٨٪ – ٩٧,٠٦٪ على التوالي من اجمالي صادرات هذه المجموعة للدولة .. وقد تركزت هذه الصادرات في الآلات ومعدات النقل المجموعة السلعية السابعة ، التي احتلت ٥٠٪ من اجمالي الواردات خلال الفترة محل الدراسة (٧٨/٨٢) . عموما فان استيراد الامارات من هذه المجموعة شكل حوالي ١٣٪ خلال الفترة المشار اليها سابقا ثم انخفض الى حوالي ٨٪ عام ١٩٨٧ .

٧ – بالنسبة الى مجموعة أمريكا الجنوبية احتلت تشيلي قائمة دول هذه المجموعة مصدرة لدولة الامارات ما نسبته ٣٥,٨٪ – ٤٣,٤٪ – ٦٠,٨٤٪ – ٥٣,٩١٪ على التوالي من اجمالي واردات الدولة من هذه المجموعة .

٨ – أما بالنسبة لمجموعة دول الأقيانوس ، التي تتكون من استراليا ونيوزيلاند وفيجي احتلت استراليا رأس قائمة هذه المجموعة . بنسب ٧٩,٨٪ – ٩٠,٦٧٪ – ٨٨,٤٥٪ – ٨٩,٥٣٪ – ٨٩,٥٣٪ على التوالي خلال الفترة محل الدراسة .. وكانت الأغذية والحيوانات الحية هي أهم واردات الدولة من استراليا – المجموعة السلعية صفر . ومن الجدير بالذكر أن معدل استيراد الامارات من هذه المجموعة مقارنة باجمالي استيرادها تراوح بحدود ٢٪ خلال الفترة ١٩٧٨ – ١٩٨٧ .

وبشكل عام فان تطور الواردات الى دولة الامارات . من مختلف المناطق الجغرافية في العالم يشير الى عدة تطورات في مجال تغيير هيكل هذه الواردات بصورة نسبية ، اذ ارتفعت الأهمية النسبية للواردات الآسيوية خلال عام ١٩٨٧ الى حوالي ٣٨,٥٪ من اجمالي الاستيراد للامارات بعد أن كانت خلال الفترة ١٩٧٧ – ١٩٨٢ بحدود ٣٣٪ وبذلك أصبحت تحتل المرتبة الأولى بعد أن كانت تحتل الواردات الأوروبية للامارات المرتبة الأولى طيلة المرحلة ١٩٧٨ – ١٩٨٢ والتي كانت تزيد عن ٤٠٪ تقريبا من اجمالي الواردات طيلة الفترة المشار اليها آنفا وحيث أصبحت تمثل ٣٧,٦٪ من اجمالي الواردات في عام ١٩٨٧ .

كذلك وعلى نفس المنوال انخفضت الأهمية النسبية ، من الاستيراد من الولايات المتحـدة وأمـريكا الشمالية من حدود تزيد قليلا عن ١٣٪ طيلة الفترة ١٩٧٨ – ١٩٨٢ الى حوالي ٨٪ من اجمالي الواردات للامارات خلال الفترة ١٩٨٧ – ١٩٨٨ .

كذلك ارتفعت الأهمية النسبية للواردات المتأتية من أوروبا الشرقية والصين الى حوالي ٣,٨٪ من اجمالي الواردات في عام ١٩٨٧ بعد أن كانت حوالي ١٪ خلال الفترة ١٩٧٨ – ١٩٨٢ .

أما فيما يتعلق بالصادرات من دولة الامارات فاننا سنتناولها من جانب تغير االهيكل السلعي لهذه الصادرات خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٠ ثم ١٩٨٥ وحيث يمثلها الجدول التالي بالنسب المئوية .

نسب الهيكل السلعي للصادرات (بالأسعار الثابتة)[١]

	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٠	٪ ١٩٨٥
النفط الخام	٩٠,٨	٨٥,١	٧٣,٨
الغاز المسيل	—	٢,٩	٨,٨
منتوجات نفطية	—	—	٥,٦
سلع متنوعة	—	٠,٦	٣,٨
سلع أخرى	—	٣,٥	١٧,٢
مجموع جزئي	٩٠,٨	٨٨,٦	٩١,٠
اعادة تصدير	٩,٢	١١,٦	٩,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) المصدر : التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات للسنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٥ ، وزارة التخطيط ١٩٨٧ ، ص٨٩/٩٢.

ومن الجدول السابق فان الأهمية النسبية ، لصادرات البترول والغاز والمنتوجات البترولية لا تزال هي العنصر الأول والمهم . في تجارة الامارات الخارجية حيث لا تزال تشكل حوالي ٧٠٪ من مجموع صادرات الامارات .

ان ارتفاع نسبة الصادرات غير البترولية ، الى حوالي ٣٠٪ من مجموع صادرات الامارات ، نعتبره مؤشرا ايجابيا يدل على تطور القطاعات الاقتصادية مما يقلل الأخرى من مساوىء الاعتماد على مصدر واحد للدخل ألا وهو البترول .

٢ - النقل البحـــري :

كان لوجـود الامارات العربية في موقعها الهام ، على الطرف الجنوبي الشرقي للجـزيرة العربية واطلالتها على الخليج العربي من ناحية ، وعلى بحر العرب من ناحيـة أخـرى ميـزة استـراتيجيـة هامـة انعكست بشكـل واضح على وضعها الاقتصادي ، وجعلت السكان يستفيدون من موقعهم هذا فترات كبيرة في مجال النقل البحري .

ففي القـرون الوسطى وفي العصر التجاري الذي عم أوروبا بعد ذلك ، كان الخليج العربي هو طريق التجارة الرئيسي بين الشرق والغرب .

وكان ميناء البصرة في نهاية الخليج العربي أحد المراكز الرئيسية الذي تفد اليه البضـائـع والسلع القـادمة من الشرق ، والتي تحملها السفن التجارية التابعة للامارات العربية حيث يتم نقلها بعد ذلك بالقوافل الى موانىء البحر المتوسط ومنها الى أوروبا وتعود السفن محملة بالسلع التي تنتجها أوروبا الى بلاد الشرق .

وقد كان لابناء الامارات العربية دور بارز في نقل البضائع والسلع عبر الخليج العربي وبنوا لذلك أسطولا تجاريا كان الأول في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي .

وقد نجحوا في مجال النقل البحري وشهد لهم الكثيرون من المؤرخين ولحماية

أسطولهم التجاري ، بنو اسطولا بحريا آخر وفرضوا سيطرتهم على منطقة الخليج العربي وبحر العرب .

والحقيقة أن وراء عظمة الأسطول الذي بناه أبناء الامارات العربية ، أسبابا أخرى غير الموقع الاستراتيجي وقد لا تقل أهمية عنه .

فالظروف المعيشية القاسية التي تسيطر عليهم ، جعلتهم يبحثون عن مصدر اقتصادي يوفر لهم الرزق وأسباب الحياة . فالصحراء كانت قاسية عليهم شحيحة بمياهها مما قلل فرص الزراعة ، كما أن صيد اللؤلؤ والأسماك ربطهم بصورة أكبر بالبحر . وقد حفزهم ركوب البحر على بناء السفن مما جعلهم يكسبون خبرة في هذا المجال .

وقد كسبت الامارات العربية في ذلك الوقت سمعة ممتازة ، في مجال النقل البحري والملاحة مما جعل تجار الشرق والغرب ، يفضلون نقل بضائعهم وسلعهم على سفن أبناء الامارات . وذلك لضمان عدم تعرض هذه البضائع للسلب والنهب وهي في طريقها الى الأسواق .

وهكذا نستطيع القول بأن النقل البحري كان أحد أعمدة الاقتصاد للامارات العربية قبل قناة السويس .

فالموقع الجغرافي كما ذكرنا لدولة الامارات العربية المتحدة ، واعتماد الاستيراد والتصدير فيها بدرجة كبيرة على العالم الخارجي ، وذلك لطبيعتها يعطي نشاط النقل البحري أهمية خاصة . تتجلى هذه الأهمية بتعدد الموانىء البحرية والبترولية . فبالنسبة للموانىء التجارية كانت دولة الامارات تعتمد بشكل رئيسي على ميناءين تجاريين هما ميناء زايد وميناء راشد وبمجموع ١٨ رصيفا حتى عام ١٩٧٢ .

وتم التوسع في الموانيء وتزايد عددها وتطورت نظم عملها في كافة المراحل داخل الميناء وفق أحدث الأنظمة واستخدمت المعدات التكنولوجية الأكثر تطورا .

وتعتبر الموانيء البترولية بشكل عام ، موانيء مختصة بالتصدير وقد تم تصدير ما جملته ٤٤٠,٢ مليون برميل في عام ١٩٧٢ . وذلك من ثلاثة موانيء وهي ميناء جبل الظنة وميناء جزيرة داس في أبوظبي ومنصة حقل فتح في دبي ، بينما تم تصدير ٧٢٩,٥ مليون برميل من ستة موانيء في سنة ١٩٧٧ وهي ميناء جزيرة مبرز ومنصة حقل أبو البخوش في أبوظبي ومنصة حقل مبارك في الشارقة بالاضافة للموانيء السابق ذكرها .

أما اليوم ، فيشهد عالمنا تطورات كبيرة ومتنامية لمست جميع جوانب الحياة وبذلك القدر الهائل والمتصل الذي لم يعد معه هناك مجال للدهشة حيال الجديد .

واذا كانت بلدان العالم المتقدمة قد نشطت ، منذ وقت بعيد في الأخذ بأسباب العلم الحديث ، وما أفرزه من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال ، فان دولة الامارات لم تتخلف للحظة واحدة عن اللحاق بهذا الركب الحضاري الناهض .. بل انها الآن أصبحت تحتل مكانا متقدما في مختلف المجالات ، ومنها مجالات الشحن والنقل والتخليص والعمليات الأخرى المساعدة في هذا النشاط التجاري البحري كالتزويد بالوقود والمياه العذبة ومعدات السلامة وأعمال الصيانة المختلفة والتسهيلات الكثيرة والمتعددة الأخرى . التي قل أن يجد الانسان لها مثيلا بذات الكفاءة والقدرة .

ولكي تحقق موانيء الدولة هذه الطفرة ، فقد حرصت سلطات هذه الموانيء على استيعاب الكوادر المؤهلة وذات الكفاءة العالية على كل المستويات الادارية منها والفنية .. هذا بالطبع بعد أن تم انشاء الأرضية الصلبة من اعداد الأرصفة وشبكات طرق النقل والمواصلات ، ووسائل الاتصالات مع التطوير المستمر لمواقع التخزين لمختلف أنواع البضائع من الصناعات الثقيلة وحتى المواد الغذائية سريعة التلف ، ثم منشآت مناولة الحاويات والرافعات العملاقة والناقلات القطرية والجرارات هذا فضلا عن ادخال أنظمة التفريغ والتكديس المدعمة بأجهزة الكمبيوتر .

ان موانيء الدولة وهي في قمة تطورها (ميناء زايد – ميناء راشد – ميناء جبل

علي – ميناء خالد – ميناء خورفكان – ميناء عجمان – ميناء الفجيرة – ميناء صقر) تعبر من خلال حجم عملياتها عن التوسع في القاعدة الاقتصادية ، التي يرتكز عليها اقتصـاد الدولة وبالتالي الأداة المادية والعملية الفعالة ، في دفع عجلة مشروعات التنمية التي تشهدها الامارات . ان دولة الامارات اليوم وفي هذا المجال الحيوي ترتبط بمئات شركات الملاحة العالمية . التي توثقت بينها وبين موانيء الدولة روابط وعلاقات تجارية قوية عززتها كفاءة هذه الموانيء والخدمات الممتازة المتطورة التي تقدمها للسفن العاملة عبرها .

واذا كانت موانيء الدولة تقوم بنشاط تجاري بحري واسع ، من حيث الكفاءة العالية والقدرات المتطورة ، فلا بد من وقفة تاريخية وعملية توضيحية لموانيء الدولة القديمة ومراحل وأسباب تطورها ، واتساع النشاط الاقتصادي من خلالها وخاصة في مجـال التجـارة الخـارجية ، والشحن البحري لمواجهة المتطلبات الاقتصادية المحلية والعالمية المتزايدة .

١ – ميناء زايـــد :

ميناء زايد ، أحد موانيء دولة الامارات العربية المتحدة يقع في امارة أبوظبي بين خطي طول ٢٣ / ٥٤° شرقا .. وخطي عرض ٣٢ / ٢٤° شمالا . ويبلغ عدد أرصفته ٢١ رصيفا مجموع أطوالها ٤٣٠٠ متر بغاطس ١١,٥ متر وتتوفر فيه محطة حاويات متقـدمـة تدار بأحـدث النظم العالمية . كما فيه مخازن مغلقة ومخازن مفتوحة وساحات تخزين للبضائع . بالاضافة الى جميع أنواع المعدات اللازمة لعملية مناولة البضـائع والوحدات البحرية ذات القدرة العالية لمساعدة السفن على المطابقة . ويغطى بشبكة لاسلكية لاحكام السيطرة على عملية مناولة البضائع . وحول تاريخ انشاء ميناء زايد يمكن القول أنه قبل عام ١٩٦٢ كانت البضائع التي تستورد لأبوظبي بحرا بواسطة السفن الضخمة عابرة المحيطات ، تترك في الصنادل والدوب الصغيرة على شاطيء الكورنيش حيث أقيم برج الساعة حاليا بينما تبقى السفن في عرض البحـر أمام الجزيرة ، على بعد نحو ثمانية كيلو مترات نتيجة لضحالة المياه عند الشاطيء .. وهذا الوضع لم يشجع الخطوط الملاحية على الرسو في أبوظبي وجعلها تفضل استخدام موانيء أخرى حيث تتوفر التسهيلات المناسبة لنقل البضائع .

ومن خلال هذا الوضع ، بدأ التفكير بانشاء ميناء حديث في أبوظبي .. ووقع الاختيار على الطرفين الشمالي والشرقي للجزيرة باعتبارهما أنسب المواقع وتقرر أن يكون التنفيذ على مراحل تساير حركة النشاط التجاري والنقل البحري الذي تقتضيه احتياجات البلاد . وبدأ تنفيذ أولى المراحل في عام ١٩٦٨ وذلك بتشييد رصيف بحري بطول ٤٥٠ مترا وبعمق ٤ أمتار لرسو المواعين واللنشات كما تم تجهيز منطقة خلفية للتخزين تضم مستودعاً ومساحة تخزين تبلغ ١٥٠,٠٠٠ متر مربع وبدأ استخدام هذه المنشآت في عام ١٩٦٩ وأطلق عليها ميناء اللنشات .. وفي عام ١٩٧١ بدأ العمل في انشاء حاجز للأمواج بطول ١١٠٠ متر وقناة ملاحية تصل بين حوض الميناء وعرض البحر بطول ستة كيلو مترات وعمق تسعة أمتار ونصف تقريبا بالاضافة الى ثلاثة أرصفة عميقة يبلغ طولها ٦٠٠ متر ، تسمح للسفن عابرة المحيطات بالرسو مباشرة في الميناء . وتفريغ البضائع دون الحاجة الى استخدام الصنادل .. وقد افتتح صاحب السمو رئيس الدولة هذه الأرصفة الثلاثة في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٧٢ .. ويعتبر هذا التاريخ هو التاريخ الفعلي لبدء تشغيل ميناء زايد كميناء بحري حديث صالح لاستقبال السفن عابرة المحيطات وأداء كافة العمليات من شحن وتفريغ وتخزين هذا بالاضافة الى انشاء مخازن وطرق ومبانٍ داخل منطقة الميناء .

ومع التطور المستمر لحجم وأساليب عمل الميناء أصبح ميناء زايد البحري واحدا من أضخم الموانيء الملاحية في الدولة كما في منطقة الخليج من حيث تجهيزاته الملاحية وامكانياته الفنية مما مكنه من أن يسهم بدوره مع موانيء الدولة الأخرى في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية وخدمة الاقتصاد الوطني لدولة الامارات .

ومع مطلع ١٩٨٧ وسعت امكانيات الميناء لاستقبال السفن ، بجميع أحجامها وقد أصبح عدد الأرصفة التي يضمها ميناء زايد البحري ٢١ رصيفا تتراوح أعماقها ما بين ٩,٥ متر الى ١١,٥ متر ويبلغ مجموع أطوالها ٤٣٠٠ متر وتسمح باستقبال جميع أنواع السفن الضخمة مثل سفن البضائع العامة ، وسفن الحاويات وناقلات البترول بالاضافة الى بعض الأرصفة التي تستقبل الناقلات البحرية الصغيرة .. وقد تم تجهيز الميناء بأحدث مناطق للتخزين صممت بأحدث

المواصفات العالمية . ونتيجة للتطور العالمي في مجال النقل البحري ، فقد أصبح النقل بواسطة الحاويات هو الأفضل لحماية البضائع من التلف وضمان وصولها الى المستوردين . بالاضافة الى أنها تؤدي الى تخفيض مدة توقف السفن في الموانيء أثناء عملية التفريغ .. وبفضل توجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة فقد تم انشاء محطة للحاويات بميناء زايد وفقا لأحدث الأساليب العالمية وتم تزويدها بأحدث المعدات حيث تضم هذه المحطة رصيفين يبلغ طولهما ٤٤٠ مترا بعمق ١٠,٥ متر على ساحة خلفية لتخزين البضائع ، كما أنه تم تزويد محطة الحاويات برافعتين على الرصيف تبلغ طاقة كل منهما ٤٠ طنا بالاضافة الى أسطول متكامل من الروافع الشوكية ورؤوس الجر والتريلات التي تخدم هذه المحطة لاخلاء الحاويات أو تعبئتها كما تضم ٨ مستودعات تستطيع استيعاب ٦٤ حاوية مبردة .. كما تم انشاء شبكة للاتصالات اللاسلكية داخل الميناء حيث تم تجهيزها بأحدث المعدات والأجهزة اللاسلكية اللازمة لعمليات الاتصال وذلك لاحكام السيطرة على عمليات التشغيل وارشاد السفن ومراقبة الحدود الاقليمية .

ويبين الجدول التالي نشاط ميناء زايد خلال النصف الأول من عام ١٩٨٧ :

نشاط الميناء النصف الأول من عام ١٩٨٧	كانون ثاني (يناير)	شباط (فبراير)	آذار (مارس)	نيسان (ابريل)	أيار (مايو)	حزيران (يونيو)
اجمالي السفن الواردة	٧٦	٥٣	٦٧	٧٣	٧٧	٧٤
اجمالي الحاويات	١٩٤٩٢	١٧٥٨١	٢٠٢٠٠	٢٢٨٩٤	٢٦٢٤٠	١١٩٤
اجمالي الحاويات المصدرة	١٦٦٥	١٦٨٨	٦٩٦	١٤١٣	١٤٨٥	١٢٥

وصلت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٧ الى ميناء زايد ٤٢٠ سفينة منها حوالي ١٠٪ سفناً عملاقة .. أي أن عدد السفن العملاقة التي وصلت الى الميناء خلال هذه الفترة هو ٤٢ سفينة .

وبلغ عدد الحاويات المتداولة خلال النصف الأول من عام ١٩٨٧ حوالي

١٠٧٦٠١ حاوية أي بزيادة قدرها ١٩٪ عن الحاويات المتداولة خلال الفترة نفسها من عام ١٩٨٦ .

وقد بلغ مجموع حركة النشاط التجاري عبر ميناء زايد خلال الربع الأول من عام ١٩٨٧ نحو مليار و٢١٥ مليونا ونصف المليون درهم .

٢ - ميناء راشـــد :

كان خور دبي يمثل منطقة المركز التجاري الرئيسي ، لامارة دبي وكانت القوارب من الدول العـربيـة وايران والهند وباكستان وأفريقيا تصل اليه لتنقل أو تفرغ البضائع وكانت هذه القوارب ، تمخر مياها ضحلة مليئة بالترسبات .

أما اليوم فقد أصبح ميناء راشد المركز الرئيسي ، وبوابة التجارة من والى دبي وفي كثير من الأحيان من والى الدولة والخليج . يجتذب ميناء راشد السفن من جميع أنحاء العالم بفضل خدماته وتجهيزاته الحديثة ، وموقعه الجغرافي المثالي الذي أهّله لاكتساب مكانة ميناء الشحن العابر الى الهند وباكستان وأقطار الخليج ، لا سيما وأن دبي تعتبر منذ زمن بعيد المركز التجاري الأول لاعادة التصدير في منطقة الخليج .

وتعـود بدايـات العمل في ميناء راشد الى عام ١٩٦٧ ، وفي عام ١٩٦٠ اتخذ صاحب السمـو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم بصفته حاكماً لامارة دبي قرارا بانشـاء مينـاء عميق مجهز بأحدث الأجهزة والمعدات ، اللازمة لعمليات التفريغ والتحميـل وكـان المخـطط الأصـلي للمينـاء حينـذاك يشتمل على تجهيز أربعة مستودعات للبضائع المختلفة .. وقد رست أول سفينة على الرصيف رقم ٤ سنة ١٩٧٠ وكانت تحمل الأسمنت . تبعتها بأيام باخرة ركاب قادمة من الهند رست على الرصيف الثالث وقد تم استلام الميناء وافتتاحه رسميا عام ١٩٧٢ . وباشر عملياته

في اطار الخطة المرسومة له وكان يحتوي في ذلك الوقت ١٥ رصيفا لها مستودعات وثلاثة أخرى بدون مستودعات وفي عام ١٩٧٦ وأمام تطور البلاد وتنامي حركتها التجارية بدأ التفكير بتوسيع الميناء وبدأت التوسعات في عام ١٩٧٧ .. وبعد عام ١٩٧٨ شهد الميناء توسعات في أرصفته ومستودعاته وتجهيزاته الفنية حيث وصل عدد مراسي أو أرصفة الميناء مع مطلع عام ١٩٨٠ الى ٣٦ رصيفا تخدم سنويا أكثر من ١٢٠ خطا بحريا وأكثر من ٢٠٠٠ سفينة على مدار الساعة وعلى مدى ٣٦٣ يوما في العام .

يوجد في ميناء راشد ٣٠ مرسى مخصصة للشاحنات والبضائع المختلفة . يبلغ طولها الاجمالي ٧١٠٠ متر .. وتوجد الى جانب ١٦ مرسى من هذه المراسي مستودعات مغطاة بالكامل . تبلغ مساحة الواحد منها ١٢٠م×٦٠م وتوجد بالميناء خمسة مراسٍ للحاويات يبلغ طولها الاجمالي ١٣٥٠ . مع مرافق تسهيلات ومرافق تخزين واقية وهناك ٦ مستودعات تشكل محطة الشحن بالحاويات وتقوم بمناولة الحاويات الأقل من السعة الكاملة .. كما يوجد مرسى خاص للمراكب الساحلية له رصيف طوله ١٠٦٧ متراً .. وبامكان ناقلات النفط التي يصل طولها الاجمالي الأقصى الى ٢٥٩ متراً مع غاطس قدره ١١,٥ متر أن ترسو في الميناء بسهولة .. كما أن محطة الحاويات بميناء راشد تعتبر واحدة من أكبر وأهم وأحدث المحطات في الامارات والمنطقة وقد جهزت بستة مستودعات مغطاة بالكامل لتخزين الحاويات بمختلف أحجامها .. ويعمل بالمحطة ١٦ رافعة كبيرة تعمل بالكمبيوتر و٢٨ جرارا و١٢٠ ناقلة قنطرية .. ومن الكفاءات التي يتميز بها ميناء راشد عن غيره من موانىء المنطقة أنه يمتلك نظام كمبيوتر متطوراً يتتبع الحاويات ابتداء من دخولها الى المحطة وحتى تسليمها للتجار .

وتشير الاحصائيات المتوفرة الى أن حركة ميناء راشد في ازدياد مطرد منذ عام ١٩٧٩ حيث استقبل الميناء حوالي ٢٠٦٠ باخرة أفرغت ما مجموعه ٥٦٤٥١٩٥ طنا من البضائع أما قسم الحاويات فقد أفرغ ١٣٦ ألف وحدة خلال العام نفسه يقابلها ١٠٧٦٠١ ألف وحدة خلال النصف الأول من عام ١٩٨٧ .

وبين الجدول التالي ازدياد حركة الشحن في ميناء راشد منذ عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٩ مع ملاحـظة انخفـاض نسبة الشحن عام ١٩٧٩ وذلك بسبب وقف استيراد الأسمنت بعد أن تم انشاء عدة مصانع بالدولة :

العام	الشحن بالطن
١٩٧١	٧٢٦٦٩٦
١٩٧٢	٩٦٥٥٥٣
١٩٧٣	١٦٠١٤٣٩
١٩٧٤	٢٦٨٠٧٠٤
١٩٧٥	٣١٥٧٩١٠
١٩٧٦	٥٢٧٧٢٥٣
١٩٧٧	٥٧٧٣٢٧٩
١٩٧٨	٥٩٨٠٨٩٩
١٩٧٩	٥٦٤٥١٩٥

وقد تجاوزت حركة الشحن والتفريغ بميناء راشد في عام ١٩٨٥ ما كانت عليه في عامي ٧٧,٧٦ وهما من أبرز سنوات الزيادة في أنشطة الموانىء بالدولة في العشر سنوات ٧٥/٨٥ تبعا لكثافة النشاط التجاري والعمراني .

كما تبين الاحصائية التالية مدى تطور نشاط ميناء راشد واتساعه في الفترة ما بين ١٩٨٠/١٩٨٥ :

العام	حركة الشحن والتفريغ	تجارة العبور	حجم الصادرات	حركة الحاويات
	ألف	طن	طن	حاوية
١٩٨٠	٥,٨٤٦	١,٢٥٦	٤,٤٣٨	٢٠٨,٩٤١
١٩٨١	٥,٩٦٨	١,١٢٨	١١١,٩٦٤	٢٣٧,٠٢٠
١٩٨٢	٥,٥٩١	١,١٣٩	١٨٢,١٨٧	٢٢١,٣٧٢
١٩٨٣	٦,١٠١	١,٢٦٨	٢٣٩,٧٩٩	٢٩٦,٨٢٦
١٩٨٤	٦,٠٩٤	١,٠٥٤	٣٥٦,٩١٩	٢٩٤,٦٤٨
١٩٨٥	٦,٨٢٤	١,٩٢٠	٤٤٦,٢٠٣	٣٧١,٦٣٢

يتضح من الاحصائية السابقة أنه رغم الركود الاقتصادي ، فان ميناء راشد قد سجل معدلات نمو قياسية وأن حركة الميناء في نمو مستمر ، فقد تحققت زيادة كبيرة خلال عام ١٩٨٥ . مقارنة بعام ١٩٨٤ وعلى سبيل المثال فان عدد السفن ارتفع من ١٥٢٠ سفينة عام ١٩٨٤ الى ٢٢٣٤ سفينة عام ١٩٨٥ مسجلا بذلك نسبة ارتفاع قدرها ٤٧٪ كما ارتفع حجم البضائع التي نقلتها هذه السفن من ٥,٧ مليون طن ملاحي الى ٧,٨ مليون طن ملاحي بزيادة قدرها ٣٧٪ .. كما بلغ حجم واردات الدولة عبر ميناء راشد عام ١٩٨٥ نحو ٧,٤ مليون طن أي ما يعادل ٩٠٪ من اجمالي حركة الشحن والتفريغ في الميناء وقد استقبل رصيف النفط في الميناء ٧٠٨,٤ ألف طن وقام بتصدير نحو ٢٩١,٩ ألف طن خلال العام نفسه .

وفي عام ١٩٨٦ بلغ حجم واردات الدولة ، عبر موانيء دبي خمسة مليارات و٢٢١ مليونا و١٣٧ ألفاً و٣٨٨ كيلو غراماً بلغت قيمتها ١٩ ملياراً و٦٧٩ مليوناً و٣٦٧ ألفا و٩٠٤ دراهم بينما بلغ حجم الصادرات واعادة التصدير خلال العام نفسه ملياراً و٣١٨ مليوناً و١٨٠ ألفا و٤٥٠ كيلو جراما بلغت قيمتها أربعة مليارات و٨٤٤ مليونا و٤١٧ ألفا و٩٨٤ درهما موزعة كالتالي :

الصادرات : ٨٦٠,٨٤٤,١٤٨ كيلو جراما بلغت قيمتها ١,٥٩٣,٩٨٩,١٤٣ درهما.
اعادة التصدير : ٤٥٧,٣٣٦,٣٠٢ كيلو جرام بلغت قيمتها ٣,٢٥٠,٤٢٨,٨٤١ درهما.

كما بلغ اجمالي حجم عمليات ميناء راشد بدبي خلال النصف الأول من عام ١٩٨٧ أربعة ملايين و٦٠٦ آلاف و٧٨٠ طناً ملاحياً نقلتها ٩٦٤ سفينة ما بين سفن حاويات وسفن شحن .

وفي نهاية تموز (يوليو) ١٩٨٧ بلغ حجم عمليات ميناء راشد منذ بداية العام ٤,٨٨٦,٥٧ (أربعة ملايين و٨٨٦ ألفا و٥٧ طنا ملاحيا) بنسبة زيادة بلغ متوسطها حوالي ١٨٪ عن الفترة نفسها من العام السابق وقد بلغ حجم الصادرات ٢٥٢,٢٩٦ طنا ملاحيا وحجم الواردات ٢,٨٣٩,٢١٩ طنا ملاحيا وحجم الشحن العابر ١,٦٩٤,٤٦٩ طنا ملاحيا .

٣ - ميناء جبل علـي :

شهـدت السبعينـات نهضـة واسعـة في منطقة الخليج ككل وصاحبها حركة استـيراد كبـيرة لدرجـة كانت تضطر فيها السفن ، الى الانتظار خارج الموانيء الخليجية عدة أسابيع بانتظار السماح لها بالدخول لتفريغ البضائع ووصلت هذه الأزمـة لدرجـة الاستعانة في بعض الحالات بطائرات هليكوبتر لتفريغ السفن في عرض البحر اختصارا للوقت . وقد واكب بدء العمل في انشاء ميناء جبل علي هذه الطفرة حيث تصور كثيرون أن قرار انشاء الميناء جاء وليد هذه الأزمة . وفي حقيقة الأمر ، فان الميناء لم يأت لمواجهة طفرة عابرة وانما جاء كمشروع استراتيجي لدبي يراعي احتيـاجـات التنميـة المستقبليـة حتى لما بعد عام ٢٠٠٠ . وكان الهدف الأسـاسي منه بالدرجة الأولى اقامة ميناء صناعي تحيط به غابة من المشروعات الصناعية .. وقد تأكد ذلك من خلال نمو الميناء الذي بدأ تشغيله العملي في السنوات ما بعد الطفرة .

وقد تم تصميم منطقة الميناء ، لتوفير مراسٍ لاستقبال العدد الوفير من السفن المتخصصة والسفن العاملة بغاطس أقصاه ١٥ مترا تحت المياه الضحلة لاستقبال ناقلات النفط العملاقة وتأمين المراسي المرتبطة على شبكة الأحواض الداخلية وقد تصل قدرة كل رصيف الى استقبال أكثر من سفينة تبعا لذلك .

وقد بدأ العمل في انشاء الميناء في آب (أغسطس) من عام ١٩٧٦ وتم الانتهاء منـه وافتتـح في شباط (فبراير) من عام ١٩٧٩ وأعطيت بعض مراسي الميناء الى الشركات الصناعية العاملة في دبي ، مثل شركة دبي للألمونيوم . ويضيف هذا رصيد آخـر لكـون دبي تعـرف منـذ القـدم بالتجارة فتستغل ثرواتها الطبيعية لتطوير صناعاتها على كافة المجالات .. ويؤمن ميناء جبل علي النجاح التجاري والصناعي حيث تستـطيع كل شركة العمل في منطقة الميناء بحرية فتأخذ هذه المشروعات في الازدهار في الوقت الذي تأخذ فيه عائدات النفط في الانخفاض وتكون دبي في هذه الحالة قد ضمنت لنفسها لأن تصبح مركزا تجاريا وماليا عالميا في الخليج العربي .. ولمينـاء جبل علي صفة أخرى مميزة وهو كونه ميناء حراً بجانبه منطقة صناعية

مهمتها استقبال السفن الضخمة وتوزيع حمولتها على سفن صغيرة تتجه الى منطقة الخليج والشرق الأوسط مما يؤدي الى انتعاش الاقتصاد والتجارة .. ومن المزايا الأخرى أن الميناء يستطيع نظرا لكبر مساحته أن يؤجر أحد أرصفته طوال العام مثلا الى شركة صناعية لتستعمله كمرسى خاص بها مما يشجع على اقامة الكثير من كبريات الشركات في المنطقة وتطورها باستمرار مع توفير الخامات غير المصنعة والتي تخدم المشروعات الانشائية والحضارية وتبدأ في تصنيعها في منطقة الميناء لتصدر الى العالم .

وبهذا يشكل ميناء جبل علي تحولا يسد ثغرة بالنسبة لاحتياجات التنمية المحلية من خلال المنطقة الصناعية خارج مدينة دبي حيث تنتقل اليه الصناعات الثقيلة .

وتشهد حركة الميناء الذي يضم ٦٧ رصيفا نموا مستمرا بلغ حجم الزيادة فيها خلال النصف الأول من عام ١٩٨٤ ما نسبته ٦٩٪ مقابل الفترة المناظرة من عام ١٩٨٣ حيث ارتفع اجمالي حركة الميناء الى ٢,٣ مليون طن خلال الستة أشهر الأولى من عام ١٩٨٤ مقابل ١,٦ مليون طن في النصف الأول من عام ١٩٨٣ .

وقد وصل معدل حركة الميناء في النصف الأول من عام ١٩٨٤ الى ٣٠٠ سفينة شهريا ، وتوضح الاحصائية التالية تطور عدد السفن التي استخدمت الميناء منذ افتتاحه عام ١٩٧٩ وحتى النصف الأول من عام ١٩٨٤ .

العـــام	عدد السفن
١٩٧٩	١٠٥
١٩٨٠	٩١٩
١٩٨١	١٨٧٧
١٩٨٢	٢٠٢٦
١٩٨٣	٢٧٢٠
النصف الأول من عـــام ١٩٨٤	١٤٠٧

أما حركة الحاويات وهي النشاط الذي يركز عليه الميناء فارتفعت من ٣١ ألف حاوية عام ١٩٧٩ وزنها ١٦٢,٢ ألف طن الى ١٣١,١ ألف حاوية في عام ١٩٨٣ وزنها ٩٥٧,٧ ألف طن .. وفي النصف الأول من عام ١٩٨٤ وصل عدد الحاويات الى ٦٧,٣٦٠ وزنها ٥٩٨,٠٦ ألف طن .. كما ارتفعت البضائع العامة من ١٨٠,٣ ألف طن عام ١٩٧٩ الى ٩٦٣,٤ ألف طن عام ١٩٨٣ ووصلت الى ٧٥١,٧ ألف طن في النصف الأول من عام ١٩٨٤ .

وارتفعت المنتجات النفطية أيضاً من ٥٤ ألف طن عام ١٩٧٩ الى ١,٣١٤ مليون طن في عام ١٩٨٣ ووصلت الى ٩٦٥,٩ ألف طن في النصف الأول من عام ١٩٨٤ . هذا وقد بدأ العمل في المخزن المبرد في الميناء في عام ١٩٨٣ واستوعب ١٩ ألفا و٨٢١ طنا وبلغت حركته في النصف الأول من عام ١٩٨٤ - ١٠ آلاف و٩٦٧ طنا .

٤ - ميناء خالد :

قررت امارة الشارقة في عام ١٩٦٠ البدء ببناء رصيف يمتد داخل البحر لاستقبال سفينتين فقط في كل مرة .. وفي عام ١٩٦٩ استكملت عملية البناء في ميناء خالد بالشارقة ، هكذا كانت المرحلة الأولى من مراحل التفكير في بناء ميناء لامارة الشارقة ذي طاقات وقدرات تتماشى والتطور الاقتصادي والتجاري في ذلك الحين .. ونتيجة لازدهار الحركة الاقتصادية بالشارقة ابتداء من منتصف عام ١٩٧٠ بدأ التفكير الجدي في وضع الخطط لبناء ميناء حديث يواكب تطور واتساع الحركة التجارية المتسارعة لامارة الشارقة وبقية الامارات الأخرى .

وفي عام ١٩٧٤ تم تشييد أول حاجز للأمواج بالقرب من رصيف «الأصبع» واستمر العمل فيه حتى عام ١٩٧٦ وتم بناء الأرصفة ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ وكذلك مستودعات التخزين والرصيف الشمالي (أطول أرصفة الميناء البالغ طوله ١٠٠٠ متر) وفي نهاية عام ١٩٧٧ بدأ العمل في بناء الأرصفة من ٨ الى ١١ وبذلك استكمل تشييد وبناء ميناء خالد في عام ١٩٧٨ ، بأحد عشر رصيفا ذات غاطس عميق بالاضافة الى الرصيف الشمالي ورصيف البترول .. وبذلك يبلغ عدد الأرصفة

العـاملة في ميناء خالد بالشـارقـة ١٣ رصيفا منها ١٢ رصيفاً للسفن والآليات والحاويات ورصيف للبترول ومشتقاته .

وقـد تم تخصيص الرصيفين ١ ، ٢ لمناولة الحاويات وكانا بمثابة أول محطة للحـاويـات بالشرق الأوسط وقد بدأ تشغيلها عام ١٩٧٦ بعد أن جهزت بأحدث المعدات اللازمة لمناولة الحاويات .

ان حركة التطور في أرصفة ميناء خالد استمرت حتى عام ١٩٨٣ بهدف استقبال السفن العملاقة ذات الغاطس الكبير .. وقد قامت الشركات الملاحية العالمية مؤخرا ببناء وتوسيع أرصفة الميناء . وقد قامت سلطة ميناء خالد بتحديث محطة الحاويات بالميناء وقامت عام ١٩٨٢ بتركيب رافعتين عملاقتين بدلا من الرافعتين القديمتين ويعتبر ميناء خالد أول ميناء يقوم بتركيب هذا النوع من الرافعات في منطقة الخليج .

كمـا شملت عملية تطوير الميناء احاطته بسور ضخم على مرحلتين استكملت الأولى في عام ١٩٨٢ والثانية في عام ١٩٨٥ وتم تحويل البوابة القديمة الى مكانها الحالي :

وقد استقبل ميناء خالد خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ نحو ٢٣٨٦ سفينة محملة بالمواد والبضائع المختلفة و٦١٨ محملة بالحاويات و١٠٤٧ سفينة محملة بأنـواع الزيـوت و٢٦٠ سفينـة محملة بالآليات والسيارات وكان اجمالي عمليات التفـريـغ خلال الفترة المذكورة قد بلغ نحو ١٢,٦ مليار طن أما حركة الحاويات فتـوضح الاحصائية التالية اجمالي الحاويات التي استقبلها الميناء في الفترة من ٨٠/ ٨٥ حيث وصل هذا الاجمالي الى ٢٠٨,٦ ألف حاوية موزعة كالتالي :

عدد الحاويات	العــام
٣٠,٥٣ ألف	١٩٨٠
٣٧,٨ ألف	١٩٨١
٥٢,١ ألف	١٩٨٢
٥٢,٣ ألف	١٩٨٣
١٦,١ ألف	١٩٨٤
١٩,٧ ألف	١٩٨٥

ومن الجدير بالذكر أن اجمالي واردات الدولة عبر موانيء الشارقة خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨٥ قد وصل الى نحو ١١ مليون طن منها :

١,٩ مليون طن عام ١٩٨٠
٢,٣ مليون طن عام ١٩٨١
٢,٠٦ مليون طن عام ١٩٨٢
٢,١٥ مليون طن عام ١٩٨٣
١,٤ مليون طن عام ١٩٨٤
١,١ مليون طن عام ١٩٨٥

أما اجمالي صادرات الدولة عن طريق ميناء خالد بالشارقة فقد بلغ خلال الفترة المذكورة ١,٥ مليون منها :

٢٧٥,٩ ألف طن عام ١٩٨٠
٤٨٥,٠٥ ألف طن عام ١٩٨١
٣٢٦,١ ألف طن عام ١٩٨٢
٢٢٦,١ ألف طن عام ١٩٨٣
١٠٧,٩ ألف طن عام ١٩٨٤
٩٦ ألف طن عام ١٩٨٥

وبالرغم من الركود الاقتصادي الذي ساد المنطقة في الآونة الأخيرة الا أن حركة ميناء خالد ظلت في زيادة ملحوظة وان كانت بمعدل متناقص عن السنوات السابقة .

وقد بلغ حجم البضائع الصادرة والواردة ، عن طريق موانيء الشارقة خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٨٧ مليونا و٩٩٨ ألفا و٤٣٦ كيلو جراما بقيمة ٢٤٧ مليونا و٤٠٦ آلاف و٢٦٢ درهما موزعة كالتالي :

الواردات : ١٥٠ مليونا و٦٨ ألفا و١٦١ درهما .
الصادرات : ٧ ملايين و٧٣٤ ألفا و٧٩٥ درهما .
البضائع العابرة : ٨٩ مليونا و٦٠٣ آلاف و٣٠٦ دراهم .

٦ - ميناء الفجيرة :

يقع ميناء الفجيرة على الساحل الشرقي لدولة الامارات وعلى خليج عمان من جهة أخرى بعيدا عن طريق مضيق هرمز وهذا ما يعطيه قيمة خاصة اقتصادية واستراتيجية ويعطي لامارة الفجيرة والامارات بصفة عامة أهمية خاصة .

بدأ العمل في تشييد ميناء الفجيرة عام ١٩٧٨ واستمر حتى ١٩٨١ وعلى نفقة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة . وقد تم تنفيذ الميناء باشراف من وزارة الأشغال العامة والاسكان بتكلفة بلغت نحو ١٧٥ مليون درهم تقريبا .

وشمل التصميم المبدئي للميناء ١٣ رصيفاً . الا أنه تم في المرحلة الأولى اقامة رصيفين فقط وذلك الى أن يتم التأكد من الجدوى الاقتصادية للميناء ومدى حركة السفن المستخدمة له ، وقد بدأ التشغيل الرسمي في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ حيث رست أول باخرة سعودية محملة بالأسمدة في الخامس والعشرين من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ .. وقد كلف مجلس ادارة الميناء برئاسة الشيخ صالح الشرقي شركة استثمارية بريطانية متخصصة بتولي مهام ادارة الميناء في المراحل الأولى حتى

عام ١٩٨٦ على أن يتم تجديد العقد كل خمس سنوات .. ومن الجدير بالذكر هنا أن هناك جهودا تبذل الآن لتوطين العاملين والمسئولين بالميناء .

يبلغ طول رصيفي ميناء الفجيرة ٣٨٠ متراً وعمقه ١٢,٥ متر ويحيط به حزام من كواسر الأمواج من الشمال والجنوب ، خصصت فيه مساحات للتخزين وقاطرتان ورافعتان بحمولة ٤٠ طنا لكل واحدة الى جانب عدد من السيارات والرافعات الشوكية وغيرها من المعدات والأجهزة اللازمة لتشغيل الميناء .

وتجدر الاشارة الى أن موقع الميناء وأهميته من الناحيتين التجارية والاقتصادية ترجع الى عدة اعتبارات منها :

أولاً : عمق المياه قرب الشاطيء ثم الحماية الجبلية الطبيعية التي تحيط به على شكل نصف دائرة من الجبال القريبة من الشاطيء تحميه من الرياح الموسمية ورياح الشمال .

ثانياً : قرب الميناء من مدينة الفجيرة ، وبالتالي الأسواق والشركات والمؤسسات الحكومية ثم موقعه المجاور للطرق الرئيسية والفرعية يجعل ربطه بالامارة وبباقي أجزاء الدولة أمراً يسيراً قليل التكاليف .. هذا بالاضافة الى توفر كافة الخدمات من كهرباء وماء ووسائل اتصال لاستمرار حركة الميناء .

أما من الناحية التجارية فوقوع الميناء على البحار الدولية المفتوحة ، ومنها المحيط الهندي يعطي الحركة التجارية مرونة وسهولة أكثر في عملية الاستيراد والتصدير للبضائع بالاضافة الى انعاش المنطقة تجاريا .

ومن الناحية الاقتصادية ، فان قرب الميناء من الجبال التي تتوفر فيها المواد الخام والضرورية لتجهيز الكواسر بالمواصفات الفنية المطلوبة وكذلك توفر الرمال والحصى التي تستخدم في أعمال الخرسانة ، قد خفف الى حد كبير من أعباء وتكاليف أعمال التشييد والبناء .

وفي النصف الأول من عام ١٩٨٧ تم الانتهاء من انشاء المنطقة الحرة بميناء الفجيرة حيث تم توصيل الخدمات العامة للمنطقة الحرة كالماء والكهرباء وشبكة طرق .. وقد بلغت المساحة العامة لهذه المنطقة ١٥٠ ألف متر مربع ويمكن توسيعها مستقبلاً لتصل الى ٥٠٠ ألف متر مربع .. وفي تموز (يوليو) من عام ١٩٨٧ كانت ادارة ميناء الفجيرة قد تلقت عرضا من سبع شركات عالمية للعمل داخل المنطقة الحرة وقد باشرت اثنتان منها العمل فعلا .

وسيقلل الاستثمار في ميناء الفجيرة ، من قبل الشركات العالمية من تكاليف الشحن وذلك لموقع الميناء المميز المطل على البحار المفتوحة دون المرور بالمضايق الدولية . وقد بلغ عدد السفن التي دخلت ميناء الفجيرة خلال الستة أشهر الأولى من عام ١٩٨٧ ما مجموعه ٣٧٦ باخرة ضمت ٩٤ ألفا و٩٦ حاوية وحمولة ٨٦ ألفا و٥٩٣ طنا من البضائع العامة الى جانب البضائع السائبة والحيوانات الحية والغاز .

٦ - ميناء صقر :

يعتبر ميناء صقر في امارة رأس الخيمة ، من أهم الموانيء في دولة الامارات العربية المتحدة ، لموقعه في أقصى الشمال بالقرب من مضيق هرمز ، وقد بدأ العمل فيه في ٢٨ شباط (فبراير) من عام ١٩٧٧ بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم امارة رأس الخيمة .

وتم انشاء الميناء بالتعاون بين حكومة رأس الخيمة ، وشركة «جراي ماكنزي» العالمية التي تتولى ادارته وتشغيله ويحتوي على ثمانية مراسٍ للسفن يبلغ طول كل منها ٢٠٠ متر بعمق حوالي ١٢,٢ متر كما يحتوي على ذراعين ومراسٍ خاصة لتفريغ الأسمنت بكميات كبيرة . كما يحتوي على أربعة مخازن ترانزيت مساحتها ٢٩ ألف متر مربع .

ويقع الميناء في خور الخوير الذي يعتبر مركز المنطقة الصناعية في امارة رأس

الخيمة ويبعد عن المدينة بنحو ٢٢ كيلو متراً والتي يربطها مطارها الدولي ببقية أنحاء العالم .

وبالمقارنة مع الموانيء الأخرى ، فان حوالي ٨٠٪ من نشاط ميناء صقر ينحصر في البضائع المصدرة حيث بلغ حجم النشاط عام ١٩٨٣ أربعة ملايين طن وانخفض في السنتين التاليتين بسبب الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض مشاريع البناء في المنطقة .

وقد أظهرت البيانات تغيرا في نوعية المواد التجارية التي ساهمت الى حد كبير في انخفاض حجم النشاط في الميناء ففي عام ١٩٨٣م تم استيراد أكثر من ٤٠٠ ألف طن من الغاز وزيت الوقود للاستخدام في الصناعة في الامارة وانخفضت هذه الواردات في عام ١٩٨٦ الى حوالي ٣١ ألف طن عندما تحول المجمع الصناعي الى استخدام الغاز المنتج محليا .

كما توقف استخدام «الآجر» الذي يستخدم لصناعة الأسمنت في عام ١٩٨٦ في الوقت الذي تم استيراد ٤٠٠ ألف طن منه في عام ١٩٨١ وذلك بسبب الاكتفاء الذاتي للمصانع المحلية وعلى العكس فقد تم تصدير حوالي ١١ ألف طن منه في عام ١٩٨٦ .

كما وتستخدم الميناء شركة بترول وغاز رأس الخيمة المحدودة و«انترناشيونال بتروليوم كوربوريشن» في العمليات البحرية .



الفصل الثاني

طبيعة البنيان الاقتصادي

المبحث الاول : التخلف

المبحث الثاني : الطبيعة المزدوجة للبنيان الاقتصادي

الفصل الثاني

طبيعة البنيان الاقتصادي

اتصف البنيـان الاقتصـادي القـديم للامارات العربية المتحدة ، بأنه بسيط وبدائي ومتخلف ، شأنه في ذلك شأن البنيان الاقتصادي لعديد من الدول الأخرى المتخلفـة وقد ارتبط الاقتصاد الوطني للامارات العربية ، قبل اكتشاف البترول فيهـا ، بصناعة اللؤلؤ التي ازدهرت في فترات امتدت من القرن الثامن عشر الى النصف الأول من القـرن العشرين . ومـع هذه الأهمية التي كانت للؤلؤ في هذا الاقتصاد الا أنه قد احتفظ دائماً ، وبسبب النشاطات الاقتصادية الأخرى بكثير من ملامح الاقتصاد المعيشي ، مما خلع على اقتصاد الامارات العربية نوعا من الازدواجية في اطار التخلف والركود .

ومـع اكتشاف البترول حدث تحول كبير في البنيان الاقتصادي ، وظهر نوع جديـد من الازدواجيـة في اطار التنميـة ، استند الى التقابل الواضح بين قطاع اقتصادي متطور مرتبط باقتصاديات البلاد الصناعية وهو قطاع البترول ، والى قطاع اقتصادي متخلف مرتبط بالبنية المحلية ويتمثل في النشاطات الأخرى التي تحاول بصعوبة اللحاق بقطاع البترول والذي يشكل «القطاع القائد» في الاقتصاد الوطني .

وعليه فقد اتصف البنيان الاقتصادي للامارات العربية بصفات رئيسية هي : التخلف والازدواجية قبل أن يبدأ في مرحلة جديدة تتصف بالتحديث والتخطيط المستقبلي .

المبحث الأول

التخلـــف

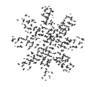
كان شعب الامارات العربية المتحدة ، عبارة عن مجموعة من القبائل تسكن في الواحات الخصبة وفي بعض الجزر ، ولم يوجد فيها مجتمع مركب يرتبط بعلاقات ثابتة ، بل كان ما يسمى باقتصاد القبيلة أو القرية (اقتصاد رعوي) .

فسكـان الواحات كانوا يمتهنون الزراعة وخاصة زراعة النخيل ، لأن النخلة تنتج لهم التمر ومن سعفها وجذوعها يبنون بيوتهم ومن أوراقها (خوصها) يصنعون الحصر وأدوات الطعام ومن ليفها يصنعون الحبال ومن مخلفات التمر يأخذون علفا لماشيتهم وابلهم ، وهكـذا نرى ان النخلة تشكـل بالاضــافـة الى الجمل أعمدة الاقتصاد القديم للقبائل العربية ، فالجمل هو الآخر كانت له أهمية كبيرة في هذا الاقتصــاد القبــلي ، فمن لبنـه يشربون ويستخرجون منتجات الألبان ومن لحمه يأكلون ومن وبره ينسجون ملابس وهو الوسيلة الوحيدة لنقل الأشخاص ونقل السلع .

أما سكان الشواطيء والجزر فقد امتهنوا صيد السمك وبعد ذلك صيد اللؤلؤ وكانوا يصنعون سفنهم الشراعية محليا بالاضافة الى صناعة شباك الصيد .

وقد كان سكان القرى والأرياف يتبادلون مع سكان الجزر والشواطيء منتجاتهم وكان هذا التبادل يتم في معظمه عن طريق المقايضة في حين كان هناك استعمال لبعض أنواع النقود الأجنبية على نطاق ضيق وخاصة المسكوكات الذهبية والفضية .

والبنيـان الاقتصــادي يتشكل من وحدات اقتصادية صغيرة ، من مجتمعات اقتصادية بدائية ومتعددة تتمثل في القبائل وفي القرى قام بينها نوع من الترابط تزايد مع تطور النشاط الاقتصادي ، خاصة مع انتعاش التجارة الخارجية والنقل البحري . ثم مع ظهور صناعة اللؤلؤ كسلعة نقدية وازدياد عدد المشتغلين فيها مما أدى الى اتساع المبادلات والى ظهور بعض الأنواع من تقسيم العمل . فمع هذا التطور أخذت أعداد أكبر من السكان تتجمع قرب الشواطيء مكونة مجتمع القرية ثم مجتمــع المدينة ، وبالرغم من هذا التطور الذي حدث في النشاط الاقتصادي والذي استتبع ظهور القرية والمدينة فقد ظل اقتصاد الامارات العربية متخلفا[1] .



(١) ليست هناك مراجع أو مصادر اقتصادية لفترة ما قبل البترول فلذلك اعتمدنا على البحث الميداني والمجهود الشخصي .

المبحث الثاني

الطبيعة المزدوجة للبنيان الاقتصادي

وبالاضافة الى التخلف الذي اتصف به اقتصاد الامارات ، في مرحلة ما قبل البترول ، فقد اتصف أيضاً «بالأزدواجية» حيث جمع بين انتاج بعض المحاصيل العينية ، بغرض الاستهلاك المنزلي أو المقايضة المحلية وبين انتاج بعض المحاصيل النقدية بغرض التصدير الى الخارج .

ففي عصر صناعة اللؤلؤ كان اللؤلؤ يعتبر سلعة نقدية ، تنتج بغرض التصدير ، في حين كانت المنتجات الزراعية في ذلك الوقت تنتج لغرض الاستهلاك المحلي .

وعندما ازدهرت صناعة اللؤلؤ ، سبق اللؤلؤ القطاعات الأخرى التي تعمل من أجل سد حاجة السوق المحلي وأصبح المحصول النقدي الوحيد الذي ارتكز عليه الاقتصاد الوطني لفترة من الزمن ، مما برر اعتباره القطاع الرئيسي في هذا الصدد . وقد كان طبيعياً مع هذا الوضع أن يتأثر اقتصاد الامارات ، وعن طريق قطاع اللؤلؤ بالأوضاع الاقتصادية العالمية ، وأن يصبح نتيجة لذلك عرضة لتقلبات كبيرة خارجية ، وهذا ما حدث عندما تدهورت صناعة اللؤلؤ ابتداء من الحرب العالمية الثانية ونتيجة للظروف الدولية وخاصة لاكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي وقيام دول جديدة في المنطقة واكتشاف طريقة زراعة اللؤلؤ الصناعي في اليابان نتيجة للظروف الدولية مما أدى الى تدهور شبه كامل للاقتصاد الوطني كله .

ونضيف ، أن اكتشاف البترول في الامارات العربية ، وقد أصبح يشكل

«القطاع القائد» في اقتصادها الوطني وبدأ يخلصه من ظاهرة التخلف ويحقق له التنمية ، ولم يخلصه من الطبيعة الازدواجية . ففي حين أن قطاع البترول قطاع متطور جدا تكنولوجيا ومرتبط ارتباطا كليا بالأسواق الخارجية ، نجد أن القطاعات الأخرى من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات كانت ولا تزال متخلفة تكنولوجيا وبدرجة كبيرة عنه ، ومرتبطة أساساً بالاقتصاد المحلي . ولا شك في أن هذه الصفة الازدواجية تعني بالاضافة الى ما عليها من مآخذ اقتصادية ، اننا في بداية السبعينات وبدرجة كبيرة لم نستطع بعد أن ننقل التقدم الذي تحقق في قطاع البترول ، وهو القطاع القائد الى القطاعات الأخرى بشكل متواز خلال الفترة السابقة .

ولذلك يكون من الضروري في مثل هذا الوضع الذي يعاني من ظاهرة الازدواجية . أن تؤخذ مساعي دمج «القطاع القائد» في الاقتصاد الوطني وذلك بنقل خصائصه وآثاره الى القطاعات الأخرى أولوية قصوى وهو عمل ليس بالسهل الا أنه يجب أن يكون الهدف الذي يحقق للاقتصاد القومي توازنا واستقرارا .

ومنذ بداية الثمانينات بدأت المساعي الحثيثة في ربط القطاعات الاقتصادية غير البترولية بالتطور التكنولوجي العالمي وأصبح القطاع البترولي أقرب الى الاندماج بتلك القطاعات الاقتصادية .



الباب الثاني

الباب الثاني

الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة

- مقدمــة .

الفصل الأول : الاطار القانوني للصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة.

المبحث الأول : اتفاقيات البترول القديمة.
المبحث الثاني : اتفاقيات البترول الجديدة.
المبحث الثالث : اتفاقيات المشاركة .
المبحث الرابع : السيطرة الكاملة وتحديد ربحية شركات البترول العاملة.

الفصل الثاني : شركات البترول العاملة في الامارات العربية المتحدة.

المبحث الأول : شركات البترول العاملة في امارة أبوظبي.
المبحث الثاني : شركات البترول العاملة في الامارات الأخرى.

الفصل الثالث : مراحل الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة.

المبحث الأول : انتاج البترول .
المبحث الثاني : تكرير البترول .
المبحث الثالث : تسويق البترول .
المبحث الرابع : انتاج الغاز الطبيعي.
المبحث الخامس : احتياطي البترول والغاز.

الفصل الرابع : الامارات العربية المتحدة والتكتلات البترولية.

المبحث الأول : منظمة الأقطار المصدرة للبترول «أوبك».
المبحث الثاني : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»
المبحث الثالث : التعاون العربي في مجال الطاقة.
المبحث الرابع : المنظمة العربية للثروة المعدنية.

الفصل الاول

الاطار القانوني للصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة

المبحث الاول : اتفاقيات البترول القديمة

المبحث الثاني: اتفاقيات البترول الجديدة

المبحث الثالث: اتفاقيات المشاركة

المبحث الرابع : السيطرة الكاملة وتحديد ربحية شركات البترول العاملة .

مقدمة الباب الثاني

ألقينا الضوء في الباب الأول ، على البنيان الاقتصادي للامارات العربية المتحـدة ، من منـظور اقتصـادي شامـل (MACRO VIEW) لمرحلة ما قبـل اكتشاف البترول فيما تيسر من معلومات عن تلك المرحلة المتميزة في تاريخ الامـارات الاقتصادي ثم تناولنا الحوادث الأساسية للمتغيرات فيه نتيجة لاكتشاف البترول .

ويمكننا الاشارة الى أن مرحلة ما قبل اكتشاف البترول ، أو ما عرف «بعصر اللؤلؤ» أو «اقتصاد القبيلة» استند الى المجتمعات الصغيرة المغلقة التي لا تقوم بينها علاقات اقتصادية ، الا في حدود ضيقة جدا ، ثم أصبحت صناعة اللؤلؤ ، قبـل قرنـين من اكتشاف البترول المحور الذي ارتكز عليه اقتصاد الامارات العربية شأنها في ذلك شأن بقية دول الخليج العربي .

وبعد دخول شركات البترول الى المنطقة فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وحصولها على امتيازات التنقيب عن البترول في الامارات العربية المتحدة انتهت المرحلة الأولى الاقتصادية للامارات وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة البترول وذلك منذ عام ١٩٣٦ . حيث تم توقيع أول امتياز للبترول بين حاكم امارة أبوظبي وشركة تطوير بترول الساحل المتهادن . وعليه فان الفترة ما بين عام ١٩٣٦ و١٩٦٢ يمكن اعتبـارها فترة انتقالية فصلت بين (عصر اللؤلؤ) و(عصر البترول) .

فقبـل نهاية عام ١٩٦٢ بدأ تصدير البترول من أبوظبي بكميات تجارية

مؤذنا بدخول عصر جديد للاقتصاد الوطني للامارات العربية ألا وهو (عصر البترول) بما له من معالم جديدة وسمات خاصة وقد برز ذلك بصورة أكبر منذ أن تولى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في أبوظبي في عام ١٩٦٦ .

وننتقل هنا الى دراسة الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة ، مقسمين دراستنا الى فصول أربعة .

نخصص الفصل الأول منها للاطار القانوني للصناعة البترولية ، والفصل الثاني لشركات البترول العاملة في الامارات العربية المتحدة ، والفصل الثالث لمراحل الصناعة البترولية ، والفصل الرابع للامارات العربية المتحدة والتكتلات البترولية .



الفصل الأول

الاطار القانوني للصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة

منذ بداية القرن الحالي ، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى حيث تمت تصفية تركة الامبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط ، بدأ يتضح الصراع الخفي الذي كان دائرا بين دول المحور وهي تركيا وألمانيا وايطاليا ، وبين الحلفاء ، وهم بريطانيا وفرنسا وأمريكا ، حول السيطرة على أقطار الشرق الأوسط وتقاسمها كمناطق للنفوذ ، وذلك بدفع من شركات البترول في تلك البلاد والتي كانت تعرف الأهمية البترولية المحتملة لاقطار الشرق الأوسط .

وبعد أن حصل رجل الأعمال البريطاني دارسي على امتياز للتنقيب عن البترول في ايران عام ١٩٠٣ حاول الألمان عن طريق تركيا أن يحصلوا على امتياز للتنقيب عن البترول في العراق ولكن الحلفاء اتصلوا بالحكومة العراقية ، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، التي هزم فيها المحور فبدأ الانجليز يساومون العراق على شق محافظة الموصل عنه اذا لم يمنح امتياز البترول للشركات الانجليزية ، وبالفعل فقد تم لهم ما أرادوا وأنشئت شركة نفط العراق (I.P.C) حيث منحت امتيازا للتنقيب عن البترول في جميع مناطق العراق .

وتحت ضغط حلفاء بريطانيا تنازلت شركة البترول البريطانية B.P عن جزء كبير من حقها في الـ (I.P.C) لشركات أمريكية وهولندية ، حيث تم توزيع أسهم شركة نفط العراق على النحو التالي :

شركة البترول البريطانية	٢٣,٧٥٠٪
شركة البترول الفرنسية	٢٣,٧٥٠٪
شركة شـــــل	٢٣,٥٠٪
شركة موبل وأكسون	٢٣,٧٥٠٪
مؤسســة كلبنكيـــان	٥٪

وحصلت شركـة بابكـو الأمـريكيـة على امتياز في البحرين ثم حصلت أرامكو الأمريكية على امتياز شامل في المملكة العربية السعودية ، وحصلت كل من شركة البتـرول البريطانية (B.P) وشركة الخليج GULF الأمريكية على امتياز في الكويت مناصفة بينهما .

وبعد ذلك حصل مساهمو شركة نفط العراق (I.P.C) على امتيازات في كل من الامارات العربية وعمان وقطر .

وبذلك لم تأت سنة ١٩٣٦ الا وقد تقاسم الحلفاء منطقة الشرق الأوسط فيما بين شركاتهم وبنسب متفاوتة . وكان شأن الامارات العربية في ذلك شأن بقية بلدان المنطقة .

ففي الامارات العربية تم التوقيع على أول اتفاقية للبترول في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٦ بين حاكم امارة أبوظبي وشركة تطوير بترول الساحل المتهادن(١) حيث حصلت هذه الشركة على امتياز للتنقيب عن البترول في جميع مناطق امارة أبوظبي البرية والبحرية . وبعد هذه الاتفاقية وقع حكام دبي والامارات الأخرى مع هذه الشركـة على اتفـاقيـات مماثلة وبذلك حصلت هذه الشركة على امتياز غطى الامارات العربية المتحدة كلها .

---

(١) كانت الامارات العربية يطلق عليها قبل حصولها على الاستقلال عام ١٩٧١ عدة أسماء من بينها الامارات المتصالحة والمحميات البريطانية وامارات الساحل المتهادن لأن هذه الامارات وقعت فيما بينها اتفاقية هدنة تم بموجبها منع الاقتتال والخلافات التي كانت قائمة بين الامارات المختلفة .

ثم قامت الحرب العالمية الثانية ، فتوقفت أنشطة شركات البترول في الامارات العـربيـة المتحـدة ، لتعـود ثانيـة بعـد هذه الحـرب للقيـام بأعمال التحري ، والاستكشاف وبعد أن قامت شركة تطوير الساحل المتهادن بعمليات الاستكشاف الأولى بعـد الحرب العالمية الثانية تخلت عن امتيازاتها في امارات دبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة كما تخلت عن المناطق البرية منها حيث ركـزت نشـاطهـا فيها . وقد منح حكام الامارات فيما بعد امتيازات للتنقيب عن البترول في اماراتهم لشركات عديدة . أهمها الامتياز الذي منحته امارة أبوظبي عام ١٩٥٤ في مناطقها البحرية (لشركة مناطق أبوظبي البحرية) والامتياز الذي منحته امارة دبي عام ١٩٦٣ لشركة بترول دبي في المناطق البحرية للامارة ، والامتياز الذي منحته امارة الشارقة عام ١٩٧١(١) لشركة الهلال .

وقد اكتشف البترول بكميات تجارية لأول مرة في امارة أبوظبي عام ١٩٥٨ ثم في امارة دبي عام ١٩٦٦ وفي امارة الشارقة عام ١٩٧٢ .

وتختلف اتفاقيات البترول في الإمارات العربية المتحدة الواحدة عن الأخرى ، من حيث طبيعتها ومضمونها شأنها في ذلك شأن الاتفاقيات التي عقدت في بقية بلدان الشرق الأوسط وذلك تبعا للتطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في هذه المنطقة(٢).

ولسهـولة البحث ، فاننـا سنقسم دراستنا لاتفاقيات البترول طبقا لمضمونها وشروطها التي تشكل الاطار القانوني ، للصناعة البترولية الى أربعة مباحث ندرس في المبحث الأول منها الاتفاقيات القديمة ، وفي المبحث الثاني الاتفاقيات الجديدة وفي المبحث الثالث اتفاقيات المشاركة ، وفي المبحث الرابع السيطرة الكاملة وتحديد ربحية شركات البترول العاملة .

---

(١) أنظر الفصل الثاني والخاص بشركات البترول العاملة في الامارات العربية المتحدة.

(٢) انظر اقتصاديات أبوظبي قديما وحديثا – للمؤلف – ص١٥٣ – ١٥٤.

المبحث الأول

اتفاقيات البترول القديمة

نقصد بذلك الاتفاقيات التي وقعت في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وهي اتفاقيات غطت منطقة الشرق الأوسط ولها صفات متميزة وتتشابه فيما بينها وان اختلفت الأقطار التي عقدتها .

لقد تقاسمت سبع شركات بترول عالمية ، وهي التي يطلق عليها الاخوات السبع (SEVEN SISTERS) [١] مناطق الامتياز في الشرق الأوسط بعد أن اتفقت فيما بينها على عقد الكارتل العالمي المعروف ، (اتفاق أوكناكري) والذي تعهدت بموجبه بأن تتقاسم مناطق الامتياز والأسواق والا تدخل في منافسات فيما بينها .

وقبل البحث في سمات هذه الاتفاقيات نورد النص الحرفي للاتفاقية الموقعة مع حاكم امارة أبوظبي وتوابعها في عام ١٩٣٩ :

بسم الله الرحمن الرحيم

عقدت هذه الاتفاقية في أبوظبي في اليوم العشرين من ذي القعدة لسنة ١٣٥٧هـ الموافق لليوم الحادي عشر من شهر كانون الثاني / يناير ١٩٣٩م بين صاحب السمو الشيخ شخبوط بن سلطان بن زايد حاكم أبوظبي وتوابعها (ويشار اليه فيما بعد بـ «الحاكم») من جهة وبين السيد ستيفن همسلي لونغريغ المدير العام لشركة تطوير بترول الساحل المتهادن المحدودة وهي شركة بريطانية مسجلة في لندن (ويشار اليها فيما بعد بـ «الشركة» ، ممثلا الجهة الأخرى . وقد تم الاتفاق على ما يلي :

---

(١) شركات البترول الرئيسية أو الأخوات السبع هي :

1. BRITISH PETROLEUM , 2. STANDARD OIL OF CALIFORNIA
3. STANDARD OIL OF NEW JERSY, 4. GULF OIL
5. SHELL, 6. MOBIL, 7. C.F.P.

المادة الأولى :

ان عبارة «الحاكم» تتضمن الحاكم الحالي لابوظبي وتوابعها، وورثته وخلفاءه ممن يمكن أن يتولوا زمام الحكم في أبوظبي مستقبلا .

ان عبارة «سنة» تعني السنة الشمسية .

ان عبارة «طن» تعني الطن الانجليزي .

ان عبارة «البترول بكميات تجارية» تعني امتلاك بئر وآبار قادرة على انتاج ألفي طن من البترول الصافي على الأقل لمدة ثلاثين يوما بشكل مستمر ، أو اذا قامت الشركة بتصدير أربع شحنات من البترول سواء كان ذلك في مرة واحدة أو عدة مرات ، عند ذلك يمكن أن نقول ان اكتشاف البترول بكميات تجارية قد تحقق.

المادة الثانية :

أ - ان المنطقة المشمولة بهذه الاتفاقية هي جميع الأراضي التي هي تحت سيطرة حاكم أبـوظبي ، وتوابعها وتشمل أيضا جميع الجزر والمياه الاقليمية واذا حدث في المستقبـل اعـادة تخـطيط حدود المنطقة التابعة لأبوظبي ، وذلك بالاتفـاق مع الحكـومات الأخرى عندئذ ستتطابق المنطقة (المشمولة بهذه الاتفاقية) مع الحدود المشكلة بعد اعادة تخطيطها .

ب - واذا تم في المستقبل ، تشكيل منطقة محايدة متاخمة للأراضي التابعة لابوظبي بحيث تكون حقوق حكم هذه المنطقة مشاركة بين حاكم أبوظبي وحاكم آخر ، حينذاك يتعهد حاكم أبوظبي بأن تشمل هذه الاتفاقية جميع حقوق الزيت المعدني (البترول) التابعة له في تلك المنطقة .

ج - تتعهـد الشركـة بعدم القيام بأية أعمال في المناطق المستعملة والمخصصة لأماكن العبادة والمباني المقدسة أو المدافن .

المـادة الثالثة :

يمنح الحاكم بموجب هذه الاتفاقية الشركة الحق الكامل ، لمدة خمسة وسبعين عامـا من تاريخ التوقيع ، في البحث والاستكشاف والحفر وانتاج الزيت المعدني (البتـرول) ومشتقاته والمواد المتعلقة به في المنطقة والحق الكامل في ملكية جميع المـواد المنتجـة وحرية التصرف بذلك داخل وخارج أراضي الامارة شريطة أن يتم تصدير النفط من أراضي منطقة الامتياز مباشرة دون تمريره بأية أراض مجاورة .

ويفهم من هذه الاتفاقية على أنها منح حقوق نفطية ولا يمكن اعتبارها (احتلالا) بأي شكل من الأشكال .

المادة الرابعة :

أ – تدفع الشركة للحاكم مبلغا قدره ٣٠٠,٠٠٠ روبية خلال ٣٠ يوما من تاريخ توقيع الاتفاقية .

ب – في نهـايـة كل سنـة تلى تاريخ توقيع (هذه الاتفاقية) ، تدفع الشركة مبلغ ١٠٠,٠٠٠ روبية الى الحاكم ، حتى اكتشاف النفط بكميات تجارية شريطة أن يزاد هذا المبلغ السنوي حسب الظروف المبينة في الفقرة (د) من المادة الخامسة .

ج – عنـد اكتشـاف النفط بكميات تجارية في المنطقة ، تقوم الشركة بدفع مبلغ اجمالي للحاكم قدره ٢٠٠,٠٠٠ روبية بالاضافة الى المبالغ السنوية المتوجب دفعها .

د – بعـد اكتشـاف النفـط بكميـات تجارية تتوقف الشركة عن سداد الدفعات السنـوية الـ ١٠٠,٠٠٠ روبية وتدفع بدلا عن ذلك أتاوة قدرها ٣ روبيات للطن الواحد من النفط المستخرج ، على أنه اذا لم تتجاوز الأتاوه في أي من

السنتــين الأوليين التاليتين لاكتشاف النفط مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ روبية تزداد عندئذ قيمة الاتاوة لتكون ٢٥٠,٠٠٠ روبية لتلك السنة وفي السنوات التالية لهــاتــين السنتــين يجب أن يكون الحد الأدنى المدفوع كأتاوة مبلغا قدره ٥٠٠٠٠٠ روبية سنويا .

هـ - ان النفط الذي يدفع عنه أتاوة ٣ روبيات للطن الواحد ، يجب أن يكون نفطا صافيــا خاليا من الماء والمواد الشائبة ، ولن تدفع الأتاوة على النفط الذي تستخدمه الشركة وموظفوها في عملياتهم ضمن المنطقة .

و - بعـد اكتشــاف النفط بكميات تجارية تقوم الشركة باعطاء الحاكم الكميات الكافية من البترول لسياراته الخاصة .

المادة الخامسة :

أ - تتعهـد الشركـة أن تقـوم بعمليــاتهـا بفعــالية وباستعمال الوسائل الفنية المنــاسبــة ، وتتعهـد باعلام الحاكم بشكل دائم بمعلومات عامة عن تطور عمليات الحفر ونتائجه لكل بئر على حدة شهرا بشهر ، وكذلك ، على الشركة أن تقدم الى الحاكم أو ممثله خرائطها الجيولوجية للأراضي التابعة لأبوظبي قبل طباعتها ويمكن له حسب رغبته أن يحصل على نسخ من هذه الخرائط شرط أن تبقى جميع هذه المعلومات سرية عند الحاكم وممثله .

ب - تقدم الشركة للحاكم خلال ثلاثة أشهر من نهاية كل عام حسابات واضحة وبينة عن كميات المواد المنتجة والأتاوات المدفوعة بموجب نص المادة الرابعة وللحــاكم أو ممثله الحق أيضــاً بتفحص هذه الحسابات وتدقيق حسابات الشركة المتعلقة بالنفط المنتج من الأراضي التابعة لأبوظبي في أي وقت .

ج - تتعهـد الشركة باتخاذ الخطوات الضرورية في أسرع وقت ممكن لاكتشاف التراكيب المحتمل وجود النفط فيها بكميات تجارية . ويشار الى هذه التراكيب

فيما بعد بمواقع الحفر . ولهذه الغاية ، تتعهد الشركة بالبدء بالاستكشاف الجيـولوجي خلال ستـة أشهـر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية كما تتعهد بالاضافة الى ذلك ببدء الحفر في المواقع قبل نهاية العام الثاني الذي يلي الاكتشاف .

د – اذا لم تنجح الشركة باكتشاف مواقع الحفر خلال أربع سنوات من تاريخ التوقيع عليها عندئذ اما أن تتخلى عن جميع حقوقها المخولة لها بموجب هذه الاتفاقية أو أن تزيد المبالغ السنوية المدفوعة بموجب الفقرة (ب) من المادة الرابعة بـ ٢٥٪ ، وبعد ذلك ، وعند نهاية كل ثلاث سنوات يجب أن تزاد المبالغ بـ ٢٥٪ اضافية حتى ابتداء الحفر أو حتى تتخلى الشركة عن حقوقها .

المادة السادسة :

أ – للشركة الحق باستيراد جميع الأشياء الضرورية ، لانجاز هذا المشروع دون دفـع أية رسوم جمركية ، أو أية ضرائب استيراد أو تصدير أو أية رسوم أخـرى ولكن يجب أن تدفـع الرسـوم الجمركية عن الممتلكات الشخصية للموظفين . وما عدا ذلك ، تكون الشركة وموظفوها مُعفين من جميع الضرائب والرسوم مهما كان نوعها . ومقابل هذا الاعفاء تقوم الشركة بدفع أربع عانات (العانة – من الروبية الهندية) عن كل طن من النفط اضافة للثلاث روبيات المذكورة في الفقرة (د) من المادة الرابعة ، وفي حال قيام الشركة ببناء ميناء خاص لسفنها يمكن للحاكم تعيين موظف جمارك لتلك المنطقة وتدفع الشركة مرتبه .

ب – لن يكـون للشركـة الحق باستـيراد المعـدات الحربية والأسلحة من جميع المواصفات الا بتصريح مكتوب من الحاكم .

المادة السابعة :

أ - من أجل انجاز الأعمال المتعلقة بمشروعها يكون للشركة الحق ببناء وتشييد جميع أنواع المباني والمنشآت والأشغال الهندسية بجميع أشكالها شرط اعلام الحاكم بذلك قبل البدء بعملية البناء . كما يمكنها استعمال جميع وسائل النقل والاتصالات . اذ قامت الشركة باقتراح انشاء مبان مصممة خصيصا للحماية والدفاع عن ممتلكات الشركة وموظفيها ، ويحق للحاكم عندها الاشراف على تصاميم المباني المقترحة وبتوجيه الادارة فيما يتعلق بذلك .

ب - تمنح الشركة دون مقابل الحق المطلق لاستعمال الأراضي غير المزروعة في المنطقة حسب حاجتها من وقت لآخر من أجل عملياتها .

ج - تلتزم الشركة بارسال رسائل الحاكم بواسطة أجهزتها اللاسلكية دون مقابل طالما أنها لا تتداخل مع عملياتها .

المادة الثامنة :

أ - تلتزم الشركة بتوظيف أكبر عدد من رعايا الحاكم ، في جميع الأعمال المناسبة لهم ولكن اذا كان عدد العاملين المتوفر غير كاف أو غير مناسب للعمل تعلم الشركة الحاكم بعدد العمال المطلوبين ، والمهام التي من أجلها يحتاجون اليهم على أمل أن يتمكن من ايجاد هذا العدد من داخل الدولة . واذا لم يتمكن من ذلك يمكن للشركة استدعاؤهم من الخارج .
تعطى أفضلية العمل لرعايا الدول العربية المجاورة شرط تقيدهم بالقوانين المحلية .
يمكن للشركة احضار موظفيها المختصين والفنيين من الخارج . تدفع الشركة لعمالها الأجور المناسبة وتتعهد بمعاملة العاملين المواطنين لديها معاملة جيدة ، وان توفر لهم الفرصة لتلقى التدريب العملي وتؤمن عناية طبية مجانية لكل من يحتاجها خلال فترة عمله .

ب – يسمح للموظفين بالدخول والخروج الى منطقة الشركة دون أية اعاقة وعلى الحاكم أن يمنحهم جميع التسهيلات اللازمة لتنفيذ المهام الموكلة لهم .

ج – اذا ثبت تورط أحد موظفي الشركة بجرم يمكن أن يؤدي الى اخلال في النظام أو الى تدخل في الشؤون السياسية لابوظبي ، يمكن للحاكم (اذا كان مرتكب الجرم أجنبيا) أن يطلب من الشركة طرد هذا الموظف من أراضي الشركة وعليها ابعاده الى الخارج اذا شاء الحاكم ذلك . ولكن اذا كان ذلك الموظف أحد رعايا الحاكم فيمكن للحاكم حينذاك محاكمته حسب قوانين البلاد .

المادة التاسعة :

يؤمن الحاكم للشركة ولموظفيها كل حماية ضمن امكانياته ويمكن تعيين عدد كاف من الحرس على ممتلكات الشركة بعد استشارتها ويمكن في حالة انتقال موظفي الشركة تعيين عدد اضافي من الحرس لحمايتهم ، وتدفع رواتب الحرس الى الحاكم مباشرة وعلى الشركة تأمين مبانٍ مناسبة لسكن هؤلاء الحرس على نفقتها الخاصة[1] .

المادة العاشرة :

تقوم الشركة بقياس النفط بالوسائل العادية ، المستعملة ووفق الاجراء الفني المتبع وللحاكم الحق من خلال ممثله ، في مراقبة عمليات القياس وتفحص الأجهزة المستعملة لذلك واذا ثبت ، عند عملية الفحص ، وجود اعطال في أحد هذه الأجهزة على الشركة اصلاح هذا الجهاز في أسرع وقت ممكن ، واذا ثبت عند عملية الفحص اكتشاف خطأ في الجهاز ، يعتبر هذا الخطأ موجودا منذ ثلاثة أشهر قبل تاريخ اكتشاف هذا الخطأ أو منذ آخر مرة تمت فيها عملية الفحص اذا كانت حاصلة

---

(١) ملاحظة تعهدت الشركة بموجب الكتاب رقم ٩/٥/١١١٠٥ بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ والذي وافق عليه الحاكم وقبله ، ببعض الالتزامات عوضا عن التزاماتها في هذه المادة . تتعلق هذه الالتزامات بمصاريف الحرس والسكن والسياج الأمني والاضاءة كما تتضمن دفع مبلغ وقدره ٣٠٠٠٠ دينار بحريني في ١٤ كانون الثاني / يناير من كل عام لدائرة الشرطة والأمن العام .

خلال الشهور الثلاثة الأخيرة وتعدل قيمة الاتاوة وفقا لذلك واذا وجدت الشركة أنه من الضروري اصلاح أو استبدال أحد أجهزة القياس عليها اعلام الحاكم أو ممثله قبل فترة زمنية مناسبة ليتمكنوا من الحضور عند عملية الاصلاح . وعلى الشركة الاحتفاظ بسجلات كاملة وصحيحة لجميع القياسات ولممثل الحاكم المذكور أعلاه الحق في جميع الأوقات المعقولة الحصول على هذه السجلات التي يجب أن تتصف بالوضوح .

المادة الحادية عشرة :

أ - يمكن للشركة في أي وقت بعد ثلاث سنوات ، من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية اعطاء الحاكم اشعارا مكتوبا ، تبين نيتها في الغاء هذه الاتفاقية ، بعد ستة شهور وعند نهاية هذه الفترة تعتبر هذه الاتفاقية ملغاة وباطلة .

ب - اذا أعطي هذا الاشعار خلال فترة لا تتجاوز الثلاثين عاما من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية للشركة الحق دون دفع أية تكاليف أو أية رسوم مهما كانت بنقل جميع موادها وأبنيتها ومخازنها وممتلكاتها من جميع الأنواع .

ج - اذا أعطى هذا الاشعار بعد مرور ثلاثين عاما من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية تصبح عندئذ ملكية ما ذكر أعلاه للحاكم دون مقابل .

د - عند نهاية فترة الخمسة وسبعين عاما لهذه الاتفاقية تعطى جميع ممتلكات الشركة المنقولة والثابتة للحاكم دون مقابل .

المادة الثانية عشرة :

أ - للحاكم الحق في أي وقت كان منح فريق ثالث ، امتيازاً لأية مواد عدا ما حدد في المادة الثالثة من هذا العقد شرط الا يؤثر هذا سلبا على عمليات وحقوق الشركة .

ب – ان المعـادن التي يحتمل وجودها في الأرض مثل الذهب والفضة والنحاس والرصــاص والبـوتــاس والكبريت والمواد الأخرى التي يمكن أن تكتشفها الشركة ، يجب اعلام الحاكم بها ولا يمكن استخراجها الا باذن خاص أو امتياز من الحاكم واذا وجدت الشركة أي مكان يحتمل وجود الماء فيه عليها ابلاغ الحاكم بذلك .

المادة الثالثة عشرة :

ان فشل الشركة في التقيد بأي شرط من شروط هذه الاتفاقية ، لن يعطي الحاكم الحق بالادعاء على الشركة . ولن يعتبر ذلك خرقا للاتفاقية طالما أن هذا الفشل ناتج عن أسبــاب قاهــرة . ويقصــد بالأسبــاب القاهرة التالي : عمل الهي ، الحرب ، الشغب ، الفتنــة الداخليــة ، المــد ، العاصفة ، أمواج المد ، الطوفان ، البرق ، الانفجارات ، الحريق ، الزلزال ، أو أي حادث آخر لا يمكن للشركة منطقيا منعه أو السيطرة عليه .

المادة الرابعة عشرة :

أ – لا يجوز للحاكم الغاء هذه الاتفاقية ، بموجب أي تشريع أو اجراءات ادارية أو أية وسائل أخرى ، الا حسب ما هو مبين في الفقرة (ب) من هذه المادة ولا يتم تعـديل أي من شروط هذه الاتفاقية سواء من قبل الحاكم أو من قبل الشركة الا بعد اتفاق الفريقين على أن هذا التعديل هو لمصلحة الطرفين .

ب – للحاكم الحق بالغاء هذه الاتفاقية ، وأخذ جميع أملاك الشركة الموجودة ضمن المنطقة دون مقابل اذا : (١) فشلت الشركة في سداد أية من الدفعات المبينة في هذه الاتفاقية خلال ستة شهور من تاريخ الاستحقاق أو (٢) اذا فشلت الشركة في الامتثال لنتائج التحكيم كما هو مبين في المادة ١٥ من هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة عشرة :

أ – اذا حصل بين الفريقين خلال فترة تنفيذ الاتفاقية ، أي خلاف أو نزاع على تفسير أو تنفيذ أحد نصوص الاتفاقية أو أي شيء مشمول أو مرتبط بهذه الاتفاقية تحال هذه النزاعات الى محكمين اثنين ، يختار كل فريق أحدهما ويختار المحكمان حكما آخر قبل مباشرة عملية التحكيم .

ب – يعين كل فريق محكمه خلال ستين يوما بعد تسليم الفريق الآخر طلبا للقيام بذلك . فان المعتمد السياسي البريطاني في الخليج العربي هو الذي يتولى التحكيم بناء على طلب الفريق الآخر وفي حال فشل المحكمين على الاتفاق على حكم خلال ستين يوما بعد اختيارهم أو تعيينهم يمكن للمعتمد السياسي البريطاني في الخليج العربي تعيين حكم بناء على طلب المحكمين كليهما أو احدهما .

ج – ان قرار المحكمين وقرار الحكم في حال وجود خلاف في الرأي بين المحكمين يكون قرارا نهائيا ويطبق على كلا الفريقين .

د – عند اصدار القرار يعطى المحكمان أو الحكم وقتا كافيا للفريق الذي اتخذ القرار بحقه لتطبيق هذا القرار . ويعتبر هذا الفريق مقصرا فقط اذا فشل في التقيد بالقرار قبل نهاية تلك الفترة .

هـ – يتم الاتفاق على مكان التحكيم بين الفريقين وفي حال اختلافهما يكون مكان التحكيم اما لندن أو بغداد .

المادة السادسة عشرة :

يحق للحاكم تعيين شخص يكون بمثابة ممثله الرسمي والوسيط بينه وبين الشركة ويكون راتب هذا الممثل ٨٠٠ روبية شهريا تدفع الى الحاكم مباشرة في نهاية

كل شهر ، واعتبارا من تاريخ بدء الحفر ، ويمكن للحاكم اذا رغب بذلك تعيين ممثل آخر يكون راتبه وشروط تعيينه مماثلة للممثل الأول شرط أن يلم هذا الممثل الثاني باللغة الانجليزية . واذا رغب الحاكم بارسال ممثل له الى لندن لأي غرض يتعلق بعمل الشركة ، لا يجوز للشركة الاعتراض على ذلك وعليها دفع مصاريف هذه الزيارة الى حد لا يتجاوز الـ ٥٠٠ روبية ولمرة واحدة في العام .

المادة السابعة عشرة :

يعلن كل من الحاكم والشركة عزمهما على تنفيذ هذه الاتفاقية ، بنية حسنة وبنزاهة كاملة وتفسيرها بطريقة منطقية ، وتتعهد الشركة بالاعتراف بسلطة الحاكم وحقوقه الكاملة كحاكم لأبوظبي واحترام هذه الحقوق بكافة الوسائل وبرفع علم الحاكم فوق أبنية الشركة .

للشهادة على ذلك قام كلا الفريقين المتعاقدين بتوقيع هذه الاتفاقية في اليوم والسنة المحددين أعلاه ، وبالاتكال على الله .

توقيع المدير العام
لشركة تطوير بترول الساحل المتصالح
ستيفن . هـ . لونغريغ
شاهد : ب . هـ . لرميت
شاهد : علي تاجر

توقيع حاكم أبوظبي وتوابعها
(ختم)
شخبوط بن سلطان بن زايد
شاهد : أحمد بن خلف العتيبة
شاهد : خليفة بن زايد آل نهيان

وان كانت هذه الاتفاقية خاصة بامارة أبوظبي الا أن ما تحمله من خطوط عريضة تتوافق في مضمونها مع كافة الاتفاقيات التي وقعت مع حكام الامارات والدول المجاورة خلال تلك الفترة الزمنية ويمكن أن نخلص من هذه الاتفاقيات بصفات عامة أهمها :

١ – طابع الاكراه والاحتكار :

لقد قامت شركات البترول من جانبها بصياغة هذه الاتفاقيات ثم الزمت حكام المنطقة بالتوقيع عليها تحت ضغط البوارج الحربية البريطانية ، في وقت كانت جميع أقطار المنطقة ترزح تحت السيطرة الاستعمارية . وهكذا لم يكن لبلدان المنطقة حول ولا قوة في وضع هذه الاتفاقيات ولم يكن أمامها من خيار الا الموافقة عليها وتوقيعها . واذا ما تردد واحد من الحكام في التوقيع فانه يتعرض الى شتى الضغوط الى أن يوقع عليها .

وكان طبيعيا مع هذه الظروف أن تغفل هذه الاتفاقيات دور الدولة المضيفة ومصالحها . فقد أطلقت هذه الاتفاقيات يد الشركات في التصرف كما ضمنت لها الوضع الاحتكاري وأعطتها جميع المميزات التي أرادتها بما فيها الاعفاءات الضريبية .

واتفاقيات كهذه ان صلحت لفترة من الزمن فانها ولا شك تحمل بذور فنائها ، فما أن حصلت أقطار المنطقة على استقلالها السياسي حتى سارعت مجتمعة ومنفردة الى تعديل هذه الاتفاقيات وهذا ما تم بالنسبة للامارات العربية المتحدة .

٢ – الشـمول :

اتصفت الاتفاقيات القديمة بصفة الشمول ، أي أنها كانت تغطى جميع حدود القطر من برية وبحرية ولم يتبق بذلك أي مجال لدخول شركات أخرى الى القطر نفسه .

٣ – طول المـدة :

كانت الاتفـاقيات القديمة تتصف بطول مدتها ، فمعظمها يصل الى أكثر من سبعين سنة . كما رأينا في الاتفاقية التي وضعناها كمثال حيث بلغت مدة الامتياز ٧٥ سنة .

٤ – اجحاف الشروط المالية :

كانت شركات البترول الاحتكارية حسب اتفاقياتها القديمة ، تدفع أتاوة سنوية

بسيطة قبل اكتشاف البترول زادت قليلا بعد اكتشافه . فقد نصت اتفاقية الامتياز المشار اليها مثلا على أن تدفع الشركة مبلغ ١٠٠ ألف روبية (٢٥ ألف دولار) أتاوة سنوية الى أن يتم اكتشاف البترول وتدفع بعد اكتشافه أتاوة سنوية قدرها ٢٠٠ ألف روبية (٥٠ ألف دولار) . أما بعد انتاج البترول فان شركات البترول تدفع مبلغ ثلاث روبيات للطن المقطوع أي ٧٥ سنتاً أمريكياً أي حوالي عشرة سنتات للبرميل .

٥ – لا تشمل مبدأ المشاركة :

لم يتـرك الطابع الاحتكاري الذي اتصفت به هذه الاتفاقية ، القديمة مجالا لدخول الأقطار المضيفة كشريك في رأسمال الشركات صاحبة الامتياز ، وبذلك فقد استبعدت مبدأ المشاركة .

٦ – ولا تعطي هذه الاتفاقيات القديمة ، أولوية للمواطنين للعمل في الشركة ، وذلك حتى تظل البـلاد معتمـدة على الخبرة الأجنبية وعلى اليد العاملة المستوردة من مناطق أخرى في الغالب تكون غير عربية .

٧ – وكذلك فان الاتفاقيات القديمة لا تلزم شركات البترول ، بالعمل على تصنيع الأقطار المضيفة أو بالمساهمة في تصنيعها ، لأن ذلك قد يضر بالصناعة في أقطار هذه الشركات . بالاضافة الى أن الشركات الاحتكارية كانت تريد للأقطار المضيفة أن تظل مزارع للمواد الخام التي تصنع في الأقطار الصناعية وعليه فان الاتفاقيات القديمة لم تنص على الزام الشركات على تصنيع البترول أو الغاز محليا .

ونخلص مما تقدم الى أن اتفاقيات الامتياز القديمة والتي وقعت في الفترة ما بين الحربين قد وضعت من جانب واحد ، في وقت كانت بلاد الشرق الأوسط واقعة تحت نفوذ دول شركات البترول . فمن الطبيعي الا تتماشى تلك الاتفاقيات مع روح العصر الحديث ومن الطبيعي أيضا أن تسعى أقطار المنطقة ، ومن بينها الامارات العربية المتحدة منفردة أو مجتمعة من خلال منظمة الأوبك ، الى تعديل هذه الاتفاقيات بما يتمشى وروح العصر وبما يضمن لشعوب هذه الأقطار استعادة حقوقها في ثرواتها الوطنية خدمة لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما سنشير الى ذلك فيما بعد .

المبحث الثاني

اتفاقيات البترول الجديدة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، عادت شركات البترول للعمل في الامارات العربية المتحدة ، كما انها نشطت بصورة أكبر في الأقطار المجاورة التي اكتشفت فيها البترول ، وبعد أن وفقت هذه الشركات في اكتشاف البترول بكميات تجارية في جميع أقطار الشرق الأوسط تقريبا بدأت الصناعة البترولية تدر بعض العائدات للأقـطار المضيفـة والتي كانت أحوج ما تكون لهذه العائدات ، من أجل تحقيق تنميتها وتقدمها .

كما ان أقطار ، المنطقة حصلت على استقلالها السياسي والاقتصادي وأخذت تقتحم الحواجز التي وضعت في طريق الاتصال ، فيما بينها فبدأت تتصل ببعضها البعض حيث أدركت الأقطار المصدرة للبترول أن المساومة الجماعية أفضل من المواقف الانفرادية ، فعملت على انشاء (منظمة الأوبك) لتكون ناديا يضم الاقطار المصـدرة للبتـرول والتي تشـابهت مصالحها . وأدركت هذه الأقطار أن شركات البتـرول الاحتكـاريـة كانت مجحفـة بحقوقها وأن الاتفاقيات القديمة ما عادت تتناسب وروح العصر فانتهزت كل مناسبة لكي تعدل من هذه الاتفاقيات وعملت من جهة أخرى على تشجيع دخول الشركات المستقلة (Independent Com-panies) أو الجديدة (New Companies) لكي لا تبقى معتمدة اعتمادا كليا على شركات البترول الاحتكارية (Majors) .

وفيمـا يلي سنبـين مميـزات الاتفـاقيات الجديدة حتى يسهل علينا مقارنتها بالاتفاقيات القديمة .

١ – انتفاء صفة الاكراه والاحتكار :

هنا بعكس الاتفاقيات القديمة فقد قيدت الأقطار المضيفة يد شركات البترول ومنحت حدا أدنى من الامتيازات والاعفاءات الضريبية ، كما أن هذه الاتفاقيات وضعت بارادة الدولة ولذلك فانها ضمنت الحفاظ على مصالح القطر المضيف . فهي لم توضع تحت تأثير أي ضغط عسكري أو سياسي بل ان شركات البترول كانت تدعى للتقدم بعروضها للحصول على الامتياز وكانت الشركة التي تقدم أفضل العروض تحصل على الامتياز . ولذلك فقد ضمنت هذه المنافسة بين الشركات مزايا كبيرة ذات فائدة للقطر . وقد أدى هذا الوضع الى افساح المجال لدخول الشركات المستقلة وبذلك جاءت هذه الشركات بشروط ومزايا جديدة ساعدت فيما بعد على تعديل الاتفاقيات القديمة .

٢ – عدم الشـمول :

اتصفت الاتفاقيات الجديدة بأنها تشمل مساحات محدودة من القطر .

٣ – ادخال مبدأ التخلي :

أدخل مبدأ التخلي على الاتفاقيات القديمة أي أن شركات البترول العاملة قد الزمت بأن تتخلى كل فترة زمنية معينة عن مساحة نسبية من امتيازها للدولة . وهذا المبدأ سمح لحكومات الأقطار المضيفة أن تستقدم شركات جديدة منحتها امتيازات جديدة وبشروط أفضل من شروط الاتفاقيات القديمة .

٤ – قصـر المـدة :

بعكس الاتفاقيات القديمة والتي كانت تصل مدة امتيازها الى ٧٥ سنة فان الاتفاقيات الجديدة تتراوح مدتها بين عشرين وخمسة وعشرين عاما فقط ، مما شجع شركات البترول على العمل بجدية أكبر في مجال الاستكشاف حتى لا تنقضى المدة فتخسر الشركة امتيازها .

٥ – مميزات الشروط المالية :

تضمنت الاتفاقيات الجديدة مميزات مالية جديدة اذ التزمت شركات البترول بأن تدفع قبل اكتشاف البترول أتاوة أكبر (١٠٠ ألف دولار) ، وأن تدفع بعد انتاج البترول ريعا (يصل الى ٢٠٪) وضريبة دخل (تصل الى ٨٥٪) مما يضمن للحكومة حصة الأسد من عائدات بترولها .

كما التزمت الشركات بأن تنفق سنويا مبالغ ثابتة على أعمال التحري والتنقيب عن البترول واذا لم تنفذ ذلك فانها تدفع غرامة للحكومة .

٦ – تشمل مبدأ المشاركة :

جاءت الاتفاقيات الجديدة بمبدأ المشاركة . فيحق للحكومة المضيفة بعد اكتشاف البترول بكميات تجارية أن تدخل كشريك في عمليات شركات البترول بنسب متفاوتة تختلف من اتفاقية الى أخرى .

والجدير بالذكر أن مبدأ المشاركة قد أدخل في عام ١٩٧٢ على الاتفاقيات القديمة حيث تفاوتت نسبته من قطر الى آخر وذلك بين ٥٠٪ و٨٠٪ . وسنتطرق لموضوع المشاركة في الفصل الخاص بمستقبل العلاقات بين شركات البترول والامارات العربية المتحدة .

ولا شك في أن تطبيق مبدأ المشاركة في معظم الأقطار المصدرة للبترول قد أوجد صيغة جديدة للعلاقات بين الأقطار المضيفة وشركات البترول فيها .

٧ – الزام الشركات باعطاء الأولوية للمواطنين بالنسبة لفرص العمل وللتأهيل لاستلام مراكز أكبر مما شجع على افساح المجال للخبرة الوطنية أن تأخذ مكانها في صناعتها الوطنية والاستعانة بالخبرات العربية بصورة أكبر من ذي قبل .

٨ – الزام الشركات بالمساهمة في تصنيع الأقطار المضيفة سواء أكان ذلك عن طريق تصنيع البترول والغاز الطبيعي محلياً أم عن طريق مساعدة الحكومة ماليا وفنيا في تصنيع بلادها .

ويتضـح لنـا ممـا تقـدم كيف أن الاتفاقيات الجديدة التي منحت ، في عهد الاستقلال الوطني جاءت لتعبر عن مصالح الأقطار المصدرة للبترول . لتقضي على صفة الاكراه والاحتكار الذي مارسته ، شركات البترول الكبرى ردحا من الزمن مفسحة المجال أمام دخول شركات البترول المستقلة والتي تنافست فيما بينها من أجل العمل في المنطقة عن طريق التقدم بشروط أفضل وأكثر ملاءمة لروح العصر الحديث .



المبحث الثالث

اتفاقيات المشـاركة

ان اتفاقيات الامتياز التي تمنحها دولة ما ، لشركة أجنبية تعتبر «عقودا دولية» تخضـع وفق ما يراه الجـانب القانوني التقليدي لقانون الدولة المتعاقدة الا اذا تضمنت هذه الاتفاقيات نصا صريحا يخالف ذلك ، وتخضع وفق ما يراه الجانب القانوني الحديث اذا كان قانون الدولة المتعاقدة غير واضح أو خلوا من النصوص المنظمة للعقود الدولية والى المبادىء المتعارف عليها في العالم والتي تعمل في ضوئها لجان التحكيم والمحاكم الدولية . الا أن حق الدولة المتعاقدة في أن تعدل ، بارادتها المنفردة ، هذه الاتفاقيات ، والتي تعقد بين الدولة وطرف أجنبي أو بعض بنودها فان الجانب القانوني الذي يحكم ذلك يستند الى مبدأين أولهما «مبدأ الظروف» وثانيهما «مبدأ السيادة القومية» .

عموما تلجأ الدول المتعاقدة الى «مبدأ تغير الظروف» ، اذا وجدت أن مصالحها الحالية تتعارض مع نصوص الاتفاقية أو مع بعض من بنودها نتيجة لتغير الظروف التي تمت فيها الاتفاقية . فتعلن بارادتها المنفردة عن رغبتها في التغيير ، وتقوم باخطار الطرف الآخر بهذه الرغبة فاذا استجاب تم اجراء التعديلات باتفاق كلا الطرفين على التفاصيل ، واذا لم يستجب تقوم الدولة باتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لاتمام التعديل . أما المبدأ الثاني ، وهو مبدأ السيادة القومية ، فتستند فيه الدولة المتعاقدة الى أن الاتفاقية في مضمونها أو في بعض من بنودها تتعارض ومبدأ سيادتها القومية على أراضيها بما في ذلك ثرواتها الطبيعية وهو مبدأ يعتمد عليه في التأميم ، وهو أعلى مراحل التعديل في أية اتفاقية بين دولة ما وشركة أجنبية . وفي

مجال الثروة البترولية يمكن استخدام مبدأ السيادة القومية انطلاقاً من أنها ليست سلعة اقتصادية فحسب ، بل هي قبل كل شيء سلعة استراتيجية تتصل اتصالا وثيقا بسيادة الدولة وبسلامتها ولذا يكون من حق الدولة أن تتخذ كافة الاجراءات الكفيلة بسيطرتها عليها اذا كان في ذلك الاجراء ما يخدم مصلحتها الوطنية .

ان الدلالات والمؤشرات التي حكمت الاتفاقيات البترولية القديمة ، بالاضافة الى عدم نصها الصريح على حق الدولة ، في أن تشارك في الصناعة البترولية في أي مرحلة من مراحلها ، قد أوجدت مع ازدياد أهمية البترول كسلعة استراتيجية تتصل بالسيادة القومية ، وضعا مجحفا ينتقص من سيادتها على تلك الثروة ويضر بمصالحها الاقتصادية .

لذلك باشرت الدولة في وضع اطار جديد للاتفاقيات البترولية ، في اطار قانوني أوضح يضمن مصالحها وهو ما أشرنا اليه في استعراضنا لخصائص هذه الاتفاقيات ، التي عرفت بالاتفاقيات البترولية الجديدة ، كما عملت الدولة من جانب آخر على تصحيح بعض بنود الاتفاقيات البترولية القديمة ، بالاتفاق مع الشركات صاحبة الامتياز قبل أن تلجأ الى مبدأ المشاركة من خلال منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) في اتفاقيتي المشاركة الأولى والثانية . كما سنشير الى تفاصيل ذلك في الباب الخامس في المبحث الخاص بالامارات والمشاركة .

ان اتفاقيات البترول القديمة قد وضعت في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، ومنذ ذلك الوقت تغيرت الأوضاع الاقتصادية تغيرا كبيرا ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، فضلا عن الظروف التي وقعت فيها هذه الاتفاقيات والتي لا يمكن قبولها بعد استقلال هذه الدول . فقد كانت الحكومات الموقعة عليها في وضع غير مناسب من الناحية المالية والاقتصادية ناهيك عن الأوضاع السياسية التي كانت سائدة ، والتي جعلت تلك الحكومات تقبل بشروط تعدت كثيرا حدود تنظيم علاقات تجارية بين حكومة وشركة مستثمرة . ومعنى ذلك أن ارادة الدولة مانحة الامتياز قد أصبحت ، مع كل هذه التغيرات ، في غير الظروف التي تم فيها منح الامتياز ، وهو ما يبرر الأخذ بمبدأ «تغير الظروف» .

لقـد تغـيرت الظروف منـذ توقيـع الاتفـاقيـات البترولية القديمة حتى مطلع السبعينـات تغـيرات جذريـة ، ممـا أوجـد المبـرر لتغيـير العديد من بنود هذه الاتفاقيات . فالمشاركة اذن وجدت لها مبررا من الناحية القانونية بالاضافة الى المبرر من الناحية الاقتصادية . وفي عام ١٩٦٩ شكلت منظمة أوبك بعض اللجان ، وكلفتها بدراسة موضوع المشاركة ، كما أن المنظمة كلفت الاستشاري آرثر دي ليتل لدراسة الجوانب الاقتصادية لموضوع المشاركة . وقد كان المبرر الاقتصادي للمشاركة واضحا خاصة عندما ارتفعت أسعار البترول ، وارتفعت معها الأرباح التي أخـذت تجنيهـا شركـات البتـرول ، والتي تجاوزت أربعة دولارات للبرميل الواحد . ان هذه الأرباح الطائلة شكلت دافعا قويا للدول المصدرة للبترول حتى تعمل على استعادة جزء كبير من هذه الأرباح التي هي أحق بها . ومهما يكن فان موضوع المشاركة ليس بالشيء الجديد ، حيث أت بعض اتفاقيات[1] الامتياز التي وقعت بين شركات الاستثمار وبين الدول المضيفة قد تضمنت ، بلغة أو بأخرى ، ما يعني حق الدولة في المشـاركة الا أن هذا المبدأ ظل حبرا على ورق الى أن وقعت اتفاقية المشاركة الأولى التي تبدأ بنسبة ٢٥٪ والتي طبقتها كل من أبوظبي والمملكة العـربية السعودية وقطر . أما الكويت فلم يصدق مجلس الأمة فيها على اتفاقية المشاركة هذه مما أدى الى مفاوضات جديدة استطاعت فيها الكويت الحصول على نسبة ٦٠٪ وبذلك تكون قد وضعت الأساس لاتفاقية المشاركة الثانية .

والواقع أن الحكومات التي طالبت بالمشاركة لم تطالب بها من أجل الحصول على مكاسب مالية فحسب ، بل انها كانت تأمل في الحصول على مكاسب أخرى ، وهي لا تقل أهمية عن المكاسب المالية ، كالسيطرة على الثروة الطبيعية والتحكم في سلعة استراتيجية والدخول في مختلف مراحل الصناعة البترولية حتى لا تبقى الدول صاحبة الثروة غريبة عما يجري لثروتها اذ يمكن تشبيه الاحتكارات البترولية التي كانت سائدة بذلك الحصن العالي الأسوار والذي يحظر دخوله على أصحابه الشرعيين .

---

(١) لقد تضمن امتياز شركة الانجلو ايرانية (B.P) لعام ١٩٣٣ نصوصا تتضمن حق المشاركة . كذلك امتياز شركة أمنـويـل مع الكـويت الزم الشركـة بأن تعـطى للحـاكم حق المشاركة من جانبه بـ ١٥٪ من رأسمال الشركة للاستكشاف و١٥٪ لغرض تشغيل المصفاة .

ان مبدأ المشاركة الذي طرح كان يتوخى المشاركة الفعالة ، وليس ذلك المعنى الرمـزي البسيط والذي جاء عفويا ضمن اتفاقيات الامتياز القديمة ، كتلك التي أوردنا أمثلة لها . أي أن تكون مشاركة قانونية ومشاركة مالية ومشاركة اقتصادية والأهم من ذلك كله أن تكون مشاركة فنية وادارية تضمن تدريجيا اعداد العناصر الوطنية التي تستطيع أن تتولى ادارة هذه الثروة .

ان الأول من (ديسمبر) عام ١٩٧٢ ، الذي وقعت فيه كل من الامارات العربية المتحـدة والمملكـة العـربيـة السعـودية اتفاقيات المشاركة ، مع شركات البترول الرئيسية العاملة في أراضيها ، يعتبر بحق نقطة تحول في مسار الصناعة البترولية بصفة عامة . اذ أصبح مبدأ المشاركة حقيقة واقعة وذلك بعد مفاوضات مضنية استمـرت لأكثر من سنة ، ثم أخذت الأقطار الأخرى بمبدأ المشاركة فيما بعد ، وبذلك حققت الدول المنتجة للبترول أحد أهم طموحاتها التي كانت تراودها منذ سنوات طويلة .

ان تطبيق مبدأ المشاركة من قبل الأقطار المصدرة للبترول ، قد أحدث تحولا كبيرا في العلاقة بين شركات البترول والحكومات المضيفة ، وذلك من جانبها القانوني والمالي . وأصبحت بذلك اتفاقيات البترول اتفاقيات جديدة من نوع آخر ، أتيح من خلاله للأقـطار المصـدرة للبتـرول ، أن تمارس سيادتها وسيطرتها على ثرواتها البترولية ، وأن تدخل من خلال المشاركة الى صلب الصناعة البترولية وفي مختلف مراحلها الفنية ، والاقتصادية والقانونية .

لقد تغيرت اتفاقيات المشاركة منذ عام ١٩٧٢ وذلك من بلد لآخر حتى أصبحت على النحو التالي :

كذلك كانت شركـة شل أويـل قد اتفقت مع حكومة الكويت بشروط مشاركة بنسبة ٢٠٪ عند العثور على البترول وبالاضافة الى ذلك فان مجموعة شركة نفط العراق (I.P.C) قد اقترحت عند اشتداد خلافها مع الحكومة العراقية مشاركة لاستثمار الأراضي التي استردتها العراق من امتياز الشركات وذلك نتيجة اصدار العراق قانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١ .

أ - بالنسبة لاتفاقيات المشاركة في امارة أبوظبي ، فانها ما زالت حاليا تعمل بمبدأ المشاركة ٦٠:٤٠٪ وذلك حسب ما هو مطبق مع شركة نفط أبوظبي المحدودة وشركة مناطق أبوظبي البحرية وفي حالات أخرى لم تطبق المشاركة مع بعض الشركات الصغيرة وذلك لأسباب اقتصادية تخص ظروف كل امتياز من حيث كون تلك الحقول الواقعة ضمن تلك الاتفاقيات حقولا حدية مثل «أبو البخوش ومبرز وأرزنة والبندق» .

ب - أما بالنسبة للمشاركة في امارة دبي ، فقد تملكت حكومة دبي كامل اسهم شركة نفط دبي المحدودة .

ج - أما بالنسبة لاتفاقيات المشاركة في بقية الامارات الأخرى فانها لم تطبق في أي منها ، بل ظلت الشركات تعمل على أساس اتفاقيات الامتيازات القديمة مثل «امارة الشارقة وامارة رأس الخيمة» .

وسنعرض فيما يلي للمزايا التي جاءت بها اتفاقيات المشاركة .

١ - المزايا المالية : مما لا شك فيه أن تطبيق مبدأ المشاركة قد جاء بمزايا مالية كبيرة للأقطار المصدرة للبترول ، وأتاح لحكوماتها أن تستعيد الجزء الأكبر من أرباح شركات البترول الأجنبية . فمنذ طبقت المشاركة على أساس ٦٠٪ كان ذلك يعني حصول الحكومة على ٦٠٪ من أرباح الشركات الأجنبية التي كانت تحصل عليها قبل تطبيق المشاركة . كما أن دخول الحكومات كشريك في صناعتها البترولية أتاح لها أن تستثمر جزءا من دخلها من البترول استثماراً ذا عائد أكبر وأضمن .

٢ - المشاركة في اتخاذ القرار : وكذلك أتاح مبدأ المشاركة لحكومة البلد المضيف أن يكون لها اليد الطولى في اتخاذ القرارات بالنسبة لجميع مراحل الصناعة البترولية بالاضافة الى أن القطر قد انتقل من مجرد جابٍ للضرائب (Tax Collector) الى شريك فعال (Effective Partner) .

٣ – الاستفادة من خبرة الشركات الأجنبية : ان تطبيق مبدأ المشاركة قد أدى الى احتكاك أجهزة الحكومة البترولية وشركاتها الوطنية بالشركات الأجنبية والتي لها خبرة طويلة في الصناعة البترولية في مجال العمل اليومي بعد أن كانت هذه المجالات حكرا على الفنيين الأجانب ومما يفسح المجال للحكومة لكي تدرب كوادرها الفنية استعداداً لادارة صناعتها البترولية في المستقبل بعد رحيل الشركات الأجنبية .

٤ – دخول الأسواق البترولية : ان دخول الحكومات كشريك في الصناعة البترولية حملها على البحث عن أسواق لحصتها من البترول فعملت على الاتصال المباشر بالأسواق البترولية العالمية والتي كانت محتكرة من جانب شركات البترول الأجنبية . وهذا الخروج الى الأسواق العالمية يتيح الفرصة للأقطار االمصدرة للبترول أن تحصل على مزايا أخرى بالاضافة الى الأسعار المناسبة لبترولها من الأقطار الصناعية مثل االحصول على التكنولوجيا الحديثة والزام الأقطار الصناعية على اتخاذ مواقف متفهمة من القضايا الوطنية (مثل قضية فلسطين بالنسبة للأقطار العربية المصدرة للبترول) .

٥ – التصنيع : من مزايا المشاركة أيضاً أنه أصبح بمقدور الحكومات المصدرة للبترول أن تصنع جانبا من حصتها من البترول محليا عن طريق اقامة مصافٍ للتكرير لغرض التصدير واقامة المصانع البتروكيماوية واقامة مصانع اسالة الغاز المصاحب والغاز الطبيعي .

ان تطبيق العديد من الأقطار المصدرة للبترول لمبدأ المشاركة ، أدى ولا شك الى ايجاد صيغة جديدة للعلاقات . ليس فقط بين الأقطار المصدرة للبترول والشركات العاملة فيها ، وانما أيضاً بين الأقطار المنتجة والأقطار المستهلكة للبترول . وهذا أدى الى تغير في العلاقات الاقتصادية الدولية مما أوجب معه أن يعاد النظر في هذه العلاقات خاصة والعالم بصدد البحث عن حلول للمشكلات الاقتصادية العالمية .

ان تطبيق مبدأ المشاركة قد أوجد قوة اقتصادية جديدة . رفضت مبدأ الاحتكار

وسلب ثرواتها البترولية الذي مارسته شركات البترول وحكوماتها لسنوات طويلة ، هذه القوة خرجت من بين دول العالم الثالث وهي دول آخذة في النمو في مجملها لتستعيد حقوقها ولتنبه الدول الآخذة في النمو الأخرى بأن تحذو حذوها . هذه الصحـوة من قبـل الدول المصـدرة للبتـرول أدت الى حدوث خلل في المعـادلة الاقتصـاديـة الدوليـة القديمة والتي أتاحت الفرصة للدول الصناعية لأن تبني صناعتها على مصدر رخيص للطاقة تاركة أصحاب هذه الثروة يرزحون تحت تأثير التخلف والاستغلال والفقر .



المبحث الرابع

السيطرة الكاملـة

وتحديد ربحية شركات البترول العاملة

ان تطور العلاقات القانونية والمالية ، لم يتوقف عند تطبيق مبدأ المشاركة بنسب متفاوتة وذلك حسب الترتيبات التي تمت في مختلف الدول من ٢٥ الى ٥٠ و٦٠٪ ، بل ان السبحة كرت في بعض الدول الى مرحلة أكثر تقدما وهي السيطرة الكاملة . في حين أن دولا أخرى سلكت طريقا آخر وهو تحديد ربحية شركات البترول العاملة .

أولاً : السيطرة الكاملة :

لقد قامت بعض الدول المنتجة للبترول بتملك شركات البترول بنسبة ١٠٠٪ كما هو الحـال عليـه في المملكـة العـربية السعودية وقطر ودبي وبالتالي وضعت حدا لاتفـاقيـات البترول القديمة وما طرأ عليها من تغيرات وكذلك تجاوزت اتفاقيات المشاركة بمختلف نسبها .

لقد وضعت تلك الدول اتفاقيات تشغيل جديدة ، وحددت اطار التعاون الفني والمالي لشركات البترول الأجنبية ، كما أعطت لشركات البترول الأجنبية الحق في تسويق مقدار معين من مجموع الانتاج بالاضافة الى بعض المزايا المالية عن كل برميل ينتج .

ثانياً : تحديد ربحية شركات البترول العاملة :

رأت بعض الدول مثل أبوظبي وليبيا ونيجيريا ، أن تبقي مبدأ المشاركة ضمن مضمـونـه القانوني والفني والمالي ، الا أنها في المرحلة الأولى وضعت حدا أدنى لربحية شركات البترول الأجنبية عن كل برميل ينتج أو عن كل برميل من حصتها ، في مقـابـل قيـام تلك الشركات بالاستثمار المباشر في الصناعة البترولية بما فيها عمليـات الصيـانة والاستكشاف حسب نسبة مشاركتها . ويصل هذا الحد من الربحية في بعض الدول كما هو الحال في نيجيريا الى دولارين للبرميل الواحد .

أما المرحلة الثانية والتي يعمل بها الآن في أبوظبي فقد وضعت حدا أعلى لربحية شركات البترول وهو أكثر تقدما من المرحلة الأولى .

وقد حددت حكومة أبوظبي ربحية شركات البترول العاملة ، بدولار واحد عن كل برميل من حصتها أو ٤٠ سنتاً عن مجموع الانتاج . في حين تقوم شركات البترول بالمشاركة المالية والفنية بنسبة ٤٠٪ أو حسب نسبتها من المشاركة .

وهكذا نجد أن السيطرة الكاملة على امتيازات البترول والمرحلة الثانية من وضع حد أعـلى لربحيـة شركات البترول قد تركتا خيارين متميزين أمام الدول المنتجة للبترول الأخرى والتي انضمت حديثاً الى نادى المنتجين والتي قد يسعدها الحظ فتنضم الى هذا النادي في المستقبل .



الفصل الثاني

شركات البترول العاملة في الامارات العربية المتحدة

المبحث الأول : شركات البترول العاملة في إمارة أبوظبي

المبحث الثاني : شركات البترول العاملة في الامارات الأخرى

الفصل الثاني

شركات البترول العاملة في الامارات العربية المتحدة

المبحث الأول :

شركات البترول العاملة في امارة أبوظبي :

تعتبر امارة أبوظبي أكبر منتج للبترول من بين الامارات الأعضاء في الاتحاد ، كما يعمل بها عدد من شركات البترول معظمها منتج وبعض هذه الشركات لم يزل في طور البحث والتحري .

وتعمل بعض الشركات البترولية في اطار اتفاقيات المشاركة بينما تعمل شركات أخرى في اطار اتفاقيات الامتياز التي منحتها الحكومة لكل شركة على حده .

ومع تطور الصناعة البترولية في امارة أبوظبي ، استلزم الأمر ، تأسيس مجموعة من شركات الخدمات البترولية والشركات المساندة .

وعليه فاننا سنقوم بتقسيم بحثنا عن شركات البترول العاملة في امارة أبوظبي على هذا الأساس .

شركات البترول العاملة :

١ – شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك).
٢ – شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية «أدكو».
٣ – شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية «أدما العاملة».
٤ – شركة تطوير حقل زاكوم العلوي .
٥ – شركة توتال أبو البخوش .
٦ – شركة نفط أبوظبي «اليابان» .
٧ – شركة نفط البندق المحدودة .
٨ – شركة نفط أميرادا هيس .
٩ – شركة أميرادا هيس للتنقيب عن البترول .
١٠ – شركة نفط سبتر ريسورسز .
١١ – شركة نفط فيلبس المحدودة .
١٢ – شركة نفط الشرق الأوسط (الامتياز الأول والثاني).
١٣ – شركة تطوير أم الدلخ .
١٤ – شركة نفط ديمنكس المحدودة .
١٥ – شركة نفط أتوك المحدودة .

شركات الخدمات البترولية والأعمال المساندة :

١ – شركة أبوظبي لمنتجات وكيماويات الحفر المحدودة (أدكاب).
٢ – شركة الحفر الوطنية .
٣ – شركة الانشاءات البترولية الوطنية .
٤ – شركة أبوظبي لادارة الموانىء البترولية .
٥ – شركة ناقلات أبوظبي الوطنية .
٦ – مشروع انتاج الوحل الصناعي .
٧ – مشروع صناعة أنابيب البلاستيك .
٨ – معمل الصودا الكاوية .

٩ – مشروع انتاج الأسمدة الكيماوية في الباكستان .
١٠ – مشروع مصفاة النفط في الباكستان .
١١ – الشركة العربية لانابيب البترول (سوميد) .

١ – شركة بترول أبوظبي الوطنية – أدنوك :

بدأ المسؤولون في امارة أبوظبي منذ سنة ١٩٦٩ التفكير في انشاء جهاز وطني لتولي المهام البترولية ذات الطابع التجاري ، نيابة عن الحكومة وأسوة بباقي البلدان المصدرة للبترول والتي سبقت أبوظبي في هذا المجال .

وفي ٢٧ تشرين الأول / نوفمبر سنة ١٩٧١ صدر المرسوم الأميري رقم (٧) والخاص بتأسيس شركة بترول أبوظبي الوطنية والذي نص على :

قانون تأسيس شركة بترول أبوظبي الوطنية رقم (٧) لسنة ١٩٧١

نحن زايد بن سلطان آل نهيان .
بناء على ما عرضه وزير البترول والصناعة ووافق عليه مجلس الوزراء أمرنا باصدار القانون التالي :

المادة الأولى :

تؤسس بموجب هذا القانون شركة باسم (شركة بترول أبوظبي الوطنية) تكون لها الشخصية القانونية وتتمتع بالأهلية الكاملة للتصرف .

المادة الثانية :

مقر الشركة مدينة أبوظبي ويجوز لها أن تنشىء فروعا أو مكاتب أو توكيلات في أبوظبي أو في الخارج .

المادة الثالثة :

أغراض الشركة الاشتغال في صناعة البترول في أبوظبي ، أو في الخارج وفي أي مرحلة من مراحل هذه الصناعة بما في ذلك البحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي وغيرها من المواد الهيدروكربونية وانتاج وتصفية ونقل وتخزين المواد المذكورة وأي من منتجاتها الفرعية وكذلك الاتجاه بهذه المواد ومنتجاتها الفرعية ومستحضراتها وتوزيعها وبيعها وتصديرها .

المادة الرابعة :

للشركة تحقيقا لاغراضها أن تقوم بما يأتي :

١ – تأسيس شركات بمفردها أو مع الغير أو أن تساهم في شركات قائمة .

٢ – التعاقد مع شركات أو هيئات تقوم بأعمال لها علاقة بأغراضها بمختلف أوجه التعاون ولها أن تشتريها أو تلحقها بها .

٣ – كافة التصرفات القانونية التي يقتضيها حسن قيام الشركة بعملها .

المادة الخامسة :

١ – رأسمال الشركة (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرون مليون دينار بحريني تدفعه الحكومة حسب حاجة الشركة وبناء على طلب من مجلس ادارتها .

٢ – للحكومة أن تسلم رأس المال أو جزءاً منه على شكل أعيان مقومة بالنقد على أن تدفع حالا من رأس المال مبلغ مائتين وخمسين ألف دينار لتغطية نفقات التأسيس ولتمويل ميزانية الشركة للسنة الأولى .

---

(٢) التقرير السنوي – ١٩٧٠ ، شركة بترول ابوظبي الوطنية ص١٠ – ١٦

المادة السادسة :

مسؤولية الشركة محددة برأسمالها .

المادة السابعة :

١ – للشركة أن تقترض من أي جهة داخل أبوظبي أو خارجها لتمويل مشاريعها .

٢ – للشركة أن تقترض عن طريق اصدار سندات داخلية لحاملها بضمان من وزارة المالية وتحدد شروط وتفاصيل ذلك بقرار من مجلس الوزراء .

٣ – يقتضي ألا يتجـاوز مجموع القروض القائمة بذمة الشركة في أي وقت من الأوقات ثلاثة أمثال رأسمالها .

المادة الثامنة :

تحتفظ الشركة بودائعها لدى بنك أبوظبي الوطني حتى يتم تأسيس بنك مركزي في البلاد ولها أن تتعامل مع البنوك في داخل البلاد وخارجها .

المادة التاسعة :

١ – تدفع الشركة الى الحكومة (٥٥٪) خمسة وخمسين في المائة من أرباحها السنوية .

٢ – تعفى الشركـة من كافة الضرائب والرسوم الأخرى التي تترتب على قيامها بالتصرفات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة العاشرة :

١ – يديـر الشركة مجلس ادارة يتألف من عشرة أعضاء بما فيهم المدير العام للشركة ويتم تعيين رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الادارة بمرسوم أميري بناء على قرار مجلس الوزراء .

٢ – تكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد أو التمديد .

٣ – ينتخب المجلس من بين أعضائه نائبا للرئيس ليحل محل الرئيس عند غيابه .

٤ – تحدد مكافأة أعضاء المجلس من قبل مجلس الوزراء .

المادة الحادية عشرة :

١ – يجتمـع مجلس الادارة مرة واحـدة على الأقـل كل شهر بدعوة من رئيسه ويجتمع أيضاً اذا طلب ذلك ثلاثة من أعضائه على الأقل .

٢ – يكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء بضمنهم الرئيس أو نائبه .

المادة الثانية عشرة :

تصدر قرارات المجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين ويرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة عند تساوي الأصوات .

المادة الثالثة عشرة :

تسجل محاضر اجتماعات مجلس الادارة في سجل خاص ويوقع عليها الرئيس والأعضاء الحاضرون . وللعضو المخالف أن يطلب تسجيل رأيه .

المادة الرابعة عشرة :

تعتبر قرارات مجلس ادارة الشركة نافذة عند صدورها باستثناء القرارات التي تتعلق بالأمور المبينة فيما يلي التي لا تعتبر نافذة الا بعد اقرارها من مجلس الوزراء .

١ – ممارسة الشركة لعمليات البحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي .

٢ – قيام الشركة بتأسيس شركات بمفردها أو مع الغير أو المساهمة في شركات قائمة .

٣ – القروض الداخلية أو الخارجية التي تلجأ اليها الشركة .

المادة الخامسة عشرة :

يعين مجلس الوزراء مديرا عاما للشركة ويحدد راتبه وشروط خدمته .

المادة السادسة عشرة :

المدير العام هو الذي يمثل الشركة أمام القضاء وعليه تنفيذ القرارات التي يصدرها مجلس الادارة .

المادة السابعة عشرة :

يملك التوقيع عن الشركة كل من رئيس مجلس الادارة والمدير العام ويجوز لمجلس الادارة أن ينتدب أحد أعضائه للتوقيع عن الشركة .

المادة الثامنة عشرة :

لا يجـوز أن يكون لرئيس مجلس الادارة أو لأي عضو من أعضائه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشروعات التي تعقدها الشركة أو تقوم بها .

المادة التاسعة عشرة :

تلتـزم الشركـة بالسيـاســة البترولية العامة للدولة .التي يمثلها وزير البترول والصناعة وفي حالة حصول خلاف بين الوزير وبين الشركة بشأنها يعرض الخلاف على مجلس الوزراء للبت فيه .

المادة العشـــرون :

تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير / كانون الثاني وتنتهي في ٣١ ديسمبر / كانون الأول من كل سنة .

المادة الحادية والعشرون :

١ - تقوم الشركة باعداد ميزانيتها السنوية وتقديمها لمجلس الوزراء للمصادقة عليها .

٢ - في حالة تأخـر المصـادقة وحلول السنة المالية الجديدة فيعمل على أساس الميزانية السابقة بنسبة ١/١٢ لكل شهر .

المادة الثانية والعشرون :

لا يجوز زيادة أو تخفيض رأسمال الشركة الا بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من مجلس ادارة الشركة .

المادة الثالثة والعشرون :

١ – يكون للشركة مراقب حسابات يعينه مجلس ادارتها .

٢ – ترسل الشركة نسخة من تقرير مراقب الحسابات الى كل من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة المالية ووزارة البترول والصناعة .

المادة الرابعة والعشرون :

يضع مجلس الادارة خلال الأشهر الثلاثة لانتهاء السنة المالية تقريرا يتضمن ميزانية الشركة ووضعها المالي وحساب الأرباح والخسائر وموجودات الشركة وديونها ويرفعه الى مجلس الوزراء وترسل نسخة منه الى كل من وزارة المالية ووزارة البترول والصناعة .

المادة الخامسة والعشرون :

مدة الشركة غير محدودة .

المادة السادسة والعشرون :

لا تحل الشركة ولا تصفى الا بقانون .

المادة السابعة والعشرون :

تدار الشركة بموجب لوائح مالية وادارية يضعها مجلس الادارة.

االمادة الثامنة والعشرون :

يجوز اصدار أنظمة أو تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة التاسعة والعشرون :

ينفذ هذا القانون من تاريخ صدوره أدناه وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة الثلاثـــون :

على الوزارات كافة تنفيذ هذا القانون .

زايد بن سلطان آل نهيان
حاكم أبوظبي

خليفة بن زايد آل نهيان
ولي العهد ورئيس الوزراء

مانع سعيد العتيبة
وزير البترول والصناعة

صدر عنا في أبوظبي
بتاريخ ١٠/١٠/١٣٩١ هـ
الموافق ٢٧/١١/١٩٧١ م

وبـذلك تكون قد نصت مواد قانون تأسيس الشركة ، على أن يكون مقرها في مدينة أبوظبي ولها أن تنشىء فروعا أو مكاتب أو توكيلات في أبوظبي وفي الخارج . كما حدد رأسمال الشركة عند تأسيسها بمبلغ مائتي مليون درهم ، ولكن ازدياد حجم عملياتها ومسؤولياتها جعلا من الضروري زيادة رأسمالها بما يتناسب وحجم نشاطها ولذلك تم في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ زيادة رأس المال الى ٧٥٠٠ مليون درهم[١] .

1. Abu Dhabi National Oil Company Annual Report 1981, Page 6.

ونص قانون تأسيس الشركة على أن تكون لها الشخصية المعنوية وعلى أن يكون لها استقلال مالي واداري وعلى أن يكون لها أن تقرض وتقترض بما قيمته ثلاثة أمثال رأسمالها .

وشركة بترول أبوظبي الوطنية شركة حكومية ١٠٠٪ وقد دار نقاش طويل عند تأسيسها حول امكانية جعلها شركة مساهمة يساهم فيها القطاع الخاص بجانب القطاع العام .

ولكن بعد مجيء المشاركة مع شركات البترول الأجنبية العاملة في أبوظبي حسم الأمر وأصبح من غير الممكن ادخال القطاع الخاص كمساهم في رأسمال الشركة .

وفي ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧١ صدر المرسوم الأميري رقم (٥٢) والذي تم بموجبه تعيين مجلس ادارة الشركة[١] .

وتعتبر قرارات مجلس الادارة نافذة المفعول بعد صدورها باستثناء القرارات المتعلقة بالأمور التالية ، اذ يجب تصديق الحكومة المحلية للامارة عليها (المجلس التنفيذي) .

١ – ممارسة الشركة لعمليات البحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي .

٢ – قيام الشركة بتأسيس شركات بمفردها أو مع الغير .

٣ – القروض الداخلية أو الخارجية التي تعقدها الشركة .

---

(١) تكون مجلس ادارة الشركة حينذاك من سبعة أعضاء برئاسة وزير البترول والصناعة وعضوية كل من وزير الخارجية ووزير التربية ووزير التخطيط ووزير الدولة للشئون المالية ويضم المجلس كذلك كلا من مستشار رئيس الدولة الاقتصادي والمستشار لشؤون التخطيط ووكيل وزارة البترول والصناعة . وأقر أن يجتمع مجلس الادارة مرة واحدة كل اسبوعين بدعوة من رئيسه ويجوز أن يجتمع بناء على طلب ثلاثة من أعضائه ويكون الاجتماع قانونيا بحضور أربعة أعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه .

أما أغراض الشركة فقد حددتها المادة الثانية من قانون التأسيس ، حيث نصت على أن للشركة الحق في الاشتغال في الصناعة البترولية في أبوظبي أو في الخارج وفي أي مرحلة من مراحل الصناعة بما في ذلك البحث والتنقيب والانتاج والتصفية والنقل والتخزين وتوزيع المنتجات البترولية وبيعها وتصديرها .

ومنذ تأسيس شركة بترول أبوظبي الوطنية في عام ١٩٧١ باشرت نشاطها بالرغم من الصعوبات التي واجهتها واتسع نشاطها وبعد المباشرة في تطبيق مبدأ المشاركة في مطلع عام ١٩٧٣ وبعد الأحداث البترولية الهامة لعام ١٩٧٣ (استخدام العرب لسلاح البترول وتصحيح أسعار البترول من قبل دول الأوبك) مما جعلها أحد الاعمدة الهامة لاقتصاد الامارات العربية المتحدة .

وفي ٥ يونيو / حزيران ١٩٨٨ وضعت الشركة تحت اشراف المجلس الأعلى للبترول(١) والذي يتولى وضع سياسة الامارة البترولية ، وفيما يلي نص القانون المذكور :

قانون رقم (١) لسنة ١٩٨٨
بانشاء المجلس الأعلى للبترول

نحن زايد بن سلطان آل نهيان ، حاكم أبوظبي .

بعد الاطلاع على القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٤ في شأن اعادة تنظيم الجهاز الحكومي في امارة أبوظبي وتعديلاته .

وعلى القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧١ في شأن تأسيس شركة بترول أبوظبي الوطنية وتعديلاته .

---

(١) وفيما يلي نص المرسوم الأميري الخاص بانشاء المجلس الأعلى للبترول في امارة أبوظبي :

وبناء على موافقة المجلس التنفيذي ،

أصدرنا القانون الآتي :

المـادة الأولـى

ينشأ لادارة شؤون البترول في امارة أبوظبي مجلس يسمى «المجلس الآعلى للبترول» ، وتكون له الشخصية الاعتبارية ، ويتمتع بالاستقلال المالي والاداري في جميع شؤونه .

وللمجلس أن يباشر جميع التصرفات والأعمال التي تقتضيها ادارة نشاطه بما يكفل تحقيق الأغراض التي يقوم بها .

المـادة الثـانية

يكون المجلس الأعلى للبترول هو الجهاز الأعلى المسؤول عن شؤون البترول في الامـارة ، ويتـولى المجلس وضع سياسة الامارة الخاصة بالبترول وأغراضها في جميع فروع صناعة البترول ، واصدار قراراته لوضع سياسته التي يقررها موضع التنفيذ ، ومتابعتها وصولا الى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة .

ويعمـل المجلس في سبيـل أداء مهامه على الوجه الأكمل ، على وضع القواعد والأسس اللازمـة في مجال البترول التي تستهدفها الحكومة بكافة أجهزتها من الشركات التي تساهم فيها أو تتعامل معها .

كما يتولى المجلس اصدار القرارات ومتابعة تنفيذها ، وفحص واعتماد ميزانيتها .

ويختص المجلس باصدار القرارات اللازمة لادارة الشركات التي تمتلكها حكومة أبوظبي .

ويتـولى المجلس اختصاصات دائرة البترول جميعها ، وكذلك الاختصاصات المقررة لمجلس ادارة شركة بترول أبوظبي الوطنية .

المـادة الثالثـة

يكون مقر المجلس في مدينة أبوظبي ، وللمجلس أن يعقد اجتماعاته في أي مكان آخر من امارة أبوظبي .

المـادة الرابعـة

تلتزم جميع الدوائر والهيئات والمؤسسات ، والشركات العاملة في مجال البترول بامارة أبوظبي بتنفيذ ما يقرره المجلس ضمانا لتحقيق الأهداف التي انشىء من أجلها .

المـادة الخامسـة

يعين[1] رئيس وأعضاء وأمين عام المجلس بمرسوم أميري بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذي ، وتحدد مكافآتهم بقرار من المجلس التنفيذي .

المـادة السـادسة

يصـدر المجلس الأعلى للبترول اللوائح المالية والادارية والداخلية والتنفيذية اللازمة بقرار منه .

المـادة السـابعة

تلغى المادة العاشرة وتعديلاتها من القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ويلغى البند السابع من القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٢ بتعديل القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٤ باعادة تنظيم الجهاز الحكومي في امارة أبوظبي والخاص بانشاء دائرة

---

(١) كما صدر مرسوم لاحق بتشكيل المجلس الأعلى بالمرسوم الأميري رقم (١) لسنة ١٩٨٨ خاص بتعيين أعضاء للمجلس الأعـلى برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي العهد ورئيس المجلس التنفيذي وعضـوية وزير البترول في دولة الامارات العربية المتحدة وبعض كبار المسؤولين في امارة أبوظبي .

البترول ، ويتولى المجلس التنفيذي توزيع من يرى حاجة الى أعمالهم على الدوائر الأخرى .

كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

المـادة الثامنـة

ينفذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

لقد أضفت هذه التغيرات مشاركة أوسع في رسم السياسة البترولية في الامارة لتعـزيـز مسـيرة التنمية والاقتصاد فيها ، لاسيما أن المتغيرات الدولية في مجال الأسواق البترولية كانت خلال العامين ١٩٨٦ و١٩٨٧ تشير بكل وضوح الى خطورة التطورات في تلك السوق وضرورة ضم كل الجهود للصمود أمام تلك المتغيرات والتي كانت توحي بانخفاض الطلب على البترول وتدني أسعاره الى مستويات منخفضة جدا ، وسنبحث فيما يلي :

أولاً : مرحلة النشاط البترولي للشركة .
ثانياً مشاريع الشركة .
ثالثاً : الشركات المتفرعة عنها .

أولاً : النشاط البترولي للشركة :

تعتبر المشاركة من أهم الأمور التي تضطلع بها شركة بترول أبوظبي الوطنية فمنـذ ٢٠ كانـون الأول / ديسمبـر عام ١٩٧٢ وهو تاريخ التوقيع على اتفاقية المشـاركة الأولى دخلت شركة بترول أبوظبي الوطنية نيابة عن حكومة أبوظبي في مشـاركـات مع شركات البترول الأجنبية العاملة في أبوظبي بما نسبته ٢٥٪ من رأسمال هذه الشركات .

ونتيجة لتطبيق هذه المشاركة استطاعت أن تحقق الشركة دخلا يصل الى ثلاثة آلاف مليون درهم في الثلاث سنوات الأولى من عمر المشاركة ١٩٧٣ – ١٩٧٥ هذا

فضـلا عن أن عملية المشاركة ستتيح لاجهزة الشركة الوطنية التدرب والاحتكاك بأجهزة الشركات الأجنبية مما يكسبها الخبرة والدراية بالشؤون البترولية[1] .

وفي كانـون الأول / ديسمبـر عام ١٩٧٤ وقعت حكـومة أبوظبي على اتفاقية المشاركة الثانية وبموجبها ارتفعت حصة الحكومة من ٢٥٪ الى ٦٠٪ من رأسمال شركات البترول الأجنبية[1] .

وفي ١٠ آذار / مارس عام ١٩٧٣ نجحت شركة بترول أبوظبي الوطنية في تسويق أول كمية من بترول المشاركة عندما تم الاتفاق مع شركة جابان لاين اليابانية والذي اشترت بموجبه الشركة اليابانية حوالي ٥٠٪ من بترول المشاركة ولمدة ثلاث سنوات ١٩٧٣ – ١٩٧٥ وبأسعار عالية أحدث ضجة كبيرة في العالم كله .

وقـد بلغت نسبـة ما تم تسويقه بواسطة شركة بترول أبوظبي الوطنية في عام ١٩٧٣ (٢,٥٪) من مجموع الانتاج ارتفعت الى ٥,٩٪ في عام ١٩٧٤ من مجموع الانتاج ، الى ١٠,٨٪ في سنة ١٩٧٥ ثم الى حوالي ٦٠٪ عام ١٩٧٧ .

كمـا أن ازديـاد نشاط الشركة في مجال تسويق البترول الخام أدى الى تعدد الجهات التي تتعامل معها الشركة . ففي عام ١٩٧٣ تعاملت الشركة مع زبون واحد في حين ارتفع عدد زبائن الشركة في عام ١٩٧٦ الى (٢٠) مشتريا للبترول ليرتفع عام ١٩٨٠ الى (٣٠) مشتريا .

---

(١) راجع الجزء الخاص بالمشاركة من هذا الكتاب .

(١) بعد تطبيق اتفاقية المشاركة الثانية أصبحت أسهم شركات البترول الرئيسية موزعة كالآتي .

ا – شركة نفط أبوظبي المحدودة .

شركة بترول أبوظبي الوطنية	٦٠٪
شركة البترول البريطانية	٩,٥٪
شركة شـــل	٩,٥٪
شركة البترول الفرنسية	٩,٥٪
شركة اكســـون	٤,٧٥٪
مؤسسة المشاركة والاستكشافات البترولية (مؤسسة كلبنكيان)	٢٪
شركة موبيل أويل	٤,٧٥٪

ب – شركة مناطق أبوظبي البحرية المحدودة .

شركة بترول أبوظبي الوطنية	٦٠٪
شركة البترول البريطانية	١٤٪
شركة البترول الفرنسية	١٣٪
الشركة اليابانية (جودكو)	١٣٪

ويبـين الجدول التالي مبيعات شركة بترول أبوظبي الوطنية من البترول الخام لزبائنها خارج نطاق شركات البترول المشاركة في الفترة ما بين ١٩٧٣ و١٩٨٥ .

مبيعات شركة بترول أبوظبي الوطنية - أدنوك*
من البترول الخام اعتبارا من عام ١٩٧٣

السنة	الكميات بآلاف البراميل	عدد المشترين	مبيعات أدنوك/ مجموع الصادرات (٪)
١٩٧٣	٣٢,٠	١	٢,٥
١٩٧٤	٨١,٩	٥	٥,٩
١٩٧٥	١٤٢,٩	٩	١٠,٨
١٩٧٦	٤٣٧,٦	٢٠	٣٠,٠
١٩٧٧	٩٠٨,٠	٢٦	٥٩,٣
١٩٧٨	٨١١,٧	٢٣	٦٠,٨
١٩٧٩	٨٠٨,٤	٢٧	٦٠,٦
١٩٨٠	٧٥٨,٥	٣٠	٦٢,٠
١٩٨١	٥٩٠,٠	غير متوفر	٥٩,١٢
١٩٨٢	٤٣٥,٠	غير متوفر	٦١,٠
١٩٨٣	٣٤١,٠	غير متوفر	٥٤,٠
١٩٨٤	٣٥٢,٠	غير متوفر	٥٨,٢٨
١٩٨٥	٣٢٨,٠	غير متوفر	٥٦,٤٥

* تشمل النفط الخام المعالج لحساب أدنوك في الخارج ولا تشمل المبيعات المحلية من النفط الخام أو النفط المورد الى مصافي الشركة في أبوظبي .

ومع توسع شركة بترول أبوظبي الوطنية في تسويق البترول الخام ، وذلك عن طريق بيــع جزء متنــاقص الى شركات البترول الكبرى وجزء متزايد الى المشترين الآخرين فان مركز الشركة المالي قد ازداد قوة ، هذا بالاضافة الى توسع نشاطها في مجــال انشــاء شركــات متفرعة متخصصة في مختلف مراحل الصناعة البترولية وبالاضافة الى تبنيها لعدد من المشاريع الصناعية داخل امارة أبوظبي وخارجها .

والجدول التالي يبين اجمالي عائدات شركة بترول أبوظبي الوطنية من تسويق حصتها من بترول المشاركة في الفترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٧٥ .

اجمالي عائدات شركة بترول أبوظبي الوطنية
عن صفقات بيع البترول الخام وبأسعار
اعادة الشراء للأعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٥

الوحدة : آلاف الدولارات .

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
أدمــا	١٠٩,٢٣٢	٩٧٥,٠١٨	٧٢٣,٥٤٣
أي.دي.بي.سي.	١٨٠,٩٨٥	٢,٠٤٤,٢٦٧	١,٦٣٨,٨٧١
مجموع الشركتين	٢٩٠,٢١٧	٣,٠١٩,٢٨٥	٢,٣٦٢,٤١٤
مبيعات أدنوك الحرة	٤١,٧٣١	٣٧٢,٦٦٦	٥٩٢,١٦٩
المجموع	**٣٣١,٩٤٨**	**٣,٣٩١,٩٥١**	**٢,٩٥٥,٥٨٣**

الا أن هذه العائدات قد شهدت ارتفاعا وانخفاضا يوازي تطور أسعار البترول خلال الفتــرة حتى ١٩٨٨ ويعكس مدى التــزامــات شركة أدنوك تجاه مشاريعها وخاصة الكبرى منها «منطقة الرويس والمصافي» . والمبينة في الجدول التالي :

معدل أسعار بيع البترول الخام(١)

الخـــام	دولار أمريكي للبرميل الواحد															
	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	يناير/ ١٩٨٢	مارس/ ١٩٨٢	مارس/ ١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
مربان (٣٩-٠٩,٣٩) (API)	١١,٧٥	١١,١٣	١١,٩٢	١٢,٨٨	١٣,٢٨	١٩,٩٠	٣١,٤٢	٣٦,٤٦	٣٥,٥٠	٣٤,٥٦	٢٩,٥٦	٢٩,٥٦	٢٨,١٥	١٣,٩١	١٧,٢٠	١٣,٩٧
زاكم (٤٠-٠٩,٤٠) (API)	١١,٦٨	١١,٠٤	١١,٨٢	١٢,٧٨	١٣,١٦	١٩,٧٧	٣١,٣٠	٣٦,٢٨	٣٥,٤٠	٣٤,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٤٦	٢٨,١٠	١٣,٧٩	١٧,١٠	١٤,٢
أم الشيف (٣٧-٠٩,٣٧) (API)	١١,٢٤	١٠,٩١	١١,٧٠	١٢,٦٦	١٢,٠٤	١٩,٧٣	٣١,٣٢	٣٦,٢٠	٣٤,٣٦	٢٩,٣٦	٢٩,٣٦	٢٩,٣٦	٢٨,٠٥	١٣,٦٩	غ.م	١٣,٧٣

(١) المصدر : أرقام سعر البيع أعلاه حتى عام ١٩٨٥ في التقارير السنوية لشركة ادنوك ، أما بعد ذلك فلقد قدرت معدلات الأسعار على أساس معدلات الأسعار الفوزية لهذه الخامات في السوق وهي المعدلات التي سادت السوق البترولية خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٨٨ .

على الرغم من تأثير حجم الانتاج ، على حجم العوائد البترولية سواء بالزيادة أو النقصـان ، إلا أن العـوائـد البتـرولية المقدرة ببرميل النفط المصدر بعد حسم التكاليف ، بدأت في الانخفاض اعتباراً من عام ١٩٨٣ . ومن المعلوم أن تخفيض الأسعار البترولية قد أقر من قبل الأوبك حتى وصل في عام ١٩٨٦ إلى حوالي ١٨ دولاراً لبرميل نفط الاشارة ، بيد أن الظروف الطارئة في ذلك العام دفعت دول الأوبك الى التخلي عن الالتزام بسعر البيع الرسمي وتخلت عن سياسة الدفاع عنها ، لذا فقد هبط سعر برميل البترول المبيع إلى معدل ١٣,٧٠ دولار للبرميل لنفوط الامارات (شركة أدنوك) ولقد رافق ذلك التزام إمارة أبوظبي بحصتها الانتاجية المقررة من قبـل أوبـك وبذلك هبطت العائدات بشكل كبير أما في عام ١٩٨٧ فلقد تحسنت الأحوال قليلا بارتفاع سعر بيع نفوط الامارة إلى حوالي معدل ١٧ دولاراً للبرميل (السعر الفوري) وبذلك تحسنت العائدات البترولية قليلا . إلا أن الأمور ما لبثت أن تدهورت في عام ١٩٨٨ حتى وصل معدل سعر البيع في بعض الأشهر الاخيرة من العام إلى أكثر قليلا من عشرة دولارات للبرميل ، بيد أن المعدل العام السنوي للأسعار الفورية لنفوط الامارة كان أربعة عشر دولارا للبرميل واذا علمنا أن حجم الانتاج قد تحسن قليلاً فإن العائدات عام ١٩٨٨ كانت معادلة تقريبا لعائدات عام ١٩٨٧ . وتشير الظواهر المنظورة لعام ١٩٨٩ إلى تحسن العائدات بصورة أفضل نتيجة للتوقعات بتحسن أسعار البترول العالمية .

على هذا الأساس فإن عائدات البترول لامارة أبوظبي حسب الشركات البترولية (باستثناء أدنوك) للفترة من عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٧ ، تطورت على الشكل التالي :

مليون دولار

السنة / الشركة	شركة نفط أبوظبي المحدودة	شركة مناطق أبوظبي البحرية	شركة نفط أبوظبي اليابان	توتال أبو البخوش	جودكو وزاكم العلوي	أميرادا هيس	شركة البندق ٥٠٪	جودكو (أم الدلخ)	جودكو (سطح)	المجموع
١٩٧٦	١,٦٢٣	٥٧٤	٤٧	٢٢٨	–	–	٣٠,٠	–	–	٢,٥٠٢
١٩٧٧	١,٧٧١	٧٧٧	٤٤	٢٥٤	–	–	٣٠,٠	–	–	٢,٨٧٦
١٩٧٨	١,٥٠٣	٦٤٠	٤٤	٢٤٢	١٠	–	٥	–	–	٢,٤٤٤
١٩٧٩	٢,٢٦٤	١,٠٤٧	٨١	٣٤٦	٨	٣٤	٦	–	–	٣,٧٨٦
١٩٨٠	٢,٩٩٤	١,٨٤٥	١٢٨	٥٣٠	١٣	٦٩	–	–	–	٥,٥٧٩
١٩٨١	٢,٦٤٠	١,٩٠٢	١٣٤	٤٦٩	١٠	٢١	–	–	–	٥,١٧٦
١٩٨٢	٢,٠٨٦	١,٠٤٤	١٠٧	٥٢٤	٢	١٤	–	–	–	(*)٣,٧٧٧
١٩٨٣	١,٨٣٦	٥٥٠	٨٧	٤٠٥	٧	١٢	–	–	–	(*)٢,٨٩٧
١٩٨٤	١,٤٦٢	٤٩٩	٧٩	٣٦٢	١٦	١٤	٦	–	–	(*)٢,٢٣٨
١٩٨٥	١,٣٧٥	٤٦٥	٧٥	٤٨٥	١٩	١٦	١٣	٠,٧	–	(*)٢,٤٤٩
١٩٨٦	٧٢٨	٢١٦	١٥	١٢٦	١٣	٦	١٥	٠,٧	–	١,١٢٠
١٩٨٧	١,٣٣٧	٤٧٢	٣٣	٣٩	١٧	١١	٢٨	١,٠	٢	١,٩٤٠

* بالاضافة إلى عائدات أدجاز التي بلغت في الفترة بين عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٥ ما يلي : ٧٠ و١٧ و٥١ و٢٣ مليون دولار على التوالي .

وقد اهتمت شركة بترول أبوظبي الوطنية ، بتدريب عدد من المواطنين وتأهيلهم وذلك في مجال الصناعة البترولية . فقامت بإرسال البعثات إلى بعض البلاد العربية وإلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

كما أن جهاز الشركة نفسه تطور كثيراً ، وذلك لمواجهة النشاط المتزايد الذي تقوم به في مجال الصناعة البترولية ، واهتمت الشركة بالخبرات العربية للاستعاضة بها عن الخبرات الأجنبية .

وفي الجدول التالي يتبين لنا تطور جهاز الشركة والجنسيات المختلفة للعاملين فيها .

تطور جهاز الشركة والجنسيات المختلفة المكونة له
وذلك فيما بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٨٤(١)

	مواطنون	عرب	جنسيات أخرى	المجموع
١٩٧٢	١	٦	–	٧
١٩٧٣	٣	١٧٠	–	٢٠
١٩٧٤	١٣	٤٨	١	٦٢
١٩٧٥	٢٨	١٧٨	١٤	٢٢٠
١٩٧٦	٤٧	٢٨٦	٢٤	٣٥٧
١٩٧٧	٦٣	٣٣٥	٧٥	٤٧٣
١٩٧٨	٢٢٨	١,٠٠٦	٢٤١	١,٤٧٥
١٩٧٩	٢٢٥	١,٢٦٨	٣٦٦	١,٨٥٩
١٩٨٠	٢٥٣	١,٦١٩	٥٦٢	٢,٤٣٤
١٩٨١	٣٠٩	٢,٢٤٤	٨٤١	٣,٣٩٤
١٩٨٢	٣٥٣	٢,٥٧٤	٩١٢	٣,٨٣٩
١٩٨٣	٣٩٣	٢,٥٨٠	٨٤٢	٣,٨١٥
١٩٨٤	٤١٩	٢,٤٠٨	٨٠٧	٣,٦٣٤

(١) باستثناء الشركات المتفرعة عن شركة بترول أبوظبي الوطنية .

ثانياً : مشاريع الشركة :

وبعد أن تم تشغيل أول مصفاة للنفط في جزيرة أم النار ، بتاريخ ٢٧ نيسان ابريل ١٩٧٦ وبطاقة تكريرية قدرها ١٥ ألف برميل يوميا . تم في ١٨ آب / أغسطس ١٩٨٠ اعداد دراسات لتوسيع طاقة المصفاة ورفعها إلى ٧٥ ألف برميل يوميا وبدأ العمل في نيسان / ابريل من عام ١٩٨١ ، لبناء المصفاة الثانية والتي تم تشغيلها في عام ١٩٨٤ وبمعدل ٦٦٪ من طاقتها التصميمية والتي ارتفعت الى ٨٨٪ في عام ١٩٨٥ . ووصلت في الربع الأول من عام ١٩٨٨ إلى حوالي ١١٠٪ من طاقتها التصميمية .

كما وفي الخامس عشر من آذار / مارس عام ١٩٧٨ ، بدأ العمل في بناء منطقة الرويس الصناعية ، حيث تعتبر المصفاة واحدة من منشآتها الرئيسية ، وتبلغ طاقتها الانتاجية ١٢٠ ألف برميل من النفط الخام يوميا وقد امتد البرنامج الزمني لتصميمها وتنفيذها أربع سنوات وبلغت كلفتها الاستثمارية حوالي ٦٠٠ مليون دولار . ومع تشغيل المصفاة في تموز / يوليو ١٩٨١ أصبحت الدولة ذات اكتفاء ذاتي من المنتجات البترولية .

وتقوم شركة بترول أبوظبي الوطنية .. أدنوك بنشاط ملموس في مجال تصنيع الغاز وتطوير موارد الغاز الطبيعي في الامارة ، حيث تم انشاء العديد من وحدات تصنيع الغاز لضمان استغلال الغاز المصاحب للنفط المنتج في الحقول البرية والبحرية والذي كان يتم احراق ما يقارب ٨٠٪ منه حتى عام ١٩٧٦ .

ثالثا : الشركات المتفرعة عن أدنوك :

تأسست شركة أبوظبي لتسييل الغاز (أدجاز) عام ١٩٧٣ وأعيد تأسيسها بموجب مرسوم أميري في الثاني من نيسان / ابريل عام ١٩٧٧ حيث امتلكت أدنوك ٥١٪ من أسهمها .

وفي الثالث والعشرين من تموز / يوليو عام ١٩٧٨ وقعت اتفاقية انشاء شركة

أبـوظبي لصنـاعـات الغاز المحدودة (جاسكو) لاقامة مشروع الغاز البري . وتم تأسيس الشركة في العشرين من كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٧٨ ، بحيث تمتلك أدنوك ٦٨٪ من أسهمها .

وفي الثـامن والعشرين من أيلول / سبتمبـر عام ١٩٧٩ ، تم تشغيل مصنع معالجة الغاز بحبشان التابع لشركة أدنوك ، حيث تم لأول مرة نقل غاز مكمن باب ثمامة «ف» المعالج في المصنع المذكور إلى محطات توليد الكهرباء في مدينة أبوظبي عبر خط أنابيب خاص قطره ٢٤ بوصة .

وفي الخـامس عشر من تشرين الأول / أكتـوبر عام ١٩٨٠ ، تأسست شركة صنـاعـات الأسمدة بالرويس . بين أدنوك وشركة البترول الفرنسية لبناء وتملك وتشغيل مصنع الأسمدة الأزوتية في منطقة الرويس الصناعية ، والذي تم انجازه في ١٠ أيلول / سبتمبر من عام ١٩٨٣ . حيث تمتلك أدنوك ثلث أسهم الشركة ، بينما تمتلك شركة البترول الفرنسية الثلث الباقي .

وكانت قد تأسست في الأول من تشرين الأول / أكتوبر من عام ١٩٧٨ أيضاً ، شركة أبوظبي لانشاء خطوط الأنابيب «أدبيك» ، بين أدنوك وشركة انتربوز الفرنسية لانشـاء وصيانة خطوط أنابيب النفط والغاز ، تمتلك أدنوك ٦٠٪ من أسهم هذه الشركة . كما تأسست في الثامن من أكتوبر من نفس العام الشركة الوطنية للخدمات البحرية بمساهمة أدنوك وشركة جاكسون مارين لتملك وتشغيل واستئجار وتأجير السفن المتخصصة حيث تمتلك أدنوك ٦٠٪ من رأسمال الشركة .

كما تم في الأول من شباط / فبراير عام ١٩٧٩ تأسيس شركة أبوظبي لادارة المـوانيء البتـروليـة (أدبوك) بين أدنوك وشركة لمنالكو ، لادارة ميناء جبل الظنة البترولي وميناء الرويس وغيرهما من الموانيء البترولية حيث تمتلك أدنوك ٦٠٪ من أسهم هذه الشركة أيضاً .

وبذلك يمكن أن نوجز الشركات ذات العلاقة بشركة بترول أبوظبي الوطنية أدنوك حتى نهاية عام ١٩٨٨ بما يلي :

الشركة	مساهمة أدنوك	النشاط
استكشاف وانتاج النفط الخام والغاز الطبيعي		
شركة بترول أبوظبي للعمليات البترولية البرية (أدكو)	٦٠٪	تنفيذ العمليات البترولية في الحقول البرية نيابة عن الشركاء
شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة)	٦٠٪	تنفيذ العمليات البترولية في الحقول المغمورة نيابة عن الشركاء
شركة تطوير حقل زاكوم (زادكو)	٥٠٪	القيام بعمليات تطوير الطبقات العليا من حقل زاكم وانتاج البترول لحساب الشركاء
شركة تطوير حقل أم الدلخ (يوديكو)	٥٠٪	التنقيب والتطوير وانتاج البترول من حقل أم الدلخ أو أي حقل آخر يتفق عليه لحساب الشركاء .
خدمات الاستكشاف والانتاج:		
شركة الانشاءات البترولية الوطنية المحدودة	٧٠٪	صناعة وتجهيز المنشآت البحرية اللازمة لانتاج وتصدير النفط
شركة أبوظبي لمنتجات وكيماويات الحفر المحدودة (أدكاب)	٧٥٪	انتاج وتسويق الكيماويات المستعملة لحفر آبار البترول وتقديم الخدمات البحرية لصناعة النفط

شركة الحفر الوطنية	١٠٠٪	القيام بأعمال حفر الآبار في المناطق البرية والبحرية
شركة أبوظبي لادارة الموانيء البترولية (أدبوك)	٦٠٪	تشغيل وصيانة ميناءي جبل الظنة والرويس وأي ميناء بترولي أوصناعي آخر
الشركة الوطنية للخدمات البحرية	٦٠٪	امتلاك واستئجار وتأجير القوارب البحرية المتخصصة لخدمة الشركات البترولية
تصنيع الغاز الطبيعي:		
شركة أبوظبي لصناعات الغاز المحدودة (جاسكو)	٦٨٪	انشاء وتشغيل منشآت مشروع الغاز البري
شركة أبوظبي لتسييل الغاز المحدودة (أدجاز)	٥١٪	تشغيل مصنع تسييل الغاز الطبيعي بجزيرة داس وتصدير منتجاته
الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية:		
شركة صناعات الأسمدة بالرويس (فرتيل)	٦٦,٦٦٪	انشاء وتشغيل مجمع الأسمدة الأزوتية بالرويس وتسويق منتجاته
شركة أبوظبي لصناعات أنابيب البلاستيك	٥١٪	انتاج وتسويق أنابيب البلاستيك
النقل البحري:		
شركة ناقلات أبوظبي الوطنية (أدناتكو	١٠٠٪	القيام بكافة عمليات النقل البحري للنفط الخام والمنتجات البترولية

شركة نقل الغاز المسيل	٥١٪	نقل الغاز المسيل من مصنع تسييل الغاز الطبيعي بجزيرة داس
توزيع المنتجات البترولية في السوق المحلية		
شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع (أدنوك للتوزيع)	١٠٠٪	تخزين وتوزيع المنتجات البترولية في امارة أبوظبي
شركات في الخارج:		
الشركة العربية لأنابيب البترول (سوميد)	١٥٪	انشاء وتشغيل خطوط أنابيب البترول في خليج السويس الى البحر المتوسط
الشركة الباكستانية العربية للأسمدة المحدودة (يافكو)	٤٨٪	انتاج وتسويق الأسمدة الكيماوية داخل وخارج الباكستان
الشركة الباكستانية العربية للتكرير (باركو)	٤٠٪	انتاج ونقل المنتجات البترولية في الباكستان .

وتشرف على مجمل هذه النشاطات ، مجموعات دوائر في شركة بترول أبوظبي الوطنيـة أدنـوك . وتعتبر دائرة الاستكشاف والانتاج من أهم هذه الدوائر ومنذ تأسيسها في شهر آب / أغسطس ١٩٧٥ وهي تقوم بدورها في مباشرة نشاطات أدنـوك الخاصة . فهي تقوم بأعمال التنقيب عن المواد الهيدروكربونية والأعمال الخاصة بأعمال الاستكشاف والانتاج في مجالي البترول والغاز ، بالاضافة لاعداد الخطط والبرامج التنفيذية والموازنات السنوية . لأنشطة الشركات العاملة والاشراف عليها . ومن خلال ذلك ، قامت الدائرة بإجراء دراسات جيولوجية وجيوفيزيائية وجيوكيمائية تفصيلية وشاملة تستهدف تقرير وتحديد المكامن الجوفية للهيدروكربونات التي نتج عنها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ اجراء أكثر من (١١)

ألف كلم من المسوحات الزلزالية لبعض مناطق الامتياز التي أقر المجلس التنفيذي لامارة أبوظبي منحها للشركة .

ولقد تم نتيجة لأعمال دائرة الاستكشاف والانتاج في مناطق الامتياز هذه تحقيق العديد من الاكتشافات النفطية إلى جانب اكتشاف الغاز في طبقة الخف .

كما استحدثت دائرة المشاريع في عام ١٩٧٥ لتتولى مسئولية تخطيط وتنفيذ المشاريع الصناعية . وشاركت الدائرة في اعداد خطة الشركة للتنمية الصناعية بعيدة المدى بالاضافة إلى اعداد دراسات الجدوى للمشاريع الجديدة ، وتأثيرها على نشاطات الشركة وعلى البيئة .

وكان أول مشروع أشرفت الدائرة على تنفيذه هو مصفاة أم النار . تلاه مشروع الغاز البري ثم مشروع الملح والكلورين فمصفاة الرويس . كما أشرفت الدائرة على تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية في المنطقة الصناعية بالرويس ، وعلى مشروع توسيع مصفاة أم النار ومشروع وحدة التكسير بالهيدروجين في مصفاة الرويس ومجمع الأسمدة الأزوتية ومشروع المرافق والقوى في الرويس .

وفي بداية عام ١٩٧٣ حين باشرت أدنوك تسويق حصتها من النفط الخام ، كانت دائرة التسويق عبارة عن وحدة صغيرة تتكون من عدد قليل من الموظفين لا يزيد عن ثلاثة أشخاص . وفي عام ١٩٧٥ ، وبظهور الحاجة الملحة إلى توسيع أعمال دائرة التسويق ، تم اقرار تنظيم جديد بحيث أصبحت الدائرة فيما بعد تشتمل على ثلاث ادارات للنفط الخام وللمنتجات البترولية وللغاز والبتروكيماويات .

وفي عام ١٩٧٨ تم انشاء دائرة النقل والتصنيع ، أكبر دوائر أدنوك للاضطلاع بمهام ادارة وتشغيل مشاريع تكرير النفط ، ومعالجة الغاز وشبكات خطوط الأنابيب والاتصالات والمرافق المركزية بالرويس اضافة إلى ادارة مجمع الرويس السكني .

كما تأسست دائرة الحاسبات الآلية عام ١٩٧٩ ، لتتولى مهام انشاء وتشغيل

الحسابات الآلية بهدف تقديم الخدمات اللازمة لمواجهة احتياجات الشركة المتزايدة .

وقد ازداد نشاط شركة بترول أبوظبي الوطنية - أدنوك منذ تطبيق اتفاقيات المشاركة ، وذلك باعادة تأسيس الشركتين العاملتين في أبوظبي ، بحيث تمتلك أدنوك ٦٠٪ من الأسهم في حين يمتلك الشركاء النسبة المتبقية . وهكذا تم في الثالث من تموز / يوليو عام ١٩٧٧ تأسيس شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة) كما تم في الثامن من تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٧٨ تأسيس شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية (أدكو) لتعملا نيابة عن الشركاء ولصالحهم في مناطق الامتياز .

بالاضافة إلى ذلك تم تأسيس شركتين عاملتين أخريين في عام ١٩٧٧ ، لتوسيع نشاط أدنوك الانتاجي في المناطق البحرية . ففي الأول من تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٧٧ تم تأسيس شركة تطوير حقل أم الدلخ (يوديكو) بمساهمة أدنوك وشركة تطوير النفط اليابانية (جودكو) كشركة عاملة لتطوير حقل أم الدلخ وفي العاشر من أيلول / سبتمبر عام ١٩٧٨ وقعت اتفاقية مشاركة تمتلك أدنوك بموجبها ٨٨٪ من حقوق امتياز أم الدلخ بينما تمتلك شركة جودكو ١٢٪ .

وفي العاشر من تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٧ ، تأسست شركة تطوير حقل (زكم العلوي) في أبوظبي كشركة عاملة بين أدنوك وشركة البترول الفرنسية بنسبة ٥٠٪ لكل منهما لتطوير حقل زاكم العلوي بالنيابة عن أصحاب الامتياز .

وفي الثامن عشر من آذار / مارس عام ١٩٧٨ ، وقعت اتفاقية مشاركة بين أدنوك وشركة جودكو تمتلك أدنوك بموجبها ٨٨٪ من حقوق امتياز حقل زكم العلوي وشركة جودكو ١٢٪ .

وفي السابع من نيسان / ابريل عام ١٩٨٠ ، أقر المجلس التنفيذي لامارة أبوظبي في جلسته الاستثنائية ، منح شركة أدنوك حق التنقيب عن المواد

الهيدروكربونية . واستثمارها في خمس مناطق برية وبحرية ، تبلغ مساحتها ٣٥ ألف كيلومتر مربع تمثل حوالي ٣٦٪ من المساحة الاجمالية لامارة أبوظبي . ومكن هذا القرار شركة بترول أبوظبي الوطنية . أدنوك من العمل مستقلة وعلى مسؤوليتها الخاصة في جميع مراحل صناعة النفط .

وفي الخامس من تموز / يوليو عام ١٩٨١ وقعت أدنوك اتفاقية مشاركة مع شركة جودكو لتطوير ثلاثة حقول بحرية أخرى هي سطح ودلما وجرنين ، تمتلك أدنوك ٦٠٪ من حقوق الامتياز في هذه الحقول ، بينما تمتلك جودكو ٤٠٪ .

٢ - شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية (أدكو) :

تأسست شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية في بريطانيا بتاريخ ٣٠/ ٩/ ١٩٣٦ تحت اسم شركة تطوير بترول الساحل المتهادن المحدودة وحصلت الشركة على امتياز للتنقيب عن البترول في امارة أبوظبي بتاريخ ١١/ ١/ ١٩٣٩ ، وشملت منطقة الامتياز جميع الأراضي والجزر والمياه الاقليمية الواقعة تحت سيادة الامارة ، وكانت مدة الاتفاقية ٧٥ سنة ، وتعود ملكية أسهم الشركة إلى الشركات التالية :

- شركة النفط البريطانية	٢٣,٧٥٪
- شركة النفط الفرنسية	٢٣,٧٥٪
- شركة شل	٢٣,٧٥٪
- شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي وشركة موبيل أويل الامريكيتان .	٢٣,٧٥٪
- مؤسسة المساهمة والاستكشاف (مؤسسة كلبنكيان)	٥,٠٠٪

وقد تعهدت الشركة بموجب أحكام اتفاقية عام ١٩٣٩ أن تدفع إلى حكومة أبوظبي المبالغ التالية :

١ – ٣٠,٠٠٠ روبية ايجار الأراضي المشمولة بامتيازها وذلك خلال ٣٠ يوماً من تاريخ توقيع الاتفاقية .

٢ – ١٠٠,٠٠٠ روبيــة سنويا عن ايجار الأراضي بعد ذلك وحتى يتم اكتشاف البترول بكميات تجارية .

٣ – ٢٠٠,٠٠٠ روبية عند العثور على البترول بكميات تجارية .

٤ – ريعا قدره (٣) روبيات عن الطن الواحد المصدر من البترول .

وفي عام ١٩٦٢ وبالتحديد بتاريخ ٦٢/٧/٢٤ أعيدت تسمية الشركة لتصبح شركـة نفـط أبوظبي المحدودة ، وبدأت المفاوضات بين الحكومة والشركة لتعديل الامتياز المذكور وذلك قبل البدء بعملية تصدير البترول . إلا أن هذه المفاوضات لم تكتمل إلا في شـهر أيلول / سبتمبر عام ١٩٦٥ ، ثم أجرى تعديل آخر عام ١٩٦٦ ، وكان من أهم النقاط التي تم تعديلها ما يلي :

١ – تعـديـل عائدات الحكومة من ثلاث روبيات للطن المقطوع إلى ١٢,٥٪ من السعر المعلن مع احتساب المبالغ المدفوعة للحكومة على هذا الأساس (الريع) ضمن نفقات الانتاج ، وذلك وفقا لمبدأ تنفيق الريع الذي أقرته منظمة الأقطار المصدرة للبترول «أوبك» .

٢ – شمول الشركة بأحكام مرسوم ضريبة الدخل «المعدل» وتعهدت الشركة بذلك أن تدفــع إلى الحكومة ٥٠٪ من أرباحها الصافية المتأتية من عملياتها في أبوظبي كضريبة دخل .

٣ – اقرار مبدأ تخلي الشركة عن بعض المساحات من المناطق المشمولة بامتيازها والاتفاق على جدول زمني لهذا التخلي كما يلي :

أ – خلال ٣٠ يوماً من تاريخ توقيع الاتفاقية في ١٩٦٥/٩/١٩ تتخلى الشركة عن المناطق الاضافية بحيث لا تحتفظ الشركة في هذا التاريخ إلا بمساحة لا تتجاوز ٦٣٠٠٠ كيلومتر مربع .

ب – في الذكرى السنوية الثالثة لتوقيع الاتفاقية تخفض الشركة مساحة امتيازها إلى ٥٠,٠٠٠ كيلومتر مربع وتتخلى للحكومة عن المساحات الباقية .

ج – في الذكرى السنوية السادسة تخفض مساحة امتيازها إلى ٤٠,٠٠٠ كيلومتر مربع .

د – في الذكرى السنوية التاسعة تخفض الشركة مساحة امتيازها إلى ٣٢,٠٠٠ كيلومتر مربع .

هـ – في الذكرى السنوية الثانية عشرة تخفض الشركة مساحة امتيازها إلى ٢٦٠٠٠ كيلومتر مربع .

و – في الذكرى السنوية الخامسة عشرة تخفض الشركة مساحة امتيازها إلى ٢١٠٠٠ كيلومتر مربع .

وفي شهر حزيران / يونيو عام ١٩٧٠ ، وقعت اتفاقية بين الحكومة والشركة بخصوص الديون المترتبة عن مصاريف عمليات الاستكشاف والحفر ، وفي تموز / يوليو من نفس العام وافقت الشركة على دفع حصة الحكومة من الأرباح شهريا . بدلا من دفعها كل ثلاثة شهور ، وبالاضافة إلى ذلك تعهدت الشركة أن تجهز الغاز الطبيعي من محطة شامس لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه لمدينة أبوظبي ، وقد مد خطان لنقل الغاز لهذا الغرض .

وفي ٢٠ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٧٢ وقعت حكومة أبوظبي وشركة نفط

أبوظبي المحدودة اتفاقية المشاركة الأولى ، حيث تم بموجب هذه الاتفاقية دخول الحكومة ابتداء من أول كانون الثاني / يناير عام ١٩٧٣ كشريك بنسبة ٢٥٪ من أسهم الشركة ، ثم ارتفعت نسبة المشاركة بتاريخ ١/١/١٩٧٤ لتصبح ٦٠٪ من أسهم الشركة ، ويمثل الحكومة في هذه المشاركة شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» .

وفي الثامن من تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٧٨ تأسست شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية «أدكو» . بموجب قانون رقم (١٤) لعام ١٩٧٨ الصادر بتاريخ ٨/١٠/١٩٧٨(١) لتخلق بذلك شركة نفط أبوظبي المحدودة ، وأصبحت شركة «أدكو» اعتباراً من شهر شباط / فبراير لعام ١٩٧٩ مسؤولة عن ادارة العمليات في منطقة الامتياز التي تغطي مساحتها ٢١٠٠٠ كيلومتر مربع ، وأصبحت ملكية أسهم الشركة بعد مشاركة الحكومة فيها تعود إلى الشركات التالية :

– شركة بترول أبوظبي الوطنية	٦٠٪
– شركة البترول البريطانية	٩,٥٠٪
– شركة البترول الفرنسية	٩,٥٠٪
– شركة شل بتروليوم المحدودة	٩,٥٠٪
– شركة اكسون	٤,٧٥٪
– شركة موبيل أويل	٤,٧٥٪
– شركة بارتكس (كلبنكيان)	٢,٠٪

العمليات الاستكشافية والتنقيب عن البترول :

أشارت الأبحاث الجيولوجية ، التي أجريت قبل وبعد الحرب العالمية الثانية إلى وجوب اعتماد الوسائل الجيوفيزيائية نظرا إلى أن أكثر أراضي المنطقة مغطاة بكثبان رملية يصل ارتفاع بعضها إلى ٥٠٠ قدم . كما بوشرت عمليات المسح الجاذبي

(١) امارة أبوظبي – الجريدة الرسمية – العدد التاسع عشر – السنة السابعة ص١٢٢٢ .

والمغناطيسي والأعمال الجيوديسية والطبوغرافية عام ١٩٤٧ واستمرت خلال عام ١٩٤٨ ثم بشكل متقطع حتى عام ١٩٦٠ .

وبدأ المسح الزلزالي عام ١٩٤٩ واستمر على نطاق واسع حتى بعد اكتشاف حقول باب وبوحصا وعصب .

وفي عام ١٩٦٩ تم مسح المناطق البرية ، كالمنطقة الجنوبية الشرقية لأبوظبي والمنطقة الشمالية الشرقية ومنطقة العين ، كذلك استمرت الأبحاث الجيولوجية السطحية في منطقة العين وبعض الجزر ، وفي عام ١٩٧٠ شملت أعمال التحري والاستكشاف التي قامت بها الشركة عمليات مسح زلزالي لعديد من مناطق أبوظبي والعين والمنطقة الجنوبية في الرباضة وأم الزمول ومندر ومشهور وساحل أبوظبي في المياه الاقليمية في منطقة جبل الظنة وطريف والسلع والعديد .

وفي عام ١٩٨٣ استمرت الشركة في تنفيذ برنامجها الشامل من الدراسات والاستقصاءات التفصيلية التي تم اجراؤها خلال العام المذكور على دراسات للطبقات الأرضية مع تشكيل نماذج محاكاة جيولوجية لمناطق الحقول والاستكشاف . وقد جرى المسح والتسجيل الزلزالي لقطاع يمتد لمسافة ١٠٥٢(١) كيلومتر . كما تم الحصول على بيانات مسح زلزالي أكثر تحديدا وأدق تفصيلا في معلوماتها في كل من مناطق شنايل ، الرويس ، الصلابيخ ، شمالي بوحصا ، غربي الرميثة ، جميلة ، بدع القمزان ، ومرفع .

وفي عام ١٩٨٤ ظلت أعمال التنقيب عن البترول والغاز ، تستأثر بالأولوية القصوى لدى الشركة ، والتي تهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على بقاء الاحتياطيات البترولية على ما هي عليه . وذلك عن طريق التوصل إلى إكتشافات نفطية جديدة لتحل محل الكميات المستخرجة من الاحتياطيات. وتم اجراء مسح

(١) شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية : التقرير السنوي عام ١٩٨٣ «الاستكشاف»

زلزالي لما مجموعة ٧٩١[١] كيلومتراً من المناطق البرية في الناحية الجنوبية الشرقية والأجزاء الغربية من منطقة الامتياز في مناطق بدع القمزان وشمالي زرارة ، مشهد ، قيسورة وشمالي شاه والحويلة .

وفي عام ١٩٨٦ استمرت أعمال الاستكشاف والتنقيب عن البترول ، بهدف اكتشاف احتياطيات بترولية اضافية تشكل أحد الأهداف الرئيسية لدى الشركة ، حيث عمدت الشركة في العام ١٩٨٦ إلى تنفيذ برنامج استكشافي فعال في كل من المناطق البرية والبحرية على حد سواء . وذلك بهدف تحديد الأماكن الجديدة التي يؤمل العثور فيها على البترول .

وانصب الاهتمام في البرنامج الاستكشافي ، على جمع البيانات الزلزالية وتفسيرها والدراسات الجيولوجية ، بهدف ترتيب درجات المناطق التي من المؤمل توافر البترول فيها وذلك من أجل الحفاظ على برنامج استكشاف طويل الأمد . وقد اشتمل برنامج المسح الزلزالي على تحصيل بيانات لما يزيد عن ٦٠٠[٢] كيلومتر من خطوط المسح الزلزالي في الأماكن البحرية الضحلة في مناطق البزم الغربي وأبو الأبيض والحديريات والجزر الواقعة شمال شرقي أبوظبي . كذلك تم تفسير بيانات مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد كان قد جرى تسجيله من قبل كمشروع ريادي في حقل ساحل خلال شهري كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ وكانون الثاني / يناير ١٩٨٦ . كما جرى العمل على تفسير بيانات المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد الذي جرى تسجيله عام ١٩٨٥ في منطقة جرن يافور .

عمليات الحفر الاستكشافي :

كان نتيجة لعمليات التحري والمسح السابقة ، أن تم العثور على العديد من التراكيب الجيولوجية المشجعة ، للمباشرة في عمليات الحفر الاستكشافي للتنقيب

---

(١) شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية : التقرير السنوي الصادر عام ١٩٨٤ «الاستكشاف» .

(٢) شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية التقرير السنوي الصادر عام ١٩٨٦ «الاستكشاف» .

عن البترول والغاز . ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها ، بوشر العمل في حفر أول بئـر استكشـافية في شباط عام ١٩٥٠ ، في منطقة رأس الصدر الواقعة في منتصف الطريق تقريبا بين أبوظبي ودبي . ووصل الحفر إلى عمق ١٣٠٠٠ قدم ، مما يعد رقما قياسيا للحفر في منطقة الشرق الأوسط في تلك الأيام ، ولكن تبين في النهاية أنها بئر جافة مما أدى إلى توقف العمل وهجر البئر . وفي يناير / كانون الثاني عام ١٩٥٣ بوشر الحفر في بئر باب رقم (١) الذي يبعد حوالي عشرة أميال جنوب بلدة طريف ، ووصل الحفر إلى عمق ١٢٥٨٨ قدماً . وبالرغم من وجود المعالم الدالة على توفر المواد الهيدروكربونية في هذه البئر ، إلا أن الشركة اضطرت لهجرها بسبب صعـوبات تقنية وميكانيكية . وفي عام ١٩٥٦ تم حفر بئر ثالثة في منطقة الشويهات تبين أنها غير ناجحة . وفي عام ١٩٥٨ عادت أعمال الحفر إلى منطقة باب ، حيث تم العثور على البترول لأول مرة ، ولقد اعتبرت النتائج التي حصلت عليها الشركة في حفر الأربع آبار الأولى في حقل باب مشجعة للمباشرة في تنميته وتطويره .

وبعـد اكتشـاف البتـرول في حقـل باب ، استمرت الشركة في عمليات الحفر الاستكشافي . مما أدى إلى اكتشاف البترول في حقل بوحصا عام ١٩٦٢ ، كما استمـرت الشركة في عملياتها فحفرت العديد من الآبار ، في الرويس الغربي وأم الاشتان وقمراء وموشاش والصلابيخ . إلا أنها لم توفق في العثور على البترول في أي من هذه الآبار . ثم حفرت بئرا لاستكشاف الطبقات العميقة في بدع حمامة . وفي عام ١٩٦٥ تم العثور على البترول في منطقة عصب . وبعد ذلك حفرت ثماني آبار في منطقة الحويلة حيث عثر على البترول في واحدة من أربع آبار حفرت بالمنطقة .

وفي عام ١٩٦٧ تم حفر بئرين في الفيحا والبدع ، في القسم الشرقي من المنطقة الوسطى . كما حفرت آبار استكشافية أخرى في الجهة الغربية في عام ١٩٦٨ ، ثم حفرت بئر في الحيل في المياه الأقليمية .

ونتيجة لأعمال الحفر الاستكشافي التي قامت بها الشركة ، خلال المدة السابقة تم احـراز نجـاحات أخرى في عمليات الحفر . حيث اكتشف حقل العصب عام ١٩٦٥ وحقل شاه عام ١٩٦٦ وحقل سهل عام ١٩٦٧ .

وبـين عامي ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ حفرت أربع آبار في المنطقة الشمالية الشرقية . وثلاث آبار في منطقة العين ولكن لم يتم العثور على تجمعات بترولية بكميات تجارية . وتـابعت الشركة عمليات الحفر في المنطقة الجنوبية حيث تم العثور على البترول بكميات تجارية في منطقة زرارة . وفي عام ١٩٧١ حفرت بئر استكشافية في منطقة الزبارة شمالي شرق أبوظبي ثم انتقلت عمليات الحفر إلى المياه الأقليمية حيث حفر بئران في مهيمات والحيل .

وفي عام ١٩٧٢ باشرت الشركة حفر بئرين ، في منطقة جرن يافور والحويلة حيث تم العثور على البترول في البئر الأولى . في حين لم يتم العثور على البترول في البئر الثانية . وخلال عام ١٩٧٣ حفرت الشركة بئرين في جرن يافور ، ولم يتم العثور على البترول فيهما ، كذلك حفرت الشركة ثلاث آبار في الحويلة ، وواحدة في الصلابيخ وواحدة في الجانب الغربي من حقل باب ، ولكن لم يتم العثور على البترول في أي منها .

وفي عام ١٩٨٣ مضت الشركة قدما ، في برنامج الحفر الاستكشافي والتقييمي من أجـل تقييم المكـامن العميقـة التي لم يتم تطويـرها بعد في الحقول المعروفة بالاضـافـة لتحـديـد وتقييم الاكتشافات السابقة ، واستقصاء احتياطي المواد الهيدروكربونية المحتمل توفرها في تكوين «خف» الجيولوجي والذي بوشر الحفر فيه خلال عام ١٩٨٣ . وقد أسهمت أربع آبار استكشافية تقويمية ، جرى تعميقها بحقلي باب وعصب في اعطاء تقييم أفضل لكميات النفط والغاز الموجودة أصلاً في باطن الأرض . كما جرى حفر بئرين استكشافيتين تحديديتين في منطقة قسيورة . وتم استكمـال الأعمـال التقييميـة لبئـر بوطينة (٢) حيث وصل الحفر إلى عمق ١٢٤٠٠[١] قدم ودلت الاختبارات على وجود النفط والغاز في مكامن عرب «أ» و«د» . وتم انجاز بئر الضبعية (٤) انطلاقاً من جزيرة اصطناعية ، أقيمت داخل البحر ووصل عمق الحفر في هذه البئر إلى ١٣٥٠٠[٢] قدم ، ثم جرى حفر بئر شنايل (١) ووصل الحفر إلى عمق ١١٢٥٠[٣] قدماً أثمرت عن اكتشاف احتياطيات جديدة من النفط والغاز .

---

(١) شركة أبوظبي للعمليات البترولية · التقرير السنوي لعام ١٩٨٣ «الاستكشاف»

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) نفس المصدر السابق .

وبين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ استمرت الشركة في تنفيذ برنامجها الاستكشافي حيث بدأت في حفر العديد من الآبار الاستكشافية / التقويمية واتمام الآبار التي بديء الحفر فيها في الأعوام السابقة ، وتوصلت الشركة نتيجة لأعمالها في الحفر إلى النتائج التالية :

- اكتشاف النفط والغاز في بئر أبوالأبيض التي وصل عمق الحفر فيها إلى ١٠٦٥٠(٤) قدماً .
- اكتشاف النفط في بئر الجميلة التي وصل عمق الحفر فيها إلى ١١٨٠٠(٥) قدم .
- اكتشاف النفط في بئر القمزان التي وصل عمق الحفر فيها إلى ١٠٦٠٠(٦) قدم .

وفي عام ١٩٨٦ استمرت الشركة في تنفيذ برنامجها الاستكشافي، بهدف تحديد الأماكن الجديدة التي تبشر بوجود البترول فيها . واشتمل برنامج الحفر الاستكشافي في هذا العام على حفر آبار تحديدية وتقييمية كما جرى اختبار بئر القمزان (٤) والتي وصل عمق الحفر فيها إلى ١٠٦٠٥(١) أقدام . وأسفرت النتائج عن وجود البترول في هذه البئر . وفي نفس العام تم البدء في حفر بئر الضبعية انطلاقاً من جزيرة اصطناعية بهدف تطوير المكمن وتحديد وتقويم الاحتياطي المحتمل للمواد الهيدروكربونية المتوفرة فيه . وأكدت الاختبارات على توفر النفط في طبقة الثمامة (ب) وكذلك توفر الغاز والمكثفات النفطية في طبقة الثمامة (أ + سي) في الجزء الجنوبي الغربي من تركيبة الضبعية . وجرى خلال العام أيضاً تعميق واختبار العديد من الآبار التقويمية ومن بينها :

- بئر عصب (٢٠٣) ووصل عمق الحفر فيها إلى ١٢٨٠٠ قدم ، ودلت الاختبارات التي أجريت على هذه البئر عن توفر الغاز في الطبقة الجوراسية العليا والطبقات الجيولوجية ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١١ من تكوين حبشان السفلى .

---

(٤) المؤسسة العربية للاعلام والعلاقات العامة . الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي لعامي ٨٤ و١٩٨٥ ص٣٤٢ الاستكشاف .

(٥) نفس المصدر السابق .

(٦) نفس المصدر السابق .

- بئر باب (٢٣٦) ووصل العمق فيها إلى ١٠٥٠٠ قدم وأكدت الاختبارات وجود النفط في الجانب الغربي من حقل باب في منطقتي ثمامة الجيولوجيتين (سي + ج) وفي منطقتي حبشان الجيولوجيتين (١ + ٢) .

- بئر سهل (٤٧) ووصل العمق فيها إلى ١٠٥٠٠ قدم إلا أنه لم يسفر عن وجود مواد هيدروكربونية ذات قيمة مجدية .

وفي عام ١٩٨٧ تمكنت شركـة أبوظبي للعمليات البترولية البرية ، من تحقيق اكتشافات جديدة وبكميات وفيرة من المواد الهيدروكربونية ، وجرى التركيز في هذا العـام على البرنامج الاستكشافي في الشركة والذي اشتمل على حفر آبار تجريبية وأخرى تقويمية اضافة إلى تفسير بيانات مسوحات زلزالية جديدة .

وقد اشتملت أعمال المسح الزلزالي ، على انجاز برنامج مسح زلزالي في المناطق البحرية الضحلة ، مع تسجيل ما مجموعه ٣٣٤ كيلومترا من خطوط المسح الزلزالي حول جزيرة بوطينة وفي مناطق الجزر القائمة شمال شرق مدينة أبوظبي .

كما تم اجراء مسح زلزالي آخر في المناطق البحرية أمكن من خلاله الحصول على تغطية ما مجموعه ٢٧٣ كيلومتراً حول جزيرتي داس ودبينه .

وبلغ مجمل الأعماق المحفورة خلال عام ١٩٨٧ ، ٢٣٥ ألفاً و٦٠٤ أقدام منها ٢٠ ألفا و٧٢٥ قدما في مجال الاستكشاف والتقويم و١٧٥ ألفا و١٦٤ قدما في حقل بوحصا و٢٨ ألفاً و٢٦٠ قدما في حقل سهل و١١ ألفاً و٤٥٥ قدما في حقل باب لصالح شركة أدنوك .

---

(١) شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية – التقرير السنوي لعام ١٩٨٦ «الاستكشاف» .

أما في عام ١٩٨٨ بلغ مجمل الأعماق المحفورة ٩٥,٩٠١ قدم توزعت على حقول النفط التابعة للشركة(١) .

كما بلغ عدد الآبار التي حفرتها الشركة عام ١٩٨٧ ، ٢٥ بئرا من بينها بئر استكشافية واحدة و٢١ بئرا انتاجية اضافة إلى بئري حقن وبئر واحدة للمراقبة ، وجرت صيانة ٢٤ بئرا واكمال ٢٤ بئرا أخرى ، أما عام ١٩٨٨ فقد حفرت بئران استكشـافيتان و٧ آبار انتاجية وبئران لأغراض أخرى حيث بلغ مجموع الآبار المحفورة في ذلك العام ١١ بئراً .

وفي مجال العمليات تم في عام ١٩٨٧ الانتهاء من انشاء وتجربة تشغيل نظام حقن المياه في حقل بوحصـا وتجهيز النظام الجديد لتجميع النفط وحقن المياه في كافة الحقول الرئيسية المنتجة في الشركة مما عمل على تعزيز وثبات الطاقة الانتاجية من النفـط الخام لدى الشركة . كما تم استكمال وضع نظام للصيانة باستخدام الحاسب الآلي وكان حقل شاه آخر حقل يتم ادخاله في نطاق هذا النظام خلال شهر تموز / يوليو عام ١٩٨٧ .

وانهت الشركة في عام ١٩٨٧ الاستعدادات اللازمة للمباشرة في تشغيل مشروع حقن الغاز الريادي ومشروع اعادة تدوير الغاز الخاص بشركة أدنوك .

وقد انتهى العمل في هذين المشروعين في عام ١٩٨٨ . كما واصلت أدكو في عام ١٩٨٧ العمل في تقديم الصيانة اللازمة لآبار الغاز المستخرج من طبقة الثمامة «جـ» بحقل باب والمرافق المرتبطة بها لصالح شركة أدنوك .

---

(١) الاستكشاف والتقييم ٢٩٠٢٤ قدماً .
حقل عصب ٢٤١٥ قدماً .
حقل باب ٣٦١٠٠ قدم .
حقل بوحصا ١٩٠٤٧ قدماً .
حقل سهل ٩٣١٥ قدماً .

ويبين الجدول التالي خلاصة أعمال الحفر المشتركة بشركة أدكو للفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٨(١) :

خلاصة أعمال الحفر المشتركة بشركة أدكو للفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٨

عدد الآبار المحفورة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
استكشافية	٧	٦	٥	١	١	٢
انتاجية	٣٤	٣٨	٥١	٥٢	٢١	٧
حاقنة	٣٠	٣٤	٢١	٢	٢	—
غيرها	١٦	٧	١٦	١٨	١	٢
المجموع	**٨٧**	**٨٥**	**٩٣**	**٧٣**	**٢٥**	**١١**
مجمل الأعماق المحفورة بآلاف الاقدام	**١٩٨٣**	**١٩٨٤**	**١٩٨٥**	**١٩٨٦**	**١٩٨٧**	**١٩٨٨**
حفر استكشافي وتعميقات	٦٢	٧٤	٥٥	١٦	٢١	٢٩
حفر تطويري	٥٣٥	٦٥٧	٧٠٧	٥٥٣	٢١٥	٦٧
المجموع	**٥٩٧**	**٧٣١**	**٧٦٢**	**٥٦٩**	**٢٣٦**	**٩٦**
عدد آبار الصيانة والاكمال	**١٩٨٣**	**١٩٨٤**	**١٩٨٥**	**١٩٨٦**	**١٩٨٧**	**١٩٨٨**
صيانة	٤٦	٧٣	٥٦	٦٢	٢٤	٢٣
اكمال آبار مرجأة من قبل	٣٢	٢٨	٢٤	٢٣	٢٤	٢
المجموع	**٧٨**	**١٠١**	**٨٠**	**٨٥**	**٤٨**	**٢٥**

(١) شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية – التقرير السنوي لعام ١٩٨٧ .

حقول البترول البرية في امارة أبوظبي :

تقـوم شركة أبوظبي للعمليات البترولية بانتاج النفط الخام من خمسة حقول رئيسية وكما يلي :

أولا : الحقول المطورة :

١ - حقل باب :[١]

اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٥٣ ، وتم التأكد منه سنة ١٩٥٨ عندما حفرت البئر الثانية منه ، ويقع حقل باب على بعد ٨٠ كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من مدينة أبوظبي . العاصمة وعلى بعد خمسة كيلومترات من طريف . وفي سنة ١٩٦٣ تم تطوير هذا الحقل حيث شحنت أول ناقلة من البترول الخام في أواخر هذه السنة من مصب جبل الظنة . وينتج البترول الخام في هذا الحقل من طبقة الثمامة وهذه الطبقة تتكون من عدة مكامن متتابعة للبترول والغاز ، ومعظم البترول المنتج يتم انتاجه من مكمن الثمامة (ب) في الوقت الحاضر الذي تتراوح سماكته بين ١٤٠ - ١٦٠ قدما كما أنه يقع على عمق ٨٠٠٠ قدم تحت سطح البحر وتبلغ مساحة حقل باب حوالي ١٢٠ كيلومتراً مربعاً ويبلغ طوله ٤٥ كيلومتراً وعرضه ٢٥ كيلومتراً .

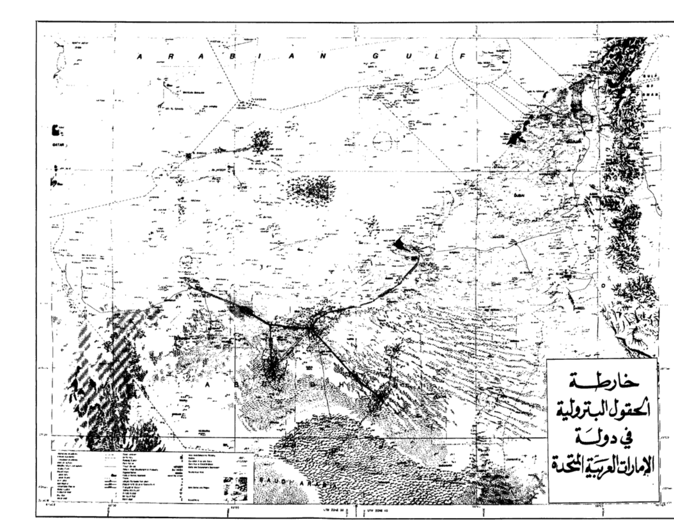
بلغ عدد الآبار المحفورة في حقل باب حتى نهاية عام ١٩٨٤ (٢٠١) بئر منها ٥٢ بئراً منتجة للنفط و٢٧ بئراً منتجة للغاز و٨٣ بئراً حاقنة للماء و١٣ بئراً لمراقبة المكمن و١٧ بئراً للتزويد بالماء و٤ آبار لمراقبة خزان الماء وبئر واحدة للتخلص من الماء و٤ آبار حفرت ثم هجرت لعدم الفائدة منها .

يعتبر البترول المنتج من حقل باب من أجود أنواع البترول في العالم من حيث درجة كثافته النوعية التي تتراوح بين ٣٩/ ٤٠ درجة (API) ، ومن حيث محتواه من الكبريت الذي يعادل ٧٥٪ من الوزن .

---

(١) تقارير شركة أبوظبي للعمليات البترولية السنوية .

خارطة
تبين الحقول البترولية
في دولة الامارات العربية المتحدة



ARABIAN GULF
GULF OF OMAN
QATAR
ABU DHABI
SAUDI ARABIA
خارطة
الحقول البترولية
في دولة
الإمارات العربية المتحدة

وقـد تم تطوير الحقل عام ١٩٦٣ حيث شحنت في نهاية هذا العام أول ناقلة محملة بالنفط الخام المنتج من حقل باب وذلك عن طريق ميناء جبل الظنة الذي يربطه بالحقل خط للأنابيب طوله ١١٢ كيلومترا وقطره ٢٤ بوصة ، وتم بناء العديد من الخزانات فوق جبل الظنة لخزن البترول القادم من الحقل والمعد للتصدير منه .

وفي شهر مايو/ أيار[١] ١٩٨٦ توقف الانتاج من حقل باب . لدى اغلاق الحقل في ذلك التاريخ من أجل صيانة مرافق انتاج النفط ، وحقن المياه فيه بهدف حماية التجهيـزات والمعـدات وضمان اعادة تشغيل الحقل خلال فترة وجيزة ، ثم عاد الانتاج من هذا الحقل بعد ذلك .

٢ - حقل بوحصـــا :

يقع حقل بوحصا على بعد ١٦٠ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من مدينة أبوظبي وعـلى بعـد حوالي ٨٠ كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من حقل باب . ويغطي حقل بوحصا منطقة تبلغ مساحتها ٤٨٠ كيلومتراً مربعاً ، حيث يبلغ متوسط طول الحقل ٣٣ كيلومتراً ومتوسط عرضه ١٥ كيلومتراً .

اكتشف حقل بوحصا عام ١٩٦٢ وبوشر في تطويره في أوائل عام ١٩٦٤ . وفي عام ١٩٦٥ تم ربط الحقل بميناء التصدير في جبل الظنة بواسطة خط للأنابيب طوله (١١٨) كيلومتراً وقطره ٢٤ بوصة . هذا ويوجد الآن خطان للانابيب يربطان الحقل بميناء جبل الظنة . ويأتي البترول الخام المنتج من حقل بوحصا من مكمن الشعبة على عمق ٨٠٠٠ قدم تحت سطح البحـر ، وهي تشبـه طبقة الشعيبة التي تبلغ سماكتها حوالي ٤٠٠ قدم في بعض الحقول في العراق .

تبلغ الطاقة الانتاجية لحقل بوحصا ٦٩٠ ألف برميل يوميا حسب خطة تطوير الحقل التي وضعت وبوشر في تنفيذها ، وقد أقيمت أربع محطات لفصل الغاز ،

---

(١) شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية – التقرير السنوي لعام ١٩٨٦ – عمليات الانتاج .

ثلاث منها بطاقة ١٥٠ ألف برميل يومياً ، والمحطة الرابعة بطاقة ٢٤٠ ألف برميل يومياً . وبلغ عدد الآبار المحفورة في حقل بوحصا حتى نهاية عام ١٩٨٤ ، ٢٨٣ بئرا منها ١٣٩ بئرا منتجة للنفط و١٠٤ آبار لحقن الماء و٦ آبار لمراقبة المكمن و٢٧ بئراً للتزويد بالماء وبئران لمراقبة خزان الماء وبئر واحدة للتخلص من الماء و٤ آبار حفرت ثم هجرت لعدم الفائدة منها . وفي عام ١٩٧٠ باشرت الشركة عمليات حقن الماء في أسفل طبقة الشعيبة وذلك للمحافظة على الضغط في هذا المكمن من جهة ، ومن أجل زيادة نسبة الاستخراج في حساب الاحتياطي من جهة أخرى .

ويعتبر البترول الخام المنتج من حقل بوحصا من أجود أنواع البترول حيث بلغت كثافته النوعية ٣٩ درجة اي.بي.آي (API) ، ومحتواه من الكبريت في حدود ٧٥٪ من الوزن .

٣ - حقل عصب :

يقع حقل عصب على بعد ٢٢٥ كيلومترا إلى الجنوب من مدينة أبوظبي . ويغطي الحقل منطقة مساحتها ٢١٠ كيلومترات مربعة ، حيث يبلغ متوسط طوله ٣١ كيلومتراً ومتوسط عرضه ٩ كيلومترات .

وقد اكتشف حقل عصب عام ١٩٦٥ بعد أن حفرت بئر عصب بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٢ . وبوشر في تطوير الحقل في النصف الثاني من عام ١٩٧١ حيث وضع في الانتاج أواخر عام ١٩٧٣ وأوائل عام ١٩٧٤ وقدرت طاقته الانتاجية حينذاك بنحو ٤٦٠ ألف برميل يومياً . ويأتي البترول الخام المنتج من حقل عصب من مكمن الثمامة (ب) الذي تتراوح سماكته بين ١٦٠ و١٨٠ قدماً ، ومكمن الثمامة (ج) الذي تتراوح سماكته بين ٩٠ و١٠٠ قدم ، وتم ربط الحقل بميناء جبل الظنة لضخ البترول المنتج بواسطة خط للأنابيب طوله ٢٠٠ كيلومتر وقطره يتراوح بين ٢٦ إلى ٣٦ بوصة .

بلغ عدد الآبار المحفورة في حقل عصب حتى نهاية عام ١٩٨٤ (٢١٥) بئرا منها ٧٥ بئرا منتجة للنفط و٩٧ بئرا حاقنة للماء و٥آبار لمراقبة المكمن و٢٩ بئرا للتزويد

بالماء و٥ آبار لمراقبة خزان الماء وبئر واحدة للتخلص من المياه و٣ آبار حفرت ثم هجرت لعدم فائدتها .

ويعتبر البترول الخام المنتج من حقل عصب من أجود أنواع البترول حيث بلغت كثافته النوعية ٤٠ درجة (API) ، ومحتواه من الكبريت ٠,٨٪ من الوزن .

٤ - **حقل سهل** :

يقع حقل سهل على بعد ٩٠ كيلومترا إلى الجنوب من مدينة أبوظبي . ويغطي الحقل منطقة مساحتها (١٤٥) كيلومتراً مربعاً ، إذ يبلغ متوسط طوله (٢٥) كيلومتراً ومتوسط عرضه ٦ كيلومترات .

اكتشف هذا الحقل عام ١٩٦٧ ، وبدأ في الانتاج في منتصف عام ١٩٧٥ بمعدل ٥٠٠٠ برميل في اليوم من بئرين فقط ، ارتفع الانتاج بعدها إلى ١٠,٠٠٠ برميل يوميا بعد أن أضيفت بئر ثالثة ، وعملت الشركة على توسيع الحقل لجعل طاقة الانتاج فيه تصل إلى ٢٠,٠٠٠ برميل يوميا ابتداء من منتصف عام ١٩٧٦ . ويأتي البترول المنتج من حقل سهل من طبقة الثمامة (ب) والثمامة (ج) علما بأن الأولى تنتج ثلاثة أضعاف الثانية من البترول ، وتبلغ سماكة الطبقة الأولى حوالي ١٦٠ قدما والثانية حوالي ٨٠ قدما .

تحتوي المنشآت في حقل سهل على جهاز ، لفصل الانتاج ذي مرحلة واحدة يتم بواسطته فصل الغاز عن النفط وضخه بواسطة جهاز ضخ يعمل على الغاز عبر خط للأنابيب قطره (١٢) بوصة . إلى حقل عصب حيث يخضع للمرحلة النهائية لعزل الغاز ويمتزج بعد ذلك مع النفط المنتج من حقل عصب ليضخ إلى ميناء التحميل التابع للشركة في جبل الظنة .

بلغ عدد الآبار المحفورة في حقل سهل حتى نهاية عام ١٩٨٤ (٣٧)[١] بئرا منها (١٨) بئـرا منتجة للنفط و١٦ بئرا حاقنة للماء وبئران لمراقبة المكمن وبئر واحد للتزويد بالماء .

---

(١) شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية - التقرير السنوي لعام ١٩٧٥ ص(٨) .

٥ - حقل شاه :

يقع حقل شاه على بعد حوالي ٧٠ كيلومترا إلى الجنوب من حقل عصب ، وقد اكتشف الحقل عام ١٩٦٦ وجرى تطويره وبوشر الانتاج منه في عام ١٩٨٤ وكان عدد الآبار المحفورة فيه حتى نهاية ذلك العام (١٢) بئراً منها ٥ آبار منتجة للنفط و٧ آبار حاقنة للماء .

ثانياً : الحقول البرية غير المطورة :

هناك عدد لا بأس به من الحقول المكتشفة، وغير المطورة في المناطق البرية كما توجد مجموعة كبيرة من التراكيب التي يحتمل وجود البترول أو الغاز فيها في مختلف المناطق .

أما هذه الحقول فهي : جرن يافور ، الرميثة ، بدع القمزان ، شنايل ، رأس الصدر ، عرجان ، حويلة ، زرارة ، مشهور ، قيسوره ، منذر ، أم الزمول ، الضبعية ، الحديريات ، أبوالأبيض ، جميلة ، الحيل ، بوطينة ، الصلابيخ ، الرويس ، الشويهات ، غشا ، المرفأ ، مرزوق ، بالاضافة إلى ٢٥ تركيباً آخر يحتمل وجود البترول فيها .

عمليات التصدير :

ميناء جبل الظنة :

يبعد ميناء جبل الظنة حوالي ١١٣ ميلا إلى الغرب من مدينة أبوظبي . وقد وقع الاختيار على جبل الظنة ليكون ميناء لتصدير البترول من المناطق البرية ، وذلك نظرا لوجود جرف صخري ومرسى عميق نسبيا ، وقنال توصل الناقلات الى المصب وبالاضافة إلى كون هذا الموقع محميا من الرياح القوية ، فإنه يمتاز بوجود جبل بالقرب من الشاطيء استخدم لكي تبنى على سطحه خزانات البترول وهذا يمكن تعبئة الناقلات بواسطة الانسياب بقوة الجاذبية .

وقـد بدأت عمليات انشاء الميناء في شهر أغسطس من سنة ١٩٦٢ . وكانت المهمة الأولى التي وجب القيام بها في جبل الظنة ، هي بناء مرسى للسفن الصغيرة والدوب المستعملة لتفريغ معدات الانشاء . وقد تم بناؤه بشكل ممر مردوم بالصخر يبلغ طوله ١٠٠٠ ياردة وبحاجز لكسر تيار المياه طوله ٦٠٠ قدم وبذلك تم الحصول على حد أدنى لعمق من الميـاه يبلغ ٨ أقـدام عند الجزر المنخفض . وقد جلبت الصخور المستعملة لهذا الغرض من جبل الظنة وانتهت عملية بناء المصب في كانون أول سنة ١٩٦٣ حيث شحنت أول شحنة من خام حقل باب البالغة ٣٤٠٠٠ طن .

ويبلغ الحد الأقصى للقسم المغمور من الناقلات التي تأتي إلى جبل الظنة ٤٦ قدما وهذا يتيح للناقلات التي تبلغ حمولتها الساكنة القصوى نحو ٩٠,٠٠٠ طن تعبئة شحنة كاملة ، ومع أن الميناء يستطيع استقبال الناقلات الضخمة ، إلا أن العمق المتوفر لا يسمح بتحميل السفن التي من هذه الفئة ، إلا بصورة جزئية . وفي سنة ١٩٧٤ وبعد تدشين العديد من مرافق التصدير في جبل الظنة أصبحت توجد فيه المرافق التالية :

أولاً : ارتفاع عدد الخزانات إلى ثلاثة عشر خزانا طاقة الخزن فيها كالتالي :

أ - ستة خزانات قطر كل منها ١٦٤ قدما وطاقة الخزن لكل منها ٢٤٤ ألف برميل .

ب - سبعة خزانات قطر كل منها ٢٦٠ قدما وطاقة الخزن لكل منها ٦٠٥ آلاف برميل .

ج - أصبحت الطاقة الاجمالية للتخزين في جبل الظنة ٥,٧ مليون برميل .

ثانياً : بلغت طاقة التصدير من المحطة ١,٢٨,٠٠٠ برميل/يومياً .

ثالثاً : أصبح في الامكان استقبال الناقلات العملاقة حمولة ٣٠٠ ألف طن بواسطة المرسى الرابع .

رابعـاً : استعمـال مضخـات وعدادات لزيادة معدل الشحن الاجمالي في مراسي الشحن الأربعة إلى ٣٠,٠٠٠ طن في الساعة .

٣ - شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة)

الشركة وامتياز التنقيب عن البترول :

حصلت شركة دارسي للاستكشافات المحدودة على امتياز بتاريخ ١٩٥٣/٣/٩ لاستثمار المناطق البحرية لامارة أبوظبي ولمدة ٦٥ سنة ، وقد شملت منطقة امتيازها جميع المياه البحرية والأراضي المغمورة بالمياه الواقعة تحت سيادة أبوظبي عدا المياه الاقليمية والجزر المشمولة بامتياز شركة نفط أبوظبي المحدودة . وقد بلغت المنطقة البحرية التي شملها الامتياز حوالي ثلاثين ألفاً وثلاثمائة وسبعين كيلومتر مربعاً .

وفي ١٩٥٤/٥/١٨ تم تأسيس شركة مناطق أبوظبي البحرية المحدودة (أدما) بمساهمة شركة النفط البريطانية بنسبة الثلثين ٢/٣ ٦٦٪ وشركة النفط الفرنسية بنسبة ١/٣ ٣٣٪ ونقل الامتياز إلى الشركة الجديدة بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٢ .

وكانت اتفاقية سنة ١٩٥٣ قد ألزمت الشركة ، بأن تبدأ عمليات الحفر خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات ، كما تعهدت الشركة بموجب هذه الاتفاقية بأن تدفع لحكومة أبوظبي مايلي :

١ - مبلغ ٧٥,٠٠٠ جنيه استرليني غير قابل للاسترداد وذلك كإيجار لمنطقة الامتياز .

٢ - مبلغ ٣٧,٥٠٠ جنيه استرليني كدفعة مقدمة على حساب الربح حتى يتم تصدير البترول .

٣ - ريعا بمقدار ٢٠٪ من حاصل المبيعات محسوبة على أساس سعر البترول مطروحا من خزانات النقل .

وبعد اثني عشر عاما من تأسيس الشركة الجديدة أي في نوفمبر تشرين الثاني سنة ١٩٦٦ جرت تعديلات أساسية على اتفاقية الشركة كان أهمها :

١ – تعديل عائدات الحكومة لتصبح ريعا قدره ١٢,٥٪ من السعر المعلن مضافا إليه ٥٠٪ من الأرباح الصافية كضريبة دخل وذلك وفقا لمبدأ تنفيق الريع الذي أقرته منظمة الأوبك .

٢ – اقرار مبدأ تخلي الشركة عن بعض المناطق البحرية المشمولة بامتيازها والتي لم تستغل بعد ، وتعهدت الشركة بموجب هذا المبدأ بالتخلي عن ١٥٪ من مجموع مساحة منطقة الامتياز غير المستغلة خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع اتفاقية سنة ١٩٦٦ . ثم التخلي عن ١٥٪ من مجموع مساحة المناطق المتبقية ضمن الامتياز في تاريخ التخلي وذلك مرة كل ثلاث سنوات .

وفي ١٠ أكتوبر ١٩٦٦ تخلت الشركة عن بعض المناطق البحرية ، بموجب اتفاقية سنة ١٩٦٦ بلغت في مجموعها ٤٤١٦ كيلومترا مربعا وكذلك تم في ١٠ أكتوبر من سنة ١٩٦٩ التخلي عن مساحة قدرها ٣١٥٠ كيلومترا مربعا .

وفي فبراير سنة ١٩٧١ تم التوقيع على اتفاقية جديدة تم بموجبها زيادة نسبة الضريبة على الربح الصافي من ٥٠ – ٥٥٪ .(١)

وفي أكتوبر ١٩٧٢ تخلت الشركة مرة أخرى عن مساحة قدرها ٢٨٢٠ كيلومتراً مربعاً . وفي ٢٠ ديسمبر من السنة نفسها وقعت الحكومة والشركة اتفاقية المشاركة ودخلت الحكومة بموجب هذه الاتفاقية كشريك ، في امتياز شركة مناطق أبوظبي البحرية المحدودة بحصة ٢٥٪ وذلك ابتداء من ١/١/١٩٧٣ .

وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٢ باعت شركة النفط البريطانية (BP) ٤٥٪ من حصتها في شركة مناطق أبوظبي البحرية المحدودة . إلى مجموعة شركات يابانية تعرف اليوم باسم الشركة اليابانية لتطوير موارد النفط (جودكو) .

---

(١) من ضمن ما جاءت به اتفاقية طهران لسنة ١٩٧١ زيادة ضريبة الدخل في أقطار الخليج المصدرة للبترول من ٥٠٪ إلى ٥٥٪ .

وبتـاريخ ٩ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٤ حصلت شركة بترول أبوظبي الوطنيـة «أدنـوك» على ٦٠٪ من حقـوق امتياز شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحـريـة ، بمـوجب اتفاقية أخرى تعرف باسم اتفاقية المشاركة الثانية ، وذلك اعتبارا من تاريخ ١/١/ ١٩٧٤ ، وبذلك أصبحت ملكية الشركة تعود إلى الشركات المساهمة التالية :

– شركة بترول أبوظبي الوطنية	٦٠٪
– شركة البترول البريطانية	١٤ ٢/٣٪
– شركة البترول الفرنسية	١٣ ١/٣٪
– الشركة اليابانية لتطوير موارد البترول	١٢٪

وفي نهاية عام ١٩٨١ بلغ مجموع المساحات التي تم التخلي عنها بموجب اتفاقية تعديل الامتياز عام ١٩٦٦ ، مقدار (١٥٩٣٣) كيلومترا مربعا .

وخـلال عام ١٩٨٤ تم التخـلي عن جزء من منطقة الامتياز وفق أحكام نفس الاتفاقية السابقة بلغت مساحتها (١٢٢٨) كيلومترا مربعا . وفي عام ١٩٨٧ تخلت الشركـة عن مساحة قدرها (١٠٢٩) كيلومترا مربعا من مساحة منطقة امتيازها لتصل حاليا إلى (٨٩٠٢) كيومتر مربع .

وقد منحت الحكومة لشركة تطوير حقل زكم العلوي / زادكو / التي أسست في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٧ منطقة كانت قد تخلت عنها شركة أدما العاملة في عام ١٩٧٨ وتبلغ مسـاحتها ١٩٠٢ كيلومتر مربع . لتتولى تطوير الحقل مشاركة بين شركـة بتـرول أبوظبي الوطنية بنسبة ٨٨٪ والشركة اليابانية لتطوير موارد النفط «جودكو» بنسبة ١٢٪ .

العمليات الاستكشافية والتنقيب عن البترول :

بدأت الشركة عملياتها في المسح الزلزالي بفريق من الغطاسين ، تبعها عمليات المسح الجاذبي وكان ذلك خلال الفترة من نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٥٣ وحتى

ابريل / نيسان عام ١٩٥٤ ، حيث تم انجاز ما مجموعه ٤٧١ كيلو مترا في عدة مناطق مختلفة من المياه البحرية في امارة أبوظبي .

في الفترة ما بين ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٥٤ وحتى ابريل / نيسان عام ١٩٦٥ قامت الشركة بمسح ما مجموعه ٧٦٥٩ كيلومتراً بواسطة عمليات المسح الزلزالي وكـان هذا النوع من المسح يعرف بـ «الانالوج» وشملت هذه العمليات العديد من الأماكن في المناطق البحرية الخاصة بامتياز الشركة .

وفي عام ١٩٦٧ تبنت الشركـة الوسـائـل الحـديثة في عمليات المسح الزلزالي «ديجيتل». واستمرت عمليات المسح هذه من شهر أغسطس / آب ١٩٦٧ وحتى شهر يوليو / تموز عام ١٩٧٣ . وشملت هذه العمليات عدة مناطق بحرية تابعة لمنطقة امتياز الشركة حيث بلغ مجموع ما تم مسحه خلال هذه الفترة (٩٥٩٢) كيلومتراً . ونتيجة لهذه العمليات حققت الشركة نجاحاتها في العثور على البترول والغاز في حقل أم الشيف البحري حيث اكتشف النفط بكميات تجارية على عمق ٥٤٠٠ قدم تحت سطح البحر واكتشف الغاز على عمق ٧٩٠٠ قدم تحت سطح البحر أيضاً وكان ذلك في شهر مارس / آذار عام ١٩٥٨ .

بعد أن حققت الشركة اكتشافها الأول في حقل أم الشيف ، انصب اهتمامها بعد ذلك نحو تشكيل آخر ذي دلالات مشجعة ، وذلك في حقل زكم حيث تم حفر أول بئر في شهر ابريل / نيسان عام ١٩٦٣ وتكللت جهود الشركة بالنجاح في العثور على النفط بكميات وفيرة في طبقة الثمامة .

واستمرت الشركة بعد ذلك في عمليات المسح والاستكشاف في العديد من المناطق البحرية . الواقعة ضمن منطقة امتيازها ، وأدت بعض هذه العمليات إلى اكتشافات نفطية أقل أهمية من الاكتشافات السابقة وقامت بعد ذلك شركات عاملة أخرى في تولي وادارة الاكتشافات الجديدة .

وفي عام ١٩٨٣(١) قامت الشركة بعمليات المسح الزلزالي في منطقة تبلغ مساحتها

---

(١) تقرير ادما العاملة ١٩٨٣ – ص٩ .

٢٢٥٦ كيلومترا ضمن منطقة الامتياز وذلك في قطاعين ، الأوسط ويشمل (جرنين – أم الشيف – نصر والجزء الغربي لحقل زكم) . والقطاع الشمالي الذي يشمل «أم لولو – ها – جيم – ونيوة المنصب» .

وفي عام ١٩٨٤[٢] ونتيجة لعمليات المسح الزلزالي ،التي قامت بها الشركة سابقا ، حصلت الشركة على نتائج مشجعة كشفت عن وجود امكانيات جيدة في متابعة عمليات التنقيب . وقد اشتملت هذه العمليات على مساحة تبلغ ٢٤١٠ كيلومترات ضمن منطقة الامتياز .

وفي عام ١٩٨٥[٣] استمرت الشركة في عملياتها الاستكشافية . حيث نجحت في اكتشاف حقلين جديدين هما ، حقل (بوجفير) في القطاع الغربي لمنطقة الامتياز وحقل (ميم) ويقع في القطاع الأوسط من منطقة الامتياز ، كما شهد عام ١٩٨٥ اكتشافا ثالثا في تكوين (الخف) عند اجراء المزيد من الفحوصات على تركيب (سي) حيث تبين وجود الغاز . واعيدت تسمية التركيب ليعرف باسم (بوحصير) .

وفي عام ١٩٨٦ وما تلاه[١] تابعت الشركة عمليات المسح الزلزالي في المناطق الضحلة . على بعد يتراوح بين ١٠ – ٢٠ كيلومتراً غرب أبوظبي . وقد غطى هذا البرنامج ما مجموعه ٧٥٣ كيلومترا طوليا ، كان معظمها فوق تشكيل (أم اللؤلؤ) بالاضافة إلى المنطقة التي تقع جنوب هذا التشكيل .

عمليات الحفر الاستكشافي :

كان من نتيجة أعمال المسح المختلفة التي أجرتها الشركة ، أن نجحت في العثور على العديد من التراكيب الجيولوجية ، المشجعة لعمليات الحفر الاستكشافي في التنقيب عن البترول . وخلال الفترة من عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٨٠ قامت الشركة

---

(١) تقرير ادما العاملة ١٩٨٤ – ص١٠ .
(٢) ادما العاملة ١٩٨٥ – ص١١ .
(٣) تقرير أدما العاملة ١٩٨٦ – ص١٢ .

بحفر العديد من الآبار الاستكشافية في المياه البحرية الواقعة ضمن امتياز شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة) .

واعتمدت الشركة في عمليات الحفر الأولية ، على جهاز الحفر (أدما انتربرايز) وهو الجهاز الذي بدأت فيه الشركة بحفر أول بئر استكشافية في حقل أم الشيف . كان ذلك بتاريخ الرابع عشر من شهر يناير / كانون الثاني عام ١٩٥٨ . حيث تم العثور على النفط بكميات تجارية بعد أن وصل عمق الحفر في هذه البئر إلى ٨٧٥٥ قدما . وقد تم اكتشاف النفط في طبقة الثمامة والغاز في طبقة العرب . كذلك اعتمدت الشركة في عمليات الحفر على جهاز آخر هو (أوفشور ٥٥) وتوالت بعد ذلك عمليات الحفر بواسطة العديد من الأجهزة التي تعمل لدى الشركة .

وفي ابريل / نيسان عام ١٩٥٩ حفرت الشركة بئر أم الشيف رقم (٣) حيث وصل عمق الحفر إلى ١٠١٥٠ قدما ، وتم اكتشاف النفط في طبقة العرب والغاز الطبيعي في طبقة العريج .

وبعد مضي خمس سنوات على حفر الشركة لبئرها الأولى ، في حقل أم الشيف وبالتحديد في ٣٠ ابريل / نيسان عام ١٩٦٣ بدأت الشركة في حفر بئر زكم رقم (١) في تركيب زكم وكان يبدو في ذلك الوقت بأنه يلي تركيب أم الشيف أهمية ، حيث وصل عمق الحفر في زكم رقم (١) إلى ١١٦٧٦ قدماً . وتم اكتشاف النفط في طبقة الثمامة والغاز في طبقة العريج ، واستمرت الشركة في عمليات الحفر بعد أن تم اكتشاف النفط والغاز في حقلي أم الشيف وزكم . وقامت الشركة بحفر بئر البُندق رقم (١) وبئر البندق رقم (٢) حيث تم العثور على البترول والغاز في البئر الأولى في طبقة العرب . كما قامت الشركة بحفر بئر مندوس رقم (١) وبئر «هير دلما» وبئر أم الدلخ رقم (١) وبئر سطح الرازبوت أرقام (١ ، ٢ ، ٣) وبئر غشا وبئر نيوة المنصب وبئر نصر رقم (١) وبئر مندوس رقم (٢) وبئر أم الدلخ رقمي (٢ ، ٣) وبئر الخير وبئر أم الدلخ رقم (٤) وبئر نصر رقم (٢) وبئر غشا رقم (٢) . ونتيجة لهذه العمليات التي قامت بها الشركة في مجال الحفر خلال الستينات والسبعينات نجحت الشركة في العثور على النفط والغاز في عدد من التراكيب والآبار السالفة الذكر .

وفي عام ١٩٨١[١] قامت الشركة بحفر بئر أم لولو رقم (١) . ووصل الحفر إلى ١٢٧٧٠ قدماً وكانت النتائج مشجعة فيما يتعلق بامكانيات استخراج النفط من تكوين الثمامة . واستمرت التجارب في نفس العام على بئر استكشافية أخرى هي بئر (هـ – ١) في تشكيل نفطي آخر . وتخلت الشركة في العام ١٩٨١ عن بئر (زين – ١) حيث لم يظهر ما يدل على وجود مواد هيدروكربونية بعد أن وصل عمق الحفر إلى ٩٤٥٠ قدما . وتم خلال العام ١٩٨١ أيضا حفر بئرين تقويميتين احداهما في تشكيل (غشا) والأخرى في تشكيل (نصر) .

وتميز عام ١٩٨١[١] بإكمال الفحوصات الفنية بنجاح في تكوين (الخف) بحقل زكم حيث تم حفر بئر زكم ١٨٢ . وذلك بطريقة الحفر العمودي إلى عمق ١٧٣٧٠ قدماً وظهرت مشكلة وجود الكبريت الخام والتي تم التغلب عليها باستعمال جهاز يسمح بالحفر تحت الضغط المعاكس عبر الكبريت والمتجمد في أنابيب الانتاج .

وفي عام ١٩٨٢[٢] انضمت أربعة أجهزة حفر إلى اسطول الحفر التابع لشركة أدما العاملة ، وبذلك ارتفع عدد الأجهزة فيها إلى أربعة عشر جهازا . وشهد عام ١٩٨٢ انجـازاً آخر حيث وصل عمق الحفر في البئر الجديدة (نصر ٧) إلى عمق ١٧٤٢٥ قدما في تكوين ما قبل الخف .

كمـا تم الحفـر في تكوين الخف بحقل أم الشيف في بئرين تطويريتين هما أم الشيف ١٠٩ وأم الشيف ١١٦ .

وسجل عام ١٩٨٣[٣] رقما قياسيا جديداً في عمليات الحفر ، فقد تم حفر البئر (غشا ٧) بجهاز الحفر (يميلة) الذي تملكه شركة الحفر الوطنية ووصل عمق الحفر إلى ١٧٦٠٠ قدم في تكوين ما قبل الخف خلال مدة ١٤١ يوماً .

---

(١) تقرير ادما العاملة ١٩٨١ – الاستعراض السنوي لسير الأعمال – التنقيب والحفر ص٨ .

(١) تقرير ادما العاملة ١٩٨١ – الاستعراض السنوي لسير الأعمال – التنقيب والحفر ص٨ .

(٢) تقرير ادما العاملة ١٩٨٢ – الاستعراض السنوي لسير الأعمال – التنقيب والحفر ص٦ .

(٣) تقرير ادما العاملة ١٩٨٣ – الاستعراض السنوي لسير الأعمال – الحفر والتنقيب ص٨ و٩ .

وخلال نفس العام ١٩٨٣ اكمل الحفر في تكوين الخف بحفر الآبار أم الشيف ١٠٩ وأم الشيف ١١٦ وأم الشيف ١٢٠ . كذلك حفرت بئر تنقيبية أخرى هي بئر (الفا ٢ – ١) ووصل عمق الحفر إلى ١١٦٩٥ قدما حيث اكتشفت مواد هيدروكربونية في تكوين عريج العلوي والسفلي وفي مكمنين (عرب وثمامة ٢) . أما البئر التنقيبية (ألفا ١ – ١) فقد حفرت إلى عمق ١٢٢٠٠ قدم وتبين من التجارب التي أجريت على مكمن (عريج السفلى) عن وجود مكثفات الغاز الطبيعي في الوقت الذي أفادت فيه بيانات البئر أن مكامن (عريج) و(عرب) تحتوي على مواد هيدروكربونية ، كما تحتوي عليها أيضا طبقة (الثمامة ٢) . وفي نهاية العام المذكور كانت أعمال الحفر تجرى في بئر (هير دلما – ٣) وذلك لاكتشاف المزيد من المواد الهيدروكربونية في طبقة الخف .[١]

أما خلال عام ١٩٨٤[٢] فقد وصل عمق الحفر في بئر (هير دلما – ٣) إلى ١٦٢١٦ قدماً ، وكذلك وصل عمق الحفر في بئر (سي سي – ١) إلى ١٧٠٠٥ أقدام عموديا في مدة زمنيـة قدرها ١٥١ يوما . أما بئر (واو – ١) فقد وصل عمق الحفر فيه إلى ١١٠٦٩ قدماً . وخلال نفس العام ١٩٨٤ حفرت آبار (أم لولو – ١) (وبلبزم – ٢) (ونصر – ٨) وهي بئر تقويمية ، وحفرت أيضاً بئر (بوطينة – ٣) لحساب شركة أدكو. وقد بلغ مجموع ما حفر أثناء العام ١٩٨٤ ما معدله ٤٣٣٠٠ قدم في الشهر الواحد .

ومن انجازات الشركة خلال العام ١٩٨٥[١] عدة آبار تقويمية منها :

- بئر أم لولو – ٣ ووصل عمق الحفر في هذه البئر إلى ١٠٧٦٠ قدماً .
- بئر نصر – ٩ ووصل عمق الحفر في هذه البئر إلى ٩٨٨٥ قدماً .
- بئر غشا – ٩ ووصل عمق الحفر في هذه البئر إلى ١٢٤٢٠ قدماً .
- بئر بوحصير – ٢ ووصل عمق الحفر في هذه البئر إلى ١٠٥١٠ أقدام .

---

(١) تقرير ادما العاملة ١٩٨٣ – الاستعراض السنوي لسير الأعمال – الحفر والتنقيب ص٨ و٩ .

(٢) تقرير ادما العاملة ١٩٨٤ – ص٩٠ .

(١) تقرير ادما العاملة ١٩٨٥ – ص٩ .

وقامت الشركة أيضاً بحفر ثلاث آبار استكشافية هي :

- بئر «بوجفير» (بي بي-١) ووصل عمق الحفر فيها إلى ١٢٩٠٠ قدم .
- بئر «ميم - ١» ووصل عمق الحفر فيها إلى ١٢٨٠٠ قدم .
- بئر أم الصلصل - ٢ ووصل عمق الحفر فيها إلى ١٢٣٢٥ قدماً .

وخلال عام ١٩٨٦[٢] استمرت عمليات الحفر تسجل تحسنا ملحوظا ، من حيث المدة الزمنية وتخفيض النفقات . ومن أهم المظاهر البارزة في هذا العام البدء في مشروع لتطوير مكمن غاز الخف بحقلي أم الشيف . واكتملت خلال العام بئران في طبقة الخف هما بئر «أم الشيف ٨٨» و«أم الشيف ١٠٩» وذلك بقصد توفير الغاز لبئـرين من آبار حقن الغاز في العوينات تم حفرهما خلال العام ١٩٨٦ . وحفرت أيضا بئر «سطح الرازبوت - ٨» وهي احدى الآبار التي يتم العمل فيها لحساب شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» وأجريت فحوصات عليها بعمق ١٦٥٦١ قدماً .

كما قررت الشركات المالكة العاملة في المناطق البحرية في أبوظبي عام ١٩٨٦ ، وضع أنشطة الحفر في المناطق البحرية التابعة لشركتي زادكو ويوديكو تحت ادارة شركة أدما العاملة . وقد وضع هذا القرار موضع التنفيذ في الأول من مايو / آيار ١٩٨٦ ، فأضيفت ثلاثة أجهزة حفر كانت متعاقدة مع زادكو إلى أسطول الحفر في ادما العاملة .

---

(٢) تقرير ادما العاملة ١٩٨٦ - ص١٠ .

الحقول المطورة ضمن عمليات شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية :

١ - حقل أم الشيف :

يقع حقل أم الشيف في المناطق البحرية الخاصة . بامتياز شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة) وعلى بعد ٩٥ ميلا إلى الشمال الغربي من مدينة أبوظبي . و٢٢ ميلا إلى الشمال الشرقي من جزيرة داس ، والحقل عبارة عن قبة بيضاوية قطرها في حدود العشرين كيلومترا ومساحتها تقارب ٤٠٠ كيلومتر مربع .

اكتشف حقل أم الشيف عام ١٩٥٨ بعد أن بدىء الحفر بأول بئر في حقل أم الشيف بتاريخ ١٤ يناير / كانون الثاني ١٩٥٨ . وتم اكتشاف البترول في طبقة الثمامة والغاز في طبقة العرب . وتم التأكد من وجود البترول بكميات تجارية في طبقة العرب عام ١٩٦٠ بعد حفر البئر الثالثة في الحقل على عمق ٩٦٠٠ قدم . وتقع المواد الهيدروكربونية في هذا الحقل في ثلاثة مكامن تتكون من الحجر الجيري وهي :

أ - مكمن الثمــامة الذي ينقسم بدوره إلى طبقات عليا وطبقات سفلى ، ويوجد البترول في الطبقات العليا وخصوصا في طبقتي الثمامة (١) ، (٢) .

ب - مكمن العرب ، الذي ينقسم بدوره إلى أربع طبقات فرعية هي (أ - ب - جـ - د) إلا أن الطبقة الأخيرة هي الأكثر أهمية من حيث تواجد البترول والغاز وتعتبر المكمن الرئيسي في الحقل .

ج - مكمن العــريــج ، الذي ينقسم بدوره إلى ثلاث طبقــات هي العــريج العليا والعوينات والعريج السفلى ، كما أن هناك غطاء غازيا كبيراً فوق هذا المكمن ، ومن الملاحظ أن درجة تشبع هذا المكمن بالبترول ليست كبيرة .

وكانت أولى مراحل تطوير حقل أم الشيف ، الانتاج منه بحدود ٣٠ ألف برميل

يوميـا وهـو ما تطلب بناء وسائل الانتاج في البحر وفي جزيرة داس بما فيها بناء الخزانات وميناء للتصدير في جزيرة داس . وبدأ العمل في هذه المرحلة في يونيه / حزيران عام ١٩٦٠ وانتهت بيونيه ١ حزيران عام ١٩٦٢ وقد شملت أيضاً هذه المرحلة حفر العديد من الآبار في حقل أم الشيف ، وبناء محطة في المناطق البحرية وكذلك مد خط أنابيب طوله ٢٢ ميلا وقطره ١٨ بوصة لنقل البترول من الحقل إلى جزيرة داس .

وبعد أن تم حفر آبار التحديد ، بدأ العمل في برنامج متواصل لحفر الآبار لتطوير الحقل . وبانتهاء شهر فبراير / شباط عام ١٩٦٦ كان قد فرغ من حفر (٣٢) بئرا في هذا الحقل يصل مجموع انتاجها إلى ١٢٠ ألف برميل في اليوم . وخلال سنوات ١٩٧٠ و١٩٧١ تم حفر ثلاث آبار عمودية إلى مكامن طبقة العريج بحيث تنتج من طبقتين هما : طبقة العرب وطبقة العريج .

ومنذ بداية عام ١٩٧٢ شرعت الشركة في تنفيذ برنامج الحفر المتواصل . في طبقة العرب حيث حفرت العديد من الآبار الجديدة ، بطريقة منحرفة ، وتنقسم هذه الآبار إلى آبار انتاجية وآبار لحقن الماء للمحافظة على ضغط المكمن . وقامت الشركة باجراء الدراسات على المكمن باستخدام نموذج له خصائص مشابهة لخصائص المكمن . وكان من نتائج هذه الدراسات أن استمرار الانتاج عن طريق الاستخراج الطبيعي سيـؤدي إلى الافـراط في انتاج الغاز ، وعليه فإن عمليات الانتاج ستتم بواسطة الحقن بالماء حفاظا على ضغط المكمن ، وتم حقن ما مجموعة ٥٨١ مليون برميل من طبقـة العـرب (د) حتى نهاية عام ١٩٨٠ . وحولت الشركة اهتمامها نحو ايجاد السبـل والوسـائل الكفيلة بالحفاظ على ضغط المكمن للاحتفاظ بمعدلات مقبولة للانتاج . وتم بذلك انشاء مجمع أم الشيف البحري وهو عبارة عن منصات من الصلب في عرض البحـر تحتـوي الكثـير من المعـامل والمعدات ، التي تستخدم لأغـراض المعالجة الصناعية للنفط والغاز ولتأمين عملية مراقبة الحقل . وقد تم انجاز المجمع والذي يبعد ٢٠ ميلا إلى الشرق من جزيرة داس عام ١٩٧٩ . ويتألف المجمع من ثماني منصات وتبلغ الطاقة الانتاجية لمنصة حقن الماء المكونة من سبع وحدات ٧٠٠,٠٠٠ برميل من المياه المعالجة يوميا . وتتسـع منصة السكن والتي تضم غرفة المراقبة والمهبط الرئيسي للطائرات العمودية لاقامة ٨٠ شخصا بصورة

دائمة ثم أضيفت منصة سكن جديدة تتسع إلى اقامة ٧٨ شخصاً وكان ذلك عام ١٩٨٣ .

بلغ عدد الآبار المحفورة في حقل أم الشيف حتى نهاية عام ١٩٨٤ (١٧٥) بئرا منها (١١٣) بئرا منتجة للنفط ، (٤) آبار منتجة للغاز ، (٤٥) بئرا حاقنة للماء ، (٨) آبار لمراقبة المكمن ، (٤) مغلقة وبئر مهجورة واحدة .

بلغت كميات النفط المنتجة من حقل أم الشيف في عام ١٩٨٧ (١٣٩,٤) ألف برميل يومياً أما صادرات الحقل في نفس العام فقد بلغت (١٣٨,٩) ألف برميل يومياً .[1]

٢ - حقـل زكـــم :

عندما تقرر اختيار أكثر التراكيب تشجيعا في العثور على البترول ، بعد اكتشاف حقل أم الشيف ، بوشر في حفر بئر زكم رقم (١) في الثالث من شهر ابريل / نيسان سنة ١٩٦٣ . ويبعد تركيب زكم حوالي ثمانين كيلومترا عن مدينة أبوظبي إلى الشمال الغربي وقد أظهرت النتائج التي تم الحصول عليها العثور على البترول في طبقة الثمامة والغاز في طبقة العريج . في حين تبين أن طبقة العرب حاملة للماء . وتقدر مساحة هذا الحقل بحوالي ٩١٠ كيلومترات مربعة . وينقسم مخزون الثمامة في هذا الحقل إلى قسمين : مكمن الثمامة العلوي وهو يضم مكامن الثمامة ١ و٢ و٣ ومكمن الثمامة السفلى ويضم الثمامة رقمي ٤ و٥ ويأتي معظم الانتاج في الوقت الحاضر من الطبقات السفلى للثمامة وبالتحديد من طبقة الثمامة ٤ و٥ .

ويبلغ سمك طبقة الثمامة ١٥٠ قدماً حيث تنقسم بدورها إلى طبقات فرعية كما أن طبقة الثمامة ٥ تبلغ سماكتها ٤٤٠ قدماً تنقسم بدورها إلى العديد من الطبقات .

---

(١) بيانات مباشرة من دائرة البترول في أبوظبي في عام ١٩٨٨ .

وحتى أواسط السبعينات فإنه قد حفر في حقل زكم ٤٥ بئرا منها ٤٠ بئرا منتجة وتم بناء وحدات لفصل الغاز عن البترول بالقرب من بئر زكم رقم (١) في المناطق البحرية وذلك لفصل المرحلة الأولى من الغاز والجزء الباقي من الغاز يتم فصله في المرحلتين الثانية والثالثة في جزيرة داس بعد أن تم مد خط للانابيب طوله حوالي ١٠٠ كيلومتر وقطره ٣٠ بوصة وذلك من المنصة الخاصة بالتجميع وفصل الغاز من المناطق البحرية في الحقل إلى جزيرة داس .

اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٦٣ ووضع في الانتاج في شهر أكتوبر ١٩٦٧ ومنذ سنة ١٩٧٢ باشرت الشركة في برنامج الحفر المتواصل ، في طبقات الثمامة السفلى (الرابعة والخامسة) وذلك بحفر الآبار المنحرفة وهي نوعان : آبار انتاجية وآبار لحقن الماء وذلك بهدف المحافظة على الضغط في المكمن السفلي .

واستمرت الشركة في عمليات الانشاء والتوسع في حقل زكم ، وذلك عن طريق استمرار العمل في مجمع المنشآت ، والتي تضم منصة لحقن الماء تبلغ طاقتها ٢٠٠ ألف برميل في اليوم ، وكذلك بناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بقوة ٣٩ ميغاواط ، وبالاضافة إلى ذلك فقد أنشئت منصة للسكن والمراقبة ، تستوعب ١٣٥ شخصاً . وقد بلغت كميات الماء التي تم حقنها من حقل زكم حتى نهاية عام ١٩٨٠ ما مقدارها (٨٣٢) مليون برميل حقنت جميعها في الطبقات السفلى للحقل .

وفي عام ١٩٨٢ باشرت الشركة بمشروع تطوير المناطق البحرية لتحسين مرافق الانتاج ، حيث وصل هذا المشروع إلى مراحله النهائية عام ١٩٨٦ ، بحيث يمكن لدى اكتماله انتاج ٣٢٠ ألف برميل من النفط من حقل زكم . واشتمل هذا المشروع على تركيب المنصات والهياكل الحديدية وخطوط الأنابيب بالاضافة إلى أبراج تضم الفتحات لآبار النفط .

بلغ عدد الآبار المحفورة في حقل زكم حتى نهاية عام ١٩٨٤ (١٤٠)[١] بئرا منها (١١٨) بئرا منتجة للنفط ، (٨٨) بئرا حاقنة للماء ، (١٢) بئرا لمراقبة المكمن ، (١٤) بئرا مغلقة ، (٨) آبار مهجورة .

---

(١) دائرة البترول – التقرير السنوي لعام ١٩٨٥ – ص٦٤ .

وبلغت كميات النفط المنتج من حقل زكم السفلى في عام ١٩٨٧ معدل ١٠٣,٧ ألف برميل يومياً أما صادراته في نفس العام فقد بلغت ١٠١,٤ ألف برميل .

اجمالي أعمال المسح الزلزالي

السنة	عدد الكيلومترات
١٩٧٠	–
١٩٧١	٢٣٦٠
١٩٧٢	٣٩
١٩٧٣	٢١٦٨
١٩٧٤	–
١٩٧٥	–
١٩٧٦	٤٠٧,٥
١٩٧٧	١٧٤٥
١٩٧٨	٣٤٠٣,٩
١٩٧٩	٧١,٥
١٩٨٠	٢٣٠٨,٩
١٩٨١	–
١٩٨٢	–
١٩٨٣	٢٢٦٢,٢٥
١٩٨٤	–
١٩٨٥	–
١٩٨٦	٧٥٣,٢٠٠

تطوير الحفر الاستكشافي في شركة ادما العاملة ١٩٥٨ - ١٩٨٦

السنة	عدد الآبار	عدد الأقدام
١٩٥٨	٢	١٦٥٧٠
١٩٥٩	١	١٠١٥٠
١٩٦٠	١	١٠١٥٨
١٩٦١	–	–
١٩٦٢	–	–
١٩٦٣	١	١١٦٧٦
١٩٦٤	٣	٣٠٧٢٣
١٩٦٥	٢	٢٠١٢٣
١٩٦٦	١	٨٠١٠
١٩٦٧	١	٨٩٥٧
١٩٦٨	١	١٢٤٧٣
١٩٦٩	٤	٣٩٦٧٥
١٩٧٠	١	١٨٠٢١
١٩٧١	٦	٥٩٧٣١
١٩٧٢	٢	٢١٠٤٠

تطور الحفر الاستكشافي في شركة ادما العاملة ١٩٥٨ - ١٩٨٦

السنة	عدد الآبار	عدد الأقدام
١٩٧٣	١	٨٦٨٠
١٩٧٤	٣	٢٩١٩١
١٩٧٥	٣	٢٩٨٧٠
١٩٧٦	٣	٣٣٥٠١
١٩٧٧	٢	١٨٨١٠
١٩٧٨	٥	٥٩١٤٣
١٩٧٩	٤	٤٤٠٩٧
١٩٨٠	٤	٥٨٩١٤
١٩٨١	٥	٥٧٠٣٥
١٩٨٢	٧	٦٤٧٤٩
١٩٨٣	٥	٩٨٤٥٩
١٩٨٤	٤	٥٤٨٤٦
١٩٨٥	٧	٨٢٦٠٠
١٩٨٦	-	-
المجموع	٧٩	

الآبار الاستكشافية التي قامت شركة ادما العاملة بحفرها ١٩٥٨ - ١٩٨٦

اسم البئر	تاريخ الابتداء	تاريخ الانتهاء	عدد الاقدام المحفورة	النتيجة
أم الشيف رقم (١)	٥٨/١/١٤	٥٨/١٠/١٢	٨٧٥٥ قدماً	بترول من طبقة الثمامة + غاز من طبقة العرب.
أم الشيف رقم (٢)	٥٩/٤/٣٠	٦٠/١/٢٧	١٠١٥٠ قدماً	بترول من طبقة العرب + غاز وبترول من طبقة العريج .
زاكم رقم (١)	٦٣/٤/٣	٦٤/٤/١٧	١١٦٧٦ قدماً	بترول من طبقة الثمامة + غاز من طبقة العريج
البندق رقم (١)	٦٤/٩/٣	٦٥/٣/٢	١٠٤٧٨	بترول من طبقة العرب + غاز من طبقة العريج
البندق رقم (٢)	٦٥/٣/١	٦٥/٥/١٤	١٠٨٥٢	بئر جافة
مندوس رقم (١)	٦٧/٤/٢١	٦٧/٩/١٣	٨٩٥٧	بترول من طبقة الأسمري والحالون والشعيبة
هير دلما	٦٨/٧/١٣	٦٨/١٢/١٤	١٢٤٧٣	بترول من طبقة المشرف + غاز من طبقة العرب والعريج.
أم الدلخ (١)	٦٨/١٢/٢٤	٦٩/٤/٢٤	١٠٧٣٠	بترول من طبقة المشرف.
سطح الرازيوت (١)	٦٩/٢/٨	٦٩/٦/٤	١١٧٢٥	بترول من طبقة العرب.
ابو البخوش (١)	٦٩/٤/٢٩	٦٩/٨/١٦	٩٨١٠	بترول من طبقة العرب.
سطح الرازيوت (٢)	٦٩/١١/٢٧	٧٠/٣/٦	١١٠٧٠	بترول من العرب .
غاشا رقم (١)	٧٠/٩/٢٥	٧٠/١٢/٣١	١١٩٩٠	بترول من طبقة العرب + غاز من طبقة العريج.
سطح الرازيوت (٣) بئر جافة .	٧١/١/٦	٧١/١/٦	٧١/٣/٦	١٠٧٥٠
نيوه المنصب (٤)	٧١/٣/١٤	٧١/٥/١٣	١٠٦٦٠	بئر جافة .
نصر رقم (١)	٧١/٨/١٥	٧١/١٢/٦	١١٤٣٠	بترول من طبقة العرب
مندوس رقم (٢)	٧١/١٢/٢	٧٢/٢/١٢	٩٣٢٥	بئر جافة .
أم الدلخ رقم (٢)	٧٢/٨/٤	٧٢/٩/١٢	٩٣٢٥	بئر جافة .
أم الدلخ رقم (٣)	٧٣/٥/١٥	٧٣/٧/١٣	٨٦٨٠	بترول من طبقة المشرف .
الخير رقم (٢)	٧٤/٤/١٨	٧٤/٦/٨	١٠٣٥٠	بئر جافة .

الآبار الاستكشافية التي قامت شركة ادما العاملة بحفرها ١٩٥٨ - ١٩٨٦

اسم البئر	تاريخ الابتداء	تاريخ الانتهاء	عدد الاقدام المحفورة	النتيجة
أم الدلخ رقم (٤)	٧٤/٨/١٦	٧٤/١٠/٢٠	٨٨٨٣	بترول من طبقة المشرف .
نصر رقم (٢)	٧٤/١٠/٢٥	٧٥/١/٢٨	٩٩٥٨	بترول من طبقة العرب .
غاشا رقم (٢)	٧٥/٤/٨	٧٥/٦/١٦	١٢٢٤٦	بترول من العرب والعوينات والعريج العلوي.
سطح رقم (١)	٧٥/٨/٣١	٧٥/١١/٢	٩٦٧٠	بترول من العرب .
مندوس (٣)	٧٥/١١/٢٢	٧٥/١٢/٢٧	٧٨٥٠	بئر جافة .
نصر (٣)	١٩٧٦/٣/١١	٧٦/٦/٢٤	٩٨٥٠	بئر جافة .
ام	٧٦/٦/٧	٧٦/٨/١٣	١١٥٣٠	بئر جافة .
جاما – ١	٧٧/٣/٢٣	٧٧/٥/٧	٩٦٢٦	شواهد نفطية من المشرف
جرنين (١)	٧٨/١/٩	٧٨/٣/١٢	١١٧٠٠	بترول من العرب .
الخير (٢)	٧٧/٨/٢١	٧٨/١/٣	٩٢٠٠	بترول من الحلول .
أم الشيف ٨٨	١٩٧٨/٧/٧	٧٩/٩/٧	١٥٣٦٩	غاز في الخف
دلما ١ – ٧	٧٨/١٠/١٣	٧٦/٢/١٤	١٢٣٣٥	بترول في العرب والعريج .
دلتا (١)	٧٩/٢/١٦	٧٩/٨/٤	١٤٤٤٠	بئر جافة .
اسبيلون (١)	١٩٧٩/٨/٦	٧٩/١١/١٢	١٢٣٨٠	بئر جافة .
الف (١)	٧٩/٩/٩	٧٩/١٢/١٥	١٠٨١٥	بئر جافة .
سطح (٢)	٧٩/١٢/٢٥	٨٤/٤/٢٣	١١١٥٠	غاز في العرب والعريج
هير دلما (٢)	٨٠/٣/٣	٨٠/٥/٤	١٢٤٠٠	بترول في العرب .
زاكم خف (١٨٢)	٨٠/٤/٢٧	٨٠/١١/٨	١٧٣٧٠	غاز في الخف .
شا (٥)	٨٠/٦/٨	٨٠/٧/٢٧	١٢٣٢٠	بترول في العرب والعريج.
نصر (٥)	٨٠/١٠/١٩	٨٠/١١/٢٣	٩٨٠٠	بترول في العرب
زين	٨١/٢/٥	٨١/٥/٩	٩٤٥٠	بئر جافة .
ام لولو (١)	٨١/٣/٥	٨١/٥/٣	١٢٧٧٠	بترول في الثمامة .
نصر (٦)	٨١/٦/٤	٨١/٧/١١	٩٩٠٠	بترول في العرب
غاشا (٦)	٨١/٧/٢٩	٨١/٩/٢٧	١٢٤١٥	بترول في العرب
هاء (١)	٨١/٩/١٠	٨١/١١/١٤	١٢٥٠٠	بئر جافة .
بالبزم (١)	٨٢/١/٢١	٨٢/٣/٢٨	١١٧٥٠	بترول من العرب

اسم البئر	تاريخ الابتداء	تاريخ الانتهاء	عدد الأقدام المحفورة	النتيجة
نصر (٧)	٨٢/٣/٢٤	٨٢/٩/٢٤	١٧٤٢٥	غاز الترباس .
ام الشيف (١٠٩)	٨٢/٦/٢٨	٨٢/١١/٢٥	١٦٠٣٠	بترول من البرمي وغاز من الخف
ياسر – ١	٨٢/٩/٢٨	٨٢/١١/٢٦	١١٣٧٠	بترول في العرب .
غاشا (٧)	٨٢/١٢/٦	٨٣/٤/٢٥	١٧٦٠٠	بئر جافة .
أم الشيف (١١٦)	٨٢/١٢/٢٤	٨٣/٥/٣١	١٤٥٠٠	غاز في الخف .
جيم (١)	٨٢/١٢/٣٠	٨٣/٢/٢٢	١٢٢٢٠	بئر جافة .
أم الشيف (١٢٠)	٨٣/٢/٢١	٨٣/٦/٢٥	١٤٩٠٠	غاز في الخف .
«أم الخلوع»	٨٣/٣/١٦	٨٣/٥/٣	١١٦٩٥	بترول في عريج العلوي والسفلي ومكمن عرب وثمامة
مندوس – ٤	٨٣/٦/٣	٨٣/٨/٢٢	١١١٦٣	كميات ضئيلة من البترول في تكوين اسمري وفشسران
الفا ١ – ١ «أم الصلصال – ١»	٨٣/٨/١	٨٣/٩/٢٥	١٢٢٠٠	بترول في عريج وعرب وثمامة (٢) ومكثفات في عريج السفلى .
هير دلما (٣)	٨٣/١٠/٢٢	٨٤/٣/٢٩	١٦٢١٦	غاز من تكوين ما قبل الخف.
زاكم السفلى (٢٣٧) (أبوحصير)	٨٤/١/٢٦	٨٤/١٠/٢٦	١١٤٦٠	بترول في عريج وعرب .
س س – ١	٨٤/٢/٨	٨٤/٧/٧	١٧٠٠٥	بترول في عريج وعرب .
واو – ١	٨٤/٣/٢٦	٨٤/٦/٢٣	١١٠٦٠	كميات قليلة من البترول في الثمامة .
أم اللولو – ٢	٨٤/٧/٢٣	٨٤/٨/٣١	١١٤٦٠	بترول من الثمامة .
بليزم (٢)	٨٤/٩/١١	٨٤/١٠/٣٦	١١٤٦٠	بترول في عرب وعريج .
بوجفير (١)	٨٥/١/١	٨٥/٢/١٧	١٢٩٠٠	بترول في عرب .
ام اللولو (٣)	٨٥/١/٣٠	٨٥/٣/١٥	١٠٧٦٠	بترول في ثمامة .
ميم – ١ «بن ناشر»	٨٥/٧/١٨	٨٥/٩/١٢	١٢٨٠٠	بترول في العرب وغاز في العريج .

جزيرة داس :

تختلف جزيرة داس[1] اليوم كليا ، عما كانت عليه في منتصف الخمسينات . عندما بدأ أول فريق من العاملين في صناعة النفط ، وأخذوا يعملون ويرسمون الخرائط بهذه الجزيرة ، علما بأن هذه الجزيرة تقع إلى الشمال الغربي من جزيرة أبوظبي وعلى بعد ١٠٠ ميل منها ويبلغ طول الجزيرة ميلا ونصف ميل ، وعرضها ثلاثة أرباع الميل . لقد كانت جميع احتياجات الجزيرة من المؤن والمعدات الضخمة تشحن إليها بطريق البحر وحتى مياه الشرب كانت تشحن بالقوارب من البحرين على بعد ١٧٠ ميلا ثم تدفق إلى الجزيرة اعداد من المهندسين والحرفيين والبنائين والسباكين والكهربائيين والعمال للمساهمة في بناء مجمع صناعي حديث . ثم جرت الأعمال بصورة تدريجية حتى كمل بناء مرفأ للطائرات ، كما أقاموا المنشآت الضرورية لانتاج النفط ومجمعا لفصل الغاز عن النفط وخطوط الأنابيب وصهاريج الخزن والمرافق اللازمة للمرفأ وذلك استعدادا للتصدير .

لقد أصبحت جزيرة داس اليوم قاعدة كبرى لعمليات شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية «أدما العاملة» وشركة أبوظبي لتسييل الغاز المحدودة «أدجان» ومجمعا صناعياً متطوراً ومسكنا حديثا للعاملين فيها .

لقد تم تصدير أول شحنة من النفط الخام ، المنتج من المناطق البحرية من ميناء جزيرة داس ، وذلك في الرابع من يوليو / تموز عام ١٩٦٢ . وتنامت الصادرات بعد ذلك مما أدى إلى التوسع في اقامة المرافق ، والخدمات الأخرى المساندة لها تلبية للاحتياجات المتزايدة لغرض الانتاج .

كما أن المعمل الأول البسيط ، الذي كان فيما مضى يزود الجزيرة بكمية ضئيلة من الماء ، قد حلت محله مجموعة من المحطات الحديثة لتقطير المياه ، تبلغ طاقة انتاجها ٣٧٥٠٠٠ غالون من الماء في اليوم .

---

(١) ادما العاملة – جزيرة داس .

كما أقيمت على الجزيرة شبكة مواصلات حديثة ، تتيح للمقيمين عليها اتصالات هاتفية من الجزيرة وإلى جميع بلدان العالم وبالعكس ، ومن الناحية الطبية فإن لجزيرة داس مستشفى خاصا يضم ٢٢ سريراً وعددا كافياً من الأطباء والممرضين المؤهلين وغرفة عمليات للحالات الطارئة وغرفة لتصحيح الضغط ووحدة تصوير بالأشعة ومختبرا طبياً .

ومع مرور الزمن دعت الحاجة إلى التوسع في المنشآت والمرافق ، نتيجة للتزايد السريع في الانتاج . إذ ارتفع الانتاج من أقل من ٦١,٣ برميل يومياً في عام ١٩٦٤ إلى ٤١٥ ألف برميل ، يوميا يجري انتاجها من حقول شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية أم الشيف وزكم ومن حقل ثالث أصغر منهما هو حقل البندق الذي تتولى ادارة عملياته شركة ادما نيابة عن شركة البندق المحدودة .[1]

أما فيما يتعلق بانتاج وصادرات الغاز ، فلقد بدأت بعد ١٥ عاما من تاريخ تصدير النفط من جزيرة داس ، عندما حُمِّلت ناقلة غاز بأول شحنة من الغاز الطبيعي المسيل الذي ينتجه معمل الغاز التابع لشركة أبوظبي لتسييل الغاز في الجزيرة .

ولاستعراض التطورات التي حصلت على هذه الجزيرة نورد فيما يلي ملخصا لأهم تلك التطورات :

في عام ١٩٨١[1] بدأت عمليات انشاء وتطوير رئيسية ، ففي منطقة الانتاج بالجزيرة أكمل بناء ثلاثة صهاريج شبه كروية جديدة تستخدم في عملية فصل الغاز عن البترول وخصص أحد هذه الصهاريج للنفط الخام المستخرج من حقل زكم . اما الآخران فكان من المتوقع تشغيلهما في العام ١٩٨٢ وذلك لاستقبال النفط الخام المستخرج من حقل أم الشيف حيث سيؤدي استخدام هذه الصهاريج الجديدة إلى زيادة في كميات الغاز التي يتم فرزها عن البترول ، والتي سيزود بها معمل الغاز

(١) يشمل الانتاج حقل زكم السفلي وحقل زكم العلوي

(١) تقرير ادما العاملة – ١٩٨١ ص١٢ .

الطبيعي المسيل . وفي العام نفسه ١٩٨١ انتهت أعمال المسح لموقع محطة الكهرباء الجديدة لشركة أدما العاملة .

وفي عام ١٩٨٢[٢] بدأ العمل في انشاء مبنى المحطة الجديدة ، لتوليد الطاقة الكهربائية . وكان من المؤمل أن يتم تشغيل هذه المحطة والمرافق الأخرى التابعة لها بقوة (١١) كيلوفولت خلال عام ١٩٨٣ لتزويد الجزيرة بما تحتاج إليه من الطاقة الكهربائية .

ومن أبرز معالم عام ١٩٨٣[٣]: افتتاح المستشفى الجديد والذي يضم ٢٤ سريراً وأربع غرف للمعالجة وعيادة لطب الأسنان وغرفة لانقاص الضغط اضافة إلى صيدلية ومختبر باثولوجي وغرفة أشعة اكس ، ويوفر هذا المستشفى الخدمات الطبية لجميع المقيمين في جزيرة داس والذين يصل عددهم إلى حوالي ٥٠٠٠ شخص .

كما تم انجاز وتشغيل المحطة الجديدة ، لتوليد الطاقة الكهربائية في الجزيرة وتحتوي على ثلاثة مولدات غازية توربينية قوة كل منها ١٧,٥ ميغاواط .

كما جرى في نفس العام استلام واختبار معمل ازالة الماء والملوحة في جزيرة داس ومعمل لفصل الزيت عن الماء .

وخلال عام ١٩٨٥[١] أكملت عملية صيانة عدة معامل انتاج ومرافق عامة رئيسية . اضافة إلى إنشاء صهريج خزن النفط الخام ، ولأول مرة في تاريخ الجزيرة ازيل الغطاء العائم بأكمله للصهريج رقم (١٤) بسبب التآكل . وليتم استبداله بغطاء جديد . أما الصهريج رقم (١٨) الذي تبلغ سعته مليون برميل ، والذي كان يعتبر في وقت من الأوقات أكبر صهريج من نوعه في العالم لخزن النفط الخام . فقد أجريت عليه الفحوصات وتحددت أعمال الصيانة والاصلاحات اللازمة .

---

(٢) تقرير ادما العاملة – ١٩٨٢ – ص١٠

(٣) تقرير ادما العاملة – ص١٢ – ١٩٨٣ .

(١) تقرير ادما العاملة ١٩٨٥ ص١٤ – ١٥ – ١٧ .

وفي نفس العام أيضا ، تم تحديث محطة الضخ لتصدير البترول الخام . وذلك باستبدال وحدتين توربينيتين بأخريين أكثر كفاءة وتركيب مضخة توربينية اضافية . واستمرت خلال العام التحسينات التي ادخلت على مصادر تزويد معامل الانتاج والمرافق بالطاقة الكهربائية . وذلك عن طريق تشغيل ثلاث محطات فرعية جديدة .

وتم تركيب نظام جديد للوقاية الكاتودية ، لمنع تآكل الألواح الحاجزة في ميناء الجزيرة . وخلال العام ١٩٨٥ أيضا انتهت الأعمال في برج المراقبة الجديد في مطار جزيرة داس ، وقد وفر البرج الجديد خدمات أفضل لحركة الطيران من وإلى الجزيرة .

وقد انتهت خلال عام ١٩٨٦[١] أعمال تشييد المباني الجديدة في «قرية الشرق» في جزيرة داس ، وهي من البيوت الجاهزة التي صممت تصميما خاصا من طابقين ، كما شهدت الجزيرة خلال العام الافتتاح الرسمي لمبنى المرافق المركزية ، ومع اكتمال مبنى الاتصالات السلكية واللاسلكية الجديد ، بوشر في تركيب مسارات وكوابل هاتفية اضافية لمنطقة قرية الساحل ومركز الشرطة والأرصفة وذلك من أجل تحسين الخدمات الهاتفية في أنحاء جزيرة داس . ومازالت التحسينات والتطويرات تتوالى في هذه الجزيرة من أجل تنمية الثروة البترولية وازدهار التطور الاقتصادي في دولة الامارات .

---

(١) تقرير ادما العاملة ١٩٨٦ - ص١٦ .

٤ - شركة تطوير حقل زكم العلو ي / زادكو :

أنشئت شركـة تطويـر حقل زكم «زادكو» في عام ١٩٧٧ . بهدف تطوير الجزء العلوي من حقل زكم في المناطق البحرية لامارة أبوظبي ، والذي يشمل الطبقات ١ ، ٢ ، ٣ من الحقل والتي تخلت عنها شركة «ادما» التي كانت تنتج كميات محدودة من هذه الطبقات تصل إلى حوالي ٧٠ ألف برميل يومياً .

ويشكل حقل زكم العلوي الجزء الأعلى من حقل زكم الذي اكتشف عام ١٩٦٣ . ويقع على بعد ٨٠ كم إلى الشمال الغربي من مدينة أبوظبي و٦٥ كيلومتراً عن حقل أم الشيف البحري و٥٠ كيلومتراً عن حقل سطح الراسبوت و٦٥ كيلومتراً عن جزيرة زركوه ، وهو عبارة عن مكمن متشابك متعدد المناطق مكون من صخر جيري . ان الطبقات السفلى من هذا الحقل ذات انتاجية أعلى ونوعية أفضل من الطبقات العليا وهذا ما سبب تأخير استغلال طبقاته العليا رغم أنها تحتوي على مكامن نفطية أكبر ثلاث مرات عن مثيلاتها في الطبقات السفلى .

وفي عام ١٩٧٤ قررت شركـة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ، ممثلة لحكومة أبوظبي تحمل مسؤولية تطوير الحقل بالمشاركة مع شركة نفط اليابان (جودكو) التي احتفظت بنصيبها في الحقل وهو ١٢٪ بينما احتفظت أدنوك بالباقي وهو ٨٨٪ .

واتفقت شركة أدنوك وشركة البترول الفرنسية ، على تكوين شركة عاملة مشتركة لتـطويـر هذا الحقل . وفي نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٧ أصدر صاحب السمو الشيـخ زايـد بن سلطان آل نهيان ، حاكم امارة أبوظبي ، القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ بتأسيس شركة مشتركة لتطوير واد ارة حقل زاكوم العلوي لحساب الشريكين المالكين أدنوك وجودكو وسميت هذه الشركة شركة تطوير حقل زكم (زادكو) بحيث تعمل تحت اشراف وتوجيهات شركة أدنوك ، كما تم تعيين شركة البترول الفرنسية مديرا للمشروع .

عمليات التطوير :

بدأت شركة (زادكو) بتطوير القسم العلوي ، في حقل زكم في يوليو / تموز عام ١٩٧٧ . ووضعت لذلك خطة طموح تهدف إلى الوصول بالقدرة الانتاجية للحقل إلى نحو ٥٠٠ ألف برميل يومياً .

وتؤكد كل المؤشرات عن عمليات الشركة ، أن زادكو قد مضت إلى تحقيق هذا الهدف ، حيث وصل انتاجها في بعض الأوقات من عام ١٩٨٧ إلى أكثر من ٣٠٠ ألف برميل يومياً[١] .

وبلغ حجم الانتاج التراكمي في الحقل ، حتى نهاية عام ١٩٨٧ ، ٣٦٣ مليون برميل من النفط الخام ، حيث كان حجم الانتاج اليومي في ذلك العام من حقل زكم العلوي ١٦١,٢ ألف برميل يومياً .

وتضمن مشروع تطويــر حقل زكم العلوي حفر ٣٤٢ بئرا . منها (٨٧ بئرا في المرحلة الثانية لتطوير الحقل) ، وتركيب ٧٤ منصة رأس بئر ، بالاضافة إلى ١٩ بئرا و١٨ منصة محمولة أنجزتها شركة ادما ما قبل تخليها عن امتياز الجزء العلوي من حقل زكم .

وقد بدأت عمليات الحفر منذ الخامس من يوليو / تموز عام ١٩٧٧ ووصل عدد الآبار التي تم حفرها حتى نهاية عام ١٩٨٦م ٢٣٠ بئرا موزعة كالآتي :

---

(١) معلومات خاصة بالمؤلف .

السنة	آبار انتاجه	آبار الحقن
١٩٧٧	٨	٥
١٩٧٨	٦	١٤
١٩٧٩	١٠	٢٢
١٩٨٠	٣٤	٢٨
١٩٨١	١٢	١٧
١٩٨٢	١٢	١٧
١٩٨٣	٨	١٣
١٩٨٤	٢	١
١٩٨٥	٦	١
١٩٨٦	١٤	–
المجموع	١١٢	١١٨

وبدأت الشركة في منتصف عام ١٩٨٧ المرحلة الثانية ، من تطوير الحقل والتي سوف تشمل حفر ٨٧ بئراً خلال الفترة ٨٧ – ١٩٨٩ . لزيادة الطاقة الانتاجية في الآبار المنخفضة الانتاجية[١] وخاصة في القسم الغربي من الحقل . وستلجأ الشركة لهذا الغرض إلى استخدام نظام الحفر الأفقي الحديث .

تخطيط المشروع :

تم تقسيم مكامن حقل زكم العلوي الى مناطق ١ ، ٢ ، ٣ ولتسهيل عملية التخطيط وتطوير الانتاج ، فقد تم تقسيم الحقل إلى أربع مناطق هي المركزية والشمالية والجنوبية والغربية . ان تقسيم الحقل إلى المناطق الأربع المذكورة جاء

---

(١) معلومات خاصة بالمؤلف .

بحيث تتوازى هذه المكامن تحت السطح . وقد تضمنت كل منطقة حوالي ٢٥ بئراً مزدوجة للانتاج . ويتم تجميع انتاج هذه الآبار في منطقة مركزية خاصة لكل منطقة وسميت منصة التجميع ، ويضخ انتاج المناطق الثلاث (الشمالية – الجنوبية – الغربية) إلى المجمع المركزي الذي يتوسط قلب مثلث الانتاج .

منصات فوهات الآبار :

يتم تركيب منصـات فوهات الآبار في البحر على عمق يتراوح بين (٥,٥) متر و(٢٥) مترا وقد تم حاليا تركيب ٩٦ منصة في الحقل وللمنصة ثلاث وظائف رئيسية هي : السماح بصيانة الآبار وجمع النفط من الآبار المنتجة وحقن الماء في المكامن .

وتتكون المنصة من هيكل وقاعدة يعلوها سطح مكون من سطح سفلي وسطح أوسط (منصة موصلة) وسطح علوي تهبط عليه الطائرات العمودية . ولقد صممت كل منصـة لاستيعـاب فارز اختبـار ومـولداً كهربائياً حرارياً ومعدات للاصلاح والمعالجة وأنظمة للمراقبة والتحكم من بعد .

منصات التجميع :

تقع ثلاث من منصات التجميع والفصل على بعد ١٠ إلى ١٢ كلم ، من المجمع المـركزي وهي منصات التجميع الشمالية والجنوبية والغربية ، أما الرابعة فهي مندمجة ضمن المجمع المركزي وتسمى معمل الفصل المركزي .

ومنصـة التجميـع مجهزة أساساً لاستلام النفط الخام . من منصات فوهات الآبار وفصل الغاز المصاحب معه وضخ النفط المعالج إلى المجمع المركزي بالاضافة إلى توزيع مياه / حقن الآبار وتوزيع حقن الغاز في الآبار فيما بعد .

المجمع المركزي :

يبلغ طول منصة المجمع المركزي حوالي ٣٧٥ متراً ، وعرضها ٤٦ مترا وقد صمم

ليقوم بفصل النفط عن الغاز المصاحب ، المنتج من المنطقة المركزية للحقل ومعالجة وضغـط الغـاز للاستهـلاك المحـلي في الموقع وللتصدير . كما يقوم بتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة له ولمنصات التجميع . كما يقوم بمهمة حقن الماء في المكامن .

جزيرة زركـــوه :

تقع جزيرة زركوه على بعد حوالي (٦٥) كيلومترا من حقل زكم . وقد وقع الاختيار عليهـا ، لاقـامـة منشآت المعالجة والتخزين والتحميل وكمستودع لخدمة الحقل وصيانته للأسباب التالية :

١ – قرب الجزيرة بالنسبة للحقل وأبوظبي .
٢ – اتساع مساحة الجزيرة بما يسمح ببناء وتشييد منشآت المشروع .
٣ – وجود مياه عميقة مجاورة للجزيرة تسمح بالملاحة ودخول ناقلات النفط العملاقة .

ان وحدات المعالجة الصناعية في زركوه ، تشمل هذه الوحدات :

١ – نظام استلام النفط الخام .
٢ – خزانات للطوارىء .
٣ – أربعة خطوط معالجة صناعية للنفط .
٤ – أربعة أبراج لتركيز المواد المكثفة وضغط الغاز .
٥ – وحدة النفط الساخن لتسخين النفط الخام .
٦ – أربعة مستودعات تخزين .
٧ – خمسة مولدات توربينية .
٨ – وحدة لسحب مياه البحر واعدادها للتبريد والأطفاء .
٩ – وحدة لتحلية مياه البحر .
١٠– غرفة مراقبة .
١١– محطة تحميل وقياس النفط الخام .

كذلك زودت مناطق المعالجة بنظام متقدم من أجهزة مكافحة الحريق والانذار في المناطق الخطرة .

وبالاضافة إلى هذا فقد تم انشاء العديد من منشآت الخدمة ، مثل مجمع سكن للعاملين ومركز للترفيه والرياضة ، وجامع ومكاتب ومركز للشرطة ومركز اطفاء وقصر لممثل الحاكم في الجزيرة ، وورش لصيانة واصلاح المعدات ومطار حديث وميناء لاستقبال سفن التموين .

كمــا اتخــذت الشركة قاعدة أخرى لعملياتها في جزيرة السعديات بالقرب من أبوظبي وتمثل مساحة تبلغ ٧٥ ألف متر مربع من الجزيرة ، وتستخدم هذه القاعدة في تزويـد العــاملين بالشركة بجميع المتطلبات من مواد الحفر والصيانة وعمليات الانتــاج ، وتشتمل القاعدة على مخازن متعددة للمعدات وقطع الغيار والأنابيب والورش والمختبر .

٥ - شركة توتال أبو البخوش :

تقوم شركة توتال أبو البخوش بتشغيل حقل أبو البخوش . والذي يقع على بعد مائة وثمانين كيلومترا إلى الشمال الغربي من مدينة أبوظبي ، بجانب خط الوسط في مياه الخليج العربي . وشركة توتال أبو البخوش عبارة عن شركة متفرعة عن شركة توتال الفرنسية للبترول .

يمتــد التركيب الجيولوجي لحقل أبو البخوش ، إلى الجانب الايراني من مياه الخليج العربي . حيث يعرف هناك باسم حقل ساسان . وكانت شركة مناطق أبوظبي البحرية (ادما) التي هي صاحبة الامتياز الأول في هذه المنطقة ، قد حفرت البئر الأولى (ك ١) في هذا الحقل في عام ١٩٦٩ واكتشف البترول فيه بكميات تجارية وقبل حفر هذه البئر اتضح نتيجة الأعمال الجيوفيزيائية والجيولوجية للمنطقة ان الظروف الجيولوجية والاحتمالات البترولية لتركيب البخوش مواتية .

اكتشف البترول في بعض الطبقات من حقل أبو البخوش ضمن طبقة العرب ،

وطبقة العرب هذه تتكون من صخور مسامية ، ورغاب تتعاقب مع طبقات صخور كتيمة ، وهذا التكوين العربي هو نفسه المؤلف لطبقة التخزين الرئيسية في حقل أم الشيف الكبير في مياه أبوظبي .

وقد كان حقل أبو البخوش جزءاً من امتياز الشركة (ادما) ، إلا أنه في شهر يوليو / تموز عام ١٩٧٣ نقل امتياز هذا الحقل والمناطق القريبة منه ، إلى شركة جديدة كلفت بتطويره بسرعة وذلك بسبب تقاعس شركة مناطق أبوظبي البحرية (ادما) عن تطوير هذا الحقل . وقد سميت الشركة الجديدة باسم شركة توتال أبو البخوش المحدودة . وهي شركة متفرعة عن شركة توتال الفرنسية للبترول وتقوم بعمليات الانتاج من الحقل .

وتتقاسم أسهم شركة توتال أبو البخوش الشركات التالية :

شركة توتال الفرنسية	٥١٪
اميراداهيس كوربوريشن	١٢,٢٥٪
شركة كيرماك جي سننجديل أويلز	١٢,٢٥٪
نيوانجلاند بتروليوم كوربوريشن (نييكو)	٢٤,٥٠٪

وقبل الوصول إلى مرحلة الانتاج من هذا الحقل ، تم وضع خطة عمل مفصلة وتتضمن حفر عدد من الآبار الانتاجية ، وكذلك تصنيع وانشاء مرافق للانتاج في عرض البحر وتصميم وانشاء وحدة تخزين ، وتصدير من أجل تسهيل وصول البترول إلى الناقلات التي تصل إليها تمهيداً لتصديره إلى العالم الخارجي .

وقد بينت الدراسات الفنية للمرحلة الأولى من الانتاج أنه من الضروري حفر ثماني آبار انتاجية اضافة إلى البئر (ك ١) وذلك من أجل استخراج البترول من هذا الحقل بطريقة ملائمة مبنية على أسس علمية وهندسية كذلك من أجل تأمين الانتاج المطلوب وفق أفضل الحالات بالنسبة إلى احتياطي البترول الثابت وجوده فيه . واطالة مدة الانتاج إلى أبعد مدى وبحيث يتم استخراج أكبر كمية ممكنة على المدى البعيد . هذا وقد قامت شركة توتال أبو البخوش باستئجار منصة حفر

(الروان تكساس) ، من مؤسسة روان انترناشيونال . بغرض حفر الثماني آبار المطلوبة . وقد وصلت المنصة ذات الأرجل الثلاث إلى أبوظبي في منتصف شهر أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ ، ثم قامت الشركة ببناء منصة للانتاج تحت منصة الروان تكساس وتم تثبيتها في قاع البحر والغرض من هذه المنصة توصيل رؤوس الآبار المنتجة فيها .

وبدأت هذه الشركة بحفر البئر الثانية ، في هذا الحقل (ك٢) وذلك في أواخر شهر أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ وباتجاه عمودي . أما باقي الآبار وعددها سبع فقد حفرت باتجاه مائل . وهي في البداية تكون عمودية ولكن تأخذ في الانحدار تدريجياً بعد ذلك . كي يمكنها الوصول إلى هدف بعيد في أي اتجاه يتم اختياره بناء على الدراسات الفنية التي أجريت على التكوينات الجيولوجية للحقل .

وقد أنهت الشركة حفر الآبار الانتاجية الثماني في شهر يوليو / تموز عام ١٩٧٥ .

كما تم تصميم وصنع مرافق الانتاج ، التي تضم أجهزة فرز الغاز من البترول ومعدات التحكم ومولدات الطاقة ، وغيرها وتم تركيبها كلها على منصة الانتاج المركبة على قوائم مثبتة في قاع البحر . حيث كانت جاهزة للعمل في شهر يوليو / تموز عام ١٩٧٤ .

وفي يوليو / تموز ١٩٧٤ بدأ أول انتاج للبترول من هذا الحقل ، وكان الانتاج في البداية يأتي من أربع آبار فقط . وذلك قبل أن يتم حفر وانجاز بقية الآبار الانتاجية وكان معدل الانتاج في البداية حوالي ثمانية عشر ألف برميل يومياً . ارتفع تدريجياً إلى أن وصل في عام ١٩٧٥ إلى ٦٤,٩ ألف برميل يومياً ، ثم ارتفع خلال عام ١٩٧٦ إلى معدل ثمانين ألف برميل يومياً . وذلك بعد أن اكتمل حفر بقية الآبار[١] ليصل مجموع الآبار المنتجة إلى تسع آبار . وكانت الشركة قد أجرت خلال العامين ١٩٧٤ – ١٩٧٥ مسحا زلزاليا في منطقة الحقل بلغ مجموع طولها ١٥٠ كيلومترا .

---

(١) لقد اكتمل حفر الآبار في الواقع خلال عام ١٩٧٥ .

وبعد أن يتم فرز الغاز عن البترول على منصة الانتاج . يتم ايصال هذا البترول إلى الناقلة المسماة (جرانادا) وهي راسية في مكان قريب من منصة الانتاج وتبعد عنها حوالي (١,٥) كيلومتر وذلك بواسطة خط أنابيب طوله ١,٥ كيلومتر وقطره ١٢ بوصة وهذه الناقلة بمثابة خزان بترولي عائم يتم تخزين البترول فيها تمهيدا لضخه منهـا إلى الناقلات التي ترد من شتى بقاع الأرض والتي تقف إلى جانب المرسى العائم المثبت هناك لتشحن بترول هذا الحقل وتنقله إلى العالم الخارجي .

وقد بذل جهد كبير عند تطوير حقل أبو البخوش ، حتى وصل إلى مرحلة الانتاج كما سخرت لهذا الغرض جميع الامكانات الهندسية والعدد اللازمة بالاضافة إلى الاخصـائيـين في مختلف المجـالات من جيوفيزيائيين وجيولوجيين ومهندسي حفر وانتاج ومهندسي مكامن ومهندسين مدنيين وميكانيك وكهرباء ولاسلكي إلى غير ذلك من الاختصاصات الأخرى الضرورية لتنفيذ وتشغيل مثل هذا المشروع .

وكـانت الفتـرة التي طور فيهـا هذا الحقل وجيزة جدا . ضربت رقما قياسياً بالنسبة لتطوير أي حقل بترولي وخاصة في البحر إذ لم تتجاوز مدة التطوير سنة واحدة .

هذا وقد فرضت حكومة أبوظبي على شركة توتال أبوالبخوش ، في سنة ١٩٧٤ ضرائب بلغت ٥٥٪ ضريبة دخل و١٢,٥٪ أتاوة (ريع) إلا أن هذه الضرائب زيدت في سنة ١٩٧٥ إلى ٦٥٪ ضريبة دخل و١٦٪ أتاوة (ريع) .

كمـا منحت هذه الشركة تخفيضاً في مدة استهلاك رؤوس الأموال المستثمرة فبلغت مدة الاستـرجاع ثلاث سنوات . وذلك من أجل تشجيع هذه الشركة على الاستثمار في هذا الحقل وتطويره في أسرع وقت ممكن .

وبعد عام ١٩٧٦ دعت الحاجة إلى ضرورة اجراء رفع اصطناعي للآبار المنتجة من مجمـوعـة تكوينات العرب السفلى ، ولذا تم تجهيز الآبار تدريجياً بمضخات كهربائية غاطسة .

وفي وقت لاحق من عام ١٩٧٧ تقرر تطوير المنطقة الواقعة غرب المنصة الرئيسية وشملت مرحلة التطوير هذه في عامي ١٩٧٨ – ١٩٧٩ انشاء منصة لمجموعة من الآبار وشبكة من خطوط الأنابيب البحرية اللازمة وحفر ست آبار تنتج من مجموعة تكوينات العرب السفلى .

ومرة أخرى أدى انخفاض الضغط في الطبقة الحاوية ، ومجموعة تكوينات العرب السفلى والانتاج المتزايد للماء إلى ضرورة استخدام نظام الرفع الصناعي للآبار ، وفي عام ١٩٧٨ تقرر استخدام نظام رفع الغاز وتم تركيب الأجهزة الخاصة به في عام ١٩٨٠ – ١٩٨١ .

وفي هذه الأثناء كانت الأبحاث المتعلقة بتطوير الطبقة الحاوية لمجموعة تكوينات العرب العليا تحت الدراسة ، وظهرت الحاجة الملحة لاستخدام نظام حقن المياه .

ونظرا لموقع الحقن البحري في منطقة يتراوح عمق المياه فيها بين ٢٥ – ٤٠ مترا دعت الحاجة لتطويره إلى انشاء منصات حديدية مثبتة في قاع البحر . ويتكون المجمع الرئيسي في الحقل من منصة انتاج رئيسية ومنصة ضغط الغاز وكلها تتصل بمنصة الآبار وبوحدات السكن بواسطة جسور حديدية . ويتم نقل النفط المستخرج من الآبار المتفرقة إلى المجمع الرئيسي بواسطة خطوط أنابيب راسية على قاع البحر .

ونظرا لبعد موقع الحقل عن اليابسة ، فقد أدى ذلك إلى ضرورة انشاء مرفق تحميل في البحر لتصدير النفط ويتم ضخ النفط الخام المعالج في منصة الانتاج بواسطة خطوط الأنابيب البحرية إلى خزان عائم مثبت بقاع البحر ، ومن ثم ينقل إلى ناقلة تخزين مرتبطة بالخزان العائم بواسطة أنابيب عائمة ومرنة وبعدها ينقل النفط إلى ناقلات تصدير ترسو إلى جانب ناقلة التخزين بعد أن كان ينقل مباشرة من منصة الانتاج إلى ناقلة استخدمت كخزان عائم في المراحل الأولى لعمليات الانتاج من الحقل .

وللحفاظ على مستوى الانتاج في أكمل صوره ولأطول فترة ممكنة أجريت دراسات

عديدة ابتدأت في عام ١٩٧٩ . وأدت إلى التوصية باستمرار تطوير الحقل وذلك من خلال حفر آبار اضافية تمتد إلى مجموعتي تكوينات العرب العليا والسفلى وانشاء منصات لهذه الآبار الاضافية وما تتطلبه من خطوط أنابيب تمتد تحت سطح البحر لربطها بالمنصة الرئيسية . كما أجرت الشركة مسحا زلزالياً في نفس العام بلغ ١٣٦ كيلومترا .

وقد أخذ بعين الاعتبار وبصورة خاصة فضلات المياه المستخرجة في عملية الانتاج . والتي تزداد كميتها باستمرار ، وذلك بما يتفق وقوانين المحافظة على البيئة ومنع التلوث .

وقد بلغ اجمالي ما تم حفره خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٧ حوالي ٣٦٢٠٣٥ قدما كان منها ٢٣١٦٧ قدماً في الحفر الاستكشافي و٣٤٧٠٢٥ قدما في الحفر التطويري .

أما بالنسبة إلى الانتاج فقد بلغ أعلى مستوياته في عام ١٩٧٦ . وكما سبق وأن أشرنا ، أخذ بعدها بالانخفاض تدريجياً حتى عام ١٩٨٤ حين وصل إلى حدود ٥٥,٨ ألف برميل يومياً ، وبعد استكمال عمليات حفر الآبار المساعدة وتطبيق نظام الحقن ارتفع الانتاج إلى حدود ٦٦ ألف برميل يومياً في عام ١٩٨٥ . وكان يتوقع أن يستمر الانتاج في نفس هذه المعدلات بعد ذلك إلا أنه قد توقف في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٦ نتيجة تعرض منشآت الحقل الى القصف بفعل التطورات الجارية للحرب العراقية – الايرانية في الخليج وقتذاك وقد عاد الانتاج في يونيو / حزيران ١٩٨٧ ولكن بمعدل لا يتجاوز ٢١,٣ ألف برميل يومياً عام ١٩٨٧ .

٦ – شركة نفط أبوظبي المحدودة (اليابان) :

منحت هذه الشركة امتيازاً بتاريخ ٦ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٦٧ في المياه البحرية التي تم التخلي عنها من قبل شركة مناطق أبوظبي المحدودة عام ١٩٦٧ وتبلغ مساحة المناطق التي شملها هذا الامتياز ٤٤١٦ كيلومتراً مربعاً . كما بلغت مدة هذه الاتفاقية ٤٥ عاماً . وتملك هذه الشركة ثلاث شركات يابانية رئيسية وهي :

شركة ماروزن للنفط اليابانية المحدودة .

شركة دياكيو للنفط اليابانية المحدودة .

شركة نيبون للتعدين اليابانية المحدودة .

ويبلغ نصيب كل منها في أسهم الشركة ما مجموعه ٢٥,٥٪ . أما باقي الأسهم فهي موزعة وفق ما يلي :

- شركة نفط اليابان الوطنية ١٨٪
- شركة طوكيو للقوى الكهربائية المحدودة ١,٥٪
- شركة كانساي للقوى الكهربائية المحدودة ١,٥٪
- شركة تشوبو للقوى الكهربائية المحدودة ١,٥٪
- شركة فوجي للنفط المحدودة ٠,٥٪
- شركة توهو للنفط المحدودة ٠,٥٪

وقد ألزمت الاتفاقية هذه الشركة ، بأن تشرع في عمليات البحث عن البترول خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية . وان تستكمل الدراسات الخاصة خلال ثمانية عشر شهراً ، وأن تشرع في عمليات الحفر خلال مدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ توقيع الاتفاقية كما ألزمت الشركة بأن تنفق المبالغ التالية على عملياتها :

في السنة الأولى	٥٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
في السنة الثانية	٥٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
في السنة الثالثة	١,٠٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
في السنة الرابعة	١,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
في السنة الخامسة	١,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
في السنة السادسة	٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
في السنة السابعة	٣,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
في السنة الثامنة	٤,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
المجموع	**١٣,٠٠٠,٠٠٠**	**دولار أمريكي**

وقد تعهدت الشركة أيضاً بدفع المبالغ التالية إلى حكومة أبوظبي :

١,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي خلال (٦٠) يوما من تاريخ التوقيع على الاتفاقية .
٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمـريكي خلال (٦٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية .
٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمـريكي عنـد وصـول معدل التصدير إلى ١٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم .
٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمـريكي عنـد وصـول معدل التصدير إلى ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم .

وذلك بالاضافة إلى الايجارات السنوية البالغة ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي حتى يتم اكتشاف البترول بكميات تجارية .

وقد تعهدت الشركة أيضاً بأن تتخلى عن بعض المناطق المشمولة بامتيازها وفقا للبرنامج التالي :

٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٥) سنوات .
٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٨) سنوات .
٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (١٠) سنوات .

كما تعهدت الشركة بأن تدفع لحكومة أبوظبي ١٢,٥٪ من السعر المعلن كريع يجري تنفيقه و٥٠٪ من الأرباح الصافية كضريبة دخل ، وفقاً لمبدأ المناصفة الذي أقرته منظمة أوبك آنذاك . وكذلك يجري تجهيز حكومة أبوظبي بالغاز الفائض عن حاجة عمليات الشركة بدون مقابل لأغراض الاستهلاك المحلي أو للتسويق .

وقد أعطت هذه الاتفاقية الحق لحكومة أبوظبي في المشاركة بنسبة لا تزيد عن ٥٠٪ من أسهم الشركة . وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ اكتشاف البترول بكميات

تجارية على أن تدفع نفس النسبة من النفقات التي تحملتها الشركة .

لقد ابتدأت عمليات المسح الزلزالي في مايو / آيار وأكملت في شهر نوفمبر / تشرين الثاني من عام ١٩٦٨ ونتج عن تفسير هذه العمليات العثور على تركيب جيولوجي سمي تركيب مبرز وذلك لقربه من حالة مبرز .

وفي الرابع من شهر مايو / آيار عام ١٩٦٩ ابتدأت الشركة في حفر أول بئر لها في تركيب مبرز حيث تم اكتشاف البترول في طبقة الثمامة . وأنتجت هذه البئر حوالي (ثلاثة آلاف برميل / يوميا) من النفط الذي بلغت كثافته النوعية ٣٣ درجة ومحتواه الكبريتي ٠,٧٪ .

وخلال الفترة من سبتمبر / أيلول من سنة ١٩٦٩ وحتى شهر أغسطس / آب من سنة ١٩٧١ تم حفر ما مجموعه ست آبار أخرى في مبرز كما تم حفر البئر الاستكشافية الأولى في تركيب دلما . ومن خلال نتائج حفر هذه الآبار تبين أن حقل مبرز هو عبارة عن ثلاثة تراكيب جيولوجية سميت (أ ، ب ، جـ) .

وخلال الفترة من شهر أغسطس / آب عام ١٩٧١ وحتى شهر سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٣ تم حفر عشر آبار في تركيب (ب) ثمانٍ منها آبار منتجة .

وفي الفترة من ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧١ وحتى شهر يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ تم حفر ما مجموعه خمس آبار منتجة في تركيب (أ) كما تم تطوير التركيب (جـ) خلال الفترة من نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٢ إلى يوليو / تموز عام ١٩٧٤ وتم حفر ما مجموعه ثماني آبار منها (٦) آبار منتجة .

وحفرت بئر دلما الواقعة على بعد ٤٠ كيلومتراً جنوب جبل الظنة في القطعة الثانية من امتياز الشركة ، حيث وصل عمق هذه البئر إلى ١٢٥١٠ أقدام وقد اكتشف فيها مكثفات البترول والغاز الطبيعي بكميات تجارية .

وتخلت الشركة في نهاية عام ١٩٧٤ عن مساحة قدرها ١٠٦٣ كيلومتراً مربعاً

بموجب اتفاقية ١٩٦٧ وفي عام ١٩٧٦ تخلت الشركة عن جزء آخر من الامتياز ثم تخلت عن الجزء الأخير في مارس / آذار ١٩٧٨ وأصبحت منطقة الامتياز تغطي مساحة قدرها ١٢٧٠ كيلو متراً .

وفي ٢٨ أبريل / نيسان عام ١٩٧٩ ، تم التوقيع على اتفاقية مكملة للاتفاقية الأولى بين حكومة أبوظبي وشركة نفط أبوظبي المحدودة (اليابان) وقد أضافت هذه الاتفاقية ١٥٨٢,٥ كم٢ للشركة وسميت بامتياز غرب مبرز .

وتم بعد ذلك نقل امتياز منطقة غرب مبرز إلى شركة نفط مبرز المحدودة التي تأسست مشاركة بين شركة نفط ماروزن وشركة نفط دياكيو وشركة نيبون للتعدين وفي نفس الوقت وقعت شركة نفط مبرز المحدودة اتفاقية تشغيل خولت بمقتضاها الشركة الأولى المسؤولية الكاملة لاستكشاف وتطوير مناطق الامتياز .

وقد شملت اتفاقية الامتياز التي وقعت عام ١٩٧٩ أهم التعديلات التالية :

فترة الاستكشاف :

١ – مدة الاستكشاف المحددة للشركة خمس سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية على أن تقوم الشركة بالتخلي عن ٥٠٪ من مساحة الامتياز بعد ثلاثة أعوام من تاريخ توقيع الاتفاقية ، كما تتخلى الشركة عن الجزء الآخر من مساحة الامتياز بعد خمسة أعوام من تاريخ التوقيع في حالة فشلها في اكتشاف النفط .

٢ – تتعهد الشركة بالبدء في عمليات الاستكشاف خلال ستة أشهر من تاريخ التوقيع . كما تتعهد بالقيام بعمل مسوحات زلزالية لا تقل عن ٧٥٠ كيلومترا وكذلك حفر ثلاث آبار استكشافية خلال فترة التنقيب على أن يكون واحد منها على الأقل في المنطقة البحرية الصغيرة المشمولة بهذا الاتفاق .

الالتزامات المالية :

١ – تتعهـد الشركة بأن تصرف على عمليات البحث والتنقيب والحفر خلال مدة التنقيب المبالغ المبينة أدناه كحد أدنى :

خلال العام الأول	– مليون دولار أمريكي .
خلال العام الثاني	– مليوني دولار أمريكي .
خلال العام الثالث	– ثلاثة ملايين دولار أمريكي .
خلال العام الرابع	– خمسة ملايين دولار أمريكي .
خلال العام الخامس	– خمسة ملايين دولار أمريكي .

ويمكن للشركـة تحويل مبلغ من عام إلى آخر ، ولكن اذا تبين عند انتهاء فترة التنقيب أن الشركة لم تصرف ما مجموعه ١٦ مليون دولار تدفع الشركة نقدا ٥٠٪ من المبلغ المتبقي الذي لم يصرف .

العلاوات والايجارات :

تتعهد الشركة بدفع المبالغ التالية إلى حكومة أبوظبي :

١ – مليون دولار أمريكي خلال ستين يوماً من تاريخ التوقيع على الاتفاقية .

٢ – مليوني دولار أمريكي خلال (٦٠) يوماً من تاريخ اكتشاف النفط بكميات تجارية .

٣ – ثلاثـة ملايـين دولار خلال (٦٠) يوماً من تاريخ وصول معدل الانتاج إلى ١٠٠,٠٠٠ برميل يومياً .

على أن تدفع الشركة ايجارا سنوياً للامتياز قدره مائة ألف دولار أمريكي خلال

(٦٠) يومـاً من توقيع الاتفاقية وفي كل ذكرى سنوية لتوقيعها وذلك لحين ابتداء الشركة في انتاج النفط أو انتهاء فترة التنقيب .

مساهمة الحكومة :

للحكومة الخيار في حق المشاركة بنسبة ٦٠٪ من عمليات الشركة خلال فترة لا تتجـاوز ٩٠ يومـاً من تاريـخ مبـاشرة الشركة بتصدير النفط من منطقة الامتياز المشمـولة وتخضـع مسـاهمـة الحكومة في هذه الحالة للأحكام التفصيلية التي تتضمنها الاتفاقية عام ١٩٦٧ .

كما تعهدت الشركة بإعطاء الأفضلية في شغل الوظائف الخاصة بعملياتها إلى مواطني دولة الامـارات العـربية المتحدة ، ثم للمواطنين العرب كما تقوم الشركة بتأمين احتياجاتها الخارجية والداخلية من الشركات الوطنية والمحلية أو عن طريقها .

ويقع حقل نفط مبرز ، بين حقلي زكم وباب وهو على بعد ٥٠ كيلومترا من مدينة أبوظبي وتعتبر طبقة الثمامة الطبقة المنتجة للنفط ، بمتوسط عمق قدره ٢٦٨٠ – ٣٢٩٠ مترا وتتراوح مساميتها ما بين ١٧ – ٢٢٪ وقد تم اكتشاف النفط في هذا الحقل في عام ١٩٦٩ ، كما أشرنا سابقاً .

جزيرة مبـــرز :

جزيرة مبرز هي عبارة عن جزيرة صغيرة تقع إلى الغرب من مدينة أبوظبي وتبعد حوالي ٥٠ كيلومتراً عنها ، وبلغت مساحتها ٣٥٠ ألف متر مربع قبل عمليات تطوير الأراضي المحاذية للبحر وتوسيعها ، والتي أنجزتها الشركة في ١٥ أغسطس / آب ١٩٨٢ لتصبح مساحة الجزيرة ٥٠٠ ألف متر مربع . وقد اكتسبت هذه الجزيرة أهمية خاصة بين جزر أبوظبي العديدة ، لأنها أصبحت ميناء هاما لعمليات الشركة حيث بدأت بانتـاج البترول من حقل مبرز في الخامس من يونيو / حزيران عام

١٩٧٣ بطاقة أولية تبلغ ٢٠ ألف برميل يوميا . وتوجد على الجزيرة أربعة خزانات للبترول سعة كل منها ٣٨٧ ألف برميل أي حوالي ٥٥ ألف طن بالاضافة إلى الخزان الخامس الذي سعته ١١٠ آلاف كيلوليتر ، والذي انتهى العمل بانشائه في ٢٠ ابريل / نيسان ١٩٨٣ وتستعمل هذه الخزانات لخزن البترول تمهيداً لتصديره من مرسى عائم منفرد للتصدير بواسطة خط للأنابيب طوله ١٦ كيلومترا شرق الجزيرة ويتألف المرسى من عوامة قطرها ٤٤,٣٢ قدم (١٣,٥ متر) ويسمح للناقلات العملاقة بالرسو لتشحن بالنفط الخام الذي ينقل من مستودعات التخزين بواسطة خط أنابيب قطره ٣٢ بوصة ويمتد على قاع البحر .

هذا ويتم تجميع انتاج الآبار في حقل مبرز في منصة التسهيلات المركزية بواسطة خطوط التجميع . حيث يتم فصل الغاز عن البترول في مرحلة أولية بواسطة منشآت خاصة أنشئت لذلك ، ثم يجري نقل البترول الخام إلى جزيرة مبرز بواسطة خط للأنابيب ، حيث تجري مرحلة أخرى من عمليات فصل الغاز قبل تخزينه استعدادا للتصدير .

أما بالنسبة إلى امتياز غرب مبرز ، فقد تم الانتهاء من المسح الزلزالي الأولي بطول ١٣٤٥,٧٥ كيلومتر في ٢٨ مارس / آذار ١٩٨٠ وتم اجراء المسح الزلزالي الثاني في عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢ بمجموع كلي بلغ ٩٥١,٧٢٥ كيلومترا كان منها ٤٠٧,٢٠ كيلومتر في عام ١٩٨٠ ، ٥٤٤,٥٢٠ كيلومترا في عام ١٩٨٢ .

وفي عام ١٩٨١ نجحت الشركة في اكتشاف النفط في طبقة عرب (D) وعرب (C) في بئر غرب مبرز – ١ – وبعد ذلك حققت الشركة الاكتشافات التالية خلال أعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ :

عـــام ١٩٨٢ :

١ – اكتشف النفط بكميات تجارية كبيرة في تركيب البتيل .
٢ – اكتشف النفط بكميات تجارية كبيرة في تركيب أم العنبر .

عــام ١٩٨٣ :

١ – اكتشف النفط بكميات تجارية في تركيب غرب مبرز (ب) .
٢ – اكتشف النفط بكميات تجارية في تركيب غرب مبرز (اي) .

عــام ١٩٨٤ :

١ – اكتشف النفط بكميات تجارية في طبقات عرب لتركيب غرب مبرز (E) . وبلغ مجموع ما دفعته الشركة حتى اكتشاف البترول ٣,٥ مليون دولار ، وذلك وفق اتفاقية الامتياز . كما قامت الشركة خلال عام ١٩٨٦ بدراسة جيولوجية مكمنية لطبقة العرب في حقل البتيل ودراسة جيولوجية وبتروفيزيائية لأسفل العـرب (د) في حقل أم العنبر ، ويتوقع مباشرة الانتاج في عام ١٩٨٩ اذا استكملت عمليات الانشاءات الضرورية في عام ١٩٨٨ .

هذا وقـد قامت الشركة منذ انشائها بحفر ٢٠ بئراً استكشافية بلغ مجموع أعمـاقها بالأقدام ٢٤٠٨٤٨ أما بالنسبة إلى الحفر التطويري فقد بلغ مجموعه أيضاً ٩٠٢٩٠ قدماً .

ان مجموع الأقدام المحفورة وبصورة اجمالية منذ ابتداء الشركة في عمليات الحفر هو كما يلي :

الأقدام المحفورة	السنوات
٢٢٦٥١	١٩٦٩
٣٧٠١٥	١٩٧٠
١٠٧٨٤٢	١٩٧١
٤٨١٧٧	١٩٧٢
١١١٤١٧	١٩٧٣
٤٢٣٢١	١٩٧٤
–	١٩٧٥
–	١٩٧٦
–	١٩٧٧
–	١٩٧٨
١١٠٥٠	١٩٧٩
–	١٩٨٠
٢٤٥٧٠	١٩٨١
٤٦٢٢٤	١٩٨٢
٥٩٢١٥	١٩٨٣
٥٠٤٠٨	١٩٨٤
٣٤٩٢٥	١٩٨٥
–	١٩٨٦
–	١٩٨٧
٥٩٥٨١٥	المجموع

وقد بدأ الانتاج من حقل مبرز ، بطاقة أولية قدرها ٢٠ ألف برميل يوميا وبلغ الانتــاج ذروته في عام ١٩٧٩ . حيث وصل إلى ٢٣ ألف برميل يوميا أخذ بعدها بالانخفاض حتى وصل[١] في نهاية عام ١٩٨٧ إلى حدود ١٥,٣ ألف برميل يومياً .

---

(١) لغرض الاطلاع على تفصيلات الانتاج والتصدير انظر فصل الانتاج القادم .

٧ - **شركة البندق المحدودة :**

تأسست شركة البندق المحدودة في يوليو / تموز سنة ١٩٧٠ . حيث منحت امتيازا لتطوير حقل البندق ، الذي كان في الماضي جزءا من امتياز شركة مناطق أبوظبي البحرية المحدودة (أدما) . وبعد أن تمت تسوية الحدود البحرية بين أبوظبي وقطر في مارس / آذار ١٩٦٩ ، اتفق على أن يجري تقاسم حقل البندق مناصفة بين البلدين بعد أن يتم استغلاله تجاريا ، بما في ذلك الدخل المتأتي من تصدير بترول البندق على أن تتولى شركة مناطق أبوظبي البحرية أدما تطويره لحساب البلدين .

وكانت شركة مناطق أبوظبي البحرية المحدودة (ادما) ، قد قامت بعمليات مسح اهتزازي (زلزالي) . ودلت نتائجها على وجود تركيب جيولوجي محدب ومستدير يبلغ قطره ٦ كلم وبناء على هذه النتائج قامت الشركة (ادما) بحفر أول بئر استكشافية في هذا التركيب ، وهي بئر البندق رقم (١) وذلك في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ وكان ان اكتشف البترول والغاز الطبيعي في طبقة العريج . ثم قامت شركة مناطق أبوظبي البحرية المحدودة (ادما) بعمل المزيد من عمليات المسح الاهتزازي لتقويم امكانات الحقل البترولية . ويقع حقل البندق في مياه الخليج العربي على خط الحدود البحرية بين كل من أبوظبي وقطر . ويبعد حقل البندق حوالي ٢٧,٥ كيلومتر إلى الغرب من جزيرة داس . وتقدر مساحته بحوالي عشرين كيلومتراً مربعاً .

ومن أجل الاسراع في تطوير حقل البندق ، تنازلت شركة مناطق أبوظبي البحرية (ادما) عن حقوقها في هذا الحقل ، لشركة أسست لهذا الغرض سميت بشركة نفط البندق المحدودة وذلك في ٢٣ يوليو / تموز عام ١٩٧٠ .

وكانت أسهم شركة البندق المحدودة مملوكة للشركتين التاليتين بالتساوي :

- شركة البترول البريطانية .
- شركة البترول الفرنسية .

وقد قدمت الشركة اليابانية الأموال اللازمة لتطوير حقل البندق مقابل شرائها انتاج الحقل من البترول الخام .

وتضم الشركة اليابانية مجموعة من الشركات اليابانية وهي : شركة بترول قطر اليـابـانية وشركة بترول فورت سلوب وشركة نفط أبوظبي (اليابان) وشركة تطوير بترول ألاسكا ، وقد كان لهذه الشركات اهتمام بالمساهمة في تطوير حقل البندق ، ولهذه الشركات مؤسسات كبيرة للطاقة الكهربائية ومعامل لتكرير البترول في اليابان ممـا دعـاها إلى البحث عن المزيد من المصادر البترولية لتلبية التزايد السريع في احتياجات اليابان من الطاقة آنذاك .

والمناطق المنتجة في هذا الحقل بعمق ٨٨٠٠ قدم ، بينما يقع الحقل على عمق معدله ٥٠ قدما تحت سطح البحر ، والمناطق المنتجة هي من الحقب الجيوراسي الجيولوجي مساحتها ٦ × ١٦ كلم وهي جزء من طبقة العرب ومكونة من صخور مسامية من الحجر الجيري والرغاب متعاقبة مع طبقات من صخور كتيمة وهذا التكوين العربي هو نفسه الذي يؤلف طبقة التخزين الرئيسية في حقل أم الشيف وحقل أبو البخوش .

وقد وضعت خطة لتطوير حقل البندق لينتج ٣٠,٠٠٠ برميل يومياً وذلك عند تأسيس الشركة ، وتم بناء على ذلك خلال عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ حفر بئرين لتعيين حدود الحقل . وهما بئر البندق رقم (٣) والبندق رقم (٤) وذلك بقصد تقويم الحقل وتعيين حدوده ، وكانت شركة ادما قد حفرت بئر البندق رقم (٢) التحديدية قبل تكوين شركة البندق . ثم قامت شركة البندق بحفر ست آبار انتاجية خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ بواسـطة أبراج حفر اعتيادية . واستخدمت خطوط أنابيب لنقل البترول من فوهة البئر إلى منصة التجميع المركزية للحقل ، وهذه الأنابيب مغمورة تحت سطح البحر ويبلغ قطرها ٨ بوصات ومغلفه بالخرسانة لحمايتها من التآكل والاهتـراء . كمـا مدت الشركة خط أنابيب قطره ١٦ بوصة وطوله ستة وعشرون كيلومترا لنقل بترول حقل البندق من منصة التجميع المركزية إلى جزيرة داس حيث توجـد محطات عزل الغاز التي تقوم بفرز الغاز المصاحب عن البترول ومعالجته تمهيدا لتصديره .

ومنصة التجميع المركزية مجهزة بصمامات أمان ، وأدوات خانقة يمكن التحكم فيها وتعديل فتحاتها . وهي مصممة بحيث يمكن تحويل البترول من المنصة إلى خط الأنابيب الرئيسي أو يمكن تمريره أولا عبر فرازة اختبار لقياس كميات البترول والغاز من كل بئر على حدة إلى الخط الرئيسي الذي ينقل البترول إلى جزيرة داس وتعمل منصة التجميع المركزية تلقائياً .

وقد أقامت الشركة في جزيرة داس ، وحدة لمعالجة بترول حقل البندق يصل إليها البترول من خط الأنابيب الرئيسي . ويخضع البترول في هذه المنشأة إلى ثلاث مراحل من الفرز في فرازات ثلاث تعمل بضغط مقداره ٨٠٠ و٢٥٠ ، ٣٥ رطلاً للبوصة المربعة على التوالي . ويمر البترول بعد خروجه من فرازة المرحلة الثالثة عبر مبدلات للحرارة إلى اثنين من الأوعية يعملان بالضغط الجوي ، حيث تجري فيهما ازالة الغاز ، ثم ينقل البترول من هذين الوعاءين على عمودين رأسيين يجري فيهما تخفيض محتوى البترول من كبريتيد الهيدروجين إلى المستوى الذي يجعله مناسبا للتصدير . وكذلك ازالة الأجزاء الخفيفة من البترول لتركيزه ثم يجري قياس كمياته وخزنه مع خام حقل زكم(١) وقد بدأ هذا الحقل في الانتاج في شهر نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٥ .

والجدير بالذكر أنه وبعد انتهاء عملية الفرز ، يمرر الغاز المصاحب عبر أوعية تنقية مهمتها إزالة أية سوائل مختلطة به . ثم ينقل بواسطة الأنابيب إلى شبكة الجريان الرئيسية التي تربط وحدة المعالجة التابعة لشركة (ادما) بمعمل تسييل الغاز الطبيعي .

ويحتـوي خام البندق على نسبة عالية من كبريتيد الهيدروجين السام تبلغ في المتوسط ١٠٪ ، وهو ما اقتضى اتخاذ احتياطات مشددة لضمان السلامة والأمان في جميع مراحل الانتاج .

وكان حقل البندق ينتج ما يزيد قليلا عن معدل ٢٠ ألف برميل يوميا عند عام

(١) يشبه بترول البندق الخام بترول حقل زكم من حيث الكثافة (٣٩) ومحتواه الكبريتي (٠.٩٪) .

١٩٧٦ ويقسم بالتساوي بين حكومتي أبوظبي وقطر كما اتفقت الحكومتان في حينه على فرض الضرائب التالية على شركة البندق المحدودة :

ضريبة الدخل	٧٥٪
الاتـــــاوة	٢٠٪

وتكون مدة الاطفاء (الاستهلاك) ٥ أعوام .

وقـد برزت في عام ١٩٧٣ مشاكل مكمنية في حقل البندق ، نتيجة لانخفاض الضغط فيه وارتفاع نسبة الغاز إلى النفط فعمدت الشركة إلى اجراء دراسة مكمنية متشعبة واتخذت في عام ١٩٧٩ قرارا بالبدء في تطبيق برنامج للاستخلاص الثانوي وتم اغلاق الحقل في يوليو / تموز ١٩٧٩ .

وتضمن هذا البرنامج عملية حقن طبقات المكمن ، في آبار محددة بماء البحر المعـالج وذلك للمحافظة على الضغط وتنشيط عملية استخلاص النفط الخام من الآبـار المنتجـة . وتم تشييـد وحـدة لحقن المـاء بطاقة ١٠٠,٠٠٠ برميل يوميا للمحافظة على الضغط في الحقل ، كما تم تشييد العديد من المنصات حول منصة التجميع المركزية الأساسية ومنها :

- منصة لسكن العاملين .
- منصة لحقن الماء تضم كافة التجهيزات اللازمة لانتاج كميات المياه المطلوبة لعملية الحقن .
- منصة تجميع مركزية وتحتوي على جهاز فصل اختباري وجهاز فصل غاز الوقود .
- منصة تحلية الغاز لإزالة كبريتيد الهيدروجين (H_2S) من غاز الوقود .
- برج البخار المطلق .

واضافة إلى مجمع المعالجة المركزي الجديد ، تم تركيب ست منصات لرؤوس الآبـار (A,B,C,D,E,F.) تتصـل كل منها بمنصة المعالجة المركزية ، عبر خطوط أنابيب الانتاج وخطوط أنابيب حقن الماء وكابلات الطاقة والتي تمتد جميعها تحت الماء .

ومـع التقدم في برنامج الاستخلاص الثانوي تولت شركة البندق ادارة جميع العمليـات البحـرية في ٢٠ ابريل / نيسان ١٩٨٢ . وهذا يشمل كافة العمليات المتـوفـرة هنـاك بينما بقيت شركة (ادما العاملة) تعمل كمشغل لعمليات الشركة الموجودة على جزيرة داس والقريبة منها .

وقامت الشركة المتحدة لتطوير البترول اليابانية (يو. بي. دي) بتأمين ٩٧٪ من المبالغ اللازمة لبرنامج الاستخلاص الثانوي وقامت شركة البترول البريطانية (ب – ب) بتأمين نسبة الـ ٣٪ المتبقية .

وقد عادت شركة البندق إلى الانتاج من جديد اعتبارا من ١٠ نوفمبر / تشرين الثـاني ١٩٨٣ ، وذلك بعـد اغلاق كامل لمدة أربع سنوات من أجل تركيب نظام الحقن المائي اللازم لبرنامج الاستخلاص الثانوي . وقد تم اختيار مواقع الآبار المنتجة وآبار حقن الماء حسب نظام خط الدفع المتناوب .

ويتم تمرير النفط الخام المنتج من حقل البندق ، في جزيرة داس عبر المنشآت التابعة لشركة البندق ، وتحتوي هذه المنشآت على عازلات تعمل على عدة مراحل الغرض منها هو فصل الغازات المصاحبة من النفط الخام ، وتتم هذه العملية بتمرير النفط الخام عبر عازلة ذات ضغط عال ثم عبر عازلة ذات ضغط متوسط ، ثم عبر عازلة ذات ضغط منخفض . وبعد هذه العملية يتم ضخ النفط عبر برجين لتحلية هذا النفط ، من مادة ثاني كبريت الهايدروجين (H^2S) وبعد هذه العملية يتم قياس النفط المنتج وذلك بإرساله عبر جهاز عداد توربيني . وبعد عملية القياس يرسل النفط إلى خزانات التصدير حيث يخلط مع نفط حقل زكم السفلي ويصدر إلى الخارج عن طريق ميناء التصدير في جزيرة داس .

وقد قامت الشركة خلال عام ١٩٨٦ بدراسة جيولوجية وجيوكيميائية على عينات اسطوانية مأخوذة من طبقة العرب (ج) والعرب (د) من البئرين البندق ٣٧ والبندق ٤٠ وأجرت خلال عام ١٩٨٧ مسحا جيوفيزيائيا بلغ طوله ٧٢,٣ كلم أما الحفر التطويري الذي قامت به الشركة منذ عام ١٩٧٦ فقد بلغ ٣٣١٦٢٩ قدما حتى عام ١٩٨٧ .

وبلغ نصف كمية الانتاج المخصصة لدولة الامارات العربية المتحدة (أبوظبي) حوالي ١١,٧ ألف برميل يومياً في عام ١٩٨٧ .

٨ - شركة نفط اميراداهيس أبوظبي :

كانت شَركة بان أوشن أويل كوربوريشن ، قد حصلت على امتياز للتنقيب عن البترول في جزء من المناطق البحرية ، في إمارة أبوظبي بالقرب من جزيرة أرزنة وذلك إلى الشمال الغربي من مدينة أبوظبي وذلك في ١٩٧٠/٦/١٧ وكانت أسهم هذه الشركة مقسمة بين الشركات التالية :

بان أوشن أويل	٪٦٠
ساريكوز للنفط	٪٢٠
شركة ونكتن انتربرايز	٪٢٠

وقد تعرضت هذه الحصص من الأسهم إلى عدة تغييرات ، حتى التغيير الأخير الذي حدث في ٢١ يناير / كانون الثاني ١٩٧٦ بحيث استقر توزيع أسهم الشركة والتي تغير أسمها إلى (شركة نفط اميراداهيس أبوظبي) على النحو التالي :

شركة اميراداهيس	٪٤١,٢٥٪
شركة بان أوشن أويل	٪٣١,٥٪
شركة سوبيرير الكندية	٪١٠
شركة وينكتون انتبرايز	٪٤,٧٥
شركة صننج ديل	٪٢,٥
شركة سيراكوز	٪٧,٥
شركة بوفالي اندستريز ليمتد	٪٢,٥

وقـد شملت هذه الاتفـاقيـة مساحة قدرها (٣١٥٠) كيلومترا مربعا في المياه البحرية التي تخلت عنها شركة مناطق أبوظبي البحرية .

ومن جملة أهم الأحكام التي تضمنتها الاتفاقية المذكورة التي تبلغ مدتها (٣٥) عاما ما يلي :

تعهدت الشركة بالمباشرة بأعمال المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي ، خلال ستة أشهر من تاريخ التوقيع على العقد . كما تعهدت بالقيام بحفر بئر اختبارية خلال مدة لا تتجاوز (٢٤) شهرا ، ثم بحفر آبار على الا يقل العمق الكلي عن (٣٠,٠٠٠) قدم . وتعهـدت الشركـة أن تصرف على عمليـات الحفر والتنقيب والتنمية خلال الثماني سنوات الأولى ١٩ مليون دولار كالآتي :

السنة الأولى	٥٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
السنة الثانية	١,٥٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
السنة الثالثة	١,٥٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
السنة الرابعة	١.٥٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
السنة الخامسة	٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
السنة السادسة	٣,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
السنة السابعة	٤,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي
السنة الثامنة	٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي

وفي حالة قيام الشركة بالتخلي عن منطقة الامتياز ، فعلـــى الشركة أن تدفــع إلى الحكومة ، مبلغا يعادل نصف المبالغ غير المدفوعة ، ويحق للحكومة انهاء عقد الامتياز إذا عجزت الشركة ، عن اكتشاف البترول بكميات تجارية خلال ثماني سنوات .

كما وافقت الشركة على دفع مبالغ مجموعها ١١,٥ مليون دولار في المناسبات التالية :

أ – ٢,٥ مليون دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ التوقيع على العقد .

ب – ٢ مليون دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية .

ج – ثلاثة ملايين دولار خلال (٣٠) يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه صادرات البترول الخام معدلا قدره مائة ألف برميل في اليوم .

د – أربعة ملايين دولار خلال (٣٠) يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه صادرات البترول الخام مائتي ألف برميل في اليوم .

الايجارات السنوية :

وافقت الشركة على دفع الايجارات السنوية التالية :

١ – مبلغ مائة ألف دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ الاتفاقية .

٢ – مبلغ مائة ألف دولار خلال (٣٠) يوما في كل ذكري سنوية لابرام هذه الاتفاقية (ومن تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية) .

٣ – مبلغ قدره مائة ألف دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية وحتى تاريخ الشروع بتصدير البترول .

التخلي :

على الشركة أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز ، خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاقية ، وعليها أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز الأصلية بعد مرور خمس سنوات وعليها أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز بعد مرور ثماني سنوات .

الريـــع :

تدفع الشركة إلى الحكومة ريعا قدره (١٢,٥٪) من السعر المعلن للبترول الخام وإذا بلغ انتاج البترول الخام معدل (٥٠,٠٠٠) برميل في اليوم تدفع الشركة ريعا قدره (١٥٪) من السعر المعلن ، واذا بلغ معدل انتاج البترول الخام (١٥٠,٠٠٠) برميـل في اليوم خلال أية سنة تدفع الشركة ريعا قدره (١٦٪) من السعر المعلن للبترول الخام .

إن الأتاوات المذكورة منفقة تنفيقا كاملا حسب القاعدة التي وضعتها منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) .

الضرائــب :

تدفع الشركة ضرائب دخل بنسبة (٥٠٪) من دخلها الصافي ويحسب الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة إلى البترول الخام المصدر على أساس الأسعار المعلنة . وعند تعيين الأسعار المعلنة للبترول الخام يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أي أسعار معلنة للبترول الخام ، من صنف وكثافة ونوع البترول المقارن به في الخليج العربي .

ويحق للحكومة خلال ستة أشهر من تاريخ العثور على البترول ، بكميات تجارية أن تختار المساهمة بنسبة (٥٠٪) ، في كافة الحقوق والالتزامات المشمولة بهذه الاتفـاقيـة وفي منطقة الامتياز . وتدفع الحكومة عن هذه المساهمة مبلغا يعادل خمسين في المائة من مجموع التكاليف والمصروفات حتى تاريخ العثور على البترول الخام بكميات تجارية . ويتم دفع هذا المبلغ بعشرة أقساط سنوية مع الفائدة بنسبة تسـاوي سعـر السهم في ذلك الوقت لبنك (فيدرال ريزيرف) في الولايات المتحدة الأمريكية مضافا إليها واحد ونصف في المائة على ألا تزيد النسبة على سبعة في المائة .

وعندما يبلغ معدل انتاج البترول الخام من منطقة الامتياز معدل (١٠٠,٠٠٠)

برميل في اليوم ، فعلى الشركة نفسها أو بواسطة جهة أخرى القيام بدراسات عن جدوى تأسيس واحد أو أكثر من المشروعات الهيدروكربونية التالية :

١ – انتاج الميثانول بمعدل يتراوح ما بين (١٠٠٠) و(٢٠٠٠) طن يوميا وشحنه إلى اليابان .

٢ – استخلاص غاز البترول السائل بمعدل يتراوح ما بين (١٠,٠٠٠) ، (٣٠,٠٠٠) برميل يوميا وشحنه إلى اليابان .

٣ – اعادة حقن الغاز بمعدل يتراوح ما بين (١٠٠) مليون و(٣٠٠) مليون قدم مكعبة .

٤ – انتاج الأسمدة النيتروجينية بمعدل يتراوح ما بين (١٠٠٠) و(٢٠٠٠) طن يوميا من الأمونيا .

٥ – عزل الكبريت عن البترول الخام .

٦ – انتاج الغاز المسيل بمعدل يتراوح ما بين (٣٠٠) مليون و(٥٠٠) مليون قدم مكعبة يومياً .

ب – إذا ثبتت الجدوى الاقتصادية والتجارية لواحد ، أو أكثر من المشاريع المذكورة أعلاه ، فعلى الشركة أن تبدأ وتتابع وتشيد المعمل المناسب لتنفيذ أحد هذه المشاريع المذكورة أعلاه ، في أسرع وقت ممكن وفي كل الأحوال خلال ثلاث سنوات من انجاز الدراسة الخاصة بإمكانية تأسيس المشروع .

ج – اذا أظهرت الدراسات الاقتصادية ، أن استثمار مبلغ مماثل في مشروع آخر سيكون أكثر فائدة للطرفين ، أو أن استثمار مبلغ مماثل في مشروع مشترك مع صاحب امتياز آخر ، سيكون أفضل لصالح المذكورين فإن الشركة ستمضي قدما وتتابع تنفيذ مشروع آخر كهذا أو مشروع مشترك شريطة

استعداد صاحب الامتياز الآخر للتعاون حسب مقتضى الحال .

د - تتعهد الشركة أن تستثمر ما لا يقل عن (١٠٪) من أرباحها الصافية في واحد من المشاريع الممكنة اقتصاديا والمبينة أعلاه .

الخدمات التعليمية والطبية والصحية :

تتعهد الشركة أن تقدم خلال مدة سنة واحدة من تاريخ بدء التصدير ، مبلغا قدره (١٥٠,٠٠٠) دولار سنـويا لتأسيس تسهيلات مختلفة للأغراض التعليمية والطبية والصحية ولخدمات أخرى يتفق عليها مع الحكومة .

ويتضـح لنا من بنود هذه الاتفاقية ، حجم المزايا ومدى التطور الذي حققته أبوظبي في اتفاقيات الامتياز التي منحتها للشركات المستقلة .

وتطبيقا لاتفاقية الامتياز فقد تخلت الشركة في ١٤ مايو / آيار ١٩٧٣ عن ٢٥٪ من مسـاحة الامتياز الممنوح لها ، وقدره ١٣٥٠ كيلومترا مربعا بحيث أصبحت المناطق المتخلى عنها ٧٨٧ كيلومترا مربعا والمناطق المتبقية ٢٣٦٣ كيلومترا مربعاً .

وفي ٢٨ مايو / آيار ١٩٧٥ تخلت الشركة عن ٢٥٪ من المساحة المتبقية حيث تخلت عن مساحة ٥٩٠ كيلومترا مربعا وأصبحت المساحة المتبقية من الامتياز لدى الشركة ١٧٧٣ كيلومترا مربعاً .

ومنذ توقيع اتفاقية الامتياز وحتى دخول شركة اميراداهيس ، كانت شركة بان أوشن هي المشغلة للشركة (Operator) وذلك إلى ٢٦ مارس / آذار ١٩٧١ حيث أصبحت شركة اميراداهيس هي الشركة العاملة . لقد أنهت الشركة عمليات المسح الزلزالي في مناطق امتيازها وتم حفر ما مجموعه خمس آبار تم اكتشاف البترول في أربع منها بكميات تجارية ولم يتم العثور على البترول في البئر الخامسة .

وقد عثرت الشركة على البترول بكميات تجارية لأول مرة في بئر أرزنة رقم (١) وذلك في ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٣ .

ويبين الجدول التالي الآبار التي تم حفرها وأعماقها وتاريخ بدء حفرها وانجازها حتى عام ١٩٧٥ :

اسم البئر	تاريخ الابتداء	تاريخ الانتهاء	الأقدام المحفورة	حالة البئر
الزيوت	٧١/٥/٣١	٧١/٩/٤	١٢٥٦٤	جاف
أرزنة رقم/١	٧٣/٨/٤	٧٣/١٢/١٦	١٢٣٩٢	منتج
أرزنة رقم/٢	٧٣/١٢/١٩	٧٤/٥/٢٢	١١١٥٨	منتج
أرزنة رقم/٣	٧٤/١١/٢٧	٧٥/٣/٢٩	١١٤٤٠	منتج
أرزنة رقم/٤	٧٥/١٠/٥	٧٥/١١/٨	١١٢٠٠	منتج

وقد بلغ عدد الأقدام المحفورة في الخمس آبار السابقة ٥٨٧٥٤ قدما . وفي مارس / آذار ١٩٧٦ قدمت شركة اميراداهيس برنامجها المقترح لتطوير حقل أرزنة المكتشف بحيث ينتج ما مجموعه ٢٥ ألف برميل يوميا من مجموع ست آبار تم حفر أربع منها على أن ينجز هذا البرنامج في خلال سنتين . ولقد اعتمدت الشركة على بناء جميع المنشآت في المناطق البحرية ، إلا أن حكومة أبوظبي لم توافق على البرنامج المقترح من قبل الشركة وطلبت إليها اعتماد تطوير جزيرة أرزنة القريبة من الحقل ووضع بعض المنشآت عليها .

وفي يونيو / حزيران ١٩٧٦ قدمت الشركة برنامجها المقترح ، المعدل لتطوير حقل أرزنة حيث وافقت على بناء العديد من المنشآت على الجزيرة مثل المطار والميناء وبناء مرافق السكن وورش الصيانة ، والمستودعات بالاضافة إلى منشآت بترولية أخرى كالخزانات وغيرها .. وقد شرعت الشركة في تنفيذ برنامجها الخاص بالتطوير فقامت باجراء المسح الميداني لجزيرة أرزنة والمسح الجوي وأخذ العينات من الجزيرة والمناطق البحرية المجاورة وقد أنجزت كافة المنشآت بتاريخ ١٩٨١/١/٢٧ .

وقامت الشركة عام ١٩٨٥ باجراء المسح الجيوفيزيائي بطول ٢٧١,٥٢٤ كلم كما أجرت الشركة في عام ١٩٨٦ دراسة مكمنية وجيولوجية لطبقة العرب (د) وقامت منذ تأسيسها وحتى نهاية عام ١٩٨٧ بحفر ثماني آبار استكشافية بلغ مجموع عمقها ٩٣٤٨٤ قدما أما الحفر التطويري فقد بلغ منذ عام ١٩٧٦ وحتى نهاية ١٩٨٧ ما مجموعه ٣٦٥٧١٧ قدما مقابل مجمل ما تم حفره لنفس الفترة ٣٨٨١٧٨ قدما وذلك وفق الجدول التالي :

السنة	الحفر التطويري	مجمل الحفر
١٩٧٦	١١١٠٥	١١١٠٥
١٩٧٧	٤٤٣٦٧	٤٤٣٦٧
١٩٧٨	٤٥٧٠	٤٥٧٠
١٩٧٩	—	—
١٩٨٠	١٢٥٧١	٢٣٧٣٢
١٩٨١	٤٥٢٠٢	٤٥٢٠٢
١٩٨٢	٥٦٦٩٩	٦٧٩٩٩
١٩٨٣	١٢١٢٠٥	١٢١٢٠٥
١٩٨٤	٦٩٩٩٨	٦٩٩٩٨
١٩٨٥	—	—
١٩٨٦	—	—
١٩٨٧	—	—
المجموع	**٣٦٥٧١٧**	**٣٨٨١٧٨**

وقد باشرت الشركة الانتاج بصورة أولية في عام ١٩٧٩ حيث كان الانتاج الكلي حوالي (٨,٩) ألف برميل يوميا حتى وصل الانتاج في عام ١٩٨٧ حوالي (١١,٥) ألف برميل يوميا[١] .

(١) انظر تفاصيل الانتاج والصادرات من هذا الحقل في فصل الانتاج القادم .

٩ - شركة اميراداهيس للتنقيب عن البترول :

منحت هذه الشركة امتيازاً للتنقيب عن البترول بتاريخ ٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٠ ، ولمدة ٣ سنوات في المناطق البرية وبمساحة ٧٦٨٥,٦٦ كيلو متر مربع .

وكانت أسهم هذه الشركة تتوزع على الشركات التالية :

- شركة اميراداهيس للتنقيب عن البترول - أبوظبي المحدودة	٥٠٪
- شركة أوكسدنتال أوف أبوظبي المحدودة	٣٣ ١/٣٪
- شركة أولغا أويل كوربوريشن	١٦ ٢/٣٪

وقد انضمت إليها فيما بعد شركة يونيون تكساس بتروليوم . وألزمت اتفاقية الامتياز هذه الشركة بأن تشرع في عمليات البحث عن البترول خلال ستة أشهر من تاريخ الاتفاقية . وأن تستكمل العمليات الجيوفيزيائية الأولى خلال ثمانية عشر شهراً وان تباشر عمليات الحفر الاستكشافي في مدة لا تتجاوز السنتين وعلى أن يكون الحد الأدنى لعمق البئر أو الآبار الاستكشافية المحفورة ٣٠ ألف قدم إلا إذا اكتشف البترول قبل ذلك - كما ألزمت الاتفاقية الشركة بأن تنفق المبالغ التالية كحد أدنى على عملياتها :

- في العام الأول	٣ ملايين دولار أمريكي
- في العام الثاني	٦ ملايين دولار أمريكي
- في العام الثالث	٨ ملايين دولار أمريكي
- في العام الرابع	٨ ملايين دولار أمريكي
- في العام الخامس	١٢ مليون دولار أمريكي
- في العام السادس	٢١ مليون دولار أمريكي
- في العام السابع	٢١ مليون دولار أمريكي
- في العام الثامن	٢١ مليون دولار أمريكي

وإذا كان الانفاق لأي من السنوات أقل من المبلغ المحدد فعلى الشركة انفاقه

خلال العـامين التاليين بالاضافة إلى المبالـغ المقررة لتلك السنوات ، أما إذا كان الانفاق أكثر من المبالـغ المحددة فيحسم من مجمل الانفاق للسنوات التالية ، كما وتعهدت الشركة بأن تدفع إلى حكومة أبوظبي المبالغ التالية :

- ٤ ملايين دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من تاريخ توقيع اتفاقية الامتياز .

- ٥ ملايين دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية .

- ٤ ملايين دولار أمريكي عندما يصل معدل التصدير خلال (٣٠) يوما متتالية إلى ٥٠ ألف برميل يومياً .

- ٦ ملايين دولار أمريكي عندما يصل معدل التصدير خلال (٣٠) يوما متتالية إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً .

كما ألزمت الشركة بدفع ايجار سنوي قدره ١٠٠ ألف دولار أمريكي إلى حين اكتشاف البترول و١٠٠ ألف دولار أمريكي من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية وحتى مباشرة التصدير .

وألزمت الاتفاقية الشركة بالتخلي عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز بعد ثلاثة أعوام و٢٥٪ بعد خمسة أعوام و٢٥٪ بعد ثمانية أعوام من تاريخ التوقيع عليها . كما تعهدت الشركة بأن تدفع النسب التالية كريع يجري تنفيقه :

- ١/٢ ١٢٪ من السعر المعلن للانتاج ما دون ١٠٠ ألف برميل يومياً كمعدل سنوي .

- ١٦٪ من السعر المعلن للانتاج ما دون ٢٠٠ ألف برميل يومياً كمعدل سنوي .

- ٢٠٪ من السعر المعلن للانتاج لما يزيد عن ٢٠٠ ألف برميل يومياً كمعدل سنوي .

ويمكن بناء على رغبة حكومة أبوظبي أن يتم دفع الريع عينيا من النفط وذلك بإشعار الشركة قبل ذلك بثلاثة أشهر ويكون هذا الاجراء لمدة عام على الأقل ويجري احتساب الكميات وفق السعر المعلن في حينه . هذا وقد ألزمت الاتفاقية الشركة بالمحافظة على الثروة الغازية والثروات الأخرى التي يمكن اكتشافها في منطقة امتيازها وحددت معدلات ضريبة الدخل على المجمل الصافي منه بـ ٥٥٪ طالما أن معدل الانتاج دون ١٠٠ ألف برميل يومياً و٦٥٪ طالما أن معدل الانتاج دون ٢٠٠ ألف برميل يومياً و٨٥٪ عندما يزيد معدل الانتاج عن ٢٠٠ ألف برميل يومياً . وقد منحت الاتفاقية الحق لحكومة أبوظبي في المشاركة بنسبة لا تزيد عن ٦٠٪ من أسهم الشركة وذلك في أي وقت بعد اكتشاف البترول بكميات تجارية على أن تدفع نفس النسبة من النفقات التي تحملتها الشركة . وعلى الشركة أيضاً ، أن تقوم بدراسة جدوى عمليات المعالجة الهيدروكربونية عند استقرار الانتاج على معدل يزيد عن ١٠٠ ألف برميل يومياً وبأن تستثمر لذلك ما لا يقل عن ١٠٪ من أرباحها في أي من هذه المجالات التي تثبت جدواها الاقتصادية .

وقد باشرت الشركة أعمال المسح الزلزالي في أوائل عام ١٩٨١ بواسطة مجموعتين وذلك في مناطق امتيازها وبعقود خاصة . وبلغ حتى عام ١٩٨٦ مجموع ما تم من مسح سيزمي ٤٤٦٩,٣٨ كلم موزعة وفق ما يلي :

السنة	المسح السيزمي كلم
١٩٨١	١٧٠٢,١١
١٩٨٢	١٨٨٠,٠٨
١٩٨٣	–
١٩٨٤	١٢٢,٨٨
١٩٨٥	٦٠٨,٧٦
١٩٨٦	١٥٥,٥٥
المجموع	٤٤٦٩,٣٨

كما باشرت الشركة بالحفر الاستكشافي في يوليو / تموز ١٩٨٢ ، وقامت بحفر بئر زران – ١ ووصل الحفر إلى عمق ١٢١٦١ قدما كما قامت الشركة في عام ١٩٨٦ بحفر بئر استكشافية ثانية هي الفقع – ١ بعمق ١١١٩٧ قدما ولم تقم بأي اختبار لهـا وتخلت عن كامل منطقة امتيازها في ١٠/١٠/١٩٨٦ وبلغ مجمل ما دفعته لحكومة أبوظبي حتى ذلك التاريخ بموجب اتفاقية الامتياز مبلغ ٤,٦ مليون دولار .

منحت هذه الشركـة امتيازا للتنقيب عن البترول بتاريخ ١٣ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٠ ولمدة ٣٥ عاما ، في المناطق البرية وبمساحة ٧٨٧٠ كيلومترا مربعا . وتتكـون هذه الشركة من مجموعة شركات (سبتريسورسز المحدودة) و(سيكمتار للنفط) و(وينغتون انتربريزز) و(اميراداهيس أبوظبي للبترول المحدودة) .

١٠ – شركة سبتر ريسورسز :

وقـد ألزمت اتفـاقية الامتياز هذه الشركة ، بأن تشرع في عمليات البحث عن البتـرول خلال ستـة أشهـر من تاريخ توقيع الاتفاقية ، وأن تستكمل العمليات الجيـوفيـزيـائية الأولية خلال ثمانية عشر شهراً ، وبأن تباشر في عمليات الحفر الاستكشافي في مدة لا تتجاوز السنتين ، وعلى أن يكون الحد الأدنى لعمق البئر أو الآبار الاستكشافية المحفورة ٣٠ ألف قدم إلا إذا اكتشف البترول قبل ذلك كما ألزمت الاتفاقية الشركة بأن تنفق المبالغ التالية كحد أدنى على عملياتها :

في العام الأول	٣ ملايين دولار أمريكي .
في العام الثاني	٦ ملايين دولار أمريكي
في العام الثالث	٧ ملايين دولار أمريكي
في العام الرابع	٧ ملايين دولار أمريكي
في العام الخامس	٧ ملايين دولار أمريكي
في العام السادس	٧ ملايين دولار أمريكي
في العام السابع	٧ ملايين دولار أمريكي
في العام الثامن	٧ ملايين دولار أمريكي
في العام التاسع	٧ ملايين دولار أمريكي
في العام العاشر	١٢ مليون دولار أمريكي

وإذا كان الانفاق لأي من السنوات أقل من المبلغ المحدد ، فعلى الشركة انفاقه خلال السنتين التاليتين ، بالاضافة إلى المبالغ المقررة لتلك السنوات وأما اذا كان الانفاق أكثر من المبالغ المحددة فيحسم من مجمل الانفاق للسنوات التالية . كما وتعهدت الشركة بأن تدفع إلى حكومة أبوظبي المبالغ التالية :

- ٤ ملايين دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من تاريخ التوقيع على اتفاقية الامتياز .

- ٥ ملايين دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية .

- ٥ ملايين دولار أمريكي عندما يصل معدل التصدير خلال (٣٠) يوما متتالية إلى ٥٠ ألف برميل يومياً .

- ١٠ ملايين دولار أمريكي عندما يصل معدل التصدير خلال (٣٠) يوما متتالية الى ١٠٠ ألف برميل يومياً .

- ١٠ ملايين دولار أمريكي عندما يصل معدل التصدير خلال (٣٠) يوماً متتالية الى ٢٠٠ ألف برميل يومياً .

كما تعهدت الشركة بأن تدفع ايجارا سنويا قدره ١٠٠ ألف دولار أمريكي إلى حين اكتشاف البترول و١٠٠ ألف دولار سنويا من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية وحتى مباشرة التصدير .

وقـد ألزمت الاتفاقية الشركة بالتخلي عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز بعد ثلاثة أعوام و٢٥٪ بعد خمسة أعوام و٢٥٪ بعد ثمانية أعوام من تاريخ التوقيع عليها . كما تعهدت الشركة بأن تدفع النسب التالية كريع يجري تنفيقه .

- ١/٢ ١٢٪ من السعر المعلن للانتاج ما دون ٥٠ ألف برميل يومياً .

- ١٤٪ من السعر المعلن للانتاج المتحقق خلال العام بمعدل ٥٠ ألف برميل أو أكثر .

- ١٥٪ من السعر المعلن للانتاج المتحقق خلال العام بمعدل ١٠٠ ألف برميل أو أكثر .

- ١٦٪ من السعر المعلن للانتاج المتحقق خلال العام بمعدل ١٥٠ ألف برميل أو أكثر .

ويمكن بناء على رغبة حكومة أبوظبي ، أن يتم دفع الريع عينيا وذلك بإشعار الشركة قبل ذلك بثلاثة أشهر ، ويكون هذا الاجراء لمدة عام على الأقل ، ويجري احتساب الكميات وفق السعر المعلن في حينه . هذا وقد ألزمت الاتفاقية الشركة بالمحـافـظة على الثروة الغازية والثروات الأخرى التي يمكن اكتشافها في منطقة امتيازها ، وحددت معدلات الضريبة على الدخل بناء على القوانين المتبعة في أبوظبي كما منحت الحق لحكومة أبوظبي في المشاركة بنسبة لا تزيد عن ٦٠٪ من أسهم الشركة وذلك في أي وقت بعد اكتشاف البترول بكميات تجارية ، على أن تدفع نفس النسبة من النفقات التي تحملتها الشركة . وعلى الشركة أيضاً ، أن تقوم بدراسة امكانية وجدوى عمليات المعالجة الهيدروكربونية عند ثبات الانتاج بمعدل يزيد عن ١٠٠ ألف برميل يومياً لمدة ٩٠ يوماً وبأن تستثمر ما لا يقل عن ١٠٪ من أرباحها في المجالات التي تثبت جدواها الاقتصادية .

هذا وقد باشرت الشركة في أعمال المسح الجيوفيزيائي في عام ١٩٨١ حيث قامت حتى نهاية ١٩٨٧ بمسح بلغ طوله ٣٢٣٢,٠٤ كلم في منطقة امتيازها .

كما حفرت بئرين استكشافيتين بمجمل عمق بلغ ٢٧٢٩٨ قدما . تم حفر البئر الأولى (سويحان - ١) خلال الفترة من ١٩٨١/١٠/٢٥ ولغاية ١٩٨٢/٢/٢١ ووصل مجمل الحفر فيها إلى ١٤٤٤٢ قدما . وقامت بحفر البئر الثانية (الطف - ١) خلال الفترة مايو / آذار ١٩٨٥ ووصل مجمل الحفر فيها إلى ١٢٨٥٦ قدما . ولم تؤد عمليات هذه الشركة إلى أية اكتشافات بترولية لتاريخه وقد بلغ ما تم دفعه لحكومة أبوظبي حتى نهاية ١٩٨٧ ووفقا لبنود اتفاقية الامتياز ٤,٨ مليون دولار .

١١ - شركة نفط فيليبس «أبوظبي» المحدودة :

منحت هذه الشركـة امتيازا للتنقيب عن البترول ، بتاريخ ٢١ يناير / كانون الثاني ١٩٦٧ في بعض المناطق ، التي تم التخلي عنها من قبل شركة نفط أبوظبي المحـدودة وفقـا لبرنامج التخلي الذي حددته الفقرة (١) من المادة الخامسة من اتفاقية ١٩/٩/١٩٦٥ . وقد بلغت المساحات المشمولة بامتياز هذه الشركة حوالي (١٢٩٣٤) كيلومترا مربعا .

وتبلغ مدة امتياز الشركة (٤٥) عاماً وتعود ملكية هذه الشركة إلى كل من شركة فيليبس للبترول الأمريكية وشركة النفط الأمريكية المستقلة (أمين أويل) وشركة أجب الايطالية .

وقد نصت الاتفاقية : أن على الشركة أن تستكمل عمليات المسح الجيوفيزيائي خلال ثمانية عشر شهرا من تاريخ توقيع الاتفاقية ، وأن تباشر أعمال الحفر خلال عامين من ذلك التاريخ كما ألزمتها بأن تنفق على عملياتها في الأعوام الخمسة الأولى مبلغ اثني عشر مليوناً من الدولارات بواقع مليونين لكل من الأعوام الثلاثة الأولى وثلاثة ملايين لكل من العامين الرابع والخامس .

كا تعهدت الشركة بموجب هذه الاتفاقية بدفع المبالغ التالية إلى حكومة أبوظبي :

٣,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من تاريخ توقيع الاتفاقية .
١,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من تاريخ العثور على البترول بكميات تجارية .
٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي عند بلوغ معدل التصدير ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم .

وذلك بالاضافة إلى الايجارات السنوية بمعدل مائة ألف دولار أمريكي في العام حتى يتم العثور على البترول بكميات تجارية .

وقد تعهدت الشركة أيضاً بما يلي :

١ – دفع عوائد للحكومة بنسبة ١٢,٥٪ من السعر المعلن عن الريع يجري تنفيقها مضافا إليها ٥٠٪ من الأرباح الصافية عن ضريبة الدخل وفقا لمبدأ المناصفة الذي أقرته منظمة أوبك .

٢ – التخلي عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٥) سنوات .
التخلي عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٨) سنوات .
التخلي عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (١٠) سنوات .

٣ – تجهيز الحكومة بالغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الشركة بدون مقابل وذلك للاستهلاك المحلي أو للتسويق .

٤ – أعطى الامتياز لحكومة أبوظبي الحق في المساهمة بنسبة لا تتجاوز ٥١٪ من أسهم الشركة خلال (٩٠) يوما من تاريخ العثور على البترول بكميات تجارية ، على أن تدفع نفس النسبة من النفقات التي تحملتها الشركة خلال هذه الفترة . وكانت شركة فيليبس قد باشرت بعمليات الاستكشاف في أوائل شهر يونيو / حزيران ١٩٦٧ ، كما باشرت بعمليات الحفر في بعض المناطق المشمولة بامتيازها فبلغ عدد الآبار المحفورة أربع آبار .

وقد أعلنت الشركة في شهر أكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٩ عن اكتشاف البترول في بئر مرزوق رقم (٢) وذلك على بعد ٩٥ كيلومترا إلى جنوبي جبل الظنة وعلى عمق ٥٨٧٠ قدما .

وأعطت هذه البئر انتاجاً قدره ١٢٠٠ برميل يومياً . وهذا الاكتشاف يعتبر في الوقت الحاضر تجارياً خاصة وأن عمق الآبار في حقل مرزوق منخفض نسبيا (في حدود ٥٠٠٠ قدم) كما أن مستوى أسعار البترول في الوقت الحاضر يبرر ذلك .

وقد حفرت الشركة بعد ذلك عددا من الآبار في حقل مرزوق ، أعطت انتاجاً

يتراوح بين ٨٠٠ و١٢٠٠ برميل في اليوم . كما اكتشفت الشركة حقلا صغيراً قريبا من حقل مرزوق يسمى حقل الظفرة حيث حفرت فيه أربع آبار أعطت ما معدله ٨٠٠ برميل في اليوم للبئر الواحدة .

وبعد اعادة تخطيط الحدود بين المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة جاء خط الحدود ليأخذ حقل مرزوق للجانب السعودي ويبقى حقل الظفرة لجانب الامارات .

وفي سنة ١٩٧٥ تخلت شركة نفط فيليبس وخاصة بعد التعديل السابق الذكر في الحدود ، عن امتيازها في أبوظبي . بعد أن أنفقت حوالي ٣٠ مليون دولار على أعمال التحري والتنقيب في منطقة امتيازها في أبوظبي . وبعد أن حفرت ما مجموعه ١٢ بئراً استكشافية بلغ مجموع عمقها ١١٢٥٢٠ قدماً .

١٢ - شركة نفط الشرق الأوسط المحدودة (الامتياز الأول) :

أ - الاتفاقية الأولى المبرمة بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٨ :

منحت هذه الشركة امتيازها الأول بتاريخ ١٤ مايو / آيار ١٩٦٨ في بعض المناطق البرية التي تم التخلي عنها من قبل شركة نفط أبوظبي المحدودة وذلك لمدة (٣٥) عاماً وتعود ملكية هذه الشركة إلى مجموعة شركات ميتسوبيشي اليابانية التالية :

- شركة ميتسوبيشي للتعدين المحدودة .
- شركة ميتسوبيشي شوجي كيشا المحدودة .
- شركة ميتسوبيشي للنفط المحدودة .
- شركة ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة .
- شركة ميتسوبيشي للبتروكيماويات المحدودة .

وبلغت مساحة الأراضي المشمولة بامتياز هذه الشركة (٦٤٧٠) كيلومترا مربعا وقد ألزمت الاتفاقية هذه الشركة بأن تبدأ بعمليات البحث عن البترول ، خلال ستة أشهـر من تاريـخ توقيع الاتفاقية وأن تشرع بعمليات الحفر خلال عامين ، كما تعهدت الشركة بأن تنفق المبالغ التالية على عملياتها :

العام الأول	١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
العام الثاني	١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
العام الثالث	٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
العام الرابع	٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
العام الخامس	٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
العام السادس	٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
العام السابع	٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
العام الثامن	٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
المجموع	**٢٣,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

وقد تعهدت الشركة بدفع المبالغ التالية إلى حكومة أبوظبي :

١,٦٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٦٠) يوما من توقيع الامتياز .

٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من اكتشاف البترول بكميات تجارية .

٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمـريكي خلال (٦٠) يومـا من وصـول التصـدير إلى ١٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم .

٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من وصول معدل التصدير إلى ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم .

هذا بالاضافة إلى الايجارات السنوية للأراضي المشمولة والتي حددت كما يلي :

٧,٠٠٠	دولار أمريكي خلال (٦٠) يوما من تاريخ التوقيع على الاتفاقية .
١٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من اكتشاف البترول بكميات تجـارية ودفعها كل عام بعد ذلك حتى تاريخ مباشرة الشركة بتصدير البترول .

كمـا ألزمت الاتفـاقية هذه الشركة بأن تتخلى عن بعض مناطق امتيازها وفقاً للبرنامج التالي :

٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٣) أعوام .
٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٥) أعوام .
٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٨) أعوام .

وقد تعهدت الشركة بالاضافة إلى ذلك ، بأن تدفع للحكومة ريعا منفقا بنسبة ١٢,٥٪ من السعر المعلن . على أن تزداد هذه النسبة إلى ١٣٪ عند تجاوز معدل تصدير البترول ١٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم . بالاضافة إلى ضريبة الدخل بنسبة ٥٠٪ من أرباحها الصافية وكذلك تجهيز حكومة أبوظبي بالغاز الطبيعي الفائض عن حاجة عملياتها بدون مقابل للاستعمال المحلي أو للتسويق .

وقـد أعطت الاتفاقية للحكومة الحق في المساهمة ، بنسبة لا تتجاوز ٥٠٪ في جميـع حقوق الشركة والتزاماتها ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العثور على البترول بكميات تجارية على أن تدفع حصتها من النفقات التي تحملتها الشركة .

وقد نصت الاتفاقية المبرمة مع هذه الشركة ، على بعض الالتزامات الجديدة التي لم تتضمنها الاتفاقيات الأخرى وهي :

١ – عند وصول معدل تصدير البترول إلى ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم ولمدة (٩٠) يوما متوالية تتعهد الشركة باجراء دراسات فورية مفصلة لانشاء مصفاة للبترول في أبوظبي بسعة كلية لا تقل عن ٣٠,٠٠٠ برميل في اليوم وذلك خلال (٣) أعوام .

٢ – عند وصول معدل تصدير البترول إلى ٣٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم تتعهد الشركة بدراسة تأسيس مشروعات انمائية في أبوظبي تقرر باتفاق مع حاكم البلاد ويكون من ضمنها مشاريع كيماوية ومشاريع بتروكيماوية متكاملة .

وقد باشرت الشركة بعمليات المسح ضمن المدة المنصوص عليها ، في الاتفاقية كما باشرت الحفر في شهر فبراير / شباط ١٩٧٠ . وقد حفرت الشركة ٦ آبار استكشافية بلغ مجموع عمقها ٦٠١٦٢ قدماً . ولكنها لم توفق إلى اكتشاف البترول مما حملها على التخلي عن امتيازها وذلك في سنة ١٩٧٤ .

١٣ – شركة نفط الشرق الأوسط المحدودة (الامتياز الثاني) :

بتاريخ ٣١ يناير / كانون الثاني ١٩٧٠ ، حصلت شركة نفط الشرق الأوسط على امتياز آخر في ثلاث قطع من المناطق البرية التي تخلت عنها مؤخراً شركة نفط أبوظبي المحدودة ، عملا بالاتفاق المبرم معها في عام ١٩٦٥ وقد بلغت مساحة هذا القطاع (٩٠٦٦) كيلومتراً مربعاً .

ونستعرض فيما يلي أهم الأحكام التي تضمنها هذا الاتفاق :

١ – مدة العقد (٣٥) عاماً .

٢ – مساحة المناطق التي تشملها (٩٠٦٦) كيلومتراً مربعاً .

٣ – التزامات العمل .

تعهدت الشركة بالمباشرة بأعمال المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي ، خلال ستة

شهور من تاريخ التوقيع على الاتفاق . وتعهدت بالقيام بحفر بئر اختبارية خلال مدة لا تتجاوز (٢٤) شهرا كما تعهدت بحفر آبار أخرى على ألا يقل العمق الكلي لتلك الآبار عن ٣٠,٠٠٠ قدم .

كما تعهدت أن تصرف على عمليات الحفر والتنقيب خلال السنوات الثماني الأولى مبلغ عشرين مليون دولار موزعة كما يلي :

	بالدولار الأمريكي
العام الأول	٥٠٠,٠٠٠
العام الثاني	٢,٠٠٠,٠٠٠
العام الثالث	٢,٠٠٠,٠٠٠
العام الرابع	٢,٠٠٠,٠٠٠
العام الخامس	٢,٠٠٠,٠٠٠
العام السادس	٣,٠٠٠,٠٠٠
العام السابع	٤,٠٠٠,٠٠٠
العام الثامن	٤,٥٠٠,٠٠٠
المجموع	٢٠,٠٠٠,٠٠٠

وفي حالة قيام الشركة بالتخلي عن منطقة الامتياز برمتها ، عليها أن تدفع إلى الحكومة مبلغا يعادل نصف المبالغ غير المنفقة المذكورة أعلاه . ويحق للحكومة انهاء عقد الامتياز اذا عجزت الشركة عن اكتشاف البترول بكميات تجارية خلال ثماني سنوات .

٤ - العـــلاوات :

وافقت الشركة على دفع المبالغ التالية :

أ - ٢,٢٥٠,٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ التوقيع على العقد .

ب - ٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٦٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية .

ج - ٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه صادرات البترول الخام معدلا قدره (١٠٠,٠٠٠) برميل في اليوم .

د - ٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه صادرات البترول الخام (٢٠٠,٠٠٠) برميل في اليوم .

٥ - الايجارات السنوية :

وافقت الشركة على دفع الايجارات السنوية التالية :

أ - مبلغ قدره (١٠٠,٠٠٠) دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ الاتفاقية .

ب - مبلغ قدره (١٠٠,٠٠٠) دولار خلال (٦٠) يوما بعد كل ذكرى سنوية لابرام هذه الاتفاقية حتى تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية .

ج - مبلغ قدره (٢٠٠,٠٠) دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية حتى تاريخ الشروع بتصدير البترول .

٦ - التخلي :

تعهدت الشركة بأن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاقية . وان تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز الأصلية بعد مرور خمسة أعوام ، وعليها أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز بعد مرور ثماني سنوات .

٧ - **الريــــع** :

تدفع الشركة للحكومة ريعا قدره (١٢,٥٪) من السعر المعلن للبترول الخام ، وإذا زاد انتاج البترول الخام عن معدل (١٠٠,٠٠٠) برميل في اليوم تدفع الشركة ريعا قدره (١٣٪) من السعر المعلن للبترول ، عن مقدار الزيادة في الانتاج التي تفـوق (١٠٠,٠٠٠) برميـل في اليــوم ، وإذا زاد انتــاج البتــرول الخــام عن (٢٠٠,٠٠٠) برميـل في اليـوم تدفع الشركة ريعا قدره (١٤٪) من السعر المعلن للبترول ، عن مقدار الزيادة في الانتاج التي تفوق (٢٠٠,٠٠٠) برميل في اليوم .

وكانت الزيادات المذكورة أعلاه منفقة تنفيقاً كاملاً حسب القاعدة التي وضعتها منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) آنذاك .

٨ - **الضرائـــب** :

تدفع الشركة ضرائب دخل بنسبة (٥٠٪) ، من دخلها الصافي ويحتسب الدخل الخاضع للضريبة ، بالنسبة إلى البترول الخام المصدر على أساس الأسعار المعلنة . وعند تعيين الأسعار المعلنة للبترول الخام يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أي أسعار ، معلنة للبترول الخام من صنف وكثافة ونوع البترول المقارن في الخليج العربي .

٩ - **المشاركـــة** :

يحق لحــاكم أبوظبي خلال ستة أشهر ، من تاريخ العثور على البترول الخام بكميات تجارية ، أن يختار بنفسه أو عن طريق جهة أخرى معينة من قبله المشاركة بنسبــة خمسين في المائة (٥٠٪) في كافة حقوق والتزامات الشركة المشمولة بهذه الاتفاقية وفي منطقة الامتياز .

١٠ - **انشــاء مصفــاة** :

تتعهد الشركة حينما يبلغ انتاج البترول الخام معدلا قدره (٢٠٠,٠٠٠) برميل

في اليوم ، القيام فورا باجراء دراسات تفصيلية عن جدوى انشاء مصفاة البترول في أبوظبي ، ذات سعة لا تقل عن (٣٠,٠٠٠) برميل في اليوم وعلى الشركة المباشرة في انشاء المصفاة المذكورة والاستمرار حتى اكمالها خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات .

١١ - الاستثمارات :

عندما يبلغ انتاج البترول الخام معدلا قدره (٣٠٠,٠٠٠) برميل في اليوم تشرع الشركة بالدراسات اللازمة المفصلة ، للتحقق من جدوى تأسيس مشاريع انماء مشتركة في أبوظبي ، ويجب أن تشمل تلك الدراسات امكانية انشاء مشاريع كيماوية وبتروكيماوية متكاملة في أبوظبي . وقد تعهدت الشركة بدفع علاوة نقدية تعويضية قدرها مليونا دولار في حالة عدم التوصل إلى الاتفاق على مشاريع بتروكيماوية ذات جدوى نتيجة تلك الدراسات .

ولأجل مقارنة الفوائد والمزايا المباشرة ، التي تحصل عليها حكومة أبوظبي من جراء تطبيق الاتفاقية المذكورة ، نفترض أن الأسعار المعلنة للبترول الخام الذي ينتج في تلك المناطق هو (دولار وثمانون سنتا)[١] للبرميل الواحد) وأن الأسعار المتحققة من بيع البرميل الواحد دولار وخمسة وأربعون سنتا وأن كلفة انتاج البرميل الواحد هي خمسة وعشرون سنتا أمريكيا وعلى هذا الأساس تحصل حكومة أبوظبي والشركة بموجب الاتفاقية المذكورة على الدخل التالي :

دخل الحكومة من البرميل الواحد :

١ - الأتاوة	٢٢,٥ سنت للبرميل الواحد .
٢ - ضريبة الدخل	٦٦,٢ سنت للبرميل الواحد .
٣ - الدخل من المشاركة	١٢,٧ سنت للبرميل الواحد (على افتراض أن نسبة المشاركة ٥٠٪ من حصة الشركة) .

(١) وهذه الأسعار هي أسعار ما قبل سنة ١٩٧٣ والتي كانت سائدة في المنطقة .

مجموع دخل الحكومة من البرميل الواحد ١,٠١٤ دولار .

دخل الشركة من البرميل الواحد	١٥,٦ سنت .
النسبة المئوية لحصة الحكومة	٨٦,٥٪
النسبة المئوية لحصة الشركة	١٣,٥٪

هذا وقد تخلت هذه الشركة عن امتيازها هذا في سنة ١٩٧٤ بعد أن فشلت في العثور على البترول بكميات تجارية .

١٤ - شركة تطوير أم الدلخ - يوديكو[1]

دخلت شركة تطوير أم الدلخ (يوديكو) مرحلة انتاج النفط الخام ، في شهر يوليو / تموز ١٩٨٥ بعد أن بدأ حقل أم الدلخ في هذا التاريخ بإنتاج النفط الخام تتويجا لجهود دؤوبة قامت بها الشركة خلال سبعة أعوام في مجال التخطيط والتنفيذ في عمليات الحفر والتطوير .

وقـد تعزز دور الشركة في انتاج النفط ، بدخول حقل سطح (وهو ثاني حقول الشركة التي قامت بتطويرها) مرحلة الانتاج في النصف الثاني من عام ١٩٨٧ .

وعلى الرغم من أن انتاج الحقلين منخفض نسبيا قياسا بإنتاج الحقول النفطية العملاقة في المناطق البرية والبحرية لامارة أبوظبي ، فإن تطوير هذين الحقلين يؤكد توجه حكومة أبوظبي إلى استغلال جميع الثروات النفطية في البلاد سواء في الحقول الكبيرة أو الصغيرة .

وقد بلغ انتاج الحقلين من الخام خلال عام ١٩٨٧ حوالي (١٦,٣) ألف برميل يومياً .

---

(١) لقد تم دمج شركة تطوير أم الدلخ - يوديكو في عام ١٩٨٨ مع شركة تطوير حقل زكم العلوي (زادكو) حيث أصبحت الشركة الأخيرة مسؤولة عن العمليات فيها .

تاريخ تأسيس الشركة :

تم تأسيس (يوديكو) كشركة عاملة في الأول من يناير / كانون ثاني عام ١٩٧٩ للقيام بعمليات الاستكشاف والتطوير وانتاج النفط الخام في حقل أم الدلخ بناء على اتفاقية للتطوير المشترك بين شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) وحصتها ٨٨٪ وشركة تطوير النفط اليابانية (جودكو) وحصتها ١٢٪ .

وفي عام ١٩٨٠ تم التوقيع على اتفاقية جديدة بين أدنوك وجودكو لأعمال التطوير وانتــاج النفط الخام من حقول سطح وجرنين ودلما . تمتلك بموجبها أدنوك ٦٠٪ وجودكو ٤٠٪ .

التطويــــر :

يقع حقل أم الدلخ البحري على بعد ٢٥كم شمالي غربي مدينة أبوظبي بمساحة اجمالية قدرها ١٦٨ كم مربع ويبلغ عمق منطقة الانتاج النفطي المسماة بتكوين مشرف نحو ٧,٧٠٠ قدم بينما يبلغ اجمالي سماكة الطبقة النفطية نحو ٢٣٥ قدماً .

وتضمن برنامج تطوير الحقل حفر ٥٥ بئرا موزعة كالآتي :

آبار منتجة	آبار حقن	آبار أخرى	آبار مهجورة
٣٢	١٦	٦	١

ويقــع حقل سطح شمالي شرقي جزيرة دلما ، ويبلغ معدل عمق منطقة الانتاج المسماة بتكوين (عرب) نحو (٩,٢٠٠) قدم ، بينما تبلغ سماكة الطبقة النفطية نحو ٣٢٨ قدما . وتشمل المرحلة الأولى في برنامج تطوير حقل سطح حفر ٢١ بئرا موزعة على النحو التالي

بئر انتاج نفط مزدوج	بئر تفريغية	بئر غاز	حقن غاز
٩	٩	١	٢

أعمـال الحفـر :

١ - حقل أم الدلخ :

بدأت يوديكو منذ تأسيسها نشاطا مكثفا في أعمال الحفر والانتاج وطبقت بكفاءة برامج تطويرية للحقل .

وقد بدأ الحفر باستخدام الحفار البحري رقم ٥٤ في فبراير / شباط ١٩٧٨ وذلك لاستكمال أعمال الحفر التي بدأت بها شركة (أدما العاملة) في عام ١٩٦٩ وحفرت ما مجموعه ١٤ بئراً بعمق اجمالي وصل إلى ٣٦٨٦٣ قدما . وقامت الشركة بزيادة عدد الحفارات إلى أربع ، لدعم عمليات الحفر بعد أن تعاقدت على استئجار ثلاث حفارات اضافية وهي هاكوريو – ٧ في ١٩٨١ وهاكوريو – ٨ في عام ١٩٨٣ ، وأبولو – ٣ في عام ١٩٨٤ .

وقامت يوديكو بحفر ٥٥ بئرا كان مجموع أعماقها حوالي ٥١٨٢٠٠ قدم ، ومع نهاية ١٩٨٤ تم الاستغناء تدريجيا عن ثلاث حفارات وبذلك تكون الشركة قد استكملت نشاطات الحفر في الحقل خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٤ – ١٩٨٥ .

٢ - حقـل سطـح :

بدأت عمليات الحفر في حقل سطح في فبراير / شباط ١٩٨١ وكمرحلة أولى تم استخدام حفار الجلان لعمليات الحفر والاختبار ، وبعد ذلك جرى الاستفادة من حفارين هما هاكوريو – ٨ الذي تم التعاقد معه في ديسمبر / كانون أول ١٩٨١ وأبولو – ٣ الذي تم التعاقد معه في أكتوبر / تشرين أول ١٩٨٢ .

وقـامت الحفـارات الثـلاثـة بحفـر ٢١ بئرا حيث بلغ اجمالي الأعماق حوالي ٢٣٧٣٠٠ قدم ، وقد روعي في برنامج الحفر الذي تم على مدى ثلاث سنوات أن يكون متزامناً مع تصنيع وتركيب منشآت الحقل .

عمليات الحفر والاستكشاف في حقل أم الدلخ(١)

السنة	عدد الآبار حفر	عدد الآبار استكمال	صيانة	المدة بالشهر	عدد الاقدام المحفورة بالآلاف
١٩٦٩ ادما	٤	—	—	غير متوفرة	٣٦,٩
١٩٧٨	٥	—	—	١١	٤١,٩
١٩٧٩	٤	—	—	١٢	٤٦,٣
١٩٨٠	٦	—	—	١٢	٦٠,٣
١٩٨١	٨	—	٢	١٩,٥	٦٦,٥
١٩٨٢	٩,٦	—	٣	٢٤	٩٠,٢
١٩٨٣	١٥,٤	—	٤	٢٥,١	١٥٢,٠
١٩٨٤	٣	٣٩	—	١٧,٢	٢٤,١
١٩٨٥	—	١٥	—	٦,٢	—
١٩٨٦	—	—	—	—	—
١٩٨٧	—	—	—	—	—
المجموع	٥٥	٥٤	٩	١٢٧	٥١٨,٢

(١) تقرير / يوديكو .

عمليات الحفر والاستكمال في حقل سطح(١)

السنة	عدد الآبار		المدة بالشهر	عدد الأقدام المحفورة بالآلاف
	حفر	استكمال		
أدما	٢	–	–	٢٠.٨
١٩٨١	٢,٥	–	١٠,٣	٣١,٢
١٩٨٢	٦	–	٢٦,٨	٧٠,٠
١٩٨٣	٧,٧٥	–	٢٣,٢	٨٤
١٩٨٤	٠,٧٥	–	٩	١١
١٩٨٥	١,٢٠	٩	٦	١٤,٩
١٩٨٦	٠,٨	٦	٥,٥	٥,٤
منتصف ١٩٨٧	–	٦	٤,٥	–
المجموع	**٢١**	**٢١**	**٨٥,٣**	**٢٣٧,٣**

المشاريـــع :

١ – حقل أم الدلـخ :

تم تأسيس دائـرة المشـاريـع في يوديكو ، بهدف تسهيل تطبيق برامج تطوير الحقـول . فقـد قامت الشركة بالاتفاق مع شركة وورلي الهندية في مارس / آذار ١٩٨١ لتصميم وشراء معدات الانتاج والمكونة من منصات رؤوس الآبار ، وأنابيب تحت المياه ، ومجمع الانتاج المركزي .

وبـدأت الشركـة باستـلام المعـدات والتـوريـدات من المصنـع التابع لشركة الانشاءات الوطنية البترولية (ان. بي. سي. سي) في جزيرة السعديات ابتداء من شهر ديسمبر / كانون أول ١٩٨٣ . فقد قامت الشركة بتصنيع وتركيب ١٦ منصة

(١) تقرير يوديكـــو .

رأس بئـر منها تسع للانتاج وست للحقن وواحدة للانتاج والحقن بالاضافة إلى منصة للانتاج المركزي تم تجهيزها بمعدات لمعالجة ٢٥ ألف برميل يوميا من النفط الخام و ٤٠ ألف برميل يوميا من المياه المعالجة لأغراض الحقن و٢٠ كابينة لاقامة ٤٠ شخصاً ملحقين بمنصة الانتاج الرئيسية بالاضافة إلى ٥٦,٦ كم من الأنابيب قطرها ١٤ انشا تربط مجمع الانتاج بمجمع زادكو .

٢ - حقل سطـــح :

يؤمل أن يؤدي مشروع تطوير حقل سطح إلى الوصول لطاقة انتاجية تتراوح ما بين (١٥) ألفاً و(٢٥) ألف برميل يومياً .

وقـد قامت شركـة الانشاءات البترولية الوطنية بصنع وتركيب تسع منصات رؤوس آبار بينما قامت شركة وورلي الهندسية بتقديم خدمات التصميم والشراء لكل التسهيلات البحرية والبرية .

وقـامت شركـة الانشــاءات البتـرولية الوطنية ، ببناء منصة الانتاج متعددة الفوهات ومنصة الاشتعال في حقل زركوه البحري و١١كم من خط أنابيب بقطر (٦) انشات يوصل بين منصات الانتاج و٥٧كم من الأنابيب بقطر (١٤) انشاً ليصل إلى جزيرة زركوه حيث تتم معالجة النفط الخام .

وقد تم التشغيل الفعلي للحقل ، وبدأ النفط يتدفق في الأنابيب في أوائل شـهر يوليو / تموز ١٩٨٧ .

عمليات الانتاج والحقن :

أم الدلـــخ :

دخلت شركة يوديكو في الثالث من يوليو / تموز ١٩٨٥ نادي المنتجين عندما

بدأت المجموعة الأولى من الآبار المنتجة ، بضخ النفط من خلال خط الأنابيب الرئيسي المتصل بمجمع (زادكو) ليعلن بداية الانتاج في حقل أم الدلخ .

وقد جرت زيادة معدلات الانتاج بصورة تدريجية مع دخول آبار جديدة في الانتاج ، ويصل المعدل اليومي للانتاج نحو ١١ ألف برميل يوميا من ٢٢ بئرا ، ووصل اجمالي الانتاج حتى منتصف ١٩٨٧ نحو سبعة ملايين برميل .

وقد بدأت عمليات الحقن في ٢٧ مارس / آذار ١٩٨٦ ، واستمر العمل بهذا النظام للمحافظة على ضغط الحقل وزيادة نسبة الاستخلاص ، ويعمل بهذا النظام ١٦ حاقنا ، بينما تتم المحافظة على كميات ونوعية المياه بانتظام ، ووصل المجموع الكلي للمياه المحقونة حتى منتصف عام ١٩٨٧ نحو ٧ ملايين برميل من المياه المعالجة .

وتمت المحافظة على نشاطات الانتاج ، وهذا يتضمن بالأساس عمليات المراقبة والسيطرة على امكانيات الحقل الانتاجية والمحافظة على كميات ونوعية المياه المحقونة ، بالاضافة إلى المراقبة المستمرة لجميع الأجهزة والمعدات التي تستخدم في الحقل البحري .

١٥ - شركة نفط ديمنكس أبوظبي المحدودة :

منحت هذه الشركة امتيازا للتنقيب بتاريخ ٣ مايو / أيار ١٩٨١ ولمدة ٣٥ عاما في المناطق البحرية شمالي طريف وبمساحة ١٨٣٨,٧٥ كيلومتر مربع . وتتوزع أسهم الشركة على الشركات التالية :

- شركة ديمنكس في المانيا الاتحادية	٪٥٥
- شركة مينكو للنفط المحدودة	٪٣٢
- شركة تشارتر هاوس للتنقيب عن البترول - أبوظبي المحدودة	٪١٣

وقد ألزمت اتفاقية الامتياز هذه الشركة بأن تشرع في عمليات البحث عن البترول خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية . وأن تستكمل العمليات الجيوفيزيائية

الأولية خلال ثمانية عشر شهرا ، وأن تباشر في عمليات الحفر الاستكشافي في مدة لا تتجاوز العامين وعلى أن يكون الحد الأدنى لعمق البئر أو الآبار الاستكشافية المحفورة ٣٠ ألف قدم إلا إذا اكتشف البترول قبل ذلك . كما ألزمت الاتفاقية الشركة بأن تنفق المبالغ التالية كحد أدنى على عملياتها :

في العام الأول	٢,٥ مليون دولار أمريكي .
في العام الثاني	٢,٥ مليون دولار أمريكي .
في العام الثالث	٧ ملايين دولار أمريكي .
في العام الرابع	٧ ملايين دولار أمريكي .
في العام الخامس	٧ ملايين دولار أمريكي .
في العام السادس	٨ ملايين دولار أمريكي
في العام السابع	٨ ملايين دولار أمريكي .
في العام الثامن	٨ ملايين دولار أمريكي .

وإذا كان الانفاق لأي من الأعوام أقل من المبلغ المحدد فعلى الشركة انفاقه خلال العامين التاليين بالاضافة إلى المبالغ المقررة لتلك الأعوام ، أما اذا كان الانفاق أكثر من المبالغ المحددة فيحسم من مجمل الانفاق للأعوام التالية .

كما وتعهدت الشركة بأن تدفع إلى حكومة أبوظبي المبالغ التالية :

٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من تاريخ التوقيع على اتفاقية الامتياز .
٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية .
٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي عندما يصل معدل التصدير خلال (٣٠) يوما متتالية إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً .
١٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي عندما يصل معدل التصدير خلال (٣٠) يوماً متتالية إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً .

كما ألزمت الشركة بدفع إيجار سنوي قدره ١٠٠ ألف دولار أمريكي إلى حين اكتشـاف البتـرول و١٠٠ ألف دولار سنوياً من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية وحتى مباشرة التصدير .

وقـد ألزمت الاتفاقية الشركة بالتخلي عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز بعد ثلاثة أعوام و٢٥٪ بعد خمسة أعوام و٢٥٪ بعد ثمانية أعوام واعتباراً من تاريخ التوقيع عليها . كما تعهدت الشركة بأن تدفع النسب التالية كريع يجري تنفيقه :

- ١٢ ١/٢٪ من السعر المعلن للانتاج ما دون ١٠٠ ألف برميل يومياً .
- ١٦٪ من السعر المعلن للانتاج ما دون ٢٠٠ ألف برميل يوميا .
- ٢٠٪ من السعر المعلن للانتاج لما يزيد عن ٢٠٠ ألف برميل يومياً .

ويمكن بناء على رغبة حكومة أبوظبي ، أن يتم دفع الريع عينيا من النفط وذلك باشعـار الشركة قبل ذلك بثلاثة أشهر ، ويكون هذا الاجراء لمدة عام على الأقل ويجري احتساب الكميات وفق السعر المعلن في حينه . هذا وقد ألزمت الاتفاقية الشركـة بالمحافظة على الثروة الغازية والثروات الأخرى التي يمكن اكتشافها في منطقة امتيازها . وحددت معدلات ضريبة الدخل على المجمل الصافي منه بـ ٥٥٪ طالما أن معدل الانتاج دون ١٠٠ ألف برميل يومياً و٦٥٪ طالما أن معدل الانتاج دون ٢٠٠ ألف برميل يومياً و٨٥٪ عندما يزيد معدل الانتاج عن ٢٠٠ ألف برميل يومياً .

وقد منحت الاتفاقية الحق لحكومة أبوظبي ، في المشاركة بنسبة لا تزيد عن ٦٠٪ من أسهم الشركة ، وذلك في أي وقت بعد اكتشاف البترول بكميات تجارية على أن تدفع نفس النسبة من النفقات التي تحملتها الشركة . وعلى الشركة أيضاً أن تقوم بدراسة جدوى عمليات المعالجة الهيدروكربونية عند استقرار الانتاج على معدل يزيد عن ١٠٠ ألف برميل يوميا وبأن تستثمر لذلك ما لا يقل عن ١٠٪ من أرباحها في أي من المجالات التي تثبت جدواها الاقتصادية .

وبدأت الشركة بموجب الاتفاقية في عمليات المسح السيزمي لمناطق الامتياز بطريقة الستريمر وطريقة (التيلسايز) وقامت خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ باجراء مسوحات جيوفيزيائية بلغت ٢٦٨٠,٤٥ كلم موزعة وفق ما يلي :

السنة	المسح السيزمي كلم
١٩٨١	١٨١,٩٥
١٩٨٢	١٦٦٤,١٢٥
١٩٨٣	٨٣٤,٣٧٥
المجموع	٢٦٨٠,٤٥

وجرى تقييم هذا المسح حيث تم حفر بئر استكشافية في فبراير / شباط ١٩٨٣ وصل عمقها إلى ١٣٣٠٠ قدم وأظهرت الدراسة عدم وجود آثار بترولية مما أدى في عام ١٩٨٥ إلى أن تتخلى الشركة عن كامل منطقة امتيازها وبلغ مجمل ما دفعته لحكومة أبوظبي حتى ذلك التاريخ بموجب اتفاقية الامتياز مبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكي .

١٦ - شركة نفط أتوك المحدودة :

منحت هذه الشركة امتيازا للتنقيب عن البترول ، بتاريخ ٤ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨١ ولمدة ٣٥ عاماً في المناطق البحرية وبمساحة ١٥٦١,٥٩ كيلومتر مربع وألزمت اتفاقية الامتياز هذه الشركة بأن تشرع في عمليات البحث عن البترول خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية وأن تستكمل العمليات الجيوفيزيائية الأولية خلال ثمانية عشر شهرا وأن تباشر في عمليات الحفر الاستكشافي في مدة لا تتجاوز العامين وعلى أن يكون الحد الأدنى لعمق البئر أو الآبار الاستكشافية المحفورة ٣٠ ألف قدم إلا اذا اكتشف البترول قبل ذلك . كما ألزمت الاتفاقية الشركة بأن تنفق المبالغ التالية كحد أدنى على عملياتها :

– في العام الأول ٤ ملايين دولار أمريكي .
– في العام الثاني ١٠ ملايين دولار أمريكي .
– في العام الثالث ١١ مليون دولار أمريكي .
– في العام الرابع ٥ ملايين دولار أمريكي .
– في العام الخامس ٥ ملايين دولار أمريكي .
– في العام السادس ٥ ملايين دولار أمريكيي .
– في العام السابع ٥ ملايين دولار أمريكي .
– في العام الثامن ٥ ملايين دولار أمريكي .

واذا كان الانفاق لأي من السنوات أقل من المبلغ المحدد ، فعلى الشركة انفاقه خلال العامين التاليين ، بالاضافة إلى المبالغ المقررة لتلك الأعوام ، أما اذا كان الانفاق أكثر من المبالغ المحددة فيحسم من مجمل الانفاق للأعوام التالية . كما وتعهدت الشركة بأن تدفع إلى حكومة أبوظبي المبالغ التالية :

– ٣ ملايين دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من تاريخ التوقيع على اتفاقية الامتياز .
– ٢ مليون دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية .
– ٦ ملايين دولار أمريكي عندما يصل معدل الانتاج خلال (٣٠) يوما متتالية إلى ١٠٠ ألف برميل يوميا .
– ١٢ مليون دولار أمريكي عندما يصل معدل الانتاج خلال (٣٠) يوما متتالية إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً .
– ١٢ مليون دولار أمريكي عندما يصل معدل الانتاج خلال (٣٠) يوما متتالية إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً .

كما ألزمت الشركة بدفع ايجار سنوي قدره ١٠٠ ألف دولار أمريكي إلى حين اكتشاف البترول و١٠٠ ألف دولار أمريكي من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية وحتى مباشرة التصدير .

وألزمت الاتفاقية الشركة بالتخلي عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز ، بعد ثلاثة أعوام و٢٥٪ بعد خمسة أعوام و٢٥٪ بعد ثمانية أعوام ، اعتبارا من تاريخ التوقيع عليها . كما تعهدت الشركة بأن تدفع ١٦٪ كريع يجري تنفيقه و٦٠٪ كضريبة دخل على صافي الدخل . وقد منحت الاتفاقية الحق لحكومة أبوظبي في المشاركة بنسبة لا تزيد عن ٦٠٪ من أسهم الشركة وذلك في أي وقت بعد اكتشاف البترول بكميات تجارية على أن تدفع نفس النسبة من النفقات التي تحملتها الشركة . كما ألزمت الشركة بأن تقوم بدراسة جدوى عمليات المعالجة الهيدروكربونية عند استقرار الانتاج على معدل يزيد عن ١٠٠ ألف برميل يوميا لمدة ٩٠ يوما متتالية على الأقل وأن تستثمر لذلك ما لا يقل عن ١٠٪ من أرباحها في أي من المجالات التي تثبت جدواها الاقتصادية .

وقد باشرت الشركة عمليات المسح الزلزالي عام ١٩٨٢ ، حيث بلغ طول ما تم مسحه ١٤٠٣,٦٢٥ كلم واستكمل في عام ١٩٨٤ بإضافة ١٣١,٢٥٠ كلم ليصبح مجموع ما تم من مسح ١٥٣٤,٨٧٥ كلم وقد تم حفر بئرين استكشافيتين الأولى في مايو / آيار عام ١٩٨٣ ، بعمق ١١٥١٤ قدما والثانية في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٤ بعمق ٩٧٥٠ قدماً .

وقد تخلت الشركة عن منطقة امتيازها في عام ١٩٨٥ بعد أن بلغ مجمل ما دفعته لحكومة أبوظبي بموجب اتفاقية الامتياز مبلغ (٨,١٣٥) مليون دولار أمريكي .

١٧ - شركة أموكو أبوظبي للتنقيب :

منحت هذه الشركة امتيازا للتنقيب عن البترول ، بتاريخ ١٣ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٨٠ لمدة ٣٥ عاما في المناطق البرية بمساحة ٢٥٠٠ كيلومتر مربع تقريبا . وقد ألزمت اتفاقية الامتياز هذه الشركة ، بأن تشرع في عمليات البحث عن البترول خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية ، وأن تستكمل العمليات الجيوفيزيائية الأولية خلال ثمانية عشر شهرا ، وأن تباشر عمليات الحفر

الاستكشافي في مدة لا تتجاوز العامين ، وعلى أن يكون الحد الأدنى لعمق البئر أو الآبار الاستكشافية المحفورة ٤٠ ألف قدم إلا إذا اكتشف البترول قبل ذلك ، كما ألزمت الاتفاقية الشركة بأن تنفق المبالغ التالية كحد أدنى على عملياتها حتى وان اكتشف البترول بكميات تجارية في مناطق امتيازها .

– في العام الأول	٣,١٥٠ مليون دولار أمريكي .
– في العام الثاني	٦,٨٥٠ مليون دولار أمريكي .
– في العام الثالث	٩,٥٠ مليون دولار أمريكي .
– في العام الرابع	١٦,– مليون دولار أمريكي .
– في العام الخامس	١٠,– ملايين دولار أمريكي .
– في العام السادس	١٠,– ملايين دولار أمريكي .
– في العام السابع	١٠,– ملايين دولار أمريكي .
– في العام الثامن	١٠,– ملايين دولار أمريكي .

واذا كان الانفاق لأي من السنوات أقل من المبلغ المحدد ، فعلى الشركة انفاقه خلال العامين التاليين بالاضافة إلى المبالغ المقررة لتلك الأعوام ، أما اذا كان الانفاق أكثر من المبالغ المحددة ، فيحسم من مجمل الانفاق للأعوام التالية . كما تعهدت الشركة بأن تدفع إلى حكومة أبوظبي المبالغ التالية :

٥ ملايين دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من تاريخ التوقيع على اتفاقية الامتياز .

٢ مليون دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية .

٢ مليون دولار أمريكي عندما يصل معدل التصدير اليومي إلى ٥٠ ألف برميل يومياً .

٤ ملايين دولار أمريكي عندما يصل معدل التصدير اليومي خلال (٣٠) يوما متتالية إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً .

٦ ملايين دولار أمريكي عندما يصل معدل التصدير اليومي خلال (٣٠) يوما متتالية إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً .

كما ألزمت الشركة بدفع ايجار سنوي قدره ١٠٠ ألف دولار أمريكي ، إلى حين اكتشـاف البترول بكميات تجارية و٢٠٠ ألف دولار أمريكي من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية وحتى مباشرة التصدير .

وألزمت الاتفاقية الشركة بالتخلي عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز ، بعد ثلاثة أعوام و٢٥٪ بعد خمسة أعوام و٢٥٪ بعد ثمانية أعوام ، اعتبارا من تاريخ التوقيع عليها . كمـا تعهدت الشركة بأن تدفع نسبة ٢٠٪ من السعر المعلن كريع يجري تنفيقه ويمكن بنـاء على رغبـة حكومة أبوظبي ، أن يتم دفع الريع عينيا من النفط وذلك باشعـار الشركـة قبل ذلك بثلاثة أشهر ، ويكون هذا الاجراء لمدة عام على الأقل ويجري احتساب الكميات وفق السعر المعلن في حينه . هذا وقد ألزمت الاتفاقية الشركـة بالمحافظة على الثروة الغازية والثروات الاخرى التي يمكن اكتشافها في منطقة امتيازها وحددت معدلات ضريبة الدخل على المجمل الصافي منه كما يلي :

- ٥٥٪ لمعدل الانتاج ما دون ٥٠ ألف برميل يومياً .
- ٦٥٪ لمعدل الانتاج بين ٥٠ ألفاً و١٠٠ ألف برميل يومياً .
- ٧٥٪ لمعدل الانتاج بين ١٠٠ ألف و٢٠٠ ألف برميل يومياً .
- ٨٠٪ لمعدل الانتاج بين ٢٠٠ ألف و٤٠٠ ألف برميل يومياً .
- ٨٥٪ لمعدل انتاج يومي يتخطى ٤٠٠ ألف برميل يومياً .

وقد منحت الاتفاقية الحق لحكومة أبوظبي ، في المشاركة بنسبة لا تزيد عن ٦٠٪ من أسـهم الشركة . وذلك في أي وقت بعد اكتشاف البترول بكميات تجارية ، كما تقوم الشركة عند ارتفاع معدل انتاجها اليومي إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً ولمدة ٩٠ يوما متتالية باجراء دراسات جدوى لاقامة مشاريع كيماوية وبتروكيماوية ، وفي حال تعذر الوصول إلى تحديد ذلك تدفع الشركة مليوني دولار أمريكي إلى حكومة أبوظبي بعد سنة من وصول الانتاج إلى المستوى المشار إليه .

وقد باشرت الشركة في عام ١٩٨١ باجراء المسوحات الزلزالية ، في مناطق الامتياز التابعة لها ، والتي بلغت في مجملها ٢٧٩٣,٠٤ كلم في نهاية عام ١٩٨٣ وفق الجدول التالي :

السنة	المسح السيزمي كلم
١٩٨١	٩٦٥,٠٢
١٩٨٢	١٢١٨,٦٤
١٩٨٣	٦٠٩,٤٨
المجموع	٢٧٩٣,٠٤

كما قامت الشركة خلال الفترة ١٩٨٢ – ١٩٨٦ بحفر أربع آبار استكشافية بلغ مجمل عمقها ٤٠٣٠٦ أقدام .

وقد باشرت بحفر البئر الأولى (حضوب ١) في مايو / آيار ١٩٨٢ ووصلت الى عمق ١٥٥٠٠ قدم ، وفي عام ١٩٨٥ قامت باجراء دراسات جيولوجية وجيوفيزيائية لمنطقة بدع سلمة ، ومنطقة المغيرة والتي أدت الى حفر بئر استكشافية في كل من هاتين المنطقتين بلغ عمقهما ٢٠٧٠٦ أقدام . كما تابعت الشركة في يناير / كانون الثاني ١٩٨٦ الحفر الاستكشافي . وقامت بحفر بئر المغيرة – ٢ بعمق ٤١٠٠ قدم إلا أنها لم تجر أي اختبار للبئر ، وتخلت عن كل منطقة امتيازها في فبراير / شباط ١٩٨٦ وبلغ مجمل ما دفعته لحكومة أبوظبي حتى ذلك التاريخ بموجب اتفاقية الامتياز مبلغ ٥,٦ مليون دولار .

الحقول البحرية غير المطورة :

هنالك عدد من الحقول البحرية المكتشفة ، وغير المطورة في المناطق البحرية ، كما توجد مجموعة كبيرة من التراكيب التي يحتمل وجود البترول أو الغاز فيها في مختلف المناطق البحرية ، ومن هذه الحقول ما يلي : نصر ، الخير ، مندوس ، أم

اللولو ، بالبزم ، ياسر ، أم الضلوع ، أم الصلصل ، بوحصير ، بوجفير ، غشا ، هيردلما ، دلما ، بن ناشر ، حرب ، ونيوة الغلان . وبالاضافة إلى ذلك فإن هنالك خمسة وعشرين تركيبا آخر يحتمل وجود البترول فيها .

شركات الخدمات البترولية :

١ – شركة أبوظبي لمنتجات وكيماويات الحفر المحدودة (أدكاب)(١)

تأسست أدكاب كمشروع تجاري يتمتع بشخصية اعتبارية ، مستقلة بموجب القانون رقم (١٦) لعام ١٩٧٥ والذي تم تعديله فيما بعد بموجب القانون رقم (٨) لعام ١٩٧٧ ، وتمتلك أدنوك ٧٥٪ من رأس مال الشركة بينما تمتلك شركة ان.ال. اندستريز الأمريكية ٢٥٪ منه .

ويبلغ رأس مال الشركة ٢٦ مليون درهم ، تم تسديدها من قبل الشركتين المساهمتين وتم تنفيذ هذا المشروع على مرحلتين ، بكلفة اجمالية بلغت ٢١٠ ملايين درهم .

وقد تركز العمل في المرحلة الأولى لقيام الشركة ، على انشاء معمل الطحن وذلك لتزويد الشركات العاملة بالكيماويات والمنتجات الضرورية ، الأخرى المستخدمة في عمليات الحفر الخاصة بها . وقد ابتدأت الأعمال الانشائية في معمل الطحن والقاعدة البحرية في جزيرة السعديات في أواخر عام ١٩٧٧ وأصبحت القاعدة جاهزة للتشغيل في بداية ١٩٧٩ .

وتضم القاعدة البحرية التي أقيمت على مساحة ٣٠٠ فدان عددا من التسهيلات والخدمات مثل معمل طحن ، ورصيف بحري وأماكن مفتوحة للتخزين ومكاتب وخزانات للوقود والمياه وخزانات لطين الحفر ، ومعدات التحميل والتفريغ

---

(١) تدار أدكاب من قبل مجلس ادارة مكون من سبعة أعضاء خمسة منهم يمثلون شركة (ادنوك) وعضوان يمثلان شركة ان.ال. اندستريز ويتم تعيين رئيس مجلس ادارة الشركة ومديرها العام من بين الأشخاص الذين ترشحهم أدنوك .

وورش للصيانة ومهبط للطائرات العمودية ووسائل الاتصالات الهاتفية واللاسلكية والتلكس وخدمات الاطفاء والأمن والسلامة وارشاد السفن وفحص المعدات تحت الماء .

وقد قام صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد امارة أبوظبي ، بافتتاح منشآت الشركة رسميا بتاريخ ١١/٦/١٩٨٠ .

ويوجد في الوقت الحاضر حوالي ٦٥ مستأجراً في القاعدة البحرية ، منهم ست شركات عاملة وهي : أدما العاملة – زادكو – توتال أبو البخوش – أدوك – البندق – أميرادا هيس اضافة إلى وجود شركات الخدمات البترولية العالمية الرئيسية أو من يمثلها .

معمل الطحن :

يقع معمل الطحن في الجزء الشمالي الشرقي من القاعدة . حيث يتم انتاج ثلاث مواد رئيسية للحفر وهي البارايت والبنتونايت وطفلة الماء المالح . وتجري معالجة الخامات المستوردة بالتكسير بالمطرقة كمرحلة أولى ، ثم في المطحنة كمرحلة ثانية ، أما بالنسبة لطفلة الماء المالح والبنتونايت فيتم حرق الرطوبة الزائدة قبل طحنها . وتتراوح طاقة المعمل الانتاجية بين ٨٠ إلى ١٠٠ ألف طن في السنة . ويعتمد هذا على طبيعة المواد الخام المستعملة والمنتجات المزوجة ، وتباع المنتجات اما بشكل سائب للمناطق البحرية أو في أكياس للأسواق البرية .

ويوجد بجانب معمل الطحن منشآت مكملة تشمل :

- وحدة لمعالجة الكيماويات .
- مستودعين كبيرين لتخزين المنتجات الجاهزة .
- ورشة للصيانة .
- مختبر لمراقبة الجودة .

القسـم البحـري :

تقـوم أدكـاب بتـأمـين مراسٍ للسفن ، وقـوارب الأمداد والبوارج للشركات المستأجرة كما تقوم الشركة أيضا بتأمين الماء والوقود لهذه السفن والقوارب وأيضا للعمليات البحرية .

ويوجد لدى ادكاب اسطول من القوارب السريعة ، يبلغ عددها ١٤ قاربا تستخدم لنقل العاملين لديها ولدى الشركات المستأجرة من وإلى القاعدة البحرية .

كما يوجد لدى الشركة أربع ناقلات بحرية ، اثنتان ذاتا حجمين كبيرين واثنتان ذاتـا حجمين صغيرين تعملان خلال ساعات النهار في نقل العاملين والشاحنات والمواد من وإلى القاعدة البحرية .

وتضمنت أنشطة عام ١٩٨٦ ، القيام بتلبية احتياجات الشركات البترولية من كيمـاويات الحفر ، حيث بلغت مبيعات الشركة من المنتجات الكيماوية ٢١,٥١٠ أطنان ، كما بلغت عائداتها من الايجارات حوالي ٢٠,٩ مليون درهم اضافة إلى قيام الشركـة بعمليـات النقـل والتفريغ لـ ٢٤٧,٩٠٩ أطنان مترية من مختلف المواد المتعلقـة باحتياجات المناطق البحرية مثل الحفر والأنابيب والكيماويات والمعدات والأجهزة المختلفة ، كما وقعت الشركة عقدا طويل الأمد مع شركة أدما العاملة ، وذلك لنقل قاعدة الامدادات الخاصة بها من شركة الانشاءات البترولية إلى شركة أدكاب .

٢ - شركة الحفر الوطنية :

تأسست شركة الحفر الوطنية في السابع من يونيو / حزيران عام ١٩٧٢ مشاركة بين شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) بنسبة ٦٠٪ وشركة (KCA) بنسبة ٤٠٪ من رأس المال الذي بلغ آنذاك ثلاثة ملايين درهم .

وفي التاسع والعشرين من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٨ أتمت شركة بترول

أبوظبي الوطنية امتلاك شركة الحفر الوطنية بالكامل ، وفي نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٨ زيد رأس مال الشركة إلى ١٠٥ ملايين درهم .

بدأت الشركة أولى عمليات الحفر بالحفارة البرية رقم (١) لصالح شركة (أدكو) في ٢٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٣ ، وتطور نشاط الشركة بشكل تدريجي حتى تمكنت خلال السنوات العشر الأولى من عمرها ، من امتلاك اثنتي عشرة حفارة ، ست منها برية تعمل جميعها لحساب شركة (أدكو) وست حفارات بحرية تعمل ثلاث منها لصالح شركة (أدما) وثلاث أخرى لصالح شركة (زادكو) وتقرر تحويلها في الربع الثاني من عام ١٩٨٦ للعمل لحساب شركة أدما العاملة لتصبح الحفارات البحرية الست عاملة لحساب شركة ادما العاملة .

كما تمتلك الشركة سبع حفارات لآبار المياه ومجموعة ضخمة من الشاحنات الثقيلة والمتوسطة والمعدات الحديثة الأخرى .

نشاط وانجازات الشركة :

تنحصر المهمة الرئيسية للشركة ، في الحفر الاستكشافي والحفر التطويري وأعمال اصلاح الآبار ، حيث قامت منذ تأسيسها وحتى عام ١٩٨٢ بحفر ما يقارب مليوناً و٨٠٠ ألف قدم في ٢٣٠ بئرا بترولية منها ١٤٠ بئرا برية و٩٠ بئرا بحرية على اختلاف أنواع هذه الآبار .

وركزت الشركة نشاطها منذ تأسيسها ، على زيادة عدد الحفارات لمواكبة الطلب المتزايد من قبل الشركات البترولية العاملة في أبوظبي ، فتمكنت من الحصول على عقود مقاولات عمليات الحفر البترولي لصالح شركة (أدكو) و(أدما العاملة) و(شركة زادكو) وشركة تطوير حقل أم الدلخ (يوديكو) وفي عام ١٩٨٣ ، قامت الشركة بحفر (١٠٧) آبار استكشافية وآبار منتجة للنفط الخام والحقن المائي ، كما قامت بأعمال الصيانة في ٥٤ بئرا في مناطق مختلفة ، وكان مجموع ما حفرته خلال عام ١٩٨٣ (٤٦٠١٥٤) قدما وذلك في الحقول البرية (باب وبوحصا) لحساب شركة (ادكو) وفي

حقل زكم العلوي لحساب شركة (زادكو) حيث عملت في هذا الحقل أجهزة الحفر البحرية التالية :

(١) الغـــلان .

(٢) الياسات .

(٣) دبينـــه .

أما في حقل زكم السفلى فقد قامت الشركة ، بأعمال الحفر لحساب شركة أدما العاملة وقد قام بهذه الأعمال أربعة أجهزة حفر بحرية هي :

١ - الاتحـــاد .
٢ - الغـــلان .
٣ - دبينـــه .
٤ - يميلـــه .

كما قامت أجهزة الحفر التابعة للشركة ، بحفر عدد من الآبار الاستكشافية في حقول (الرميثا ، وخصب وجيم ، وأم الشيف ، ومندوس ، ودلما وحيل وغاشا وأبو البخوش) بالاضافة إلى بئر تطويرية في حقل سطح ، وأعمال الصيانة على بئر في حقل شنايل ، وقد أنجزت حفارات الشركة خلال عام ١٩٨٤ العديد من المهام الموكلة إليها من قبل الشركات العاملة في إمارة أبوظبي . حيث غطت عمليات الحفارات معظم المناطق البترولية التابعة لشركات أدكو ، زادكو ، وادما العاملة أما الحفارات البرية وعددها ست فهي تعمل جميعها لصالح شركة ادكو .

وخلال عام ١٩٨٥ انجزت هذه الحفارات البرية والبحرية حفر واتمام وصيانة (١١١) بئرا ووصل اجمالي الأقدام المحفورة في ذلك العام إلى (٥٣٧,٣٠٠) قدم .

والجدول التالي يبين ذلك بالتفصيل :

أجهزة الحفر البحرية	عدد الآبار ٤٥ بئرا	العمق الكلي ٢٣٠,٢٧٥ قدماً
أجهزة الحفر البرية	عدد الآبار ٦٥,٥ بئر	العمق الكلي ٣٠٧,٠٢٥ قدماً

وقد شهد عام ١٩٨٦ تقدما ملحوظا في عمليات الحفر ، في مجال السلامة والوقاية من الأخطار . وتشير الاحصائيات إلى زيادة عدد الأقدام المحفورة والانتهاء من حفر عدد من الآبار ، مع ملاحظة انخفاض الحوادث ونسبة أيام التوقف عن العمل وقد انتهت خلال ١٩٨٦ ادارتا الحقول البرية والبحرية من حفر ما مجموعه ١١٩ بئرا وبلغ مجموع ما تم حفره في الحقول البرية والبحرية ٦١٤١١٠ أقدام مسجلة بذلك زيادة عن العام الماضي قدرها ٦٠٣٢٥ قدما أو ما نسبته ١٠,٨٪ .

لقد أثبتت هذه الشركة مقدرة عالية في تطبيق القواعد الاستراتيجية العصرية في جميع عمليات الحفر ، من نواحيها الفنية والبشرية والتي تتم بتركيز الجهود لانجاز برامج العمل وبرامج التدريب التقني والأمن الصناعي ، وقد تم تجهيزها بكل المعدات والآليات اللازمة لقيامها بأعمالها على أكمل وجه ، وفقا لأحدث الأساليب العالمية المتطورة في مجال صناعة النفط . على الرغم من الاستخدام الطويل والمكثف لمعداتها المختلفة غير أن الظروف التي حلت بالسوق البترولية العالمية في عام ١٩٨٦ والتي أدت إلى تقليص عمليات الحفر اضطرت الشركة إلى ايقاف حفارتين بريتين عن العمل .

وتمكنت الشركة منذ تأسيسها وحتى نهاية عام ١٩٨٦ من حفر ٧٤٢٥ بئرا استكشافية وآبار منتجة للنفط الخام والغاز والحقن المائي والتطوير وأعمال الصيانة . وبلغ مجموع الأقدام المحفورة ثلاثة ملايين و٨١٠ آلاف و٢٤٠ قدما موزعة كما في الجدول التالي :

السنة	عدد الآبار	عدد الأقدام
١٩٧٢ – ١٩٨٢	٢٣٠	١,٨٠٠,٠٠٠
١٩٨٣	١٦١	٤٦٠,١٥٤
١٩٨٤	١٢٢	٣٩٨,٦٨٦
١٩٨٥	١١٠,٥	٥٣٧,٣٠٠
١٩٨٦	١١٩	٦١٤,١١٠
المجموع	٧٤٢,٥	٣,٨١٠,٢٤٠

وقد كانت معظم الآبار التي حفرتها الشركة خاصة بشركات ادكو وادما وزادكو ويوديكو .

٣ – شركة الانشاءات البترولية الوطنية :

في اليوم الثاني من ابريل / نيسان ١٩٧٣ تم تأسيس شركة الانشاءات البترولية الوطنية للقيام بتصنيع الأبراج البحرية اللازمة للصناعة البترولية وكذلك للقيام بأعمال تجهيز أنابيب البترول وغيرها من أعمال الانشاءات البترولية البحرية .

كان رأسمال الشركة عند تأسيسها خمسة ملايين درهم مقسمة إلى خمسين ألف سهم قيمة السهم الواحد مائة درهم ثم تمت زيادة رأس المال ثلاث مرات ليصبح مائة مليون درهم اعتبارا من ١/١/١٩٨٢ .

وتساهم شركة بترول أبوظبي الوطنية بنسبة ٦٠٪ من رأسمال الشركة وتساهم شركة اتحاد المقاولين العالمية بالأربعين في المائة الأخرى . وينص عقد تأسيس الشركة ، على أنه يجوز لشركة بترول أبوظبي الوطنية تحويل ما لا يزيد عن ٥٠٪ من الأسهم التي اكتتبت بها إلى مواطني دولة الامارات العربية المتحدة للاكتتاب بها . وقد عدلت نسبة مساهمة شركة بترول أبوظبي الوطنية بعد زيادة رأس المال لتصبح ٧٠٪ .

وقد قامت شركة الانشاءات البترولية الوطنية ببناء ميناء خاص بها في جزيرة السعديات حيث باشرت أعمالها .

لقد استطاعت الشركة منذ تأسيسها بما لديها من قدرات أن تغطي مجالات عديدة في خدمات الانشاءات التي قدمتها للصناعة البترولية سواء في الحقول البحرية أو المناطق البرية في منطقة الخليج .

وفي عام ١٩٧٨ تم انشاء مصنع حديث لتغليف الانابيب ، مجاور لساحة التصنيع . وللقيام بجميع متطلبات صناعة البترول والغاز في الحقول البحرية فقد تعاقدت الشركة لبناء بارجة انشاءات ترفع هيدروليكيا وبارجة لمد الأنابيب وبارجة عمل مساندة لها . وقد تمكنت هذه البوارج منذ استلامها عام ١٩٧٩ من القيام بأعمال مكثفة في مد الأنابيب وتركيب الهياكل والمنصات وأعمال الربط . وأضافت الشركة خلال العامين الأخيرين لأسطولها من البوارج بارجتين مخصصتين لأعمال الصيانة البحرية ، فأصبح لدى الشركة الآن سبع بوارج وبهذا تكون شركة الانشاءات البترولية الوطنية المحدودة ، في مقدمة شركات المقاولات العاملة في تطوير حقول البترول والغاز في منطقة الخليج العربي .

اقتصر عمل الشركة في بداية عهدها على تصنيع الهيكل الحديدي لرصيف مصنع تسييل الغاز في جزيرة داس ثم قامت بتصنيع عدد من الهياكل والمنصات لفوهات الآبار لحقلي زكم وأبوالبخوش ومع تطوير امكانياتها التقنية ابتدأت بالدخول تدريجياً في المجالات الأكثر تعقيداً في صناعة الهياكل والمنصات ومعداتها وأجهزتها الكهربائية وآلاتها الدقيقة وغيرها .

في عام ١٩٨٣ طورت الشركة قدراتها لتشمل التفصيلات الهندسية وخدمات المشتريات التي توفرها الشركة لمشروع تطوير المناطق البحرية لشركة ادما العاملة للعام ١٩٨٤ . ويشمل هذا المشروع تصنيع وتركيب وأعمال الربط لثمانٍ وأربعين منصة لفوهات الآبار . وتغليف وتمديد حوالي ١٢٤ كيلومترا من خطوط الأنابيب . وتم انجاز هذا المشروع في منتصف شهر يونيو / حزيران ١٩٨٦ وهو التاريخ المحدد

لانجازه واكماله . وفي السنوات الأخيرة أضافت الشركة مناطق أخرى إلى مجال أعمالها مثل دولة قطر والمملكة العربية السعودية وحديثا جدا دولة الكويت والهند .

وكـان من أبـرز المشاريع التي نفذتها االشركة في هذه الدول تصنيع وتركيب منشآت الجزيرة البحرية لميناء عبدالله بالكويت لحساب شركة البترول الكويتية ، وتصنيع وتركيب وتعديل وربط منشآت لتجميع الغاز في حقل خفجي بالمملكة العربية السعودية لحساب شركة النفط العربية المحدودة وتركيب وفحص خط أنابيب بطول ٦٦كم في الهند لحساب شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية ، ومد وربط خط أنابيب بطول ٧كم في الجمهورية العربية اليمنية لحساب شركة هنت ، وهندسة وتركيب وربط وتشغيل أربع منصات ، ومد خط أنابيب بطول ٤٣ كم بالهند لحساب شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية .

وتضاف هذه المشاريع التي نفذتها الشركة في مناطق جغرافية متعددة إلى جملة المشاريع الضخمة التي نفذتها في مختلف مناطق الصناعة النفطية في أبوظبي ومن أبرزها المشاريع التي تم تنفيذها خلال عامي ٨٦ – ١٩٨٧ هي :

اسم المشروع	اسم الشركة المالكة للمشروع	تاريخ الانتهاء من العمل
١ – تصنيع وتركيب منشآت الجزيرة البحرية لميناء عبدالله	شركة البترول الكويتية (ك.ان.بي.سي)	حزيران ١٩٨٦/حزيران ١٩٨٧
٢ – تصنيع وتركيب منصات لانتاج الغاز واعادة ضخه ، وتجهيزها بالآلات اللازمة والتمديدات الكهربائية ، وتركيب مهبط هليكوبتر. تغليف ومد خط حجم ١٨٠ بطول ٦,٣ كلم في حقل أم الشيف – خف .	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)	كانون الثاني ١٩٨٦/ آيار ١٩٨٧

٣ –	توريد مواد ، تصنيع ، وتركيب وربط منصات تغليف ومد أنابيب بحجم ٦ و١٠ و١٢ و١٤ أنش، وبطول ٧٥,٣ كلم .	شركة يوديكو	كانون الأول ١٩٨٥/ آيار ١٩٨٧
٤ –	تصنيع وتركيب وتعديل وربط منشآت لتجميع الغاز في حقل خفجي بالمملكة العربية السعودية	شركة النفط العربية المحدودة (اي.او.سي)	مارس ١٩٨٦/ نيسان ١٩٨٧
٥ –	تركيب وفحص خط أنابيب بأحجام ٨ الى ١٤ انش وبطول ٦٦ كلم	شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية (او.ان جي.سي)	تشرين الأول ١٩٨٦/ كانون الأول ١٩٨٧
٦ –	مد وربط خط الأنابيب بحجم ٢٤ انش وطول ٧ كلم في جمهورية اليمن العربية – صنعاء .	شركة هنت	نيسان ١٩٨٧/ أيلول ١٩٨٧
٧ –	هندسة وتركيب وربط وتشغيل ٤ منصات ومد خط بأحجام ٦ انش الى ١٤ انش بطول ٤٣ كلم	شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية (او.ان جي.سي)	تشرين الثاني ١٩٨٧/مايو ١٩٨٨
٨ –	تصنيع وتركيب منصتين ذاتي ثلاث أرجل ومد خطين واحد بحجم ٤ انش وطول ١,٥ كلم وآخر بحجم ٦ انش وطول ١,٦ كلم في جزيرة أرزنة	شركة امراد اهس	آذار ١٩٨٧/ أب ١٩٨٧
٩ –	تركيب آليات دقيقة، وأنابيب وكابلات كهربائية وربط ١٠ منصات في حقل زاكوم	شركة زادكو –	نيسان ١٩٨٧/ حزيران ١٩٨٧

المصدر بيانات الشركة نفسها .

وتمكنت شركـة الانشـاءات البترولية ، في مطلع عام ١٩٨٨ من الوصول إلى مستوى متقدم في تقديم خدمات متكاملة ، لتطوير حقول الغاز والبترول البحرية والبـريـة والتي تشتمـل على تصنيع هياكل حديدية ، ومنصات وتغليف الأنابيب وتـركيب المنصـات والهيـاكـل في مواقعها البحرية ، ومد الأنابيب وأعمال الربط والتشغيل وأعمال الصيانة البحرية ، وتوفير وادارة قاعدة التموين .

وقد أدى وصول الشركة في بداية عام ١٩٨٨ إلى هذا المستوى الفني اضافة إلى عوامل أخرى من بينها الثبات النسبي في أسعار النفط ، وبدء تنفيذ مشروع انتاج الغاز من حقل الشمال – بقطر ، ونتائج مجهوداتها لاختراق الأسواق في مناطق أخرى من العالم ، إلى تحسين توقعات الشركة لمبيعاتها وأعمالها خلال عام ١٩٨٨ ومن أبرز المشاريع التي قامت الشركة بتنفيذها خلال هذا العام :

- تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع خط أنابيب ضخ المياه لصالح مؤسسة النفط والغاز الهندية ، ويتضمن هذا المشروع تركيب وفحص اثني عشر أنبوباً رأسياً .
- تركيب ووصل واختبار واجراء فحوصات ، ما قبل التشغيل لتسع منصات وخط أنابيب بقطر يتراوح بين ٦ و١٤ بوصة وبطول ٤٢كم مع عدد ١٣ أنبوباً رأسياً و١٧ تقاطعاً كمقاول من الباطن لشركة (MAZAGON DOCK LTD) لصالح مؤسسة النفط والغاز (ONGC) في حقل بومباي العلوي بالهند .
- التوصيل البحري واختبار فحوصات ما قبل التشغيل لاثنتي عشرة منصة فوهة آبار كمقاول من الباطن لشركة (MAZAGON DOCK LTD) لصالح مؤسسة النفط والغاز (ONGC) في حقل بومباي العلوي بالهند .
- تصميم وشراء وتصنيع ودق ركائز وتفكيك وقطر واعادة تركيب وتشغيل منصة سكن حقل زكم .
- أعمال اصلاح لمنصة فوهة البئر رقم (PN-11) لصالح شركة زادكو بما في ذلك ازالة السـطح وترميم الهيكل الخارجي ، والأنابيب الرأسية البحرية واعادة تركيب السطح المنزوع .

- تصنيع ونقل وتركيب منصتي (فوهة بئر) في مشروع تطوير حقل الشمال لصالح مؤسسة البترول القطرية .
- تأجير بارجة ترفع هيدروليكيا تتسع لعدد ٢٥٠ شخصا مع كافة السفن المساعدة لها لصالح مؤسسة البترول القطرية .
- تقديم خدمات الفحص والصيانة البحرية للشركات العاملة التابعة لشركة بترول أبوظبي الوطنية .

٤ - شركة أبوظبي لادارة الموانيء البترولية (أدبوك)

تقوم الشركة حاليا بتشغيل موانيء ومحطات النفط في جبل الظنة . والرويس وأم النار وزركوه وداس بالاضافة إلى توفير خدمات تتعلق برسو وتحميل السفن التي تستخدم هذه الموانيء وتشمل المنتجات التي تشرف عليها الشركة بالاضافة إلى النفط ، المنتجات البترولية المكررة ، والغاز المسيل ، والأمونيا واليوريا والكبريت .

وتقوم الشركة بهذه المهام لحساب شركات (أدكو) و(أدنوك) و(أدنوك للتوزيع) و(فيرتيل) و(زادكو) و(أدما العاملة) .

كما تقوم الشركة بتشغيل وصيانة أسطولها ، المكون من سفن الصيانة والقوارب وروافع الرسو اضافة إلى تقديم خدمات صيانة تحت الماء لمستخدمي ميناء الرويس من عملاء شركة أدنوك .

وقد تأسست الشركة بموجب القانون رقم (٢) لعام ١٩٧٩ لادارة وصيانة موانيء البترول في امارة أبوظبي .

والشركة مشروع مشترك بين شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) التي تمتلك ٦٠ بالمائة وشركة لامنالكو المحدودة التي تمتلك ٤٠ بالمائة من رأسمال الشركة .

٥ – شركة ناقلات أبوظبي الوطنية (أدناتكو) :

أسست شركة ناقلات أبوظبي الوطنية في ١٣ أبريل / نيسان عام ١٩٧٥ بموجب القانون رقم (٤) . وقد جاء تأسيسها كمؤشر على عزم حكومة أبوظبي على المشاركة في نشاط النقل البحري باعتباره حلقة هامة من حلقات الصناعة البترولية .

وكان الهدف الرئيسي لشركة ناقلات أبوظبي الوطنية ، كما حدده قانون تأسيسها هو (القيام بكافة عمليات النقل البحري للبترول الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية المكررة وكافة المواد الهيدروكربونية الأخرى) وللشركة في سبيل تحقيق هذا الهدف ان تباشر الأعمال التالية :

١ – امتلاك مختلف وسائل النقل البحري للمواد الهيدروكربونية واستئجارها وادارتها وتشغيلها وتأجيرها والتصرف فيها .

٢ – انشاء مختلف وسائل وتسهيلات التخزين والتحصيل والشحن والتفريغ وكذلك المرافق البحرية والبرية اللازمة لتحقيق هدف امتلاك مثل هذه الوسائل والتسهيلات والمرافق واستئجارها والتصرف بها .

٣ – امتلاك كافة الأموال العقارية والمنقولة لتحقيق هدف الشركة واستئجارها والتصرف بها وكذلك كسب أي حق عيني على أموال الغير .

٤ – الاسهام في الشركات أو الهيئات أو المؤسسات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمال الشركة . أو التي قد تعاونها على تحقيق هدفها داخل الدولة أو خارجها ولها أن تلحقها بها أو تدمجها فيها أو تشتريها .

وللشركة كلما اقتضت مصلحتها ذلك أن تؤسس بمفردها شركات أخرى تكون مملوكة لها بالكامل أو أن تنشئها بالاشتراك مع آخرين .

٥ – اجراء الدراسات الفنية والقانونية وغيرها من الدراسات اللازمة لتحقيق هدف

الشركة وتطوير وتنمية نشاطها ، ولها بوجه خاص أن تجري الدراسات الاقتصادية المتعلقة بأوضاع السوق العالمية للنفط وأسواق النقل البحري .

٦ – وضع البرامج التدريبية اللازمة لتوفير الخبرات والكفاءات الوطنية التي يقتضيها تسيير نشاط الشركة .

٧ – استثمار الأموال التي تتوفر للشركة من نشاطاتها وتوظيفها في المجالات المناسبة .

بدأت ادناتكو خطواتها الأولى بامتلاك ناقلتين عملاقتين للنفط الخام ، شكلتا نواة لأسطول هذه الشركة الوطنية . هما الناقلة (الظفرة) بحمولة كلية مقدارها ٢٦٩,١٩٧ طناً ساكناً والناقلة (دلما) بحمولة ٢٦٠,٨٦٦ طناً ساكناً ، وفي عام ١٩٧٧ وكنتيجة للانتعاش في الطلب على النفط الخام أضافت أدناتكو ، الناقلة (العين) بحمولة ١٣٣,٧٦٠ طناً ساكناً . ليصبح بذلك اجمالي الحمولة الساكنة للناقلات المملوكة ٦٦٣,٨٢٣ طناً ساكناً . ساهمت ادناتكو بامتلاكها لناقلاتها الثلاث في نقل النفط الخام من امارة أبوظبي ومن مناطق أخرى في العالم إلى جميع الدول الرئيسية المستهلكة للنفط .

ومع مطلع عام ١٩٨١ وتمشيا مع احتياجات صناعة النفط المحلية التي صاحبت بناء وتطوير مصافي النفط بالدولة مثل مصفاة أم النار والرويس ، فقد قامت ادناتكو بتوقيع عقود لبناء سبع ناقلات حديثة في الاحواض الفرنسية والكورية ذات مستوى عال من الأداء والفعالية ليصل بذلك عدد الناقلات التي تشكل منها اسطول ادناتكو إلى عشر ناقلات حسب الجدول التالي :

اسم الناقلة[1]	نوع الحمولة	الحمولة (ألف طن ساكن)	سنة الاستلام	مكان البناء
الظفرة	خام	٢٦٩,١٩٧	١٩٧٥	اليابان
دلما	خام	٢٦٠,٨٦٦	١٩٧٥	أسبانيا
العين	خام	١٣٣,٧٦٠	١٩٧٧	السويد
بينونة	مشتقات	٥٦,٣٠٧	١٩٨٣	كوريا
الظبيانية	مشتقات	٥٦,٢٣١	١٩٨٤	كوريا
أم اللولو	مشتقات	٣٨,٠٠٠	١٩٨٣	كوريا
دبينة	مشتقات	٣٧,٩٩٢	١٩٨٣	كوريا
يميلة	مشتقات	٢٧,٤٨٩	١٩٨٣	فرنسا
الضبعية	مشتقات	٢٧,٥٠٤	١٩٨٣	فرنسا
أرزنة	مشتقات	٢٧,٤٧٦	١٩٨٣	فرنسا

ونتيجة لحالة الاضطراب التي عمت السوق البترولية الدولية ، ابتداء من عام ١٩٨٣ اتخذت الشركة قرارا ببيع الناقلة العملاقة (دلما) في عام ١٩٨٥ . واستخدمت الناقلة الظفرة كمحطة عائمة لتخزين وتصدير زيت الوقود الناتج من مصفاتي أم النار والرويس .

وبالرغم من أزمة الكساد العالمية التي سادت سوق النقل البحري ، والمنافسة الحادة بين شركات النقل البحري ، استطاعت ادناتكو خلال عام ١٩٨٦ ان تحقق معدلات نمو عالية وأن تفتح لها أسواقا عالمية جديدة بين البحر المتوسط وأمريكا .

(١) المصدر : من شركة ادناتكو / مباشرة .

والجـدول التـالي يبين مجموع الحمولات من النفط الخام والمكرر التي قامت ناقلات الشركة (المملوكة والمستأجرة) بنقلها (الكمية بالطن المتري)[١] :

السنة	نفط خام	نفط مكرر
١٩٧٥	١,٣٠١,٠٠٠	–
١٩٧٦	٢,٥٤٨,٩٢٢	–
١٩٧٧	٣,٠٤٠,٥٩٣	–
١٩٧٨	٤,١٠٨,٨٣٧	–
١٩٧٩	٦,٠٠٠,٠٠٠	–
١٩٨٠	٩,٩٥١,٤٤٤	٨٥٠,٠٢٣
١٩٨١	١٠,٩٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٢	٤,٠٠٠,٠٠٠	٧٤٥,٠٠٠
١٩٨٣	١,٢٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠
١٩٨٤	١,٦٠٠,٠٠٠	٥,٦٠٠,٠٠٠
١٩٨٥	١,٢١٤,٩٩٤	٥,٦٦٩,٩٣٢
١٩٨٦	٢,٧٠٢,٠٤١	٦,٣٣٥,٩٨٣

ولم يقتصر دور ادناتكو خلال الفترة الماضية ، على تأجير ناقلاتها في السوق العـالمية الحرة ، بل استفادت ادناتكو من خبرتها في مجال النقل البحري لتقوم باستئجار ناقلات لحساب شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) لنقل النفط الخام أو لنقل المشتقات البترولية على حد سواء .

---

(١) نفس المصدر السابق .

والجدول التالي يبين عدد الناقلات التي استأجرتها الشركة ، من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٦ :

ولمزيد من القــاء الضوء على نشاطات الشركة في مجال استئجار الناقلات اما لحســاب شركــة ادنــوك أو لاعــادة تأجيرها في السوق العالمية نبين أدناه جدولاً بالناقلات المستأجرة حسب السنوات ١٩٧٨ – ١٩٨٦(١) :

العام	عدد الناقلات
١٩٧٨	٢
١٩٧٩	١
١٩٨٠	١٩
١٩٨١	٢٣
١٩٨٢	٥
١٩٨٣	١٤
١٩٨٤	١٢
١٩٨٥	٥
١٩٨٦	١٠

(١٠) نفس المصدر السابق .

المشاريـــع :

١ - مشروع صناعة أنابيب البلاستيك :

أبـرمت الشركة في ٤ أغسطس / آب عام ١٩٧٤ اتفاقية مع شركة (سي ايتو اليابانية) ، حيث تم تأسيس شركة باسم (شركة أبوظبي الوطنية لصناعة أنابيب البـلاستيـك) برأسمـال قدره (٢) مليون درهم تساهم فيه شركة بترول أبوظبي الوطنية بنسبة ٥١٪ وتساهم شركة (سي. أيتو) بنسبة ٤٩٪ الباقية .

ويهدف هذا المشروع إلى استخدام المنتجات البتروكيماوية (PVC Compound) والتي ستستورد في البدء ، وتنتج محليا عند اتمام اقامة الصناعة البتروكيماوية في البـلاد لانتـاج الأنابيب البلاستيكية لأغراض الري وشبكات توزيع المياه (مياه الشرب) والمجاري والصناعة بطاقة ١٢٠٠ طن في السنة تزيد إلى ٢٤٠٠ طن سنوياً فيما بعد .

وقد بدأ العمل بالمشروع في منتصف عام ١٩٧٥ وقد انتهى العمل فيه في نهاية عام ١٩٧٦ .

٢ - معمل الصودا الكاوية : (Caustic Soda)

وتقوم شركة بترول أبوظبي الوطنية أدنوك وحدها ببناء هذا المشروع وهو يهدف إلى الاستفادة من المحلول الملحي الذي يتوفر بكميات كبيرة ، كمادة أولية لانتاج الصـودا الكاوية وملح الطعام الكلوري وبعض المركبات الكيماوية الأخرى التي تحتاجها الصناعة .

وقدر أن يستغرق العمل في المصنع ٣ سنوات على أن يبدأ الانتاج في عام ١٩٨٠ وبتكلفة كلية بنحو ٧٠ مليون دولار ، على أن ينتج المواد التالية :

نوع المنتوج	كمية الانتاج بالاطنان يوميا
الصودا الكاوية	٨٧
كلوريد الصوديوم	١٦٠
حامض الهيدروكلوريك	٦٥
الكلورين (مسيل)	١٢
هيوكلورايت الصوديوم	٥٠
ماء مقطر	٨٣٠ ألف غالون يوميا

ويتم استهلاك معظم هذه الكميات محليا ، ويسوق الباقي في الخارج كما قدر للمشروع أن يوفر أكثر من ١٠٠ فرصة عمل جديدة ما بين فني وعامل عند انجازه والمباشرة في الانتاج . وفي الأول من يوليو / تموز ١٩٨١ أنجز المشروع وسمي بمصنع الملح والكلورين وبدأ انتاجه بشكل تجاري في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٨١ .

٣ - مشروع انتاج الأسمدة الكيماوية في الباكستان :

تم الاتفاق في نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٤ بين شركة أدنوك وNational Fertilizer Company And West Pakistan Industrial Development Corporation. الباكستانية على تأسيس شركة باسم (شركة باك عرب للأسمدة المحدودة) لاقامة مصنع لانتاج الأسمدة الكيماوية في منطقة ملتان بالباكستان برأسمال قدره ١٢٧ مليون دولار تساهم فيه الشركة (شركة بترول أبوظبي الوطنية) بنسبة ٤٨٪ والباكستان بنسبة ٥٢٪ تم تمويله من مساهمة الشركاء والتي بلغت ٦٥ مليون دولار وبقروض من مجموعة من البنوك العالمية من بينها صندوق الأوبك وصل مجموعها إلى (٨٣) مليون دولار . وقامت الشركة حتى عام ١٩٨٧ بتسديد ٨٠٪ من قيمة القروض المقدمة . وتدرس الشركة في عام ١٩٨٨ خطة لتحديث مصانعها التي مضى على تشغيلها أكثر من ١٠ سنوات ، الأمر الذي سيساهم في زيادة انتاجها بنسبة ١٠٪ .

طاقة الانتاج الكمية طن / يوميا	نوع المنتوج
٩١٠	أمونيا
١٤٠٠	حامض النتريك
٢٢٠	يوريا
٣٣٠	حجر الكلس ونترات الأمونيا
١٠١٥	نترات الفوسفات
١٥٠٠	نترات كالسيوم الأمونيا

وتستهلك الباكستان جميع منتجات هذا المصنع ، والذي يغطي ٢٠٪ من احتياجاتها من الأسمدة ويشغل (١٨٠٠) عامل وفني .

٤ - مشروع انشاء مصفاة للنفط في الباكستان :

تم الاتفاق بين أدنوك والحكومة الباكستانية على انشاء مصفاة باسم (مصفاة باك عرب) تهدف الى بناء مصفاة لتكرير البترول وانتاج المشتقات البترولية على اختلاف أنواعها في منطقة ملتان بالباكستان . وكذلك مد أنبوب لنقل البترول الخام من ميناء كراتشي الى موقع المصفاة على بعد ٥٤٥ ميلاً . وتبلغ الطاقة التصميمية للمصفاة مليوني طن متري سنوياً حيث كان يؤمل أن يبدأ الانتاج في عام ١٩٧٩ والذي كان سيشمل :

نوع المشتقات	الكمية بآلاف الأطنان سنويا
الغاز البترولي المسيل	٢٠
النفتـــا	٢٣٠
وقود المحركات	١٠٠
الكيروســين	٣٠٠
وقود الطائرات	٢٠
زيت الديزل	٨٧٢
زيت الوقود	٣١٥

وقدرت تكاليف المصفاة وخط الأنابيب بحوالي ٢٠٠ مليون دولار تساهم فيها أدنوك بنسبة ٤٠٪ وتساهم حكومة الباكستان بنسبة ٦٠٪ وكان المشروع يهدف الى توثيق الروابط وتنمية التعاون بين الامارات العربية المتحدة والباكستان ، هذا فضلا عن أنه من المشاريع المجدية اقتصاديا .

غير أن أدنـوك لم تقم بانشاء المصفاة ، بل أقرت بعد الاطلاع على دراسات مختلفـة في اجتمـاع لمجلس ادارتهـا عقدته في أواخر مارس / آذار عام ١٩٨٨ بأبوظبي حيث تم تعديل الطاقة الانتاجية للمصفاة بما لا يزيد على ٤٠ ألف برميل من المنتجات البترولية يوميا .

وقامت بالفعل بتنفيذ خط الانابيب ، بين ميناء كراتشي ومدينة ملتان الباكستانية وبلغ طوله ٨٠٠ كيلو متر وقد أجرت الشركة في عام ١٩٨٨ دراسات لزيادة طول هذه الانـابيب بنحـو ٤٠٠ كيلو متـر أخـرى لتـزويد المناطق الشمالية من باكستان بالمنتجـات النفطية . كما تدرس الشركة أيضا زيادة طاقة التخزين من المنتجات النفطية في مدينة كورانجي الباكستانية .

٥ - الشركة العربية لانابيب البترول (سوميد) :

تأسست شركـة «سوميد» في عام ١٩٧٣ بهدف مد خط لنقل النفط الخام من السويس الى الاسكندرية بجمهورية مصر العربية بسبب اغلاق قناة السويس .

ويبلغ طول الخط ٣٢٠٠ كم وطاقته التصميمية ١,٦ مليون برميل يوميا أي ما يعادل (٨٠) مليون طن سنويا يمكن زيادتها الى ١١٧ مليون طن سنويا .

وقد بدأت عمليات نقل النفط الخام في هذا الخط بعد استكمال المشروع في ١٩٧٧/١/٢٧ .

وقد قامت «سوميد» بتطوير عمليات هذا الخط الى أن بلغت كميات النفط المنقولة بحدود ٣٠٪ من كميات النفط المصدرة من منطقة الخليج في عام ١٩٨٣ .

يبلغ رأسمال الشركة ٤٠٠ مليون دولار موزعة على ٤٠ ألف سهم تمتلك الهيئة المصرية العامة للبترول ٢٠ ألف سهم منها قيمتها ٢٠٠ مليون دولار فيما تمتلك كل من شركـة بتـرول أبوظبي الوطنية والمؤسسة العامة للبترول والمعادن السعودية ومجموعة من الشركات البترولية ١٥٪ من أسهم الشركة لكل منها وبواقع ٦٠ مليون دولار ، وتمتلك المـؤسسة العامة للبترول في قطر النسبة المتبقية وهي ٥٪ والتي تعـادل ٢٠٠٠ سهم تبلغ قيمتهـا ٢٠ مليـون دولار . وتتخـذ الشركة من مدينة الاسكندرية مقرا لها .

المبحث الثاني

شركات البترول العاملة في الامارات الأخرى

أولاً : امارة دبــي :

تأتي امارة دبي في المكانة الثانية بعد امارة أبوظبي ، بالنسبة لاهميتها البترولية وذلك من حيث انتاجها ومن حيث احتياطيها من البترول .

وتعمل في امارة دبي حاليا شركة رئيسية واحدة وهي ، شركة نفط دبي المحدودة (DPC) وهي شركة فرعية كانت تملكها شركة كونتنتال للنفط (كونوكو) ويوجد المقر الرئيسي للشركة بدبي في دولة الامارات العربية المتحدة علما بأنه ليس لشركة (دي بي سي) مكاتب خارج دبي وان شركة (كونوكو) تقدم الخدمات الادارية لشركة (دي بي سي) في الولايات المتحدة .

أسست شركة (دي بي سي) بالأصل لتشغيل امتياز في البر حصلت عليه شركة (كونوكو) في دبي عام ١٩٦٣ وفي عام ١٩٦٤ قامت الشركة ببيع قسم من الامتياز المذكور الى شركة دتش اردول أيه.جي.أنك والتي أصبحت تابعة لشركة تكساكوانك والى شركة صن أويل. وحيث أن التحري والآبار الاختبارية الثلاث التي تم حفرها لم تسفر عن نتائج فقد أعيد الامتياز الى الحكومة في عام ١٩٧١ .

وفي عام ١٩٦٣ حصلت شركـة نفط دبي (دي.بي.سي) لحساب (كونوكو) على

نصف الحقـوق في امتيـاز المنطقة البحرية . والتي كانت ممنوحة الى شركة دبي للمناطق البحرية (دوما) ونتيجة للجهود الاستكشافية المبذولة في هذا الامتياز فقد اكتشف حقل فتح في عام ١٩٦٦ واكتشف حقل (جنوب غربي فتح) في عام ١٩٧٠ .

منذ عام ١٩٦٣ طرأت عدة تغيرات في ملكية الاسهم في الحقول البحرية بحيث أصبحت ملكيتها كما يلي :

شركة (دوما) (٥٠٪ الشركة الفرنسية ٥٠٪ شركة هسبانيول)	٥٠٪
شركة نفط دبي (دي بي سي)	٣٠٪
شركة دتش تكساكو (ايه جي)	١٠٪
شركة دبي صن أويل	٥٪
شركة ولفزي دبي بترليوم	٥٪
المجموع	١٠٠٪

التطـــوير :

تم اكتشاف البترول في المنطقة البحرية في دبي ، من قبل شركة (دي بي سي) بتاريخ ٦ يونيو / حزيران عام ١٩٦٦ ، باستعمال باخرة الحفر (كلومارتاسمان) ولقـد ثبت أن الاكتشـاف يشـير الى وجـود حقـل مهم . بعـد أن تم حفر بئرين استكشافيتين في عام ١٩٦٧ جنوب غربي البئر الأولى وعلى مسافة ميلين .

قامت شركة نفط دبي بتطوير حقل فتح بأسرع ما يمكن ، وقد بدأ الانتاج رسميا على نطاق محـدود بتاريخ ١٩٦٩/٩/٦ ، كما تم بتاريخ ٦٩/٩/٢٢ شحن أول شحنـة من بتـرول دبي البالغة (١٨٠) ألف برميل . وبذلك أصبحت دبي بلدا مصدرا للبترول .

هذا وقد طور حقل فتح على أساس التصميم الأساسي والمستند على تطويره بشكل مستقل في المنطقة البحرية .

وفي ٩ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٠ ، تم اكتشاف الحقل البحري الثاني على بعد (١٠) أميال تقريبا جنوب غربي حقل فتح . وبدأ الانتاج من حقل جنوب غربي فتح بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٢ ويتم نقل انتاج هذا الحقل بواسطة خط أنابيب الى خزانات فتح بحيث يتم التصدير منها .

وفي عام ١٩٧٢ جرى حفر بئر استكشافية في حقل فلاح . ورغم صغر حجمه فقد تم تطويره وبدأ في الانتاج بتاريخ ٢٧ يونيو / حزيران ١٩٧٨ . كما اكتشف حقل راشد في عام ١٩٧٣ وبدأ الانتاج في أول مارس / آذار ١٩٧٩ .

ان وسائل الخزن والتحميل المستعملة في حقل فتح فريدة من نوعها حيث يتم بواسطتها وبنجاح ولأول مرة القيام بعمليات انتاجية في البحر بعيدا عن البر وبصورة مستقلة ، وبالنظر لبعد الحقل عن البر (٥٨) ميلا وضحالة المياه الساحلية فانه من الصعب نقل البترول الى البر بالطريقة الاعتيادية وعليه فان الشركة تستعمل خزانات عائمة مغمورة لخزن البترول فيها وللشحن منها .

وتتكون وسائل الخزن من ثلاثة خزانات عائمة ، أنزل الأول بتاريخ ١/٨/١٩٦٩ ، والثاني بتاريخ ٢/٦/١٩٧٢ ، والثالث بتاريخ ٣/٨/١٩٧٢ وقد قامت شركة شيكاغو بردج آند آيرون ببناء الخزانات المذكورة والتي يكفي الواحد منها لاستيعاب عمارة ذات ١٥ طابقاً .

وهذه الخزانات مصنوعة من الفولاذ بشكل قدح الشمبانيا المقلوب مع اضافة أثقال أسمنتية عليها لضمان توازنها . ويبلغ قطر الخزان الواحد «٢٧٠» قدما في الأسفل و«٢٠٥» أقدام عند القسم الأعلى من الخزان علما بأن القسم الأعلى من الخزان يمتد الى ارتفاع (٤٠) قدما فوق سطح البحر عند استقراره على قاع البحر وزود كل من الخزانين (٢) و(٣) بمنصة طولها (٢٤٠) قدما وعرضها (٨٠) قدما وبارتفاع (٢٠٥) أقدام . ويبلغ وزن الخزان الواحد (٢٨) مليون رطل ويتسع لخزن (٥٠٠) ألف برميل من البترول ، ورغم الوزن الثقيل للخزانات فقد تم تعويمها وسحبها بحرا بواسطة قاطرات الى مسافة ٥٨ ميلا حيث تم تثبيتها على قاع الخليج

في حقل فتح خلال يوم واحد مع العلم أن العملية استغرقت عدة ساعات لموازنة ضغط الهواء مع كمية المياه داخل الخزانات لدى انزالها ببطء الى عمق ١٥٥ قدما في المياه . ومن الجدير ذكره ان الخزانات المذكورة مفتوحة في أسفلها وان الخزانات مثبتة الى قاع البحر بواسطة ركائز . ان تصميم الخزانات موضوع البحث مبني على مبدأين بسيطين هما :

١ – عدم اختلاط البترول مع الماء .
٢ – البترول أخف من المـــاء .

وعند ضخ البترول داخل الخزان من الأعلى تخرج المياه من الأسفل فيمتلىء الخزان وبعكسه عندما يتم سحب البترول من أعلى الخزان ويشحن في الناقلات فان مستوى المياه يرتفع داخل الخزان ويرفع البترول في الخزان الى الأعلى .

وقد اتخذت في عام ١٩٧٩ التدابير لزيادة سعة التخزين ، فتم شراء ناقلة النفط المسمـاة «ترايد جتس» وأطلق عليها اسم (الوصل) والتي حلت في يوليو / تموز ١٩٨٠ محل مرفق التخزين المسمى المجمع – ١ ومحل مرفق التخزين الناقلة «فنشر أسبانا» وعليه فان الطاقة التخزينية في امارة دبي يمكن أن تلخص وفق ما يلي حتى نهاية عام ١٩٨٦ :

سعة التخزين	بالبرميـــل
الخزان الأول	٤٥٠,٠٠٠
الخزان الثاني	٤٧٠,٠٠٠
الخزان الثالث	٤٧٠,٠٠٠
الوصـــــل	٩٥٠,٠٠٠
الاجمـــالي	٢,٣٤٠,٠٠٠
ناقصا ما يلزم للشحن	١٠٠,٠٠٠
المقدار المختزن بالفعل	٢,٢٤٠,٠٠٠

تاريخ تطوير البترول في امارة دبي :

١ – في عام ١٩٦٣ حصلت شركة بترول كونتنتال على امتياز للتنقيب عن البترول في المنطقة البرية . وأسست شركة نفط دبي (دي بي سي) كشركة تشغيل تابعة لشركة كونتنتال . وفي نفس العام حصلت شركة (دي بي سي) على ٥٠٪ من أسهم شركة دبي المناطق البحرية مع احتفاظ شركة البترول البريطانية وشركة البترول الفرنسية بثلثين وثلثين وثلث على التوالي من الـ ٥٠٪ المتبقية .

٢ – وفي عام ١٩٦٤ نقلت شركة (دي بي سي) ٢٢,٥٪ من امتيازها البري الى شركتي (أرز أويل) الألمانية (دي اي اي) و(صن أويل) علما بأن شركة (تكساكو) امتلكت فيما بعد أسهم شركة (دي أي أي) .

وفي نفس العام تخلت شركة (دي بي سي) عن البئر الاستكشافية في المنطقة البرية المعروفة باسم (قمراء – ١) بعد الحفر الى العمق ١٥٤٠١ قدم كما تخلت الشركة المذكورة عن البئر الاستكشافية في المنطقة البرية والمعروفة باسم فائز سي – ١) بعد الحفر الى عمق (١٢٠٠٠) قدم .

ومن ثم قامت شركة دي بي سي بمنح ١٠٪ من حصتها من الامتياز البحري والبالغة ٥٠٪ الى شركة (دي اي اي) و٥٪ الى شركة صن أويل وفي نفس العام تخلت شركة (دي بي سي) عن بئرها البرية الثانية المعروفة باسم (رماح – ١) بعد أن حفرت الى عمق (١٠,٢٠٠) قدم .

٣ – استمرت شركة (دي بي سي) خلال عام ١٩٦٥ ببرنامجها التطويري في المناطق البحرية .

٤ – وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٦ أعلنت شركة دي بي سي عن اكتشاف البترول من نوعية جيدة على عمق (٧٦٠٠) قدم في البئر (فتح أي – ١) وبتاريخ ٦٦/٦/٢١ أعلنت الشركة عن اكتشاف الطبقة الثانية على عمق (٨٣٠٠) قدم في البئر المذكورة .

٥ – وفي عام ١٩٦٧ وبعد حفر البئر (فتح – ب١) على بعد ميلين من البئر (فتح أي – ١) تم التأكد من أن حقل فتح هو حقل منتج كما ثبت أن البئر التأكيدية الثانية (فتح أي – ١) هي بئر ناجحة .

٦ – وفي عام ١٩٦٨ تخلت الشركة عن البئر البرية (رماح ١١) وبدأت في شهر سبتمبر / ايلول بالحفر التطويري لحقل فتح من المنصة (سي) .

٧ – وفي عام ١٩٦٩ تم انجاز القسم الأول من وضع المنصة على حقل فتح بواسطة (٤) منصات ذات أربعة أعمدة ومنصتين ذاتي ستة أعمدة كما استمر تطوير حقل فتح بحفر الآبار في منطقة (سى) وخلال العام المذكور تخلت شركة بي بي عن حصتها في امتياز دبي البحري وذلك ببيع حصتها الى شركة البترول الفرنسية والتي قامت بدورها ببيع نصف حصتها الى شركة هسبانيول الاسبانية وبحيث أصبحت نسبة المساهمة في الامتياز المذكور كما يلي :

٥٠٪ للشركتين الفرنسية والأسبانية .
٣٥٪ لشركة بترول دبي .
١٠٪ لشركة آرز أويل الألمانية .
٥ ٪ لشركة بترول صن (دبي) .

كما تم خلال نفس العام نصب الخزان دبي رقم – ١ في المنطقة المغمورة في حقل فتح وبدأ الانتاج من الحقل المذكور رسميا بتاريخ ٦/٩/١٩٦٩ وشحنت بتاريخ ٢٢/٩/١٩٦٩ الشحنة الأولى من البترول المستخرج من حقل فتح والبالغة ١٨٠,٠٠٠ برميل الى مصفاة شركة كونوكو في بريطانيا . وفي تاريخ ١٣/١٠/١٩٦٩ احتفلت دبي بدخولها نادي البلدان العربية المصدرة للبترول وذلك بعد تصديرها لأول شحنة .

٨ – وفي عام ١٩٧٠ استمر العمل في تطوير حقل فتح مع انجاز منصة الحفر (د) والحقول الأولى من نوع المنصة (ب) . كما تم الانتاج التجريبي من الطبقات

(علام ، ومشرف وثمامة) في البئر رقم (١) من القسم الجنوبي الغربي لحقل فتح البحري .

٩ - كما أعلن في عام ١٩٧١ أن دبي تملك احتياطيا اضافيا مهما في المنطقة المغمورة وأعلن أيضا عن خطط لتطوير حقل فتح ورفع معدل الانتاج منه خلال العامين المقبلين الى ثلاثمائة ألف برميل يوميا . كما بدأ في العام المذكور العمل في الخزانين الثاني والثالث جنوب غربي مدينة دبي ، وتم بناء ونصب منصتي حفر ذاتي أربعة أعمدة في المنطقة (أي اي) في القسم الجنوبي من حقل فتح وفي ذات النقطة (ف) في القسم الشرقي من حقل فتح ، كما تم تهيئة برج تطويري ثانٍ . واستمر الحفر التطويري بانجاز الآبار (ب) وبدء العمل على المنصتين (أي أي) و(ف) . وقد تخلت الشركة بتاريخ ١٩٧١/٥/١ عن بئر غير منتجة كانت قد حفرتها في القسم الشمالي الغربي من القسم الجنوبي الغربي لحقل فتح بعد أن تم الحفر فيها الى عمق (١٠,٠٥٩) قدما . وبتاريخ ١٩٧١/٥/١ بلغ مجموع انتاج الشركة (٥٠) مليون برميل .

١٠- وفي عام ١٩٧٢ وافقت الشركات المساهمة على الاستمرار في استثمار رؤوس الأموال في حقلي فتح وجنوب غربي فتح كما وافقت على بدء العمل بمشروع رئيسي لضخ المياه والغاز في الحقل . وبتاريخ ١٩٧٢/٥/١ بلغ مجموع انتاج الشركة مائة مليون برميل كما قامت الشركة بانجاز الأعمال الخاصة بالخزانين الثاني والثالث وامداد وسائط في منطقة الخزانات .

وفي سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٣ اكتشفت شركة نفط دبي البترول في النقطة (دي) من المنطقة الاستكشافية والمعروفة بحقل راشد والتي تقع على مسافة ١٥ ميلا جنوب حقل فتح . هذا وقد انتجت البئر ما معدله ٣٧٠٠ برميل يوميا من عمق ١٠,٤٣٨ وعمق ١٠,٧٩٠ قدما .

وكانت كثافة البترول من طبقتي الثمامة ٤١,٣٧ درجة ، وقد بلغت درجة السوائل المكثفة والمستخرجة من طبقة المشرف ٥٣ درجة ويقدر سمك الطبقة المنتجة بحوالي ٣٠٠ قدم .

وحتى نهاية عام ١٩٧٥ بلغ مجموع آبار البترول التي تم حفرها في امارة دبي ٨٢ بئرا ، وبلغ معدل عمق البئر الواحدة ٩٥٠٠ قدم .

والجدول التالي يبين مجموع الصادرات السنوية من البترول الخام من حقل فتح بامارة دبي ، والتي بلغ مجموعها (٣٩٦,٥٣٣,٤٠٧) براميل وذلك منذ بدء التصدير في سنة ١٩٦٩ وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

السنة	مجموع الناقلات	مجموع الصادرات السنوية بالبراميل
١٩٦٩	١٢	٣,٥٦١,٠٩٤
١٩٧٠	٧٩	٣٠,٩٤٩,١٣٤
١٩٧١	٩٨	٤٥,٣٢٣,٣٥٧
١٩٧٢	١١٠	٥٥,٥٩٥,٦٥٠
١٩٧٣	١٥٣	٨١,١٥١,٢٤٥
١٩٧٤	١٤٦	٨٨,٣١٧,٦٥٥
١٩٧٥	١٢٣	٩١,٦٣٥,٢٧٢
المجموع		٣٩٦,٥٣٣,٤٠٧

والجـدول التـالي يبـين مجموع عائدات البترول التي تسلمتها امارة دبي بالدولارات الأمريكية وذلك منذ بدأت تصدير البترول في سنة ١٩٦٩ وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

السنة	مجموع الدخل السنوي بالدولارات الأمريكية
١٩٦٩	٣٧٦,١١٤
١٩٧٠	١١,٥٥٦,٠٠٠
١٩٧١	٣٧,٥٨٧,٠٠٠
١٩٧٢	٥٤,١٢٨,٠٠٠
١٩٧٣	١٠٨,٥٣٦,٠٠٠
١٩٧٤	٥٥٨,٠٤٢,٠٠٠
١٩٧٥	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١٣٧٠,٢٢٥,١١٤

١١- في ١٠ يوليو / تموز ١٩٧٥ صدر قرار امتلاك الشركات البترولية في دبي .

١٢- وفي عام ١٩٧٩ تم التوصل الى ابرام اتفاقية بين حكومة دبي وشركة نفط دبي استعادت بموجبها الشركة حقوق التنقيب والاستكشاف في مساحة تزيد عن ٣٣١٢٥٠ فدانا بالمنطقة المغمورة .

١٣- تم الاستغناء في ٢٥ أغسطس / آب ١٩٨٠ عن مرفق التخزين العائم (فنشر أسبانا) بعد وصول مرفق التخزين العائم «الوصل» في ٢٨ يوليو / تموز من نفس العام كما تم في ٣ سبتمبر / أيلول من عام ١٩٨٠ تحميل أكبر شحنة نفطية من مرافق دبي بلغت ٢٢٢٣٧٤٤ برميل نفط على الناقلة «بوترون» ، وجـرى في نوفمبـر / تشرين الثـاني تنفيـذ وانجـاز مسـح زلزالي مكثف للاستكشـاف والانتـاج غطى منـطقة بلغ طولها ١٦١٣ ميلاً . كما أكملت الشركة في ٩ نوفمبر / تشرين الثاني انتاج البرميل البليون من النفط فيما وصل معدل الانتاج اليومي الى ٣٤٩٢٧٤ برميلاً .

(١) عائدات سنة ١٩٧٥ تقريبية .

يبـين الجـدولان التـاليان تطور الانتاج اليومي وعمليات الحفر من خلال الحقول المنتجة وذلك حتى عام ١٩٨٠[١] .

العام	انتاج النفط (برميل يوميا)	عمليات الحفر (آبار أكملت)
١٩٦٩	١٠٤١١	٦
١٩٧٠	٨٥٨١٢	١٥
١٩٧١	١٢٥٠٧١	١٩
١٩٧٢	١٥٢٨٤٨	٣٢
١٩٧٣	٢١٩٧٤٦	٤٦
١٩٧٤	٢٤١٥٣٠	٥١
١٩٧٥	٢٥٤٣٦٨	٨٤
١٩٧٦	٣١٣٨٤٢	١٠١
١٩٧٧	٣١٩٠٢٨	١٢٤
١٩٧٨	٣٦٢٣٤٦	١٣١
١٩٧٩	٣٥٤٢٩٣	١٣٥
١٩٨٠	٣٤٩٢٧٤	١٤٣

(١) شركة نفط دبي ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٠ ، ص٧ .

* تشمل الاحصائيات الآبار المنتجة وآبار حقن الغاز وآبار الماء والآبار المغلقة التي سدت وهجرت . ولا تشمل الآبار الاستكشافية وآبار الاسعاف .

انتاج النفط لعام ١٩٨٠ حسب الحقول

الحقل	برميل نفط يوميا
فتـــح	١٤٩٠٤٧
جنوب غرب فتح	١٨٨٦٣١
فـــــلاح	٩١٦٣
راشـــــد	٢٤٢٣
	٣٤٩٢٧٤

١٤- وفي ابريل / نيسان ١٩٨٢ تم سحب مرفق التخزين العائم الناقلة (المجمع - ٢) من الخدمة والتي كانت سعتها ٣٠٥,٠٠٠ برميل حيث كانت قد وضعت في الخدمة في اكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٩ . كما تم في ديسمبر من نفس العام الحصول على موافقة حكومة دبي بشأن مشروع المستودعات الجديدة بمنطقة ميناء جبل علي .

١٥- أكمل تركيب معدات مراقبة معدلات غاز الحقن بحقل راشد في يناير / كانون الثاني ١٩٨٤ كما تم في مايو / آيار من نفس العام اكتمال بناء قاعدة دعم العمليات البحرية في جبل علي .

١٦- انجزت شركة نفط دبي(١) قدرا عظيما من التقدم في عمليات الحفر ، والانشاء خلال عام ١٩٨٥ . وطوال عام ١٩٨٥ كانت أربــع حفارات تزاول أعمالها بهمة ونشاط . وفي شهر اكتوبر / تشرين الأول من نفس العام أضيفت وحدة خاصة بانجاز خطط عمليات صيانة وتكييف الآبار . وخلال العام المذكور تم حفر ٢٦ بئرا تطويرية جديدة وانجزت عمليات الصيانة والتكييف على ٣٣ بئرا من الآبار القائمة .

(١) شركة نفط دبي ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٥ ص١-٢ .

وفي برامـج أعمـال عام ١٩٨٥ ظلت عمليـات التنقيب تحـظى بالاهتمـام الرئيسي . وفي مطلع عام ١٩٨٥ أكملت عمليات الفحص والاختبار على البئر الاستكشـافيـة (ثيتا – ٢) ، وخلال نفس العام جرى حفر واختبار البئر الاستكشـافية رقم (١) بجنوب غرب راشد كما جرى انجاز برنامج مسح زلزالي غطى ٢١٧٧ كيلو مترا في اطار برنامج دوما (١٥) وبرنامج دوما (١٦) للمسح الزلزالي .

وقد شملت أنشطة الانشاء لعام ١٩٨٥ تركيب منصة الانتاج الجديدة (فلاج – ج) في حقل فلاح . وتشمل المشاريع الأساسية الأخرى التي تم انجازها خلال عام ١٩٨٥ تركيب (معدل الضغط المركزي – ٢) في حقل فتح ، تركيب (الوحدة «د») بجنوب غرب فتح ، تركيب (مرفق الانتاج المركزي – ٣) بجنوب غرب فتح أيضاً ، ووضع مرفق ارساء فردي جديد في الموقع المحدد له وتغيير موقع مرفق الارساء الفردي رقم (١) بمحطة شركة نفط دبي البحرية لشحن ناقلات النفط ، علاوة على اتمام تمديد سبعة خطوط من أنابيب الانتاج .

وخلال عام ١٩٨٥ شملت عمليات الانشاء تركيب مرافق النفط والغاز على المنصة (ز) والمنصة (ى ى) والمنصة (فلاح ب) ، وتركيب مرافق حقن الماء على المنصة (ت) واجراء تعديلات على مرفقي الغمر بالماء رقم (١(ورقم (٢) وخلال هذا العام أيضاً تم انجاز شبكة اتصالات ذات فعالية عالية وأداء فوري دقيق .

١٧– انجـزت شركة نفط دبي قدرا عظيما من التقدم في عمليات الحفر والانشاء خلال عام ١٩٨٦ – وكانت أربع حفارات تزاول أنشطتها بهمة خلال معظم عام ١٩٨٦ . وقـد صرفت حفارتان منها في شهري اكتوبر / تشرين الأول ونوفمبر / تشرين الثاني . وفي شهر ديسمبر / كانون الأول من نفس العام أضيفت حفارة أخرى لانجاز برنامج صيانة وتكييف الآبار . وخلال العام المذكور تم حفر ٢٨ بئرا تطويرية جديدة وانجزت عمليات الصيانة والتكييف على ١٧ بئرا من الآبار القائمة .

وفي برنامج أعمال ١٩٨٦ ظلت عمليات التنقيب تحظى بالاهتمام الرئيسي ، وخلال نفس العام جرى حفر واختبار البئر الاستكشافية (جديد – ١) ، كما جرى انجاز برنامج مسح زلزالي غطى ٣٤٣ كيلو مترا في اطار برنامج دوما (١٦) للمسح الزلزالي .

وقد شملت أنشطة الانشاء لعام ١٩٨٦ تركيب المنصتين (ل ل/م م) وانجاز مرافق وخطوط أنابيب في حقل جنوب غرب فتح ، وقد شملت المشاريع الأساسية الأخرى التي تم انجازها خلال عام ١٩٨٦ تركيب المرافق النهائية على المنصة (ت) في حقل فتح وعلى المنصة (ك ك) في حقل جنوب غرب فتح ، وتمديد خط أنابيب انتاج لربط المنصة (ط ط) بالمنصة (م م) في حقل جنوب غرب فتح .

وخلال عام ١٩٨٦ أكملت عمليات توسيع مرفق االمساكن رقم (٢) في حقل فتح وعمليات تجديد مرفق المساكن رقم (١) في حقل جنوب غرب فتح ووضعت أنشطة الكوابل المغمورة في حقل جنوب غرب فتح ، ورفعت سعة ضواغط مرفق حقن الغاز – ١ .

ويوضح الموجز الثاني وضع حقول شركة نفط دبي النفطية الأربعة نتيجة لعمليات التطوير المستمرة والتي امتدت طوال السنوات السابقة .

حقل فتح :

منذ اكتشاف الحقل دأبت الشركة على تطويره وانماء مرافقه حتى أصبحت في نهاية عام ١٩٨٦ تشتمل على (٣٠) منصة ، و(١١٤) بئرا نشطة ومرافق معالجة ، وضواغط سعتها ٣٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم لحقن الغاز ، و(٩٣) ميلا من خطوط أنابيب تجميع وتوزيع الغاز ، و(٤١) ميلا من كابلات القوى الكهربائية وأجهزة الاتصالات ومرفق للحقن بالماء على منصتين يتألف من (٤) وحدات تبلغ طاقتها (٥٥٠,٠٠٠) برميل ماء يوميا ، ومرافق تخزين سعتها ٢,٣٤ مليون برميل من النفط .

حقل جنوب غرب فتح :

شمل هذا الحقل في نهاية عام ١٩٨٦ (١٨) منصة و(٨١) بئرا نشطة ومرافق لحقن الغاز طاقتها (٢٦٢) مليون قدم مكعب يوميا وكذلك (٦١) ميلا من خطوط أنابيب التجميع والتوزيع علاوة على (١٧) ميلا من كابلات الكهرباء والاتصالات . وينقل انتاج حقل جنوب غرب فتح عبر خط أنابيب الى حقل فتح لتخزينه وتصديره .

حقـــل فـــلاح :

ولهذا الحقل حتى نهاية عام ١٩٨٦ ثلاث منصات وفيه (٣٦) بئرا نشطة و(٥٦) ميلا من خطوط أنابيب النفط والغاز والماء .

حقـــل راشـــد :

تشمل منصة الانتاج المنفردة في هذا الحقل (٨) آبار (خمس آبار تنتج النفط لحساب شركة نفط دبي وثلاث آبار تنتج الغاز لحساب دوغاز و(١٨) ميلا من خطوط أنابيب النفط .

ويمكن تلخيص تطور عمليات الحفر بالنسبة الى عدد الآبار التي أكملت خلال الفترة ١٩٦٩ – ١٩٨٦ بما يلي :

السنة	أنشطة الحفر آبار أكملت (تصاعدياً)
١٩٦٩	٦
١٩٧٠	١٥
١٩٧١	١٩
١٩٧٢	٣٢
١٩٧٣	٤٦
١٩٧٤	٥١
١٩٧٥	٨٤
١٩٧٦	١٠١
١٩٧٧	١٢٤
١٩٧٨	١٣١
١٩٧٩	١٣٥
١٩٨٠	١٤٢
١٩٨١	١٥٢
١٩٨٢	١٦٦
١٩٨٣	١٨٧
١٩٨٤	٢٠٤
١٩٨٥	٢٣٠
١٩٨٦	٢٥٨

تشمـل الآبار المتدفقة وأبار الرفع بالغاز والحقن بالماء والآبار المعطلة والآبار المسدودة والمهجورة ولا تشمل الآبار الاستكشافية والآبار البديلة .

وفي نهاية عام ١٩٨٦ وصل اجمالي عدد أفراد القوى العاملة بشركة نفط دبي الى ٩٨٢ فردا . وكان الموظفون من رعايا دولة الامارات العربية المتحدة يشكلون ١١٪ من اجمالي عدد موظفي الشركة .

وفي نهاية عام ١٩٨٦ أيضاً كان معدل الانتاج اليومي من البترول في دبي بحدود ٣٥٠ ألف برميل ، ارتفع الى معدل ٤٣٠ ألف برميل يومياً في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ .

شركة دبي للغاز الطبيعي المحدودة (دوغاز) :

تمكنت حكومة دبي بعد دراسة الجدوى الاقتصادية ، من استغلال الغاز الناتج عن حقول فتح ، وجنوب غرب فتح وفلاح وراشد بالاشتراك مع شركة سيميتار أويلز وأنشأت شركة دبي للغاز الطبيعي «دوغاز» التي قامت بالاتفاق مع عدد من البنوك العالمية على استثمار ما يزيد على ٣٠٠ مليون دولار لتطوير المرافق الخاصة بمعالجة الغاز الناتج من حقول دبي كما تعاقدت دوغاز مع شركة سيميتار أويلز المحدودة لادارة وتصميم المشروع كمـا تم تعيينهـا لتشغيل المنشأة عند اكمال المنصات وخطوط الأنابيب ووحدة المعالجة والمحطة البرية .

وتم الاتفاق مع شركة ماكديرموت الأمريكية على :

١ – انشـاء وتـركيب منصتين للضغط ومنصة أخرى تستعمل لضغط الغاز أو لانتاج النفط من حقول دبي البحرية .

٢ – مد خط أنابيب على قاع البحر يزيد طوله عن ٨٠ ميلا .

٣ – تشييد منشأة معالجة ومرفق لتخزين السائل من المجمع الصناعي بجبل علي .

٤ – بناء رصيف تحميل في المياه العميقة بميناء جبل علي .

وفي ربيع ١٩٧٧ بدأت الانشاءات على رقعة من الرمال تبعد بحوالي ٣٠ ميلا عن دبي والواقعة في منطقة جبل علي الصناعية الجديدة .

وفي ٢٢ ابـريل / نيسان ١٩٨٠ قام صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم نائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي بافتتاح منشأة الغاز الطبيعي .

وفي ١١ يونيو / حزيران من نفس العام تم تحميل أول ناقلة الى اليابان واسمها «جاز جيميناي» .

وقد صمم المصنع الأصلي لمعالجة ١٠٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الذي تم تجميعه من حقول فتح وراشد البحرية وفي عام ١٩٨٣ تقرر توسيع الطاقة من حقل راشد بتركيب منصة بحرية ثانية وثلاث آبار اضافية لزيادة الانتاج بمعدل ٢٥ مليون قدم مكعبة في اليوم تقريبا .

وبعدئذ تقرر بناء منصة الضغط الاضافية ، وقد كانت وظيفة هذه المنصة ضغط الغاز المصاحب في حقل فتح ، وكان هذا الغاز يحرق حتى ذلك التاريخ ولقد كان انشاؤها مماثلا للمنصات الأخرى . ولكن تم في هذه المرة تجميع الأسطح في وحدة واحدة برا بدلا من تركيبها في البحر .

كما قامت الشركة بمد خطوط أنابيب لتوصيل الغاز من المنصات البحرية الى مرافق المعالجة الخاصة بها ، وفي نفس الوقت مد خط أنابيب مباشر لامداد شركة كهرباء دبي بالغاز المرسب ويقطع خط الانابيب الذي يبلغ قطره ٢٤ بوصة مسافة ٤,٥ ميل الى محطة الكهرباء في جبل علي حيث يستعمل غاز الوقود لتشغيل وحدات الغـلي البخارية التي تقوم بادارة المولدات التوربينية ونتيجة لذلك ازداد الانتاج بصورة هائلة مع زيادة امدادات البروبين والبيوتين بنسبة تزيد عن ٤٠٪ والغاز المكثف بنسبـة ٥٠٪ ، وبالاضافة الى ذلك تضاعف امداد الغاز المرسب المتوفر للاغراض الصناعية والمحلية بحيث أصبح يعادل ١١٠ ملايين قدم مكعبة يوميا .

شركة الامارات لتعبئة الغاز المحدودة (غاز الامارات) :

تعتبـر شركـة غاز الامارات ، وهي شركة مملوكة بالكامل من قبل حكومة دبي ومركزها دبي ، الشركة الرائدة في تعبئة الغاز المسيل وتسويقه وتوصيله الى كبار المستهلكـين مثـل الفنـادق والمجمعـات السكنيـة والمصـانـع والمنشآت الأخرى للاستفادة منه في الأغراض المنزلية اليومية أو الصناعية . وقد قامت الشركة بافتتاح أول مصنع لتعبئة الغاز المسيل في المنطقة في عام ١٩٧٤ تحت اسم شركة (كالجاز) للتعبئة المحدودة ، في منطقة خور دبي بالقرب من جسر المكتوم وبذلك بدأت لأول مرة تعبئة اسطوانات غاز البترول المسيل للمستهلكين في دولة الامارات وسلطنة عمان ولعدم توفر الغاز محليا في ذلك الوقت فقد كانت الشركة تستورد الغاز من مصفاة البحرين ، بواسطة باخرتين خاصتين لنقل الغاز اشترتهما حكومة دبي لذلك الغرض .

وبعد افتتاح مصنع معالجة الغاز لشركة دبي للغاز الطبيعي المحدود – دوغاز – في عام ١٩٨٠ في منطقة جبل على قامت الشركة بتشييد مصنع حديث للغاز المسيل بالقـرب من مصنـع دوغاز لاستلام الغاز رأسا من المصنع بواسطة خط أنابيب وانتهت عملية استيراد الغاز من مصفاة البحرين وأصبحت ملكية الشركة ١٠٠٪ لحكومة دبي منذ بدء أعمال االمصنع الجديد في مارس / آذار ١٩٨١ . بعد أن كانت حكومة دبي تمتلك ٦٠٪ من الشركة وتم تغيير اسم الشركة ولتقديم خدمات أفضل للامارات الشمالية وبعض المناطق المجاورة في سلطنة عمان فقد قامت شركة غاز الامارات بعد ذلك بتشييد مصنعين للتعبئة في كل من امارتي عجمان والفجيرة .

وقـد تأسست الشركة بموجب مرسوم رقم (١٤) لعام ١٩٨٠ كشركة مساهمة خصـوصية محدودة في دبي ، أغراضها استيراد وتصدير وتوزيع وصناعة وبيع وتصنيع وتعبئة وتغليف غاز البترول المسيل . وتملك الشركة طاقة تخزينية من الغاز قدرهـا ألف طن ، في مصنعهـا في جبـل علي ومعدات وأجهزة أوتوماتيكية لتعبئة الاسطوانات باحجامها المختلفة وبمعدلات مرتفعة تصل الى حوالي ألف اسطوانة في الساعة وهناك طاقة تخزينية كبيرة اضافية في مصنع دوغاز ، لضمان تزويد مصنع الامـارات بكـل ما يحتاج اليه من الغاز المسيل . كما تمتلك الشركة أسطولا من

ناقلات الغاز الصهريجية لنقل الغاز الى مصانعها في كل من امارتي عجمان والفجيرة وأيضا لنقل الغاز المستورد من مصفاة أم النار في امارة أبوظبي ولتوصيل الغاز الى خزانات كبار المستهلكين ، داخل دولة الامارات وخارجها . وقد شرعت الشركة أخيرا بتسويق غاز البروبان الصافي المسيل ، للأغراض الصناعية وأصبح هذا الغاز متوفرا ، اما عن طريق الاسطوانات ، واما بتوصيله الى خزانات المستهلكين بواسطة ناقلات الغاز .

ولأن للغاز المسيل مزايا عديدة عند استعماله كوقود فان الشركة لا تزال تدرس بجدية وسائل تنشيط مبيعاتها اما بشكل وقود للسيارات أو للأغراض الصناعية وقد ارتفعت مبيعات الشركة منذ أول عام كامل لعملها في عام ١٩٧٥ من ٨,٧٧٣ طناً مترياً الى أن وصلت الى أعلى رقم لها خلال عام ١٩٨٣ وهو ٤٠,٢٩٥ طناً مترياً .



ثانياً : امارة الشارقة :

تأتي الشــارقة في المرتبة الثالثة من حيث أهميتها البترولية بالنسبة للامارات العربية المتحدة وذلك بعد كل من امارتي أبوظبي ودبي سواء أكان ذلك من حيث معدلات الانتاج والتصدير أم من حيث الاحتياطي من البترول الخام والغاز الطبيعي .

وتعمل في الصناعة البترولية ثلاث شركات هي :

١ – شركة نفط الهلال .
٢ – شركة كرستال أويل .
٣ – شركة أموكو للنفط .

١ – شركة نفط الهلال :

وتضم شركة نفط الهلال كلاً من الشركات التالية :

شركة بيوتس جازاند أويل ولها ٣٥٪ من الاسـهم .
شركة اشلاند أويل كومباني ولها ٢٥٪ من الاسـهم .
شركة سكيلي أويل كومباني ولها ٢٥٪ من الاسـهم .
شركة كيرمنجي كوربوريشن ولها ١٢,٥٪ من الاسـهم .
شركة جوينبير كوربوريشن ولها ٢,٥٪ من الاسـهم .

وقد حصلت شركة نفط الهلال على امتيازها في امارة الشارقة في عام ١٩٦٩ ومنذ ذلك العام والى عام ١٩٧٢ قامت الشركة بأعمال المسح الزلزالي لمنطقة امتيازها في البحر ثم قررت أن تبدأ في حفر البئر الأولى في التركيب الذي سمي باسم مبارك .

وبالفعل في اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٢ نجحت الشركة في اكتشاف البترول

بكميات تجارية لأول مرة في تاريخ امارة الشارقة ومن بئر مبارك رقم (١) حيث أعطى البئر انتاجا قدره ١٣,٩٥٥ برميلاً يومياً .

وفي يوليو / تموز ١٩٧٣ تم اكتشاف البترول في بئر مبارك رقم (٢) بعد اجراء الفحوص الاختبارية ، من البترول والغاز فانتج ٥٩٩٠ برميلاً يوميا من البترول ذي المحتوى الكبريتي المنخفض وانتج أيضاً ٢,٣ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي .

وفي شهر ابريل / نيسان من عام ١٩٧٣ اكتشف البترول في بئر مبارك رقم (٣) والتي تبعد ثلاثة أميال عن بئر مبارك رقم (١) حيث كانت نتائج هذه البئر قريبة من نتائج بئر مبارك رقم (٢) . وفي عام ١٩٧٥ عثرت الشركة على البترول بكميات كبيرة في بئر مبارك رقم (٤) وفي يوليو / حزيران عام ١٩٧٤ صدرت أول شحنة من بترول الشارقة لتصبح ثالثة امارة مصدرة للبترول بعد كل من أبوظبي ودبي . وتم تصدير بترول حقل مبارك البحري عن طريق الباخرة (بركة) والتي تستخدم كخزان عائم بعد أن تم تثبيتها بالقرب من حقل مبارك وذلك لغرض الاسراع في تصدير البترول . وقد بلغ معدل صادرات امارة الشارقة من البترول في عام ١٩٧٤ حوالي ٥١ ألف برميل يومياً ، انخفض في عام ١٩٧٥ الى ٣٨ ألف برميل يومياً ، ثم انخفض حاليا الى ما يقارب عشرة آلاف برميل يوميا معظمها من المكثفات . وهذا الحقل مشترك مع ايران .

٢ - شركة كريستال أويل :

منحت هذه الشركة امتيازا للتنقيب عن البترول في المناطق اليابسة في الشارقة على مساحة قدرها ٨٥٠ ميلا مربعا وذلك في يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ وقد نصت هذه الاتفاقية على أنه خلال عام واحد من التوقيع على الاتفاقية لا بد أن تكون الشركة قد فرغت من جميع العمليات الجيوفيزيائية الأولية وذلك لتقدير القيمة البترولية للمنطقة حيث يتم بعد ذلك اختيار المكان المناسب لعمليات الحفر ، الا أنها تخلت عن الامتياز الممنوح لها .

٣ - **شركة أموكو للنفط** :

تم توقيع اتفاقية الامتياز للتنقيب عن النفط في المناطق البرية في امارة الشارقة بين صاحب السمو الدكتور الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة وشركة أموكو للنفط المتفرعة من شركة ستاندرد أويل الأمريكية في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٨ ، وتبلغ مساحة الامتياز ٢٤٣٠ كيلو متراً مربعا .

تم اجراء المسح الزلزالي في المنطقة البرية ابتداء من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٢ . وقد بدأ حفر البئر رقم (١) في الصجعة في مايو / آيار ١٩٨٠ وانتهى في ديسمبر / كانون الأول من نفس العام وقد بلغ عمقها ١٤٣٨٥ قدما . وبانتهاء الحفر في هذه البئر أعلن عن أول اكتشاف للنفط في المناطق البرية في امارة الشارقة وذلك في ٧ /١٢ / ٨٠ وقد قدر احتياطي الحقل من الغاز بسبعة تريليونات قدم مكعب كما أعلن عن اكتشاف الغاز أيضاً في حقل مواعيد والذي قدر احتياطيه بتريليوني

قدم مكعب من الغاز . وفي العشرين من يونيو / حزيران من عام ١٩٨٢ تم الافتتاح الرسمي للمنشآت النفطية لمجمع الصجعة وبدأ الانتاج في ١٩٨٢/٧/٢ وتم تصدير أول شحنة منه في ١٩٨٢/٧/٣١ أي بعد حوالي ٢٠ شهرا من حفر البئر الاستكشافية الأولى .

هذا وتم توقيع اتفاقية لبيع الغاز المنتج لمؤسسة الامارات العامة للبترول في ١٩٨٢/١٢/٨ وتهدف هذه الاتفاقية الى امداد محطات الكهرباء والماء وجميع المصانع في الامارات الشمالية بالغاز اللازم لتشغيلها . وقد نفذ هذا المشروع في مايو / أيار عام ١٩٨٤ بعد أن بوشر العمل بالانشاءات الضرورية له في سبتمبر / أيلول عام ١٩٨٣ .

وتقدر الطاقة الانتاجية المتوقعة لحقل الصجعة بـ ٨٠ ألف برميل يوميا ، حيث أنه من جراء حفر ثلاث آبار فقط حصلت الشركة على انتاج قدره تسعة آلاف برميل يوميا من النفط الخفيف ومائة مليون قدم مكعب من الغاز يوميا . ويعتبر بترول الصجعة ذا نوعية ممتازة ويوجد في المجمع البترولي مصنع لتنقية النفط والغاز وضخه الى خزانات الحمرية عبر خط أنابيب بمسافة ٢٠ ميلاً . وتتسع هذه الخزانات الى ٦٠٠ ألف برميل .

ثالثا : امارات عجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة :

١ - عجمـــان :

حصلت شركـة يونايتد ريفايننج الامريكية على امتياز يغطي مساحة ١٧ ميلا مربعا في المناطق البرية بعجمان و٢٣٠ ميلا مربعا في المناطق البحرية ، الا أنها قامت في عام ١٩٧٥ بالتخلي عن جزء من منطقة الامتياز كما حصلت شركة أساميرا أويل في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٤ على ٢٥٪ من الحصص التي كانت قد تخلت عنها شركة يونيون واكسدنتال . وفي أواخر عام ١٩٧٨ حصلت شركة فورمان على امتياز للتنقيب في المناطق البحرية من عجمان . وشهد عام ١٩٨٣ تعديلا في نسب المشاركين في مجموعة الشركات التي تقوم بالاستكشاف في عجمان بحيث أصبحت حينها :

- لا نداويل	٧٥,٣٤٨
- عجمان الوطنية للبترول	٢٤,٣٨٧
- بان آسـيا	٠,٢٦٥

وقامت شركة لاند أويل بحفر بئرين استكشافيتين خلال عام ١٩٨٤ أشار البئر عجمان - ٢ (الذي وصل الحفر فيه الى عمق ١٥٧١٠ أقدام) الى احتمال وجود مكثفات غاز ، أما البئر الثانية والتي وصل الحفر فيها الى ١٣٤٢٣ قدماً فقد أظهرت النتائج على أنها بئر جافة . وقد تخلت بعد ذلك في عام ١٩٨٥ شركة لاند أويل عن المساحة كلها لشركة عجمان الوطنية للبترول والتي تقوم الآن بأعمال الاستكشاف في امارة عجمان كلها .

ب - أم القيوين :

عملت في أم القيـوين حتى منتصف السبعينـات شركتان احداهما في المناطق البرية والأخرى في المناطق البحرية والشركة الأولى هيوستن مملوكة بالكامل الى شركة

نفط ومعادن هيوستن الامريكية وكان يقع امتيازها في المناطق البرية وبمساحة ٨٥٠ كيلو متراً مربعا .

والشركة الثانية هي شركة يونايتيد رفايننج والتي كانت تتوزع أسهمها بين الشركات التالية :

– شركة يونايتيد رفايننج	٪٢٥
– شركة نفط سوبيريور الكندية	٪٢٥
– شركة نفط أساميرا	٪٢٥
– شركة نفط اندراكو	٪٧,٥
– شركة زاباتا	٪٧,٥
– شركة كيواني	٪١٠

وقد منحت الشركة امتيازها في المناطق البحرية وتبلغ مساحته ١٦٠٠ كيلو متر مربع وكانت نتائج حفر البئر الأولى قد أظهرت بعض الأدلة على وجود المواد الهايدروكربونية .

وقد اكتشف الغاز في أم القيوين في عام ١٩٧٦ في بئر أم القيوين رقم (١) التي تبعد عن الشاطيء مسافة ٢٢ كم وتبعد عن حقل مبارك ٢٤ كم . وقد قدرت الطاقة الانتاجية للبئر في بداية اكتشافها بحدود ٤١ مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا بالاضافة الى ٤٧٥ برميلاً يوميا من النفط الخام[١] وقامت بهذا الاكتشاف شركة Zapata Exploration وقد جرى اتفاق في ١٤ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٧ على أن تقوم شركة دبي للغاز «دوغاز» بتمويل العمل في تطوير حقول الغاز في أم القيوين على أن يتم توريد ٦٠ مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا من هذا الغاز لاستخدامه في المشاريع الصناعية في جبل علي بدبي وخاصة معمل صهر الألمنيوم .

---

(١) مصادر خاصة .

وفي عام ١٩٨٣ ، تم تعديل الاتفاقية المبرمة بين حكومة أم القيوين وشركة دويتش تكســاكو بأن تخلت الشركة عن ٢١٢ كيلو متراً مربعاً من المساحة الكلية لمنطقة البحث والبالغة ٤٢٥ كيلو متراً مربعاً . ومنحت مساحة قدرها ٧٨٠ كلم٢ في عام ١٩٨٤ لمجموعتين من الشركات هي :

- مجموعة ليندين (LUNDIN GROUP) ومنحت مساحة ٥٦٠ كلم٢ .

- مجموعة شركات دويتش تكساكو (DEUTSCHE TEXACO) واكسون (EX-XON) وتنيكو (TENNECO) ومنحت مساحة قدرها ٢٢٠ كلم٢ بنسب بلغت بالتوالي ٥٠٪ و٣٠٪ و٢٠٪ .

وعنــد نهاية عام ١٩٨٥ كانت مجموعتان فقط من الشركات تقوم بالبحث عن البترول في امارة أم القيوين ، ولم يسجل أي نشاط استكشافي سوى قيام الشركة الغــربيــة للجيوفيزياء (WESRERN GEOPHYSICAL) بعمل مسوحات زلزالية قدرها ١٨٠ كيلو متراً لحساب مجموعة دويتش تكساكو (DEUTSCHE TEXACO) كما قامت نفس الشركة بعمل ٢٩٠ كيلو مترا لحساب مجموعة بلاسيد أويل .

ج - رأس الخيمــة :

بدأ التنقيب عن النفط في امارة رأس الخيمة في عام ١٩٦٤ عندما حصلت شركة يونيــون أويــل أف كاليفــورنيا الأمريكية (Union Oil Of California) على امتياز بالتنقيب في جميع أراضي الامارة . ولكن الشركة تخلت عن امتيازها في عام ١٩٧٢ .

وفي مايو / أيار ١٩٧٣ أعطي امتياز جديد يغطي مساحة ٢٢٠٠ كم مربع من منــاطق رأس الخيمــة البحرية لشركتين هما : فيتول للتنقيب الهولندية والمملوكة للشركات التالية :

– شركة تطوير فيتول	٢٥٪
– شركة ويكتز بت	٢٠٪
– شركة ســـير	١٢,٥٪
– شركة دويتش شاخت باو	١٠٪
– شركة يونايتيد رفايننج	٧,٨٧٥٪
– شركة سوبيرويو الكندية	٨,٤٣٧٥٪
– شركة نفط أساميرا	٨,٤٣٧٥٪
– شركة سي . أس آر	٥٪
– شركة كيواني	٢,٧٥٪

أما الشركة الثانية فكانت شركة ويكس للبترول الاسترالية . وقد شكلت هاتان الشركتـان مع مجمـوعـة أخـرى من الشركـات كونســورتيوم للتنقيب عن النفط واستثماره . وقد اتخذت حكومة رأس الخيمة قرارا بأن تمتلك ٥٠٪ من حصص هذه الشركات . وقد بدأ الحفر بحثا عن البترول في عام ١٩٧٥ .

وفي يوليـو / تموز ١٩٧٦ أدى الحفر الى اكتشاف البترول في حقل يبعد عن ساحل الامارة مسافة ٢٥ كلم . ولكن ظروف وتطورات عديدة عطلت برنامج التطوير وقد تخلت الشركة عن منطقة عملها في عام ١٩٧٩ .

وفي عام ١٩٧٨ حصلت شركة جولف الأمريكية على اتفاقية للتنقيب عن النفط في مناطق رأس الخيمة البرية . وقد تخلت عن جزء من امتيازها في ١٩٨٢/١/١٤ وتخلت عنه كليا في ١٩٨٧/٧/٩ . وكانت شركة جولف قد حفرت في مايو / أيار ١٩٨٠ بئر الجيري رقم (١) في منطقة اذن . كما وقعت اتفاقيتان في عام ١٩٨٠ للتنقيب عن النفـط في المناطق البحرية لرأس الخيمة الأولى مع شركة جلف أويل والثانية مع شركة انترناشيونال بتروليوم الكندية . وفي السابع من فبراير / شباط ١٩٨٣ أعلن عن اكتشاف شركة جلف أويل للنفط في حقل صالح على بعد ٢٦ ميلا من شاطيء رأس الخيمة .

وفي التاسع من فبراير / شباط ١٩٨٤ ، تم الاحتفال ببدء الانتاج في حقل صالح ومن البئر صالح - ١ بطاقة يومية قدرها خمسة آلاف برميل و٢٥ مليون قدم مكعبة من الغاز . وقد تم الاتفاق بين حكومة رأس الخيمة والشركات العاملة في حقل صالح على أن يمتلك الجانب الوطني ٥٠٪ من شركة تطوير حقل صالح .

وتتوزع الامتيازات الممنوحة في الامارة حتى نهاية عام ١٩٨٥ وفق ما يلي :

الامتياز	المساهمون	الحصص
١ - جلف - ١	شركة نفط أموكو رأس الخيمة	٥٠٪
	جلف أويل رأس الخيمة المحدودة (مشغل)	٥٠٪
٢ - جلف - ٢	جلف أوفشور رأس الخيمة المحدودة (مشغل)	٢٥,٢٣٪
	انترناشونال بتروليوم المحدودة	٨,٦٦٪
	أوفررسيز بتروليوم اند انفستنت كوربوريشن	١٠,٦١٪
	شركة رأس الخيمة الوطنية للبترول	٥٠٪
	وينترشل أي.جي	٥,٥٪

هذا وقد بلغ معدل الانتاج اليومي من النفط في امارة رأس الخيمة ، في عام ١٩٨٤ حوالي ٥,٨ ألف برميل ارتفع في عام ١٩٨٥ الى ٩,١١٧ برميلاً . وبناء لانسحاب شركة جلف شيفرون من مجموعة الشركات المساهمة في امتياز الحقل في ٢١/ ٥/ ١٩٨٧ فقد وزعت مساهمتها بين المساهمين الآخرين .

د - الفجـــيرة :

عملت في مطلع السبعينات في الامارة شركة واحدة هي شركة رزيرف أويل اند جاز وتبلغ مساحة امتيازها ٢٨٠٠ كيلو متر مربع وذلك في المناطق البحرية من الامارة .

وشهد عام ١٩٨٤ عودة النشاط الخاص بالبحث عن البترول بعد فترة طويلة توقفت فيها هذه البحوث أثر تخلي شركة يونيجلف عن مناطق البحث الخاصة بها حيث أن هذه الشركة لم تكن على المستوى التكنولوجي الذي أحدثته الصناعة البترولية في طرق معالجة المشاكل الخاصة بالبحث عن البترول في المناطق الصعبة التركيب مثل جبال عمان في الفجيرة وعمان وامتداداتها البحرية في بحر عمان . وكان للاستكشافات البترولية التي تمت في مناطق مشابهة لهذه المناطق من الناحية التركيبية بالولايات المتحدة الأمريكية مثل Rocky Mountains الأثر الأكبر في اقبال الشركات للبحث عن البترول في امارة الفجيرة .

منحت في عام ١٩٨٤ مساحة بحرية قدرها ٢٦٢٩,٥ كلم٢ لمجموعتين من الشركات هما شركة مريديان أويل .Meridian Oil Co بمساحة قدرها ١٢٥٤,٥ كلم٢ في الحدود الشمالية لامارة الفجيرة والمجموعة الأخرى هي كونسولديتد انترناشيونال كوربوريشن (Cosolidated International Petroleum Corporati- on) .

وفي عام ١٩٨٤ قامت شركة جيوفيز كل سيرفيس انك (GSI) بمسوحات زلزالية بحرية قدرها ٥٢٢,٤ كيلو متر لحساب مجموعة (Consolidated) كما قامت الشركة الغربية للجيوفيزياء بعمل مسوحات زلزالية بحرية لنفس المجموعة قدرها ٢٨٩,٨ كيلو متر وتمت عمليات التطوير لكل المسوحات الزلزالية بواسطة شركة جيكو النرويجية (Geco) .

وفي نفس العام قامت الشركة الغربية للجيوفيزياء بعمل مسوحات زلزالية بحرية بلغت ٤٢٠ كيلو متراً ومسوحات جاذبية قدرها ٣٦٢ كيلو متراً ومغناطيسية قدرها ١٣٨ كيلو متراً لحساب مجموعة مريديان (Meridian) ولم يتم تسجيل أي حفر استكشافي في امارة الفجيرة .

الفصل الثالث

مراحل الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة

المبحث الاول : انتاج البترول

المبحث الثاني : تكرير البترول

المبحث الثالث : تسويق البترول

المبحث الرابع : انتاج الغاز الطبيعي

المبحث الخامس: احتياطي البترول والغاز

مراحل الصناعة البترولية
في الامارات العربية المتحدة

بعد أن بحثنا في الفصل الثاني ، شركات البترول العاملة في الامارات العربية المتحدة ، سوف نبحث هنا مراحل الصناعة البترولية ونقصد بهذه المراحل متابعة البترول بعد اكتشافه ابتداء من انتاجه وتصديره الى تكريره وتسويقه على النطاقين المحلي والخارجي ، ثم نعرض انتاج وصناعة الغاز الطبيعي في دولة الامارات العربية ، وأخيرا نبحث في احتياطات البترول والغاز في دولة الامارات العربية المتحدة .

المبحث الأول

انتاج البترول

اكتشف البترول بكميات تجارية لأول مرة في امارة أبوظبي ، وبدأ انتاجه وتصديره من حقل أم الشيف في المناطق البحرية في عام ١٩٦٢ ثم بدأ الانتاج بعد ذلك من المناطق البرية عام ١٩٦٣ ، ثم اكتشف البترول في امارة دبي بكميات تجارية في عام ١٩٦٦ في حقل فتح حيث صدرت أول شحنة من بتروله في عام ١٩٦٩ كذلك تم اكتشاف حقل مرغم في عام ١٩٨٢ ثم اكتشف البترول بعد ذلك في امارة الشارقة وذلك في عام ١٩٧٢ في حقل مبارك وبدأ التصدير منه في عام ١٩٧٤ ثم اكتشف حقل الصجعة البرى في عام ١٩٨٠ .

وسنبحث انتاج البترول وتصديره وعائداته من كل من امارة أبوظبي والامارات الأخرى المنتجة والمصدرة للبترول .

أولاً : امارة أبوظبي :

تعتبر امارة أبوظبي المنتج الرئيسي للبترول ، من بين الامارات السبع الأعضاء في الاتحاد . كما أنها أولى الامارات التي تم العثور على البترول فيها بكميات تجارية . وقد بلغ انتاج البترول في عام ١٩٦٢ ، وهو أول عام يبدأ فيه الانتاج ، حوالي ٧٩٥ ألف طن (حوالي ١٤,٢ ألف برميل يومياً) وازداد الانتاج ليصل الى حوالي ١,٦٥ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٧ ، ثم وصل في عام ١٩٨٧ الى حوالي ١,٠٧ مليون برميل يومياً ، ثم ارتفع الى حوالي ١,٢ مليون برميل في عام ١٩٨٨ . وفي عام ١٩٨٩ وصل انتاج البترول الخام في الامارة بحدود ١,٥ مليون برميل يومياً . وينتج البترول في امارة أبوظبي من المناطق البرية والبحرية وتقوم بانتاج البترول ثماني شركات منتجة ومشاركة حاليا وهي :

١ – شركة بترول أبوظبي للعمليات البترولية البرية (أدكو) (ADCO) .

٢ – شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة) (ADMA-OPCO) .

٣ – شركة تطوير حقل زكم (زادكو) (ZADCO) .

٤ – شركة توتال أبو البخوش (TBK) .

٥ – شركة نفط أبوظبي المحدودة (اليابان) (ADOC) .

٦ – شركة تطوير أم الدلخ (يوديكو) (UODECO) .

٧ – شركة بترول أميراداهيس .

٨ – شركة بترول البندق المحدودة (انتاج مشترك) .

ويتم الانتاج والتصدير بالمشاركة(١)مع شركة بترول أبوظبي الوطنية أدنوك ، الا أنه وبشكل عام فان كمية البترول المنتج من الحقول البرية منذ عام ١٩٦٤ وحتى الآن تزيد عن تلك التي تنتج من الحقول البحرية ، وينتج البترول في المناطق البرية من خمسة حقول يأتي على رأسها حسب احصائيات عام ١٩٨٨ حقل عصب ثم حقل بوحصا وحقل شاه وحقل سهل . أما حقل باب فلم ينتج منه خلال عام ١٩٨٧ وذلك لاسباب اقتصادية بعد أن تم تخفيض الانتاج منه بصورة تدريجية اعتبارا من عام ١٩٨١ .

وقد تم اكتشاف عدد من الحقول المتوسطة والصغيرة أهمها حقل زرارة وحقل الحويله وحقل باب غرب وحقل جسيوره وحقل مندر وحقل الرويس وحقل جرن يافور وغـيرهـا ، ولم تستغل هذه الحقول لأسباب مختلفة ، كما تم العثور على خمسة وعشرين تركيباً آخر يحتمل وجود البترول فيها .

وفيما يلي جداول بمعدلات الانتاج اليومية والسنوية للبترول الخام والمكثفات لكل حقل من الحقول البرية المنتجة للفترة من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٨٨ .

---

(١) نسب المشاركة وحصص الشركات وكميات البترول المنتجة والمبيعة من قبل ادنوك والشركات في مكان آخر من هذا الكتاب مبحث الشركات ومبحث التسويق .

جدول رقم (١)

انتاج البترول الخام من حقل باب من عام ١٩٦٤ - ١٩٨٨ (آلاف البراميل)

السنة	حقـــل بـــاب		
	الانتاج الكلي	المعدل اليومي	نسبة انتاج الحقل الى الانتاج الكلي للمناطق البريـة للامـارة
١٩٦٤	٤٦٠٦٧	١٢٥,٩	٩٨,٥
١٩٦٥	٤٥٠٥٨	١٢٣,٤	٦٤,٥
١٩٦٦	٤٥٠٨١	١٢٣,٥	٤٨,٣
١٩٦٧	٤٠٣٤٢	١١٠,٥	٤٢,٩
١٩٦٨	٣٦٠٨٣	٩٨,٦	٣١,٣
١٩٦٩	٤٣٧٢٣	١١٩,٨	٣٣,٦
١٩٧٠	٤٩٨٣٠	١٣٦,٥	٣٢,١
١٩٧١	٥١٩٧٤	١٤٢,٤	٢٤,٧
١٩٧٢	٤٨١٧٦	١٣١,٦	٢١,٦
١٩٧٣	٤٠١٧٢	١١٠,١	١٣,٨
١٩٧٤	٣٣١١١	٩٠,٧	٩,٨
١٩٧٥	٢٩٩١٠	٨١,٩	٩,١
١٩٧٦	٣٦٠٨٥	٩٨,٦	٩,٦
١٩٧٧	٣١٧٧٣	٨٧	٨,٥
١٩٧٨	١٨٤٦٩	٥٠,٦	٥,٩
١٩٧٩	١٧٩٧٤,٦	٤٩,٢	٥,٧
١٩٨٠	١٩٨٩٤,٤	٤٩,٢	٧,٦
١٩٨١	١٠٨٣٦,٩	٢٩,٧	٥,٢
١٩٨٢	٥٤٨٧,٥	١٥	٣,٠
١٩٨٣	٥٧٩٧,٣	١٥,٩	٣,٢
١٩٨٤	٥٦٥١,٢	١٥,٤	٣,٤
١٩٨٥	٥٥٢٥,٢	١٥,١	٣,٥
١٩٨٦	٣٤٨٣,٣	٩,٥	١,٨
١٩٨٧(٢)	–	–	–
١٩٨٨	–	–	–

– المصدر / دائرة البترول – أبوظبي .

(١) تم تخفيض الانتاج من حقل باب في بداية أغسطس / آب عام ١٩٨٠ .

(٢) توقف الانتاج في عام ١٩٨٧ و١٩٨٨ لاسباب اقتصادية .

جدول رقم (٢)

انتاج البترول الخام من حقل بوحصا من عام ١٩٦٤ - ١٩٨٨

(بآلاف البراميل)

السنة	حقل بو حصا		
	الانتاج الكلي	المعدل اليومي	نسبة انتاج الحقل الى الانتاج الكلي للمناطق البريــة للامــارة
١٩٦٤	٦٨٩	١,٩	١,٥
١٩٦٥	٢٤٥٨٩	٦٧,٤	٣٥,٣
١٩٦٦	٤٨٠٨٠	١٣١,٧	٤٨,٣
١٩٦٧	٥٣٦٧٧	١٤٧,١	٥٧,٠
١٩٦٨	٧٩٠٨٣	٢١٦,١	٦٨,٧
١٩٦٩	٨٦٠٧٠	٢٣٥,٨	٦٦,٣
١٩٧٠	١٠٥٢٦٠	٢٨٨,٤	٦٧,٩
١٩٧١	١٥٧٨٨٥	٤٣٢,٦	٧٥,٢
١٩٧٢	١٧٤٧٤٣	٤٧٧,٤	٧٨,٣
١٩٧٣	٢٤٨١٣٤	٦٧٩,٨	٨٥,٦
١٩٧٤	١٧٠٦٦٢	٤٦٧,٦	٥٠,٩
١٩٧٥	١٧٥٨٨٥	٤٨١,٩	٥٣,٧
١٩٧٦	١٨١٣٦٩	٤٩٥,٥	٤٨,٣
١٩٧٧	١٨٥٢٨٧	٥٠٧,٦	٤٩,٨
١٩٧٨	١٦٥٩٩٧	٤٥٤,٨	٥٣,٧
١٩٧٩	١٦٦١١١,٦	٤٥٥,١	٥٣,٦
١٩٨٠	١٢٢٨٩٦,٨	٣٣٥,٨	٤٧,٣
١٩٨١	٩٢٧١٢,٢	٢٥٤	٤٥,٢
١٩٨٢	٩٢٧٢٥	٢٥٤	٥٠,٧
١٩٨٣	٩١٨٧١	٢٥١,٧	٥٠,٩
١٩٨٤	٧٧٧١٦,٦	٢١٢,٣	٤٦,٩
١٩٨٥	٧١٥٠٢,٢	١٩٥,٩	٤٥,٨
١٩٨٦	٩٥١٨٨,٥	٢٦٠,٨	٥٠,٦
١٩٨٧	١٢١٦٥٢,٨	٣٣٣,٣	٥٦,٥
*١٩٨٨	—	٣٧٣,٧	٥٦,٥

– المصدر / دائرة البترول – أبوظبي .

– تم تخفيض الانتاج في أغسطس / آب ١٩٨٠ .

* تقدير .

جدول رقم (٣)
انتاج البترول الخام من حقل عصب من عام
١٩٧٣ - ١٩٨٨ - (بآلاف البراميل)

السنة	حقل عصب		
	الانتاج الكلي	المعدل اليومي	نسبة انتاج الحقل الى مجمل الانتاج البري ٪
١٩٧٣(١)	١٤٧٠	٤	٠,٥
١٩٧٤	١٣١٢٤٥	٣٥٩,٦	٣٩,٠
١٩٧٥	١١٩٦٤٥	٣٢٧,٨	٣٦,٦
١٩٧٦	١٤٩٩٦٠	٤٠٩,٧	٤٠,٠
١٩٧٧	١٤٥٨٥٩	٣٩٩,٦	٣٩,٢
١٩٧٨	١١٥٢٩٥	٣١٥,٩	٣٣,٣
١٩٧٩	١١٦٨١٠,٨	٣٢٠	٣٧,٧
١٩٨٠	١٠٩٧٩٣,٢	٣٠٠	٤٧,٣
١٩٨١	٩٥٧٠٣,٥	٢٦٢,٢	٤٥,٢
١٩٨٢	٨٣١٩٤,١	٢٢٧,٩	٤٥,٥
١٩٨٣	٨٢٧٢٢,٦	٢٢٦,٦	٤٥,٨
١٩٨٤	٨٠٢٣٩,٨	٢١٩,٢	٤٨,٤
١٩٨٥	٧٦٩٢٥,١	٢١٠,٨	٤٩,٢
١٩٨٦	٨٤٥٣٥,٥	٢٣١,٦	٤٤,٩
١٩٨٧	٨٦٧٩٤,١	٢٣٧,٨	٤٠,٣
١٩٨٨*	—	٢٦٦,٦	٤٠,٣

(١) بدأ الانتاج التجاري في عام ١٩٧٣ .
– تم تخفيض الانتاج من حقل عصب في يونيو / حزيران ١٩٨١ .
* تقديــر .

جدول رقم (٤)
انتاج البترول الخام من حقل سهل وشاه
من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٨ (بآلاف البراميل)

السنة	حقل سهل			حقل شاه		
	المجموع الكلي	المعدل اليومي	النسبة ٪ الى مجموع انتاج الحقول البرية	المجموع الكلي	المعدل اليومي	النسبة ٪ الى مجموع انتاج الحقول البرية
١٩٧٥	١٦٨٣[١]	٤,٦	٠,٠٥	—	—	—
١٩٧٦	٧٧١٨	٢١,١	٢	—	—	—
١٩٧٧	٩٠٤٣,٦	٢٤,٨	٢,٤	—	—	—
١٩٧٨	٩٢٦٤,١	٢٥,٤	٣	—	—	—
١٩٧٩	٩١٣٤,٣	٢٥	٢,٩	—	—	—
١٩٨٠	٧١٧٢,٨	١٩,٦	٢,٨	—	—	—
١٩٨١	٥٦٢٦,٥	١٥,٤	٢,٧	—	—	—
١٩٨٢	١٣٢٧,٥	٣,٦	٠,٧	٥,٦[٢]	٠,٠١٥	٠,٠٠٣
١٩٨٣	٩٤	٠,٣	٠,٠٥	—	—	—
١٩٨٤	٣٧٨,٩	١,٠	٠,٢٢	١٨٤١,٤	٥,—	١,١
١٩٨٥	٣١٥,٨	٠,٩	٠,٢٠	١٨٩١,٣	٥,٣	١,٢
١٩٨٦	٢٥٩١,٦	٧,١	١,٣	٢٣١٧,٩	٦,٤	١,٢
١٩٨٧	٢٧٦٣,١	٧,٦	١,٢	٤٠٥٧,٦	١١,١	١,٩
*١٩٨٨	—	٨,٦	١,٢	—	١٢,٦	١,٩

(١) بدأ الانتاج التجاري عام ١٩٧٥ .

(٢) بدأ الانتاج التجاري عام ١٩٨٢ .

* تقديري .

جدول رقم (٥)

اجمالي انتاج البترول الخام من الحقول البرية من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٨٨ - (بآلاف البراميل) بالاضافة الى انتاج المكثفات

السنة	مجموع الحقول البرية زيت خام		مجموع الحقول البرية زيت + مكثفات		انتاج المكثفات	
	المجموع الكلي	المعدل اليومي	المجموع الكلي	المعدل اليومي	المجموع الكلي	المعدل اليومي
١٩٦٤	٤٦٧٥٦	١٢٧,٨	–	–	–	–
١٩٦٥	٦٩٦٤٧	١٩٠,٨	–	–	–	–
١٩٦٦	٩٣١٦١	٢٥٥,٢	–	–	–	–
١٩٦٧	٩٤٠١٩	٢٥٧,٦	–	–	–	–
١٩٦٨	١١٥١٦٦	٣١٤,٧	–	–	–	–
١٩٦٩	١٢٩٨٠٣	٣٥٥,٦	–	–	–	–
١٩٧٠	١٥٥٠٩٠	٤٢٤,٩	–	–	–	–
١٩٧١	٢٠٩٨٥٩	٥٧٥	–	–	–	–
١٩٧٢	٢٢٢٩١٩	٦٠٩	–	–	–	–
١٩٧٣	٢٨٩٧٧٦	٧٩٣,٩	–	–	–	–
١٩٧٤	٣٣٥٠١٨	٩١٧,٩	–	–	–	–
١٩٧٥	٣٢٧١٢٣	٨٩٦,٢	–	–	–	–
١٩٧٦	٣٧٥١٣٢	١٠٢٤,٩	–	–	مكثفات من باب ثمامة	–
١٩٧٧	٣٧١٩٦٢,٦	١٠١٩,٠	٣٧٣٩٦٥,٦	١٠٢٤,٦	٢٠٠٣	٥,٥
١٩٧٨	٣٠٩٠٢٥,١	٨٤٦,٧	٣١٢٢٤٦,١	٨٨٥,٥	٣٢٢١	٨,٨
١٩٧٩	٣١٠٠٣١,٣	٨٤٩,٣	٣١٥٤٣٤,١	٨٦٤,٢	٥٤٠٢,٨	١٤,٨
١٩٨٠	٢٥٩٧٥٧,٢	٧٠٩,٨	٢٦٧٣٣٦,١	٧٣٠,٤	٧٥٧٨,٩	٢٠,٧
١٩٨١	٢٠٤٨٧٩,١	٥٦١,٣	٢١١١١٢,٨	٥٧٨,٤	٦٢٣٣,٧	١٧,١
١٩٨٢	١٨٢٧٣٩,٧	٥٠٠,٥	١٨٢٨٩٣	٥٠١,١	١٥٣,٣	٠,٤
١٩٨٣	١٨٠٤٨٤,٩	٤٩٤,٥	١٨٣١٤٣,٦	٥٠١,٨	٢٦٥٨,٧	٧,٣
١٩٨٤	١٦٥٨٢٧,٩	٤٥٢,٩	١٦٩٧٣٧,٥	٤٦٣,٨	٣٩٠٩,٦	١٠,٧
١٩٨٥	١٥٦١١٥٩,٦	٤٢٧,٩	١٥٩٥٧٠,٢	٤٣٧,٢	٣٤١٠,٦	٩,٣
١٩٨٦	١٨٨١١٦,٨	٥١٥,٤	١٨٩٨٠٨,٣	٥٢٠,٠	١٦٩١,٥	٤,٦
١٩٨٧	٢١٥٢٦٧,٦	٥٨٩,٨	٢١٦٠٠٠,٠	٥٩١,٨	٧٣٢,٤	٢,٠
*١٩٨٨	–	٦٦١,٥	–	–	غ.م	غ.م

- المصدر / دائرة البترول .
- تم انتاج المكثفات من حقل باب عام ١٩٧٧ .

* تقديــري .

هذا ومن الجدير بالذكر أن حقل عصب بدأ الانتاج منه في عام ١٩٧٣ أما حقل سهل فلقد بدأ الانتاج منه في عام ١٩٧٥ . ليصل الى حوالي ٢٠ ألف برميل يومياً في عام ١٩٨٠ ثم خفض الانتاج منه ليصل الى حوالي ٨,٦ ألف برميل يومياً في عام ١٩٨٨ . أما حقل شاه فلقد ابتدأ الانتاج منه في عام ١٩٨٢ ليصل الى حوالي ١٢,٦ ألف برميل يومياً في عام ١٩٨٨ .

ويبين الجدول التالي كميات البترول الخام والمكثفات المصدرة من المناطق البرية :

صادرات البترول الخام من حقول المناطق البرية بآلاف البراميل (١٩٦٣ - ١٩٨٧)

مجموع صادرات الحقول البرية						
	باب[1] - بوحصا - عصب - ساحل - شاه				مجموع صادرات المكثفات من حقل باب	
	مجموع الحقول البرية - زيت خام	المعدل اليومي	مجموع الحقول البرية زيت خام+مكثفات	المعدل اليومي	المجموع الكلي	المعدل اليومي
١٩٦٣	٥٤٣,٥	–	–	–	–	–
١٩٦٤	٤٥٤٩٤,٤	١٢٤,٣	–	–	–	–
١٩٦٥	٦٩٠٨٨,٥	١٨٩,٣	–	–	–	–
١٩٦٦	٩٣٨١٤,٤	٢٥٧,٠	–	–	–	–
١٩٦٧	٩٤٠٣٢,٢	٢٥٧,٦	–	–	–	–
١٩٦٨	١١٣٩٥٠,٠	٣١١,٣	–	–	–	–
١٩٦٩	١٢٩٦٣٧,٣	٣٥٥,٢	–	–	–	–
١٩٧٠	١٥٥٦٧٩,٥	٤٢٦,٥	–	–	–	–

١٩٧١	٢٠٨٢١٣,٣	٥٧٠,٤	–	–	–	–
١٩٧٢	٢٢٣٨٢٨,١	٦١١,٦	–	–	–	–
١٩٧٣	٢٨٥٤٦٥,١	٧٨٢,١	–	–	–	–
١٩٧٤	٣٣٣٩٥٠,٨	٩١٤,٩	–	–	–	–
١٩٧٥	٣٢٧٧٥٢,٥	٨٩٨,٠	–	–	–	–
١٩٧٦	٣٧١٠٨٨,٢	١٠١٣,٩	–	–	–	–
١٩٧٧	٣٦٧٥٧٣,٥	١٠٠٧,١	–	–	–	–
١٩٧٨	٣٠٥٦٥٨,٣	٨٣٧,٤	–	–	–	–
١٩٧٩	٣٠٣١٦٢,٥	٨٣.,٦	٣٠٨٤٩٦,٦	٨٤٥,٢	٥٣٣٤,١	١٤,٦
١٩٨٠	٢٥٢٩٩١,٧	٦٩١,٢	٢٦٠٥٥٦,٨	٧١١,٩	٧٥٦٥,١	٢٠,٧
١٩٨١	١٧٨٤٣٩,٧	٤٨٨,٩	١٨٤٦٧٣,٤	٥٠٦,٠	٦٢٣٣,٧	١٧,١
١٩٨٢	١٤٧٦٨١,٦	٤٠٤,٦	١٤٩٢١٤,٧	٤٠٨,٨	١٥٣٣,١	٤,٢
١٩٨٣	١٣٨٠٢١,١	٣٧٨,١	١٤٠٦٧٩,٨	٣٨٥,٤	٢٦٥٨,٧	٧,٣
١٩٨٤	١٠٨٥٧٩,١	٢٩٦,٧	١١٢٤٨٨,٦	٣٠٧,٤	٣٩٠٩,٥	١٠,٧
١٩٨٥	٩٨٢٧٤,٣	٢٦٩,٢	١٠١٦٨٤,٩	٢٧٨,٦	٣٤١٠,٦	٩,٤
١٩٨٦	١٢٤١٩٦,٢	٣٤٠,٣	١٢٥٩٦٦,٢	٣٤٥,١	١٧٧٠	٤.٨
١٩٨٧	١٤٦٥٠٧,٥	٤٠١,٤	١٤٧٢٤٠,٠	٤٠٣,٤	٧٣٢,٥	٢,٠
*١٩٨٨	غ.م	٤٥٠,٢	غ.م	–	–	–

(١) لم ينتج منه عام ١٩٨٧ .

* تقديـــري .

أما حقول الانتاج البحرية فيأتي على رأسها بالأهمية وكمية الانتاج ، حسب احصائيات عام ١٩٨٨ حقل زكم العلوي والسفلي وحقل أم الشيف وحقل أم الدلخ وسطح وحقل أبو البخوش وحقل مبرز وحقل البندق (المشاركة فيه دولة قطر) وحقل أرزنة ، وهنالك حقول أخرى مكتشفة لم ينتج منها بعد . هذا وقد بلغ المعدل اليومي لانتــاج البتــرول الاجمالي من الحقول البحرية ٦٦٠,٣ ألف برميل يوميا في عام ١٩٨٨ بعد أن كان انتاجها ٦٢٦,٨ ألف برميل يومياً في عام ١٩٧٧ .

كذلك فان الانتاج من حقل البندق يمثل ٥٠٪ من الانتاج الكلي ، من هذا الحقل والمضاف الى انتاج الحقول البحرية حيث يلاحظ من الجدول التالي توقف الانتاج منه في عام واحد هو عام ١٩٨٢ بعد أن بدأ تخفيض الانتاج اعتبارا من عام ١٩٧٩ لأسباب فنية .

ومن الجدير بالذكر أن حقل أم الشيف كان من أوائل الحقول المنتجة في المناطق البحرية . تلاه حقل زكم السفلي اعتبارا من عام ١٩٦٧ . وفي عام ١٩٧٣ بدأ حقل مبرز الانتاج ، أما حقل البندق فقد دخل الانتاج عام ١٩٧٥ . كما بدأ الانتاج من حقل زكم العلوي عام ١٩٧٦ تلاه حقل أرزنة عند عام ١٩٧٩ ، أخيرا بدأ الانتاج من حقل أم الدلخ وسطح اعتبارا من عام ١٩٨٥ .

وتبين الجداول التالية من رقم ١ الى رقم ٥) الكميات البترولية والمكثفات المنتجة من كل حقل من الحقول البحرية سنويا ويومياً من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٨٨ .

جدول رقم (١)

انتاج حقل أم الشيف من البترول الخام من عام ١٩٦٢ والى عام ١٩٨٨ (بآلاف البراميل)

السنة	حقل أم الشيف		
	الانتاج الكلي	المعدل اليومي	نسبة الانتاج الى مجمل الانتاج البحري ٪
١٩٦٢	٥٩٩٥,٠	٣٠,٠	١٠٠
١٩٦٣	١٧٥٩١,٠	٤٨,٠	١٠٠
١٩٦٤	٢٢٤٣٦,٤	٦١,٣	١٠٠
١٩٦٥	٣٣١٦٨,٤	٩٠,٩	١٠٠
١٩٦٦	٣٨٠٩٩	١٠٤,٤	١٠٠
١٩٦٧	٤٠٧٦٨,٥	١١١,٧	٩٠
١٩٦٨	٣٠٢١٥,٨	٨٢,٦	٤٥
١٩٦٩	٣٠٤٣٨,٦	٨٣,٤	٣٤,٢٤
١٩٧٠	٢٩٩١٩,٧	٨٢,٠	٣٠,٥
١٩٧١	٣٦٤٤٧,٨	٩٩,٩	٢٧,٨
١٩٧٢	٥٥٠٨٢,٦	١٥٠,٥	٣٤
١٩٧٣	٧٣٧٤٤,٦	٢٠٢	٣٩,٩
١٩٧٤	٦٩٩٨٧,٨	١٩١,٨	٣٨,٩
١٩٧٥	٦٥٢٣٧,٨	١٧٨,٧	٣٧,٧
١٩٧٦	٧٢٥١١,٧	١٩٨,١	٣٥,٣
١٩٧٧	١٠٥٠١٠,٨	٢٨٧,٧	٤٢,٩
١٩٧٨	٩١١٠٤	٢٤٩,٦	٤٢,٢
١٩٧٩	٩١٠٥٢,٥	٢٤٩,٥	٤١,٨
١٩٨٠	٩٣٤٦٠,٦	٢٥٥,٤	٤١,٧
١٩٨١	٨٣١٠٩,٩	٢٢٧,٧	٤١,٨
١٩٨٢	٧٢٢٥٤,٢	١٩٧,٩	٥١,٦
١٩٨٣	٤٨٧٦٣,٥	١٣٣,٦	٤٥,٥
١٩٨٤	٤٢٦٧٣,٦	١١٦,٦	٣٠,٤
١٩٨٥	٤٤٥٣٣,٩	١٢٢,٠	٣١,٠
١٩٨٦	٥٤٠١٣,٨	١٤٨,٠	٣٠,٩
١٩٨٧	٥٠٨٨٨,٥	١٣٩,٤	٢٩,٠
*١٩٨٨	—	١٩٢,٣	٢٩,٠

* تقديـــري

جدول رقم (٢)

انتاج البترول الخام من حقل زكم السفلي وزكم العلوي للفترة من عام ١٩٦٧ والى عام ١٩٨٨ (بآلاف البراميل)

السنة	حقل زكم السفلي		حقل زكم العلوي		نسبة انتاج الحقول الى اجمالي الحقول البحرية	
	الانتاج الكلي	المعدل اليومي	الانتاج الكلي	المعدل اليومي	زكم السفلي ٪	زكم العلوي ٪
١٩٦٧	٤٥٥٣,٦	١٢,٥	–	–	١٠	–
١٩٦٨	٣٦٩٤٨,٧	١٠١,٠	–	–	٥٥	–
١٩٦٩	٥٨٤٦١,٩	١٦٠,٢	–	–	٦٥,٧٦	–
١٩٧٠	٦٨٢٠٠,٣	١٨٦,٩	–	–	٦٩,٥	–
١٩٧١	٩٤٦٧٠	٢٥٩,٤	–	–	٧٢,٢	–
١٩٧٢	١٠٦٢٣٦,٤	٢٩٠,٣	–	–	٦٥,٨	–
١٩٧٣	١١١٢١١,١	٣٠٤,٧	–	–	٥٩,٠	–
١٩٧٤	٩٨٥٠١,٩	٢٦٩,٩	–	–	٥٤,٧	–
١٩٧٥	٨٨٦٣٣,٤	٢٤٢,٨	–	–	٧٤,٨	–
١٩٧٦	٧٣٩٤١,٢	٢٠٢	١٧٣٩٧,٤	٤٧,٥	٣٦,١	٨,٥
١٩٧٧	٦٩٤٨٣	١٩٠,٤	١٥٨٦٧,٧	٤٣,٥	٣٠,٣	٦,٩
١٩٧٨	٧١٩٨٨	١٩٧,٢	١٧٧٧٦,١	٤٨,٧	٣٣,٣	٨,٢
١٩٧٩	٧٢٦٤٣,٩	١٩٩	١٥١٧٩,٤	٤١,٦	٣٣,٣	٧,٠
١٩٨٠	٧٥١٤١	٢٠٥,٣	١٦٠٣١,٤	٤٣,٨	٣٣,٥	٧,١
١٩٨١	٧٢٣٨٥,٣	١٩٨,٣	١٠٦٦١,٨	٢٩,٢	٣٦,٤	٥,٤
١٩٨٢	٣٢٢٩٦,٨	٨٨,٥	٢٥٤٤,٩	٧,٠	٢٣,٠	١,٨
١٩٨٣	٢٦٢٤٧,٧	٧١,٩	–	–	٢٤,٥	–
١٩٨٤	٢٥٢١١,٢	٦٨,٩	٣٩٢٥٥,٤	١٠٧,٣	١٨	٢٨,٠
١٩٨٥	٢٠٦٩٠,٣	٥٦,٧	٣٩٣٨٣,٩	١٠٧,٩	١٤,٤	٢٧,٤
١٩٨٦	٢٩٠٩٨,٨	٧٩,٧	٥٤٤١٤,٨	١٤٩,١	١٦,٦	٣٣,٧
١٩٨٧	٣٧٨٣٣,٣	١٠٣,٧	٥٨٨٥١,٢	١٦١,٢	٢١,٦	٣٣,٦
١٩٨٨	–	١٤٢,٥	–	٢٢١,٦	٢١,٦	٣٣,٦

– انتاج حقل زكم السفلي يتضمن انتاج حقل زكم العلوي في عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٥.

– ابتداء من عام ١٩٨٤ أصبح انتاج حقل زكم العلوي بادارة شركة تطوير حقل زكم (زادكو).

جدول رقم (٣)

انتاج البترول الخام من حقل ابو البخوش
للفترة من عام ١٩٧٤ والى عام ١٩٨٨ (بآلاف البراميل)

السنة	حقـــل أبـــو البخـــوش		
	الانتاج الكلي	المعدل اليومي	نسبة الانتاج الى مجمل الانتاج البحري ٪
١٩٧٤	٦٥٩١,١	١٨,٠	٣,٦
١٩٧٥	٢٣٦٩٨,٩	٦٤,٩	١٢,٨
١٩٧٦	٢٩٦٢٢,٦	٨٠,٩	١٤,٤
١٩٧٧	٢٧٣٧١,٢	٧٤,٩	١٢
١٩٧٨	٢٥٧١٨,٦	٧٠,٥	١١,٩
١٩٧٩	٢٦٦٣٤,٥	٧٢,٩	١٢,٢
١٩٨٠	٢٣٨٨٢,٤	٦٥,٣	١٠,٦
١٩٨١	٢١٠٠٩,٣	٥٧,٦	١٠,٦
١٩٨٢	٢٢٢٣٩,٩	٦٠,٩	١٥,٩
١٩٨٣	٢١٨٧٦,١	٥٩,٩	٢٠,٤
١٩٨٤	٢٠٤٣٥,٢	٥٥,٨	١٤,٦
١٩٨٥	٢٤٠٩٨,٦	٦٦,٠	١٦,٨
١٩٨٦	١٩٢٨٩,١	٥٢,٨	١١,٠
١٩٨٧	٧٧٧٥,٩	٢١,٣	٤,٤
*١٩٨٨	—	٢٩,٠	٤,٤

* تقديـــري .

جدول رقم (٤)

انتاج البترول الخام من حقل مبرز (منذ عام ١٩٧٤) وحقل البندق (منذ عام ١٩٧٦) وحقل أرزنة (منذ عام ١٩٧٩) وحقل أم الدلخ (منذ عام ١٩٨٥) والى عام ١٩٨٨ (بآلاف البراميل)

السنة	حقل مبرز		حقل البندق		حقل ارزنة		حقل ام الدلخ + سطح	
	الانتاج الكلي	المعدل اليومي	الانتاج الكلي	المعدل[1] اليومي	الانتاج الكلي	المعدل اليومي	الانتاج الكلي	المعدل اليومي
١٩٧٣	٢١٢٨,٥	٥,٨	–	–	–	–	–	–
١٩٧٤	٥٠٣٨,٣	١٣,٨	–	–	–	–	–	–
١٩٧٥	٧٦٧٠,٩	٢١,٠	١٦٧,٣	٠,٥	–	–	–	–
١٩٧٦	٨١٥١,١	٢٢,٣	٣٧٣٤,٤	١٠,٢	–	–	–	–
١٩٧٧	٧٥٩٠,٦	٢٠,٨	٣٤٥٨,٢	٩,٥	–	–	–	–
١٩٧٨	٧٩٠٥,٩	٢١,٧	١٠٩٩,٢	٣,٠	–	–	–	–
١٩٧٩	٨٤٠٠,٢	٢٣,٠	٦٤٥,٨	[2]١,٨	٣٢٤٢,٥	٨,٩	–	–
١٩٨٠	٧٦٨٧,٩	٢١,٠	١٧,١	٠,٠٥	٧٨٧٧,٩	٢١,٥	–	–
١٩٨١	٧١٢٦,٧	١٩,٥	٢١,٤	٠,١	٤٤٨٧,٩	١٢,٣	–	–
١٩٨٢	٦٦٧١,٦	١٨,٣	–	–	٣٨٨٧,٦	١٠,٧	–	–
١٩٨٣	٦٦٣١,٧	١٨,٢	١٣٩,٨	٠,٤	٣٤٠٩,٨	٩,٣	–	–
١٩٨٤	٦٦٤٦,٤	١٨,٢	١٤٧٧,٨	٤,٠	٤٢٩٤,٥	١١,٧	–	–
١٩٨٥	٦٣٣٢,٩	١٧,٤	٣٣٤٢,٢	٩,٢	٣٥٤٦,٥	٩,٧	١٥٥١,٩	٤,٢
١٩٨٦	٥٩٣٤,٨	١٦,٣	٤٣٦٠,٦	١١,٩	٣٩٧٥,٩	١٠,٩	٣٦٣٩,٩	١٠,٠
١٩٨٧	٥٥٩١,٣	١٥,٣	٤٢٦٩,٤	١١,٧	٤١٩٠,٣	١١,٥	٥٩٣٢,٣	١٦,٣
١٩٨٨	–	٢١,٠	–	١٥,٨	–	١٥,٧	–	٢٢,٤

(١) ٥٠٪ من انتاج الحقل هي الحصة العائدة لامارة أبوظبي وهو رقم الانتاج أعلاه .

(٢) بدأ تخفيض الانتاج في حقل البندق في ١٠/٧/١٩٧٩ لاسباب فنية حتى توقف الانتاج تماما في عام ١٩٨٢ .

نسبة انتاج الحقول أدناه الى مجمل الانتاج
في المناطق البحرية لامارة أبوظبي

السنة	حقل مبرز	حقل البندق	حقل أرزنة	حقل أم الدلخ وسطح
١٩٧٣	١,١	–	–	–
١٩٧٤	٢,٨	–	–	–
١٩٧٥	٤,١	٠,٠٩	–	–
١٩٧٦	٤,٠	١,٨	–	–
١٩٧٧	٣,٣	١,٥	–	–
١٩٧٨	٣,٧	٠,٥	–	–
١٩٧٩	٣,٩	٠,٣	١,٥	–
١٩٨٠	٣,٤	٠,٠٠٧	٣,٥	–
١٩٨١	٣,٦	٠,٠١	٢,٢٥	–
١٩٨٢	٤,٨	–	٢,٨	–
١٩٨٣	٦,٢	٠,١٣	٣,٢	–
١٩٨٤	٤,٧	١,٠٥	٣	–
١٩٨٥	٤,٤	٢,٣	٢,٥	١,٠٨
١٩٨٦	٣,٤	١,٩	٢,٣	٢,٠٨
١٩٨٧	٣,١	٢,٤	٢,٤	٣,٤
١٩٨٨	٣,١	٢,٤	٢,٤	٣,٤

جدول رقم (٥)

اجمالي انتاج الحقول البحرية من البترول والمكثفات من عام ١٩٦٢ والى عام ١٩٨٨ (بآلاف البراميل)

السنة	مجموع الحقول البحرية زيت خام		مجموع الحقول البحرية زيت خام + مكثفات		مكثفات حقل ام الشـيف		مكثفات حقل زكم العلـوي	
	المجموع الكلي	المعدل اليومي	المجموع الكلي	المعدل اليومي	المجموع الكلي	المعدل اليومي	المجموع الكلي	المعدل اليومي
١٩٦٢	٥٩٩٥,٠	٣٠,٠	–	–	–	–	–	–
١٩٦٣	١٧٥١٧,٠	٤٨,٠	–	–	–	–	–	–
١٩٦٤	٢٢٤٣٦,٤	٦١,٣	–	–	–	–	–	–
١٩٦٥	٣٣١٦٨,٤	٩٠,٩	–	–	–	–	–	–
١٩٦٦	٣٨٠٩٩	١٠٤,٤	–	–	–	–	–	–
١٩٦٧	٤٥٣٢٢,١	١٢٤,٢	–	–	–	–	–	–
١٩٦٨	٦٧١٦٤,٥	١٨٣,٦	–	–	–	–	–	–
١٩٦٩	٨٨٩٠٠,٥	٢٤٣,٦	–	–	–	–	–	–
١٩٧٠	٩٨١٢٠	٢٦٨,٩	–	–	–	–	–	–
١٩٧١	١٣١١١٧,٨	٣٥٩,٣	–	–	–	–	–	–
١٩٧٢	١٦١٣١٩	٤٤٠,٨	–	–	–	–	–	–
١٩٧٣	١٨٧٠٨٤,٢	٥١٢,٥	–	–	–	–	–	–
١٩٧٤	١٨٠١١٩,١	٤٩٣,٥	–	–	–	–	–	–
١٩٧٥	١٨٥٤٠٨,٣	٥٠٧,٩	–	–	–	–	–	–
١٩٧٦	٢٠٥٣٥٨,٤	٥٦١,٠	–	–	–	–	–	–
١٩٧٧	٢٢٨٧٨١,٥	٦٢٦,٨	–	–	–	–	–	–
١٩٧٨	٢١٥٥٩١,٨	٥٩٠,٧	٢١٦٦٦٣,٣	٥٩٣,٦	١٠٧١,٥	٢,٩	–	–
١٩٧٩	٢١٧٧٩٨,٨	٥٩٦,٧	٢١٨٦٥٠,٦	٥٩٩,٠	٨٥١,٨	٢,٣	–	–
١٩٨٠	٢٢٤٠٩٨,٣	٦١٢,٣	٢٢٧٨٩٧,٤	٦٢٢,٧	٣٧٩٩,١	١٠,٤	–	–
١٩٨١	١٩٨٨٠٢,٣	٥٤٤,٧	٢٠٢٧٠٥,٣	٥٥٥,٤	٣٩٠٣	١٠,٧	–	–
١٩٨٢	١٣٩٨٩٥	٢٩٣,٣	١٤٤٩١٩,٥	٣٩٧,٠	٥٠٢٤,٥	١٣,٧	–	–
١٩٨٣	١٠٧٠٦٨,٦	٢٩٣,٣	١١١١٩٩,٨	٣٠٤,٦	٤١٣١,٢	١١,٣	–	–
١٩٨٤	١٣٩٩٩٤,١	٣٨٢,٣	١٤٤٧٦٢,٩	٣٩٥,٥	٤٧٦٨,٨	١٣,٠	–	–
١٩٨٥	١٤٣٤٨٠,٢	٣٩٣,١	١٤٨٤٢٠,٧	٤٠٦,٦	٤٩٤٠,٥	١٣,٥	–	–
١٩٨٦	١٧٤٧٢٧,٧	٤٧٨,٧	١٨٢٤٣٧,٦	٤٩٩,٨	٤٣١١,٤	١١,٨	٣٣٩٨,٥	٩,٣
١٩٨٧	١٧٥٣٣٢	٤٨٠,٤	١٨٢٩٣٤,٦	٥٠١,٢	٣٧٥٠,٦	١٠,٣	٣٨٥١,٨	١٠,٥
١٩٨٨	–	٦٦٠,٣	–	–	–	–	–	–

أما الصادرات من الحقول البحرية ، فقد بلغت عام ١٩٨٧ حوالي ٤٨٠,٥ ألف برميـل يوميـاً وهي نفس الكميـة المنتجة من الحقول مضافاً اليها بعض كميات مخزون السنة السابقة .

أما الصادرات حسب الحقول ، فقد ابتدأت صادرات حقل أم الشيف عند عام ١٩٦٢ حيث وصلت الى أعلى مستوى لها عام ١٩٧٧ . وبحدود ٢٨٨,٩ ألف برميل يومياً ثم أصبحت كمية الصادرات من هذا الحقل بحدود ١٩٢,٣ ألف برميل يومياً عام ١٩٨٨ كذلك فقد ابتدأت الصادرات من حقل زكم السفلي في عام ١٩٦٧ حتى وصلت الى أعلى مستوى لها عام ١٩٧٣ وبحدود ٣٠٦,٣ ألف برميل يومياً وحيث انخفضت الصادرات من هذا الحقل عام ١٩٨٨ لتصل الى حوالي ١٤٢,٥ ألف برميل يومياً .

وبدأت الصادرات من حقل زكم العلوي عام ١٩٧٨ لتصل في عام ١٩٨٨ الى أعلى مستوى لها وهو ٢٢١,٦ ألف برميل يومياً .

أما حقل أبو البخوش فقد بدأت صادراته عام ١٩٧٤ بحدود ١٦,٤ ألف برميل يومياً ثم وصلت الى أعلى مستوى لها عام ١٩٧٦ وبحدود ٨١,٨ ألف برميل يومياً ثم صدر من هذا الحقل ما يعادل ٢٩,٠ ألف برميل يوميا عام ١٩٨٨ .

وقـد بدأت الصـادرات من حقل مبرز عام ١٩٧٣ ، وبلغ مجموعها[١] بحدود ١٥,٢ ألف برميل عام ١٩٨٧ .

وقد بدأت الصادرات من حقل البندق المشترك (مناصفة مع قطر) في عام ١٩٧٦ ثم توقفت لمدة أربع سنوات لأسباب فنية (من نهاية عام ١٩٧٩ وحتى بداية عام ١٩٨٤) ولقد صدر منه في عام ١٩٨٨ (حصة أبوظبي) بحدود ١٥,٨ ألف برميل يوميا .

---

(١) لقد حدثت الأعطال في الانتاج عام ١٩٨٨ لذا فان أرقام ١٩٨٨ هي أرقام تقديرية .

أما حقل أرزنة فقد ابتدأت صادرات الخام منه عام ١٩٧٩ حيث بلغت حوالي ١٥,٧ ألف برميل يومياً عام ١٩٨٨ .

أخيرا ابتدأت صادرات حقلي أم الدلخ وسطح اعتبارا من عام ١٩٨٥ لتصل صادراتهما الى حوالي ٢٢,٤ ألف برميل يومياً عام ١٩٨٨ .

والجـداول التـاليـة توضـح هذه التطورات بالاضافة الى صادرات المكثفات البترولية من عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٨٧ :

جدول رقم (١)

صادرات حقل أم الشيف من البترول الخام
من عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٨٨ (بآلاف البراميل)

السنة	حقل أم الشيف	
	التصدير الكلي	المعدل اليومي
١٩٦٢	٥٤١٢,٣	٣٠,٠
١٩٦٣	١٧٥١٧,٠	٤٨,٠
١٩٦٤	٢٢٤٢٦,٤	٦١,٣
١٩٦٥	٣٣١٦٨,٤	٩٠,٩
١٩٦٦	٣٨٦٨٠,٠	١٠٦,٠
١٩٦٧	٤٠٣٤٢,١	١١٠,٥
١٩٦٨	٣٠٣١٤,١	٨٢,٨
١٩٦٩	٣٠٦٠٤,٦	٨٣,٨
١٩٧٠	٢٩٧٤٢,١	٨١,٥
١٩٧١	٣٦٠٥٩,١	٩٨,٨
١٩٧٢	٥٤٤٨٨,٦	١٤٨,٩
١٩٧٣	٧٣٤٠٠,٥	٢٠١,١
١٩٧٤	٧٠٨٥١,٧	١٩٤,١
١٩٧٥	٦٤٧٧٦,٤	١٧٧,٥
١٩٧٦	٧١٤٦٤,٤	١٩٥,٣
١٩٧٧	١٠٥٤٤٠,٨	٢٨٨,٩
١٩٧٨	٩١٨٧٥,٤	٢٥١,٧
١٩٧٩	٩٠٧٧٨,٦	٢٤٨,٧
١٩٨٠	٩٣٨٤٤,٤	٢٥٦,٤
١٩٨١	٨٣٠٧١,٥	٢٢٧,٦
١٩٨٢	٧١٧٥٩,٩	١٩٦,٦
١٩٨٣	٤٩٢٠٠,٧	١٣٤,٨
١٩٨٤	٤١٤٠٢,٥	١١٣,١
١٩٨٥	٤٦٢٢١,٣	١٢٦,٧
١٩٨٦	٥٤٠٧٢,٧	١٤٨,١
١٩٨٧	٥٠٦٨٩,٢	١٣٨,٩
*١٩٨٨	—	١٩٢,٣

* تقديـــري .

جدول رقم (٢)

صادرات البترول من حقل زكم السفلي في عام ١٩٦٧
وحقل زكم العلوي من عام ١٩٧٨ الى ١٩٨٨ (بآلاف البراميل)

السنة	حقل زكم السفلي		حقل زكم العلوي	
	التصدير الكلي	المعدل اليومي	التصدير الكلي	المعدل اليومي
١٩٦٧	٣٣٧٦,٧	٩,٣	–	–
١٩٦٨	٣٧٠٦٢,٤	١٠١,٣	–	–
١٩٦٩	٥٨٥٨٢,١	١٦٠,٥	–	–
١٩٧٠	٦٨١١١,٩	١٨٦,٣	–	–
١٩٧١	٩٤٢٨٨,٦	٢٥٨,٣	–	–
١٩٧٢	١٠٥٨٩٥,٤	٢٨٩,٣	–	–
١٩٧٣	١١١٧٩٤,٤	٣٠٦,٣	–	–
١٩٧٤	٩٦٠٥٩,٤	٢٦٣,٢	–	–
١٩٧٥	٨٩٥٩٦,٥	٢٤٥,٥	–	–
١٩٧٦	٩٢٦٤٨,٣	٢٥٣,١	–	–
١٩٧٧	٨٥٤٢٣,٩	٢٣٤,٠	–	–
١٩٧٨	٧٢٠٦٤,٩	١٩٧,٤	١٧٧١٤	٤٨,٥
١٩٧٩	٧٢٣٧٥,٤	١٩٨,٣	١٤٤٨٧,٥	٣٩,٧
١٩٨٠	٧٥٥٦٥,١	٢٠٦,٥	١٦٦٢٣,٧	٤٥,٤
١٩٨١	٧١٥٥٩,٥	١٩٦,١	١٠٥٨٨,٩	٢٩,٠
١٩٨٢	٢٥٨٣٣,٤	٧٠,٨	٦٧٥٣,٩	١٨,٥
١٩٨٣	٢٥٧١٢,٩	٧٠,٥	–	–
١٩٨٤	٢٥٣٠٢,٦	٦٩,١	٣٩٤٤٩,٤	١٠٧,٨
١٩٨٥	٢١٥٨٩,٩	٥٩,٢	٣٩٦٧٢,٣	١٠٨,٧
١٩٨٦	٢٨٨٢٨,٩	٧٨,٩	٥٤٥٨٤,٩	١٤٩,٦
١٩٨٧	٣٧٠٠٤,٦	١٠١,٤	٦٠٤٥٣,١	١٦٥,٦
*١٩٨٨	–	١٤٢,٥	–	٢٢١,٦

* تقديـــري .

جدول رقم (٣)

الصادرات البترولية لحقل أبو البخوش من عام ١٩٧٤ وحقل مبرز من عام ١٩٧٣ وحقل البندق من عام ١٩٧٥ وحقل أرزنة من عام ١٩٧٩ وحقل أم الدلخ وسطح من عام ١٩٨٥ والى عام ١٩٨٨ - (بآلاف البراميل)

السنة	حقل أبو البخوش		حقل مبرز		حقل البندق		حقل أرزنة		حقل ام الدلخ + سطح	
	التصدير الكلي	المعدل اليومي	التصدير الكلي	المعدل اليومي	التصدير الكلي	المعدل اليومي	التصدير الكلي	المعدل اليومي	التصدير الكلي	المعدل اليومي
١٩٧٣	–	–	١٤٥٢,٦	٤,٠	–	–	–	–	–	–
١٩٧٤	٥٩٨١,٩	١٦,٤	٤٥٢٥,٩	١٢,٤	–	–	–	–	–	–
١٩٧٥	٢٣٥٨٥,٥	٦٤,٦	٧٨٤٠,٩	٢١,٥	٢٥٩,٣	٠,٧	–	–	–	–
١٩٧٦	٢٩٩٣٩,٩	٨١,٨	٨٤٦١,٢	٢٣,١	٣٦١٢,٨	٩,٩	–	–	–	–
١٩٧٧	٢٧٠٤٣,٧	٧٤,١	٧٥١٠,٧	٢٠,٦	٣٢٩٣,٤	٩,٠	–	–	–	–
١٩٧٨	٢٥٧٨٢,٢	٧٠,٦	٧٨٠٤,٩	٢١,٤	١٢٢١,١	٣,٤	–	–	–	–
١٩٧٩	٢٦٤٧٥,١	٧٢,٥	٨٢٤٤,٢	٢٢,٦	٧١٨,٤	٢,٠	٢٩٥٠,٢	٨,١	–	–
١٩٨٠	٢٥٠٢١,٤	٦٨,٤	٧٦٧٦,٦	٢٠,٩	–	–	٧٦١٨,٣	٢٠,٨	–	–
١٩٨١	٢٠٢٧٥,٢	٥٥,٥	٧١١٣,٣	١٩,٥	–	–	٤٢٠٧,٣	١١,٥	–	–
١٩٨٢	٢٢٠٣٠,٥	٦٠,٣	٦٧٠٥,٨	١٨,٤	–	–	٣٠٦٨,٣	٨,٤	–	–
١٩٨٣	٢١٦٥٠,٢	٥٩,٣	٦٥٨٨,١	١٨,٠	–	–	٢٩٦٠,٩	٨,١	–	–
١٩٨٤	٢٠٥٠٨,٣	٥٦,١	٦٥١٢,٩	١٧,٨	١٥٧٧,٩	٤,٣	٣٥٨٢,٩	٩,٨	–	–
١٩٨٥	٢٣٩٩٦,١	٦٥,٧	٦٠٦٢,٨	١٦,٦	٣٣٦٢,٥	٩,٢	٤٢٧٦,٩	١١,٧	١٦٠٦,٤	٤,٤
١٩٨٦	٢٠٤٥٧,٣	٥٦,١	٥٨٩٩,٧	١٦,٢	٤٢٤٥,٤	١١,٦	٣٢٤٣,٢	٨,٩	٣٤٥٤,٠	٩,٥
١٩٨٧	٧٥٣٣,٣	٢٠,٦	٥٥٦١,٠	١٥,٢	٤٤٠٨,٦	١٢,١	٤١٤٢,٧	١١,٤	٥٥٧٤,٦	١٥,٣
١٩٨٨*	–	٢٩,٠	–	٢١,٠	–	١٥,٨	–	١٥,٧	–	٢٢,٤

* تقديـــري .

جدول رقم (٤)

صادرات مكثفات أم الشيف وزكم العلوي واجمالي صادرات الحقول البحرية من البترول واجمالي الصادرات البترولية والمكثفات من الحقول البحرية من عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٨٨ (بآلاف البراميل)

السنة	تصدير مكثفات أم الشيف		تصدير مكثفات زكم العلوي		مجموع تصدير الحقول البحرية - زيت خام		مجوع تصدير الحقول البحرية زيت خام + مكثفات	
	المجموع الكلي	المعدل اليومي	المجموع الكلي	المعدل اليومي	المجموع الكلي	المعدل اليومي	المجموع الكلي	المعدل اليومي
١٩٦٢	–	–	–	–	٥٤١٢,٣	٣٠,٠	–	–
١٩٦٣	–	–	–	–	١٧٥١٧,٢	٤٨,٠	–	–
١٩٦٤	–	–	–	–	٢٢٤٢٦,٤	٦١,٣	–	–
١٩٦٥	–	–	–	–	٣٣١٦٨,٤	٩٠,٩	–	–
١٩٦٦	–	–	–	–	٣٨٦٨٠,٠	١٠٦,٠	–	–
١٩٦٧	–	–	–	–	٤٣٧١٨,٨	١١٩,٨	–	–
١٩٦٨	–	–	–	–	٦٧٣٧٦,٥	١٨٤,١	–	–
١٩٦٩	–	–	–	–	٨٩١٨٦,٧	٢٤٤,٣	–	–
١٩٧٠	–	–	–	–	٩٧٨٥٤,٠	٢٦٨,١	–	–
١٩٧١	–	–	–	–	١٣٠٣٤٧,٧	٣٥٧,١	–	–
١٩٧٢	–	–	–	–	١٦٠٣٨٤,٠	٤٣٨,٢	–	–
١٩٧٣	–	–	–	–	١٨٦٦٤٧,٥	٥١١,٤	–	–
١٩٧٤	–	–	–	–	١٧٧٤١٨,٩	٤٨٦,١	–	–
١٩٧٥	–	–	–	–	١٨٦٠٥٨,٦	٥٠٩,٨	–	–
١٩٧٦	–	–	–	–	٢٠٦١٢٦,٦	٥٦٣,٢	–	–
١٩٧٧	–	–	–	–	٢٢٨٧١٢,٥	٦٢٦,٦	–	–
١٩٧٨	–	–	–	–	٢١٦٤٦٢,٥	٥٩٣,٠	–	–
١٩٧٩	٧٨٠,٤	٢,١	–	–	٢١٦٠٢٩,٤	٥٩١,٩	٢١٦٨٠٩,٨	٥٩٤,٠
١٩٨٠	٢٨٥١,٣	٧,٨	–	–	٢٢٦٣٤٩,٥	٦١٨,٤	٢٢٩٢٠٠,٨	٦٢٦,٢
١٩٨١	٣٦٢٠,٩	٩,٩	–	–	١٩٦٨١٥,٧	٥٣٩,٢	٢٠٠٤٣٦,٦	٥٤٩,١
١٩٨٢	٥٣٨٥,٠	١٤,٨	–	–	١٣٦١٥١,٨	٣٧٣,٠	١٤١٥٣٦,٨	٣٨٧,٨
١٩٨٣	٣٦٩٤,١	١٠,١	–	–	١٠٦١١٢,٨	٢٩٠,٧	١٠٩٨٠٦,٩	٣٠٠,٨
١٩٨٤	٤٨٥٤٦	١٣,٢	–	–	١٣٨٣٣٦,٥	٣٧٨,٠	١٤٣١٩١,١	٣٩١,٢
١٩٨٥	٣٥٨٢,٩	٩,٨	–	–	١٤٦٧٨٨,١	٤٠٢,٢	١٥٠٣٧١,١	٤١٢,٠
١٩٨٦	٤١٤٧,٩	١١,٤	٣٣٩٨,٥	٩,٣	١٧٤٧٨٦,١	٤٧٨,٩	١٨٢٣٣٢,٥	٤٩٩,٦
١٩٨٧	٣٨٩٩,٧	١٠,٧	٣٨٥٢,٥	١٠,٥	١٧٥٣٦٧,٢	٤٨٠,٥	١٨٣١١٩,٤	٥٠١,٧
١٩٨٨	–	–	–	–	–	٦٦٠,٣	–	–

عوائد البترول الخام :

أولاً : تطور العوائد البترولية حتى نهاية عام ١٩٧٥ :

ويبين الجدول أدناه مجموع العائدات التي حصلت عليها أبوظبي ، من تصدير البتــرول الخــام الى الأسواق العالمية ، وذلك منذ بداية تصدير البترول في سنة ١٩٦٢ الى نهاية ١٩٧٥ .

عوائد أبوظبي من البترول الخام «ألف جنيه استرليني»

السنة	شركة بترول أبوظبي الوطنية	شركة نفط أبوظبي المحدودة	شركة مناطق أبوظبي البحرية	توتال أبو البخوش	نفط أبوظبي اليابان	المجموع
١٩٦٢	–	–	٧٠٦	–	–	٧٠٦
١٩٦٣	–	–	٢٢٩٢	–	–	٢٢٩٢
١٩٦٤	–	١٤٤٥	٢٩٤٧	–	–	٤٣٩١
١٩٦٥	–	٧٤٨٣	٤٣٨٤	–	–	١١٨٦٧
١٩٦٦	–	٢٨١٤٢	٧٤٩٠	–	–	٣٥٦٣٢
١٩٦٧	–	٢٩٩٤١	٩٦٢٩	–	–	٣٩٥٧٠
١٩٦٨	–	٤١٨٨٤	٢١٩٧٦	–	–	٦٣٨٦٠
١٩٦٩	–	٤٨٧٤٢	٣٠٩٧٤	–	–	٧٩٧١٦
١٩٧٠	–	٦٠٧٥٩	٣٦٢٣٩	–	–	٩٦٩٩٨
١٩٧١	–	١١١٨٤١	٦٧٧٧٣	–	–	١٧٩٦١٤
١٩٧٢	–	١٢٨٩٤٦	٩١٤٥٠	–	–	٢٢٠٣٩٦
١٩٧٣	١٣٢٧٨٠	١٧٧٩٠٦	١٠٣٨٩٨	–	٢٥٠	٤١٤٨٣٤
١٩٧٤	١٤٤٣٣٨٣	٤٩٨٤٨٠	٣٤٠٦٩٥	٩٤٣٧	٣٥٩٠	٢٢٩٥٥٨٥
١٩٧٥	١٣٤٣٠٦٣	٦٤٥٨٥٦	٢١٨٥٦٩	٥٥٣١٥	١٤٢٥٥	٢٢٧٧٠٥٨

ولهذه الأرقام أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، اذ كلما زادت عائدات البترول نشطت حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أبوظبي ، وفي بقية الامارات .

لقد بلغت عائدات البترول في سنة ١٩٦٢ (٧٠٥,٦٥٦) جنيهاً استرلينياً ثم قفزت هذه العائدات لتصبح في نهاية سنة ١٩٧٢ (٢٢١) مليون جنيه استرليني والى (٢,٢٧٧) مليون جنيه استرليني في سنة ١٩٧٥ .

وفي سنة ١٩٦٦ ازداد دخل الحكومة من البرميل مرة أخرى ، ليصل الى ٧٥,٣٠ سنت وذلك بعد تطبيق قاعدة مناصفة الأرباح أي على أساس أن الشركات تدفع للحكومة ضريبة دخل قدرها ٥٠٪ من صافي دخل البرميل بعد استقطاع كل من الريع ونفقة الانتاج .

وفي سنة ١٩٧٠ ازداد دخل الحكومة من البرميل الى ٩٢ سنتا وذلك بعد تطبيق زيادة ضريبة الدخل والتي أصبحت ٥٥٪ بدلا من ٥٠٪ وبأثر رجعي يبدأ من ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

وبعد التوقيع على اتفاقية طهران في فبراير سنة ١٩٧١ ازداد دخل الحكومة من البرميل ليصل الى ١٢٧,٢ سنت ومن المهم أن ننبه الى أن هذه الاتفاقية قد جاءت بأول زيادة في أسعار البترول .

وفي سنة ١٩٧٣ صححت أسعار البترول بصورة جذرية ، حيث ارتفعت هذه الأسعار بما يزيد على ٣٠٠٪ وذلك ما بين اكتوبر / تشرين أول وسبتمبر / أيلول سنة ١٩٧٣ وتبعا لهذه الزيادة بالاضافة الى تطبيق المشاركة بنسبة ٢٥٪ ابتداء من أول يناير / كانون الثاني سنة ١٩٧٣ ازداد دخل الحكومة من البرميل ليصل الى ٧٦٨,٣ سنت .

وفي سبتمبر / أيلول سنة ١٩٧٤ قررت بلدان أوبك زيادة ضريبة الدخل من

٥٥٪ الى ٦٥٪ وزيادة الريع من ١٢,٠٪ الى ١٦٪ وهذه الزيادة رفعت دخل البرميل الواحد للدولة الى ٨٩٢,١ سنت .

وفي نوفمبر / تشرين الثاني سنة ١٩٧٤ قررت أقطار الخليج العربي المصدرة للبترول في اجتماعها في أبوظبي زيادة ضريبة الدخل مرة أخرى من ٦٥٪ الى ٨٥٪ وزيادة الريع من ١٦٪ الى ٢٠٪ وبذلك ارتفع دخل الحكومة من البرميل الى ١٠٦٢,٧ سنت . هذا اذا ما أضفنا الى الدخل أعلاه ما تحصل عليه الحكومة نتيجة لمشاركتها في رأسمال شركات البترول العاملة في اقليمها بنسبة ٦٠٪ . فان دخل البرميل يرتفع ليصل الى ١١١١,٦ سنت وذلك في سنة ١٩٧٤ . وفي سنة ١٩٧٥ ونتيجة لزيادة الأسعار بنسبة ١٠٪ للتعويض عن الانخفاض في القوة الشرائية لسعر البرميل بالنسبة للنفط القياسي (MARKER CRUDE) وهو النفط العربي الخفيف فان دخل الحكومة من البرميل قد ازداد ليصل الى (١١٣٨,٠٠) سنتاً .

وفيما يلي بيان بكيفية احتساب عائد أبوظبي من البرميل الواحد المصدر من بترول المربان وذلك في الأول من أكتوبر / تشرين الأول سنة ١٩٧٥ بالدولار الامريكي :

السعر المعلن لبترول المربان	١٢,٨١٥
كلفة الانتاج	٠,٣٠
الريع ٢٠٪	٢,٥٦٣
الدخل الخاضع للضريبة	٩,٩٥٢
الضريبة ٨٥٪	٨,٤٥٩
عائد الحكومة يساوي (٤٠٪ من الانتاج)	
الريع	٢,٥٦٣
الضريبة	٨,٤٥٩
	١١,٠٢٢

عائد الحكومة يساوي (٦٠٪ من الانتاج)
١١,٩١٨ - ٣٠, = ١١,٦١٨ دولار للبرميل الواحد.
معدل دخل الحكومة يساوي ٤٠٪ من ١١,٠٢٢ = ٤,٤٠٩
٦٠٪ من ١١,٦١٨ = ٦,٩٧١
١١,٣٨٠

معدل دخل الحكومة من البرميل الواحد من بترول مربان = ١١,٣٨٠ دولار

ملاحظة : هذا المثال بني على أساس أن نسبة المشاركة تبلغ ٦٠٪ (حصة الحكومة) وهي القاعدة المطبقة حاليا في أبوظبي .

ومن استقرائنا للأرقام التي أدرجت في الجداول السابقة ، تبرز أمامنا حقيقة هامة جدا رافقت التطور الذي حدث بالنسبة لزيادة معدلات الانتاج ، وبالتالي زيادة عائدات البترول . وتتمثل هذه الظاهرة في الزيادة المطردة في عائدات الدولة من البرميل الواحد من البترول .

وتعود هذه الزيادة المطردة الى أسباب خارجية ، تدخل في صلب صناعة البترول وما حصل فيها من تطور عبر السنوات الأخيرة ، كما تعود الى أسباب محلية أهمها ذلك المجهود الذي قامت به أجهزة الدولة المختصة حين تمكنت وزارة البترول والثروة المعدنية من ادخال الكثير من التعديلات ، والتحسينات على اتفاقيات البترول القديمة كما أن دائرة البترول في أبوظبي عملت على تطوير الاتفاقيات القديمة لتشمل الكثير من المزايا والشروط السهلة التي تتجاوب مع مصالح البلاد في استغلال ثرواتها البترولية .

ويبين الجدول التالي معدل ما حصلت عليه أبوظبي من دخل عن البرميل الواحد للبترول الخام وكيف أنه تطور منذ سنة ١٩٦٤ اذ كان يدر ١٠ سنتات للبرميل الواحد فأصبح في سنة ١٩٧٢ يعطي ١٢٧,٢ سنت .

وبعد سنة ١٩٧٤ تجاوز عائد الحكومة من البرميل الواحد ١١ دولارا أميركيا ،

ولا شك في أن هذا التطور كبير وهام في زيادة عائدات الحكومة الكلية من البترول الخام وهو ما يعتبر أساسيا في دفع عجلة التنمية الى الامام محليا وعربيا .

السنة	حصيلة البرميل الواحد بالسنت الامريكي (الدولار= ١٠٠ سنت)
١٩٦٤	١٠
١٩٦٥	٣٢,٥٤
١٩٦٦	٧٥,٣٠
١٩٦٧	٧٩,٤٣
١٩٦٨	٨٤,٥٢
١٩٦٩	٨٧,٢٣
١٩٧٠	٩٢,٠٠
١٩٧١	١٢٧,٢
١٩٧٣	٧٦٨,٣
١٩٧٤ (سبتمبر)	٨٩٢,١
١٩٧٤ (نوفمبر)	١٠٦٢,٧
١٩٧٤ (مع المشاركة)	١١١١,٦
١٩٧٥ (ابتداء من ١/١٠/٧٥)	١١٣٨,٠

من الجدول أعلاه والذي يوضح تطور دخل الحكومة ، من البرميل المصدر من بترول أبوظبي ، يظهر جلياً مدى هذا التطور الذي حدث . ففي سنة ١٩٦٤ والسنوات التي سبقتها لم يتجاوز دخل أبوظبي من البرميل الواحد عشرة سنتات أمريكية ، وذلك لأن شركات البترول كانت تدفع دخل الحكومة على أساس قاعدة الطن المقطوع وهو ما يعني أن تدفع الشركة عن كل طن متري من البترول الخام ٣ روبيات . وفي سنة ١٩٦٥ ارتفع دخل البرميل من ١٠ سنتات الى ٣٢,٥٤ سنت وذلك بعد تنفيق الريع ، أي بعد اعتبار الريع جزءا من النفقة بعد أن كان يعتبر سلفة مقدمة يخصم عند احتساب دخل الحكومة في نهاية السنة .

ثانياً : تطور العائدات البترولية لما بعد عام ١٩٧٥ :

في عام ١٩٧٦ كان السعر الرسمي لبترول مربان بحدود ١١,٩٢ دولار للبرميل الا أن مؤتمر أوبك المنعقد في الدوحة في نهاية العام ، اتفق على زيادة السعر الرسمي للبترول لعام ١٩٧٧ وبذلك ارتفع سعر خام مربان بنسبة ٥٪ حيث كان حتى منتصف العام بحدود ١٢,٥ دولار للبرميل ثم وصل الى حوالي ١٣,٢٦ دولار للبرميل فيما بعد وذلك حتى نهاية العام ، ثم استمر هذا السعر حتى عام ١٩٧٩ .

وفي نهاية العام تعدلت الأسعار الرسمية لمربان من ١٤,١٠ دولار للبرميل حتى أصبحت ٢٧,٥٦ دولار للبرميل في نهاية العام المذكور عام ١٩٧٩ .

وفي عام ١٩٨٠ ارتفعت الأسعار لخام مربان مرة أخرى حتى وصلت الى حوالي ٢٩,٤٦ دولار للبرميل في أول العام ثم أصبحت ٣٣,٥٦ دولار للبرميل في أواخر العام .

وفي أواخر عام ١٩٨١ بلغ سعر الخام العربي الخفيف الرسمي (سعر القياس) أربعة وثلاثين دولاراً للبرميل ، وبلغ معدل سعر مربان حوالي ٣٥,٧٠ دولار للبرميل في شهر ديسمبر / كانون الأول من ذلك العام .

وفيما يلي بيان بكيفية احتساب عائد امارة أبوظبي من البرميل الواحد المصدر من بترول مربان وذلك في شهر ديسمبر / كانون الأول ١٩٨١ .

السعر المعلن لبترول مربان	٣٥,٧٠
كلفة الانتاج	٠,٢٠
الريع ٢٠٪	٧,١٤
الدخل الخاضع للضريبة	٢٨,٣٦
الضريبة ٨٥٪	٢٤,١٠٦

عائد الحكومة يساوي (٤٠٪ من الانتاج)

الريـــع	٧,١٤
الضريبة	٢٤,١٠٦
	٣١,٢٤٦

عائد الحكومة يساوي (٦٠٪ من الانتاج)

٣٥,٣٠ – ٠,٢ = ٣٥,١٠ دولار للبرميل الواحد.

معدل دخل الحكومة يساوي

٤٠٪ من ٣١,٢٤٦ = ١٢,٥٠

٦٠٪ من ٣٥,١٠ = ٢١,٠٦

٣٣,٥٦

معدل دخل الحكومة من البرميل الواحد من بترول مربان = ٣٣,٥٦ دولار.

وفي عام ١٩٨١ تغير سعر مربان الى حوالي ٣٦,٥٦ دولار للبرميل ، ثم انخفض في عام ١٩٨٢ الى حوالي ٣٤,٥٦ دولار للبـرميل وبعد الانخفاض العالمي للطلب انخفضت الأسعار في الشهر الثالث من عام ١٩٨٣ حتى وصل سعر خام مربان الى

حوالي ٢٩,٥٦ دولار للبرميل ولحقته بقية خامات الامارات وعلى نفس المعدل حتى عام ١٩٨٥ حيث أصبح سعر خام مربان الرسمي ، ومنذ الشهر الثاني من العام بحدود ٢٨,١٥ دولار للبرميل .

وفي عام ١٩٨٦ وبعد دخول مرحلة الفوضى في السوق البترولية، واشتعال حرب الأسعار البترولية لم تعد دول أوبك تبيع بأسعارها الرسمية بل التجأت الى وسائل تسعيرية أخرى مثل الأسعار الترجيحية وأسعار السوق الفورية ، ولذا تذبذب سعر خام مربان وبقية الخامات لامارة أبوظبي من ٢٤,٩٥ دولار للبرميل في أوائل العام الى حوالي ٨,٢٥ دولار للبرميل في شهر يوليو / تموز من ذلك العام .

وفي نهاية العام المذكور أيضاً قرر المؤتمر الوزاري العودة الى التمسك بسعر موحد وتم تثبيت سعر ١٨ دولاراً للبرميل كسعر قياسي للأوبك وبذلك أصبح سعر خام مربان الرسمي في حدود ١٧ دولاراً للبرميل عام ١٩٨٧ .

وفي أواخر عام ١٩٨٧ الى نهاية ١٩٨٨ تحدد سعر خام مربان الرسمي بحوالي ١٧,٩٢ دولار للبرميل الا أن ظروف السوق الفورية البترولية بصفة خاصة أجبرت الدول المصدرة على البيع بالأسعار السائدة في السوق حيث كان سعر خام مربان في أول العام في السوق الفورية هو ١٦,٤٦ دولار للبرميل ، انخفض حتى وصل الى حوالي ١٠,٥٥ دولار للبرميل في شهر اكتوبر / تشرين الأول من نفس العام ثم عاد للارتفاع ليصل الى حوالي ١٣,١٤ دولار للبرميل في أواخر عام ١٩٨٨ .

أما في أوائل عام ١٩٨٩ فلقد تحسن سعر خام مربان الفوري وبدأ في الارتفاع ليصل الى حوالي ١٥ دولاراً للبرميل في الشهر الأول من العام المذكور .

وبعد هذا الاستعراض في تطور الأسعار البترولية فان اجمالي العائدات من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٧ قد تطورت كالتالي :

تطور العائدات البترولية لامارة أبوظبي

(مليون دولار)

السنة	اجمالي العائدات[1] البترولية المتحصل عليها من الشركات	عائدات شركة[2] النفط الوطنية	المجموع
١٩٧٦	٢,٥٠٢	٢,٥٠٠	٥,٠٠٢
١٩٧٧	٢,٨٧٦	٢,٧٠٠	٥,٥٧٦
١٩٧٨	٢,٤٤٤	٢,٦٠٠	٥,٠٤٤
١٩٧٩	٣,٧٨٦	٣,٣٠٠	٧,٠٨٦
١٩٨٠	٥,٥٧٩	٥,٥٠٠	١١,٠٧٩
١٩٨١	٥,١٧٦	٥,٥٠٠	١٠,٦٧٦
١٩٨٢	٣,٧٧٧	٣,٨٠٠	٧,٥٧٧
١٩٨٣	٢,٨٩٧	٢,٧٠٠	٥,٥٩٧
١٩٨٤	٢,٣٨٠	٢,٦٠٠	٤,٩٨٠
١٩٨٥	٢,٤٤٩	٢,٢٠٠	٤,٦٤٩
١٩٨٦	١,١٢٠	١,٣٠٠	٢,٤٢٠
١٩٨٧	١,٩٤٠	١,٨٠٠	٣,٧٤٠

(١) تمت معالجة الضرائب فرق الربح الهامشي (المارجن) دائرة بترول أبوظبي.

(٢) تقديـــرية .

المبحث الثاني

تكـــرير البتـــرول

تعتبر صناعة تكرير البترول صناعة حديثة العهد ، في دولة الامارات العربية المتحدة . فقد بوشر في انشاء أول مصفاة وهي مصفاة أم النار بالقرب من مدينة أبوظبي في عام ١٩٧٣ بعد فترة اعداد ودراسة امتدت من عام ١٩٧٠ وحتى تاريخ المباشرة في التنفيذ.

وعندما وضع تصميم هذه المصفاة ، كانت معدلات استهلاك المنتجات البترولية في امارة أبوظبي وفي الامارات الأخرى منخفضة جدا ، فلم تكن تتجاوز في سنة ١٩٧٣ ستة آلاف برميل في اليوم . كما ان هذا الاستهلاك غير متوازن ، اذ أن الطلب على بعضها يفوق كثيرا الطلب على بعضها الآخر .

فالطلب على بنزين الطائرات النفاثة مثلا ، يحتاج الى تصفية حوالي ٦٠ ألف برميل يوميا من بترول مربان من أبوظبي حتى يمكن سد الحاجة المحلية(١) .

فلذلك عندما تم اختيار الطاقة الحالية للمصفاة ، كان واضحا منذ البداية ان الدولة لا بد أن تستـورد معظم حاجتها من بنزين الطائرات النفاثة الى أن تبني مصفـاة كبيرة من أجل التصدير الى الخارج . هذا بينما كانت مصفاة أم النار بطاقتها المحدودة التي تبلغ ١٥ ألف برميل يوميا كافية لسد حاجة سوق أبوظبي المحلية من منتجات بترولية أخرى حيث روعي في تصميمها امكانية زيادة طاقتها في المستقبل وهذا ما تم فعلا في عام ١٩٨٣ .

---

(١) يرجـع ازديـاد الطلب على بنزين الطائرات النفاثة الى وجود أربع مطارات دولية في الامارات العربية المتحدة (آنذاك) وارتفع عددها في عام ١٩٨٧ الى خمسة مطارات وذلك بافتتاح مطار الفجيرة .

وقد بلغت كلفة بناء مصفاة أم النار ٤٠ مليون دولار بأسعار عام ١٩٧٣ وقام بتصميمها والاشراف على بنائها شركة ميتسوبيشي اليابانية ، في حين قامت شركة كيلوج الأمريكية – البريطانية ببنائها وقد تم افتتاحها رسميا بتاريخ ٢٧ ابريل / نيسان ١٩٧٦ .

وتوقفت هذه المصفاة عن العمل في عام ١٩٨٣ بعد أن تم انجاز مصفاة أم النار الثانية بطاقة انتاجية تبلغ ٦٠ ألف برميل يوميا ودخولها مرحلة الانتاج في عام ١٩٨٣ .

لقد قررت أبوظبي في عام ١٩٨٠ توسيع مصفاة أم النار باضافة وحدات جديدة لترفع طاقتها الانتاجية الى ٦٠ ألف برميل يوميا ولتصل طاقتها الكلية بعد التوسيع الى ٧٥ ألف برميل من النفط الخام يوميا .

وكان الهدف من توسيع المصفاة هو توفير احتياجات امارة أبوظبي والامارات الأخـرى من المشتقات البترولية حتى عام ١٩٩٠ وتسويق الكميات الفائضة في السوق العالمية وذلك بالتعاون مع مصفاة الرويس التي بوشر في انشائها عام ١٩٧٨ .

وبلغت كلفة التوسعة نحو ٢٠٠ مليون دولار وتم في يوليو / تموز ١٩٨٠ التعاقد مع شركة كيلوج الاستشارية التي قامت بتنفيذ الجزء الأول من المصفاة لتنفيذ الجزء الثلني منه .

مصفاة أم النــــار :

تعتبر مصفاة أم النار أول مشروع صناعي يقام على جزيرة أم النار ويحيط بها اليوم العديد من المشاريع الصناعية أهمها محطتان كبيرتان لتوليد الكهرباء والماء ومستودع لمزج وتعبئة زيوت التزييت الى جانب وحدة انتاج الملح والكلور ، وتسمى المصفـاة القـديمة لمصفاة أم النار الأولى بينما تسمى التوسعة أم النار الثانية والمصفاة من النوع التقليدي الذي لا يحتوي على معدات تحويلية للبترول الثقيل .

وفيما يلي تفصيل لوحدات ومنتجات مصفاتي أم النار :

وحدات ومنتجات مصفاة أم النار

١ – تحتوي مصفاة أم النار على وحدات التصنيع التالية :

الوحـــدة	الطاقة التصميمية (برميل يوميا)	
	مصفاة أم النار الأولى	مصفاة أم النار الثانية
– تقطير الخام	١٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
– معالجة النفثا بالهيدروجين	٥٣٠٠	١٦١٠٠
– معالجة الكيروسين بالهيدروجين	–	٥١٤٠
– وحدة التحسين بالعامل المساعد للنفثا	٢٨٠٠	١٠٩٠٠
– استرجاع الغاز المسيل	٣١٠	٢٢٤٢
– معالجة المياه الصناعية	–	٩١٢

وتنتج المصفاة المنتجات البترولية التالية :

– الغاز البترولي المسيل .
– النفثـــا .
– وقود السيارات الخاص (٩٧) أوكتين .
– وقود السيارات الممتاز (٩٠) أوكتين .
– وقود الطائرات .
– كيروسين عادي .
– زيت الديزل .
– زيت الوقود .

٢ - وحـدات المرافـق :

تستلم المصفـاة ما تحتاجه من الماء العذب والكهرباء من محطات دائرة الماء والكهرباء المجاورة لها وما تحتاجه من البخار والهواء والنيتروجين فيتم انتاجه داخلها .

وحدات المرافق الرئيسية في مصفاة أم النار الثانية هي كما يلي :

- مرجـلان بخاريان طاقة كل منهما ٣٠ طن / ساعة لانتاج بخار بضغط يبلغ حوالي ١٦,٥ ضغط جوي .
- ضاغطا هواء ترددیان طاقة كل منهما ٩٠٠ متر مكعب / ساعة لتوفير الهواء اللازم للآلات الدقيقة والوحدات بضغط حوالي ٨ ضغوط جوية .
- أربع مضخات طاقة كل منهما ١٤٠٠ م٣/ساعة لامداد المصفاة بمياه البحر اللازمة للتبريد .
- وحـدة لانتـاج النيتـروجين بطاقة انتاج تبلغ ٥٢ متراً مكعباً في الساعة من النيتروجين السائل و١١٥ متراً مكعباً في الساعة من النيتروجين الغازي .
- تستهلك المصفاة ما تحتاجه من وقود الغاز المنتج بالوحدات ، كما يتم تزويدها بالغاز المعالج من شبكة أنابيب الغاز التابعة لأدنوك لاستخدامه كمصدر آخر للوقود ، وهناك مصدر آخر للطاقة هو زيت الوقود .

٣ - وسائل التخزين والشحن :

تبلغ سعـة التخزين الكلية للمصفاة بقسميها القديم والجديد ٢٧٠٠٠٠ متر مكعب ، وتشتمل على خزانات للنفط الخام والمشتقات الوسطى والمنتجات الشبه نهائية والمنتجات النهائية الى جانب خزانات زيت الوقود اللازم للاستهلاك الداخلي للمصفاة .

وفيما يلي الطاقة التخزينية للنفط الخام والمنتجات الرئيسية النهائية بالمصفاة مقدرة بالمتر المكعب :

نوع الوقود	الطاقة التخزينية/متر مكعب
الغاز البترولي المسيل والبروبان والبيوتان	٥٧٩٠
النفط الخـــام	٥٢٩٠٠
النفثـــا	٣٨٣٥٠
وقود سيارات (٩٠)	١٢٦٠٠
وقود سيارات (٩٧)	٣٢٥٠
وقود طائـرات	١٥٥٧٠
زيت الديـــزل	٣٦٠٠٠
زيت الوقـــود	٤٥٠٠٠

وقد قامت ادارة الشركة بضم مستودعات التخزين التابعة لشركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع (أدنوك للتوزيع) في جزيرة أم النار الى مصفاة أم النار ، ويوفر ذلك مرونة اضافية للمصفاة في ادارة العمليات .

وفيما يلي بيان لطاقة تخزين المنتجات التي تم اضافتها للمصافة مقدرة بالمتر المكعب :

نوع الوقود	طاقة التخزين/متر مكعب
وقود سيارات (٩٠) أوكتين	٢٨٠٠٠
وقود سيارات (٩٧) أوكتين	١٤٠٠٠
وقود طائرات	٤٥٠٠٠
زيت الديـــزل	٦٣٠٠٠
زيت وقـــود	٢٩٠٠٠

وتستقبل المصفاة النفط الخام من منطقة حبشان بواسطة خط أنابيب يبلغ قطره ١٨ بوصة .

وقد تم انشاء ميناء بحري على الشاطيء الشمالي لجزيرة أم النار لتحميل وتفريغ ناقلات المنتجات النفطية التي تتراوح حمولتها بين ١٠٠٠ — ٢٩٥٠٠ طن متري ، ويمكن للميناء البحري وما يتمتع به من تسهيلات أن يستقبل ناقلات ذات حمولة تصل إلى ٢٦٠٠٠ طن ، ويشتمل الميناء على مرسيين لاستقبال الناقلات .

معدل التحميل أو الاستلام للمنتجات النفطية لميناء مصفاة أم النار

نوع الوقود	معدل التحميل
النفثا	٥٠٠ — ١٥٠٠ متر مكعب في الساعة
وقود السيارات	٥٠٠ — ١٠٠٠ متر مكعب في الساعة
وقود الطائرات	٢٠٠ — ١٠٠٠ متر مكعب في الساعة
زيت الديزل	٥٠٠ — ١٠٠٠ متر مكعب في الساعة
زيت الوقود	٥٠٠ — ١٠٠٠ متر مكعب في الساعة

وقد جرى تحميل أول شحنة من المنتجات البترولية من ميناء أم النار الجديد خلال شهر سبتمبر / أيلول ١٩٨٣ .

وواضح من خلال أرقام الانتاج في المصفاتين للسنوات الأخيرة أنه تم تشغيل هاتين المصفاتين وفق أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية واتبعت فيهما كافة وسائل السلامة وحسن الادارة مما جعل ساعات التوقف عن العمل فيهما شبه معدومة .

وقد حصلت المصفاتان على جوائز دولية ومحلية في مسابقات الأمن والسلامة وحسن الأداء والادارة .

وقـد أدت المصفـاتان الدور المطلوب منهما في تغطية الاحتياجات المحلية من المنتجات النفطية والدخول إلى نادي مصدري المنتجات النفطية .

مصفـاة الرويـس :

أمـام عجز مصفاة أم النار عن تلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات البترولية فكرت دولة الامارات بالتوسع في مجال صناعة تكرير البترول ، وذلك ضمن خطة كبـيرة وطمـوح في مجال الصناعة النفطية بمختلف أشكالها سواء في حقل التكـريـر أو البتـروكيماويات أو صناعة الغاز ، وذلك لزيادة عائداتها من ثروتها النفطية بدلا من تصديرها كاملة بشكلها الخام .

وكانت الانطلاقة الأوسع لدولة الامارات في مجال تكرير النفط الخام ، في عام ١٩٧٨ ، عندما بدأت شركة بترول أبوظبي الوطنية / أدنوك بتنفيذ مصفاة الرويس التي شكلت أحد أهم المشروعات الصناعية في هذه المنطقة والتي تعتبر من أكبر قواعـد الصناعة النفطية في المنطقة . حيث جاءت ضمن خطة الدولة الطموح في مجال الاستثمار الداخلي .

وقد بلغت تكلفة المصفاة حوالي ٧٠٠ مليون دولار وبدأت الانتاج في منتصف عام ١٩٨١ وتم افتتاحها رسمياً في مارس / آذار ١٩٨٢ . وكان الهدف من انشائها هو تصدير المنتجات البترولية إلى الأسواق العالمية ، إلى جانب تزويد السوق المحلية بجزء من حاجتها من المنتجات البترولية .

ونـظراً للتـطور المستمر في الصناعة البترولية ، ومن أجل تحقيق الاستخدام الأفضل للمصادر الهيدروكربونية ، فقد قررت الحكومة في بداية عام ١٩٨٢ توسيع مصفـاة الرويس وذلك باختيـار احـدى العمليات التحويلية وهي عملية التكسير الهيدروجيني لمعالجة ٢٧ ألف برميل يومياً من زيت الغاز المنتج من عملية التقطير الفراغي لزيت الوقود وتحويله إلى منتجات بترولية خفيفة .

وتم تصميم مصفاة الرويس لتقوم بتصنيع خامات امارة أبوظبي سواء البرية (مربان) أو البحرية (زكم وأم الشيف) وذلك لانتاج مختلف المنتجات البترولية .

وقبل أن تبدأ مصفاة الرويس الانتاج في يونيو / حزيران عام ١٩٨١ كانت دولة الامارات العربية قد وصلت إلى قرار بالتوسع في صناعة التكرير ، وكان هذا القرار يتمشى في حينه مع حركة متطورة من جانب الدول المنتجة للنفط ، في منطقة الخليج ومناطق العالم الأخرى لزيادة طاقاتها في مجال تكرير النفط الخام .

وقد قامت مصفاة الرويس بدور أساسي في تصدير جزء من انتاج الدولة من النفط الخام ، بعد تكريره وهذا الدور يعطي دولة الامارات مرونة في تصدير انتاجها النفطي وخاصة في الأوقات التي تشهد فيها السوق النفطية فائضاً في امدادات النفط الخام .

منشآت المصفاة :

١ - تفاصيل وحدات المصفاة وطاقتها التصميمية :

الوحدة	الطاقة التصميمية
تقطير النفط الخام	١٢٠ ألف برميل يوميا
معالجة النفثا	٣٤٣٥٠ برميل يوميا
تحسين النفثا بالعامل المساعد	١٩١٥٠ برميل يوميا
معالجة الكيروسين	٢٠٧٨٠ برميل يوميا
معالجة زيت الغاز الثقيل	٢١٨٥٠ برميل يوميا
معالجة المياه الصناعية	٢٤٧٠ برميل يوميا
تنقية الغاز	٩٨٨٠ متراً مكعباً في الساعة
استخلاص الكبريت	٤٤ طناً يومياً

٢ - وحدة التكسير الهيدروجيني :

تقوم هذه الوحدة بتحويل ٢٧ ألف برميل في اليوم من زيت الغاز المنتج في وحدة التقطير الفراغي إلى منتجات بترولية خفيفة ، وقد تم البدء في تشغيلها في منتصف عام ١٩٨٥ . وتقوم بانتاج المنتجات التالية :

- غاز وقود
- غاز بترولي مسيل غير كامل التصنيع
- نفتا خفيفة .
- نفتا ثقيلة .
- كيروسين خفيف .
- كيروسين ثقيل .
- زيت الغاز .

٣ - وحدات خدمات ومساندة أخرى :

- أربــع وحدات لتحلية مياه البحر وانتاج الماء المقطر (النقي) بطاقة مقدارها ١٥٠٠ متر مكعب في اليوم لكل منهما .

- ست وحدات لتحلية مياه البحر وانتاج الماء المقطر (النقي) بطاقة كلية مقدارها ٢٨٨٠ متراً مكعباً في اليوم .

- أربعة مراجل بخارية طاقة كل منها (٣١طن / الساعة) .

- نظام لاسترجاع المياه المكثفة والتي تم استخدامها في الوحدات المختلفة أو تم استخدامها في تسخين مستودعات التخزين ، ثم معالجتها لاعادة استخدامها .

- نظام التبريد باستخدام مياه البحر ويشتمل نظام تبريد وحدات التصنيع على ست مضخات (أربع منها تدار كهربائيا واثنتان بواسطة زيت الديزل) وطاقة كل منها ٤٧٥٠ متراً مكعباً في الساعة . بينما يتم امداد مياه التبريد اللازمة لنظام التكييف بواسطة ثلاث مضخات طاقة كل منها ٨٥٠ متراً مكعباً في الساعة .

- نظام التبريد بالمياه النقية ويتم امداده بواسطة أربع مضخات منها اثنتان طاقة كل منهما ٣٧٠ متراً مكعباً في الساعة واثنتان طاقة كل منهما ٥٣٠ مترا مكعبا في الساعة .

- نظام الوقود الغازي للمصفاة ويتم تزويده من المصادر التالية :

* غاز وقود من انتاج المصفاة .
* الغاز المتبقي من مصنع جاسكو لتجزئة الغاز .
* غاز بترولي مسيل بعد اعادة تبخيره .
* غاز معالج من شبكة أنابيب الغاز التابعة لأدنوك .

- نظام زيت الوقود وينقسم إلى نظامين احداهما لامداد أفران وحدات التصنيع بزيت الوقود والنظام الآخر خاص بوقود المراجل البخارية .

- الهواء اللازم للآلات الدقيقة (آلات التحكم والقياس) ويتم امداده بواسطة ضاغط للهواء طاقته ٤٨٠٠ متر مكعب في الساعة .

- الغاز الخامل (النيتروجين) ويتم امداده بواسطة وحدة انتاج النيتروجين من تجزئة الهواء الجوي ، والتي تقوم بانتاج ٥٠ مترا مكعبا في الساعة من النيتروجين السائل إلى جانب ٢٥٠ مترا مكعباً في الساعة من النيتروجين في صورته الغازية .

٤ - وسائل التخزين والشحن :

تم تصميم طاقة التخزين اللازمة للمصفاة بحيث تتناسب ، مع نوعيتها كمصفاة خاصة للتصدير ، وفيما يلي طاقة التخزين للنفط الخام والمنتجات الرئيسية النهائية بالمصفاة مقدرة بالمتر المكعب :

نوع الطاقة	متر مكعب
النفط الخام	١٦١٧٠٠٠
البيوتنان والبروبان	٢٦٠٠
النفثا	٩٨٨٠٠
الريفورمات	٤٧٢٠٠
وقود سيارات (٩٠)	٤٢٨٠٠
وقود سيارات (٩٧)	٨٢٧٠٠
وقود الطائرات	١٦١٠٠٠
زيت الغاز	٢٦١٣٠٠
وقود السفن	١٥٤٦٠٠
زيت الوقود	٦٥٧٠٠

٥ - الميناء البحري :

تم انشاء الميناء البحري للمصفاة لتفريغ وتحميل ناقلات منتجات نفطية تتراوح حمولتها بين ٢٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ طن متري ساكن ويحتوي الميناء على ما يأتي :

- أربع منصات بحرية تستقبل الناقلات الصغيرة التي تتراوح حمولتها من ٢٠٠٠ - ٧٠٠٠ طن متري .
- منصتين بحريتين كبيرتين تستقبل الناقلات الكبيرة كما يلي :

- منصة «ب» : تم تصميمها لاستقبال ناقلات تتراوح حمولتها بين ٧٠٠٠ – ٣٠٠٠٠ طن متـري وتجري في الوقت الحاضر دراسة توسيع المنصة لتستقبل ناقلات تصل حمولتها إلى ٨٠٠٠٠ طن متري .

- منصة «جـ» : ويمكنها استقبال ناقلات تتراوح حمولتها بين ٣٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠ طن .

منصات استقبال الناقلات الكبيرة ب ، جـ :

نوع الوقود	طاقة الاستقبال / طن
نفثا	١٤٠٠
وقود سيارات	١٤٠٠
وقود طائرات	٢٨٠٠
زيت الغاز	٢٨٠٠
زيت وقود	٣٠٠٠
نفط خام	٦٠٠٠ (استلام فقط في منصة ج)
وقود السفن	٩٠٠ – ٢٨٠٠

منصات استقبال الناقلات الصغيرة :

نوع الوقود	طاقة الاستقبال / طن
وقود سيارات	١٠٠٠
وقود طائرات	١٠٠٠
زيت الغاز	١٠٠٠
زيت وقود	٨٠٠
وقود السفن	٥٠٠ – ١٠٠٠

٤ - الوقود المنتج من المصفاة :

تم تصميم مصفاة الرويس لتقوم بتكرير خامات امارة أبوظبي البرية والبحرية وذلك لانتاج المنتجات البترولية التالية :

- غاز بتـرولي مسيل غير كامل التصنيع ، يتم ارساله إلى مصنع تجزئة الغاز التابع لشركة جاسكو المجاور للمصفاة لاتمام تصنيعه .
- وقود السيارات (درجة أوكتان ٩٧) .
- وقود السيارات (درجة أوكتان ٩٠)
- النفثـــا
- وقود الطائرات .
- زيت الغـــاز .
- زيت الوقـــود .
- زيت وقود السفن .
- كبريـــت .

هذا وتقوم مصفاة الرويس بتزويد الكهرباء لمنطقة الرويس الصناعية ، والمجمع السكني من محطة الكهرباء التابعة للمصفاة ، كما تزود جزيرة صير بني ياس بمياه الشرب من وحدات انتاج المياه بمحطة الكهرباء التابعة لمصفاة الرويس .

تطور انتاج التكرير في دولة الامارات :

لقد تم تصميم مصفاتي أم النار لتقوما بتصنيع الخامات البرية المنتجة من حقل باب . أو خليط من حقلي عصب وسهل . وبدخول مصفاة أم النار مرحلة الانتاج بعد توسيعها في عام ١٩٨٣ وصلت طاقة التكرير في دولة الامارات إلى ١٩٥ ألف برميل يومياً . وتمكنت الدولة بذلك من سد معظم احتياجاتها من المنتجات البترولية من مصفاة أم النار فيما توجه معظم انتاج مصفاة الرويس للتصدير إلى الخارج ، يساهم انتاج مصفاتي الرويس وأم النار في تغطية احتياجات السوق المحلية من المنتجات البترولية التي تتراوح بين ٦٥ و٧٠ ألف برميل يومياً ، والدخول إلى ميدان مصدري المنتجات البترولية وزيادة عائدات الدولة عن طريق تصنيع جزء من انتاجها النفطي يصل إلى نحو ٢٠ بالمائة من انتاجها من النفط الخام .

إلا أن انتاج الامارات يشكل مساهمة متواضعة في الانتاج العالمي من المنتجات البترولية فطاقة التكرير العالمية بلغت في عام ١٩٨٧ حوالي (٧٣,٨) مليون برميل يومياً مقابل (٧٤) مليون برميل في عام ١٩٨٥ .

كما أن طاقة التكرير في دولة الامارات قد تراجعت من ١٩٥ ألف برميل إلى ١٨٠ ألف برميل بعد اغلاق وحدات مصفاة أم النار الأولى التي تبلغ طاقتها الاجمالية ١٥ ألف برميل يومياً .

ولكن الانتاج الفعلي لمصفاتي الرويس وأم النار الثانية اللتين تبلغ طاقتهما الاجمالية ١٨٠ ألف برميل يومياً وصل إلى نحو ٢١٠ آلاف برميل بزيادة تبلغ حوالي ٣٠ ألف برميل عن طاقتهما التصميمية ولذلك فقد غطت هذه الزيادة النقص الذي حدث باغلاق مصفاة أم النار الأولى .

وبقدر حرص الامارات على عدم المجازفة والتوسع في ميدان صناعة تكرير النفط الخام ، كان حرصها على تشغيل مصفاتي الرويس وأم النار بكامل طاقتهما الانتاجية .

وقد تمكنت شركة (أدنوك) من الوصول إلى هذا الهدف وتجاوزته إلى أبعد من

ذلك . عندما تخطى انتاج مصفاة الرويس ، ومصفاة أم النار الطاقة الانتاجية لكلا المصفاتين فحققت مصفاة الرويس أعلى مستوى في مجال كفاءة التشغيل وخفض النفقات ، فاستمرت في عامي ١٩٨٦ – ١٩٨٧ على التوالي بالعمل بدون توقف يؤثر على خطة الانتاج بمتوسط يبلغ (١٢٣) ألف برميل يومياً في عام ١٩٨٧ أي بنسبة ١٠٣٪ من طاقتها التصميمية ويزيد هذا عن معدل عام ١٩٨٦ بحوالي ٤٪ ويزيد عن المعدل المخطط في عام ١٩٨٧ بمقدار ٨٪ . وارتفع انتاج المصفاة في الأشهر الأولى من عام ١٩٨٨ إلى (١٣٢) ألف برميل يومياً أي بمعدل ١١٠٪ من طاقتها التصميمية ، كما عملت وحدة التكسير بالهيدروجين في مصفاة الرويس خلال النصف الأخير من عام ١٩٨٧ بمعدل يبلغ حوالي (٢٨) ألف برميل يوميا أي بنسبة بلغت ١٠٥٪ من طاقتها التصميمية ، ويزيد هذا المعدل عن المعدل الذي تحقق عام ١٩٨٦ بحوالي ٩٪ .

كما استمرت مصفاة أم النار الثانية بالعمل خلال عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ بدون توقف وبمتوسط يبلغ حوالي (٦٧) ألف برميل يومياً أي بنسبة ١١٠٪ من طاقتها التصميمية مقارنة بمتوسط يبلغ (٥١) ألف برميل يومياً خلال عام ١٩٨٦ ويزيد هذا المعدل عن المعدل المخطط له في العام نفسه بمقدار ٤٠٪ . وارتفع انتاج مصفاة أم النار الثانية في الأشهر الأولى من عام ١٩٨٨ إلى نحو ٧٣ ألف برميل يومياً أي بنسبة ١٢١٪ من طاقتها التصميمية ، وبشكل يغطي انتاج مصفاة أم النار الأولى بعد توقفها عن الانتاج عام ١٩٨٣ .

وقد تم تشغيل مصفاتي أم النار بأكثر من طاقتهما التصميمية بعد دراسة تفصيلية أجريت بالتنسيق مع موردي المعدات الأساسية للمصفاتين وذلك للاستفادة من الطاقة الكاملة لهذه المعدات وللتأكد من أن العمل على هذه الطاقة لن يؤثر على سلامة المعدات .

واستطاعت مصفاتا الرويس وأم النار الثانية في عام ١٩٨٧ تخفيض الكلفة الانتاجية بمعدلات قياسية . فانخفضت تكلفة تكرير البرميل الخام لعام ١٩٨٧ في مصفاة أم النار بحوالي ٢٥٪ عن تكلفة عام ١٩٨٦ ، وانخفضت تكلفة تكرير البرميل الخام لعام ١٩٨٧ في مصفاة الرويس بحوالي ٦٪ عن تكلفة عام ١٩٨٦ .

ويبين الجدولان التاليان انتاج ومبيعات مصفاتي أم النار والرويس من المنتجات البترولية حتى نهاية عام ١٩٨٥ :

انتاج مصفاتي أم النار والرويس «ألف طن متري»

السنة	غاز البترول المسيل	وقود السيارات	وقود الطائرات الكيروسين	زيت الغاز	زيت الوقود	النفثا	وقود السفن
*١٩٧٦	١	٦٥	٣	١٢٩	١٠٢	–	–
١٩٧٧	٢	١٢٦	٢٤	١٨٧	١٥٧	–	–
١٩٧٨	٤	١٣١	٤٣	١٨٥	١٦٢	–	–
١٩٧٩	١١	١٥٤	٣٠	٢٠٤	١٥١	–	–
١٩٨٠	١٥	١٦٢	٣٥	٢١٦	١٣٣	–	–
١٩٨١	٩	٣٥٠	٣٢١	٨٩٢	٩٠٥	٢٣٣	–
١٩٨٢	٨٩	٧٣٢	٦٢٢	١٢٤٨	١٢٥٦	١٥٠	–
١٩٨٣	١٣٠	٨٦٤	٦٦٥	١٧٧٧	١٦٠٨	٢٣٥	–
١٩٨٤	١٤٥	٩٤٣	١٠٩٨	٢٠٥٨	٢١٨٩	٥٢٤	–
**١٩٨٥	١٩٧	٩٩٦	١٣١٥	١٩٩٣	١٦٩٢	٦٧٢	٢٨٨

* شركة بترول أبوظبي الوطنية . التقرير السنوي ١٩٨١ (ص٤٩)

** شركة بترول أبوظبي الوطنية . التقرير السنوي ١٩٨٥ (ص٣٤) .

مبيعات مصفاتي أم النار والرويس من المنتجات البترولية

ألف طن متري

السنة	غاز البترول المسيل	وقود السيارات	وقود الطائرات الكيروسين	زيت الغاز	زيت الوقود	النفثا	وقود السفن
١٩٧٦	—	٦٣	١	١٠٨	٨٣	—	—
١٩٧٧	٢	١٢٧	٢٤	١٧٩	١٤٥	—	—
١٩٧٨	٤	١٣١	٤٣	١٧٧	١٣٥	—	—
١٩٧٩	١١	١٥٤	٣٠	١٩٣	١٣١	—	—
١٩٨٠	١٥	١٦٢	٣٥	٢٠٣	١٠٨	—	—
١٩٨١	١٠	٣٠٤	٢٢٣	٧٤٠	٧٩٠	١٩٢	—
١٩٨٢	٣٢	٧٧٤	٦٥٢	١٢٨٤	١١٩٦	١٢٦	—
١٩٨٣	١٥٣	٨١٨	٦٢٥	١٧٨٣	١٤٦١	٢٣١	—
١٩٨٤	١٥٨	٩١٢	١١١٤	٢٠٥٧	٢٢٢١	٥٥٩	—
١٩٨٥	١٩١	٩٩٩	١٢٧٤	٢٠١٨	١٧١٩	٦٧٤	٣٠٤



المبحث الثالث

تسويق البترول (MARKETING)

سوف نبحث هنـا موضوعين يتعلقان بتسويق البترول ، الموضوع الأول وهو خاص بتسويق المنتجات البترولية في السوق المحلية والموضوع الثاني وهو خاص بتسويق البترول الخام في السوق العالمية .

ان التسويق موضوع هام ، ذلك أنه يظهر اذا ما نظرنا إليه على المستوى المحلي مدى التطور الاقتصادي وحجم النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة في الامارات العربية المتحدة وهو يحدد على المستوى العالمي العائدات البترولية التي نحصل عليها والتي تمول مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أولا : التسويق المحلي :

نعني بالتسويق على المستوى المحلي تسويق المنتجات البترولية في السوق المحلية للامارات العربية المتحدة ، أي حجم الطلب المحلي على كل نوع من أنواع المنتجات البترولية . ويعتمد استهلاك بلد ما من المنتجات البترولية إلى حد كبير على عوامل اقتصـادية عدة في مقدمتها الانشطة الاقتصادية وحجم الاستهلاك من السلع والخدمات بالاضافة إلى حجم السكان ومستوى معيشتهم .

فإذا ما اتخـذنا عامل السكان في الامارات العربية المتحدة ، نجد أن سكان

الامارات العربية المتحدة قد تضاعف عددهم خلال الفترة من عام ١٩٦٠[١] إلى عام ١٩٧٦ ثم تضاعف ثلاث مرات حتى وصل عدد السكان إلى ما يزيد عن ١,٦ مليون نسمة في عام ١٩٨٥[٢] . وقد قدر أن يكون عدد السكان قرابة المليونين عام ١٩٩٠ . وتعود الزيادة الكبيرة التي تصل إلى حوالي ٦٪ سنويا خلال الفترة (١٩٦٠ – ١٩٨٥) إلى عامل الهجرة وزيادة عدد الوافدين بصفة خاصة والزيادة الطبيعية في السكان المواطنين بصفة عامة نتيجة للتطور الاقتصادي والبترولي السريع في دولة الامارات .

ومن العوامل الأخرى المهمة في ارتفاع مستوى الطلب الداخلي ، على المنتجات البترولية هي عائدات البترول ومستوى المعيشة ، وقد أخذت عائدات البترول في الازدياد اعتبارا من عام ١٩٧٣ بصورة ملحوظة بعد أن تم تعديل أسعار البترول في ذلك العام . ففي عام ١٩٧٢ كان حجم مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلي الاجمالي هو (٤٠٩٥)[٣] مليون درهم (اجمالي الناتج ٦٤٤٩ مليون درهم) ووصل في عام ١٩٨٨ إلى حوالي ٢٩١٩٥ مليون درهم (اجمالي الناتج المحلي هو ٨٧٥٤١ مليون درهم أي بنسبة ٣٣٪ من الاجمالي وقد نما هذا القطاع بنسبة ١٣,١٪ سنوياً خلال هذه الفترة[١] . وينتج البترول في الوقت الحاضر كما بينا سابقا في كل من امارة أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة ولقد أثرت عائدات البترول التي تتسلمها الامارات المختلفة بصورة مباشرة على مستوى المعيشة فيها ففي عام ١٩٧٢ كانت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الامارات تقدر بحدود (٢٠,٢) ألف درهم ارتفعت النسبة إلى حوالي (٥٤,١) ألف درهم في عام ١٩٨٦ ، وكان يعتبر من أعلى المتوسطات للدخل الفردي في العالم آنذاك ، أما في عام ١٩٨٨ فلقد انخفض هذا المستوى نتيجة ارتفاع عدد السكان في الدولة حتى بلغ (٤٨,٦) ألف درهم .

---

(١) حوالي ٣٠٠ ألف نسمة .

(٢) تقديرات وزارة التخطيط بصورة مباشرة (قدر عدد سكان الامارات في عام ١٩٨٥ بحوالي ١,٦ مليون نسمة) .

(٣) وزارة التخطيط / مباشرة

(١) يجدر أن نوضح أن حصة قطاع البترول في الناتج المحلي بلغت أقصى قدرة لها في عام ١٩٨٠ والتي وصلت إلى حوالي ٧٠٥٢٣ مليون درهم مقارنة بالاجمالي الذي بلغ ١١١٤٧٠ مليون درهم في نفس السنة .

وخلال الفترة من ١٩٦٤ وحتى منتصف السبعينات فإن دراسة الطلب المحلي على المنتجـات البتـروليـة تبين أن سوق المنتجات البترولية في الامارات العربية المتحدة قد تميزت بما يلي :[٢]

١ - ازدياد الطلب على المنتجات البترولية بمعدلات عالية جداً فقد بلغت نسبة الزيادة السنوية في هذا الطلب في امارة أبوظبي فيما بين ١٩٦٤ - ١٩٧٤ أكثر من ٣٠٪ .

٢ - اعتبرت وسائط النقل والمواصلات آنذاك أهم مستهلك للمنتجات البترولية في السـوق المحليـة فقـطاع المـواصلات يستهلك الجزء الأكبر من المنتجات البتـروليـة . ومنهـا بنـزين السيـارات والطائرات وزيوت الوقود للسيارات والشحوم هذا فضلا عن أن الأسفلت مرتبط هو الآخر بهذا القطاع .

٣ - من نظرتنا إلى أنواع المنتجات البترولية المستهلكة محلياً وجدنا أن الطلب يكاد يتركز على المنتجات المتوسطة (بنزين الطائرات النفاثة - وزيت الوقود) وبلغت نسبة الطلب على المنتجات المتوسطة (Meddium Cut) ما بين ٧٠٪ - ٨٠٪ في كل من امارتي أبوظبي ودبي .

(٢) انظر الدراسة التي قامت بها شركة (BICIP) لحساب شركة بترول أبوظبي الوطنية (ادنوك) من أجل دراسة توسيع مصفاة أم النار ص٦ وص٧

ويوضح الجدول رقم (١) ما استهلك من المنتجات البترولية في امارة أبوظبي فيما بين ١٩٦٤ - ١٩٧٤ .

جدول رقم (١)
الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية في أبوظبي
من ١٩٦٤ - ١٩٧٥ بآلاف الجالونات

	بنزين السيارات	بنزين الطائرات	كيروسين	كيروسين النفاثات	زيت الوقود	المجموع
١٩٦٤	١٣١٥	—	١٥٢	—	٣١٢٠	٤٥٨٧
١٩٦٥	١٤٦٦	—	١٣٨	—	٢٧٤١	٤٣٤٥
١٩٦٦	١٦٨٥	—	١٢٩	—	٢٧٦٩	٤٥٨٢
١٩٦٧	٣٥٠٤	—	٤٠٢	—	٥١٤٩	٩٠٥٥
١٩٦٨	٦٥٩٥	٢١٧	٧١٢	٣٩١	٩٦٠٨	١٧٥٢٣
١٩٦٩	٩٧٨٩	٣٦٤	١٠٤١	١١٩٧	١٣٣٨٩	٢٥٧٨٠
١٩٧٠	١٠١٠٣	٣٧٤	١٠٤٥	١٩٤٢	١٤٥٥٢	٢٨٠١٦
١٩٧١	١١٩١٠	٣٨١	١١٧٩	٣٥٤٢	١٢٨٥٦	٢٩٨٦٨
١٩٧٢	١٤٥٠٥	٣٦٥	١٢٩٥	٤٧٦٥	١٩٣٤٠	٤٠٢٧٠
١٩٧٣	١٧٩٥٤	٤٥٩	١٣٧٩	٦٠٦٧	٣٢٠٩٠	٥٨٩٤٩
١٩٧٤	٢٣٧٤٤	٤٠٠	١٤٩٠	١٥٠٢٠	٤٢١٥٨	٨٢٨١٢
١٩٧٥	٣٠٨٤٦	٥٧٠	١٥٨٨	٢٥١٦٤	٨١٠٤٢	١٣٩٢١٠

ولقد كانت التوقعات في عام ١٩٧٦ تشير إلى أن الطلب على المنتجات البترولية الأساسية في دولة الامارات حتى عام ١٩٨٥ ستكون كما يلي :

جدول رقم (٢)

الطلب المتوقع على المنتجات البترولية الأساسية في الامارات العربية المتحدة بملايين الغالونات

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
بنزين السيارات	٧١,٥	٨٥,٠	٩٨,٥	١١١,٥	١٢٥,٠	١٣٥,٠	١٤٧,٠	١٥٩,٠	١٧١,٥	١٨٥,٠
بنزين الطائرات	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
كيروسين	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
زيت الوقود	٧٨,٠	٨٢,٠	١٠٨,٠	١٢٣,٥	١٤٠,٠	١٥٥,٥	١٧٢,٠	١٩٠,٠	٢٠٩,٠	٢٣٠,٠
زيوت التشحيم	١٢٤,٠	١٣٧,٠	١٥١,٠	—	١٨٠,٠	١٩٤,٥	٢٠٩,٠	٢٢٥,٥	٢٤٢,٠	٢٦٠,٠
المجموع	٢٨٠,٥	٣٢١,٠	٣٦٤,٥	٤٠٧,٠	٤٥٢,٠	٤٩٣,٠	٥٣٥,٠	٥٨١,٥	٦٦٩,٥	٦٨٢,٠

وكان من المتوقع بالاضافة إلى استهلاك المنتجات أن يتطور الغاز المسيل حسب الجدول التالي :

جدول رقم (٣)
استهلاك الامارات العربية المتحدة من الغاز ١٩٧٥ - ١٩٨٥

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
أبوظبي	٦,٦	٩,٢	١٢,٠	١٤,٥	١٧,٥	٢٠,٠	٢٢,٥	٢٥	٢٧,٥	٣٠,٠
الامارات الأخرى	١٤,٥	١٧,٥	٢٠,٠	٢٣,٠	٢٦,٠	٢٩,٠	٣٢,٠	٣٥	٣٧,٥	٤٠,٠
المجموع	٢١,١	٢٦,٧	٣٢,٠	٣٧,٥	٤٣,٥	٤٩,٠	٥٤,٥	٦٠	٦٥,٠	٧٠,٠
انتاج مصفاة أم النار الحالية	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨
وحدة الغاز	–	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣
المجموع	٨,٨	١٦,١	١٦,١	١٦,١	١٦,١	١٦,١	١٦,١	١٦,١	١٦,١	١٦,١
العجز الذي يجب أن يسد	١٢,٣	١٠,٦	١٥,٩	٢١,٤	٢٧,٤	٣٢,٩	٣٨,٤	٤٣,٩	٤٨,٩	٥٣,٩

لقد اعتمدت الامارات العربية المتحدة في الماضي ، في سد حاجتها من المنتجات البترولية على وارداتها من الخارج . وذلك لعدم وجود مصاف للبترول فيها مما أثقل كاهل المستهلك لأنه ملزم بدفع سعر السوق الدولية في حين أن المواطنين في البلاد المصدرة للبترول المجاورة كانوا يتمتعون بأسعار تقل بكثير عن أسعار هذه السوق . ولم تبذل شركات البترول الاجنبية أية جهود من أجل اقامة صناعة لتكرير البترول في الامارات العربية المتحدة بالرغم من أن تصدير البترول قد بدأ فيها سنة ١٩٦٢ .

وفي دراسة الطلب على المنتجات البترولية للاستهلاك المحلي ، وبعد أن اكتمل انشاء مصفاتي أم النار والرويس بوحداتهما الحديثة والمتطورة في أوائل الثمانينات .

نجد أن معدل[1] كثافة استخدام الطاقة إلى نسبة معدل قيمة الناتج المحلي الاجمالي المثبت بأسعار عام ١٩٨٠ لمعدل استهلاك الطاقة الاجمالي (Energy Intensity) قد ارتفع ارتفاعا كبيرا خلال الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٤ حيث بلغ ٨٦,٩ مليون طن / درهم بعد أن كان هذا المعدل هو ٢٦,٦ مليون طن معادل للبترول / درهم في عام ١٩٧٥ وكالتالي :

السنة	اجمالي استهلاك الطاقة (مليون طن معادل للبترول)	الناتج المحلي الاجمالي (بأسعار عام ١٩٨٠) (مليون درهم)	معدل كثافة (مليون طن / درهم
١٩٧٥	١,٤	٥٢,٧٢٧	٢٦,٦
١٩٨٠	٥,١	١٠٩,٨٣٣	٤٦,٩
١٩٨٤	٨,٨	١٠١,٢٢٥	٨٦,٩

1. Energy Balance Study At The U.A.E. (OAPEC) Dec. 1987 P.29.

ومن دراسة هذا الطلب على الطاقة والمشتقات البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة نجد أن سوق الطلب على المشتقات البترولية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٦ تميز بما يلي :

١ – لقد تصاعد الطلب على المشتقات البترولية من عام ١٩٧٥ حتى نهاية عام ١٩٨٣ ، ثم تذبذب الطلب حتى عام ١٩٨٦ هبوطا وصعودا . وكذلك فإن نسبة الطلب على هذه المنتجات إلى اجمالي الطلب على الطاقة خلال الفترة ١٩٨١ و١٩٨٤ تغير أيضاً فلقد كانت هذه النسبة عند عام ١٩٨١ تشكل بما مقداره ٨٢,٢٪ ، انخفضت عند نهاية الفترة من عام ١٩٨٤ إلى حوالي ٧٢,٨٪ من اجمالي الطلب العام على الطاقة في دولة الامارات العربية المتحدة ، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة خلال تلك الفترة وإلى تجميد معظم المشاريع المخطط لها سابقا وذلك بحدوث انخفاض كبير وجوهري في استخدام زيت الديزل .

٢ – ومن عام ١٩٧٥ وحتى نهاية عام ١٩٨٣ تطور نمو الطلب على اجمالي المشتقات البترولية بنسبة قدرها ٢١٪ سنويا بحيث تطور الطلب الكلي من ١٢١٨ ألف طن مكافيء في عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٥٦٠٣,٤ ألف طن مكافيء في عام ١٩٨١ أما في عام ١٩٨٤ فلقد هبط الطلب إلى حوالي ٤٨١٣,٨ ألف طن مكافيء واستمر الاتجاه في الهبوط عند عام ١٩٨٥ ثم بدأ التحسن في نمو الطلب عند عام ١٩٨٦ ليبلغ تقديره بحدود ٤٩٨٢,٢ ألف طن وبنسبة نمو قدرها ٤٪ عن عام ١٩٨٥ ومن المتوقع أن ينمو الطلب على المشتقات البترولية بحدود ٢٪ إلى ٤٪ سنويا من الآن وحتى عام ١٩٩٥[١] .

---

(١) تشير احدى الدراسات المتعلقة بتقدير الاستهلاك البترولي في الامارات ان استهلاك المنتجات البترولية بلغ حوالي ١٠٣ و١٠٨ الف برميل يومياً في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ على التوالي وان استهلاك الغاز المسيل بلغ حوالي ١٤٠ و١٥٤ الف برميل معادل خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ على التوالي :

المصدر : دراسة منظمة «الأوابك» / تقرير الأمين العام الخامس عشر.

والجدول التالي يوضح تطورات الطلب على المشتقات البترولية منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٦ .

تطور استهلاك المشتقات البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة للفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٦[١]

«ألف طن متري»

	بنزين السيارات	الكيروسين	زيت الوقود	(الديزل) زيت الغاز	غاز البترول المسال L.P.G	المجموع
١٩٧٥	٢٢٠	٢٠٥	٢٩	٧٦٨	—	١٢١٨
١٩٧٦	٢٥٧,٥	٢٤١	٥٢,٨	٩٤٧	٣,٢	١٥٠١,٥
١٩٧٧	٣٧٠	٣٧٧	١٦١,١	١٤٣١,٩	٤,٣	٢٣٤٤,٣
١٩٧٨	٤٣٦	٣٤٦,٧	١٨٩	١٦٠٩,٩	١١,١	٢٥٨٩,٧
١٩٧٩	٥٠٠,٦	٤٣٢,٠	٣٦٩,٨	١٧٦٧,٢	٣٨,٥	٣١٠٨,١
١٩٨٠	٥٨٥	٨٠٣	١٠٧٨	٢٣١٠	٥٠,٨	٤٨٢٦,٨
١٩٨١	٦٩٠,٥	٩٢٠,٨	١١٤٧,٨	٢١٧٧,٩	٥٩,٦	٤٩٩٦,٦
١٩٨٢	٧٧٠,٨	١١٣٣,٢	١٣٠٦,٩	٢١٤٣,٠	٦٠,٢	٥٤١٤,١
١٩٨٣	٧٧٧,٧	١١٧٠,٩	١٣٣٧,٦	٢٢٥٦,١	٦١,١	٥٦٠٣,٤
١٩٨٤	٧٧٤,٢	١١٩٢,٧	١٤٧٣,١	١٣١٠,١	٦٣,٧	٤٨١٣,٨
١٩٨٥	٨٠٠,١	١١٧٦,٠	[١]١٦٢٢,٣	١١٤٠,٢	[١]٦٦,٤	٤٨٠٥
[١]١٩٨٦	[١]٨٢٦,٩	[١]١١٥٩,٣	[١]١٧٨٦,٦	[٢]١١٤٠,٢	[١]٦٩,٢	٤٩٨٢,٢

المصدر : الورقة القطرية لدولة الامارات العربية المتحدة مؤتمر الطاقة العربي الرابع بغداد مارس (آذار) ١٩٨٨ ص(٤).

(١) تقدير حسب نسب النمو السنوية الأخيرة .

(٢) نتوقع نفس الاستهلاك للسنة السابقة .

٣ - إن أكثـر القطاعات الاقتصادية استهلاكا للمنتجات البترولية ، هو قطاع المواصلات والنقل . اذ بلغت نسبة استهلاكه إلى إجمالي الطلب على الطاقة في دولة الامارات عام ١٩٨٤ حوالي ٥٨,٧٪ بعد أن كان يمثل ٦٠,٤٪ عام ١٩٨١ . يليـه في ذلك قطاع الصناعات التحويلية ، اذ استهلك ما مقداره ١٨,٨٪ من اجمـالي استهلاك الطاقة عام ١٩٨٤ بعد أن استهلك بحدود ٩,١٪ عام ١٩٨١ وفيما يلي جدول[1] يوضح الطلب على الطاقة (ومن ضمنها المنتجات البترولية) خلال الفترة المشار إليها أعلاه .

ألف طن متري مكافىء

	١٩٨١		١٩٨٤	
	حجم الطلب	نسبة الطلب ٪	حجم الطلب	نسبة الطلب ٪
– التعدين والمقالع	٢٥,٦	٠,٦	٣٧,٦	٠,٨٪
– الصناعة	٤٨٧,٦	١١,٩	٨٧٦,٦	١٨,٨
– النقل	٢٤٨١,٦	٦٠,٤	٢٧٤٥,٦	٥٨,٧
– المنزلي	٣٧٥,٢	٩,١	٥٢١,٤	١١,١
– التجارة والخدمات	١٦٦,٤	٤,١	٢٤٦,٨	٥,٣
– البناء والتشييد	٥١٦,٩	١٢,٦	١٨٧,٣	٤,٠
– الزراعي	٥٣,٩	١,٣	٦٢,٥	١,٣
– المجموع	٤١٠٧,٢	١٠٠٪	٤٦٧٧,٨	١٠٠٪

وعـلى الرغم من انشاء واكتمال مصافي امارة أبوظبي ، التي لم تعد في حاجة لاستـيراد المنتجات البترولية ، إلا أن بقية الامارات استمرت في استيراد بعض المنتجات ، وعلى سبيل التحديد البنزين والكيروسين وبنزين الطائرات وزيت الديزل وزيت الوقود ، حيث كون الاستيراد عام ١٩٨٤ ٥٢٪ من اجمالي الاستهلاك لنفس

(١) دراسة ميزان طاقة دولة الامارات العربية المتحدة الأوابك ص١٧١ .

العام (كان حجم الاستيراد حوالي ٢٤٨٣,٤[1] ألف طن مكافيء وحجم الاستهلاك العام حوالي ٤٨١٣,٧ ألف طن مكافيء عام ١٩٨٤) .

وتختلف عمليـة تسـويق المنتجات البترولية في السوق المحلية ، من امارة إلى أخرى ففي امارة أبوظبي تقوم بهذه العملية شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع ، وذلك منذ منتصف عام ١٩٧٣ حيث تسوق المنتجات المكررة من مصافي شركة بترول أبوظبي الوطنية وذلك اعتبارا من عام ١٩٧٦ وإلى الوقت الراهن وفيما يلي جدول يبين كميات المنتجات وأنواعها التي تشتريها شركة بترول أبوظبي للتوزيع (أدنوك فود) للفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٦ :

كميات المشتريات من مصافي أدنوك (بالطن المتري)

السنة	المنتجات الرئيسية	وقود الطيران	الغاز السائل	الاجمالي
١٩٧٥	–	–	–	–
١٩٧٦	–	–	١١٢	١١٢
١٩٧٧	–	–	١,٣٤٢	١,٣٤٢
١٩٧٨	٤٥٤,٥٠٦	–	٦,٤٩١	٤٦٠,٩٩٧
١٩٧٩	٤٨٢,٤٢٨	–	١١,٤٨٠	٤٩٣,٩٠٨
١٩٨٠	٤٨٢,٥٤٦	–	١٥,١٦٩	٤٩٧,٧١٥
١٩٨١	٦٦٣,٣٣٧	٢١,٠٤٠	١٢,٨٩٨	٧٠٧,٢٧٥
١٩٨٢	١,٤٢٢,٠٢٠	٣٦٤,٨٦٨	١٩,٢٨٣	١,٨١٢,١٧١
١٩٨٣	١,١٩٨,٤٣٠	٤١٨,٦٣٦	١٨,٦٢٢	١,٦٣٥,٦٨٨
١٩٨٤	١,١١٩,٩١٠	٤٠٨,٠٢١	١٧,٨٩٦	١,٥٤٥,٨٢٧
١٩٨٥ .	١,١٣٦,٣٥٩	٣٨٣,٨٥٤	٣٦,١٩٤	١,٥٥٦,٤٠٧
١٩٨٦	١,٣٤٥,٠٤٩	٣٧٤,٤٠٧	٣٨,١٤١	١,٧٥٧,٥٩٧

(١) نفس المصدر السابق ص٢٢٦ .

(١) المصدر : شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع .

ملحوظة : المنتجات الرئيسية تضم : البنزين – الكيروسين – الديزل – الفويل أويل .

ثم أضافت شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع ، كميات مشتراه أخرى محلية وخارجية بالطن المتري وحيث يلاحظ في هذا الجدول أن المشتريات الخارجية انخفضت عند عام ١٩٨٢ واستمرت بالانخفاض سنويا حتى توقفت تماما عند عام ١٩٨٦ وذلك لشرائها كل الكميات التي تحتاجها السوق المحلية من مصافي شركة أدنوك وكما يلي :

مشتريات أخرى (مشتريات محلية / خارجية - بالطن المتري)

السنة	المنتجات الرئيسية	الغاز السائل	الاجمالي
١٩٧٥	٤٢٢,٦٣٧	-	٤٢٢,٦٣٧
١٩٧٦	٣٨١,٧٢٩	-	٣٨١,٧٢٩
١٩٧٧	٢٧٣,٣٧٤	-	٢٧٣,٣٧٤
١٩٧٨	٣٥١,٦٢٩	-	٣٥١,٦٢٩
١٩٧٩	٥٤١,٨٥٩	-	٥٤١,٨٥٩
١٩٨٠	٦٢٧,٩١٥	٢٥٧	٦٢٨,١٧٢
١٩٨١	٦٩٢,١٤٥	٦,١٦٧	٦٩٨,٣١٢
١٩٨٢	٢٧,٨٧٨	٤٥	٢٧,٩٢٣
١٩٨٣	٤١,٢٢٢	-	٤١,٢٢٢
١٩٨٤	١,٩٢٧	-	١,٩٢٧
١٩٨٥	١٣,٧٨٢	-	١٣,٧٨٢
١٩٨٦	-	-	-

(١) المصدر : شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع .

ملحوظة : المنتجات الرئيسية تضم . البنزين - الكيروسين - الديزل - الفيول أويل .

وبذلك قامت الشركة المذكورة بسد حاجة السوق المحلية لامارة أبوظبي ، وبعض المناطق الأخرى من الامارات ، حيث يبين الجدول التالي أن حجم المبيعات لعام ١٩٨٦ يقدر بحوالي (١,٨٦٤,٨٨٠) طناً مترياً ، ويشمل ٣٧,٤٪ من حجم الطلب على المنتجات البترولية لكل دولة الامارات العربية المتحدة ، خلال العام المذكور وفيما يلي تفاصيل هذه المبيعات حسب المنتجات المختلفة ومنذ عام ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٦ .

كمية المبيعات بالطن المتري

السنة	المنتجات الرئيسية	وقود الطيران	زيوت التشحيم	الغاز السائل	الاجمالي
١٩٧٥	٤٢١,٥٥٠	–	١,٠٤٦	–	٤٢٢,٥٩٦
١٩٧٦	٥٧٩,٥٧٤	–	١,٢٩٩	٩٨	٥٨٠,٩٧١
١٩٧٧	٦٦٣,٩٢٠	–	١,٨٤٢	١٢٧٧	٦٦٧,٠٣٩
١٩٧٨	٧٢٧,٧٦٧	–	٥,٤٣٦	٦٣٢٧	٧٣٩,٥٣٠
١٩٧٩	٩٦٠,٤٠٥	–	٨,٦٢١	١١٥٦٢	٩٨٠,٥٨٨
١٩٨٠	١,١١٣,٦٦٥	–	١٤,٣٣٠	١٥٣٣٢	١,١٤٣,٣٢٧
١٩٨١	١,٣٦٩,٢٢٢	–	١٣,٩٣٨	١٧١٧٠	١,٤٠٠,٣٣٠
١٩٨٢	١,٤٢٨,٥٨٣	٢٧٤,٥٣٩	١٢,١٧٨	١٩٠٤١	١,٨٣٤,٣٤١
١٩٨٣	١,٢٦٧,٣٣٧	٤١٥,٩٨٢	١٣,٢٤٩	١٨٥٤١	١,٧١٥,٢٠٩
١٩٨٤	١,١٧٥,٦٩٩	٤١٥,٥٧٥	١٢,٥٢٧	١٩٠٨٢	١,٥٧٢,٨٨٣
١٩٨٥	١,١٤١,٩٩٤	٣٩٠,٣٣٩	١٥,٦٢٥	٣٦٩٨٢	١,٥٨٧,٩٥٠
١٩٨٦	١,٤١٠,٣٢٣	٢٩٦,٦٢١	٢٠,٠٥٠	٣٧,٨٨٧	١,٨٦٤,٨٨٠

(١) المصدر : شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع .

ملحوظة . المنتجات الرئيسية تضم : البنزين – الكيروسين – الديزل – الفيول أويل .

ومما هو جدير بالذكر أن شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع ، وتلبية منها لحاجة الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية الأساسية كان لديها عام ١٩٧٥ ، سبع وثلاثون محطة تعبئة ارتفعت في عام ١٩٨٦ إلى حوالي خمس وستين محطة تعبئة وتضع الخطط حاليا لبناء محطات أخرى في المناطق الشمالية من الدولة ويفصل الجدول التالي هذا التطور :

عدد محطات التعبئة لكل عام

السنة	عدد المحطات
١٩٧٥	٣٧
١٩٧٦	٣٧
١٩٧٧	٤٠
١٩٧٨	٤٧
١٩٧٩	٥٤
١٩٨٠	٥٤
١٩٨١	٥٩
١٩٨٢	٦٢
١٩٨٣	٦٣
١٩٨٤	٦٣
١٩٨٥	٦٦
١٩٨٦	٦٥

المصدر السابق

أما السياسة السعرية التي تحددها شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع ، فهي تعتمد أساسا على الظروف السائدة في كل مرحلة زمنية ، ففي عام ١٩٧٥ كانت الشركات هي التي تحدد الأسعار للمنتجات البترولية المبيعة في أسواق الامارة وكان من المنطق تخفيض الأسعار البترولية للمنتجات ، لفترة عامين لتشجيع عملية البناء الاقتصادي السائدة آنذاك وبذلك تم تخفيض الأسعار البترولية من ١/٥/٧٦ وحتى ١/٧/١٩٧٧ عندما تضاعف الاستهلاك البترولي بشكل كبير جداً (انظر جدول تطور الاستهلاك للمنتجات السابق) مما أدى إلى رفع الأسعار للمنتجات المبيعة حتى يمكن ترشيد استخدامها واستهلاكها .

وخلال الفترة من ١/٧/١٩٧٧ وإلى ١٢/١/١٩٨٦ تصاعدت أسعار البيع إلا أن أسعار البيع لكل من امارة أبوظبي وامارة دبي توحدت في ٤/٥/١٩٨٣ .

وفي ٣٠/١/١٩٨٦ وبسبب تأثير دورة الكساد العالمي وانخفاض أسعار البترول العالمية ، تم تخفيض جزئي على أسعار بعض المنتجات مثل البنزين الممتاز والخصوصي وفي ١٥/٥/١٩٨٦ تم تخفيض زيت الديزل أيضاً .

وفي ٧/٣/١٩٨٧ تم تخفيض أسعار البنزين وتخفيض أسعار الكيروسين والديزل وذلك بغية تشجيع عمليات البناء الاقتصادي مرة أخرى في دولة الامارات العربية المتحدة .

وفيما يلي جدول لشركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع يبين هذه التطورات منذ عام ١٩٧٥ وحتى وقتنا الراهن مع تطور أسعار البيع في الامارات الشمالية حتى عام ١٩٨٣ عندما توحدت هذه الأسعار .

(حركة أسعار التعبئة) - تطور أسعار البيع بالتجزئة(١)
(سعر الجالون بالدرهم)

التاريخ	بنزين ممتاز أبوظبي	امارات شمالية	بنزين خصوصي أبوظبي	امارات شمالية	كيروسين أبوظبي	امارات شمالية	الديزل أبوظبي	امارات شمالية
اعتباراً من								
٧٥/١/١	١.٨٥		٢,١٠		١,٨٥		١.٩٥	
٧٦/٥/١	١,٧٠		١,٩٠		١,٧٠		١.٧٥	
٧٧/٤/١		٢,٦٥		٢,٧٥		٢,٥٠		٢,٤٥
٧٧/٧/١	١,٩٥		٢,١٥		١,٩٠		٢,٠٠	
٧٩/٣/١٥		٢,٨٥		٣,٨٥		٢,٧٥		٢,٧٠
٧٩/٤/٢	٢,٢٥		٢,٧٥		٢,٢٥		٢,٢٥	
٧٩/٩/١٥	٢,٨٠	٣,٨٠	٢,٢٠	٤,٠٠	٢,٦٠	٣,٥٠	٢,٧٠	٣,٥٠
٨٠/٢/٩		٥,١٥		٥,٣٠		٣,٥٠		٤,٨٠
٨٢/٩/١	٣,٣٠		٣,٧٠		٣,١٠		٣,٢٠	
٨٢/٥/٤	٤,٥٠		٤,٩٠		٤,١٠		٤,٢٠	
٨٦/١/١٢	٤,٥٠		٤,٩٠		٤,١٠		٣,٩٠	
٨٦/١/٣٠	٤,٢٠		٤,٥٠		٤,١٠		٣,٩٠	
٨٦/٥/١٥	٤.٢٠		٤,٥٠		٤,١٠		٣,٧٠	
٨٧/٣/٧	٣,٦٥		٣,٩٥		٣,٥٠		٢,٥٠	

(١) المصدر / شركة بترول أبوظبي الوطنية / ومصادر مباشرة .

وتشـير بعض الدراسات إلى أن الطلب على المنتجات البترولية ، سوف يكون كالتالي خلال عام ١٩٩٠ .وعام ١٩٩٥ اعتمادا على المتغيرات البشرية والاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات ، علما بأن هذه التقديرات خاضعة لتغير الظروف المستجدة :

	تقديرات عام ١٩٩٠ ألف طن	تقديرات عام ١٩٩٥[٢] ألف طن
– البنزين	٢٢٣٤	٢٤٦٩
– وقود الطائرات والكيروسين	٣٦٠٤	٤١١٨
– زيت الغاز (الديزل)	٣٨٧٢	٤٢٨٧
– زيت الوقود	٣٣٤	٣٣٤
مجموع الطلب	١٠٠٤٤	١١٢٠٨

(٢) مصادر المؤلف الخاصة ونتيجة لتوقعات النمو الاقتصادي فإن نسبة النمو قد تتراوح بين ٢ – ٤٪ وحيث يمثل التطور أعلاه الحد الأدنى منها . حيث قدر أن استهلاك المنتوجات في دولة الامارات عام ١٩٨٦ بحدود (٨٦٩٧,٢) الف طن .

مؤسسة الامارات العامة للبترول :

١ - انشاء المؤسسة :

تأسست مؤسسة الامارات العامة للبترول بقانون اتحادي رقم (١٦) لعام ١٩٨٠ صدر في ١٩٨٠/١١/١٩ . وينص على أن المؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، ولها ميزانية مستقلة كما تتمتع بالأهلية الكاملة ، ونصت المادة الرابعة من هذا القانون على ما يلي :

- تقوم المؤسسة بجميع الأعمال والنشاطات المؤدية إلى تحقيق أغراضها وعلى الاخص ما يلي :

أ - تسويق ونقل وتخزين المنتجات البترولية ، في جميع أنحاء الدولة وتحديد كميات هذه المنتجات ومناطق تخزينها .

ب - تصميم وانشاء وصيانة وتشغيل المنشآت والمعدات ، والمهام والادارة والوسائل اللازمة لتحقيق أغراض المؤسسة .

ج - القيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بأغراض المؤسسة وتنمية وتدريب العناصر الوطنية في جميع المجالات المرتبطة بهذه الأغراض .

د - الأعمال والنشاطات التي يعهد بها إلى المؤسسة بمقتضى قرار مجلس الوزراء .

كما نصت المادة الخامسة على : أنَّ للمؤسسة أن تتعاقد وتعمل على تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ، وذلك في نطاق الأعمال المنوطة بها وطبقا للقواعد والأحكام التي تبينها لوائح المؤسسة ، وحدد رأسمال المؤسسة بـ (٤٠٠) أربعمائة مليون درهم ، يغطي من قبل الحكومة ويجوز زيادة رأسمال المؤسسة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس الادارة .

كما نصت المادة السابعة من القانون على ما يلي :

تؤول إلى المـؤسسـة من أول يناير / كانون الثاني ١٩٨١ جميع الموجودات الرأسمالية المملوكة لشركات التوزيع ، التي تشمل بصفة خاصة ودون حصر ناقلات المنتجات البترولية البحرية والبرية وخطوط أنابيب النقل ومحطات التوزيع والمعدات والأدوات والمهام الأخرى ، الكائنة داخل الامارات العربية المتحدة مقابل تعويض عادل يتم حسابه وفقا للقيمة الدفترية الصافية لهذه الموجودات أو القيمة السوقية لها أي القيمتين أقل من تاريخ الأيلولة المشار إليه في هذه المادة على أن يتم تكوين لجان لحصر هذه الموجودات وتحديد قيمتها .

كما نص القانون على أنه لا مساس بالمركز القانوني الخاص بمحطات التوزيع الخاصة بمواطني دولة الامارات العربية المتحدة ، وتتكون موارد المؤسسة طبقاً لهذا القانون من الاعانات التي تقدمها الدولة ومن ايراداتها والنشاط التجاري .

٢ - مجلس ادارة المؤسسة :

يتكون مجلس ادارة المؤسسة من وزير البترول والثروة المعدنية كرئيس للمجلس وتسعة أعضاء من بينهم نائب للرئيس .

٣ - المبيعـــات :

عند قيام المؤسسة تحملت مسئولية جميع الارتباطات ، التي كانت شركات شل وكالتكس وبي بي قد دخلت فيها مع تجارها السابقين كما قامت باستبدال عدد كبير من المضخات والخزانات .

كذلك قامت المؤسسة بتغيير العلامات التجارية ، في جميع محطات البترول في الامارات الشمالية واعتنت المؤسسة كذلك بمظهر المحطات ومظهر العاملين فيها .

وقد قسمت المبيعات إلى ثلاثة أنواع .

أ – مبيعات التجزئة :

يغطي هذا النوع جميع محطات البترول ، على أن تكون هذه المحطات في أيدي التجار الذين يكونون مسئولين عن الأرض والأبنية . تقدم المؤسسة جميع معدات توزيع البترول مثل المضخات والخزانات والاشارات وطفايات الحريق وغيرها كما تتحكم في شكل وبناء المحطة وتقوم بصيانة المعدات والاهتمام بمظهر المحطة .

وقد بلغ عدد المحطات التابعة للتجار وكذلك المملوكة للمؤسسة بنهاية يونيو / حزيران ١٩٨٧ ما مجموعه ١٣٨ محطة موزعة في امارات دبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة وكان عددها ١١٠ محطات توزيع عندما باشرت المؤسسة أعمالها في مطلع عام ١٩٨١ .

ب – المبيعات الحكومية :

يغطي هذا النوع خدمة توزيع المنتجات البترولية ، على جميع الجهات الرسمية كما يتضمن الامدادات العسكرية والمدارس والمستشفيات كذلك تزويد زيت الغاز لمحطات توليد الكهرباء ومحطات تحلية المياه .

وتتبع المؤسسة السياسة التالية في تزويد المعدات الخاصة بالتوزيع للقطاع الحكومي :

- بالنسبة للمشاريع الرئيسية التي تتطلب تسهيلات كبيرة قائمة ، مثل محطات الكهرباء والمستشفيات وغيرها ، تقدم المؤسسة المساعدة من ناحية الهندسة الفنية ولكن على الدائرة الحكومية المختصة القيام بتحمل نفقات المعدات .
- بالنسبة للآلات الثانوية القابلة للنقل والاسترجاع ، مثل الخزانات لعمليات البناء وللمخيمات العسكرية وغيرها فإن المؤسسة تقوم بتقديم هذه المعدات بدون مقابل .

مبيعات مؤسسة بترول الامارات
من المنتجات البترولية للفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٨

(مليون غالــون)

نوع الوقود / العام	البنزين الممتاز	البنزين العادي	الديزل	زيت الوقود
١٩٨١	٨٤,٣٨٧	١٥,٢٩٢	٢٣٩,٦١٥	-
١٩٨٢	٩٧,٧٤٣	١٥,٧٦٧	٢٧٧,٩٠٨	٥٥,٣٦٧
١٩٨٣	٩٩,٦٨٤	٢٠,٠٠٧	٣٣٩,٨٥٤	١٠٧,٢٤٣
١٩٨٤	١٠٢,٣١٥	٢١,٥١٣	١٦٢,٤٥٤	١٦٩,٠١٥
١٩٨٥	١٠٦,١٧٣	٢٠,٠٤٥	١١٠,٩٨٤	٨٣,٦٠٩
١٩٨٦	١١٠,٥٠٤	٢١,٥٨٠	١٠٣,٨٢١	٢٩,٧٦٢
١٩٨٧	١٦٦,٦٥٠	٢٥,٤٩٨	١٧١,٩٣٧	١١,٦٧٧
١٩٨٨	١٢٥,٦٢٩	٢٨,٢٧٠	١١٥,٢٥٤	٥,٢٤١

٤ - العمليـات :

قامت المؤسسة بتشغيل مستودعات شركات شل وكالتكس وبي بي . كما قامت بتطبيق مستويات السلامة الدولية ، على هذه المستودعات كذلك أنشأت مستودعا في الفجيرة لضمان سهولة الخدمة . وتقوم المؤسسة بعمل الصيانة اللازمة والدورية لجميع المحطات .

المصدر : مؤسسة بترول الامارات .

٥ - **النقل والتوزيع :**

قامت المؤسسة بانشاء أسطول نقل بري ، مكون من سيارات توزيع المشتقات وسيارات الصيانة والخدمات ، وقد بلغ عدد سيارات النقل والتوزيع ٤٢ سيارة ، و٣٢ سيارة خدمة كما تقوم المؤسسة بتشغيل سفينة خاصة بالنقل البحري .

ونقل الغاز الطبيعي من حقل الصجعة بامارة الشارقة إلى محطات الكهرباء الرئيسية في الامارات الشمالية والتي كانت تعمل بالوقود السائل وقد بدأ العمل بهذا المشروع الذي كلف بحدود ١٩٠ مليون دولار في مايو / آيار ١٩٨٤ علما بأن مباشرة الانشاءات الخاصة به كانت قد بدأت في سبتمبر / أيلول ١٩٨٣ .

شركة الامارات للمنتجات البترولية (الخصوصية) المحدودة - إبكو:

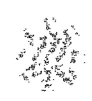
باشرت الشركة أعمالها تحت اسم شركة الامارات للغاز وتموين السفن بالوقود (الخصوصية) المحدودة – ابكو – في أكتوبر / تشرين الأول من عام ١٩٨٠ وذلك بعد توقيع اتفاق بين حكومة دبي وشركة كالتكس لتأسيس الشركة . تمتلك بموجبه حكومة دبي ٦٠٪ من الأسهم وشركة كالتكس ٤٠٪ . وبدأت الشركة في نفس السنة بتزويد السفن بالوقود في ميناء جبل علي وخارجه ، كما قامت بانشاء وتشغيل مصنع للاسفلت السائب وتخزين زيت الوقود والديزل لغرض تزويد السفن والتسويق المحلي أيضاً .

وقد أصدر صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم المرسوم رقم (٦) لعام ١٩٨١ يرسم فيه تأسيس شركة ابكو ، كشركة مساهمة خصوصية محدودة المسئولية يكون مركزها في دبي . وبموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الموقعين بتاريخ ١٣ فبراير / شباط ١٩٨١ تم تشكيل مجلس ادارة للشركة مكون من خمسة أعضاء برئاسة سمو الشيخ حمدان بن راشد المكتوم .

وقد طورت الشركة أعمالها ، ووسعت نشاطها من مستودعاتها في ميناء جبل علي

والتي تصل مساحتها إلى أكثر من ٨٠,٠٠٠ متر مربع وحققت أعلى مبيعات لها من القـار (٢٧,٨٠٥ أطنان مترية) في عام ١٩٨٣ ومن زيت الوقود (٧٣٠,٥٥٤ طناً مترياً) في سنة ١٩٨٦ ومن الديزل (٢٢١,٠٤٧ طناً مترياً) في عام ١٩٨٦ أيضاً . وتقوم الشركة بتزويد السفن بالوقود في المياه الاقليمية للدولة . بواسطة خمس بواخر وفي داخـل الدولة بواسـطة عدد كبير من ناقلات المنتجات البترولية إلى محطات الكهرباء والمصانع وإلى خزانات المقاولين وغيرهم من المستهلكين .

وفي يناير / كانون الثاني ١٩٨٧ تمت الموافقة على تغيير اسم الشركة . من شركة الامارات للقار وتموين السفن بالوقود (الخصوصية) المحدودة الى شركة الامارات للمنتجات البترولية (الخصوصية) المحدودة – ابكو – وتعديل نوع العمل للشركة إلى استيراد وتخزين وتسويق وتوزيع المنتجات البترولية .



ثانياً: التسويق العالمي للخام والمنتجات (Crude Oil Marketing)

بعد أن وقعت امارة أبوظبي اتفاقية المشاركة في ٢٠ ديسمبر / كانون الأول سنة ١٩٧٢ وحصلت على ٢٥٪ من البترول المنتج في أراضيها ، كان عليها أن تباشر فورا في البحث عن أسواق عالمية لحصتها من بترول المشاركة خارج نطاق شركات البترول الكبرى ، ولم يكن هذا الشيء بالسهل خاصة وأن شركات البترول العالمية كانت قد تقاسمت فيما بينها السوق العالمية وجعلتها حكرا لها عند تلك الفترة .

وهكذا كان على الامارات العربية المتحدة (أبوظبي) أن تدخل السوق البترولية العالمية بالتدريج وبحذر تام شأنها في ذلك شأن البلاد الأخرى المصدرة للبترول .

وقد كان من بين الصعوبات التي وجب التغلب عليها ، التعرف على السوق البترولية العالمية وعلى أسعار كل نوع من أنواع بترول أبوظبي (Market Price) .

وكانت اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥٪ : ٧٥٪) قد ألزمت أبوظبي ببيع ٧٥٪ من حصتها من المشاركة مرة أخرى إلى شركات البترول الأجنبية بسعر اعادة الشراء (Buy Back) والذي بلغ حوالي ٩٣٪ من السعر المعلن . وهكذا فقد بقي لدى الحكومة ٢٥٪ فقط من حصتها من بترول المشاركة في العام الأول ١٩٧٣ وكان عليها أن تبحث عن مشترٍ له خارج الكارتل العالمي للشركات فدعت شركات البترول العالمية والتي يوجد لديها مصافٍ للتقدم بعروضها .

وقد أحجمت شركات البترول الكبرى عن التعاون ، وتقدمت بأسعار منخفضة تقل عن أسعار اعادة الشراء .

كما أن هذه الشركات حذرت زبائنها من طرف خفي بعدم الدخول في عقود شراء مباشرة مع حكومات البلاد المصدرة للبترول مما جعل حكومات البلاد المستهلكة تتردد كثيرا قبل التقدم للشراء ، بصورة مباشرة من حكومات البلاد المصدرة للبترول .

وبعد تردد من قبل البلاد المستهلكة تمكنت الامارات العربية المتحدة / امارة أبوظبي / من الاتفاق مع شركة جابان لاين (Japan Line) اليابانية في مايو / آيار عام ١٩٧٣ ، اشترت بموجبه الشركة اليابانية حصة أبوظبي المتبقية لديها وبأسعار بلغت حوالي ٩٤,٥٪ من السعر المعلن(١) .

لقد كانت هذه الاتفاقية أول اتفاقية بيع مباشر ، ينجح في عقدها بلد مصدر للبترول خارج نطاق الكارتل العالمي لشركات البترول . كما أن أسعار هذه الاتفاقية اعتبرت من أعلى أسعار السوق مستوى (Market Price) وذلك منذ الخمسينات وحتى أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣(٢) .

كذلك فإن الشروط المالية لهذه الاتفاقية ، كانت وقتذاك من أفضل الشروط المالية وغير المالية المتاحة(٣) . وقد شهدت بذلك الدول المستهلكة للبترول .

وفي عام ١٩٧٤ تم التوصل الى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠٪ : ٤٠٪) والتي بموجبها حصلت حكومة الامارات العربية المتحدة (أبوظبي) على حصة في أسهم شركات البترول في أبوظبي بلغت ٦٠٪ وقد طبقت الاتفاقية في الأول من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

---

(١) انظر . .Japan Line Deal-May 1973

(٢) في أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٧٣ قامت الحرب في الشرق الأوسط واستخدم العرب سلاح البترول مما أوجد شحا في عرض البترول وبالتالي ارتفعت أسعار البترول المتحققة إلى مستوى تجاوز الأسعار المعلنة .

(٣) لقد أشادت الصحفة البترولية العالمية بهذه الاتفاقية (عالم النفط ، MEES, PIW) لقد تضمنت اتفاقية جابان لاين كميات البترول المشتراة وكما يلي :

نوع البترول	الكمية بالبراميل
مربان	٧,٠٧٩,٧٢١
زكم	٢,٧٩٢,٢٨٦
أم الشيف	١,٨١٦,٢٦٤
المجموع	١١,٦٨٨,٢٥١

وبعد التوصل إلى اتفاقية المشاركة الثانية ، توفرت كميات أكبر من البترول لدى الحكومة لطرحها مباشرة في السوق الحرة وخارج نطاق شركات البترول الكبرى . إلا أن شركات البترول الكبرى حصلت على معظم حصة الحكومة (٦٠٪) وذلك بعد أن دفعت أسعاراً أفضل من الأسعار التي دفعتها في عام ١٩٧٣(١) . ومع ذلك فقد تمكنت حكومة أبوظبي من عقد اتفاقيات بيع مع ست شركات جديدة ، بالاضافة إلى عقد جابان لاين الذي كان حينذاك ساري المفعول ولكن بأسعار جديدة بلغت في عام ١٩٧٤ حوالي ٩٨,٥٪ من السعر المعلن .

وفي عام ١٩٧٥ وسعت الامارات العربية المتحدة ، من مبيعاتها من بترول المشاركة في السوق الدولية وخارج نطاق احتكارات شركات البترول الرئيسية ، وقد نجحت في تسويق ثلث حصتها من بترول المشاركة بأسعار بلغت ٩٣٪ من السعر المعلن . كما أعادت بيع الثلثين الآخرين إلى شركات البترول الأجنبية بالسعر نفسه .

وفي عام ١٩٧٦ تمكنت الحكومة من تسويق نصف حصتها (٣٠٪ من مجموع الانتاج العام) في السوق البترولية العالمية وخارج نطاق شركات البترول الكبرى . حيث تعاقدت عشرون شركة من مختلف الجنسيات على شراء هذا الجزء من حصة الحكومة . أما الجزء الباقي فقد أعيد بيعه إلى شركات البترول العاملة في البلاد وذلك بسعر السوق والبالغ ٩٣٪ من السعر المعلن على أن يتم دفع السعر خلال ستين يوما من استلام الشحنة من البترول الخام . وهذه الشروط هي نفسها التي بيع بها إلى الشركات العشرين الآنفة الذكر .

وفيما يلي الجداول التي تشير إلى ما ورد أعلاه .

---

(١) انظر اتفاقيتي اعادة الشراء (BUY BACK) لسنة ١٩٧٣ و١٩٧٤ .

الشركات التي عقدت معها عقود البيع في عام ١٩٧٤

الشركة	جنسيتها	كميات البترول بالبراميل			المجموع
		مربان	زكم	أم الشيف	
جابان لاين	يابانية	١٢٨٢٠٦٢٠٦	٣١٠١٨٨٩	٣٥٤٢٠٢٢	١٩٤٧٠١١٧
المصفاة الشرقية	بنغالية	٢٩٣٦٢٦٥	–	–	٢٩٣٦٢٦٥
شركة تسكو	أمريكية	٣٨٥٥١٦	–	–	٣٨٥٥١٦
يونايتد رفايننغ	أمريكية	٢٢٢٤٩٤٢	–	–	٢٢٢٤٩٤٢
كلارك	أمريكية	–	٢٣٥٢٧٠٤	–	٢٣٥٢٧٠٤
بتروبراس	برازيلية	–	–	٢٤٤١١٨٥	٢٤٤١١٨٥
ونترشال	المانيا الغربية	–	–	٨٧٠٩٣٤	٨٧٠٩٣٤
المجموع		**١٨٣٧٢٩٢٩**	**٥٤٥٤٥٩٣**	**٦٨٥٤١٤١**	**٣٠٦٨١٦٦٣**

كميات البترول التي تم تسويقها خارج نطاق الشركات الكبرى عام ١٩٧٥

الشركة	جنسيتها	كميات البترول بالبراميل			المجموع
		مربان	زكم	أم الشيف	
مصفاة باكستان	باكستانية	٧٧٨٤٠٥١	–	–	٧٧٨٤٠٥١
المصفاة الشرقية	بنغالية	٣٣٠٥٢٣٠	–	–	٣٣٠٥٢٣٠
البترول الهندي	هندية	٥٢٤٨١٣٥	١٢٦٩١٨١	١٤٩٠٠١٣	٨٠٠٧٣٢٩
المصفاة المتحدة	أمريكية	٤٣٥٠٥٢٤	–	–	٤٣٥٠٥٢٤
كلارك	أمريكية	–	٨١٠٥٢٠١	–	٨١٠٥٢٠١
شركة الخليج	أمريكية	٨٠٠١١٠٩	٣١٠٠٢١٦	–	١١١٠١٣٢٥
اميرادا هيس	أمريكية	٢٠٠٠٠٢٨	–	–	٢٠٠٠٠٢٨
بتروبراس	برازيلية	–	–	٦٥٥٣٢٩٧	٦٥٥٣٢٩٧
المجموع		**٣٠٦٨٩٠٧٧**	**١٢٤٧٤٥٩٨**	**٨٠٤٣٣١٠**	**٥١٢٠٦٩٨٥**

جدول بالشركات التي اشترت نصف حصة الحكومة خلال سنة ١٩٧٦

اسم الشركة	جنسيتها	كمية البترول بالبراميل يوميا			المجموع
		مربان	زكم	أم الشيف	
شركة التصفية المتحدة	أمريكية	١٠,٠٠٠	–	–	١٠,٠٠٠
كلارك	أمريكية	–	٣٠,٠٠٠	–	٣٠,٠٠٠
شركة الخليج	أمريكية	٥٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	–	٧٥,٠٠٠
اميراد اهيس	أمريكية	٤٠,٠٠٠	–	–	٤٠,٠٠٠
اشلاند	أمريكية	٣٠,٠٠٠	–	–	٣٠,٠٠٠
سيتي سيرفيس	أمريكية	١٥,٠٠٠	–	–	١٥,٠٠٠
كوك	أمريكية	١٠,٠٠٠	–	–	١٠,٠٠٠
بتروبراس	برازيلية	–	–	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
باكستان	باكستان	–	٢٠,٠٠٠	–	٢٠,٠٠٠
الهند	الهند	١٤,٠٠٠	–	٦,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
سي أوتو	يابانية	–	١٠,٠٠٠	–	١٠,٠٠٠
شوا	يابانية	١٠,٠٠٠	–	–	١٠,٠٠٠
متسوبيشي	يابانية	٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	–	١٥,٠٠٠
ايدي متسوي	يابانية	–	–	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
جابان لاين(١)	يابانية	٣٠,٠٠٠	–	–	٣٠,٠٠٠
نيباشي	المانيا الغربية	٢٠,٠٠٠	–	–	٢٠,٠٠٠
يونين راين اخ	المانيا الغربية	٢٠,٠٠٠	–	–	٢٠,٠٠٠
سي اف بي	فرنسية	٢٠,٠٠٠	–	–	٢٠,٠٠٠
أوكي أويل	سويدية	–	–	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠
بنغلاديش	بنغلاديش	–	–	–	–
المجموع		**٢٧٩,٠٠٠**	**٩٠,٠٠٠**	**٤٨,٠٠٠**	**٤١٧,٠٠٠(٢)**

(١) للشركة هذه الحق في طلب زيادة الكمية التي تشتريها إلى ٦٠ الف برميل في اليوم وذلك حسب الاتفاقية المبرمة مع شركة بترول أبوظبي الوطنية .

(٢) بلغ مجموع ما تم تسويقه إلى الشركات العشرين المذكورة أعلاه ١٥٥,٥ مليون برميل في سنة ١٩٧٦ .

وفي عام ١٩٧٧ ارتفعت صادرات أدنوك وشهدت تغيرات حيوية عندما نجحت أدنوك في تسويق كل حصتها ، من الخامات المنتجة من الحقول الرئيسية والبالغة ٩٠٨(١) آلاف برميل يوميا والمعادلة لحوالي ٦٠٪ من اجمالي الصادرات لأبوظبي وحيث الغيت ترتيبات اعادة البيع إلى الشركات العاملة المشاركة وأصبحت الكميات التي تباع الى هذه الشركات خاضعة لنفس شروط وقواعد عقود البيع المباشر التي تبرمها الحكومة مع بقية الزبائن .

هذا وقد بلغ عدد العملاء والزبائن لأدنوك في هذا العام ٢٦ زبوناً بعد أن كان زبوناً واحداً في عام ١٩٧٣ .

في عام ١٩٧٨ انخفضت الصادرات البترولية لأبوظبي . وبلغت صادرات شركة (أدنوك) حوالي ٨١٢(١) ألف برميل يومياً ، وبلغ عدد العملاء والزبائن حوالي ٢٣ زبوناً وتبلغ نسبة الانخفاض لصادرات أدنوك في هذا العام حوالي ١١٪ مقارنة بعام ١٩٧٧ . كما ويمثل حجم الصادرات البترولية لأدنوك الى الأسواق الدولية حوالي ٦١٪ من مجموع صادرات مربان وأم الشيف وزكم السفلى والعلوي . إذ أن حصتها حسب اتفاقية المشاركة ٦٠٪ من الانتاج ، ما عدا انتاج الطبقات العليا من حقل زكم حيث تبلغ حصتها ٨٨٪ ، بشكل عام فإن تسويق أدنوك للبترول الخام مثل حوالي ٦٠,٨٪ من اجمالي صادرات الخام لأبوظبي في عام ١٩٧٨ حيث بلغت صادراتها إلى الأسواق المختلفة بحدود ٨١١,٧ ألف برميل يومياً .

أمـا في عام ١٩٧٩ فلقـد ارتفع عدد زبائن شركة أدنوك إلى حوالي ٢٧ زبونا وصدرت ما حجمه ٨٠٨,٤ ألف برميل يوميا والذي يمثل حوالي ٦٠,٦٪ من اجمالي صادرات الحقول الرئيسية في أبوظبي . وحوالي ٥٦٪ من اجمالي الصادرات الكلية لخامات أبوظبي المصدرة إلى الأسواق المختلفة .

وفي عام ١٩٨٠ بلغت صادرات أدنـوك من الخامات إلى الأسواق المختلفة في

---

(١) اجمالي الصادرات لأبوظبي هو حوالي ١,٦٣٣,٧٠٠ برميل يومياً عام ١٩٧٧ .

(٢) اجمالي الصادرات حوالي ١,٤٢٨,٨٠٠ برميل يومياً .

العالم حوالي ٧٥٨,٥ ألف برميل يومياً . وبذلك تكون أدنوك قد ساهمت بما مقداره ٥٦٪ من اجمالي ، الصادرات للخام لامارة أبوظبي ، حيث اتجهت إلى مختلف مناطق التسويق في العالم ، وجاء على رأس القائمة اليابان حيث بلغ نصيبها حوالي ٣٩٪ تلتها أمريكا الشمالية بنسبة ١٥٪ ثم الدول النامية بحدود ١٠٪ وأوروبا بحدود ٩٪ ثم بيع ما قدره ٢٠٪ إلى شركاء أدنوك في الانتاج بنفس الشروط المترتبة على بقية الزبائن . أما النسبة المتبقية والبالغة ٧٪ فقد قامت أدنوك بتكريرها لحسابها في الخارج .

وفي نفس هذا العام تم ابرام عدد من الاتفاقيات مع بعض الشركات العالمية في روتردام وسنغافورة وكذلك مصفاة عدن لتكرير النفط الخام .

وفي عام ١٩٨١ انخفضت مبيعات ومساهمة أدنوك في السوق الخارجية مرة أخرى إذ مثلت المبيعات ما قدره ٥٣,٤٪ من اجمالي صادرات أبوظبي اذ بلغت حوالي ٥٦٦ ألف برميل يومياً نظراً للصعوبات التسويقية وبدء تأثير دورة الكساد العالمي على الطلب على البترول وانخفاضه عالميا (كما سوف نأتي على تفصيله فيما بعد) .

إلا أن حصة اليابان من اجمالي صادرات أدنوك ارتفعت إلى حوالي ٤١٪ وبلغت الصادرات إلى أسواق الدول النامية بحدود ١٦٪ وإلى أمريكا الشمالية حوالي ١٥٪ وأوروبا بحدود ١٣٪ أما زبائنها من الشركاء ، فلقد بلغت الحصة المبيعة لهم من أدنوك بحدود ١٥٪ . وبعد تشغيل مصفاة الرويس صدرت أدنوك ما مقداره ٥١٣ ألف طن من النافثا والكيروسين وزيت الوقود إلى الأسواق في الخارج خلال النصف الثاني من العام .

وفي عام ١٩٨٢ كانت دورة موجة الكساد العالمي قد اكتملت ، فضلا عن تعزيز اجراءات ترشيد الطاقة في الدول الصناعية ، مما نجم عنه انخفاض في الطلب على البترول في الأسواق العالمية ، ورافق ذلك كله ارتفاع انتاج وصادرات الدول من خارج منظمة «أوبك» حيث احتلت حصة مهمة من حصص دول الأوبك في الأسواق البترولية . عند ذلك وضعت الأوبك سقفا لانتاج دولها . وخلال هذا العام

استطاعت أدنوك تسويق (٥٢٩) ألف برميل يوميا حيث سوقت ٨٣٪ من هذه الكمية في الأسواق الخارجية و١٧٪ كررت في مصافيها . وعليه فإنها سوقت خارجيا ما مقداره ٤٣٥ ألف برميل يومياً حيث كانت فيها حصة السوق اليابانية الحصة العالية اذ بلغت ٥٢٪ من هذه الصادرات أو ما يقارب ٢٧٥ ألف برميل يومياً والبقية سوقت في الدول النامية وبمقدار ٧٪ وأمريكا الشمالية بما يقارب ١٢٪ أما أوروبا ومصافي أدنوك فقد كانت بحدود ١٠٪ لكل منها .

ولقد ازدادت صادرات المنتجات البترولية بنسبة ٣٥٪ مقارنة بالعام الذي سبقه ، أي وصل إلى الأسواق الخارجية ما يقارب (١٥٢٢) ألف طن متري .

وفي عام ١٩٨٣ استمرت الأوضاع السيئة في الاقتصاد العالمي ، وحالة السوق المضطربة والمتغيرة ، وبذلك انخفضت صادرات أدنوك إلى الأسواق بمقدار ٢٢٪ عن عام ١٩٨٢ ، أي انخفضت إلى حوالي ٣٤١ ألف برميل يومياً كما انخفضت أيضاً أسعار البيع[1] وبلغت حصة سوق اليابان من مبيعات الخام لشركة أدنوك بحدود ١٥٥ ألف برميل يومياً تمثل ٤٥,٧٪ من اجمالي صادراتها من الخام إلى الأسواق الخارجية .

أما شركاء أدنوك فلقد خفضوا مشترياتهم من الخام من أدنوك بحدود ٢٨٪ والذي يقدر بحدود ٥٨,٤ ألف برميل يومياً . حيث يمثل ذلك ١٧,١٪ من اجمالي صادرات ومبيعات أدنوك . أما المبيعات للدول النامية فلقد بلغت حوالي (٨٤,٤) ألف برميل يومياً تمثل ٢٤,٧٪ من اجمالي مبيعات الخام في الأسواق الخارجية لأدنوك . وقد بلغت حصة الدول الأوروبية من خامات أدنوك في ذلك العام بحدود ٩,٧٪ ويمثل ذلك ما يقارب (٣٣,٢) ألف برميل يومياً ، وانخفضت حصة شمال أمريكا من خامات أدنوك إذ بلغت حصة هذه السوق (٩,٩) ألف برميل يومياً فقط أي أن هذه السوق وصلها ٢,٩٪ فقط من اجمالي مبيعات أدنوك الخارجية .

---

(١) أسعار البيع الفورية والرسمية وضعت في مكان آخر وفي الباب الخامس حيث يوجد تحليل لتطورات الأسعار منذ عام ١٩٧٣ وحتى نهاية عام ١٩٨٧ .

أما بصدد صادرات المنتجات البترولية فقد ازدادت عام ١٩٨٣ بحدود ٢٤٪ وبلغت حوالي (١٨٩٥) ألف طن متري كان منها وقود الطائرات (Jet Fuel) (٢٠٤) آلاف طن متري والنافثا (٢٣١,١) ألف طن متري وزيت الديزل (Gas Oil) بحدود (٥٨,٨) ألف طن متري أما زيت الوقود (Fuel Oil) فلقد كانت حصته التسويقية للخارج بحدود (١٣٣٦,٣) ألف طن متري . أخيراً بلغت حصة البنزين الخصوصي (Premium Gasoline) حوالي (٦٤,٦) ألف طن متري .

لم يكن عام ١٩٨٤ بأفضل من ذلك الذي سبقه ، وبلغ اجمالي مبيعات أدنوك حوالي (٤٩٦,٨) ألف برميل في اليوم وكانت الصادرات الخارجية للأسواق بحدود ٧١٪ في حين تسلمت مصافي أدنوك حوالي ٢٩٪ منها .

وعليه فلقد وصلت للأسواق البترولية المختلفة (صادرات أدنوك) البالغة (٣٥١,٧) ألف برميل يومياً بزيادة قدرها ٤٪ عن العام السابق كان منها ١٦٣ ألف برميل يومياً إلى السوق اليابانية و(٧٣,٦) ألف برميل يوميا إلى سوق الدول النامية و(٤٦,٦) ألف برميل يومياً إلى أسواق أمريكا الشمالية .

أما المبيعات إلى الأسواق الأوروبية فقد بلغت حوالي (٦٨,٥) ألف برميل يومياً . وازدادت الصادرات من المنتجات البترولية في هذا العام بنسبة ١٤٨٪ حيث بلغت ٤,٧ مليون طن متري منها ما يلي :

نوع الوقود	ألف طن متري
بنزين السيارات	٣٢٦
النافثا	٥٥٩
وقود الطائرات	٦٩٨
زيت الديزل	١٢٠٢١
زيت الوقود	٢١٠٢

وصدرت هذه المنتجات إلى أسواق اليابان والولايات المتحدة وأوروبا الغربية .

في عام ١٩٨٥ انخفضت صادرات أدنوك إلى الخارج بنسبة ٧٪ نظرا لانخفاض الطلب في الأسـواق البتـروليـة ، وحالات المنافسة الشديدة من جانب الخامات الأخرى المطروحة بأسعار أقل مما يسعر به بترول أوبك .

ولقـد بلغت مبيعات أدنوك من البترول الخام حوالي (٤٧٦) ألف برميل يومياً سوق منها ما يقارب ٧٠٪ إلى الأسواق الخارجية (بحدود ٣٢٨ ألف برميل يومياً و٣٠٪ من اجمالي المبيعات أرسل إلى مصافي أدنوك) .

ومن اجمالي مبيعات أدنوك لخامات البترول في الأسواق الخارجية كانت حصة اليابان ٤٥٪ من هذه المبيعات أي ما يقارب (١٧٧) ألف برميل يومياً ، وكان اجمالي المبيعات إلى أمريكا الشمالية وأوروبا معا بحدود ٢٩٪ من الاجمالي المشار إليه آنفا وحيث بلغت الكميات ما يقارب (٨٢) ألف برميل في اليوم .

وأما الدول النامية الأخرى فلقد بلغت الصادرات إلى أسواقها من مبيعات أدنوك بحدود ٧٣ ألف برميل يومياً .

أما الصادرات من المنتجات البترولية فلقد بلغت حوالي ٤,٤ مليون طن متري اتجهت إلى أسـواق للشرق الأقصى والولايات المتحدة وأفريقيا واستراليا والشرق الأوسط وكالتالي :

صادرات ١٩٨٥ (ألف طن متري منتجات بترولية)(١)

المنطقة	منتجات بترولية / ألف طن متري
– الشرق الأوسط	٤٦٦
– الشرق الأقصى	٧٩٢
– منطقة القارة الهندية	٤٣٤
– منطقة شرق السويس	٣٨٥
– البحر المتوسط	٢٧٠
– شمال شرق أوروبا	٢٢٥
– اليابان	٤٢٣
– الولايات المتحدة	١٠٨٥
– دول أخرى	٣١٨
المجموع	٤,٤٨٢

(١) المصدر : معلومات مباشرة من أدنوك .

أما في عام ١٩٨٦ فقد بلغت صادرات أدنوك البترولية حوالي ٤٣٨ ألف برميل يومياً ، بزيادة قدرها ٣٦٪ عن مبيعاتها إلى الأسواق الخارجية في العام الذي سبق وكانت الحصص المسوقة إلى مختلف المناطق الجغرافية كما يلي :

١٩٨٦ (ألف برميل يومياً)(١)

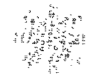
المنطقة	صادرات (ألف برميل يومياً)	نسبة الصادرات لكل منطقة ٪ (نسبة مئوية)
– الشرق الأوسط	٠,٠٣	٠,١
– القارة الهندية	٧٣,٧٧	١٦,٨
– اليابان	٢١٠,١٠	٤٨,٠
– الشرق الأقصى	٢٠,٧٣	٤,٧
– أفريقيا	٢٠,٩٠	٤,٨
– شمال وجنوب أمريكا	٢٣,٠٧	٥,٣
– أوروبا	٨٩,٤٠	٢٠,٣
المجموع	**٤٣٨,٠٠**	**١٠٠**

(١) المصدر نفس المصدر السابق .

وقد بلغت صادرات أدنوك من المنتجات البترولية لعام ١٩٨٦ بحدود ٤,٩ مليون طن متـري وذلك يمثـل زيادة تقارب ١٠٪ عن العام الذي سبق وزعت كالتالي في الأسواق البترولية :

صادرات أدنوك من المنتجات البترولية لعام ١٩٨٦

المنطقة	صادرات أدنوك من المنتوجات البترولية (ألف طن متري)
– الشرق الأوسط	٨٣١
– الشرق الأقصى	٥٧٨
– القارة الهندية	٦٣٩
– منطقة شرق السويس	٢٤٧
– البحر المتوسط	٣٧٩
– شمال وشرق أوروبا	٦٨٦
– اليابان	١,٤٨٢
– الولايات المتحدة	٦٧
المجموع	**٤,٩٠٩**



المبحث الرابع

انتاج الغاز الطبيعي

يحتـل الغـاز الطبيعي أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الطاقة الهامة . ولقد اكتسب الغاز الطبيعي هذه الأهمية البالغة بعد أن وصلت نسبة استخدام هذا المصدر بالمقارنة مع استخدامات بقية مصادر الطاقة إلى حوالي ١٨٪ خلال مرحلة منتصف الثمانينات .

والغاز الطبيعي هو عبارة عن مواد هيدروكربونية في صورتها الغازية ، والتي يشكل البترول صورتها السائلة ، ويوجد معه في معظم حقول البترول ، وينتج معه ويسمى الغاز المصاحب (Associated Gas) . كما أنه قد يوجد في حقول مستقلة عن حقول البترول ويسمى الغاز غير المصاحب (Non-associated Gas) أو (Cap Gas) أو (Free Gas) .

والغاز الطبيعي يدخل آلافا من الصناعات البتروكيماوية ، شأنه في ذلك شأن البترول . كما أن للغاز الطبيعي كذلك مشتقاته المتعددة .

وفي عام ١٩٧٣ دخلت دولة الامـارات العـربيـة المتحـدة إلى مجموعة الدول المصنعة والمنتجة ، عندما بدأت بوضع الدراسات لتصنيع هذه الثروة الطبيعية ثم أقامت مصنعا لتسييل الغاز المنتج من الحقول البحرية في جزيرة داس ، وهو الأول من نوعه في منطقة الخليج العربي ثم أقامت مصنعا لتسييل الغاز المنتج من الحقول البـرية لامارة أبوظبي في منطقة الرويس ، ثم أقيم مصنع ثالث لتسييل الغاز في

منطقة جبل علي في دبي وبعدها أقيمت سلسلة من المشاريع في حقول حبشان وباب وعصب في أبوظبي ، ومصانع أخرى في امارتي دبي والشارقة .

وسنبحث فيما يلي تطور صناعة الغاز في الامارات المختلفة للدولة حسب الانتاج والتصنيع ، ولكن سيكون التركيز في هذه الأبحاث على التطور الذي حدث في امارة أبوظبي بسبب حجم هذه الصناعة وكما يلي :

أولاً : انتاج واستغلال الغاز الطبيعي في امارة أبوظبي :

لقد بلغ انتاج الغاز المتراكم (Comulative Production) من كافة الحقول البرية والبحرية منذ عام ١٩٦٠ حتى نهاية عام ١٩٨٧ حوالي ٨,٦٦ تريليون قدم مكعب قياسي .

وقد شكل الغاز المصاحب النسبة الكبرى في الانتاج ، حيث ساهم بحدود ٧,٤٥ تريليـون قدم مكعب قياسي من مجموع الانتاج المتراكم المشار إليه أعلاه ، أي بنسبة ٨٦٪ منه أما الانتاج المتراكم من الغاز غير المصاحب فقد بلغ حوالي ١,٢١ تريليـون قدم مكعب قيـاسي في نهاية عام ١٩٨٧ ويمثل نسبة مقدارها ١٤٪ من اجمالي الانتاج المتراكم للغاز الطبيعي منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن .

أما حجم الغاز المتراكم والمستغل فقد بلغ منذ عام ١٩٦٠ حتى نهاية عام ١٩٨٧ حوالي ٣,٩٢ تريليون قدم مكعب قياسي وبذلك فإن هذا الرقم منذ بدء الانتاج وحتى الآن يمثل ٤٥٪ من حجم الانتاج الغازي للفترة المذكورة أعلاه ، وفيما يلي جدول يوضح ذلك :

الانتاج الاجمالي للغاز الطبيعي من امارة أبوظبي
(تريليون قدم قياسي يومياً MMSCF/D)

السنة	اجمالي حجم الغاز المنتج	اجمالي الغاز المستغل	نسبة الغاز المستغل إلى المنتج ٪
١٩٦٠	٠,٩	–	–
١٩٦٥	٣٤٠,٩	٢٣,٢	٪٦,٨
١٩٧٠	٧٢٥,٩	١٧٤,٢	٪٢٤
١٩٧٥	١١٦٥,٠	١٩٤,١	٪١٧
١٩٧٦	١٣٢٦,٠	٢٣٢,١	٪١٨
١٩٧٧	١٤١٩,٥	٣٩٦,٧	٪٢٨
١٩٧٨	١٣٠٨,٢	٤٢٩,٩	٪٣٣
١٩٧٩	١٣١٨,٥	٤٤٦,٢	٪٣٤
١٩٨٠	١٣٩٢,٩	٦١١,١	٪٤٤
١٩٨١	١٢٢٣,٣	٨٠١,٩	٪٦٦
١٩٨٢	١٠٣٧,٣	٨٩٧,٧	٪٨٧
١٩٨٣	٩٢٨,٧	٨٥١,١	٪٩٢
١٩٨٤	١٠٦٠,٠	٩٧٦,١	٪٩٢
١٩٨٥	١١١٩,٤	١٠٦٠,٦	٪٩٥
١٩٨٦	١١٨٩,٦	١٠٩٦,١	٪٩٢
١٩٨٧	١٢٠٦,٣	١١١٧,٩	٪٩٣

وتنتــج امارة أبوظبي الغاز من جميع الحقول المنتجة سواء البحرية أو البرية وفيما يلي تفاصيل بانتاج الغاز الطبيعي يوميا حسب الحقول :

الحقول البحرية :

ازداد انتاج الحقول البحرية إلى قرابة ٥٣٩,– مليون قدم مكعب

المصدر . شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) .

(MMSCFD) يوميا عام ١٩٨٧ بعد أن كان انتاجها في عام ١٩٦٥ قرابة ١٢٩,٧ مليون قدم مكعب يومياً أي بنسبة نمو قدرها ٦,٧٪ سنوياً .

وفيما يلي جدول تفصيلي لاجمالي الحقول البحرية من الغاز :

انتاج الحقول البحرية من الغاز الطبيعي في امارة أبوظبي
بملايين الأقدام المكعبة القياسية يوميا

الشركة / السنة	الحقول البحرية					
	شركة أدما – ابكو		زادكو	يوديكو		المجموع
	أم الشيف	زاكم الأسفل	زاكم الأعلى	أم الدلخ	سطح	
١٩٦٠	–	–	–	–	–	–
١٩٦٥	١٢٩,٧	–	–	–	–	١٢٩,٧
١٩٧٠	١٠٤,٢	١٩٧,٧	–	–	–	٣٠١,٩
١٩٧٥	٢٢٣,٠	١٨٧,٠	–	–	–	٤١٠,٠
١٩٧٦	٢٤٢,٠	١٨١,٠	١٣,٠	–	–	٤٣٦,٠
١٩٧٧	٣٥٢,٦	١٦٥,٢	١٢,٦	–	–	٥٣٠,٤
١٩٧٨	٣٥٤,٥	١٨٩,١	١٥,٤	–	–	٥٥٩,٠
١٩٧٩	٣٤٤,١	١٨٤,١	١٣,٣	–	–	٥٤١,٥
١٩٨٠	٤٤٠,٧	١٨٧,٧	١٤,٤	–	–	٦٤٢,٨
١٩٨١	٤٦٢,٢	١٧٣,٥	١٠,١	–	–	٦٤٥,٨
١٩٨٢	٥٠٤,٩	٧٨,٨	٠٢,٤	–	–	٥٨٦,١
١٩٨٣	٣٧٨,١	٥٦,٠	١٢,٤	–	–	٤٤٦,٥
١٩٨٤	٤١٢,٤	٥٣,٢	٢٧,٩	–	–	٤٩٣,٥
١٩٨٥	٤٤٠,٩	٤٤,٨	٣٢,٨	١,٣	–	٥١٩,٨
١٩٨٦	٤٢٦,١	٦٢,٠	٤٨,٧	٣,٩	–	٥٤٠,٧
١٩٨٧	٣٩٠,١	٨٢,٦	٥٤,١	٤,٥	٧,٧	٥٣٩,٠

(١) الانتاج البري بدأ عام ١٩٦٢ بمعدل ٢٥,٥ مليون قدم مكعب قياسي يوميا .

(٢) يشمل انجازات غير مصاحبة من احتياطي (US/UWEINT) .

المصدر شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» .

وفيما يلي تفاصيل بانتاج الغاز الطبيعي من الحقول البحرية :

أ - حقل أم الشيف :

وهو من حقول البترول البحرية وهو ضمن امتياز شركة مناطق أبوظبي البحرية (ادمـا) . ويوجد الغاز الطبيعي في هذا الحقل مختلطا مع البترول كما يوجد في طبقات مستقلة (Gas Cap) . والغاز المنتج من حقل أم الشيف في الوقت الحاضر هو غاز مصاحب ينتج من البترول الخام ، كان يتم حرقه بعد أن يعزل عنه إلا أن حكومة أبوظبي قد أنشأت مصنع اسالة الغاز في جزيرة داس وذلك لعدم اهدار هذه الثروة الوطنية عن طريق حرقها . وفي الجدول السابق تتبين كميات الغاز الطبيعي التي استخرجت من هذا الحقل حيث ينتج حالياً ٣٩٠,١ مليون قدم مكعب يومياً بعد أن كان ينتج ١٢٩,٧ مليون قدم مكعب يومياً في عام ١٩٦٥ .

ب - حقـل زكـم السفلـي :

بالاضافة إلى حقل أم الشيف فإن حقل زكم وهو حقل بترولي كبير ينتج الغاز الطبيعي مع انتاج البترول حيث كان يتم حرق هذا الغاز (الغاز المصاحب) بعد فصله عن البترول وينقل الغاز المنتج من حقل زكم شأنه شأن الغاز المنتج من حقل أم الشيف إلى مصنع الغاز السائل في جزيرة داس .

ومن الجدول السابق نجد بأن انتاج هذا الحقل بدأ يتصاعد منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٠ ثم بدأ انتاجه بعدئذ يتنازل حتى عام ١٩٨٥ وعاد مرة أخرى إلى الزيادة في عام ١٩٨٧ حتى بلغ ٨٢,١ مليون قدم مكعب قياسي يومياً .

جـ - الحقـول الأخـرى :

ومن الحقول الأخرى حقل زكم العلوي ، وحقل أم الدلخ وحقل سطح ، حيث أن انتاج هذه الحقول أقل بكثير من الحقول السابقة ويوضح الجدول السابق هذه الحقيقة وقد بلغ انتاج هذه الحقول مجتمعة بحدود ٦٦ مليون قدم مكعب قياسي يومياً في عام ١٩٨٧ .

الحقول البرية :

بلغ اجمالي انتاج الحقول البرية عام ١٩٨٧ حوالي ٦٦٧,٢ مليون قدم مكعب قيـاسي يومياً (MMSCF/D) بعد أن كان حوالي ٢١١,٢ مليون قدم مكعب قياسي يوميا في عام ١٩٦٥ . أي بنسبة نمو قدرها ٥,٤٪ سنوياً . كما يوضحها الجدول التالي :

اجمالي انتاج الحقول البرية من الغاز الطبيعي / امارة أبوظبي[1]
بملايين الأقدام المكعبة القياسية يوميا (MMSCF/D)

السنة	الحقـول البـرية أدكـو					
	عصب	باب	بوحصا	ساحل	شاه	المجموع
١٩٦٠	–	٠,٩	–	–	–	٠,٩
١٩٦٥	–	١٥٥,٩	٥٥,٣	–	–	٢١١,٢
١٩٧٠	–	٢٠٠,١	٢٢٣,٩	–	–	٤٢٤,٠
١٩٧٥	٢٥٩,٠	١٤٥,٠	٣٤٩,٠	٢,٠	–	٧٥٥,٠
١٩٧٦	٣٥٣,٠	١٥١,٠	٣٨٠,٠	٦,٠	–	٨٩٠,٠
١٩٧٧	٣٤٥,٧	١٦٥,٢	٣٧١,٣	٦,٩	–	٨٨٩,١
١٩٧٨	٢٧٣,٤	١٣٠,٩	٣٣٧,٦	٧,٣	–	٧٤٩,٢
١٩٧٩	٢٧٧,٠	١٥٣,٤	٣٣٨,٢	٨,٤	–	٧٧٧,٠
١٩٨٠	٢٥٩,٦	٢٢٦,١	٢٥٧,٣	٧,١	–	٧٥٠,١
١٩٨١	٢٢٠,٠	١٥٧,٦	١٩٤,٤	٥,٥	–	٥٧٧,٥
١٩٨٢	١٩٠,٢	٦٥,٩	١٩٣,٨	١,٣	–	٤٥١,٢
١٩٨٣	١٩٠,٤	٩٦,٣	١٩٥,٢	٠,١	٠,٢	٤٨٢,٢
١٩٨٤	١٨٣,٥	٢١٧,١	١٦٥,١	٠,٣	٠,٥	٥٦٦,٢
١٩٨٥	١٥٩,٢	٢٧٨,٤	١٦١,٢	٠,٣	٠,٥	٥٩٩,٦
١٩٨٦	١٧٨,٥	٢٣٨,٠	٢٢٩,٢	٢,٧	٠,٥	٦٤٨,٩
١٩٨٧	١٧٩,٩	١٩٨,٦	٢٨٥,١	٢,٨	٠,٩	٦٦٧,٣

(١) المصدر . شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) .

وفيما يلي شرح تفصيلي لانتاج هذه الحقول :

أ - حقل بـــاب :

وهو من الحقول الغازية المهمة في امارة أبوظبي ، اذ يوجد به الغاز المصاحب والغـاز غير المصـاحب . ان جزءاً كبيرا من هذا الغاز يستخدم لتشغيل محطات الكهرباء وتقطير المياه ، ولقد بدأ انتاجه بالتنازل منذ عام ١٩٧٦ ، حيث كان انتاجه في ذلك العام ٣٤٥,٧ مليون قدم مكعب قياسي يومياً وصل في عام ١٩٨٧ إلى حوالي ١٧٩,٩ مليون قدم مكعب قياسي يومياً .

ب - حقـل بوحصـــا :

وهـو من الحقـول المهمة جدا في دولة الامارات ، اذ أنتج عام ١٩٨٧ بحدود ٢٨٥,١ مليون قدم مكعب قياسي يوميا على الرغم من أن انتاجه بدأ في الانخفاضْ منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٥ ، وفي الجدول السابق تفاصيل عن تطورات هذا الحقل .

جـ - حقـــل عصـــب :

وهو من الحقول البرية الهامة بالنسبة للغاز كما هو بالنسبة للبترول . وقد بدأ الانتاج من هذا الحقل في سنة ١٩٧٣ .

وينتج الغاز الطبيعي من حقل عصب من طبقات الثمامة (أ) و(ب) و(جـ) وقد كان يتم حرق معظم الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي من حقل عصب ما عدا بعض الكميات التي استخدمتها الشركة لأغراضها . أما الآن فإنها تستغل لعدد من الأغراض المختلفة ومن الملاحظ تذبذب انتاج حقل عصب من الغاز الطبيعي تبعا للانتاج البترولي وغيره من المحددات إلا أن انتاجه في عام ١٩٨٧ بلغ حوالي ١٧٩,٩ مليون قدم مكعب قياسي يومياً .

د - حقــول أخــرى :

هنالك حقول برية أخرى منتجة للغاز لا يتجاوز انتاجها أكثر من ٣,٧ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز عام ١٩٨٧ منها حقل سهل وحقل شاه . وتفاصيل انتاج الغاز من هذه الحقول في الجدول السابق والخاص بالحقول البرية .

أمــا استغلال الغاز الطبيعي من حقول امارة أبوظبي ، فقد تطور خلال هذه الفترة أيضا وبمعدل نمو قدره ١٨,٤٪ سنويا . حيث أن استغلال الغاز الطبيعي في عام ١٩٦٥ كان حوالي ٢٣,٢٪ مليون قدم مكعب قياسي يومياً ، ثم بلغ في عام ١٩٨٧ حوالي ١١١٧,٩ مليون قدم مكعب قياسي يوميا . وبذلك فإن نسبة استغلال الغاز إلى اجمالي المنتج منه كانت حوالي ٦,٨٪ في عام ١٩٦٥ تصاعدت حتى بلغت حوالي ٤٤٪ عام ١٩٨٠ ثم استمرت بحدود تفوق ٩٢٪ حتى نهاية عام ١٩٨٧ لذا فإن حجم الاهدار في ثروة الغاز لم تزد عن ٥٪ خلال السنوات الأخيرة .

ولعله من الجــدير بالذكر ، ان استغلال الغاز المصاحب في الحقول البرية في السنــوات الأولى من الانتــاج البتــرولي في امارة أبوظبي ، كان لغرض العمليات التشغيليــة للشركــات العاملة مثل توليد الطاقة الكهربائية وغيرها ، وكانت معظم كميات الانتاج من الغاز المصاحب تحرق في الهواء ، أما بعد ذلك فلقد مد أنبوب يحمل الغاز المصاحب إلى أبوظبي لتزويد دائرة الكهرباء والماء بالغاز بعد أن تأخذ الشركة العاملة حاجتها منه للاستغلال الموقعي ثم بحرق بقية الغاز . وبما أن الغاز الطبيعي المصاحب يحمل كميات جوهرية من السوائل الغازية الطبيعية (NGL) فإن مشروعــا قد تأسس لاستخــلاص الســوائل الغازية وبذلك تم بناء مشاريع له في الحقول البرية لعصب وباب وبوحصا .

كذلك فإن خطا آخر للأنابيب مد إلى منطقة الرويس ، حيث يعالج الغاز الطبيعي المصاحب ويحول إلى بروبين وبيوتين وهكذا تأسست شركة جاسكو (GASCO) عام ١٩٨١ ، لادارة هذه المشاريع .

إن كميات الغاز الجاف (DRY GAS) المأخوذة من مشاريع الحقول البرية لشركة

جاسكو ، وبعد استخلاص السوائل الغازية (NGL) ترد إلى شركة أدكو (ADCO) لاستغلاله في الحقول ، كذلك يتم تزويد دائرة الكهرباء والماء في أبوظبي بهذا الغاز لتشغيل مولدات الكهرباء فضلاً عن تزويد مجمع الرويس الصناعي بطاقة الغاز لتوليد الكهرباء وكلقيم في مشروع الأسمدة التابع لشركة (فرتيل) (FERTIL) .

ومع انخفاض انتاج البترول الخام ، كان من الطبيعي أن ينخفض حجم الغاز المصاحب أيضاً ، لذا ومن أجل الايفاء بالطلب الجوهري على الغاز وتلبية حاجة شركة أدكو ودائرة الكهرباء في أبوظبي ومشروع الرويس للأسمدة فقد طورت عمليات انتاج الغاز والمكثفات لحقل باب (ثمامة – ف –) (BAB THAMAMA (F) GAS / CONDENSATE RESERVOIR) .

فهذا الحقل غني بالمكثفات البترولية ، وبسبب احتمال خسارة المكثفات لتفاوت الضغط في هذا المكمن فإن مكمن ثمامة – جـ – قد طور أيضاً (Bab Thamama (C)) والذي يحمل مقدارا أقل من المكثفات ، وبدأ الانتاج فعلا بعد ذلك عام ١٩٨٤ ليسمح بعدئذ بإغلاق مكمن ثمامة – ف – .

أما بالنسبة لاستغلال الغاز في المناطق البحرية ، فإن الغاز المصاحب استخدم للأغراض التشغيلية لشركة (ادما العاملة) في جزيرة داس ثم أحرق الباقي .

ومن أجل استغلال الغاز المصاحب فإن مشروعا للغازات المسيلة (LNG Plants) قد بني في جزيرة داس ، وقد بدأ هذا المشروع الانتاج اعتبارا من عام ١٩٧٧ . إن اللقيم المستخدم لهذا المشروع أخذ من حقل أم الشيف عن طريق خطوط أنابيب مدت من الحقل إلى جزيرة داس بالاضافة إلى استخدام الغاز المصاحب والناتج عن عملية فصل الغاز في جزيرة داس للخام المنتج في حقول أم الشيف ، وزكم ، والبندق .

وعندما حدث الانخفاض في الانتاج البترولي في السابق ، ومن أجل توفير الكميات اللازمة لمشروع أدجاز ، فقد تم حفر أربع آبار في حقل أم الشيف لتأمين ما يحتاجه المصنع من غاز طبيعي .

ولقـد بني بعد ذلك من قبل شركة أدنوك مشروع لتجميع الغازات المنتجة من مكـامن غازية في حقلي زكم العلوي والسفلي ، حيث يتم استخلاص المكثفات من خلال هذا المشروع ثم يزود الغاز الطبيعي غير المصاحب (DRY GAS) إلى مشروع أدجاز من خلال أنابيب مدت لهذا الغرض تربط ما بين حقلي زكم وأم الشيف حيث يمر الغاز بعد ذلك إلى المجمع الكبير (Super Complex) في جزيرة داس .

وفي عام ١٩٨٧ ومن أجـل ضمان استمرار الضغط ، في مكمن حقل عوينات للمكثفات تم حفر بئر عميقة في حقل أم الشيف ، للوصول إلى طبقة الخف الغنية بالغاز الطبيعي بهدف حقن هذا الغاز في حقل أم الشيف للمحافظة على الضغط فيه .

تصنيع الغاز في امارة أبوظبي :

أولاً : تصنيع وتسويق الغاز :

لقد اضطلعت بدور تصنيع الغاز في امارة أبوظبي شركات الغاز التالية :

١ - شركة أبوظبي لتسييل الغاز المحدودة (أدجاز) :

يقوم الأساس التصميمي لمصنع شركة (أدجاز) لتسييل الغاز في جزيرة داس على وجود خطي انتاج متماثلين ومتناظرين ، جرى تصميمهما بشكل يتيح القيام بأعمال الصيانة على أحدهما بينما يكون الثاني مستمرا في الانتاج ، وبعد القيام بعملية تسييل الغاز التي تعتمد على تبريده إلى درجة حرارة ١٦٠ درجة مئوية تحت الصفر يتم فصل مكونات الغاز وتخزينها وتصديرها وقد صمم خطا الانتاج لتكون طاقتهما السنوية الاجمالية كالتالي :

نوع المنتج	الكمية (مليون طن)
غاز طبيعي سائل	٢٣٠٠
البروبان السائل	٤٤٠
البيوتان السائل	٣٥٠
البنتان	٣٢٠

وقد جاء انشاء هذا المصنع بعد انتهاء المفاوضات مع شركة كهرباء طوكيو (تبكو) في ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٢ وتوقيع اتفاقية معها تنص على شراء شركة تبكو حوالي مليوني طن من الغاز الطبيعي السائل ، وحوالي ٨٠٠ ألف طن متري من ، غاز البترول السائل سنويا ولمدة ٢٠ عاما .

ورست مقاولة انشاء المصنع ، على شركة متضامنة تضم كلا من شركة بكتيل

الشرقية الأمريكية وشركة شيودا للهندسة الكيماوية والانشاءات المحدودة اليابانية ومركزها في مدينة يوكوهاما .

وقام صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ، بوضع حجر الأساس لمصنع تسييل الغاز في جزيرة داس في الرابع من ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٣ .

ويتألف المشروع من أربع مراحل تعتمد كل واحدة منها على الأخرى وهذه المراحل هي :

١ – تجميع الغاز وضخه إلى جزيرة داس .

٢ – تصنيع وتسييل الغاز .

٣ – نقل انتاج المصنع إلى اليابان .

٤ – استلام الغاز في مرافق شركة تبكو وشركة طوكيو للغاز المحدودة في اليابان .

وتقوم شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (ادما العاملة) ، بتوفير الغاز للمصنع من حقلي نفط زكم وأم الشيف ، وتشارك شركة البندق في توفير كميات أخرى من الغاز من حقل البندق ، كما تقوم شركة ادما العاملة نيابة عن شركة أدنوك بامداد المصنع بالغاز الطبيعي من حقل العوينات ، وقد استعيض عنه بعد استخدامه لعدة سنوات بالغاز المنتج من مكمن (خف) البحري ليكون مصدرا اضافياً للغاز اللازم لتشغيل مصنع تسييل الغاز بجزيرة داس .

ويعتبر مصنع تسييل الغاز في جزيرة داس ، من أكثر مصانع الغاز تطورا وتعقيدا في العالم ، حيث أنه يتسلم الغاز عن طريق أحد عشر مصدرا متباينة ومختلفة العناصر وبلغت كلفته حوالي (٥٥٠) مليون دولار .

١ – المرافق المساعدة :

وتلحق بالمصنع مرافق مساعدة وهي :

- أربعة مرافق طاقة كل منها ٣٦٠ طنا من البخار في الساعة تحت ضغط ٨٧٠ رطلا على البوصة المربعة وفي درجة حرارة قدرها ٤٤٠ درجة مئوية .
- ست مضخات تضخ مياه البحر اللازمة للتبريد طاقة الواحدة منها ١٦٥٠٠ متر مكعب من الماء في الساعة .
- ثلاث مضخات للمياه اللازمة لنظام اطفاء الحريق كل واحدة منها ٤٠٠ متر مكعب من الماء في الساعة .
- أجهزة لتوفير الهواء المضغوط لثلاث وحدات لانتاج النتروجين .
- وحدتان لتحلية مياه البحر .
- محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة قدرها ٢٦,٥ مجاوات .

٢ – مرافـــق التخزيـــن :

يتم تخزين انتاج المصنع في خزانات صممت لحفظ الغاز السائل، تحت الضغط الجوي العادي ، ويخزن الغاز الطبيعي السائل في درجة حرارة قدرها ١٦٠ درجة مئـويـة تحت الصفر ، وغاز البروبان في درجة حرارة تبلغ ٤٥ درجة مئوية تحت الصفـر ، وغـاز البيوتان في درجة حرارة ٦ درجات مئوية تحت الصفر ، أما غاز البنتان فيخزن في درجة الحرارة العادية .

وقد انتهت «أدجان» من بناء سبعة خزانات جديدة طبقا للمواصفات العالمية ، وستتيح هذه الخزانات التي بلغت كلفتها ٣٢٠ مليون دولار أمريكي زيادة طاقة التخزين بمقدار ٢٤٠ ألف متر مكعب من الغاز الطبيعي السائل ، و٢٠٠ ألف متر مكعب من غاز البترول السائل .

ويتم شحن الغازات السائلة التي ينتجها المصنع عبر رصيف التحميل الذي يقع

على بعد حوالي ٨٠٠ متر من ساحل الجزيرة ، وذلك لضمان توفير العمق الكافي لرسو أكبر ناقلات الغاز السائل وتحميلها في كل الأوقات .

وحققت أدجـاز خلال السنـوات العشر الماضية (١٩٧٩ - ١٩٨٨) انجازات مهمة ، فبلغ انتاج مصنع تسييل الغاز في جزيرة داس ٣٠,٧ مليون طن متري من الغاز المسيل بجميع أنواعه بينها أكثر من ٢٣,٣ مليون طن من الغاز الطبيعي أي حوالي ٧٦٪ من الانتاج وأكثر من ٣,١ مليون طن من غاز البروبان ويمثل حوالي ١٠٪ من الانتاج وحوالي ٢,٦ مليون طن من غاز البيوتان أي بحدود ٨,٥٪ من الانتـاج وأكثـر من ١,٧ مليون طن من غاز البنتان حيث مثل انتاجه ٥,٥٪ من اجمالي انتاج المصنع من الغازات .

وقد أمكن بعد مرور خمس سنوات على بدء الانتاج من المصنع انتاج كميات تزيد على الطاقة التصميمية للمصنع ، وذلك بفضل كفاءة العاملين والتحسينات الفنية التي أدخلت على المصنع .

وتم شحن ٢٤,٥ مليون طن من الغاز المسيل من جزيرة داس ، إلى ميناء سود يجاورا على الجانب الشرقي لخليج طوكيو باليابان وذلك من خلال ٥١٤ رحلة قطعها أسـطول ناقلات الغاز المسيل فيما بلغ اجمالي عدد رحلات الناقلات التي قامت بتسليم الانتاج إلى شركة كهرباء طوكيو والسوق الفورية ٥٦٧ رحلة .

ويــوضــح الجدول التالي تطور انتاج مصنع تسييل الغاز بجزيرة داس خلال الفترة ١٩٧٩ – ١٩٨٨ .

انتاج مصنع تسييل الغاز في جزيرة داس
(بآلاف الأطنان المترية)[١]

السنة / المنتجات	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الغاز الطبيعي المسيل	١٣٧٩	٢٠٣٢	٢٠٣٣	٢٣٣٣	١٨٦٨	٢١١٨	٢٤١٨	٣٣٠٨	٣٢٨٣	٢٤٧٨
البروبان	٢٩١	٣٥٦	٢٩٠	٢٧٠	٢١٨	٢٥٣	٣١٩	٣٤٣	٣٩٦	٤١٢
البيوتان	٢١٢	٢٧٢	٢٤٣	٢٣٨	٢٠١	٢٣٠	٢٨٢	٣٠٥	٣٢٥	٣٣٥
البنتان	١٠١	١٣٧	١١٩	١٧١	١٤٥	١٥٩	٢١٥	١٩٣	١٩٤	٢٦٠

٢ – شركة أبوظبي لصناعات الغاز المحدودة (جاسكو) :

أما بالنسبة لمصانع اسالة الغاز المصاحب المنتج من الحقول البرية والتابعة لشركة جاسكو في كل من بوحصا وعصب وباب فتقوم على أساس تبريد الغاز إلى درجة حرارة حوالي ٨٠ درجة مئوية تحت الصفر ، حيث تم اسالة الجزء الأكبر من المركبات الثقيلة للغاز (البروبان والبيوتان والبنتان) وبعد ذلك يتم نقل هذا الخليط في صورته السائلة من مصانع اسالة الغاز التابعة لشركة جاسكو والمجاورة لمناطق انتــاج النفط البري في عصب وبوحصا وباب بواسطة أنابيب خاصة إلى منطقة الرويس الصناعية ، حيث تجري هناك عملية فصل مكونات هذا الخليط والحصول على كل مركب على حدة وتخزينه في خزانات ومن ثم شحنه إلى الأسواق العالمية من مصنع تجزئة وسيلان الغاز التابع لشركة جاسكو في منطقة الرويس الصناعية .

---

(١) شركة أدجاز / مباشرة .

وقد تأسست «جاسكو» في عام ١٩٧٨ وتشارك فيها شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» بنسبة ٦٨٪ وشركة توتال الفرنسية بنسبة ١٥٪ وشركة شل غاز بنسبة ١٥٪ ومؤسسة بارتكس للغاز بنسبة ٢٪ .

ويعتبر المشروع من أضخم المشروعات التي قامت دولة الامارات العربية المتحدة بتنفيذها ، وواحدا من أضخم المشاريع المتعلقة بالغاز في العالم . وتم تشغيل المصانع الأربعة التابعة للشركة في يوليو / تموز ١٩٨١ وتم افتتاح المشروع رسميا من قبل صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في مارس / آذار ١٩٨٢ .

وقد حافظت جاسكو منذ بدء عمليات التشغيل على سياسة سليمة ، تدعو إلى مراقبة أنشطتها باستمرار في كافة المجالات بهدف رفع مستوى الأداء .

ويتم شحن منتجات «جاسكو» من خلال مرسى التحميل في مصنع الرويس ويمتد هذا المرسى حوالي ٢,٦ كيلومتر من الشاطيء ، حيث يكون بالامكان شحن حوالي (١٥٠٠) طن بالساعة من منتجات البروبان والبيوتان في آن واحد . كما تتوفر امكانيات أكبر لشحن حوالي ٢٨٠٠ طن بالساعة من البنتان الثقيل .

وتم تحميل الشحنة الأولى من انتاج جاسكو على ظهر الناقلة «وورلد هيريتينج» في ٣٠ يونيو / حزيران ١٩٨١ .

وحققت جاسكو في عام ١٩٨٧ نتائج ايجابية من أبرزها تحقيق أعلى مستوى للانتاج منذ بداية التشغيل ، بأقل كلفة انتاجية للطن الواحد يقل بنسبة ٥٠٪ عن تكاليف الانتاج لبعض سني التشغيل .

وبلغ عدد السفن التي تم تحميلها حتى نهاية عام ١٩٨٧ حوالي ٦٠٠ سفينة تم تحميلها من ميناء تحميل الغاز بالرويس ، فيما يتم نقل الغاز النقي المتبقي بعد فصل مسيلات الغاز ، في مصانع شركة جاسكو في عصب وبوحصا وباب إلى

محطات ضواغط الغاز التابعة لشركة أدنوك ، في عصب وبوحصا وباب وذلك لضغطه في شبكة أدنوك للغاز والتي تقوم بنقل الغاز إلى مستهلكي الغاز النقي في منطقتي أبوظبي والرويس .

ويوضح الجدول التالي تطور انتاج مصنع تجزئة مسيلات الغاز التابعة لشركة أبوظبي لصناعات الغاز ، في منطقة الرويس الصناعية خلال السنوات السبع الماضية .

انتاج مصنع تجزئة مسيلات الغاز بالرويس
(بآلاف الأطنان المترية)(١)

المنتجات / السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
البروبان	٣٠٨	٧١٣	٧٨١	٧١٦	٦٩٣	٨٥٣	٩١٣
البيوتان	٣٥٤	٧٧٨	٨٤٤	٧٧١	٧٢٠	٩١٠	٩٥٥
البنتان	٥٠٥	٨٧٣	٩٠٤	٨١٢	٦٤١	٩٢٩	٩١٣

ثانياً : استخدام الغاز كمادة أولية في صناعة البتروكيماويات :

تقتصر صناعة البتروكيماويات في الوقت الحاضر في دولة الامارات العربية المتحدة على انتاج مادة الأمونيا التي تستخدم بصورة أساسية لانتاج سماد اليوريا .

ويتم انتاج الأمونيا واليوريا في مصنع شركة الأسمدة بالرويس «فرتيل» ، بمنطقة الرويس الصناعية ، حيث يستخدم هذا المصنع الغاز الطبيعي كمادة أولية ، لانتاج (١٠٠٠) طن يومياً من الأمونيا التي يتم استخدام حوالي ٩٠٠ طن يوميا منها لانتاج ١٥٠٠ طن يوميا من سماد اليوريا .

ويتم نقل الغاز المستخدم في صناعة الأمونيا ، من منطقة انتاج وتجميع الغازات البرية في حبشان إلى مصنع شركة «فرتيل للأسمدة» وهو من المستهلكين الرئيسيين للغاز في امارة أبوظبي حيث يبلغ استهلاك المصنع حوالي ١٢٪ من اجمالي استهلاك الغاز .

ويوضح الجدول التالي تطور استهلاك الغاز في مصنع شركة الأسمدة بالرويس منذ البدء في تشغيل المصنع عام ١٩٨٤ :

استهلاك الغاز في مصنع شركة صناعات الأسمدة بالرويس (فرتيل)
(بملايين الأقدام المكعبة يومياً)[(١)]

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
استهلاك الغاز	٤٢	٤٣	٤٦	٥٠

وواضح من خلال الجدول السابق أن استهلاك فرتيل من الغاز ، كان في تزايد مستمـر طوال الأعـوام السابقة ، وقد انعكس ذلك في تزايد انتاجها من الأمونيا واليوريا حتى بلغ في عام ١٩٨٧ نسبة ١١٠٪ من طاقة المصنع التصميمية التي تبلغ ٣٣٠ ألف طن سنوياً من الأمونيا و٥٠٠ ألف طن سنويا من اليوريا .

(١) المصدر شركة بترول أبوظبي الوطنية وشركة فرتيل للأسمدة وبصورة مباشرة .

ويبين الجدول التالي تطور حجم الانتاج في مصنع فرتيل من الأمونيا في الفترة من ١٩٨٤ وحتى نهاية ١٩٨٧ .

انتاج شركة صناعات الأسمدة بالرويس (فرتيل)
(بآلاف الأطنان)[١]

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الأمونيا	٢٧٥	٣٤٣	٣٥٤	٣٧٨
اليوريا	٣٤٣	٣٥٤	٤٦٠	٥٣٠

ثالثاً : استعمال الغاز في توليد الطاقة الكهربائية :

تعتبر محطات توليد الكهرباء في امارة أبوظبي المستهلك الرئيسي للغاز النقي حيث تستهلك أكثر من ٧٠٪ من اجمالي استهلاك الغاز ، وحيث يعتبر الغاز النقي المصدر الرئيسي للوقود اللازم لتوليد الطاقة الكهربائية في محطات توليد الماء والكهرباء .

وقد تم وضع سياسة اقتصادية تقوم على أساس منع استخدام الوقود السائل لتوليد الطاقة الكهربائية في محطات توليد الماء والكهرباء طالما أن هناك امكانية استعمال الغاز في تلك المحطات ، ويتم بالتالي تصميم محطات الكهرباء الجديدة بالدولة على أساس استعمال الغاز كمصدر رئيسي .

وهناك مصدران للغاز النقي وهما :

١ – الغاز النقي المتبقي من مصانع شركة جاسكو لاسالة الغاز وذلك بعد فصل المركبات الثقيلة منه .

(١) نفس المصدر السابق .

٢ – الغاز الطبيعي المستخرج من الحقول البرية للغاز الطبيعي ، مثل الغاز المستخرج من طبقة ثمامة (ج) بعد معالجته في مصنع معالجة غاز ثمامة (ج) في حبشان .

وكما سبق ذكره فقد تم وضع سياسة عامة تقوم على أساس وضع خطة لاستخراج الغاز الطبيعي ، بحيث يتم انتاج كمية محدودة من الغاز الطبيعي لسد الفجوة بين كمية الغاز المتبقي من مصانع شركة جاسكو ، وبين كمية الغاز المطلوبة للاستهلاك .

وعلى هذا فإن كمية الغاز المستخرج من الحقول البرية للغاز الطبيعي تعتمد على :

١ – كمية الغاز المتبقي الناتج من مصانع شركة جاسكو والتي تعتمد بالتالي على كمية النفط الخام المستخرج .

٢ – استهلاك الغاز الذي يعتمد أساسا على كمية الكهرباء ، التي يتم انتاجها من محطات توليد الماء والكهرباء ، والتي تتغير تبعا لتغير المناخ من حيث درجة الحرارة ونسبة الرطوبة .

صناعة الغاز في دبي :

بدأت صناعة الغاز في دبي عام ١٩٦٦ مع قيام شركة نفط دبي باكتشاف حقول نفط بحرية ذات مساحات كبيرة ، وبدأ انتاج النفط من حقول فتح في عام ١٩٦٩ واحراق الغاز المصاحب المنبثق من الآبار مما أدى إلى فقدان مورد طبيعي مهم لها .

وبعد ذلك قامت امارة دبي بنقل هذا الغاز لمسافة ٦٠ كيلومترا إلى اليابسة وأنشأت لهذا الغرض شركة دبي للغاز الطبيعي «دوغاز» .

وتمكنت دوغـاز ومجمـوعـة متميزة من البنوك العالمية من التوصل إلى اتفاق لاستثمـار ما يزيد عن ٣٠٠ مليون دولار لتطوير المرافق الخاصة بمعالجة الغاز وتعاقدت دوغاز مع شركة سيمتاراويلز المحدودة أس أيه (سيتياد) ومركزها الرئيسي في دبي لادارة وتصميم وانشـاء المشروع ، كما تم تعيينها لتشغيل المنشأة عند اكمـال المنصـات وخطوط الأنابيب ووحدة المعالجة والمحطة البرية . وقد تضمن التعهد الأصلي المعروف باسم مشروع دبي لاسترجاع الغاز :

- انشاء وتركيب منصتين للضغط ومنصة أخرى تستعمل لضغط الغاز أو انتاج النفط في حقول دبي البحرية .
- مد خط أنابيب على قاع البحر يزيد طوله عن ٨٠ ميلا .
- تشييد منشأة معالجة ومرفق لتخزين السائل في المجمع الصناعي بميناء جبل علي .
- بناء رصيف تحميل في المياه العميقة بميناء جبل علي .

وفي عام ١٩٧٧ بدأت الانشاءات بمنطقة جبل علي التي تبعد حوالي ٣٠ ميلا عن دبي ، وفي أواخر العام نفسه بدأ مدّ خط الأنابيب ، وخلال عملية مدّ الأنابيب تقدم العمل في تنفيذ ثلاث عمليات أخرى بصورة متزامنة شملت اقامة منشأة المعالجة الكاملة وصهاريج تخزين المنتجات ، والبدء في انشاء المنصات البحرية لجمع الغاز في ساحة التصنيع بدبي . كما بدأ العمل في انشاء رصيف تحميل الناقلات لتصدير سوائل الغاز الطبيعي ، ولاستقبال الناقلات العملاقة وتم حفر قناة مائية عميقة يبلغ طولها تسعة أميال . ويبلغ عمق المرسى الذي تم تصميمه لتحميل ناقلة واحدة ٤٢ قدماً وبحيث يكون قادراً على استقبال ناقلات تصل حمولتها إلى ٤٨ ألف طن .

وفي أوائل عام ١٩٨٠ ، وبعد حوالي ثلاث سنوات من النشاط المستمر داخل المياه البحرية وعلى اليابسة أوشكت المنشأة على الاكتمال . وفي ٢٢ ابريل / نيسان عام ١٩٨٠ قام صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي بافتتاح منشـأة الغـاز الطبيعي في دبي ، وهكـذا أصبحت دبي ثانية أكبر امارة منتجة ومصدرة لغازات البترول المسيل والغاز المكثف .

وفي الحادي عشر من يونيو / حزيران ١٩٨٠ وصلت أول ناقلة من اليابان إلى ميناء جبل علي واسمها «جازجيميناى» .

توسيع مصنع معالجة الغاز في امارة دبي :

صمم المصنع الأصلي لمعالجة ١٠٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الذي يتم تجميعه من حقول فتح وراشد البحرية . وفي عام ١٩٨٣ تقرر توسيع الطاقة من حقل راشد بتركيب منصة بحرية ثانية وثلاث آبار اضافية لزيادة الانتاج بمعدل ٢٥ مليون قدم مكعب في اليوم تقريبا . وتم انجاز هذا المشروع في أواخر عام ١٩٨٤ وبلغت كلفتـه حوالي ١٤٠ مليـون دولار ويسـاهم هذا المشروع في زيـادة القدرة الانتاجية للمصنع بحوالي ٤٠٪ .

وبعد اكتشاف الغاز الطبيعي في حقل مرغم(١) الذي تزيد احتياطياته الكلية من الغاز عن أربعة تريليونات و٢٠٠ مليار قدم مكعب من الغاز و٢٣٣٠ مليون برميل من النفط ، بدأت حكومة دبي بدراسة خطط فورية لتوظيف هذا الاكتشاف في حقل مرغم الذي يبعد ٤٥ كيلومترا عن دبي ويفتح آفاقا واسعة أمام الامكانات البترولية في المناطق البرية التابعة لدبي .

وبدأت دبي الاجراءات لربط حقل مرغم بالمعمل كما عملت على زيادة طاقة المعمل بمعدل ٥٠ بالمائة ، وذلك بربطه بالحقل البحري الجديد «الفلاح» وبالآبار الغازية الخاصة بمعمل دوغاز ليرتفع الانتاج إلى ١٥٠ مليون متر مكعب يوميا من الغاز المسيل وإلى ٣٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعي كمرحلة أولى قبل تزويد المعمل بغاز حقل مرغم .

ونتيجة لانتهاء التوسعات الأولى للمصنع في عام ١٩٨٤ ازداد الانتاج بصورة كبيرة مع زيادة امدادات البروبان والبيوتان بنسبة تزيد عن ٤٠٪ والغاز المكثف بنسبة ٥٠٪ .

---

(١) تشير المعلومات إلى أن انتاج حقل مرغم في عام ١٩٨٧ كان بحدود ٢٥ الف برميل يومياً .

وبالاضافة إلى ذلك تضاعف امداد الغاز المرسب المتوفر للأغراض الصناعية والمحلية بحيث أصبح يعادل ١١٠ ملايين قدم مكعب يومياً .

ويبين الجدول التالي حجم انتاج دوغاز في الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥

انتاج دوغاز في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥
(مليون قدم مكعب يومياً)[١]

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
البروبان	٦٠	١١٠	١٣٠	١٤٠	١٦٠	١٩٠
البيوتان	٤٠	٨٠	٨٥	٨٠	٩٥	١١٠
الغاز المكثف	٥٠	٩٠	٩٠	٩٨	١٢٠	١٣٠

وتعتبر كمية الغاز المجمعة في الآبار البحرية لدبي كافية لتوليد طاقة مساوية لتلك التي يولدها ٣٠ ألف برميل من النفط الخام يوميا بينما صممت دوغاز بحيث تستوعب ١٢٥ مليون قدم مكعب من الغاز الاضافي وتسعة آلاف برميل بروبان وسبعة آلاف برميل بيوتان وسبعة آلاف برميل غاز مكثف ومن شأن التوسعات الأخيرة بالشركة رفع طاقتها الاستيعابية إلى ٢٠٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز .

ثانياً : الاستخدامات الاقتصادية لغاز دبي :

وضعت امارة دبي خططها على أساس أن يكون الغاز فيها المصدر الرئيسي للطاقة في محطات الكهرباء ، مع اعطاء شركة كهرباء دبي الفرصة لتنويع مصادر الطاقة .

---

(١) شركة دوغاز / مباشرة .

وقد بدأت دوغاز في امداد محطة كهرباء جبل علي ، بعشرة ملايين قدم مكعب يوميا من الغاز كمرحلة أولى وذلك لتشغيل غلاياتها بالغاز بدلا من مشتقات النفط ، ومن شأن ذلك تخفيض تكلفة الانتاج بنسبة ٣٠٪ .

وتزود الشركة كذلك مصنع دوبال المجاور «مصهر الألمنيوم» بحوالي ٧١ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الجاف . ولكن بعد التوسعات المتطورة في معمل دوغاز وتغذيته من الحقول الجديدة سيتسنى لدوبال زيادة استهلاكها من الغاز الجاف وبذلك تتوقف نهائيا عن شراء زيت الوقود .

ومنذ بدء انتاج «دوغاز» تعاقدت شركة «سيتو» و«تومن» اليابانيتان مع دوغاز على شراء ما معدله ٦٠٠ ألف طن متري سنويا من انتاج حقول دبي البحرية لمدة خمس سنوات وقد تم تجديد هذا العقد ، وسط الحديث عن تعهدات يابانية بشراء جميع انتاج الغاز في دبي .

صناعة الغاز في امارة الشارقة :

ترتبط صناعة الغاز في امارة الشارقة بشكل أساسي باكتشاف وانتاج الغاز في حقل الصجعة لتكون ثالثة امارة من حيث احتياطي وانتاج الغاز في دولة الامارات العربية المتحدة .

وقد اكتشف هذا الحقل في المناطق البرية لامارة الشارقة في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٨٠ شركة «أموكو» وهي فرع من شركة ستاندرد أويل الأمريكية .

وقد بدأ انتاج النفط الخام والغاز من حقل الصجعة في ١٩٨٢/٧/٢ وبلغ معدل انتاج الغاز ٢٢٥ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً .

فقد تعاقدت المؤسسة العامة للبترول على شراء الغاز المنتج من حقل الصجعة لتزويد محطات الطاقة الكهربائية ومصانع الأسمنت في الامارات الشمالية بالغاز

بدلا من استعمالها زيت الوقود أو الديزل وحسب الاتفاقية بين الجانبين يتم تزويد المؤسسة بالغاز حسب الآتي :

سنة ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٣/١٢/٣١ بـ ٩٠ مليار وحدة حرارية يوميا
سنة ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٤/٦/٣٠ بـ ١٠٠ مليار وحدة حرارية يوميا
١٩٨٤/٧/١ وحتى ١٩٨٥/٦/٣٠ بـ ٢٠٠ مليار وحدة حرارية يوميا
١٩٨٥/٧/١ وحتى ١٩٨٦/٦/٣٠ بـ ٢٥٠ مليار وحدة حرارية يوميا
١٩٨٦/٧/١ وحتى ١٩٨٧/١٢/٣١ بـ ٣٠٠ مليار وحدة حرارية يوميا

وبالطبع لا تشمل الاتفاقية كل الغاز المنتج ، فقد وقعت الشارقة في أواخر عام ١٩٨٥ اتفاقية لامداد دبي بنحو ٧٠ مليون قدم مكعب يوميا من غاز حقل الصجعة .

وانتهت امارة الشارقة في عام ١٩٨٦ من انشاء مصنع لاسالة الغازات البترولية وبدأ المصنع الانتاج في يونيو / حزيران ١٩٨٦ بميناء الحمرية بطاقة سنوية تبلغ (٤٠٠) ألف طن من غازي البيوتان والبروبان ، وتقدر العائدات السنوية للمصنع حوالي ٥٠ مليون دولار سنوياً .

وتقوم امارة الشارقة بتكثيف وتصدير حوالي (٦٠) ألف برميل يوميا من المكثفات البترولية المنتجة من حقل الصجعة .

وأجرت امارة الشارقة في أواخر عام ١٩٨٥ مفاوضات بشأن انشاء مشروعين للبتروكيماويات أحدهما لانتاج ألف طن يوميا من مصنع للأمونيا واليوريا ، والآخر لانتاج (٥٠٠) طن سنويا من مجمع لانتاج الميثانول ، وكلا المشروعين سيستخدم الغاز المستخرج من حقل الصجعة كلقيم .

وفي الوقت الذي تشارك فيه حكومة الشارقة بأغلب الأسهم في المشروعين فإنها دعت شركاء أجانب للمساهمة في التمويل .

وتعتبر الهيئة العربية لاستثمارات النفط ومقرها المملكة العربية السعودية شريكا رئيسيا في مشروع الميثانول إلى جانب شركتي ومبي الهندسية وديغي ماكي البريطانيتين وشركة تنكو الأمريكية . وكونت هذه الشركات شركة الشارقة الكيماوية التي تقوم بتمويل وادارة المشروعين .

وقد ساهم هذا الاكتشاف في حقل الصجعة والمشروعات التي ألحقت به في زيادة عائدات الشارقة من حوالي ٦٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٥ .

الغاز في الامارات الأخرى :

تم اكتشاف الغاز والبترول في حقل صالح بامارة رأس الخيمة ويقدر انتاج الغاز المصاحب بحوالي ١٥٠ مليون قدم مكعب يومياً .

واكتشف الغاز في امارة عجمان ، ولكن بكميات متواضعة حيث قدرت من البئر الأولى وعلى عمق ١٤٠٠ قدم بحوالي ٣ ملايين قدم مكعب يومياً .

وفي أم القيوين تم اكتشاف الغاز الطبيعي عام ١٩٧٦ من قبل شركة زاباتا الأمريكية في بئر أم القيوين رقم (١) ضمن حقل يبعد ٢٤ كيلومترا عن حقل مبارك بالشارقة ، تبلغ طاقته الانتاجية بنحو ٤١ مليون قدم مكعب من الغاز و٤٧٥ برميل من النفط .

وأبرم اتفاق في حينه تضمن قيام شركة دوغاز دبي بتمويل العمل لتطوير الحقل على أن تشتري الشركة ٦٠ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً لاستخدامه في مشاريع دبي الصناعية بجبل علي .

المبحث الخامس

احتياطي البترول والغاز الطبيعي

تحتل الامارات العربية المتحدة مكانة متميزة في العالم ، بالنسبة لما يتوفر لديها من احتياطيات ضخمة من البترول والغاز الطبيعي . وهنا يمكن لنا أن نتطرق لهذا الموضوع على النحو التالي :

أولاً : احتياطي البترول :

تعتبر الامارات العربية المتحدة ثانية أكبر دولة في العالم بعد المملكة العربية السعودية بالنسبة لما يتوفر لديها من احتياطيات بترولية . ويقدر مجموع احتياطي الامارات بأكثر من مائتين وثلاثة وثلاثين ألف مليون برميل . ويوجد القسم الأكبر ضمن امارة أبوظبي ثم تليها امارة دبي فالشارقة فرأس الخيمة .

هذا ويبين الجدول التالي مجموع احتياطي البترول في الامارات العربية المتحدة وتفاصيل تقسيماته وهو ينشر لأول مرة :

مجموع احتياطي البترول في دولة الامارات العربية المتحدة
كما هو في ١٩٨٩/٦/٣٠ - (مليون برميل) «مع المكثفات»

الامـــــارة	مجموع الاحتياطي	الاحتياطي القابل للاستخراج على ٥٠٪ نسبة الاستخراج
أبوظبـــي :		
المناطق البرية		
شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية	١٠٣٠٨٣	٥١٥٤١,٥
المناطق البحرية :		
شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية	٥٠٨٧٣	٢٥٤٣٦,٥
زادكــو	٥٨٧٩٣	٢٩٣٩٦,٥
شركات أخرى	٦٩٥٥,٤	٣٤٧٧,٤
المجموع الكلي للمناطق البحرية	١١٦٦٢١,٤	٥٨٣١٠,٤
المجموع الكلي لامارة أبوظبي	٢١٩٧٠٤,٤	١٠٩٨٥١,٩
المجموع الكلي لامارة دبي	١٠٠٠٠,٠	٥٠٠٠,٠
المجموع الكلي لامارة الشارقة	٢٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠
آخـــرين	٢٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠
المجموع الكلي لدولة الامارات العربية المتحدة	٢٣٣٧٠٤,٤	١١٦٨٥١,٩

ثانياً - احتياطي الغاز الطبيعي :

ان أهمية الامارات العربية المتحدة كدولة منتجة للغاز ، لا تقل عن أهميتها في

مجـال البتـرول . فبالنسبة لاحتياطيها من الغاز الطبيعي ، فهو يقدر بأكثر من ثلاثمـائة وأربعة وخمسين تريليون قدم مكعب . موزع بين الغاز المصاحب وغير المصاحب ويوجد معظمه ضمن امارة أبوظبي ثم تليها امارة الشارقة وامارة دبي وامارة رأس الخيمة وامارة أم القيوين .

ان هذا الاحتياطي من الغاز الطبيعي ، يضع الامارات العربية المتحدة في المكان الثالث في العالم بعد الاتحاد السوفيتي وايران .

ويـوضـح الجدول التالي مجموع احتياطي الغاز وتوزيعه بين الغاز المصاحب والغـاز غير المصـاحب في الامـارات العربية المتحدة والمقدر بملايين الملايين من الأقدام المكعبة وذلك في ٣٠/٦/١٩٨٩ وكما يلي :

الامارة	المصاحب	غير المصاحب	المجموع
امارة أبوظبي :			
شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية (أدكو)	٧٨,٤٤	٨٥,٦٨	١٦٤,١٢
شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة)	٤٧,٠٢	٦٥,٥٥	١١٢,٥٧
الشركات الأخرى	١٩,٦٤	١٠,٢٧	٢٩,٩١
مجموع امارة أبوظبي	١٤٥,١	١٦١,٥	٣٠٦,٦
مجموع امارة دبـــي	١٠,٠	١٠,٠	٢٠,٠
مجموع امارة الشارقة	٢,٠	٢٠,٠	٢٢,٠
آخـــرين	٢,٠	٤,٠	٦,٠
المجموع الكلي للامارات العربية المتحدة	١٥٩,١	١٩٥,٥	٣٥٤,٦

تظهر الأرقام الواردة في الجداول السابقة ، مدى التطور الكبير الذي حصل على احتيـاطي الامـارات العـربيـة المتحدة ، سواء بالنسبة للبترول الخام أو الغاز الطبيعي . وهذا يرجع الى عدة عوامل أهمها :

١ – زوال الأسبـاب التي كانت تحـول دون نشر الأرقـام الحقيقيـة لاحتياطي الامارات والتي لا مجال لذكرها هنا .

٢ – ان الاستمـرار في أنشـطة الاستكشاف بصورة مركزة وناجحة ، أدى الى اكتشاف المزيد من الحقول الجديدة في المناطق البرية والبحرية على حد سواء حيث يوجد في امارة أبوظبي وحدها أكثر من مائة حقل أو تركيب بترولي أو غازي مكتشفة وغير مطورة .

٣ – اكتشـاف العديد من الطبقات المنتجة الجديدة ، ضمن الحقول الرئيسية المنتجـة سواء بالنسبة للبترول الخام أو بالنسبة للغاز الطبيعي ، وخاصة اكتشاف مكمن الخف الغازي برا وبحرا وكذلك مكامن تحت الخف في المناطق الجنوبية الشرقية من امارة أبوظبي .

٤ – ارتفاع نسبة الاستخراج وهذا ناجم عن تحسن أداء الحقول المنتجة ، بعد اجـراء المزيد من الدراسات المكمنية الحديثة لها ، مما ساعد على التعرف عليهـا عن كثب وبصورة أكبر . وكذلك التوصل الى أنجع الطرق للمعالجة والمحافظة على الضغط فيها سواء عن طريق ضخ الماء أو الغاز أو الاثنين معا .

٥ – اتباع طرق الحفر الحديثة جدا مثل الحفر الأفقي وخاصة بالنسبة للحقول التي مساميتها ضيقة ، وتحتوي على احتياطيات كبيرة من البترول الخام كما هو الحال في حقل زكم العلوي .

ان طريقة الحفر المائل أعطت نتائج باهرة . اذ تضاعف انتاج البئر الواحدة الى أكثر من ستة أضعاف البئر المحفورة عموديا ، وهذه الطريقة استخدمت لأول مرة في الشرق الأوسط في امارة أبوظبي وذلك في نهاية عام ١٩٨٨ وبداية عام ١٩٨٩ .

هذا وقـد تظهـر السنـوات القليلة القـادمـة تطورات جديدة تؤدي الى زيادة احتياطيات الامارات العربية المتحدة من البترول الخام والغاز الطبيعي .

الفصل الرابع
الامارات العربية المتحدة والتكتلات البترولية

المبحث الأول : منظمة الاقطار المصدّرة للبترول "اوبك"

المبحث الثاني : منظمة الاقطار العربية المصدّرة للبترول "أوابك"

المبحث الثالث : التعاون العربي في مجال الطاقة

المبحث الرابع : المنظمة العربية للثروة المعدنية

قبـل الحـديث عن الامارات العربية والتكتل البترولي ، لا بد من التطرق الى التكتل وطبيعته والمراحل التي مرّ بها . ولا يسع المتتبع للصناعة البترولية الا أن يلاحظ مدى ملازمة روح التكتل لها ، سواء من حيث مراحلها أو من حيث أطراف علاقتها وهذا راجع الى طبيعة السوق البترولية التي تختلف عن كثير من أسواق المواد الأولية الأخرى ، والتي تتميز بكونها سوق احتكار القلة[1] والتي تعرف أيضاً بسوق منافسة القلة أي أن قلة من المنتجين يتنافسون في الانتاج .

وجدت حكومة أبوظبي عندما انضمت الى نادي الدول المصـدرة للبترول ، وذلك عند تصدير أول شحنة من حقل أم الشيف البحري في عام ١٩٦٢ ، أنها أمام تكتلين للبترول : أولهما يمثل ثماني شركات كبرى تسيطر على السوق البترولية في شتى أنحاء العالم سيطرة تكاد تكون شبه كاملة ، والثاني منظمة برزت الى الوجود في عام ١٩٦٠ للدفاع عن مصالح مجموعة قليلة ولكنها مهمة من البلدان المصدرة للبترول أمام هذا التكتل الاحتكاري .

ولم تمض سبع سنوات على انشاء منظمة الأقطار المصدرة للبترول «أوبك» حتى انضمت امـارة أبـوظبي لهذا التجمع الذي أصبح بفعل كفاح استغرق سنوات عديدة من أهم المنظمات في دول العالم الثالث .

وحتى تكتمل الحلقة الثالثة في مجال التكتلات البترولية ، فقد أنشأت الدول الرئيسية المستهلكة (أمريكا والدول الأوروبية – عدا فرنسا – اليابان) تكتلا آخر أطلقت عليه اسم وكالة الطاقة الدولية وذلك في أعقاب حرب أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ بعد انحسار دور الشركات الكبرى في تحديد الأسعار ومعدلات انتاج الدول الأعضاء في أوبك ، فضلا عن تطلعات الدول الرئيسية المستهلكة في السيطرة على السوق البترولية .

يمكننا في ضوء الوضع السابق الذكر أن نقسم التكتل في مجال صناعة البترول الى ثلاثة أنواع هي :

---

(١) مانع سعيد العتيبة – أوبك والصناعة البترولية ص٢٥ .

أولاً – تكتل شركات البترول العالمية .
ثانياً – تكتل الدول المصدرة للبترول .
ثالثا – تكتل الدول الرئيسية المستهلكة للبترول .

أولاً – تكتل شركات البترول العالمية :

رغم الحداثة النسبية للصناعة البترولية التي لم تبدأ الا بعد منتصف القرن التاسع عشر ، فقد انفردت هذه الصناعة بعوامل ذات طبيعة معينة تؤثر عليها وتوجه أحداثها بل وتغير مجرياتها ، ولعل أهم ظاهرة يلاحظها الدارس للصناعة البترولية هي الاتجاه نحو التكتل ، هذا التكتل الذي يتفاوت تبعا للظروف السائدة في الهيكل العام للصناعة .

وقد بدأت صناعة البترول في عام ١٨٥٩ باكتشاف أدوين دريك لبئر البترول في تيتو سفيل بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة ، ثم نمت هذه الصناعة كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد الأمريكي الذي أخذ في النمو بصورة ملحوظة عقب الحرب الأهلية الامريكية والذي ببدئه تحول اقتصاد الولايات المتحدة من اقتصاد زراعي بدائي الى اقتصاد صناعي متطور .

وكانت صناعة البترول الامريكية أول صناعة أمريكية تغزو منتجاتها الأسواق الخارجية(١) . وبلغت تلك الصادرات في الفترة ما بين منتصف الستينات في القرن الماضي ، ومطلع القرن العشرين ما بين ٦٠٪ – ٧٥٪ من الانتاج القومي الأمريكي . وقد استطاعت صناعة البترول الأمريكية بفضل اتساع حجم الانتاج والاستهلاك الأمريكي من ايجاد تنظيم متقدم ينظم مراحل الصناعة البترولية المختلفة ، كالامتيازات والتنقيب والانتاج والعبور والنقل والتكرير والتوزيع ، وبهذا تمكنت صناعة البترول الأمريكية من أن تضع قدما راسخة وسط المنافسة التجارية الدولية ، بل وأن تلعب دورا قياديا في كل مرحلة من تلك المراحل .

---

(١) د. مصطفى خليل – تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي . مكتبة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٠ – ص(٣١) .

وقد كانت أولى محاولات التكتل وخلق احتكار داخل هيكل الصناعة البترولية[1] تلك التي قام بها جون روكفلر بعد دخوله صناعة البترول بسنوات قليلة لخلق جبهة تجمع صناعة تكرير البترول ، تحت سيطرته لتكون بمثابة عنق زجاجة بين مجالات أنشطة الانتاج ونقل الخام من جهة وبين مجالات التوزيع من جهة أخرى ، ومع أن نجاح روكفلر في خطته كان جزئيا الا انه قد أرسى بذلك حجر الأساس لخلق تنظيم جبار يهدف نحو التكتل داخل صناعة البترول الامريكية ، بل وداخل صناعة البترول العالمية بعد ذلك ، الأمر الذي مكنه من تأسيس شركة ستاندرد ترست للبترول (Standard Oil Trust) التي تعتبر بحق نقطة التحول الرئيسية في التنظيم الاحتكاري في مجال الصناعة البترولية داخل الولايات المتحدة وفي بدء عصر التكتلات الاقتصادية الاحتكارية الكبرى .

وقد وقع اتفاقية تأسيس هذه الشركة مساهمو شركة ستاندرد أوهايو ، والتي كان روكفلر من أكبر المساهمين فيها – وظلت هذه الاتفاقية سرا لمدة تربو على العشر سنوات[2] تمكن فيها الترست من توسيع نشاطه ، وتأسيس شركات تابعة له في الولايات التي لم يكن له فيها نشاط ، حتى بلغ عدد الشركات التي يسيطر عليها الترست ويوجه أعمالها ٤٦ شركة قدرت قيمة أصولها في ديسمبر / كانون الثاني ١٨٩٩ بمبلغ ٢٩٤,٨ مليون دولار[3] وتهربا من قرار المحكمة العليا لولاية أوهايو لتحريم استمرار شركة استاندرد أوهايو ضمن اتفاقية الترست ، وخشية من تفاقم الأمور واحتمال صدور أحكام جديدة ، اجتمع مديرو ستاندرد نيوجرسي للبترول وقرروا دعوة الجمعية العمومية للمساهمين لتعديل قانون تأسيس هذه الشركة لتحويلها الى شركة قابضة لمجموعة شركات ستاندرد ورفع رأس مالها من ١٠ الى ١١٠ ملايين دولار ، وبذلك آلت ملكية أسهم جميع شركات ستاندرد ترست الى ستاندرد نيوجرسي .

وتكمن أهمية شركة ستاندرد نيوجرسي للبترول ، في أنها كانت أول مؤسسة تمارس الاحتكار عن دراسة ووعي كاملين ، وفقا لمخطط مرسوم وذلك بالاستعانة

---

(١) د. مصطفى خليل – الصراع العالمي على البترول ص١٦١ .

(٢) المرجع السابق ص٣٢٥ .

(٣) المرجع السابق ص٥٤٦ – ٥٤٧ .

بالخبراء في مجال الصناعة المختلفة وبتجميع رجال الأعمال القادرين على مسك زمام الأمور وتوجيهها الوجهة التي تخدم مصالح المساهمين في الشركة ، كذلك فقد كانت ستاندرد أول من أوجد الأسعار المعلنة من طرف الشركات بغض النظر عن المنتجين وعوامل السوق وكان ذلك حين أعلن (Joseph Seep) جوزيف سيب(١) مندوب مشتريات شركة ستاندرد في مناطق الانتاج في ٢٣ يناير / كانون الثاني ١٨٩٥ أن شركته ستعدل نظام مشترياتها ابتداء من ذلك التاريخ ، وأنها ستدفع في جميع مشترياتها للخام سعرا يكون متمشياً لما تسمح به الأسواق العالمية وأنه سيعلن من مكتبه الأسعار اليومية للخام وبذلك بدأت ستاندرد تحدد أسعار الخام طبقا لما تفرضه يوميا من أسعار معلنة (Posted Prices) وأبطلت نظام الشراء بالأسعار التي يحددها العرض والطلب في بورصة البترول ، ومنذ ذلك التاريخ لم يعد في الولايات المتحدة بورصة للتعامل في خام البترول ، وأصبح سعر الخام يحدده كبار المشترين عن طريق السعر المعلن الذي يقبلون دفعه ثمنا للخام(٢) . وهو النظام الذي ظل سائدا الى عهد قريب مع تعديلات لا تمس جوهره . وفي الوقت الذي بدأت فيه أحلام روكفلر في التحقق بخلق امبراطورية احتكارية داخل الولايات المتحدة تمهيدا للتوسع والانطلاق الى العالم الخارجي ، كانت هناك امبراطورية أخرى تحت التأسيس وفي طور المفاوضات والانشاء وتكونت بالفعل عام ١٩٠٧ عندما أعلن دمج شركة شل التي كانت تحت ادارة ماركوس صامويل مع الشركة الهولندية والتي كانت تحت ادارة هنري ديترينج لتكوين (المجموعة الملكية الهولندية شل The Royal Dutch Shell Group) تحت ادارة هنري ديترينج الذي كانت أحلامه الاحتكارية والتوسعية تماثل أحلام روكفلر وان اختلف أسلوبهما وبقدر ما كان روكفلر يولي(١) الاهتمام الأكبر لاكتساح الأسواق بخلق المنافسة القوية واعلان حرب الأسعار لطرد منافسيه واحدا تلو الآخر اعتمادا على قوته المالية ، فقد كان اهتمام ديترينج الرئيسي هو أيضا اكتساح الأسواق بقتل المنافسة وتحقيق أكبر ربح ممكن بالتفاهم مع الشركات الأخرى للحد من المنافسة ، وقد تمكن ديترينج

---

(١) Ralf W. Hidy & Muriel E. Hidy, Pioneering In Big Business History Of Standard Oil Company Harper 1955, Page, 279.

(٢) د. مصطفى خليل – تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي ص ٥٦٠ – ٥٦١.

(١) Christopher Tugendhat - Oil The Biggest Business P. 44.

من تنظيم المجموعة الهولندية الملكية شل بسرعة كبيرة وقام بتطوير الحقول الجديدة في رومانيا . وفي عام ١٩١٣ تمكن من شراء حقول البترول الروسية عندما قررت عائلة روتشلد التخلص منها ، وفي عام ١٩١٤ بدأ شراء حقول البترول في أمريكا وكانت أكثر ضربات ديترينج نجاحا[٢] عندما قرر شراء حقوق الاستكشافات في فنزويلا من شركة جنرال أسفالت الأمريكية مقابل مليون دولار ثم اتضحت أهمية هذه الصفقة عندما قررت روسيا بعد الثورة البلشفية مصادرة شركة شل وجميع الشركات الغربية . فقد تمكن الانتاج الفنزويلي من امداد الأسواق الأوروبية بحاجتها من الخام بدلا من اعتمادها التام على الانتاج الامريكي .

وتكونت الامبراطورية البترولية الثالثة في ٢٨ مايو / أيار ١٩٠١ عندما منح شاه ايران حينذاك امتيازا لاستغلال البترول في مساحة تزيد على ٤٨٠ ألف ميل مربع (أي كل ايران باستثناء المناطق الخمس الشمالية والمجاورة للحدود الروسية) للبريطاني ويليام نوكسي دارسي ، مع اعفاء الامتياز من أية ضرائب حكومية لمدة ستين سنة مقابل أن يحصل الشاه على عشرين ألف جنيه استرليني نقدا وعلى أسهم قيمتها عشرون ألف جنيه أخرى وعلى ١٦٪ من الأرباح .

وبقدر ما عانى دارسي في البداية من صعوبات مالية وعملية الا أنه قد ثبت في النهاية أن الخاتمة كانت تستحق كل ما بذل فيها عندما تدفق البترول من بئر مسجد سليمان في ٢٦ مايو / أيار ١٩٠٨ ليسجل التاريخ تأسيس الشركة الأنجلو فارسية للبترول (التي تغير اسمها عام ١٩٣٥ الى الشركة الانجلو الايرانية للبترول ثم تغير عام ١٩٥٤ الى الشركة البريطانية للبترول) وقد كان اتجاه البحرية البريطانية الى استعمال البترول كوقود للسفن الحربية بدلا من الفحم من أهم العوامل التي دفعت الحكومة البريطانية الى مؤازرة الشركة الانجلو فارسية حتى أن هذه الحكومة أصبحت أكبر المساهمين والشريك المسيطر في الشركة الى جانب كونها الزبون الرئيسي لها .

---

(٢) المرجع السابق ص٥٨ .

وهكذا يتضح كيف أن عددا محدودا جدا من الشركات كان يسيطر على الصناعة البترولية ثم ازداد بعد ذلك الى سبع شركات ، اصطلح على تسميتها الشقيقات السبع أو العمالقة السبعة نظرا لاتساع عملياتها وتنوعها وتغطيتها الأفقية والرأسية لمجالات الصناعة البترولية العالمية ، انضم اليها شركة البترول الفرنسية وهذه الشركات هي :

اسم الشركة	الجنسية	الأصول* بملايين الدولارات		الدخل الصافي* بملايين الدولارات	
		١٩٦٠	١٩٧٤	١٩٦٠	١٩٧٤
١- ستاندرد أويل أوف نيوجرسي	أمريكية	١٠٠٩٠	٢٥٠٨٠	٦٨٩	٢٤٤٣
٢- مجموعة رويال دتش شل	هولندية/بريطانية	٨٨٧٤	٣٠١٩٤	٤٩٧	٢٧١٥
٣- شركة بترول الخليج (جلف)	أمريكية	٣٨٤٣	١٠٠٧٤	٣٣٠	٨٠٠
٤- تكساكو	أمريكية	٣٦٤٧	١٣٥٩٥	٣٩٢	١٢٩٢
٥- سوكوني موبيل	أمريكية	٣٧٨٢	١٠٦٩٠	٢٦٦	٨٤٩
٦- ستاندرد أوف كاليفورنيا	أمريكية	٣٤٥٥	٩٠٧٧	١٨٣	٨٤٤
٧- البريطانية للبترول	بريطانية	٢٠١٩	١٥٠٨٩	١٧٤	١١٤٠
٨- شركة البترول الفرنسية	فرنسية		٨٢٦٦		٢٩٤

ولعل نظرة سريعة لاحصائيات عام ١٩٧٤[١] لمجموعة أكبر خمسمائة شركة في الولايات المتحدة توضح لنا مدى الأرباح التي حققتها الشركات العملاقة في الصناعة البترولية ، فبينما تحتل شركة جنرال موتورز المرتبة الأولى كأكبر شركة في

* الدخل الصافي : هو الربح الذي تحققه الشركة بعد خصم مصاريف التصنيع والتشغيل والادارة والضرائب ومن هذا الدخل الصافي توزع الشركة الأرباح على المساهمين وتخصص الاعتمادات اللازمة للتوسع أو للاستثمارات الجديدة أي الأرباح المستبقاه .

* الأصول : كل شيء تملكه الشركة وما تستحقه لدى الآخرين . والأصول ثلاثة أنواع ، الأصول الجارية وتتكون من النقد والديون المستحقة للشركة والمخزون والأصول الثابتة وهي الموجودات من العقارات والمباني والآلات والأصول غير المنظورة وهي الامتيازات المسجلة كبراءات الاختراع والاسم والسمعة .

(١) مجلة فورشن الامريكية – عدد مايو / أيار ١٩٧٥ – ص ٢١٠ – ٢٣٣ .

الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ من حيث حجم مبيعاتها الذي وصل الى ٣٥,٨ بليون دولار نجد أن شركة أكسون (ستاندرد أويل أوف نيوجرسي) تحتل المرتبة الثانية ويصل حجم مبيعاتها الى ٣٥,٧ بليون دولار ولكنها حققت دخلا صافيا يزيد عن ٢٤٥٠ مليون دولار في الوقت الذي حققت فيه شركة جنرال موتورز دخلا صافيا قدره ٢٤٤٠ مليون دولار .

ووسط الخمسين شركة الأولى في الولايات المتحدة احتلت عشر شركات بترول أماكنها بفضل نشاطها وأرباحها خارج الولايات المتحدة[١] ، ولعل عام ١٩٧٤ هو العام الذهبي لهذه الشركات فقد عملت الدول المصدرة للبترول على تعديل نظامها الضريبي بما يكفل لها الحصول على أكبر عائد من بترولها مما سينتج عنه الحد من الأرباح الطائلة لشركات البترول العالمية .

(١) نفس المصدر السابق – عدد اغسطس / آب – ص١٥٦ – ١٦١.

وفيما يلي جدول بأكبر عشر شركات بترول أمريكية ومكانة هذه الشركات بالنسبة للاقتصاد الأمريكي كما في عام ١٩٧٤ :

الترتيب بين شركات البترول	الترتيب بين أكبر ٥٠٠ شركة	اسم الشركة	المبيعات	الدخل الصافي (مليون دولار)	الأصول
١	٢	أكسون	٢٥٧٢٣	٢٤٤٣	٢٥٠٨٠
٢	٩	تكساكو	١١٤٠٧	١٢٩٢	١٣٥٩٥
٣	١٠	موبيل أويل	١١٣٩٠	٨٤٩	١٠٦٩٠
٤	١٢	جلف أويل	٨٤١٧	٨٠٠	١٠٠٧٤
٥	١٣	ستاندرد أويل (كاليفورنيا)	٧٧٦٢	٨٤٤	٩٠٧٧
٦	١٩	ستاندرد أويل (أنديانا)	٥٤١٦	٥١١	٧٠١٨
٧	٢٢	شل أويل	٤٨٨٤	٣٣٣	٥٣٨١
٨	٢٧	كونتننتال أويل	٤٢١٥	٢٤٣	٣٦٩٣
٩	٢٥	اتلانتيك ريتشفيلد	٣٩٨١	٢٧٠	٥١٠٩
١٠	٤٧	أوكسيدنتال بتروليوم	٣١٥٩	٨٠	٢٨٧١

ويلاحظ من الجدول السابق أن من بين هذه الشركات الأمريكية العشر ، ثلاث شركات من بين السبع التي شكلت الكارتل العالمي .

وهـذه الشركات هي : شركات ستاندرد أوف نيوجرسي ، وكاليفورنيا ، وانديانا والتي كانت في وقت ما تحت سيطرة وادارة واحدة . وقد يكون من المفيد هنا أن نلقي نظرة سريعة على أرباح الشركات الكبرى في الصناعة البترولية ، خلال السنوات التي سبقت وأعقبت تكـوين منـظمـة الأوبـك وذلك زيادة في الايضاح لدور هذه الشركات في الصناعة البترولية :

أرباح الشركات الكبرى «١٩١٥ - ١٩٦٠» مليون دولار

السنة	ستاندرد نيوجرسي	رويال دتش شل	الخليج	تكساكو	سوكوني	ستاندرد كاليفورنيا	البريطانية للبترول
١٩١٥	٦١	٢٠	٢٣	٦	١٦	١٠	٠,٥
١٩٢٠	١٦٥	٧٤	٩٢	٣١	٣٩	٤٢	١٨
١٩٢٥	١١١	٦١	٣٥	٤٠	٤٢	٤٤	١١
١٩٣٠	٤٢	٥٧	٥٢	١٥	٤٠	٣٨	٢٦
١٩٣٥	٦٣	٦١	١١	١٧	٢٣	١٩	١٤
١٩٤٠	١٢٤	٢٣	٢٢	٣٢	٣٦	٢٣	١٥
١٩٤٥	٥٤	٢٣	٤٥	٥٢	٤٢	٥٦	٢٩
١٩٥٠	٤١١	٤٦	١١١	١٤٩	١٢٨	١٥١	١٠٢
١٩٥٥	٩٠٧	٤٦٧	٢١٨	٢٦٣	٢٠٨	٢٣١	١٢٩
١٩٦٠	٦٨٩	٤٩٧	٢٣٠	٣٩٥	١٨٣	٢٦٦	١٧٤

والجدير بالذكر ان كل هذه البيانات مأخوذة عن التقارير السنوية للشركات نفسها ، وقد وردت هذه الأرقام لاظهار حجم الأرباح التي حققتها هذه الشركات خلال تلك الفترة ، مع ان العمليات المحاسبية لم تكن تعكس على أية حال المكاسب الحقيقية ، وذلك لأن هذه الشركات تخفي قدرا كبيرا من أرباحها تجنبا للضرائب التي قد تتعرض لها . ففي سنة ١٩٥٢(١) اعترفت مجموعة رويال دتش شل بأنها تغير في أساليبها المحاسبية ويرجع الفرق الشاسع بين الأرباح في الأربعينات والأرباح في الخمسينات الى ان النظام المحاسبي القديم كان يقوم على تقرير الأرباح على أساس أرباح الأسهم المدفوعة نقدا ، وهي لم تبلغ في سنة ١٩٥١ الا ٢٠٪ فقط من صافي الأرباح الحقيقية للمجموعة .

(١) هارفي أوكونور الأزمة العالمية للبترول – ترجمة الدكتور عمر مكاوي – دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧ ص٣٤.

وفي مؤتمر كاناكري في سكوتلندا والذي حضره رؤساء مجموعة رويال دتش شل والانجلو ايرانية (البريطانية للبترول عن ذلك العام) وستاندرد أويل أوف نيوجرسي (اكسون الان) تعاهدت الشركات الثلاث فيما بينها على ابقاء حصصها في الأسواق على نفس المستوى ، وعلى الحد من الانتاج وعلى ازالة الازدواج الذي لا يفيد في الاستثمار ، كما اتفقت على التخلص من الزيادات في التكاليف . وبدخول مناطق منتجة جديدة الى الصناعة البترولية في الخليج العربي وفنزويلا ، لجأت الشركات الثلاث الى الدخول مع ستاندرد أوف كاليفورنيا وتكساكو والخليج وسوكوني وشركة النفط الفرنسية في اتفاقيات مشتركة في الانتاج والتسويق الى الحد الذي أصبحت فيه الشركات الثماني تشكل كارتلا عالميا كبيرا يسيطر على معظم الصناعة البترولية العالمية .

وعلى الرغم من التقلبات والهزات الكثيرة التي شهدتها الصناعة النفطية وخصوصا في أعقاب التصحيح الأول لأسعار البترول في ١٩٧٤ ، وما تلاه من النقص في الامدادات العالمية نتيجة تطور الأحداث في ايران ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية الايرانية ، فان الشركات الكبرى حافظت على عائداتها البترولية بينما تأثرت معظم الشركات التي ليس لها علاقة بالبترول بمختلف العوامل التي عصفت بالاقتصاد العالمي مثل الكساد أو ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات أسعار العملات وخصوصا الدولار الأمريكي .

وكما يلاحظ من الأرقام في الجداول التالية ، فان أرباح الشركات الكبرى بعد خصم كافة مصاريف التصنيع والتشغيل والادارة والضرائب والنقل ، قد تضاعفت عدة مرات خلال الفترة السابقة للارتفاع الأول للأسعار في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ وعام ١٩٨٠ . اذ وصل مجموع الدخل الصافي نحو ٢٥,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٠ مقارنة بنحو ٤,٧ مليار دولار قيمة أرباح هذه الشركات في عام ١٩٧٢ .

وقد مارست هذه الشركات أنواعا من استغلال تقلبات السوق البترولية خلال تلك الفترة الهامة في الصناعة النفطية ، حيث كانت تشتري صادرات العديد من الدول خصوصا دول الخليج العربية بالأسعار الرسمية ، لتبيعها بالأسعار العالمية في الأسواق الفورية مع هامش ربحي وصل في بعض الأحيان نحو عشرة دولارات للبرميل الواحد .

ولعل هذا هو السبب الرئيسي الذي دفع بدول الخليج لزيادة أسعارها لتضع حدا للأرباح الطائلة والخيالية التي كانت تجنيها شركات البترول العالمية على حساب المنتج والمستهلك معا(١) .

وفيما يلي الجداول المشار اليها أعلاه :

أرباح الشركات الكبرى / ١٩٦٠ - ١٩٨٦ (مليون دولار)

جدول (أ)

السنة	أكسون (ستاندرد نيوجرسي) سابقا	أموكو	موبيل سوكوني	شيفرون
١٩٦٠	٦٨٩	–	١٨٣	٢٦٦
١٩٧٢	١٥٥٩	٣٦٥	٥٧٤	٥٥٨
١٩٧٤	٢٤٥٦	٧٩٩	٨٢٣	٧٨١
١٩٧٨	٢٧٦٣	١٠٧٦	١١٣١	١٠٨٩
١٩٨٠	٥٣٥٠	١٩١٥	٣٢٧٢	٢٤٠١
١٩٨١	٤٨٢٦	١٩٢٢	٢٤٣٣	٢٣٨٠
١٩٨٢	٤١٨٦	١٨٢٦	١٢١٣	١٣٧٧
١٩٨٣	٤٩٧٨	١٨٦٨	١٥٠٣	١٥٩٠
١٩٨٤	٥٥٢٨	٢١٨٣	١٢٦٨	١٥٣٤
١٩٨٥	٤٨٧٠	١٩٥٣	١٠٤٠	١٥٤٧
١٩٨٦	٥٣٦٠	٧٤٧	١٤٠٧	٧١٥

(١) المصدر : دكتور مانع سعيد العتيبة محاضرة في هامبورج / ألمانيا الاتحادية ١٦/٤/١٩٨٠ - وكالة أنباء الامارات .

(١) شيفرون امتلكت شركة جلف في ١٩٨٤ .

المصدر : آرثر اندرسون ومكتب أبحاث الطاقة - كامبردج ١٩٨٧ - ١٩٨٨.

تكملة جدول / أرباح الشركات الكبرى / ١٩٦٠ - ١٩٨٦
(مليون دولار)

جدول (ب)

السنة	جلف	تكساكو	البريطانية للبترول	رويال دتش/شل	المجموع
١٩٦٠	٣٣٠	٣٩٢	١٧٤		
١٩٧٢	١٩٧	٨٢٠	١٦٧	٤٤٠	٤٦٨٠
١٩٧٤	٧٢٠	٨٢٣	٣١٨	١٨٢٢	٨٥٤٢
١٩٧٨	٧٨٥	٨٥٣	٨٤٨	٢٠٨٥	١٠٦٣٠
١٩٨٠	١٤٠٧	٢٦٤٢	٣٣٢٩	٥٥٠٣	٢٥٨١٩
١٩٨١	١٢٣١	٢٣١٠	٢٠٦٧	٤٠٣٨	٢١٢٠٧
١٩٨٢	٩٠٠	١٢٨١	١٢٤٦	٣٤٥٦	١٥٤٨٥
١٩٨٣	٩٧٨	١٢٣٣	١٥٦٧	٤١٥٥	١٧٨٧٢
١٩٨٤	٣٣١	٣٠٦	١٤٧٩	٤٨٨٤	١٧٥١٣
١٩٨٥	(١)	١٢٣٣	٨٧٠	٣٨٧٧	١٥٣٩٠
١٩٨٦	(١)	٧٢٥	٧٣٤	٣٧١٤	١٣٤٠٢

(١) المصدر : في الصفحة السابقة .

الدخــل الاجمــالي ونفقــات التشغيــل وحسومات أخرى والضرائب والدخل الصافي لكبريات الشركات النفطية بين ١٩٨٢ و١٩٨٦ (مليون دولار أمريكي)

جدول (أ)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
البريطانية للبترول[١]						
الدخل[٢]	١٩٦٥٦,٣	٢٢٢٠٧,٨	٢٨٧٨٤,٤	٣٦١٨١,٥	٥١٢٢٥,٤	٦١٦٤٧,٥
النفقات وحسومات أخرى	١٢٩٨٢,٨	١٥٣٠٦,٣	١٩٥٤٧,٩	٢٥٢٧٨,٦	٣٢٦٥٧,٢	٣٩٩٧٩,٧
ضرائب	٦٢٥٢,٦	٦٣٢٦,١	٨٦٥٧,١	٩٩٩٩,٦	١٤٩٦٣,١	١٨٢٤٥,٣
الدخل الصافي	٤٢٠,٩	٥٧٥,٤	٥٧٩,٤	٩٠٣,٣	٣٦٠٥,١	٣٤٢٢,٥
أكســون						
الدخل	٤٨٧٦٤,٠	٥٢٥٩٢,٠	٥٨٤٦٠,٠	٦٥٠٨٧,٠	٨٤٩٦٧,٠	١١٠٢٨١,٠
النفقات وحسومات أخرى	٣٠٩٧٦,٠	٣٦٤٧٧,٠	٤٠٤٢٦,٠	٤٧٨٧٦,٠	٦٢٣٣٧,٠	٨١٥٢٣,٠
ضرائب	١٥٣٣٢,٠	١٣٥٠٠,٠	١٥٥٩١,٠	١٤٤٤٨,٠	١٨٣٣٥,٠	٢٣٢٠٨,٠
الدخل الصافي	٢٤٥٦,٠	٢٦١٥,٠	٢٤٤٣,٠	٢٧٦٣,٠	٤٢٩٥,٠	٥٦٥٠,٠
جلــف						
الدخل	١٦٠٥١,٠	١٨٣٨٩,٠	١٩٨٠٥,٠	٢٠٠٩٤,٠	٢٦١٤,٠	٢٨٧٩٠,٠
النفقات وحسومات أخرى	١١٠٩٦,٠	١٤٠٦٧,٠	١٥٤٤٨,٠	١٥٨٢٢,٠	٢٠٤٣١,٠	٢١٦٢١,٠
ضرائب	٤٢٢٥,٠	٣٥٠٤,٠	٣٦١٧,٠	٣٤٨٧,٠	٤٣٨٧,٠	٥٧٦٢,٠
الدخل الصافي	٧٢٠,٠	٨١٨,٠	٧٤٠,٠	٧٨٥,٠	١٣٢٢,٠	١٤٠٧,٠
موبيــل						
الدخل	٢٢٣٥٥,٠	٢٨٤٧٨,٠	٣٤٥٥٠,٠	٣٧٤٢٣,٠	٤٨٢٩٢,٠	٦٣٧٢٦,٠
النفقات وحسومات أخرى	١٥١٠٠,٠	٢١٦٧٥,٠	٢٦٧٨٣,٠	٢٨٩١٤,٠	٣٦٦٤٦,٠	٤٨٦٦١,٠
ضرائب (ب)	٦٤٣٢,٠	٥٨٣٠,٠	٦٧٤١,٠	٧٣٧٨,٠	٩٦٣٩,٠	١٢٢٥٣,٠
الدخل الصافي	٨٢٣,٠	٩٧٣,٠	١٠٢٦,٠	١١٣١,٠	٢٠٠٧,٠	٢٨١٣,٠
مجموعة رويال دتش/شل	٣٨١٨٥,٥	٤٣٩٤٩,٢	٥٦٦٣٤,٩	٦١٨١٢,٢	٨١١٢٢,٦	٩٨٥٠٥,٣
النفقات وحسومات أخرى	٢٤٣٧٣,١	٢٩٧٠٦,٩	٣٨٩٣٥,٧	٤٣٠٦٢,٢	٥٣٣٨٤,٩	٦٩٤٥٤,١

ضرائب	١٢٠٠٥,٤	١٢١٩٤,٣	١٥٠٧٤,٦	١٦٥٤٠,٥	٢٠٩٥٢,٣	٢٤١٠٢,٨
الدخل الصافي	١٨٠٧,٠	٢٠٤٨,٠	٢٦٢٤,٦	٢٢٠٩,٥	٦٧٨٥,٤	٤٩٤٨,٤
شيفرون						
الدخل	١٨١٧٢,٠	٢٠٥٦٣,٠	٢٢٢٣٨,٠	٢٤٧٤٦,٠	٣١٨٦٣,٠	٤٢٩١٩,٠
النفقات وحسومات أخرى	١٥٠٢٧,٠	١٧٤٥٢,٠	١٨٥٩٨,٠	٢٠٨٥٢,٠	٢٦٧٤٠,٠	٣٥٨٩٧,٠
الضرائب (ب)	٢٣٦٤,٠	٢٢٣٤,٠	٢٦٤٨,٠	٢٨٠٥,٠	٣٣٣٨,٠	٤٦٢١,٠
الدخل الصافي	٧٨١,٠	٨٧٧,٠	٩٩٢,٠	١٠٨٩,٠	١٧٨٥,٠	٢٤٠١,٠
تكساكو[٣]						
الدخل	٢٥٠٩٦,٢	٢٦٩٣١,٨	٢٨٤٤٣,٩	٢٩١٢٤,٣	٣٩٠٩٥,٥	٥٢٤٨٤,٦
نفقات وحسومات أخرى	١٩١٩٠,٩	٢١١٨٢,٧	٢٢٣٣٦,٤	٢٢٨٥٨,٨	٣٠٤٤٩,٤	٤١٧٦٤,٠
ضرائب	٥٠٨٢,٥	٤٩٣٩,٤	٥٢٢٧,٥	٥٤١٢,٩	٦٨٨٧,٠	٨٠٧٨,١
الدخل الصافي	٨٢٢,٨	٨٠٩,٧	٨١٠,٠	٨٥٢,٥	١٧٥٩,١	٢٦٤٢,٥

تكملة جدول
الدخل الاجمالي ونفقات التشغيل

جدول (ب)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
البريطانية للبترول[1]						
الدخل[2]	٥٣٨٨٠,٠	٥٢٥٨٤	٤٩٧٩٨	٥٠٨٣٠	٥٣٢٨٢	٣٩٩٤١
النفقات وحسومات أخرى	٤٣١٣٣,٠	٤٤٩٢٢	٤٢٧٥٨	٤٣٤١١	٤٧٥١٤	٣٥٦٩٩
ضرائب	٨٦٨٠,٠	٦٤١٦	٥٤٨٣	٥٩٤٠	٤٨٩٨٠	٣٥٠٠
الدخل الصافي	٢٠٦٧,٠	١٢٤٦	١٥٥٧	١٤٧٩	٨٧٠	٧٣٤
اكســون						
الدخل	١١٤٩٢٣,٠	١٠٣٥٥٩	٩٤٧٣٤	٩٧٢٨٨	٩٢٨٦٩	٧٦٢٤٦
النفقات وحسومات أخرى	٨٦٧٥٤,٠	٧٧٩٢٩	٦٧٩٥٠	٦٩٨٨١٠	٦٦٦٤٥	
ضرائب	٢٣٣٤٣,٠	٢١٤٤٣	٢١٨٠٦	٢١٨٧٩	٢١٣٥٤	
الدخل الصافي	٤٨٢٦,٠	٤١٨٦	٤٩٧٨	٥٥٢٨	٤٨٧٠	٥٣٦٠
جلــف						
الدخل	٣٠٤٦١,٠	٣٠٦٣٠	٢٨٨٨٧			
النفقات وحسومات أخرى	٢٣٢٩٧,٠	٢٤٦٤٢	٢٣٢٦٦			
ضرائب	٥٩٣٣,٠	٥٠٨٨	٤٦٤٣			
الدخل الصافي	١٢٣١,٠	٩٠٠	٩٧٨			
موبيــل						
الدخل	٦٨٥٨٧,٠	٦٤١٠٨	٥٨٩٩٨	٦٠٤٧٤	٦٠٦٠٩	٤٩٨٦٥
النفقات وحسومات أخرى	٥٤٣٥٦,٠	٥٢٥٥٥	٤٦٦٩٥	٤٨١٠١	٤٨٣٩٧	٣٧٥٧٠
ضرائب (ب)	١١٧٩٨,٠	١٠٣٤٠	١٠٨٠٠	١١١٠٥	١١١٧٢	١٠٨٨٨
الدخل الصافي	٢٤٣٣,٠	١٢١٣	١٥٠٣	١٢٦٨	١٠٤٠	١٤٠٧
مجموعة رويال دتش/شل	٨٨٤٥٤,٠	٨٨٠٢٦	٨٤٣٤٥	٨٨٤٧٩	٨٥٢٣٣	٦٧٨٨٠
النفقات وحسومات أخرى	٧٦٤٨٣,٠	٧٥٤٠٠	٧١٣٣٩	٧٤٥١٦	٧٣١٥٠	٥٩٥٧٤

ضرائب	٧٩٢٢,٠	٩١٧٠	٨٨٥١	٩٠٧٩	٨٢٠٦	٤٥٩٢
الدخل الصافي	٤٠٢٨,٠	٣٤٥٦	٤١٥٥	٤٨٨٤	٢٨٧٧	٢٧١٤
شـــيفرون						
الدخل	٤٦٦٠٩,٠	٣٥٩٤٣	٢٩١٨٢	٤٧٣٦٧	٤٥٣٢٥	٢٧١٣١
النفقات وحسومات أخرى	٣٨٩٨٥,٠	٣٠٣٥٠	٢٢٣٣٦	٣٩٠٦١	٣٦٣٢٤	٢٢٦٧٨
الضرائب (ب)	٥٢٤٤,٠	٤٢١٦	٤٢٥٦	٦٧٧٢	٧٤٥٤	٣٧٣٨
الدخل الصافي	٢٣٨٠,٠	١٣٧٧	١٥٩٠	١٥٣٤	١٥٤٧	٧١٥
تكســـاكو(٣)						
الدخل	٥٩٢٩٧,٠	٤٨٠١٩	٤١١٤٧	٤٧٩٣٥	٤٧٥١٤	٣٢٥٩١
نفقات وحسومات أخرى	٥٣١١٩٠	٤٣٧١٥	٣٧٣٦٣	٤٣٨١٣	٤٢١٧٢	٢٩٨٧٦
ضرائب	٣٨٦٨,٠	٣٠٢٣	٢٥٥١	٣٨١٦	٤١٠٩	١٩٩٠
الدخل الصافي	٢٣١٠,٠	١٢٨١	١٣٣٣	٣٠٦	١٣٣٣	٧٢٥

(١) الأرقام الأصلية بالجنيه الاسترليني وتم تطبيق معدلات الصرف السائدة ما بين ١٩٨٢ – ١٩٨٦ وهي على التوالي ١,٧٥٠ – ١,٥١ – ١,٣٤ – ١,٣ – ١,٤٧ .

(٢) تم دمج شركة جلف مع شركة شيفرون في ١٩٨٤ .

– يتضمن نتائج عمليات شركة جيتي أويل ابتداء من ١٩٨٤/٣/١ .

أ – لا يتضمن التعرفة الجمركية وضرائب المبيعات .

ب – يتضمن الضرائب مثل الضرائب المفاجئة .

المصدر : النشرة الاحصائية السنوية لاوبك ١٩٨٦ عن :

التقرير السنوي للشركات .

بتروليوم ايكووفوميست .

وعلى الرغم من أن الفترة من عام ١٩٨٦ وحتى نهاية عام ١٩٨٨ كانت فترة سيئة بالنسبة لعائدات دول أوبك الا أن كبريات الشركات البترولية العالمية حافظت على مراكزها القيادية على لائحة أكبر الشركات العالمية بالنسبة للدخل[١] .

وكما يوضح البيان التالي فان خمس شركات بترولية أمريكية كانت بين العشرة الأولى ضمن أكبر ١٠٠ شركة أمريكية عالمية لعام ١٩٨٦ على الرغم من الانخفاض الكبير في الأسعار البترولية العالمية الذي لحق بهذه الشركات وهي (أكسون وموبيل وشيفرون وأموكو وأوكسيد نتال) .

(١) جاءت شركتا رويال دتش/شل والبريطانية للبترول من ضمن أكبر عشر شركات عالمية اذ وصل دخل الأولى لعام ١٩٨٦/٦٤٨٥١ مليـون دولار من ضمنها أرباح صافية قيمتها ٣٧٢٦ مليون دولار . أما الشركة البريطانية للبترول فقد بلغ دخلها للعام نفسه ٣٩٨٦٠ مليون دولار قيمة الأرباح الصافية منها ٧٣٢ مليون دولار .
المصدر : مجلة فورشن الامريكية عدد ٢٧ يوليو / تموز ١٩٨٧.

بالمليون دولار)

المركز	الشركة	الدخل الأجنبي	مجموع الدخل	نسبة الدخل الأجنبي من المجموع ٪	الأرباح الصافية
١)	أكســـون	٥٠٣٣٧	٦٩٨٨٨	٧٢	٥٢١٩
٢)	موبيـــل	٢٧٣٨٨	٤٦٠٢٥	٥٩,٥	١٤٠٧
٣)	أي.بي.أم	٢٥٨٨٨	٥١٢٥٠	٥٠,٥	٤٧٨٩
٤)	فورد موتر	١٩٩٢٦	٦٢٧١٦	٣١,٥	٣٢٨٥
٥)	جنرال موترز	١٩٨٣٧	١٠٢٨١٤	١٩,٣	٢٩٤٥(٢)
٦)	تكساكو	١٥٤٩٤	٣١٦١٣	٤٩,٠	١١٨٧
٧)	سيتي كورب	١٠٩٤٠	٢٣٤٩٦	٤٦,٦	١٠٥٨
٨)	دو بونت(٣)	٩٩٥٥	٢٦٩٠٧	٣٧,٠	١٧٩١
٩)	دار كبيكال	٥٩٤٨	١١١١٣	٥٣,٥	١٢٨٥
١٠)	شيفرون	٥٦٠٥	٢٤٣٥٢	٢٣,٠	٠٥٥

وقد سيطر عدد محدود من هذه الشركات الكبرى ، على معظم الصناعة البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة الى عهد قريب(١) . وذلك عندما بدأت الدولة في السير في طريق السيطرة على صناعتها البترولية تمشيا مع السياسة التي انتهجتها منظمة الأوبك في هذا المجال ، كما في الجدول التالي الذي تم تجميعه من النشرات الاحصائية السنوية التي تصدرها منظمة الأقطار المصدرة للبترول :

(٢) على الرغم من ضخامة الدخل الاجمالي لشركة جنرال موتورز الامريكية الا أن عملياتها الخارجية واجهت خسائر قيمتها الاجمالية نحو ١٨٦ مليون دولار خلال عام ١٩٨٦ .

(٣) دوبونت هي المؤسسة المالكة لشركة كونوكو البترولية .

(١) أنظر الفصل الثاني من الباب الثاني والفصل الثاني من الباب الثالث .

مجمل حصة شركات البترول الرئيسية في الشركات العاملة
في دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٦٧ - ١٩٨٦ (٢)

– ألف برميل يومياً –

السنة	البترول البريطانية	الفرنسية	أكسون	جلف	موبيل	شل	ستانكول	تكساكو	الحصة الحكومية	شركات أخرى	المجموع
١٩٦٧	١٤٤	١٠٢	٣١	–	٣١	٦١	–	–	–	١٣	٣٨٢
١٩٦٨	١٩٨	١٣٦	٣٧	–	٣٧	٧٤	–	–	–	١٥	٤٩٧
١٩٦٩	٢٤٧	١٦٦	٤٢	–	٤٢	٨٤	–	٣	–	٤٤	٦٢٨
١٩٧٠	٣٨٠	١٩٠	٥١	–	٥١	١٠١	–	٩	–	٩٨	٧٨٠
١٩٧١	٣٧٦	٢٥٦	٦٨	–	٦٨	١٣٧	–	١٣	–	١٤٢	١٠٦٠
١٩٧٢	٤٣٩	٢٩٢	٧٢	–	٧٢	١٤٥	–	١٥	–	١٦٨	١٢٠٣
١٩٧٣	٢٨٠	٢٦٨	٧١	–	٧٠	١٤١	–	٢٢	٣٢٦	٣٥٥	١٥٣٣
١٩٧٤	١٥٥	١٥٧	٤٤	–	٤٤	٨٧	–	٢٤	٨٣١	٣٣٧	١٦٧٩
١٩٧٥	١٤٧	١٥٨	٤٢	–	٤٢	٨٥	–	٢٥	٧٩٦	٣٦٨	١٦٦٣
١٩٧٦	١٦٦	٢٠٢	٤٩	–	٤٩	٩٧	–	–	١٢٠٣	١٧٠	١٩٣٦
١٩٧٧	١٧٧	٢٠٨	٤٩	–	٤٩	٩٧	–	–	١٢٥٢	١٦٧	١٩٩٩
١٩٧٨	١٥٥	١٨٤	٤١	–	٤١	٨١	–	–	١١٧٨	١٥٠	١٨٣٠
١٩٧٩	١٥٥	١٨٦	٤١	–	٤١	٨٢	–	–	١١٧٤	١٥٢	١٨٣١
١٩٨٠	١٤٣	١٧٠	٣٥	–	٣٥	٦٩	–	–	١٠٩٦	١٥٤	١٧٠٢
١٩٨١	١٢٣	١٤٧	٢٨	–	٢٨	٥٥	–	–	٩٨٨	١٣٣	١٥٠٢
١٩٨٢	٩١	١١٨	٢٤	–	٢٤	٤٧	–	–	٨٣٩	١٠٦	١٢٤٩
١٩٨٣	٨٤	١٠٩	٢٢	–	٢٢	٤٣	–	–	٧٧١	٩٨	١١٤٩
١٩٨٤	٧٨	١٠١	٢٠	–	٢٠	٤٠	–	–	٧١٩	٩١	١٠٦٩
١٩٨٥	٢١٨	–	٢١	–	٢١	٤٢	–	–	٦٦٦	٨٩	١٠٥٧
١٩٨٦	٢٧٠	–	٢٦	–	٢٦	٥٢	–	–	٨٢٥	١١٠	١٣٠٩

(٢) أرقام تقسيم الحصص غير متوفرة لعام ١٩٨٧ و١٩٨٨.

ويلاحظ أنه مع بدء تطبيق دولة الامارات العربية المتحدة لاتفاقيات المشاركة في عام ١٩٧٣ أخذت حصة الدولة من الانتاج في الارتفاع وقابلها انخفاض في حصة الشركات المساهمة ، وقد حكم ارتفاع الحصص وانخفاضها فيما بعد سوق الانتاج الذي حددته الدولة لمجمل انتاجها من البترول ، والذي بلغ ذروته في أواخر السبعينات ليعود الى الانخفاض تدريجاً مع بداية الثمانينات نظرا للصعوبات التي واجهتها السوق البترولية ، مما أثر على حصص الشركات ليس فقط على صعيد عملياتها داخل الدولة وانما على صعيد عملياتها على النطاق الدولي . لقد عانى تكتل الشركات البترولية العالمية الى حد ما وان لم يكن بنفس القدر من الاتجاهات التي شهدها الوضع البترولي على الصعيد الدولي ، فتأثرت الشركات المساهمة في العمليات البترولية من تطبيق اتفاقيات المشاركة في منتصف السبعينات بما يوازي حجم عملياتها في مجموعة دول أوبك كما أنها استفادت من الارتفاع الحاد في أسعار البترول في النصف الثاني من السبعينات وارتفاع حجم الطلب العالمي مما حقق لها معدلات أعلى من الأرباح ، والتي بدورها عادت الى الانخفاض في مطلع الثمانينات نتيجة لما شهدته السوق البترولية العالمية من انخفاض في معدلات الطلب ، وخاصة على بترول دول منظمة أوبك والانخفاض الحاد في أسعار البترول الخام في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ غير أن تحسن السوق البترولية في أواخر عام ١٩٨٨ وأول عام ١٩٨٩ حسن من حجم الأرباح الناجمة من عمليات هذه الشركات .

ثانياً : تكتل الدول المصدرة للبترول :

عندما شعرت الدول المصدرة للبترول بمدى التكتل الكارتيلي الذي يربط بين شركات البترول الكبرى ، والصعوبات التي تواجهها منفردة في الدفاع عن حقوقها أمام هذا الكارتل الكبير . أدركت بأنه لا بد لها من أن تنظم صفها وتنسق مواقفها من القضايا البترولية التي تهمها . لقد أدركت هذه الدول بأنه بدون ذلك سوف تبقى في موقف ضعيف بالنسبة للمساومة مع شركات البترول العالمية ، هذه الشركات التي عمدت دائما الى اتباع سياسة الانفراد لكي تحقق مآربها أي تنفرد بكل دولة على حدة لتضغط عليها وبالتالي تملي ما تريده من الشروط .

وكان الشعور يتزايد يوما بعد يوم من قبل الدول المنتجة بأن النفط مادة غير

متجددة ، وعليه فانه يجب البحث عن أفضل السبل لتوظيف مداخيله في تحويل الاقتصاد الوطني لهذه الدول والتخطيط لسياسات بعيدة المدى . ولقد نبعت فكرة تكتل الدول المنتجة للبترول في البداية لدى الدول العربية ، ولكن مؤسسي جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ أدركوا آنذاك أن أي تكتل لا يضم ايران وفنزويلا وهما من البلدان المصدرة الكبرى للبترول[1] ، لا يمكن أن يكون الا ذا فاعلية محدودة ، وفي سنة ١٩٤٩ حدث تطور هام في جزء آخر من العالم وهو في فنزويلا ، فقد أظهرت دراسة اقتصادية تناولت البترول الفنزويلي المزايا التنافسية لبترول الشرق الأوسط بالنسبة للبترول الفنزويلي ، واقترحت الدراسة حلا للاشكال تخفيض أسعار البترول الفنزويلي عن طريق اتباع سياسة بترولية معاكسة لما انتهجته الحكومة الفنزويلية آنذاك ، واستبعاد مناصفة الأرباح التي تم الأخذ بها في السنة السابقة والحيلولة دون منح المزيد من المنافع الاجتماعية والاقتصادية للعمال الفنزويليين[2] .

ونتيجة لهذه الدراسة قامت الحكومة الفنزويلية في سبتمبر / أيلول ١٩٤٩ بارسال بعثة لزيارة رسمية للسعودية وايران ومصر والعراق والكويت وسوريا لشرح المزايا المهمة التي ينطوي عليها تنسيق السياسة البترولية وايضاح المنافع التي يمكن جنيها من اتباع قاعدة مناصفة الأرباح ، وكانت هذه أول مرة يحصل فيها تشاور وجهود مشتركة بين البلدان المصدرة للبترول وذلك لتنسيق مواقفها وحل مشاكلها المشتركة[1] .

وقد حصل تطور آخر في اتجاه التكتل لتنسيق السياسة البترولية في سنة ١٩٥٣ عندما وقعت أول اتفاقية تعاون من هذا القبيل بين الحكومة العراقية والحكومة السعودية ، وبمقتضى أحكام هذه الاتفاقية يجري تبادل للمعلومات بين البلدين وتعقد مشاورات دورية بينهما حول السياسة البترولية[2] .

---

1. Rouhani OP. Cit Page, 76.

2. Abibal R. Martinez, Out Gift, Oil Vienna 1966, P. 109 - 110.

1. Zuhair Mikdasi, The Community Of Oil Exporting Countries. Astudy In Governmental Cooperation London.

2. George Allen 1972, P. 24.

ففي سنة ١٩٥٦ وبفضل معرفة الحكومة العراقية بالشروط المالية التي حصلت عليهـا السعودية من شركة أرامكو ، سعت العراق الى تحسين شروط اتفاقياتها ، وبالفعل نجحت في تخفيض علاوة نفقات البيع المسموح بها لمالكي الامتياز (Selling Expense Allowances) وقـد أدى ذلك التخفيض من ٢٪ الى ١٪ الى زيادة عائدات العراق عام ١٩٥٦ بحوالي مليون جنيه استرليني(٣) وفي عام ١٩٥٨ رفضت الحكـومـة العـراقية تطبيقا لنفس السياسة التي نهجتها السعودية عام ١٩٥٥ – منح تخفيضات على الأسعار المعلنة لشركات البترول لأغراض احتساب الضريبة ، ولم تكن تلك التخفيضات في الأصل سوى تخفيف للأعباء الضريبية على تلك الشركات وذلك كحافز لها على رفع معدلات الانتاج وقد بلغت هذه التخفيضات في السعودية مثلا حتى عام ١٩٥٥ ما معدله ١٨,٥٪ من الأسعار المعلنة(١) وكانت التخفيضات في العراق في عامي ١٩٥٦/١٩٥٧ بمعدل ٥٪ لثاني مليون طن ثم ١٠٪ من الأسعار المعلنة للصادرات التي تفوق ذلك (٢) .

وقد أدى الغاء هذه التخفيضات الى رفع دخل العراق عام ١٩٥٨ بحوالي ٧٪ وبعد التحرك العربي في عام ١٩٤٩ والاتفاقية السعودية العراقية عام ١٩٥٣ حدث

---

(٣) نديم الباجه جي – السياسة البترولية للعراق – أغسطس / آب ١٩٥٤ – ١٩٥٧ ص(١٣ – ١٨).

(١) عبدالله الطريقي : محاضر الاجتماع الرابع – مؤتمر البترول العربي الثاني بيروت ٢١ أكتوبر / تشرين أول ١٩٦٠ .

أ. يقرر الشيخ عبدالله الطريقي ان الشركات لم تكن تترك للمفاوضين فرصة الدراسة المتمعنة ويعطي مثالا لذلك عنـدمـا وقعت اتفاقية ٥٠٪ مناصفة الأرباح عام ١٩٥٠ فقد اكتشف المسؤولون بعد عام ان الشركات تجنب في دفاترها ١,٤٢ دولار (لاغراض ضريبة الدخل السعودية) ولما أراد المسؤولون التحقق من معنى ذلك ردت الشركـات بأن تخفيض (٨,٥٪) قد أعـطى للشركـات الأم حتى تتمكن من بناء تسهيلات التسويق أي ان المسؤولين في الحقيقة لم يوقعوا اتفاقية ٥٠٪ : ٥٠٪ ولكن اتفاقية ٣٢٪ : ٦٨٪ .

ب. كانت شركة موبيل أويل شركة تدخل نظام الأسعار المعلنة للشرق الأوسط للمبيعات كطرف ثالث وذلك عندما أعلنت في ١ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٥١ الأسعار المعلنة : الخام السعودي ٣٦ – ٣٦,٩ سعرا ١,٧٥ دولار للبرميل فوب تنوره ، الخام القطري (٣٧ – ٣٧,٩) سعرا ١,٧٧ دولار للبرميل فوب أم سعيد .

(٢) Plat's Oil Price Handbook for 1950 (Cleveland, Ohio).

بعض الجمود في مجال التكتل بين الدول المصدرة للبترول وذلك حتى عام ١٩٥٧ حين وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية على توصية لخبراء البترول العرب تنص على الدعوة لمؤتمر بترولي يعقد في القاهرة في فبراير / شباط ١٩٥٨ . وقد وجهت الدعوة بالفعل لعقد هذا المؤتمر الا أنه لم يعقد حتى ابريل / نيسان عام ١٩٥٩ .

وقد حضر(٣) المؤتمر بالاضافة الى ممثلي الأقطار العربية وفود من فنزويلا وايران مما أعطى المؤتمر أهمية دولية خاصة . ولقد كانت المناقشات التي دارت في هذا المؤتمر والمشاورات بداية لتبلور فكرة التكتل بين الدول المصدرة للبترول .

ووصل الوعي البترولي ذروته في نهاية الخمسينات ، وتوج بعقد المؤتمر العربي الأول للنفط في ابريل / نيسان ١٩٥٩ ولكن لم يغب عن بال المشاركين العرب دعوة فنزويلا وايران نظرا لأهمية هاتين الدولتين في أي تكتل بترولي مهم .

وكان المؤتمر الذي حضره أكثر من ٥٠٠ مشارك فرصة للقاء بين رائدي الجهود لتأسيس أوبك مثل خوان بيريز الفونصو وزير النفط الفنزويلي ونظيره السعودي الشيخ عبدالله الطريقي . واتفق الرجلان على تقاسم الوظائف : الطريقي لاقناع الكويت المجاورة وألفونصو لاقناع ايران .

ونتج عن هذا اللقاء الاتفاق على تشكيل لجنة للتشاور البترولي ، من السعودية والكويت والعراق وفنزويلا وايران والاجتماع مرة واحدة على الأقل كل عام لمناقشة أي مشكلة طارئة .

وكانت الاتفاقية التي سميت فيما بعد «باتفاقية المعادي» نسبة لنادي القوارب الشهير (في ضاحية المعادي) قرب القاهرة محدودة الطموحات ، ذلك أنها لم تتعامل

---

(٣) ملحق (Memorandum) الاتفاقية الموقعة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق المحدودة وشركاتها المشاركة بتاريخ ٢٤ مارس / آذار ١٩٥٥ .

مع سياسات الأسعار والانتاج ، الا أنها وضعت اطارا للتشاور المستمر وفتحت المجال أمام التعرف على وجهات النظر التي كانت سائدة آنذاك والتي كانت تتركز حول قضية واحدة وهي كيفية حماية مصالح الدول المصدرة للبترول .

قبل تطبيق مناصفة الأرباح المعمول بها آنذاك ، في معظم الدول المنتجة وهي قاعدة الطن المقطوع أي أن الأقطار المصدرة للبترول تحصل على عدد من الشلنات الذهبية يتراوح ما بين ٤ – ٦ شلنات عن كل طن من البترول الخام بالاضافة الى أتاوة بسيطة جدا (Royality) تدفع كرسم ايجار للامتياز .

وقد أتاح ادخال مبدأ مناصفة الأرباح بين الشركات العاملة والأقطار المضيفة ، ولأول مرة ، أن تطلع الأقطار المصدرة للنفط على الأسعار العالمية وأن تدرك أن أي تخفيض في الأسعار ليس من صالحها وظهر على الأثر ما يسمى بنظام الأسعار المعلنة (Posted Prices) كوسيلة حسابية تساعد الحكومات على احتساب ضرائبها .

ومما لا شك فيه أن ظهور نظام الأسعار المعلنة ساعد كثيرا على تكتل الأقطار المصدرة للبترول ، وذلك عندما عمدت شركات البترول الى تخفيض هذه الأسعار المعلنة مرتين في عام ١٩٥٩ و١٩٦٠ مما نشأ على أثره خصومات بين حكومات الدول المصدرة للبترول وشركات البترول عجلت في قيام منظمة أوبك . خصوصا وأن هذه الشركات قامت بالتلاعب بالأسعار بدون استشارة الدول المضيفة .

فقد قامت شركة البترول البريطانية تبعتها معظم الشركات الكبرى ، بتخفيض أسعار البترول المعلنة أول مرة في فبراير / شباط ١٩٥٩ بمقدار ١٨ سنتا للبرميل الواحد تلاه تخفيض آخر في أغسطس / آب ١٩٦٠ بمقدار ٩ سنتات للبرميل الواحد .

وأدى هذا التخفيض الى هبوط سعر البرميل الواحد من الخام العربي الخفيف بمعدل ١٥ بالمائة من ٨٤ سنتا في أواخر عام ١٩٥٧ الى ٧٠ سنتا بعد آخر تخفيض في التاسع من أغسطس / آب عام ١٩٦٠ .

ثالثاً : تكتل الدول الرئيسية المستهلكة للبترول :

منـذ تأسيس منـظمة أوبك في عام ١٩٦٠ وحتى التصحيح الأول في أسعار البترول في ١٩٧٣ سادت العلاقة بين البلدان المصدرة والمستهلكة للبترول حالة من الهدوء نتيجة لاستقرار أسعار البترول الى حد وصفت هذه السلعة بأنها أرخص مادة في العالم .

ولكن في نهاية الستينات وبداية السبعينات حصلت تطورات حيث استطاعت أوبك بعد عام ١٩٧٣ لعب الدور الأول في تحديد معدلات الانتاج والأسعار التي كانت تستأثر بها تلك الشركات حتى ذلك الحين .

ويمكن تلخيص هذه التطورات بما يلي :

١ – اتجاه بعض الدول المنتجة لتخفيض معدلاتها العالية من الانتاج التي كانت تؤثـر على عمر الآبار البترولية وتطورات الاحتياطي بعد قرار ليبيا في عام ١٩٧٠ وتلتها الكويت في عام ١٩٧٢ .

٢ – ممارسة السيادة للدول العربية المنتجة على ثروتها البترولية لمساندة الجهود الحربية لمصر وسوريا والأردن من خلال تخفيض انتاجها وحظر الصادرات أواخر عام ١٩٧٣ لحلفاء اسرائيل وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال أكبر مستهلك للبترول في العالم .

٣ – زيـادة نصيب الدول المنتجـة من البترول المنتج في أراضيها نتيجة اتباع سياسات المشاركة والتأميم في علاقاتها مع الشركات البترولية .

اتجهت الدول المصدرة الى اقامة علاقات مباشرة مع الدول المستهلكة للنفط ، بعد أن أمنت لنفسها الجزء الأكبر من صادراتها البترولية نتيجة لتلك المعطيات الجـديدة ولكن ذلك قوبل بعدم التعاون من قبل الدول الصناعية الرئيسية التي شنت حملة اعلامية دولية لتشويه صورة أوبك أمام الرأي العام العالمي .

كما قامت الدول الأعضاء في أوبك وخاصة في منطقة الخليج العربي ، بتلبية احتيـاجات المستهلكين ، من خلال زيادة انتاجها بصورة كبيرة فاقت في كثير من الأحيـان متطلبات التنمية لديها ، لتعويض النقص في الامدادات الذي نتج عن الاضطرابات الايرانية في عام ١٩٧٩ وبعد ذلك في أعقاب الحرب العراقية الايرانية .

ولكن الدول المستهلكة قررت تجاهل المصالح الوطنية ، للدول المنتجة في ممارسة حقها في تحديد معدلات الأسعار والانتاج ، في اطار متطلباتها التنموية خاصة وأن تلك الدول هي جزء لا يتجزأ من العالم النامي ، لذا ونتيجة لهذه المعطيات رأت الدول الرئيسيـة المستهلكة للبترول أن الوقت قد حان لكي تضم صفوفها وتبرز كطرف جديد .

وفي مطلع عام ١٩٧٤ دعـا الرئيس الأمريكي آنذاك ريتشارد نيكسون البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول الى الاجتماع في نيويورك ، الا أن هذا المؤتمر لم ينجح وذلك بسبب معارضة أوبك لأي تكتل من جانب البلاد المستهلكة من جانب ، ورفض فرنسا الانضمام اليه مفضلة مبدأ الحوار على المجابهة .

والواقع أن نوايا المواجهة والتحدي للدول الصناعية ، لم تبرز نتيجة أول تعديل حقيقي في الأسعار في عام ١٩٧٤ ، ففي ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٧١ ، قررت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (١) والتي شكلت فيما بعد باستثناء فرنسا وكالة الطاقة الدولية ، رفع مخزونها من البترول لما يكفي ٩٠ يوما من الاستهلاك بحجة مواجهة أي نقص مفاجيء في الامدادات .

الا أن نشرة بلاتس أويلغـرام الامريكية المتخصصة بالبترول كشفت النقاب آنذاك عن أن السبب الرئيسي في ذلك مرده «أن الدول المستهلكة للنفط بحاجة الى

---

(١) تتشكل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من كل من الدول التالية : بلجيكا ، الدنمارك ، فرنسا ، اليونان ، ايرلندا ، ايطاليا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، بريطانيا ، المانيا الغربية ، النمسا ، فنلندا ، ايسلندا ، النرويج ، البرتغال ، أسبانيا ، السويد ، سويسرا ، تركيا ، استراليا ، كندا ، اليابان ، نيوزيلندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

معدلات مخزون نفطية معقولة لتحسين موقفها التفاوضي ضد الموقف الموحد الذي تتبناه الدول المصدرة للبترول في منظمة أوبك»[٢] .

وفي نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٤ ، تم انشاء وكالة الطاقة الدولية في باريس على الرغم من أن فرنسا رفضت الانضمام للاسباب التي ذكرناها آنفا . وعلى الفور أعلنت أوبك أن هذه الوكالة تمثل تهديدا مباشرا يستهدف وجود المنظمة .

لقد جاء تأسيس هذه الوكالة ، ليعكس جملة من الحقائق أهمها شكل المواجهة الجديدة في العلاقات الدولية على صعيد الطاقة ، بحيث استطاعت الولايات المتحدة الامريكية أن تجمع معها الدول الصناعية في تكتل يقف أمام تنامي دور تكتل الدول المصدرة للبترول ، فتكون المواجهة بين تكتلات وليس بين تكتل ودول متفرقة تجعل الوضع التفاوضي فيه لصالح تكتل الدول المصدرة للبترول وبذلك تضمن الولايات المتحدة من خلال وكالة الطاقة الدولية أن تلزم الدول الصناعية بتوجهاتها وأن تمنع قيام أي تعاون مستقل بين أي منها ومجموعة أو احدى دول منظمة أوبك .

ومن الوقائع التي يمكن أن نشير اليها أيضاً ، أن تأسيس وكالة الطاقة الدولية بغض النظر عن حق الدول المستهلكة أو أية مجموعة من الدول في العالم بتكتلها في تجمعات تعبر عن مصالح مشتركة فيما بينها ، جاء ليمثل الجانب السلبي من العلاقات البترولية على الصعيد الدولي لما حدده من أهداف له[١] عكس ما يمثل تكتل الدول المصدرة للبترول من جانب ايجابي في هذه العلاقات الدولية[٢] .

لقد مثلت الحملة الامريكية الجانب السلبي آنذاك على الدول المنتجة ، وجاءت هذه الحملة بناء على ما أطلقه الرئيس الأمريكي جيرالد فورد بتاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٧٤

---

(٢) المصدر . بيير تيرزيان – القضية الداخلية لأوبك / زيد بوكس ١٩٨٥ ص١٠٠ .

(١) التهديد باحتلال منابع البترول في البلاد العربية بعد استخدام العرب لسلاح البترول في سنة ١٩٧٣ وقرار احتكار التكنولوجيا النووية . راجع أيضاً التهديدات الأمريكية للدول المنتجة للبترول ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الادارة العامة للاعلام ، ١٥ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٤ .

(٢) مانع سعيد العتيبة «العلاقات البترولية الدولية» محاضرة ألقيت في جمعية التجاريين المصريين بالقاهرة في ٢٥ فبراير / شباط ١٩٧٦ . ود. مانع سعيد العتيبة «التكتلات البترولية الدولية وأثرها على الاقتصاد العالمي» محاضرة القيت في جامعة عين شمس – القاهرة ٢٦ فبراير / شباط ١٩٧٦ .

في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ثم عاد وأشار اليه في خطابه في المؤتمر العالمي للطاقة الذي عقد في ديترويت بتاريخ ٢٣/٩/١٩٧٤ . ويمكن تلخيص تلك الحملة بما يلي .

١ – الدعوة الى انتهاج سياسة اقتصادية عالمية ، محذرا من أن الافتقار الى البترول والغذاء قد يؤدي الى هلاك العالم كله .

٢ – ان الحظر العربي للبترول ، وارتفاع الأسعار في العام الماضي ١٩٧٣ أديا الى احتكار بعض الدول لاحتياجات الانسان الأساسية لمصلحتها ، وأن أي محاولة من جانب دولة واحدة لاستغلال سلعة سياسية يغري الدول من الجهة الأخرى لأن تفعل المثل .

٣ – ان الولايات المتحدة ليس من سياستها استخدام الغذاء كسلاح سياسي ، برغم الحظر على البترول والقرارات الأخيرة المتعلقة بالأسعار والانتاج .

٤ – دعوة الدول العربية للاستجابة لمعونة الغذاء الأمريكية ، وأن الوقت قد حان بالنسبة لمنتجي البترول لتحديد نظريتهم حول سياسة عالمية تتعلق بالطاقة لمواجهة الطلب المتزايد ، دون فرض أعباء غير مقبولة على النظام النقدي والتجاري الدولي .

٥ – ان كثيرا من الدول النامية في حاجة الى الغذاء الذي تنتجه قلة من الدول المتقدمة ، وأن دولا متقدمة كثيرة في حاجة الى بترول دول نامية قليلة ، وبذلك فان أزمات البترول والغذاء والطاقة يمكن حلها على أساس التعاون أو جعلها غير قابلة للحل على أساس المواجهة .

٦ – ان التضخم المتزايد الذي يدفعه الغذاء والزيادة في أسعار البترول يمثلان اشارة تحذير مبكرة ، ويجب أن يكون واضحا أنه بمواجهة المستهلكين بفرض قيود على الانتاج وتحديد الأسعار بطريقة مصطنعة واحتمال الافلاس التام ، فان الدول المنتجة ستصبح في النهاية ضحية تصرفاتها .

كمـا عبر عن هذه الحملة الدكتور هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الامريكية حينـذاك في خطابـه أمـام الجمعيـة العـامـة للأمم المتحـدة الذي ألقاه بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٣ والذي أشار فيه الى :

١ — ان العالم لا يمكنه أن يتحمل استمرار ارتفاع أسعار البترول بل لا يمكنه أن يتحمل حتى مستوى الأسعار الحالي ، وعلى عكس المواد الغذائية ، فارتفاع سعـر البتـرول ، ليس نتيجة عوامل اقتصادية وانخفاض فعلي في القدرة الانتاجية وحرية العرض والطلب ، وانما هو ناجم بالأحرى عن القرارات التي اتخذت عمدا والتي تستهدف الحد من انتاجه والحفاظ على مستوى مصطنع من الأسعار .

٢ — ان الدول المنتجـة للبترول التي رفعت أسعاره بقرار سياسي ، يمكنها أن تخفضه أيضاً بقرار سياسي آخر .

٣ — ليس من مصلحة أي مجموعة من الدول أن تقيم سياستها على الصراع ، لأن سياسة الصدام قد تنبيء بكارثة بالنسبة للجميع .

ولكن الأهداف التي سعت وكالة الطاقة الدولية لتحقيقها يمكن تلخيصها بما يلي :(١)

١ — ايجاد مصادر للطاقة غير البترول وترشيد الاستهلاك .

٢ — منع دول الأوبك من تحديد أسعار بترولها .

٣ — ايجاد مخزون من البترول لدى الدول الأعضاء فيها يتم تقاسمه فيما بينها في حالة تعرض أعضائها أو بعضهم لحظر بترولي .

---

(١) راجع محاضرة الدكتور جورج طعمه «النفط والعلاقات العربية الدولية» التي ألقاها في دورة أساسيات صناعة النفط والغاز الثالثة التي عقدت في مقر الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في دولة الكويت في عام ١٩٧٩ .

٤ - وضع نظام معلوماتي دقيق لمتابعة تطورات السوق البترولية والعرض والطلب العالمي بصورة سريعة .

وقد شكلت هذه الأهداف برنامجا لعمل الوكالة ، شمل دراسة الجوانب المتعلقة بالأهداف التي وضعتها وكيفية التحرك لتحقيقها وبذلك فان تتبعنا لهذه الأهداف سيعكس برنامج العمل المشار اليه :

أولاً - على صعيد ترشيد الاستهلاك وايجاد مصادر بديلة للطاقة :

شكل استهلاك مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من البترول ٢٥٧١٠ آلاف برميل يوميا في عام ١٩٦٧ أو ما يعادل ٧١,١٨٪ من مجمل الاستهلاك العالمي البالغ ٣٦,١٢٠ ألف برميل يوميا ، وقد استمر معدل الاستهلاك بالارتفاع سنويا حتى عام ١٩٧٣ حيث بلغ ٣٦,٩٧٥ ألف برميل يوميا أو ما يعادل ٦٩,٥٥٪ من مجمل الاستهلاك العالمي ، وبذلك تكون نسبة الزيادة في الاستهلاك للفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ بما يوازي ٥٤,٣٢٪ أو بمعدل زيادة سنوية بلغت ٧,٧٦٪ .

وقد أخذ معدل الاستهلاك بالانخفاض منذ عام ١٩٧٤ وحتى نهاية عام ١٩٨٧ حيث بلغ (٣٥,٠٣٠) مليون برميل يوميا وهو ما يوازي نفس نسبة الاستهلاك في عام ١٩٧١ . وكانت نسبة الانخفاض خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧) حوالي ١١,٧٠٪ أي بمعدل ١٪ تقريبا لكل عام . كما بلغت نسبة الاستهلاك ٥٧,٢٪ من مجمل الاستهلاك العالمي لعام ١٩٨٧[١] وقد ازدادت هذه النسبة في حجم الاستهلاك في الدول الصناعية عام ١٩٨٨ .

حيث بلغ اجمالي الاستهلاك العالمي للبترول حوالي ٦١,٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٧ .

---

(١) جميع الأرقام والنسب أعلاه مأخوذة من احصائية نشرتها مجلة .
BP Statistical Review Of World Energy. June 1987, P. 9 & June 1988, P. 9.

وتشمل نسبة الاستهلاك المشار اليها مجموع ما يتم تخزينه من النفط ، وهو ما أشير اليه بسياسة التخزين الاستراتيجي ، التي اتبعتها الدول الصناعية كاجراء احتياطي لمواجهة أي توقف في امدادات النفط اليها ، نتيجة ظروف مشابهة لتلك التي حدثت مع حرب أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ .. وقد ازدادت أهمية هذا الاجراء بالنسبة الى الدول الصناعية أثر التغيير الذي تم في ايران وانتقال السلطة الى نهج سياسي يختلف كليا عن ذلك الذي كان سائدا ، ثم نشوب الحرب العراقية – الايرانية وتطورها بشكل أخذت تهدد فيه منطقة الخليج ككل ، وهي المصدر الرئيسي للبترول لهذه الدول . كما كان لسياسة التخزين هذه دور أساسي في الضغط على سياسة التسعير البترولي التي اتبعتها الأوبك كما سنشير الى ذلك(١) .

وقد يبدو هذا مغايرا للسياسة التي وضعتها وكالة الطاقة الدولية من حيث تخفيف الاعتماد على النفط المستورد من دول الأوبك وبخاصة نفط الدول العربية الأعضاء فيها واستبداله بالنفط المنتج من دول خارج أوبك .

ولكن تطبيق سياسة الوكالة الدولية أخذ بعين الاعتبار الأولويات التي تفرضها مصالحها ، ولذلك فان سياسة التخزين خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٩ لم تظهر نتائج ترشيد الاستهلاك بشكل واضح في معدلات استهلاك الدول الصناعية من البترول ، غير أنه ومنذ عام ١٩٨٠(١) انخفض الاستهلاك الى ٣٧,٦٠٠ ألف برميل يوميا مقابل ٤٠,٧١٥ ألف برميل يومياً لعام ١٩٧٩ وقد استمر الانخفاض في الاستهلاك حتى وصل في عام ١٩٨٥ الى ٣٣,٥٧٥ ألف برميل يوميا ليشهد خلال عام ١٩٨٦ ارتفاعا الى ٣٤,٦١٥ ألف برميل يومياً ثم عاود الاستهلاك الارتفاع في عام ١٩٨٧ ليصل الى حوالي ٣٥,٠٣٠ مليون برميل يوميا أي بزيادة تقدر بحدود ٢,١٪ سنويا منذ عام ١٩٨٥ ، ومن المؤمل أن يكون الاستهلاك قد ازداد في عام ١٩٨٨ عن عام ١٩٨٧ . أما بقية دول العالم فلم يتأثر استهلاكها من البترول اذ

(١) شنت الدول الصناعية ما يمكن أن يوصف «بحرب المخزون» في أوائل ١٩٨١ بعد أن تأكد لها أن عوامل عدم الاستقرار في منطقة الخليج لم تؤثر على امداداتها البترولية وذلك باغراق السوق بكميات اضافية تم سحبها من المخزون الاستراتيجي لديها بكميات تراوحت بين اثنين الى ثلاثة ملايين برميل يوميا ارتفعت تدريجياً لتصل الى نحو أربعة ملايين برميل يوميا في يناير / كانون الثاني عام ١٩٨٣ وبلغت ذروتها في شهر فبراير / شباط عام ١٩٨٣ حيث وصلت الى ما يزيد عن خمسة ملايين برميل يومياً .

1. BP STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENERGY. JUNE. 1988.

حافظ على معدلات نمو سنوية على الرغم من الارتفاع المتزايد في الأسعار الرسمية والارتفاع الحاد الذي شهدته الأسعار في السوق البترولية الفورية منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٢ وانخفاضها في الأعوام التي تلت ذلك لتحافظ على معدل نمو قدره ٢,٧٪ سنويا منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٧ . وسيوضح الجدول التالي كيف أن الدول الأعضاء في أوبك تحملت الجزء الأكبر من انخفاض الطلب على البترول نتيجة اعطاء الدول الصناعية الأفضلية في وارداتها للدول المنتجة خارج أوبك في السنوات التي أعقبت عام ١٩٧٩ الذي شهد أعلى معدل للانتاج على الاطلاق :

انتاج البترول في العالم(١)
(مليون برميل يوميا)

(نسبة مئوية)

السنة	الانتاج العالمي	انتاج العالم الحر	انتاج أوبك	نسبة أوبك من الانتاج العالمي
١٩٧٩	٦٢٧٩٩,٩	٤٨٦٢٥,١	٣٠٩٢٨,٨	٤٩,٢
١٩٨٠	٥٩٧٦٦,٢	٤٥٢٣٨,٣	٢٦٨٧٩,٢	٤٥,-
١٩٨١	٥٦٠٢٨,٠	٤١٤٣٨,٧	٢٢٥٩٨,٦	٤٠,٣
١٩٨٢	٥٣٧٣٨,٩	٣٩٠٨١,٠	١٨٩٩٢,٢	٣٥,٣
١٩٨٣	٥٢٦٨٤,٩	٣٧٨٦٧,٩	١٦٩٩٢,٣	٣٢,٣
١٩٨٤	٥٣٥٠٢,٦	٣٥٥٤٨,٨	١٦٣٤٧,٢	٣٠,٦
١٩٨٥	٥٣٢٢٤,٢	٣٨٥٠١,٠	١٥٤٤٧,٧	٢٩,٠
١٩٨٦	٥٦٠٥٤,٦	٤٠٨٣٥,٣	١٨٣٣٣,١	٣٢,٧
١٩٨٧	٥٥٤٣٤,٤	٣٩٩٥٢,٦	١٧٣٣٤,٨	٣١,٤
١٩٨٨	٥٨٠٤٠,٢	٤٢٤٧٦,٠	١٩٦٨١,٦	٣٣,٩

(١) المصدر احصائيات أوبك للنفط والطاقة ، شباط / فبراير ١٩٨٩ ص ١٠١ وص١٠٧ علماً بأن هذه الأرقام تختلف قليلاً عن أرقام BP السابقة الذكر بسبب عدم اضافة المكثفات البترولية اليها .

كما لابد من الاشارة إلى أنه قد رافق عملية انشاء وكالة الطاقة الدولية حملة اعـلامية واسعة في المعسكر الغربي ، تهدف الى زعزعة ثقة أوبك بنفسها وضرب علاقاتها مع دول العالم الثالث . وكان واضحا أن أهداف تلك الحملة كانت تسير نحـو السيـطرة على السـوق البترولية ، والابقاء على الأسعار وعلى ضمان تدفق البترول إلى الغرب في اطار المصالح الاقتصادية الغربية وعدم عرقلة معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول .

ثانياً : اضعاف دور أوبك في السوق البترولية :

ان التوجه الاساسي لتكتل الدول المستهلكة للبترول والموازي لسياسة ترشيد الاستهلاك وايجاد مصادر بديلة للطاقة يكمن في الحد من امكانية مجموعة دول الأوبك في تحديد أسعار البترول على مستوى السوق البترولية العالمية . ولم ينشأ هذا الموقف كنتيجة برغماتية لتطور الأسعار بشكل حاد خلال مدة لم تتجاوز العقد من السنـين ، ١٩٧٤ – ١٩٨٣ بل كان انعكاسا طبيعيا من جانب مجموع هذه الدول . بعـد أن فقـدت قدرتها على فرض سياسات تسعيرية تحافظ على وتكرس هيمنتها المطلقة التي طالما تمتعت بها على حساب الدول المنتجة ، ومارست في سبيل ذلك كل ما تسنى لها من وسائل لتضمن نفوذها على هذا المصدر من الطاقة بأقل الكلف مما يزيد من أرباحها واحتكارها لهذا المصدر ، من خلال شركاتها ، مما جعل كسر هذا الطوق عسـيراً بواسطة المرونة خاضت في سبيل تحقيقه الدول المنتجة صراعـا طويـلا على مدى سنـوات . لقد كان هدف أوبك من خلال طرح سياسة مستقلة لتسعـير بتـرولهـا تغيير ميزان القوى الاقتصادية العالمية إلى اطار فيه انصـاف للدول المنتجـة وللدول المستهلكة على حد سواء حيث يستطيع الجميع تحقيق نمـو اقتصـادي حقيقي متوازن . ان اطار التسعير البترولي وانعكاساته والصراع حوله قديم يعود إلى البدايات الأولى لاكتشافه .

ان استراتيجية اضعاف دور أوبك في السوق البترولية التي اتبعتها مجموعة الدول الصناعية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والتي انبثقت عنها وكالة الطاقة الدولية تميزت في كونها استراتيجية خطط لها على مدى من السنين حتى تمكنت من احـداث الأزمـة البترولية في السوق العالمية ، التي برزت في النصف

الثاني من عام ١٩٨٣ وتفاقمت خلال عام ١٩٨٦ لتصل معها الاسعار إلى ما دون العشرة دولارات للبرميل الواحد . والعوامل التي أدت إلى ذلك كثيرة منها :

١ – ان زيادة أسعار البترول المتتالية وخاصة عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٩ بمعدلات كبيرة ومضاعفة الأسعار عدة مرات إلى أن وصلت إلى ٣٤ دولارا للبرميل الواحد في عام ١٩٧٩ حيث بلغ مجموع ما تنتجه «أوبك» ٣٢ مليون برميل في اليوم . ان هذا المعدل من الانتاج رفع حصة «أوبك» من مجموع صادرات البترول العالمية إلى أكثر من ٦٠٪ . ولقد ترك هذا التطور الهام بالنسبة لأسعار البترول وخلال فترة وجيزة آثارا سلبية على مسار الصناعة البترولية ودفع بها إلى منعطف خطير مهد لما وصلت إليه في عام ١٩٨٦ . لقد كانت بعض الدول الصناعية من طرف خفي تشجع دول «أوبك» على زيادة الأسعار بصورة كبيرة حتى تصل في أسرع وقت ممكن إلى هذا المنعطف وهو زحزحة أوبك عن كرسي القيادة بالنسبة للصناعة البترولية العالمية .

٢ – ان وصول معدلات أسعار البترول إلى أعلى من ٣٤ دولارا أدى بالتأكيد إلى أن يصبح البترول في وضع تنافسي ضعيف لا يحسد عليه أمام مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية والفحم والغاز الطبيعي ، حيث أن معدل كلفة الطاقة البديلة كانت بين ١٥ – ١٨[١] دولارا لما يساوي برميل من البترول . وقد بذلت الدول الصناعية جهودا كبيرة للتحول من استهلاك البترول ومشتقاته إلى استهلاك الفحم والطاقة الذرية .

٣ – عملت الدول الصناعية وهي المستهلك الرئيسي للبترول إلى اتخاذ الاجراءات التي أدت إلى التوفير في استهلاك البترول والتوفير في استهلاك الطاقة وشجعت مصادر الطاقة البديلة الأخرى عن طريق الاعفاءات الجمركية واعطاء المزايا المادية المغرية لجميع مصادر الطاقة البديلة المنافسة للبترول كما عملت بعض الدول الصناعية على فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة

---

(١) يشمل معظم كلف الطاقة البديلة المقدرة في أواسط الثمانينات .

على البترول ومشتقاته وقامت بحملات اعلامية وسياسية مكثفة بين شعوبها للتوفير في استهلاكها من البترول ومشتقاته وكانت النتيجة هي الانخفاض الواضح والمستمر منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٥ في استهلاك البترول ومشتقاته مما أدى الى انخفاض الطلب عليه ، لقد اتبعت الدول الصناعية طرقا عديدة للتوفير من استهلاكها للبترول فقامت بتطوير صناعاتها وانتاج أجهزة وآلات صناعية تستهلك كميات أقل من البترول ومشتقاته .

٤ – لقد شجعت الدول الصناعية الدول المنتجة خارج أوبك وشجعت عمليات الاستكشاف في تلك الدول وذلك من أجل اضعاف موقف أوبك . كما أعطت الدول الصناعية الأولوية للبترول المنتج من خارج أوبك من أجل سد احتياجاتها وما تبقى بعد ذلك يستورد من دول أوبك .

ان هذه السياسة نجحت في بادىء الأمر في التأثير السلبي على دور أوبك الرائد وزحزحة مكانتها في الصناعة البترولية . إلا أن عام ١٩٨٦ الذي شهد ما يعرف بحرب الأسعار والذي بموجبه تخلت أوبك عن مسؤولية الدفاع بمفردها عن السوق البترولية ، أدى إلى تحول في سياسات معظم الدول المنتجة خارج أوبك وقرع لها جرس الانذار فسارعت إلى طلب التعاون مع أوبك وأبدت استعدادها للمشاركة في جهود أوبك من أجل الدفاع عن أسعار البترول .

وعلى أي حال فإن الزيادة الكبيرة في أسعار البترول في مطلع الثمانينات شجعت الدول المنتجة خارج أوبك على زيادة انتاجها واستكشاف المناطق المكلفة مما أدى الى اكتشاف المزيد من الحقول البترولية في المناطق التي لولا وصول أسعار البترول إلى تلك المعدلات العالية لما كان يمكن أن تتم فيها عمليات الاستكشاف مثل ألاسكا وبحر الشمال . كما نشطت عمليات الاستكشاف لدى العديد من الدول النامية خارج أوبك التي تتطلب عملية استكشاف البترول فيها مبالغ طائلة وتنطوي على كثير من المخاطر التجارية . هذه الدول المنتجة خارج أوبك بدأ يبرز دورها منذ عام ١٩٧٩ . وفي الفترة ما بين ١٩٧٩ – ١٩٨٥ زادت انتاجها بأكثر من ٧ ملايين برميل في اليوم في حين أن انتاج أوبك قد انخفض من ٣٢ مليون برميل في اليوم إلى أقل من ١٥,٤ مليون برميل في اليوم عام ١٩٨٥ . إن هذه المقارنة النسبية تظهر لنا كيف

أن منـظمة «أوبك» كانت قد خسرت معظم أسواقها لصالح الدول المنتجة خارج «أوبك» من ناحية ، ولصالح مصادر الطاقة البديلة مثل الفحم والطاقة الذرية والغاز الطبيعي من ناحيـة أخرى . وبالتالي أضعف من قدرتها على الانفراد في تحديد الأسعار العالمية للبترول مما أدى إلى اتباع سياسات بترولية ذات أنماط لم تعهدها في اجراءاتها السابقة وبالتالي التخلي ولو مؤقتاً عن مسؤولية تحديد أسعار البترول وتركه لعوامل السوق من عرض وطلب . واتباع سياسة جديدة للدفاع عن حصتها من السوق العالمية .

ان هذا الاجراء دفع بالدول المنتجة خارج أوبك إلى الاسراع بعد تردد لطلب التعاون مع أوبك والاتفاق معها على جهود مشتركة من أجل الدفاع عن السوق البترولية وضمان حد أدنى من أسعار البترول .

كما أن هذا الاجراء دعم موقف أوبك في مؤتمر نوفمبر عام ١٩٨٨ عندما وضعت سقف الانتاج عند ١٨,٥ مليون برميل يومياً . وهذا ما سنشير اليه في معرض تناولنا لتكتل الدول المنتجة للبترول في منظمة الأقطار المصدرة للبترول «أوبك» .

ثالثاً : المخزون البترولي :

ان من الاجراءات التي اتخذتها الدول الصناعية المستهلكة للبترول بعد قرار الحظر البترولي العربي في عام ١٩٧٣ تبنى سياسة ايجاد مخزون بترولي يكفي لما بين ٩٠ – ١٢٠ يوما من احتياجاتها البترولية يكون في متناولها وموزعا بينها تشترك في استخـدامـه عنـد الضرورة ويكون جاهزا لمواجهة أية هزة جديدة على صعيد الامدادات البترولية أو أي قرار بارتفاع معدلات الأسعار أو ما شابه ذلك من جانب الدول المنتجة . وقد استخدمت الدول الصناعية مخزونها هذا في عام ١٩٨٥ فيما يعرف بحرب المخزون كما استخدمته في عام ١٩٨٦ و١٩٨٧ إلى حد ما أيضاً . ولقد تطلبت هذه الاستراتيجية رفع واردات هذه الدول تدريجياً ولذا شهدت الفترة بين ١٩٧٤ و١٩٧٩ ارتفاعا في الانتاج العالمي من البترول من ٥٥,٨ مليون برميل يومياً إلى ٦٢,٨ مليون برميل يومياً .

ولقد أضافت الدول المستهلكة إلى استراتيجيتها التخزينية عاملا جديدا يتلخص في تحولها من الاعتماد على نفط أوبك كمورد أساسي إلى الاعتماد على النفط من الدول خارج أوبك والسوق الفورية على أن تستورد بعدئذ باقي احتياجاتها من مجموعة دول أوبك . وأدى هذا التحول إلى تضاؤل حصة مجموعة دول أوبك في عام ١٩٧٦ من ٦٨,١٪ من مجمل الانتاج العالمي (باستثناء انتاج الدول ذات الاقتصاد الموجه) ، إلى ٤٠,١٪ في عام ١٩٨٥ ولترتفع هذه الحصة مجددا إلى ٤٦,٣٪ في عام ١٩٨٨ .

وتعكس هذه الأرقام سياسات الدول الصناعية المستهلكة للبترول وسياسات وكالة الطاقة الدولية في مواجهة دول أوبك والحد من فعاليتها وتأثيرها على السوق البترولية بأن جعلت منها المنتج الحدي بعد اعطاء الأولوية لما تنتجه الدول خارج أوبك . مستفيدة من حرص مجموعة دول أوبك على الحفاظ على حد أدنى لأسعار البترول وعدم اغراق السوق البترولية بأي فائض انتاجي .

وفي المبحثين القادمين نعرض نشاط التكتل البترولي للدول المصدرة للبترول على المستوى العالمي من خلال منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) وعلى المستوى العربي من خلال منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) .

المبحث الأول

منظمة الأقطار المصدرة للبترول OPEC (١)

قيام الأوبـــك :

أدركت الدول المصــدرة للبترول أنه لابد لها ، حتى تحمي مصالحها في وجه الكارتل العالمي لشركات البترول الاحتكارية ، ان تتكتل في ناد أو منظمة تحميها وتنسق من خلاله سياساتها البترولية .

وبالرغم من أن منظمة الأوبك أنشئت في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٠ إلا أن فكرة التكتل في اطار هذه المنظمة لم تكن وليدة يومها . فقد ولدت ، منذ سنوات ، كما أوضحنا فكرة انشاء المنظمة ، في أذهان خبراء وساسة الأقطار المصدرة للبترول .(٢)

وقـد عجـل بقيـام منظمة الأوبك الاتصالات التي تمت بين خبراء من البلاد المصدرة للبترول وذلك عن طريق المؤتمرات والوفود البترولية مما جعل بلادا مصدرة للبترول من قارات مختلفة تلتقي وتتبادل المعلومات البترولية وذلك مثل ما تم بين عدد من البلاد العربية المصدرة للبترول وكل من فنزويلا وايران .(٣)

---

(١) مانع سعيد العتيبة «أوبك والصناعة البترولية» مطابع التجارة والصناعة بيروت ١٩٧٤ الطبعة الانجليزية ١٩٧٥ .

(2) a) Abibal R. Martinez - Our Gift Oil. Vienna 1966, pp. 109-110

b) Rouhani, op. cit. p. 76

c) *Zuhair Mikdashi*, The Community of Oil Exporting Countries

A Study in Govemmental Cooperation.

London George Allen & Union Ltd. 1972, p. 24

3) a) Muhammed A. Mughraby, *Permanent Sovereignity* over oil Resources. A. study in the Middle East Concessions and legal change-Middle East Research & Publishing Centre Beirut 1966, p. 120-121

b) Perez Atfonso, the Organisation of Petroleum Exporting Countries in Monthly Bulletin No. 2, Caracas 1966, p. 18

c) Mustafa El Sayed, L'Olganazion Des pays exportants de petrole Paris 1967, p. 125

كما أكد ضرورة قيامها تلاعب شركات البترول بالأسعار ولجوؤها في مناسبتين إلى تخفيضهـا ، دون الرجـوع إلى البـلاد المصدرة للبترول وذلك في فبراير عام ١٩٥٩(١) وأغسطس عام ١٩٦٠(٢) ، وهو ما كبد البلاد المصدرة للبترول خسارة تقدر فيما بين ١٩٦١ و١٩٧٠ بنحو ٤ مليارات دولار .(٣)

ويمكن أن نقسم العوامل التي أدت إلى قيام منظمة الأوبك إلى عوامل غير مباشرة وعوامل مباشرة .(٤)

أ - العوامل غير المباشرة :

يمكن حصر العوامل غير المباشرة التي أدت إلى قيام منظمة الأوبك فيما يلي :

١ - المبادرة العربية :

نبعت كما أوضحنا فكرة التكتل البترولي بين الأقطار المصدرة للبترول من العالم العـربي ، وبـالذات في اطار جامعة الدول العربية ، وذلك منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥ وبعـد تأسيس هذه الجـامعة عملت على تهيئة المناخ الملائم لجمع شمل الأقطار المصدرة للبترول وذلك عن طريق المؤتمرات التي نظمتها(١) .

---

(١) خفضت شركات البترول لأول مرة أسعار البترول المعلنة في فبراير عام ١٩٥٩ بمقدار (١٨) سنتاً للبرميل الواحد .

(٢) وخفضت الشركات نفسها الأسعار المعلنة للبترول وللمرة الثانية في أغسطس عام ١٩٦٠ بمقدار ٩ سنتات للبرميل الواحد .

(٣) مانع سعيد العتيبة «أوبك والصناعة البترولية» ص٧٢ .

(٤) مانع سعيد العتيبة «أوبك والصناعة البترولية» .

(٥) وكدليل على التمرد العربي ففي سنة ١٩٥٩ تقدمت العراق إلى المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية بمشروع لتنسيق السياسة البترولية وكذلك قدمت نفس المشروع إلى لجنة خبراء البترول العرب الذين اجتمعوا في نفس السنة وقد تضمن المشروع النقاط التالية :

١ - ايجاد قانون بترولي موحد . ٢ - المحافظة على احتياطي البترول العربي وعلى أسعاره . ٣ - نقل البترول العـربي ضمن الأراضي العـربية . ٤ - تبادل المعلومات بين الدول العربية . ٥ - انشاء معهد للدراسات البترولية ضمن الجامعة العربية .

انظر كذلك .

David Hirtz, Oil and Public Opinion in the Middle East.
London, Faber & Faber 1966, pp. 106-7

٢ - انتشار الوعي البترولي :

بدأت الفئـات المثقفـة في الأقطار المصدرة للبترول وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وفنزويلا ، تهتم بالقضايا البترولية . مما ساعد على ايقاظ الرأي العام في هذه الأقطار ، وأدى ذلك إلى ظهور طبقة من الخبراء (TECHNOCRATS) تلقت علومها وثقافتها في الجامعات الغربية . وقد عملت هذه النخبة على توعية شعوبها عن طريق المحـاضرات وأجهزة الاعلام المتاحة بأهمية ثرواتها البترولية وضرورة انتزاع حقوق الأقطار المصدرة للبترول من الشركات الأجنبية .(١)

٣ - التطورات البترولية في أوائل الخمسينات :

في أوائل الخمسينات حصلت بعض التطورات البترولية التي عملت على انتشار الوعي البترولي في منطقة الشرق الأوسط . وأهم هذه التطورات ادخال مبدأ مناصفة الارباح بين الشركـات العـاملة والأقـطار المضيفة . وذلك بدلا من قاعدة الطن المقطوع(٢) ، مما أتاح للأقطار المصدرة للبترول ولأول مرة أن تطلع على الأسعار العالمية ، وان تدرك أن تخفيض الأسعار ليس من صالحها وظهر على الأثر ما يسمى بنظام الأسعار المعلنة (Posted Prices) كوسيلة حسابية تساعد الحكومات على احتساب ضرائبها ، ومما لا شك فيه أن ظهور نظام الأسعار المعلنة ساعد كثيرا على تكتل الأقطار المصدرة للبترول ، وذلك عندما عمدت شركات البترول إلى تخفيض هذه الأسعار المعلنة مرتين في عام ١٩٥٩ و١٩٦٠ مما نشأ على أثره خصومات بين حكومات الدول المصدرة وشركات البترول عجلت في قيام منظمة الأوبك .

---

(١) مانع سعيد العتيبة منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ديسمبر سنة ١٩٧١ ص١٤ .

Ashraf Lutfi, Arab Oil, A plan for the future, Middle East Research and Publishing Centre, Beirut, 1950, p. 82

(٢) قبل تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في أوائل الخمسينات كانت القاعدة السائدة هي قاعدة الطن المقطوع اي أن الاقطار المصدرة للبترول تحصل على عدد من الشلنات الذهب يتراوح بين ٤ - ٦ عن كل طن من البترول الخام بالاضافة إلى اتاوة بسيطة جدا (Royalty) تدفع كرسم ايجار للامتياز .

٤ - النشاط الفنزويلي :

كانت فنزويلا متقدمة بالنسبة لأنظمتها البترولية على نظيراتها من أقطار الشرق الأوسط . كما ان انتشار الوعي البترولي في فنزويلا وادراكها للخطر الذي قد ينتج عن منافسة بترول الشرق الأوسط لبترولها حملها على الاسراع في الاتصال بأقطار الشرق الأوسط لكي تنسق معها سياساتها البترولية .

ب - العوامل المباشـرة :

يوجـد في الواقــع سبب واحد مباشر ومهم أدى إلى التعجيل في تكتل الأقطار المصدرة للبترول ، وهو يتمثل في تخفيض الأسعار المعلنة في سنتي ١٩٥٩ و١٩٦٠ تخفيضا كبيرا أدى إلى ارباك ميزانيات التنمية للأقطار المصدرة للبترول بالرغم من زيادة حجم الانتاج .

فقـد أثـار التخفيض الأول الذي جرى في شبـاط (فبراير) ١٩٥٩ موجة من الغضب لدى الرأي العـام في الأقطار المصدرة للبترول وتعالت الأصوات مطالبة بضرورة وضع حد لتحكم الشركات في مستوى الاسعار ، وبالتالي في دخل الحكومات البترولية . ومما زاد من وقع الصدمة أن الحكومات المعنية لم تستشر قبل اجراء التخفيض ، وان كانت الشركات غير ملزمة بمقتضى أحكام عقدها باستشارة هذه الحكومات .

لقد كان التخفيض كما وصفه كتاب الغرب لطمة لكبرياء الحكومات المصدرة(١) أو كما قال الدكتور فرانكل : ان البلاد المصدرة أدركت ان عليها أن تختار بين أن تعلق ببعضها أو أن تعلق منفردة .(٢)

---

(١) Tugendhat, op. cit. p. 160

(٢) Paul Frankel, the current State of World Oil, op. p. 7

وبالرغم من الموقف المتصلب الذي أظهرته البلاد المصدرة للبترول ، ضد أي انخفاض (تدهور) أخر في دخلها من البرميل عن طريق اجراءات فردية تلجأ إليها الشركات إلا أن الشركات الكبرى عاودت الكرة مرة أخرى في آب (أغسطس) ١٩٦٠ فخفضت الأسعار المعلنة فكان جواب البلاد المصدرة تأسيس منظمة الأوبك بعد شهر من هذا التخفيض . وهنا قد يدور التساؤل عن سبب اقدام الشركات الكبرى على سلوك هذا المسلك الوعر ، وتحدي الحكومات مع ان كل الدلائل كانت تشير إلى عنف المقاومة التي ستبديها هذه الحكومات ازاء تخفيض الأسعار . الواقع أن تصرف الشركات لم ينطو على القدر الذي يتصوره البعض من الاستخفاف بمواقف الحكومات بالبلاد المصدرة بل كان نابعا من اعتبارات اقتصادية يراها الكثيرون سليمة وكافية لانتهاج السبيل الذي انتهجته الشركات . فالموقف الذي وجدت الشركات الكبرى نفسها فيه ، والذي هو من صنعها ، يتلخص في وجود فائض كبير في الطاقة الانتاجية يبحث عن منفذ له في الأسواق العالمية ، وكانت الشركات المتكاملة الكبرى تتنافس فيما بينها ومع الشركات المستقلة ومع الاتحاد السوفييتي لتصريف أكبر قدر ممكن من هذا الفائض الضخم ، وحيث ان بنيان الانتاج في صناعة البترول يتميز بارتفاع التكلفة الثابتة (FIXED COSTS) وضآلة التكلفة المتغيرة VARIABLE COSTS فإن أي برميل اضافي تستطيع الشركات تصريفه لا يكلف انتاجه شيئا يذكر ويكون من مصلحتها منح خصم عن السعر المعلن لتحريك هذا البرميل الاضافي بدلاً من تركه مخزونا في جوف الأرض .

ومما زاد في صعوبة تسويق الفائض من البترول واضطرار الشركات الكبرى الى زيادة مطردة في حجم الخصومات الممنوحة ، هو المنافسة العنيفة من الشركات المستقلة ، ولاسيما الأمريكية التي خرجت تبحث عن مصادر بترول خارج بلادها ولكنها وجدت بعد العثور على البترول أن أبواب أمريكا غدت موصدة في وجهها ، حيث فرضت الولايات المتحدة قيودا الزامية على *استيراد البترول* في سنة ١٩٥٩ ولم يبق لديها من سبيل لاسترجاع ما أنفقته على تطورات امتيازاتها إلا بيع البترول بأي سعر تحصل عليه ، فكان تخفيض الاسعار في مثل هذه الظروف أمرا متوقعا من جانب الشركات . فلو أن الشركات الكبرى استبقت أسعارها مرتفعة لاضطرت

إلى النزول عن قسم من مبيعاتها لمصلحة المنافسين الجدد[1] . وفعلا هبطت أسعار المنتجات في أوروبا هبوطا كبيرا ، ففي ألمانيا الغربية مثلا هبط سعر زيت الوقود الثقيل من القمة التي وصل إليها في شباط (فبراير) ١٩٥٧ وهي ١٤٢ ماركاً للطن الواحد إلى ٦٠ ماركاً للطن خلال النصف الثاني من سنة ١٩٥٩[2] .

ويضاف إلى منافسة الشركات المستقلة منافسة بترول الاتحاد السوفييتي في أسـواق أوروبا وترى الدكتورة أديث بنروز الاستاذة في جامعة لندن أن مشكلة الطاقة الانتاجية الفائضة كانت في البداية مقنعة بآثار توقف الانتاج في ايران أولا ثم بحافز الطلب الذي ولدته الحرب الكورية وأخيرا بالأزمة التي جاءت في أعقاب الهجوم البريطاني – الفرنسي – الاسرائيلي على السويس ، مع تلك الظروف كانت الشركات تمنح أنواعا شتى من الخصومات الخفيفة CONCEALED DISCOUNTS[3]

هذه التطورات هي التي حملت الشركات على اتخاذ تدابير قاسية لعلاج موقف كانت هي المسؤولة في الأصل عن نشوئه اذ قررت تخفيض الأسعار السائدة في سنتي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ,

---

(١) انظر : محمد لبيب شقير «التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية البترولية» .
معهد الدراسات العربية العالمية – القاهرة ١٩٦٠ ص٢٢٤ .

(٢) Tugendhat, op. cit., p. 158

(٣) Edith Penrose, The International Oil Industry in the Middle East, Supplement to the Middle East Economic Survey, August 2, 1968 p.9

تأسيس المنظمة:

اجتمع في بغداد ممثلون عن البلاد الرئيسية المصدرة للبترول في الفترة ما بين العاشر والرابع عشر من سبتمبر / أيلول ١٩٦٠ وذلك بدعوة من الحكومة العراقية وقد حضر هذا الاجتماع كل من المملكة العربية السعودية والكويت والعراق وايران وفنزويلا . وقرر المجتمعون تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وبذلك أنشئت أوبك كمنظمة دائمة ذات صبغة دولية ، نظمتها اتفاقية عقدت بين الدول الأعضاء المؤسسة في سبتمبر (أيلول) ١٩٦٠ . وقد سجلت هذه الاتفاقية في سكرتارية الأمم المتحدة بمقتضى أحكام المادة ١٠٢ من دستور الأمم المتحدة[١] وذلك في ٦ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٦٢ تحت الرقم ٦٣٦٣ ، وجدير بالذكر أن التسجيل للمنظمة بهذا الشكل لا يعطيها أي مركز خاص ازاء الأمم المتحدة[٢] .

وعند تأسيس المنظمة في سبتمبر / أيلول عام ١٩٦٠ كان عدد الأعضاء المؤسسين (Founder Members) خمسة وهم الدول المشار إليها أعلاه ، ثم انضمت قطر إلى المنظمة بعد أربعة أشهر من تأسيسها وتلتها كل من ليبيا وأندونيسيا في عام ١٩٦٢ وانضمت أبوظبي في عام ١٩٦٧[٣] . ثم انضمت الجزائر في يوليو / تموز ١٩٦٩ ونيجيريا في يوليو / تموز ١٩٧١ ، والاكوادور في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٣ ثم قبلت الجابون في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٣ كعضو مشارك (Associated Member) وبعد ذلك تحولت عضويتها إلى عضوية كاملة في يونيو / حزيران ١٩٧٥ .

---

(١) نص المادة ١٠٢ من دستور الأمم المتحدة .

(٢) راجع روحاني ص(١٤٠) .

(٣) قرار عضوية أبوظبي ١٩٦٧ .

وفي عام ١٩٧٣ عندما أنشئت أول وزارة اتحادية للبترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة[١] ، تقرر نقل عضوية أبوظبي في منظمة أوبك إلى دولة الامارات العربية المتحدة وقد صادقت المنظمة على نقل العضوية في الاجتماع السابع والثلاثين للمؤتمر الوزاري للمنظمة الذي عقد بمدينة جنيف في التاسع من يناير / كانون الثاني ١٩٧٤[٢] . وبذلك بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة أوبك منذ ذلك الوقت وحتى الآن ثلاثة عشر عضوا .

أهـــداف الأوبـــك :

بدأت منظمة أوبك تأخذ شكلها القانوني بعد المؤتمر الأول الذي عقدته المنظمة في بغداد في سبتمبر / أيلول سنة ١٩٦٠ .

في هذا المـؤتمـر تدارس الحاضرون وهم (السعودية والكويت والعراق وايران وفنزويلا) ، وضع الأسس والخطوط العريضة للسياسة والأهداف التي من أجلها تم انشاء المنظمة . ولقد أصدر مؤتمر بغداد وثيقة تاريخية لعله من المفيد أن نورد ترجمتها وهي تتضمن عددا من القرارات التي حددت الخطوط العريضة للسياسة البترولية للمنظمة :

اجتمـع في بغـداد بدعوة من الحكومة العراقية المؤتمر الأول للدول المصدرة للبتـرول ، وقـد حضره ممثلون عن حكـومات السعودية والكويت والعراق وايران وفنزويلا . وتدعى فيما يلي بالأعضاء وذلك ما بين العاشر والرابع عشر من سبتمبر / أيلول سنة ١٩٦٠ وبعد أخذ ما يلي بنظر الاعتبار :

---

(١) عند تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة في ٦ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧١ وتشكيل أول حكومة اتحادية تركت الأمور البترولية لكل امارة على حدة وذلك طبقا للدستور المؤقت الذي يقرر أن الثروات الطبيعية بما فيها البترول تعتبر من اختصاص كل امارة وفي ديسمبر / كانون أول ١٩٧٣ أعيد تشكيل الحكومة الاتحادية حيث أنشئت أول وزارة اتحادية للبترول والثروة المعدنية وأنيطت بها مهام تمثيل دولة الامارات العربية المتحدة في المنظمات الدولية بما فيها منظمة أوبك .

(٢) أ – القرار رقم ١٦٧/٣٧ الذي ينص على أن المؤتمر – بناء على طلب أبوظبي – يوافق على تحويل عضوية أبوظبي في المنظمة إلى دولة الامارات العربية المتحدة .

ب – وبناء على ذلك فقد صدر المرسوم الاتحادي رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤ في شأن انضمام دولة الامارات العربية المتحدة إلى منظمة أوبك بدلا من أبوظبي .

- ان الدول الأعضاء تقوم بتنفيذ برامج تنمية هي بحاجة ماسة إليها ، وأن تمويل تلك البرامج يعتمد بصورة رئيسية على الدخل المستمد من صادراتها البترولية كما وأن على الدول الأعضاء أن تعتمد إلى حد كبير على دخلها من البترول لتمويل ميزانيتها الحكومية السنوية حيث أن البترول ثروة ناضبة وأنه بقدر ما يستنزف يجب أن يستعاض عنه بمصادر ثروة أخرى .
- ان جميع شعوب العالم لم تعتمد من أجل المحافظة على مستويات معيشتها وتحسينها ، اعتمادا يكاد يكون كليا على البترول كمصدر أولي ورئيسي للطاقة وأن أي تأرجح في أسعار البترول يؤثر بالضرورة على تنفيذ برامج الدول الأعضاء ويؤدي إلى ارتباك لا يقتصر ضرره على الدول الأعضاء بل كذلك يمتد ليشمل الدول المستهلكة .

فقد قرروا اتخاذ القرار التالي :

القرار رقم ١ - ١

١ - إن الدول الأعضاء لا يمكنها أن تظل غير مكترثة بالموقف الذي اتخذته حتى الآن شركات البترول بشأن اجراء تعديلات في الأسعار .

٢ - إن الدول الأعضاء ستطالب شركات البترول بالمحافظة على الأسعار مستقرة وغير معرضة لأي تقلبات لا ضرورة لها . وان الدول الأعضاء سوف تحاول بكافة الوسائل المتيسرة اعادة الأسعار الحالية إلى المستويات التي كانت عليها قبل التخفيضات ، وفي حالة نشوء أية ظروف جديدة تستوجب حسب تقدير شركات البترول تعديلات في الأسعار فعلى تلك الشركات الدخول في مشاورات مع العضو أو الأعضاء الذين يهمهم ذلك لغرض شرح الظروف شرحاً وافياً .

٣ - إن الأعضاء سيدرسون ويضعون نظاما لتأمين استقرار الأسعار بوسائل من ضمنها تنظيم الانتاج ، مع أخذ مصالح البلاد المنتجة والمستهلكة بنظر الاعتبار الكامل ، ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للدول المنتجة

وامدادات منتظمة واقتصادية وكفؤة من هذا المصدر من الطاقة المستهلكة ومردود عادل على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون أموالهم في الصناعة البترولية .

٤ – انه اذا أقدمت شركة كنتيجة لتطبيق أي قرار جماعي يتخذه المؤتمر على فرض عقوبات مباشرة أو غير مباشرة ضد واحد أو أكثر من الأقطار الأعضاء فلا يجوز لأي عضو آخر قبول أي عرض يتضمن معاملة تنطوي على منفعة سواء أكانت على شكل زيادة في الصادرات أم تحسين في الأسعار يقدم إليه من قبل الشركة أو الشركات بقصد تثبيط العزم عن تطبيق القرار الاجماعي المتخذ من قبل المؤتمر .

القرار رقم ١ – ٢ :

١ – بغية تنفيذ الأحكام الواردة في القرار رقم ١ – ١ يقرر المؤتمر انشاء منظمة تدعى منظمة الدول المصدرة للبترول ، لأجل التشاور المنتظم بين أعضائها لغرض تنسيق وتوحيد سياسات الأعضاء لتقرر من ضمن ما تقرره الموقف الذي يجب على الأعضاء اتخاذه كلما نشأت ظروف من نوع الظروف المشار إليها في الفقرة الثانية من القرار رقم ١ – ١ .

٢ – تكون الدول الممثلة في هذا المؤتمر أعضاء أصليين في منظمة البلاد المصدرة للبترول .

٣ – تستطيع كل دولة تصدر كميات مهمة من البترول الخام ، أن تصبح عضوا جديدا اذا قبلت بصورة أجماعية من قبل الأعضاء الخمسة الأصليين للمنظمة .

٤ – يكون الغرض الرئيسي للمنظمة توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتقرر أفضل السبل لحماية مصالح الدول الأعضاء منفردة ومجتمعة .

٥ – تعقـد المنظمة اجتماعات مرتين في السنة على الأقل أو أكثر ، اذا اقتضت الضرورة في احدى العواصم الأعضاء أو في أي مكان آخر ترتئيه المنظمة .

٦ – أ – بغرض تنظيم وادارة المنظمة تنشأ سكرتارية لمنظمة الدول المصدرة للبترول .

ب – تجتمع في بغداد لجنة فرعية مؤلفة من عضو واحد على الأقل من كل دولة في موعد لا يتعدى اليوم الأول من ديسمبر / كانون أول ١٩٦٠ لغـرض اعـداد وتقـديم مسودة القواعد المتعلقة بتكوين السكرتارية ومهـامها واقتراح ميزانية للسكرتارية للسنة الأولى ودراسة واقتراح أنسب موقع يتخذ مقرا للسكرتارية .

ويتضح من هذه القرارات أن الأهداف التي توختها الدول الأعضاء من هذا التنظيم ، هي توحيد سياساتها البترولية وتقرير أفضل الوسائل لحماية مصالحها منفـردة ومجتمعة وتثبيت الأسعار على أن تؤخذ بنظر الاعتبار مصالح الشعوب المنتجـة والمستهلكة وكذلك ضرورة ضمان دخل مستقر للدول المنتجة وامدادات منتظمة من هذا المصدر من الطاقة للشعوب المستهلكة ومردود عادل على رؤوس الأموال لأولئك الذين يستثمرون أموالهم في الصناعة البترولية .

وقد أدرجت هذه الأهداف نظرا لأهميتها في النظام الأساسي لمنظمة أوبك مع تحوير بسيط في الصياغة .

ويتضح من هذه الأهداف أن منظمة أوبك لم تأت من أجل شحة مفتعلة في عرض البترول في الأسواق العالمية ، بقصد رفع الأسعار ، أي أنها لم تكن أداة هجوم بل وسيلة استقرار للسوق البترولية . ومع هذا فقد قوبل تأسيسها بادىء الأمر بحقد من الشركات والدول المستهلكة كما يبدو من لهجة الصحافة البترولية الغربية التي تعكس في الغالب وجهات نظر الشركات الكبرى ، غير أن هذه الصحافة ما لبثت أن

غيرت رأيها وصارت تثني على المنظمة .(١)

وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها منظمة الأوبك في البداية وهي في سبيل الوصول إلى أهدافها إلا أنها ، فرضت وجودها في العالم . كأداة فعالة تؤثر في مسار الاقتصاد العالمي . وقد جاءت هذه نتيجة لتمسك الدول الأعضاء بها مما ساعدها في تخطي الكثير من العقبات وتجاوز بعض المفارقات بين الدول الأعضاء ، وذلك عن طريق ترجيح المصلحة العامة لجميع الدول الأعضاء .

وقد آمنت جميع الدول الأعضاء بالمنظمة ، بعد أن أدركت أنه لا سبيل لحماية مصالحها منفردة ، وان المساومة الجماعية هي أفضل بكثير من المواقف الانفرادية .

وفي عالم اليوم وهو عالم تغلب فيه التكتلات ، ولا مكان فيه للمواقف الفردية ، يبرز دور وأهمية منظمة الأوبك كأداة فعالة اتخذت من الحوار مبدأ لها ، متجنبة المجابهة مهيئة المناخ المناسب لحل العديد من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم . وان الدول الأعضاء في المنظمة تعلق آمالا كبيرة على مستقبل المنظمة وقدرتها على المساهمة بصورة أكبر في حل المشاكل الاقتصادية العالمية والعمل على اسعاد البشرية جمعاء .

---

(١) مثال ذلك أن مجلة بتروليوم بريس سرفيس عبرت عن رأيها في عددها الصادر في أغسطس / آب ١٩٦٢ بأن أوبك (تثبط) الاستثمارات الجديدة ، وتزعزع الثقة في مستقبل الصناعة البترولية بينما نصحت مجلة أويل آند غاز انترناشونال الصادرة في يناير / كانون الثاني ١٩٦٢ شركات البترول بأن عليها مقاومة الضغط (ولكن مجلة بتروليوم برس سرفس) نفسها كتبت في عددها الصادر في ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٢ أن أوبك (قد اختارت طريق الحكمة بدلا من اعطاء انطباع بعدم الصبر) وكتبت المجلة الأخرى في عدد لاحق أن كل الدلائل تشير إلى أن هذه المنظمة (أوبك) التي يحتمل أن تغدو قوية جدا في مستقبل الصناعة البترولية (مصممة على استعمال العقل لا القوة لتحقيق ما تريد) .

Muhammad Joukhdar, OPEC As An Instrument Of Moderation, An Address delivered by OPEC'S Secretary General, Muhammad Joukhdar, to a group of security analysis in NEWYORK on April 10, 1967.

Middle East Economic Survey, 21 April 1967. p. 9.

سياسة الأوبـــك :

كان السبب المبـاشر لانشـاء منـظمة الأوبك هو الرغبة الجماعية لدى الدول المصـدرة للبتـرول في وضـع حد لتدهور أسعار بترولها ، والعمل على تثبيت تلك الأسعار . ومن ثم زيادتها كلما سمحت بذلك عوامل السوق ، مما يكفل تحقيق أكبر عائد من هذه الثروة الناضبة للبلاد المصدرة لها . وقد نص دستور المنظمة على ذلك في مادته الثانية .(١)

وبمجرد انشاء الأوبك نجحت في تحقيق هدفها الأول وهو الحيلولة دون تدهور أسعار البترول . وقد ساعد المنظمة على ذلك ظهور الشركات المستقلة (Indepen-dence) والتي تزايدت أهميتها وأصبحت هي وشركات البترول الحكومية تستأثر بنحو ٢٠٪ من حجم السوق العالمية .(١)

وقـد أدركت شركـات البترول العالمية بعد تأسيس منظمة الأوبك ، بأنه ليس بمقدورها أن تلجأ إلى سياسة تخفيض الأسعار المعلنة لمعالجة مشكلة انخفاض الأسعـار المتحققـة في الأسواق العالمية . وهذا يعتبر من أهم الانتصارات التي حققتها المنظمة في المرحلة الأولى من حياتها .(٢) .

وقد مهد هذا النجاح لاقامة نموذج جديد من الأسعار ، يكون فيه للبلاد المصدرة للبترول دور حقيقي في تحديد السعر المعلن ، وهو من ناحية أخرى أكبر خذلان للشركات الكبرى التي راحت تنشد القوة عن طريق زيادة حجم الاحتياطي ، وتنويع مصادر الانتاج ، وغمر السوق العالمية بالبترول المنخفض الثمن المتولد عن هذه الاحتياطات .(٣)

---

(١) تنص المادة (٢) من دستور المنظمة على أن المنظمة تعمل على ايجاد الطرق والوسائل التي تضمن مستوى الأسعار في أسواق البترول العالمية وذلك للحيلولة دون حدوث تقلبات مضرة ولا ضرورة لها بالنسبة لأسعار البترول الخام .

(١) صاحب ذهب «البتـرول العربي الخام في السوق العالمية» جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة عام ١٩٦٩ ص٥٤٢ .

(٢) انظر . نشرة الأوبك .

(٣) قارن محمد لبيب شقير . التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول . معهد الدراسات العالمية – القاهرة ١٩٦٠ ص٥٢ .

ويمكننا القول بأن المنظمة منذ تأسيسها ، وهي تولي مسألة الأسعار أهمية خاصة(٤) ، وقد عمدت في سبيل ذلك إلى اتخاذ عدد من الخطوات مثل دراسة أسعار البترول وعائداته . والمطالبة بوضع هيكل جديد للأسعار ومحاولة تطبيق قاعدة تقنين الانتاج (Programming) والمحافظة على قاعدة الأسعار المعلنة .

وبعد أن تحقق الاستقرار المنشود في أسعار البترول الخام ، والذي كان الهدف الرئيسي للمنظمة عند انشائها ، بدأت تظهر أفكار جديدة تنادي بضرورة اعادة النظر في مستويات الأسعار ، وذلك نظرا لأن هناك ظروفا قد حدثت وأدت إلى تحويل سوق البترول من سوق مشترية إلى سوق بائعة مما أدى إلى تقوية جانب المساومة لدى البلدان المصدرة للبترول . وهذه الظروف أدت إلى خلل في ميزان القوى في السوق البترولية وذلك راجع للعوامل التالية :(١)

أ – ارتفاع سريع في الطلب على البترول في أوروبا الغربية واليابان .

ب – انقطاع بعض خطوط التموين الحيوية في الشرق الأوسط .

ج – عمل بعض البلدان الرئيسية المصدرة للبترول مثل ليبيا على أحداث تغييرات جذرية في اتفاقيات الامتياز البترولية(٢) .

ففي سبتمبر ١٩٧٠ حصلت ليبيا على زيادة في السعر المعلن لبترولها ذي الكثافة ٤٠ درجة مقدارها ٣٠ سنتا للبرميل بالاضافة إلى منافع مالية أخرى . وأدت هذه الزيادة إلى حصول كل من العراق والسعودية على زيادات مماثلة عن بترولهما المصدر من موانيء البحر الأبيض المتوسط وذلك تطبيقا لمبدأ قاعدة «الدولة الأكثر رعاية» نظرية الأواني المستطرقة .

---

(٤) انظر مانع سعيد العتيبة : اوبك والصناعة البترولية ص١٤٢ – ١٤٨ .

(١) Geoffrey Chandler - "Oil in the Seventies" - An Address delivered in Beirut on May 13th 1971 and published in a supplement to: Middle East Economic Survey No. 14, August, 6th, 1971, p. 3

(٢) Mohammed Sadiq - Al-Mahdi - 'The Pricing of Crude Oil in the International Market - Search for Equitable Criteria, A paper presented at the Eighth Arab Petroleum Congress, Algiers May 28 - 3rd June 1973 p. 14

وفي نوفمبر ١٩٧٠ توصلت بلاد الخليج العربي المصدرة للبترول إلى اتفاقيات مع شركات البترول ، زيدت بمقتضاه الأسعار المعلنة لأنواع البترول الثقيلة والخفيفة بمقدار ٩ سنتات للبرميل ، كما زيدت ضريبة الدخل من ٥٠٪ إلى ٥٥٪ . وكذلك زيدت أسعار بترول أندونيسيا بمقدار ستة سنتات وأسعار البترول النيجيري بمقدار ٢٥ سنتا للبرميل . كما زادت فنزويلا ضريبة الدخل فيها إلى ٦٠٪ .

ولم تأت هذه الزيادات فجأة بل حدثت بالتدريج كما أنها لم تحدث نتيجة للصدفة وانما بناء على تغيرات حدثت في السوق البترولية ، أدت إلى ارتفاع أسعار المنتجات البترولية في السوق وإلى حصول شركات البترول الكبرى على أرباح فاحشة(١) .

كذلك اتخذ المؤتمر الحادي والعشرون الذي عقدته منظمة الأوبك في كراكاس ما بين التاسع والثاني عشر من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٠ قرارا هاما رسم بموجبه أهدافا جديدة لم تكن في تفكير الأوبك عند تأسيسها مستندا في ذلك على «قاعدة تغير الظروف»(١) .

وقد حدد القرار رقم ٢١/١٢٠ موعدا لا يتجاوز عام ١٩٧١ للوصول إلى اتفاق مع شركات البترول بخصوص زيادة أسعار البترول . وبالفعل فقد بدأت بلدان الخليج العربي (أبوظبي والسعودية وقطر والكويت والعراق وايران) مفاوضات مع شركات البترول العاملة في أراضيها ظهرت دول الخليج من خلالها جبهة متراصة فوجئت بها شركات البترول ، مما عجل في التوصل إلى اتفاقية طهران في ١٤ فبراير (شباط) عام ١٩٧١ .

وقد جاءت اتفاقية طهران بزيادة أسعار البترول المعلنة وبمكاسب مالية أخرى(٢) حصلت عليها دول الخليج العربي . ثم حصلت(٣) دول البحر الأبيض

---

(١) دلت الاحصائيات على أن اسعار اربعة منتجات رئيسية في السوق الأوروبية ارتفعت بمقدار ٢٠ سنتا للبرميل ما بين اكتوبر ١٩٦٩ وأكتوبر ١٩٧٠ وأنها ارتفعت مرة أخرى بمقدار ٤٧ سنتا بين أكتوبر وديسمبر عام ١٩٧٠ . كما أن أرباح شركات البترول الكبرى ازدادت في الربع الرابع من عام ١٩٧٠ بمقدار ٢٠٧٩ مليون دولار .

(١) انظر القرار رقم ٢١/١٢٠ للمنظمة مع الديباجة .

(٢) انظر اتفاقية طهران فبراير (شباط) ١٩٧١ .

(٣) انظر اتفاقية طرابلس ابريل (نيسان) ١٩٧١ .

المتوسط (ليبيا والجزائر والعراق والسعودية) على نفس الشروط والمزايا .

وبالاضافة إلى دور الأوبك في مجال أسعار البترول فإنها قد أدخلت قواعد جديدة على اتفاقيات امتياز البترول ، ويمكن أن نورد فيما يلي أهم هذه القواعد :

أ – تنفيق الريع (Royalty Expencing) :

بعد الأخذ بقاعدة مناصفة الأرباح كان دخل الحكومة عبارة عن الريع زائدا ضريبة الدخل . وكان الريع عبارة عن دفعة مقدمة تقتطع من حصة الحكومة أي من الـ ٥٠٪ بعد خصم تكاليف الانتاج . وكانت شركات البترول تتمسك بهذه القاعدة للريع لأنها تساعدها أمام أنظمة الضرائب لدى دولها وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . ففي عام ١٩٦٢ قررت(١) الأوبك في مؤتمر جنيف في ابريل (نيسان) بأن تقوم الدول الأعضاء بمفاتحة الشركات العاملة لديها بخصوص ضرورة تنفيق الريع ، أي اعتبار الريع جزءا من النفقات العامة وليس سلفة مقدمة على ضريبة الدخل . وقد نجحت بلدان الأوبك في تنفيق الريع وذلك على ثلاث مراحل فيما بين ١٩٦٢ – ١٩٧١(٢) .

ب – اسقاط نفقات التسويق :

كانت شركات البترول العاملة في الشرق الأوسط تقتطع نسبة من السعر المعلن للبترول تسميه نفقات التسويق ، وقد رأت منظمة الأوبك أن ليس هناك ما يبرر مثل هذه النفقات فقررت في المؤتمر الرابع الذي عقدته في جنيف(٣) والذي يوصي البلدان الأعضاء بالغاء ما يسمى بنفقات التسويق . وفي أواخر عام ١٩٦٤ تمكنت بلدان الأوبك من تخفيض هذه النفقات إلى النصف ثم ألغيت بعد التوصل إلى اتفاقية طهران لسنة ١٩٧١(٤) .

---

(١) انظر القرار رقم ٤ – ٣٣ ، ابريل (نيسان) ١٩٦٢

(٢) انظر مانع سعيد العتيبة ، أوبك والصناعة البترولية ص١٧٧ – ١٨٢ .

(٣) انظر القرار رقم ٤ – ٣٤ .

(٤) انظر مانع سعيد العتيبة ، أوبك والصناعة البترولية ص١٨٣ – ١٨٤ .

جـ - رفع معدل ضريبة الدخل :

كانت البلدان الأعضـاء في أوبك تتقاضى ضريبة مقدارها ٥٠٪ ثم زيدت هذه الضريبة إلى ٥٥٪ في عام ١٩٧١ كجزء من اتفاقية طهران . ثم زيدت إلى ٦٥٪ وأخيراً إلى ٨٥٪ في عام ١٩٧٤ .

د - مجابهة المشكلات النقدية[١] :

لا شك أن منظمة الأوبك وعت للمخاطر التي تتهدد عائداتها من البترول ، وذلك نتيجـة للاضطرابات النقدية الدولية ومشكلات التضخم العالمي ، مما ينتج عنه انخفـاض في القـوة الشرائية لعائدات البترول . كما أن المشكلات التي واجهها الدولار الأمريكي تسبب قلقا كبيرا لبلاد الأوبك ، خاصة وان هذه البلاد تقوم أسعار بترولها بالدولار وتستلم جزءاً من دخلها من البترول بالدولار .

ومازالت المشكلات النقدية تسبب حتى وقتنا الحاضر قلقا لبلاد الأوبك التي تحاول جاهدة ايجاد حل لها[٢] .

---

(١) انظر نفس المصدر ، مانع سعيد العتيبة ص١٨٧ – ١٩٠ .

(٢) للمزيد من التفاصيل انظر اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية .

أوبك والمشاركة (Participation):[٣]

لقد قامت منظمة الأوبك بدور بارز في ادخال مبدأ المشاركة إلى الصناعة البترولية والعمل على وضعه في اتفاقيات الامتياز في بعض البلاد الاعضاء في الأوبك .

وفي المؤتمر الذي عقد في فيينا ما بين ٢٤ و٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٨ والذي أقر فيه المؤتمر بيانا بالسياسة البترولية للمنظمة ، أقر أيضاً مبدأ المشاركة وذلك استنادا إلى مبدأ تغير الظروف Change of Circumstances وفي عام ١٩٧٢ سعت بلدان الخليج العربي عدا ايران إلى تطبيق مبدأ المشاركة عن طريق المفاوضات حيث تمكنت كل من السعودية وأبوظبي من التوصل إلى اتفاقية المشاركة الأولى بعد جهد مضنٍ في ديسمبر عام ١٩٧٢ ثم تبعتها الكويت وقطر بعد ذلك .

وكانت اتفاقية المشاركة الأولى[١] تقضي بأن للحكومات الحق في المشاركة بنسبة ٢٥٪ تتدرج لتصل إلى ٥١٪ إلا أن نسب المشاركة هذه سرعان ما تغيرت بعد أن حصلت الكويت على مشاركة قدرها ٦٠٪ وذلك في عام ١٩٧٤[٢] مما حدا بدول

---

(٣) أ – Henry Cattan, The Evolution of Oil Concessions in the Middle East and North Africa, New York, Oceana Publications, 1967, p. 123

ب – ibid, p. 124

جـ – راجع المادة ٢٣ من الاتفاقية المعقودة مع شركة شل في مارس (آذار) ١٩٦١ .

د – المصدر السابق ص١٩٧ – ٢١٤ .

هـ – George Eard Stocking: Middle East Oil, A study in Political and Economic Controversy: Nashville, Nandertícht U, Press 1970, p. 446

و – Edith Penrose: Government Partnership in the Major Concessions of the Middle East: The Natore of the Petroleum - Supplement to the MEES, August 30th 1968, p. 5

ز – Ahmed Zaki Yamani - "Participation Versue Nationalisation" a lecture delivered at the third seminar on the Economic of International Petroleum Industry held at the American University of Beirut, Spring 1969.

ح – Financial Times, September 20th 1972.

(١) انظر اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥٪ – ٧٥٪) .

(٢) انظر اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ – ٤٠٪) .

الخليج الأخرى إلى الأخذ بهذه النسبة أي زيادة نسبة مشاركتها إلى ٦٠٪ ابتداء من يناير ١٩٧٤ وقد أعطت هذه الاتفاقية للدول المشاركة سيطرة تكاد تكون كاملة على شركات البترول مع بعض المزايا الأخرى .

ولكن دول أوبك لم تكتف بهذا القدر بل أعلنت السعودية في مطلع ١٩٧٤ عن عزمها على الامتلاك الكامل لشركات البترول فيها ثم تبعتها الكويت وقطر وأخيرا قررت فنزويلا تأميم شركات البترول ابتداء من يناير ١٩٧٦ .

وفي اجتماع المجلس الوزاري الاستثنائي (الخامس والأربعين) لأوبك والذي عقد في فيينا للفترة ٢٤ – ٢٧ سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٥ ناقش المجلس التدهور الحاصل في قيمة العوائد البترولية والقوة الشرائية لبرميل أوبك المصدر ، حيث رغبت بعض الدول في زيادة أسعار البترول بنسبة ٢٠٪ قياسا على حجم التآكل في قيمة البرميل الشرائية ، وطلبت بعض الدول الأعضاء بتجميد الأسعار للسنة القادمة أو رفعها بنسبة ٥٪ على الأكثر ، إلا أننا اقترحنا باسم وفد الامارات حلا وسطا وهو أن تعدل الأسعار للبترول بنسبة ١٠٪ حفاظا على وحدة أوبك ، أي أن يصبح سعر بترول القياس ١١,٥١ دولار للبرميل بدلا من ١٠,٤٦ دولار للبرميل يطبق اعتبارا من الأول من أكتوبر / تشرين الأول من نفس العام على أن يستمر الوضع الى منتصف عام ١٩٧٦ ، وعلى هذا الأساس اتفقت المنظمة .

ولقد تعاقبت التطورات في عام ١٩٧٦ حيث استمر تأثير نسب التضخم العالمي وتغيرات قيمة الدولار التي يسعر بها برميل أوبك سلبيا على القوة الشرائية لبرميل أوبك المصدر ، إلا أن اتفاقا على سياسة موحدة لم يحدث خلال ذلك العام .

وازاء هذه التطورات ، عانت منظمة أوبك من انقسام حقيقي حول الأسعار ولم يفلح العديد من المحاولات بالوصول إلى سعر جديد لعام ١٩٧٦ مما اضطر الوزراء في ضوئها إلى الاعلان عن نظامين للتسعير وذلك في مؤتمر الدوحة في ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٦ . الأول تؤيده الامارات والسعودية ويقضي بزيادة قدرها خمسة بالمائة على أن تبدأ من أول يناير كانون الثاني / ١٩٧٧ على سعر الخام القياسي

(وهو العربي الخفيف الذي تبلغ درجة كثافته ٣٤ API) ليصبح ١٢,٠٩ دولار للبرميل الواحد ، بينما قررت الدول الاحدى عشرة الأخرى زيادة الأسعار بنسبة (١٥) بالمائة على مرحلتين الأولى (١٠) بالمائة ابتداء من أول يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ لتصل إلى ١٢,٧٠ دولار للبرميل الواحد ترتفع مرة أخرى بمعدل خمسة بالمائة في أول يوليو / تموز / ١٩٧٧ لتصل إلى ١٣,٣٠ دولار للبرميل الواحد .

والواقــع أن الأسبــاب التي دفعت الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في حينه إلى اتخاذ مثل ذلك القرار يعود إلى شعور الدولتين بالمسؤولية وبالحرص على استقلال السوق البترولية ، لأن أي زيادات على السعر الرسمي تزيد عن ١٠٪ سيكون لها آثار سلبية على السوق البترولية وسيكون من آثارها السلبية هذه تقليل حصة أوبك في هذه السوق .

وفي منتصف عام ١٩٧٧ توحدت مواقف جميع دول أوبك مرة أخرى وتم الاتفاق على توحيد السعر الرسمي حيث أصبح ١٢,٧٠ دولار للبرميل الواحد حتى نهاية عام ١٩٧٨ حيث أصبح ١٣,٣٣ دولار للبرميل .

وقد شعرت منظمة أوبك بعد ذلك بالحاجة إلى وضع سياسة بترولية بعيدة الأمد للمحافظة على المكاسب التي حصلت عليها .

وظلت الأحوال فيما يتعلق بالسياسة السعرية على حالها حتى الاجتماع الثاني والخمسين للمؤتمر الذي انعقد في أبوظبي من ١٦ إلى ١٧ ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٧٨ حيث قرر المـؤتمر زيادة جزئية قدرها ١٠٪ على السعر الرسمي للبرميل من النفط القياسي .

واعتبارا من منتصف عام ١٩٧٨ ظهرت متغيرات جديدة وهامة في منطقة الخليج العربي فقد بدأت الاضطرابات تعم ايران وبدأ الانتاج البترولي الايراني في التدني والانخفـاض نتيجة لاضراب عمال البترول الايرانيين مما كاد يؤدي إلى توقف الانتاج وذلك في نهاية عام ١٩٧٨ .

ويجدر في هذا المجال أن نذكر أن جوا من القلق والتوتر السياسي ساد المنطقة وأثر تأثيرا مباشرا على أوضاع السوق البترولية وخاصة السوق الفورية .

وبعد قيام الثورة في ايران ضد الشاه وانخفاض الانتاج الايراني من البترول حاولت بعض دول الخليج تعويض ذلك النقص ، إلا أن السوق المضطربة آنذاك دفعت بأسعار البترول في السوق الفورية إلى مستويات عالية حتى وصلت في بعض الأوقات في عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٣٠ دولاراً للبرميل الواحد ثم وصلت في أواخر العام إلى واحد وأربعين دولاراً للبرميل .

إن تلك التطورات دفعت بمنظمة أوبك في الاجتماع الذي عقدته في مدينة جنيف في الفترة من ٢٦ - ٢٧ مارس/آذار عام ١٩٧٩ إلى زيادة أسعار البترول لتصل إلى ١٤,٥٤٦ دولار للبرميل . إلا أن استمرار حالة القلق وعدم الاستقرار في السوق البترولية دفعتا مرة أخرى بالأسعار الفورية إلى الأعلى ، وذلك في عام ١٩٨٠ مما جعل المملكة العربية السعودية ترفع سعر بترولها القياسي إلى -,٢٦ دولارا للبرميل ثم ارتفع سعر البترول القياسي مرة أخرى في الأول من ابريل / نيسان إلى ٢٨ دولاراً للبرميل وفي ١٠ يوليو / تموز من العام نفسه عام ١٩٨٠ زيدت الأسعار مرة أخرى بمقدار أربعة دولارات لتصل إلى ٣٢ دولارا للبرميل .

لقد كان هدف أوبك من هذا التعديل يرمي إلى ما يلي :

١ - اجراء التوازن بين الأسعار الرسمية والأسعار الفورية المتصاعدة في السوق .

٢ - خلق حالة توازن بين العرض والطلب على البترول وتلافي الشراء من أجل تغذية المخزون البترولي .

وفي شهر أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٨٠ اندلعت الحرب العراقية الايرانية مما أثر على الأوضاع في السوق البترولية ، ودفع الأسعار الفورية إلى مستويات عاليـة جداً تجاوزت خمسين دولاراً للبرميل ، وذلك خوفا من انقطاع الامدادات

البترولية في منطقة الخليج العربي ، مما دفع بمنظمة أوبك في اجتماعها الذي انعقد في بالي بأندونيسيا في ١٥ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٨٠ إلى اتخاذ قرارات أدت إلى السماح بفرق قدره ٤ دولارات ما بين السعر الرسمي للبترول القياسي (٣٢ دولارا للبرميل) وسقف السعر للبترول المطلوب في الأسواق (DEEMED MARKER) الذي تحدد عند (٣٦ دولارا للبرميل) .

ويبدو لنا أن فقدان سيطرة أوبك على السوق البترولية بدأ منذ ذلك الحين بسبب تأثير الأسعار الفورية السلبي على الأسعار الرسمية ، وعلى هيكل الأسعار المقرر من قبل أوبك . إذ أن التعامل في السوق الفورية انتعش انتعاشا كبيرا وبدأ لأول مرة ارتفاع حجم التعامل الكمي بحيث وصل إلى أكثر من ثلث النفوط المتعامل بها في الأسواق آنذاك .

إلا أنه سرعان ما تبين أن هذا الارتفاع في الأسعار ما هو إلا فورة سريعة وضارة ، إذ أن اجتماع أوبك الذي انعقد في جنيف في الفترة من ٢٥ – ٢٦ مايو / آيار من عام ١٩٨١ قرر تخفيض الانتاج بنسبة ١٠٪ اعتبارا من ١ يونيو / حزيران ١٩٨١ ، وذلك من أجل المحافظة ما أمكن على هيكل الأسعار ودعمه والذي لم يكن موحدا كما سبق أن ذكرنا .

وفي أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٨١ أيضا قررت أوبك توحيد السعر الرسمي وجعل البترول القياسي ٣٤ دولارا للبرميل اعتبارا من نوفمبر / تشرين الثاني من نفس العام والالتزام بهذا السعر حتى نهاية عام ١٩٨٢ .

وخلال تلك الفترة ظهر تأثير الأسعار المرتفعة على الأسواق البترولية التي بدت عليها علامات الضعف ، وجعل الأسعار الفورية تتراجع عن مستوى السعر الرسمي ومن ثم أخذت حصة أوبك في السوق البترولية تنخفض سريعا .

ولعلّه من المهم أن نذكر هنا أن جملة من[1] العوامل المؤثرة الأخرى أدت إلى

(١) انظر الباب الخامس (السوق البترولية) .

ضعف الطلب العالمي على البترول بصفة عامة ، وعلى بترول أوبك بصفة خاصة . وهذه العوامل مجتمعة دفعت أوبك إلى تحديد السقف الانتاجي لها بحدود ١٨,٥ مليون برميل في اليوم . وفي عام ١٩٨٣ بدا واضحا كل الوضوح تأثير تلك العوامل على السوق البترولية سلبيا وبدأت دول أوبك تخفض أسعار بيعها دون المستوى الرسمي المقرر لهذه الأسعار .

وقد أدى هذا إلى تحول سوق البترول من سوق بائعة إلى سوق مشترية وبدأ المنتجون في التسابق في بيع بترولهم بأسعار متدنية .

وأمام هذه التطورات الجديدة تداعى وزراء بترول أوبك إلى الاجتماع في لندن في شهر مارس / آذار عام ١٩٨٣ وتحول اجتماع لجنة المتابعة إلى مؤتمر استثنائي تمت فيه مناقشة الوضع البترولي ، بهدف الاتفاق على صيغة ترجع الثقة إلى السوق البترولية . وتوصل المؤتمر السابع والستون الاستثنائي آنف الذكر إلى قرار بتخفيض سعر البترول القياسي لأول مرة في تاريخ أوبك بقصد توحيده عند مستوى ٢٩ دولاراً للبرميل مع تحديد سقف انتاج أوبك عند مستوى ١٧,٥ مليون برميل يومياً اضافة إلى توزيع الحصص الانتاجية لدول أوبك ولأول مرة ضمن ذلك السقف .

ولقد أدت قرارات أوبك في لندن إلى تحسن في السوق البترولية .

ولكن سرعان ما عملت الدول المستهلكة على استخدام سلاح المخزون لديها وما عرف حينها بحرب المخزون حيث استخدمت فيه كميات من المخزون الاستراتيجي لتلك الدول للتأثير على السوق البترولية سلبا ، وخلق فائض مصطنع في العرض أدى بدول أوبك ومن خلال اجتماعها الذي انعقد في جنيف في الفترة من ٢٩ – ٣١ أكتوبر / تشرين أول من نفس العام إلى تخفيض سقف الانتاج إلى ١٦ مليون برميل يومياً .

وفي نهاية عام ١٩٨٥ بدأت السوق البترولية الفورية تضغط مرة أخرى على المستوى الرسمي للأسعار والذي تحدد بثمانية وعشرين دولارا للبرميل الواحد .

وظهرت دول أوبك عاجزة عن السيطرة على السوق البترولية ، كما بدت في الأفق نتيجة لرغبة دول المنظمة ببيع بترولها ملامح حرب الأسعار ، حيث أخذت الدول الأعضاء تتنافس في تخفيض أسعار مبيعاتها من البترول ، للاحتفاظ بأسواقها ، ولجأت دول أوبك إلى التعامل على أساس الأسعار الفورية وظهرت طريقة الأسعار الترجيحية .

وكان من نتائج المنافسة الشديدة بين دول أوبك والدول المنتجة من خارجها إلى حدوث تخفيضات لولبية في أسعار البترول .

ولم يتـرك هذا الوضـع الخطير أمام أوبك من خيار إلا خيار الدخول في حرب الأسعار والتخلي عن دور المنتج الحدّي أو المرجح .

وعليه فإن عام ١٩٨٦ كان عام حرب الأسعار ولكن عام ١٩٨٧ جاء لينهي تلك الحرب وليعيد أوبك إلى دورها القيادي وإلى مسؤولية الدفاع عن السوق البترولية غير أنها في الوقت نفسه تخلّت عن السعر الرسمي .

وفي شهر ديسمبر / كانون أول عام ١٩٨٦ قررت أوبك بعد اجتماع مطول في جنيف توحيد السعر الرسمي للبترول عند مستوى ١٨ دولاراً للبرميل الواحد ، وهذا السعر قياسي مبني على أساس سلة من سبعة أنواع من النفوط وجعلت هذا السعر سعرا استرشاديا لا غير على أن يطبق اعتبارا من أول عام ١٩٨٧ .

وكـان هذا يعني عودة أوبك إلى تحديد سقف الانتاج ، وإلى نظام الحصص والتخلّي عن الأسعار ، ونتيجة لهذا القرار سادت السوق البترولية حالة من الهدوء النسبي استمرت طيلة عام ١٩٨٧ على الرغم من حدوث ذبذبات في معدلات الأسعار بين فترة وأخرى وذلك حسب هوى المتعاملين في السوق الفورية .. كما ظهرت بوادر الرغبة في التعاون بين المنتجين داخل وخارج أوبك .

وفي بداية عام ١٩٨٨ انخفضت أسعار البترول مرة أخرى إلى ما دون العشرة دولارات للبـرميل الواحد .. واستمر الضعف في السوق البترولية حتى نوفمبر /

تشرين الثاني عام ١٩٨٨ حيث قررت أوبك في اجتماعها الذي عقدته في فيينا تحديد سقف انتاجها بـ ١٨,٥ مليون برميل يوميا وحل مشكلة الخلاف على الحصة بين العراق وايران .

ونتيجة لالتزام دول أوبك بحصصها ورغبتها الأكيدة هذه المرة في الدفاع عن السوق البترولية بدأت في نهاية عام ١٩٨٨ ومطلع عام ١٩٨٩ علامات التحسن في الظهور حتى أن أسعار البترول في السوق الفورية تجاوزت في شهر ابريل / نيسان معدل أسعار سلّة أوبك بل لقد تجاوز النفط الأمريكي (W.I.T) الـ ٢٥ دولارا للبرميل الواحد .

أما بالنسبة للامارات العربية المتحدة فلابد أن نذكر هنا ملاحظتين :

١ – ان مشكلة حصة الامارات ظلت معلقة حتى هذه اللحظة ، بالرغم من المطالبات المتكررة من قبلها ، وفي جميع مؤتمرات أوبك إلا أن مطالب الامارات لم تجد أذنا صاغية مما جعلنا نتحفظ على جميع قرارات أوبك ابتداء من اجتماع لندن عام ١٩٨٣ . وفي المقابل وضعت أوبك للامارات حصة اعتباطية وهذه ظاهرة فريدة لم يسبق لها مثيل في تاريخ أوبك . وقد استمرت الامارات دون هوادة في المطالبة بحصة ١,٥ مليون برميل في اليوم على أساس سقف انتاجي لأوبك عند ١٨,٥ مليون برميل في اليوم . أما انتاج الامارات الحقيقي فهو أعلى من ذلك وهذه حقيقة ثابتة وستبقى كذلك إلى أن يتم الاتفاق على حصة عادلة للامارات تتناسب ومكانتها بل وامكانياتها البترولية الفنية والاقتصادية وما يتوفر لديها من احتياطي وطاقة انتاجية .

٢ – أما بالنسبة لعلاقة الحكومة وشركات البترول في الامارات فقد تطورت بشكل كبير بما يتمشى والتطورات التي حدثت في الصناعة البترولية العالمية . ففي امارة أبوظبي تجاوزت العلاقة مرحلة المشاركة إلى مرحلة تحديد الربحية الثابتة القصوى لشركات البترول وهي ٤٠ سنتاً للبرميل مع الابقاء على نظام ٦٠ : ٤٠ كهيكل عام للاستثمار والتسويق .
أما في امارة دبي فقد تملكت الحكومة كامل شركات البترول فيها .

وكالة أنباء أوبك (أوبيكنا) :

واصلت أجهزة الاعلام الغربية حملتها المسعورة تجاه أوبك ، لتضع على كاهل

المنظمة مسؤولية كل الأمراض التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي ، من زيادة معدلات البطالة والتضخم . ووصلت هذه الحملة ذروتها بعد النقص الخطير في الامـدادات البترولية نتيجة الثورة الايرانية في عام ١٩٧٩ والارتفاع الجديد في أسعـار البترول ، مما دعا الدول الأعضاء في أوبك إلى البحث عن طرق جديدة لتصحيـح صورتهـا أمام العالم ، والمساهمة في خلق نوع من التوازن في التدفق الاعـلامي الذي كان يتجـاهل بصورة خطيرة مشاكل وقضايا دول العالم الثالث واحتياجاته التنموية .

ورأت أوبك أن المنظمة بحاجة إلى وسيلة اعلام يومية لتساند دائرة الاعلام لديها التي تقوم باصدار الدوريات والنشرات الاعلامية عن مختلف النشاطات في الدول الأعضاء .

وفي نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٨٠ ، بدأت وكالة أنباء أوبك (أوبيكنا) بثها من خلال شبكة اتصال حديثة لتغطي أكثر من (٧٠) دولة في العالم . وقد توافق بدء عمـل الوكـالة التي اتخذت من مقر المنظمة في فيينا مركزا لنشاطها مع الذكرى العشرين لتأسيس المنظمة والتي كان من المفروض أن تشهد مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول أوبك لولا اندلاع الحرب العراقية الايرانية في سبتمبر / أيلول من عام ١٩٨٠ .

والهدف الرئيسي للوكالة كان ولا يزال محاولة جادة لتصحيح المعلومات الخاطئة عن الدول الأعضاء ، وتعريف الرأي العام العالمي بالدور الايجابي الذي تلعبه أوبك في خدمة الاقتصاد الدولي ، وفي مساعدة الدول النامية بالاضافة إلى رصد التقارير التي تنشر عن أخبار المنظمة ، والمسائل المتعلقة بالطاقة والرد عليها بطرق علمية وتحليلية .

وقد عينت الوكالة مندوبا صحفيا لها في كل بلد عضو في أوبك لتنسيق تدفق المعلومـات عن النشاطات الاقتصادية والتنموية في الدول الأعضاء ، وسياساتها لبثها على شبكة الوكالة ، بالاضافة إلى قيام الوكالة بتغطية جميع مؤتمرات أوبك منذ انشائها ، واستعراض نشرات أوبك الاعلامية بالاضافة لى تغطيات اخبارية لمؤتمرات هامة لمنظمات الأمم المتحدة الخاصة بالاقتصاد والزراعة والطاقة .

المبحث الثاني

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

«الأوابـــك»

بعـد أن أنشئت منظمة الأوبك سنة ١٩٦٠ ، وجدت الدول العربية المصدرة للبترول أنها بتكتلها في اطار هذه المنظمة قد استطاعت أن تحقق بطريق المساومة الجماعية الكثير مما كانت تعجز عن تحقيقه عن طريق المساومة الفردية . حيث أن منـظمـة أوبك تهدف إلى معالجة السياسات البترولية للدول الأعضاء عن طريق تنسيق هذه السيـاســات فيما بينها ، وعن طريق حماية مصالحها تجاه شركات البترول الاحتكارية والدول المستهلكة ، وبالتالي فقد أدركت بعض الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك ، ضرورة أن تنشيء منظمة عربية تقوم بمهام تكمل المهام التي تقوم بها منظمة أوبك ، فجاءت فكرة انشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لتنظيم الجانب التجاري من الصناعة البترولية عن طريق المشروعات المشتركة .

ففي سنة ١٩٦٨ قررت ثلاث دول عربية وهي المملكة العربية السعودية ودولة الكـويت والمملكة الليبية ، أن تنشيء فيما بينها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتـرول (الأوابك) ، وكان[١] واضحا منذ تأسيس المنظمة العربية (الأوابك) أنه ليس هنـاك أي تعـارض بينهـا وبين منظمة أوبك ، بل ان الواحدة منهما تكمل الأخـرى . فقد جاءت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لتكمل جانباً من الصنـاعـة البترولية عزفت عن القيام به منظمة أوبك نظرا لاختصاصها ، وذلك للظروف المحيطة بها ولطبيعة تكوينها . مع ذلك فإنه من الصعب الفصل بين أعمال

(١) راجع كتاب الأوبك والصناعة البترولية .

المنـظمتـين فصـلا تاما ، خاصة بعد أن استخدم العرب سلاح البترول وبدأوا يؤثرون في عوامل السوق البترولية من عرض وطلب نتيجة لقرارات سياسية[1] ، مما كان له تأثير كبير على جميع الدول الأعضاء في أوبك ، بما في ذلك الدول غير العربية ومـع هذا الوضـع يكون من الضروري أن يقوم نوع من التعاون والتنسيق بين المنـظمتـين على المستوى السياسي (وزراء البترول في المنظمتين) وعلى المستوى التنفيـذي خاصة وأن أغلبية دول أوبك من الدول العربية[2] والتي هي في نفس الوقت أعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

وفي الوقت الذي تمكنت فيه منظمة أوبك من تحقيق الكثير من الأهداف التي أنشئت من أجلها ، مثل المحافظة على أسعار البترول ، بل وتحقيق الأسعار العادلة لهذه الثروة الناضبة لأعضائها وبروزها في المجال الاقتصادي الدولي كمنظمة لها كيـانها ودورها البارز ، فقد تمكنت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول هي الأخـرى من قطع شوط لا بأس به في تحقيق التضـامن البتـرولي العـربي على المستويين السياسي والتجاري . فمن خلال استخدام البترول كسلاح سياسي في المعركة عام ١٩٧٣ برز دور المنظمة كأداة مؤثرة في الاقتصاد العالمي آنذاك وخاصة في المجال العربي ، فقد تمكنت من انشاء العديد من المشروعات المشتركة والتي تعتبر خطوات هامة في مجال الوحدة الاقتصادية العربية ، مثل الشركة العربية لنقل البتـرول والشركة العربية لبناء واصلاح السفن ، والشركة العربية للاستثمارات البترولية ، والشركة العربية للخدمات البترولية ، والأكاديميات البحرية في كل من البصرة وجدة والاسكندرية .

وقـد حرصت الدول العـربية المنتجة للبترول التي تشترك في عضوية كل من منظمة الأوبك والأوابك ، على ألا تعطي أي انطباع للعالم الخارجي بأن عضويتها في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تعني تكتلا بتروليا ، لأن اقرار مثل هذه الفكرة من شأنه أن يؤدي إلى اضعاف منظمة أوبك التي تضم إلى جانب الأغلبية العربية دولا منتجة رئيسية غير عربية .

---

(١) مقابلة صحافية أجرتها مجلة قضايا عربية مع الدكتور علي عتيقة الامين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تموز / آب ١٩٧٤ .

(٢) سبعة أعضاء من أصل ثلاثة عشر .

وسندرس هنا قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) وأهدافها وسياستها :

أولا : أسباب قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) :

تبلورت فكـرة انشـاء منـظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول عندما بدأت الاتصـالات بين كل من المملكـة العربية السعودية والكويت وليبيا ، وهي الدول المؤسسة للمنظمة ، اذ رأت هذه الدول أنه لابد من انشاء منظمة يمكنها من خلالها أن تبني علاقات من التعاون العملي في مجال الصناعة البترولية بين الدول العربية المصدرة للبترول .

وفكرة التعاون العربي في مجال الصناعة البترولية ليست وليدة الساعة بل أنها كانت في أذهان مؤسسي الجامعة العربية ، ففي عام ١٩٤٥ بدأت بوادر التعاون العـربي البتـرولي تبـرز في اطار هذه الجـامعة ومن خلال المجلس الاقتصادي العربي ، ثم امتد هذا التعاون ليتناول جانبا من الصناعة البترولية ، بل وفي اطار منظمة أوبك أيضاً .

ولابـد من ايضـاح حقيقـة وهي أن المشاريع العربية المشتركة التي بوشر في تنفيذها من خلال منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول كانت في الأصل موجودة كمشروعات لدى جامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة . إلا أن جامعة الدول العـربية نتيجة للظروف المحيطة بها لم تتمكن من وضع هذه المشروعات موضع التنفيذ ، ومن هنا فإن فكرة انشاء منظمة بترولية عربية برزت لدى الدول الثلاث المؤسسة وذلك ايمانا من هذه الدول بأنه قد يكون من المناسب انشاء ادارة تنفيذية قادرة على وضع المشاريع البترولية العربية موضع التنفيذ ، وبالتالي لكي تكون من أمثلة التعاون العربي العملي .

وقبل قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بذلت بعض الدول المصدرة للبترول محاولات لانشاء عدد من المشروعات البترولية (نقل وتصفية) ، إلا أنها

كانت مشروعات محدودة ، وقد أدركت الدول العربية المصدرة للبترول ، والتي يشكل البترول بالنسبة لاقتصادياتها الدعامة الأولى ، وتشكل عائداته المصدر الرئيسي للدخل القومي ، ان طبيعة الصناعة البترولية التي تتسم بالتركيز والتكتل تملي عليها أن توحد جهودها وأن تتعاون فيما بينها حتى تتمكن من الدخول في مختلف جوانب الصناعة البترولية ، ذلك أن الدول العربية لا يمكنها أن تقيم صناعة بترولية حقيقية ومتكاملة إلا من خلال التنسيق والتعاون بينها .

ثانياً : أهداف المنظمة :

لقد عالجت[1] المواد الأولى من اتفاقية انشاء المنظمة أهدافها والغرض من انشائها بالنسبة للدول المؤسسة (المملكة العربية السعودية ، ليبيا ، الكويت) . فقد نصت المادة الثانية من الاتفاقية ، على أن هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأقطار الأعضاء فيما بينها وفي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في الصناعة البترولية ، وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينها في هذا المجال ، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح الأقطار الأعضاء المشروعة في هذه الصناعة منفردة ومجتمعة وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى الأسواق واستهلاكه بشروط عادلة ومعقولة ، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في الصناعة البترولية / في الأقطار الأعضاء .

وتحقيقا لذلك تتوخى (المنظمة) على وجه الخصوص :

أ – اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها .

ب – اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكن (المنظمة) من ممارسة نشاطها .

---

(١) انظر اتفاقية انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

ج – مسـاعـدة الأقـطار الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات واتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الدول الأعضاء والتي تتوفر فيها تلك الامكانيات .

د – تعاون الأقطار الأعضاء في حل ما يعترضها من مشكلات في الصناعة البترولية .

هـ – الافادة من موارد الأعضاء وامكانياتهم المشتركة في انشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في الصناعة البترولية يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم في ذلك .

ومـع أن المادة الثانية أعلاه قد حددت الأهداف التي كان يتوخاها مؤسسو المنظمة في البداية ، إلا أنه بعد مرور سنوات من عمر المنظمة ومن خلال المسيرة التي مرت بها ثبت عمليا أن نشاط المنظمة قد امتد ليشمل مجالات أوسع من تلك التي وردت في المادة الثانية من قانون تأسيسها ، وذلك نظرا للمعطيات الجديدة التي جدت في الصناعة البترولية عربيا وعالميا ومع أن الهدف في البداية من انشاء المنظمة هو معالجة الأمور الاقتصادية من الصناعة البترولية إلا أن نشاطها قد امتد ليشمل جوانب أخرى ذات أهمية وصبغة سياسية[1] .

كما أن عددا من الأعضاء فيها قد لجأ اليها طالبا دعمها أمام شركات البترول العالمية[2] . ومن خلال اطلاعنا على المادة الثالثة من اتفاقية انشاء المنظمة[3] فإنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الذين وضعوا تلك المادة من الاتفاقية قد استطاعوا إلى حد ما أن يتحسبوا للأمور التي قد تجيء مستقبلا ، وخاصة فيما يتعلق برسم السياسة للتعاون العربي في مجالات الصناعة البترولية .

---

(١) المنظمة وسلاح البترول .

(٢) العراق عندما أمم شركة نفط العراق IPC والكويت عندما واجهت صعوبات أثناء المفاوضات مع شركة بترول الكويت للامتلاك الكامل لهذه الشركة .

(٣) انظر المادة رقم (٣) من اتفاقية انشاء المنظمة .

ولم يكن ذلك بالشيء السهل فمن جهة كانت الرغبة ملحة في تجسيد هذا التعاون العربي في هيئة مشاريع مشتركة بصورة مستعجلة ، ومن جهة أخرى كانت هناك نظرة أكاديمية تتطلب اجراء الدراسات والمسوحات الشاملة لامكانيات التعاون بين الأقطار العربية ، في مجالات البترول حتى يتسنى للدول العربية وضع خطة عملية تجمع المشاريع المشتركة لهذه الدول ، ومع ذلك شقت المنظمة طريقها بصعوبة اذا ما قورنت بالمنظمات والهيئات العربية التي كانت موجودة وذلك بالعمل في اتجاهين في وقت واحد :

أ - البدء بدراسة عدد من المشاريع التي يوجد اتفاق بالنسبة لأهميتها بين الأقطار الأعضاء في الصناعة البترولية .

ب - وفي نفس الوقت اجراء مسح شامل لامكانات ومجالات التعاون بين الأقطار الأعضاء ، لوضع خطة عربية موحدة تربط بين الصالح العام العربي والصالح القطري لكل عضو . ولابد هنا أن نشير إلى أنه كان من الضروري أن تخطو المنظمة خطوات واسعة في هذا المجال إلا أنها لم تقم إلا بالشيء القليل . وهنا نقترح بأن تعالج الدول الأعضاء موضوع التخطيط القومي لصناعة الطاقة المرتبط بالتخطيط القطري لهذه الصناعة . أي نقترح أن تقوم الدول الأعضاء في المنظمة بوضع مخطط صناعي بترولي على مستوى العالم العربي يكون متناسقا ومنسجما مع المخططات التي يضعها كل قطر عضو حتى يوجد أساس من التكامل والتنسيق العربي في مجال الصناعة البترولية وهو ما يعتبر أساسا لنجاح هذه الصناعة حيث أن معظم التكتلات الدولية قد وضعت لنفسها خططا في مجال الطاقة وموازينها مرتبطة بالخطط القطرية لها .

انشاء المنظمة :

أنشئت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوبك» في التاسع من يناير / كانون الثاني ١٩٦٨ باتفاقية وقعتها في بيروت كل من حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الكويت ، و«المملكة الليبية آنذاك» . وفي الرابع والعشرين من

شهر مايو / آيار ١٩٧٠ انضمت كل من الجزائر وأبوظبي وقطر والبحرين ودبي إلى المنظمة .

وأمام رغبة عدد من الدول العربية المنتجة للبترول والتي يلعب البترول دورا أقل في اقتصـاداياتها ، في الانضمام لعضوية المنظمة ، قرر مجلس وزراء المنظمة في ديسمبـر / كانـون الأول ١٩٧١ تعديل نص المادة السابعة من اتفاقية المنظمة والخاص بشروط الانضمام الى عضوية المنظمة بالشكل الذي عمل على توسيع قاعدة المنظمة ، واتاحة الفرصة لدول عربية أخرى لها أهميتها بالنسبة للاقتصاد العربي ككـل كي تنضم إلى عضوية المنظمة . وكانت المادة السابعة تنص على أن يكون البتـرول المصـدر الرئيسي للدخـل القومي كشرط لدخول عضوية المنظمة ، وجاء التعديل ليصبح بامكان أي بلد عربي مصدر للبترول ، ويكون البترول فيه مصدرا هاما للدخل القومي ، الانضمام الى عضوية المنظمة .

وقد توسعت العضوية فيما بعد حتى أصبح عدد الأقطار الأعضاء في المنظمة ١١ عضوا ، وكان آخرها تونس التي انضمت للمنظمة بتاريخ ١٩٨٢/٧/٦ ولكنها توقفت عن ممارسة العضوية وترك لها الباب مفتوحا للعودة عندما تشاء وكان ذلك في بداية عام ١٩٨٧ .

ويبلغ عدد الأقـطار العـاملة في عضـويـة المنـظمة الآن عشرة أعضاء هي : السعـوديـة ، ودولة الامـارات العـربيـة المتحدة ، والكويت ، وقطر ، والبحرين ، والجزائر ، والعراق ، وسورية ، ومصر[١] ، والجماهيرية الليبية .

وبذلك فإن المنظمة تشمل أقطارا في المشرق والمغرب العربي ، كما أنها تضم أكثر من ٧٠٪ من سكان الوطن العربي (في حال شمول العضوية لاحدى عشرة دولة) وهي تجمع بين منتجي النفط العربي باستثناء سلطنة عمان التي يتراوح انتاجها بين ٥٠٠ إلى ٥٥٠ ألف برميل يوميا والجمهورية العربية اليمنية التي دخلت نادي المنتجين في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٧ بانتاج يقدر بنحو ٢٠٠ ألف برميل يوميا .

---

(١) علقت عضوية مصر في ١٩٧٩/٤/١٧ وعادت عضويتها الكاملة في ١٣ آيار / مايو عام ١٩٨٩ .

وقد تنبهت منظمة أوابك إلى أهمية هذا العمل ، وعملت بالتنسيق والتعاون مع جامعة الدول العربية وصناديق التنمية العربية على المضي في هذا المضمار من خلال مؤتمر الطاقة العربي الذي عقد مؤتمره الأول في مارس ١٩٧٩ بمدينة أبوظبي .

وقد حرصت الدول المنشئة للمنظمة منذ البداية على عدم التعارض بين أهداف المنظمة ومنظمة أوبك ، وذلك حين نصت المادة الثالثة من اتفاقية انشاء (أوابك) على ألا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على أحكام الاتفاقية الخاصة بمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وعلى الخصوص ما يتعلق بحقوق والتزامات أعضاء منظمة (أوبك) تجاهها .

واستنادا إلى ذلك لم تحاول الأقطار العربية الأعضاء في (أوبك) تشكيل كتلة داخل منظمة (أوبك) وانما عملت دائما بالتعاون التام مع الأقطار الأعضاء الأخرى في سبيل الدفاع عن مصالح الجميع بتحقيق مستويات معقولة لأسعار النفط ومحاولة ضبط كميات الانتاج لتحقيق ذلك .

كما أن (أوابك) لم تتدخل بانتاج النفط وتسعيره وانما تركت ذلك لمنظمة (أوبك) وتركز نشاطها على تعاون أقطارها الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول .

رابعاً : الهيئة القضائية للمنظمة :

لقد كان آخر تطور في جهاز المنظمة انشاء الهيئة القضائية للمنظمة في عام ١٩٨١ لتكون بذلك الجهاز الرابع بعد مجلس وزراء المنظمة الذي يعتبر السلطة العليا في المنظمة وهو الذي يرسم سياستها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها والمكتب التنفيذي والأمانة العامة التي تضم عددا من الادارات المتخصصة من أبرزها الدائرة الاقتصادية وادارة مصادر الطاقة(١) وادارة المشروعات البترولية والادارة القانونية وتختص الهيئة القضائية التي تتخذ من الكويت مقرا لها بنظر المنازعات التالية :

١ - أ - المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق هذه الاتفاقية وتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها .

(١) ادمجت ادارة مصادر الطاقة وادارة المشروعات البترولية في مقتبل عام ١٩٨٨.

ب - المنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط البترولي .

ج - المنازعات التي يقرر المجلس اختصاص الهيئة للنظر فيها .

٢ - يجوز بناء على اتفاق أطراف النزاع ، عرض المنازعات التالية على الهيئة للفصل فيها :

أ - المنازعات التي تنشأ ما بين أي عضو وبين شركات البترول التي تعمل في اقليم ذلك العضو .

ب - المنازعات التي تنشأ ما بين أي عضوين وبين شركة بترول تابعة لأي عضو آخر .

ج - المنازعات في مجال البترول التي تنشأ ما بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة .

خامساً : تطورات الصناعة البترولية في دول المنظمة :

تحتل الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) مكانا بارزا بين دول العالم المنتجة والمصدرة للبترول . وذلك لما تختزنه الدول الأعضاء في المنظمة من احتياطي البترول والغاز بالاضافة إلى مقدار ما تنتجه وتصدره من البترول والغاز الطبيعي . وقد أخذ مجموع الاحتياطي الثابت للدول الأعضاء في منظمة الأوابك شكلا متغيرا منذ عام ١٩٧٣ نتيجة حدوث اكتشافات جديدة للنفط الخام في الدول الأعضاء واختلاف التقديرات بحجم الاحتياطي ، وحجم استغلال الحقول المكتشفة .

وتشير المعلومات المنشورة المختلفة إلى أن الاحتياطي في الدول الأعضاء قدر في عام ١٩٨٧ بحدود تزيد عن (٤٧٦) بليون برميل من أصل الاحتياطي العالمي المعروف والمقدر آنذاك بحوالي ٧٧٤ بليون برميل وبذلك تشكل نسبة احتياطي البترول العربي بحدود تزيد عن ٦٢٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد والثابت .

ونود أن نشير هنا إلى أن حجم الاحتياطي النفطي العربي وخاصة في دول (أوابك) في تغيير مستمر نتيجة الاكتشافات المتلاحقة . وفيما يلي جدول يبين تطورات الاحتياطي النفطي في أهم الدول العربية النفطية .

الاحتياطيات العربية من البترول

في ١٩٨٩/١/١

الدولة	احتياطيات النفط (مليار برميل)
الجزائر	٩,٢
البحرين	٠,١٣
مصر	٤,٣
العراق	١٠٠,
الكويت	٩٤,٥
ليبيا	٢٢,-
قطر	٣,١٥
السعودية	٢٥٥
سوريا	١,٧٣
تونس	١,٧٩
الامارات	١١٦,٨٥
المجموع	٦٠٨,٠٥
عمان	٤,١
المجموع	٦١٢,١٥

المصدر . منظمة الأوابك / اتصال مباشر .

وخضع انتاج النفط في الأقطار الأعضاء في منظمة (الأوابك) في السنوات التي تلت انشاء المنظمة عام ١٩٦٨ إلى جملة من العوامل الأمر الذي انعكس على حجم الانتاج الكلي للأقطار الأعضاء في المنظمة .

فقد بلغ انتاج الدول الأعضاء في عام ١٩٧٣ (١٨ مليوناً و٣٣٢ ألفاً و٢٠٠

برميل) من النفط الخام يوميا أي بنسبة ٣٠,٣٪ من اجمالي الانتاج العالمي الذي بلغ ٥٤,٣ مليون برميل يوميا .

ويوضح الجدول التالي انتاج لأقطار الأعضاء من البترول الخام ومساهمة كل قطر من اجمالي الانتاج في عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٥ :

انتاج الأقطار الأعضاء من البترول الخام
(١٩٧٣ - ١٩٧٥) (ألف برميل يوميا)

القطر المنتج	عام ١٩٧٣	النسبة ٪	عام ١٩٧٥
المملكة العربية السعودية	٧,٥٩٤,٨	٤١,٤٣	٧,٠٧٧
دولة الكويت	٣,٠١٤,١	١٦,٤٤	٢,٠٥٤
الجمهورية العربية الليبية	٢,١٨٥,٣	١١,٩٢	١,٥١٠
الجمهورية العراقية	١,٩٦٦,١	١٠,٧٢	٢,٢٤٨
دولة الامارات العربية المتحدة	١,٥٥٠,٤	٨,٤٦	١,٦٩٥
الجمهورية الجزائرية	١,٠٨٨,٠	٥,٩٣	٩٤٦
دولة قطر	٥٧٠,٣	٣,١٢	٤٣٩
جمهورية مصر العربية	١٨٩,٢(١)	١,٠٣	٢٣٠
الجمهورية العربية السورية	١٠٥,٦(٢)	٠,٥٨	١٧٥
دولة البحرين	٦٨,٤	٠,٣٧	٦١
اجمالي الانتاج	١٨,٣٣٢,٢	٪١٠٠	١٦,٤٣٥
اجمالي الانتاج العالمي	٥٦,٤١٠,٠(٣)		٥٤,٣٠٠
نسبة مساهمة دول الأوبك في الانتاج العالمي :	٪٣٢,٥	٪٣٠,٣	

(١) متوسط الانتاج اليومي للفترة يناير / يونيو ١٩٧٣ .
(٢) متوسط الانتاج اليومي للفترة يناير / نوفمبر ١٩٧٣ .

وقد بلغ اجمالي صادرات الأقطار الأعضاء في المنظمة من البترول الخام في عام ١٩٧٥ / ١٦,٠٨٦ مليون برميل يوميا أي ما يعادل ٥٧,٣٪ من مجموع صادرات العالم والتي بلغت ٢٨,٠٥٥ مليون برميل يوميا .

والأسـواق الرئيسيـة للأقـطار العربية المصدرة للبترول في حينه هي أوروبا الغـربية وتليها دول الشرق الأقصى على رأسها اليابان والامريكتان ثم تأتي دول العالم الأخرى .

غير أن انتاج الدول الأعضاء في منظمة (الأوابك) قد اتخذ بعد ذلك منحنيات مختلفـة نتيجـة بروز منتجين جدد في العالم وترشيد استهلاك الطاقة في الدول الصناعية والمتغيرات في أسعار النفط العالمية وغيرها من العوامل التي كان لها دور في تحديد انتاج الدول الأعضاء .

وجاء انتاج الدول الأعضاء بين عامي ١٩٨١ - ١٩٨٨ على النحو الذي يبينه الجدول التالي وهو يعكس تذبذبا في حجم انتاج الدول الأعضاء نتيجة التغيرات التي طرأت على السوق البترولية من انخفاض الطلب العالمي ثم ارتفاعه في عام ١٩٨٨ .

انتاج الدول الأعضاء في الأوابك من النفط الخام
١٩٨١ - ١٩٨٨ (بآلاف البراميل)

جدول رقم (أ)

السنة / الدولة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الجزائر	٧٩٨	٧٠٥	٦٦١	٦٩٥
البحرين	٤٦	٤٤	٤٢	٤٢
مصر	٦٠٣	٦٢٤	٦٨٢	٧٨٠
العراق	٨٩٧	١٠١٢	١٠٩٩	١٢٢٢
الكويت	١١٣٠	٨٢٣	١٠٥٢	١١٦٠
ليبيا	١٢١٨	١١٣٦	١٠٣٠	٩٥٧
قطر	٤٠٥	٣٢٨	٢٩٤	٤٠٢
السعودية	٩٨٠٨	٦٤٨٣	٤٥٦٩	٤٠٧٩
سوريا	١٦٣	١٣٨	١٦١	١٦٢
تونس	١١١	١٠٧	١١٥	١١٤
الامارات	١٥٠٢	١٢٤٨	١٢١٨	١٢٤٢
المجموع	١٦٦٨١	١٢٦٨٤	١٠٨٢٣	١٠٧٥٥
العالم	٥٨٤٧٩	٥٥٩٧١	٥٥٠٧٣	٥٥٧٧٦
حصة أقطار المنظمة من اجمالي الانتاج العالمي ٪	٢٨,٥	٢٢,٦	١٩,٦	١٩,٣

تتمة جدول انتاج الدول الأعضاء في الأوابك
من النفط الخام ١٩٨١ - ١٩٨٨

جدول رقم (ب)

بآلاف البراميل

الدولة / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الجزائر	٦٧٢	٦٧٤	٦٤٨	٦٤٩
البحرين	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
مصر	٨٩١	٨١٠	٨٩٤	٨٥١
العراق	١٤٠٤	١٨٧٦	٢٣٥٩	٢٧٤٠
الكويت	٩٣٦	١٢٣٨	٩٧٢	١٣٩٧
ليبيا	١٠٢٤	١٣٠٨	٩٧٣	١٠٣٠
قطر	٢٩٠	٣١٤	٢٩١	٣١٩
السعودية	٣١٧٥	٤٧٨٤	٣٩٧٥	٥٠٨٦
سوريا	١٧٧	١٩٤	٢٣٢	٢٧٣
تونس	١١٧	١٠٥	١٠٣	١٠٦
الامارات	١٢٥٦	١٥٥٠	١٦٠٠	١٧٠٠
المجموع	٩٩٣٤	١٢٨٩٥	١٢٠٨٩	١٤٠٩٣
العالم	٥٣٢٢٤	٥٦٠٥٥	٥٥٣٢٥	٥٨٠٤٠
حصة أقطار المنظمة من اجمالي انتاج العالم (٪)	١٨,٦	٢٣	٢١,٨	٢٤,٣

(١) المصدر التقرير السنوي الثاني عشر لمنظمة الأوابك ١٩٨١ - ١٩٨٥ . ثم من احصائيات الأوبك فبراير / شباط عام ١٩٨٩ .

ونلاحظ من خلال تتبع معدلات الانتاج في دول (أوابك) أن معدل الانتاج قد انخفض عام ١٩٨٥ بنسبة ٥,٧٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٤ حيث تراجع من ١٠,٨٠ مليـون برميـل يوميا إلى ٩,٩ مليون برميل يوميا ، كما انخفضت نسبة مساهمة أقطار المنظمة في الانتاج العالمي من النفط الخام من ١٩,٣٪ إلى ١٨,٦٪ .

كمـا انخفض انتاج الدول الأعضاء خلال خمس سنوات من ١٦,٨٪ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨١ (٢٩٪ من انتاج العالم) إلى ٨,٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٥ (١٨,٤٪ من انتاج العالم) .

غير أن انتاج دول أوابك قد ارتفع بعد ذلك ولأول مرة في عام ١٩٨٦ وذلك نتيجة لسياسة منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بالحصول على حصة عادلة من السوق البترولية مما كان له انعكاس على انتاج الدول العربية الأعضاء في المنظمة . فارتفع انتاجها في عام ١٩٨٦ إلى ١٢,٩ مليون برميل يوميا . لتبلغ نسبة انتاج الدول الأعضاء نحو ـ٢٣,٪ من حجم الانتاج العالمي الذي بلغ في العام المذكور ٥٦,١ مليون برميل يوميا[١] ، ليصل انتاج الأوبك في عام ١٩٨٨ إلى حوالي ١٤,١ مليون برميل يوميا وتمثل نسبة ٢٤,٣٪ من اجمالي انتاج البترول في العالم والبالغ ـ٥٨٠٤٠, مليون برميل يوميا .

وجاء انتاج الدول الأعضاء في (أوابك) عام ١٩٨٨ على النحو التالي :

الامارات	١,٧٠٠,٠٠٠ برميل يوميا
تونس	١٠٦,٠٠٠ برميل يوميا
السعودية	٥,٠٨٦,٠٠٠ برميل يوميا
العراق	٢,٧٤٠,٠٠٠ برميل يوميا
الكويت	١,٣٩٧,٠٠٠ برميل يوميا
مصر	٨٥١,٠٠٠ برميل يوميا
البحرين	٤٢,٠٠٠ برميل يوميا
الجزائر	٦٤٩,٠٠٠ برميل يوميا
سورية	١٩٤,٠٠٠ برميل يوميا
قطر	٣١٩,٠٠٠ برميل يوميا
ليبيا	١,٠٣٠,٠٠٠ برميل يوميا

(١) حسب احصاءات منظمة (أوبك) في عددها الصادر في فبراير / شباط ١٩٨٩ (احصائيات الطاقة والبترول) . علماً بأن انتاج الامارات وصل الى حوالي ـ٢,٠ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٩

واحتلت الدول الأعضاء في منظمة (الأوابك) أهمية متميزة أيضاً في احتياطياتها وانتاجها من الغاز بالنسبة لاحتياطيات وانتاج الغاز عالمياً .

وحسب تقـديـرات المنظمة فإن احتياطيات الدول الأعضاء من الغاز في عام ١٩٨٥ بلغت ١٥ تريليون متر مكعب ، أي ما يعادل (١٥٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة) وارتفعت في مطلع عام ١٩٨٧ الى ١٧,٤ تريليون متر مكعب (أي ما يعادل حوالي ١٧٪ من الاحتياطي العالمي ثم الى ٢٤,٣ تريليون متر مكعب في عام ١٩٨٨[١] وتبقى هذه الاحتيـاطيـات من الغـاز بحـاجة إلى مراقبة مستمرة خصوصا بعد الاكتشافات الجديدة من الغاز غير المصاحب التي لم يعلن عن تقديرات دقيقة عنها وخاصة في دولة قطر والسعودية وسوريا ودولة الامارات .

ونحن بدورنـا نؤكد أن احتياطينا في دولة الامارات من الغاز الطبيعي في عام ١٩٨٨ بحدود ٣٥٥ بليون قدم مكعب من الغاز . مما يشير إلى أن حجم الاحتياطي العربي الاجمالي من الغاز قد شهد تطورات مهمة بالنسبة لحجم الاحتياطي العالمي من الغاز .

وفيما يلي جدول يبين حجم الاحتياطي العربي من الغاز حسب تقديرات منظمة الأوابك في عام ١٩٨٩ .

الدولة	احتياطي الغاز (مليار متر مكعب)
الجزائر	٣٢٣٤
البحرين	١٩٠
مصر	٣٢٥
العراق	٢٦٩٠
الكويت	١٣٧٨
ليبيا	٧٢٨
قطر	٤٤٣٧
السعودية	٥١٩٥
سوريا	٣٧٢
تونس	٨٨
الامارات	٥٧٠٦
المجموع	**٢٤٣٤٣**
عمان	٢٦٤
المجموع العام	**٢٤٦٠٧**

وبشكل عام فإن هناك امكانية لمضاعفة الاحتياطي الحالي عن طريق الاكتشافات الجديدة وتطبيق طرق الاستخلاص المدعم . كما يمكن مضاعفة احتياطيات الغاز نتيجة اكتشاف تجمعات جديدة للغاز .

فمن خلال استعراض وضع الاستكشاف في الوطن العربي نجد أن عدد الآبار الاستكشافية المحفورة في معظم الاقطار العربية لا يزال ضئيلا بالمقارنة مع البلاد الأخرى .

(١) تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر ١٩٨٦ ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ص٧٥ واتصال خاص لمعلومات عام ١٩٨٨ .

سادسا : سياسة المنظمة :

أولا : توسيع عضوية المنظمة والمشروعات المشتركة :

ركزت منظمة الأوابك جهودها خلال العشرين عاما الماضية على انشائها في اتجاهين أساسيين هما :

١ - توسيع عضوية المنظمة ، وتمكنت في هذا المجال من توسيع عضوية المنظمة من ثلاثة أقطار مؤسسة هي (الكويت والسعودية وليبيا) إلى ١١ قطرا وبذلك شملت منتجي النفط العربي عدا سلطنة عمان والجمهورية العربية اليمنية .

٢ - انشاء المشروعات المشتركة ، وفي هذا الاطار تم انشاء خمس شركات منبثقة عن المنظمة بالاضافة إلى معهد النفط العربي للتدريب .

وسندرس هنا المشروعات المشتركة التي قامت بها المنظمة :

سابعاً : مشاريـــع المنظمـــة :

عملت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) على بلورة صيغة للتعاون العربي المشترك ، للافادة من موارد الأقطار الأعضاء وامكاناتهم المتضافرة في انشاء مجموعة من المشروعات العربية المشتركة .

وقد تم بالفعل انشاء خمس شركات هي الشركة العربية البحرية لنقل البترول ، الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (اسرى) ، الشركة العربية للاستثمارات البترولية ، الشركة العربية للخدمات البترولية ، الشركة العربية للاستشارات الهندسية ، اضافة إلى معهد النفط العربي للتدريب .

وقـد بلغ رأس المـال المكتتب للشركات الخمس نحو مليار و٤١٠ ملايين دولار أمريكي . ويوضح الجدول التالي توزيع المساهمة برؤوس الأموال المصرح بها في المشاريع المشتركة :

توزيع المساهمة برؤوس الأموال المكتتبة في المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء في الأوابك (١)

جدول (أ)

المشاريع المشتركة / الدول الأعضاء	الشركة العربية البحرية لنقل البترول ١٩٧٣			الشركة العربية لبناء واصلاح السفن ١٩٧٤		
	عدد الأسهم	٪	بالدولار الأمريكي	عدد الأسهم	٪	بالدولار الأمريكي
السعودية	٦٧٧٨٩٢	١٣,٥٦	٦٧٧٨٩٢٠٠	٦٤٠٤١٦,٧	١٨,٨٤	٦٤٠٤١٦٦٦,٧
الكويت	٦٧٧٨٩٢	١٣,٥٦	٦٧٧٨٩٢٠٠	٦٤٠٤١٦,٧	١٨,٨٤	٦٤٠٤١٦٦٦,٧
الامارات	٦٧٧٨٩٢	١٣,٥٦	٦٧٧٨٩٢٠٠	٦٤٠٤١٦,٧	١٨,٨٤	٦٤٠٤١٦٦٦,٧
العراق	٦٧٧٨٩٢	١٣,٥٦	٦٧٧٨٩٢٠٠	١٦٠٤١٦,٧	٤,٧٠	١٦٠٤١٦٦٦,٧
قطر	٦٧٧٨٩٢	١٣,٥٦	٦٧٧٨٩٢٠٠	٦٤٠٤١٦,٧	١٨,٨٤	٦٤٠٤١٦٦٦,٧
البحرين	٢٤٩٧٥٦	٥,٠٠	٢٤٩٧٥٦٠٠	٦٤٠٤١٦,٧	١٨,٨٤	٦٤٠٤١٦٦٦,٧
ليبيا	٦٧٧٨٩٢	١٣,٥٦	٦٧٧٨٩٢٠٠	٣٧٥٠٠	١,١٠	٣٧٥٠٠٠٠,٠
الجزائر	٦٧٧٨٩٢	١٣,٥٦	٦٧٧٨٩٢٠٠	–	–	–
مصر	٥٠٠٠	٠,١٠	٥٠٠٠٠٠	–	–	–
سورية	–	–	–	–	–	–
رأس المال المكتتب	٥٠٠٠٠٠٠	١٠٠	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠	١٠٠	٣٤٠٠٠٠٠٠٠

المصدر : معلومات مباشرة من منظمة الأوابك .

تكملة جدول المساهمة برؤوس الأموال المكتتبة
في المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء في الأوابك

جدول (ب)

المشاريع المشتركة / الدول الأعضاء	الشركة العربية للاستشارات البترولية ١٩٧٥			الشركة العربية للخدمات البترولية ١٩٧٧			الشركة العربية للاستشارات الهندسية ١٩٨١		
	عدد الأسهم	٪	بالدولار الأمريكي	عدد الأسهم	٪	بالدولار الأمريكي[1]	عدد الأسهم	٪	بالدولار الأمريكي
السعودية	١٧٠٠٠	١٧	٦٨٠٠٠٠٠		١٤	٧٠٩٣٣٨٠	١٣٦٥٠	١١,٣٧٥	١٣٦٥٠٠٠
الكويت	١٧٠٠٠	١٧	٦٨٠٠٠٠٠	٢١٠٠	١٤	٧٠٩٣٣٨٠	١٣٦٥٠	١١,٣٧٥	١٣٦٥٠٠٠
الامارات	١٧٠٠٠	١٧	٦٨٠٠٠٠٠	٢١٠٠	١٤	٧,٩٣٣٨٠	١٣٦٥٠	١١,٣٧٥	١٣٦٥٠٠
العراق	١٠٠٠٠	١٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٥٠	٣	١٥٢٠٠١٠	١٣٦٥٠	١١,٣٧٥	١٣٦٥٠٠٠
قطر	١٠٠٠٠	١٠	٤٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠	١٠	٥٠٦٦٧٠٠	١٣٦٥٠	١١,٣٧٥	١٣٦٥٠٠٠
البحرين	٣٠٠٠	٣	١٢٠٠٠٠٠	٤٥٠	٣	١٥٢٠٠١٠	١٣٦٥٠	١١,٣٧٥	١٣٦٥٠٠٠
ليبيا	١٥٠٠٠	١٥	٦٠٠٠٠٠٠	٢٥٥٠	١٧	٨٦١٣٣٩٠	١٣٦٥٠	١١,٣٧٥	١٣٦٥٠٠٠
الجزائر	٥٠٠٠	٥	٢٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠	١٠	٥٠٦٦٧٠٠	٦٠٠٠	٥,٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
مصر	٣٠٠٠	٣	١٢٠٠٠٠٠	٧٥٠	٥	٢٥٣٣٣٥٠	–	–	–
سورية	٣٠٠٠	٣	١٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠	١٠	٥٠٦٦٧٠٠	٤٨٠٠	٤,٠٠٠	٤٨٠٠٠٠
رأس المال المكتتب	١٠٠٠٠٠	١٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٠٠	٥٠٦٦٧٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠

وسنعمل في هذا المجال على اعطاء فكرة سريعة حول انشاء هذه الشركات وانجازاتها والوقوف على أوضاعها في ضوء المعلومات المتوفرة عن نتائج عملياتها في السنوات الأخيرة .

أولاً : الشركة العربية البحرية لنقل البترول :

بدأت فكرة انشاء شركة عربية بحرية لنقل البترول ، عقب انشاء المنظمة مباشرة[1] وقد كانت أهم العقبات التي واجهت دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ، تتمثل في أن معظم الأقطار الاعضاء في المنظمة لم يكن لها حق نقل بترولها . فقد نصت اتفاقيات الامتياز بأن يكون للشركات صاحبة الامتياز دون سواها حق نقل البترول الذي تنتجه ، وقد كان الأمر يتطلب قبل انشاء هذه الشركة معرفة كمية البترول المتوفرة للنقل وبالتالي الاتصال بشركات البترول العاملة في الدول الأعضاء في المنظمة لمعرفة مدى استعدادها للتعاون مع هذه الشركة ، إلا أن ظروف صناعة البترول تغيرت كثيرا مما زاد القناعة بجدوى الشركة اقتصاديا ، حيث تم تأسيسها في ١٩٧٣/١/٦ واتخذت من مدينة الكويت مركزا لها وقد حدد رأسمال الشركة المصرح به بـ ٥٠٠ مليون دولار والمكتتب به بمائة مليون دولار كما بلغت حصة دولة الامارات العربية المتحدة ٦٧,٩ مليون دولار .

وقد جاء في المادة الخامسة من الفصل الثالث من اتفاقية انشاء الشركة[2] بأن للشركة أن تنشيء شركات تابعة ذات شخصية قانونية متميزة ، أو فروعا في احدى الدول الأعضاء وفي خارج هذه الدول . وفي حالة انشاء شركة تابعة في احدى الدول الأعضاء تقوم الدول الأعضاء بابرام اتفاق لتحديد ما ينطبق على تلك الشركة التابعة من الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية وفي ملاحقها ويجب أن تكون أغلبية رأسمال الشركة التابعة ملكا للشركة .

وتنص المادة السادسة[1] من اتفاقية الشركة على أن (للشركة جنسية كل من الأقطار الأعضاء المساهمة فيها سواء في مواجهة هذه الأقطار أو تجاه الغير) .

---

(١) كلمة عن امكانيات التعاون العربي في صناعة البترول للسيد/ عبد العزيز التركي الأمين العام المساعد للمنظمة ، ابريل / نيسان ١٩٧٤ (طرابلس – ليبيا) .

(٢) راجع اتفاقية انشاء الشركة العربية البحرية لنقل البترول .

(١) راجع المصدر السابق .

وتكـون جميـع أمـوال وأصـول الشركـة مملوكـة ملكية مشتركة وشائعة بين المساهمين بما في ذلك السفن التي يتم تسجيلها تحت علم أي من الدول الأعضاء .

ويجـري توزيـع سفن الشركة لأغراض تسجيلها بين أعلام الأقطار الأعضاء بوصفها سفنا مملوكة للشركة . ويراعى بقدر الامكان أن يكون توزيع السفن بين تلك الأعـلام على أساس حصص تتناسب مع المساهمة في رأسمال الشركة ، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة كل سفينة بالنظر إلى حمولتها وطرازها وعمرها .

وفي حالة انضمام بلد جديد إلى الشركة أو انتهاء عضوية بلد عضو أو أكثر فيها وكـذلك في حالة حدوث تغيـير في توزيع رأسمال الشركة ، تقوم الجمعية العمومية باتخاذ ما يلزم لاعادة توزيع السفن تحت مختلف الأعلام ولها أيضا اعادة التوزيع عندما تواجه احدى البلدان الأعضاء ظروفا تقتضي نقل كمية متزايدة من بترولها أو في الحالات الأخرى الاستثنائية التي تجعل حمولة السفن التي تحمل علم تلك الدولة غير كافية .

وممـا سبق يتضح أن صلاحيات الشركة العربية لنقل البترول تشمل جميع عمليـات النقـل البحـري للمـواد الهيدروكربونية (البترول الخام والغاز المسيل والمنتجـات البتـروليـة مكـررة أو مصنعة) وتتمتع الشركة بالشخصية القانونية المستقلة والأهلية اللازمة لتحقيق أغراضها ، ولها جنسية كافة الأقطار الأعضاء المساهمة فيها . وقد أعطيت الشركة امتيازات وتسهيلات الشركات الوطنية في تلك الأقـطار ، بالاضـافـة إلى الدعم والحماية وكذلك بعض الامتيازات والتسهيلات الأخرى التي نصت عليها اتفاقية انشائها ، هذا ومن الجدير بالذكر أن الشركة تمارس نشاطها على أسس تجارية بحتة .

وقد باشرت الشركة أعمالها منذ تأسيسها ، وقد قامت في نطاق مباشرة عملها الفعلي في ٢٣ فبراير / شباط عام ١٩٧٣ بالتعاقد على بناء ناقلتين[١] . حمولة كل منهما ٢٧٨,٠٠٠ طن مع شركة شانترز ذي أتلانتيك الفرنسية تسلمت احداهما في

(١) الشركة العربية لنقل البترول – التقرير السنوي ١٩٧٤ .

أوائل أكتوبر / تشرين أول عام ١٩٧٧ وتسلمت الثانية في أوائل مارس / آذار عام ١٩٧٨ كما تعاقدت مع شركة برايمر فولكان الألمانية الغربية على بناء ناقلتين أخريين حمـولة كل منهما ٣١٨,٠٠٠ طن تسلمت الأولى في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٦ ، وتسلمت الثانية في ابريل / نيسان عام ١٩٧٧ وبلغ اجمالي الاستثمارات في هذه العقود حوالي ٢٤٠ مليون دولار أمريكي .

ومما لا شك فيه أن التطورات التي حدثت على صعيد ملكية الأقطار الأعضاء لمجمـوع أو للقسم الأكبـر من أسـهم شركـات البتـرول العاملة في أراضي الدول الأعضـاء ، كانت ستمكنهـا من الاستفادة من حق نقل البترول من أراضيها ، وبـالتالي زيادة فرص النجاح والتوسع في مجال النقل البحري أمام هذه الشركة العربية الهامة .

وقد تطور نشاط الشركة فيما بعد ليصل عدد ناقلاتها في احدى المراحل إلى ١٠ ناقـلات منها ٨ ناقلات للنفط وناقلتان للغاز المسيل ، تم بيع خمس ناقلات منها بسبب ظروف السوق البترولية وأسباب أخرى .

وتعمل الشركة في هذه المرحلة على اعادة النظر في استراتيجية عملها ، لتتمكن من الاستمرار وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها . وعملت الشركة طوال فترة عملها على تعريب الوظائف الفنية المتخصصة في صناعة النقل البحري ، وأوفدت لهـذا الغـرض ٢٢٨ طالبـا عربيا للدراسة على حسابها في الأكاديميات البحرية العـربية والبريطانية ، يعمل بعضـهم الآن في الشركة ، والبعض الآخر في شركات وطنية للنقل البحري .

وتواجه الشركة حاليا[٢] جملة من الصعاب في عملها ، ناتجة عن عدة عوامل من أبـرزهـا عدم اهتمام الدول المالكة للشركة بتشغيل ناقلاتها ، وعدم التوازن بين العرض والطلب في سوق نقل البترول والغاز ، والتوسع في استخدام الأنابيب لنقل النفط واكتشاف مصادر للنفط في مناطق قريبة من الدول المستهلكة التي أخذت

(٢) التقرير السنوي للشركة لعام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ .

تنتهج سياسات عديدة تهدف إلى تحسين كفاءة استهلاك الوقود والحفاظ على الطاقة ، والتحول إلى مصادر الطاقة البديلة من فحم وغاز وطاقة نووية وغيرها .

أما في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ فقد استمرت الشركة كذلك في عرض ناقلاتها في الأسواق العالمية وأمكن تأجيرها لشركات عالمية كبرى وأمكن بذلك توفير فرص عمل اضافية وبأسعار جيدة .

ثانياً : الشركة العربية لبناء واصلاح السفن «أسرى» :

تعتبر منطقة الخليج العربي منطقة ملائمة لاقامة مثل هذا المشروع ، بالنظر للعدد الهائل من ناقلات البترول التي ترتاده ، ويعتبر موقع الخليج العربي نموذجيا لصيانة واصلاح السفن اذ تفد إليه الناقلات بعد أن تكون قد أفرغت حمولتها ومن ثم تصبح صيانتها في منطقة الخليج العربي أمرا مفضلا فنيا واقتصادياً .

وقد كان المشروع من أوائل المشاريع التي أولتها المنظمة عناية كبيرة ، حيث قامت بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وعمل الاتصالات اللازمة للتأكد من ربحية المشروع ، وقد وافق مجلس وزراء المنظمة على اتفاقية انشاء هذه الشركة في ٤ سبتمبر / أيلول ١٩٧٣ ثم وقع عليها الوزراء في ٨ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٣ حيث أصبحت نافذة من هذا التاريخ . ومقر الشركة مدينة المنامة بالبحرين .

وتعد هذه الشركة مشروعا قومياً يهدف إلى تطوير الصناعة في منطقة الخليج العربي ، وإلى تدريب مواطني الأقطار الأعضاء على صناعة واصلاح وصيانة السفن بجانب كونها مشروعا تجاريا يمارس نشاطه على أساس تجاري .

وتهدف الشركة إلى القيام بجميع عمليات البناء والاصلاح والصيانة لجميع أنواع السفن والناقلات ووسائل النقل البحري الأخرى ، المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية وقد بدأت الشركة نشاطها ببناء حوض جاف في البحرين لخدمة السفن وبوجه خاص ناقلات البترول في مجال الصيانة والاصلاح ، ومن المنتظر أن تتوسع أعمال الشركة مع نمو القدرات الفنية لديها حتى تتمكن من صناعة وبناء السفن .

وقد نصت اتفاقية الشركة على أن لها القيام بجميع الأعمال التجارية والمالية[1] التي تساعدها على تحقيق أغراضها كما أن لها الحق في انشاء شركات متفرعة أخرى في أي قطر عضو آخر غير دولة المقر أو انشاء فروع أو مكاتب ادارية أو أحواض للتجهيز وممرات للسفن إلى غير ذلك من المرافق الضرورية لنشاطها .

وتنص اتفاقية انشاء الشركة على أن رأس المال المصرح به مائة مليون دولار والمكتتب به ثلاثون مليون دولار مقسمة على ثلاثين ألف سهم قيمة السهم الاسمية مائة دولار .

وبالنظر لأهمية هذا المشروع وضرورة اخراجه الى حيز الوجود في أسرع وقت ممكن ، فقد شكل مجلس وزراء المنظمة لجنة وزارية خاصة من كل من وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ووزير التنمية والخدمات الهندسية في دولة البحرين لمتابعة دراسات المشروع مع الشركات الاستشارية المتخصصة ، ولقد تبين من الدراسة أن هذا المشروع بالرغم من أنه لا يعتبر من المشاريع ذات الربح العاجل إلا أنه يهدف إلى تطوير الصناعة في المنطقة وتدريب مواطني الأقطار الأعضاء على صناعة واصلاح السفن . ولقد قامت اللجنة بتكليف مؤسسات استشارية هندسية أولية لتقدير كلفة بنائه ، وتمت هذه الدراسة فعلا ، كما قامت اللجنة بارساء مناقصة الحفر البحري لموقع الحوض الجاف في البحرين ، وكذلك الطريق الرملي الذي سيربط الموقع بجزيرة المحرق في البحرين إلى (شركة فالكون دريد جنج كونسورتيوم) وبلغت قيمة المناقصة ٦,٩٤٠,٠٠٠ دينار بحريني وكانت ملكية الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية ملكية تامة لهذه الشركة . أما بالنسبة للبرنامج الزمني فإن الدراسة توقعت أن تنتهي أعمال تصميم وانشاء الحوض الجاف ويبدأ العمل فيه في النصف الأول من شهر ابريل / نيسان عام ١٩٧٧ بحيث يكون معدا لاصلاح ناقلات تصل حمولتها الساكنة إلى ٣٥٠ ألف طن في المرحلة الأولى ويمكن توسيعه في المرحلة الثانية لاستقبال ناقلات حمولتها الساكنة تصل إلى ٥٠٠ ألف طن .

---

(١) راجع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – تقرير موجز عن نشاط المنظمة خلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٣ .

وتقتصر أهلية المساهمة في الشركة على الأقطار الأعضاء في المنظمة ، كما يحق لهذه الأقطار أن تعهد بتمثيلها في ممارسة أهلية المساهمة لأية هيئة أو مؤسسة أو شركة تابعة لها من أشخاص قانونها العام أو الخاص ، علاوة على ذلك يحق لكل قطر عضو أن يتنازل عن عدد من أسهمه لصالح مواطنيه من الأشخاص الطبيعيين ، أو الاعتياديين في الاكتتاب وذلك بما لا يتجاوز ٤٩٪ من مجموع الأسهم المخصصة له وبشرط ألا يزيد ما يملكه كل شخص عن عشرة بالمائة من مجموع الأسهم المتنازل عنها . ولا يجوز لأية هيئة أو مؤسسة أو شركة تتمتع بجنسية أي من الأقطار الأعضاء أن تكتسب أسهمها في الشركة إلا إذا كان جميع رأسمالها ملكا لذلك القطر المعني أو للمواطنين فيه .

وبموجب اتفاقية انشاء الشركة تقوم «أسرى» بعمليات اصلاح وصيانة جميع أنواع السفن والناقلات ووسائل النقل البحري المتعلقة بنقل المواد الهيدروكربونية وغيرها .

وقد تمكنت الشركة من تشييد حوض جاف استطاع خلال الفترة من ١٩٧٧ – ١٩٨٥ اصلاح ٧٠٠ سفينة بلغ مجموع حمولتها أكثر من ١٠٠ مليون طن ساكن .

وضربت الشركة رقما قياسيا في نسبة تشغيل الحوض الجاف حيث تراوحت خلال السنوات العشر الماضية ما بين ٨٠ و٩٥٪ كما ظلت الشركة لسنين عديدة تتصدر جميع الأحواض العالمية في عدد ناقلات النفط العملاقة التي تصلها في كل عام .[١]

ومن أبرز انجازات الشركة خلال مسيرتها هي تدريب وتشغيل الكوادر العربية مما رفع نسبة العاملين العرب في الشركة الى ٧٣٪ في كافة المستويات العاملة وبخاصة الدرجات الفنية العليا والادارية الهامة .

---

(١) احصائية مجلة (DRY DOCK) العالمية .

ولكن الشركة تواجه في هذه المرحلة بعض المشكلات الناتجة بالدرجة الأولى عن عدم تمتعها بالحماية في العمل من قبل الدول المالكة مما يجعلها في وضع غير متكافيء مع الأحواض المنافسة لها وخاصة في سنغافورة وكوريا الجنوبية .

وسنستعرض في هذا المجال أهم نشاطات الشركة في عام ١٩٨٦ وذلك في ضوء المعلومات التي وفرها التقرير السنوي للشركة عن نشاطاتها في هذا العام .

فقد زاد معدل التشغيل الصافي لمنشآت الشركة خلال عام ١٩٨٦ بنسبة ٢٠٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٥ .

وأبرمت الشركة في العام المذكور اتفاقيات خدمة مع شركة (موس روزنبرك فيرفت أية / أس) التي دعمت من قدرة (أسرى) على اجراء الاصلاحات لناقلات الغاز ومع شركة (هيتاشي روسين كوربوريشن) ، وهي من كبريات الشركات العالمية في بناء واصلاح السفن ، بالاضافة إلى أنها من الشركات الرائدة في تقنية بناء ناقلات الغاز وصيانتها .

وتمكنت الشركة من اجتذاب ملاك السفن الأجانب لاصلاح ناقلاتهم في الحوض الجاف التابع للشركة من بينهم ملاك السفن من اليونان والمملكة المتحدة ، وهونج كونج وأسبانيا واسكنديناڤيا . وذلك في وقت شكلت فيه السفن العربية التي تم اصلاحها في منشآت الشركة خلال عام ١٩٨٦ حوالي ٢٥٪ من المجموع العام لعدد السفن التي تم اصلاحها .

وفي مجال الانتاج حققت الشركة نسبة عالية في تشغيل الحوض الجاف على الرغم من تردي الأوضاع في سوق أعمال اصلاح السفن ، وكان من أبرز انجازاتها في هذا المجال الانتهاء من اصلاح رفاص وزنه ٦٢,٥ طن لناقلة النفط العملاقة «هاوي» ورفاص مماثل لناقلة النفط العملاقة «زينت جونو» .

كما تمكنت الشركة من اتمام مقاولة لتصنيع انشاءات فولاذية متنوعة لمشروع شركة البترول الوطنية الكويتية وبلغ مجموع وزن هذه الانشاءات ٣٨٥ طنا .

الأنشطة التسويقية والتجارية :

كرست (اسرى) جهودها في عام ١٩٨٦ للعمل على رفع معدلاتها الانتاجية ، بالرغم من الكساد المستمر في سوق الشحن البحري ، ونجحت الشركة بفضل محافظتها على معدلات أسعارها التنافسية ، وابرامها لعدد من اتفاقيات اصلاح السفن مع بعض الملاك في الحصول على حصة كبيرة من أعمال السفن المتوفرة . وبلغ معدل شغل الحوض الجاف نسبة ٦٧ بالمائة .

وقد بلغ عدد ناقلات النفط العملاقة الضخمة التي أصلحت في الحوض الجاف ١٢ ناقلة . كما وصل مجموع السفن التي تم تسفينها واصلاحها إلى ٥٢ سفينة وبلغ مجموع السفن التي أصلحت وهي عائمة ٢١ سفينة .

وعملت الشركة في السنوات الأخيرة على تخفيض مصاريف التشغيل وحققت في ذلك نجاحا بارزا ، فعلى الرغم من زيادة المبيعات بمعدلات فاقت كل التوقعات ، وعلى الرغم من المعدل الكبير في أنشطة الشركة فقد أمكن تحقيق تخفيضات في مصاريف التشغيل بنسبة ٧,٣٪ من ميزانية ١٩٨٦ وبنسبة ١٤,٣٪ بالمقارنة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ .

وفي اطار متابعتنا لانجازات الشركة نود الاشارة إلى أن (أسرى) حققت خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٧ نتائج عملية جيدة .

وقد بلغ دخل الشركة خلال الفترة المذكورة ضعف ما كان عليه خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٨٦(١) .

ووصلت نسبة تشغيل الحوض الجاف إلى ٩٠٪ كما شهد معدل الانتاجية ارتفاعا ملحوظا ، وذلك في وقت تعاني فيه أحواض اصلاح السفن في مختلف أنحاء

---

(١) تقرير الشركة عن انجازاتها في النصف الأول من عام ١٩٨٧ .

العالم من مشاكل أدت إلى اغلاق بعضها أو تقليل نشاطها وتسريح كثير من العاملين فيها .

ومن الاصلاحات الرئيسية التي شهدتها هذه الفترة اصلاح شامل لمحرك ناقلة بلغت حمولتها ١١٧ ألف طن وتحويل ناقلة نفط ضخمة إلى ناقلة للمنتجات .

كما واصلت الشركة في النصف الثاني من عام ١٩٨٧ نشاطها المتسارع في مختلف المجالات .

فقد شهد عام ١٩٨٧ تفوقا ملحوظا في جنسيات ملاك السفن الذين قاموا باصلاح سفنهم في الشركة ، سواء من حاملي الجنسيات العربية في منطقة الخليج العربي أو من اليونانيين واليابانيين والنرويجيين والسويديين والبريطانيين والأسبان والأمريكيين .

كما اتسمت عمليات الاصلاح بالشركة بالتطور الفني ، حيث قامت على سبيل المثال باصلاح للناقلة «تكساكوريبيان» التي تزيد حمولتها الساكنة عن ٢٥٠ ألف طن في ١٩٨٧/٩/١٩ .

واستمرت الشركة في عام ١٩٨٧ بتوسيع نطاق عملياتها لتشمل أنواعا وأحجاما أكثر من السفن مستفيدة من الخبرات العالمية المتطورة في هذا المجال .

الأمر الذي ساهم في زيادة دخل الشركة ليضعها على الطريق الذي اختطته لنفسها في تطوير امكاناتها الفنية ، بصورة مستمرة على الرغم من الصعوبات التي تواجهها هذه الشركة ، بسبب استمرار ظروف الحرب المحيطة بالمنطقة والتي تدفع بعض الزبائن لاجراء عمليات الصيانة والتصليح في مكان آخر .

ثالثا : الشركة العربية للاستثمارات البترولية «ابيكورب» :

قامت فكرة انشاء هذه الشركة في نطاق منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

لتمويل صناعة البترول ، لأن هذه الصناعة تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتحتاج إلى عدة مصادر لتمويلها . كما أن التطورات السريعة التي حدثت في قطاع البترول في المنطقة العربية قد خلقت ظروفا ملائمة للاستثمارات البترولية سواء في مجال التكرير أو التصنيع واستغلال الغاز الطبيعي ، إلى غير ذلك من أوجه النشاطات البترولية التي يتحتم على الأقطار العربية أن تتولاها بنفسها ، بعد أن تمكنت من تغيير الشكل التقليدي للامتيازات ، وأصبحت لها الهيمنة على مصادرها البترولية وكيفية استغلالها . ولقد كانت هذه الحاجة ماثلة أمام المسؤولين في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ نشأتها ومباشرتها دراسة المشروعات المشتركة بين الأقطار الأعضاء ، الأمر الذي حدا بها إلى إنشاء شركة للاستثمارات البترولية في ٢٣ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٥ وقد اتخذت مدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية مقرا لها .

وجاء انشاء هذه الشركة في وقت بدأت فيه الصناعة البترولية العربية تشق طريقها بسرعة كبيرة الأمر الذي تطلب توفير استثمارات مالية كبيرة لتوظيفها في هذا القطاع .

وقد أشارت الدراسات في حينه إلى أن قطاع التكرير في العالم وانتاج مصافٍ جديدة حتى عام ١٩٨٠ يحتاج وحده إلى ما يزيد عن ٦٠ بليون دولار يخص العالم العربي فيها ما لا يقل عن خمسة مليارات دولار . وذلك اضافة إلى ما تحتاجه صناعة الأسمدة والبتروكيماويات والصناعات المساعدة .

كل تلك الحقائق التي سبق ذكرها ، كانت وراء اهتمام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، بمشروع الشركة العربية للاستثمارات البترولية وبأغراضها التي جاءت في المادة الثالثة من الفصل الثاني من اتفاقية انشائها[1] ، وهي انشاء وتنمية المشروعات البترولية وأوجه النشاط المتفرعة أو المساعدة أو المرتبطة أو المكملة لهذه المشروعات والصناعات ، من اعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة وذلك بما يعود على الأقطار الأعضاء ، ويدعم قدراتها في الاستفادة من

---

(١) راجع اتفاقية انشاء الشركة العربية للاستثمار البترولية .

ثرواتها البترولية واستثمار مدخراتها بما يعزز طاقاتها الاقتصادية والمالية .

وقد نصت اتفاقية تأسيس الشركة بأن تقوم بكافة العمليات اللازمة لتحقيق أغراضها ، في الأقطار الأعضاء . وفيما عدا ذلك تعطى الأفضلية للمشاريع في الأقطار العربية الأخرى . ولها بصفة خاصة أن تقوم بما يلي :

١ – دراسة واعداد المشروعات التي يمكن للشركة أن تستثمر فيها أموالها .

٢ – أن تقيم فروعا ومكاتب للشركة وأن تنشيء شركات مالية تابعة لها ، وذلك داخل وخارج الدول الأعضاء .

٣ – أن تساهم في الشركات المتخصصة في القطاعات المتعلقة بأغراض الشركة .

٤ – أن تنشيء بموافقة مجلس وزراء المنظمة الشركات المتخصصة في القطاعات المتعلقة بأغراض الشركة .

٥ – أن تشتري وتتصرف في أسهم وحصص رأسمال الشركات والمؤسسات العاملة في القطاعات المتعلقة بأغراض الشركة وذلك سواء في الأقطار الأعضاء أو غيرها من الأقطار .

٦ – أن تشترك في عمليات اصدار وضمان تصريف الأوراق المالية الخاصة بالشركات والمؤسسات التي تنشأ أو تعمل في الأقطار الأعضاء في قطاع الصناعات البترولية .

٧ – أن تمنح قروضا متوسطة أو طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات والعمليات في قطاع الصناعات البترولية .

وتراعي الشركة عند منحها قروضا لمشروع ، في الأقطار الأعضاء أن تحصل على

ضمان القطر لسداد أصل القروض والفائدة . واذا كان المشروع خارج الأقطار الأعضاء فلا يمنح هذا القرض إلا بضمان قطر عضو .

وللشركة أن تقدم كفالتها للقروض المتوسطة والطويلة الأجل التي تمنحها مؤسسات مالية أو تجارية أخرى ، على أن تتوفر في هذه القروض كافة الشروط المطلوب توفرها في عمليات الاقراض المماثلة التي تقوم بها الشركة لحسابها .

وتتخذ الشركة الاحتياطات اللازمة لاستخدام القروض التي تمنحها أو تكفلها للغرض الذي منحت من أجله هذه القروض .

٨ - أن تصدر السندات وأن تقترض من أسواق كل من الأقطار الأعضاء بعد الحصول على موافقتها وكذلك من الأسواق المالية العالمية .

كما يجوز للشركة أن تقترض من حكومات الأقطار الأعضاء مباشرة ، أو عن طريق احدى مؤسساتها سواء لتمويل عملياتها بصفة عامة ، أو لتمويل مشروع محدد بالذات . ولا يجوز بأية حال أن يتعدى مجموع ديون الشركة في أي وقت المبلغ الذي تكون الجمعية العمومية للشركة قد وضعته كحد أقصى لاقتراضها ، كما تحرص الشركة بالنسبة إلى حجم الديون التي تلتزم بها ومواعيد سدادها وشروطها على الاحتفاظ دائما بمركز مالي تتوفر فيه السيولة والملاءمة المالية .

وتحدد الشركة تكاليف القروض التي تمنحها والعمولة وطرق وفاء الدين ومواعيد الاستحقاق والدفع وتراعي الشركة في القروض التي تمنحها أن يجري سدادها مع فوائدها بذات العملة التي تم بها الاقتراض .

٩ - أن توظف بصفة مؤقتة ما يفيض عن حاجتها المباشرة من الأموال السائلة على أن يراعى في هذا الصدد توقيت التزامات الشركة قبل الغير والمسحوبات المتوقعة على قروضها ، وبصفة عامة الحرص على سيولة الأصول المستثمرة فيها وقابلية العملات المقومة بها هذه الأصول للتحويل . وقد حدد رأسمال

الشركة المصرح به ٣٦٠٠٠ مليون ريال سعودي . أما رأسمال الشركة المكتتب فقد حدد بمبلغ ١٢٠٠ مليون ريال سعودي ، وينقسم إلى مائة ألف سهم القيمة الاسمية لكل منها اثنا عشر ألف ريال ، تم الاكتتاب فيها جميعها كما تم توزيعها على الدول الأعضاء . وبلغت حصة دولة الامارات العربية المتحدة ٢٠٤ ملايين ريال سعودي .

وقامت الشركة في أول عام ١٩٨٢ بتحويل عملة رأس المال من الريال السعودي إلى الدولار الأمريكي وأصبح رأسمال الشركة المكتتب به ٤٠٠ مليون دولار .

وتقوم الشركة بالاسهام بتمويل المشروعات والصناعات البترولية ، وأوجه النشاط المتفرعة والمساعدة والمرتبطة أو المكملة لهذه المشروعات والصناعات . وتشارك «أبيكورب» برؤوس أموال عدد من المشروعات العربية المشتركة في الامارات والأردن وتونس والعراق وليبيا والسعودية ، والبحرين وفي شركات عربية مشتركة مع جهات غير عربية . كما أنها تقدم القروض لمشروعات عربية متعددة .

وبلغت جملة مساهمات الشركة العربية للاستثمارات البترولية ، المدفوعة وفقا لتقاريرها في رؤوس أموال أحد عشر مشروعا عربيا بتروليا مشتركا ٨٠ مليون دولار أمريكي ، حتى نهاية عام ١٩٨٥ . كما تمكنت الشركة منذ عام ١٩٧٦ وحتى نهاية ١٩٨٥ من المشاركة في ادارة وتدبير ٦١ قرضا قيمتها الاجمالية تسعة مليارات دولار أمريكي . وتبلغ حصتها في هذه القروض حوالي ٩٠٠ مليون دولار ، قدمت لمشاريع نفطية في الأقطار الأعضاء في المنظمة ومجموعة من الدول العربية .

كما استطاعت الشركة خلال الفترة الزمنية السابقة تحقيق أرباح تزيد على ٣٥٠ مليون دولار أمريكي ، وزعت على الدول المساهمة قرابة ١٣٠ مليون دولار أمريكي .

وقد بلغت أرباح الشركة في عام ١٩٨٥ وحده حوالي ٤١ مليون دولار تم توزيع نحو ٢٠ مليون دولار منها على المساهمين . وقد أظهرت الحسابات الختامية للشركة في نهاية ١٩٨٥ أن اجمالي الأصول وصل إلى ٨٧٤ مليون دولار كما بلغ اجمالي حقوق المساهمين بعد احتساب توزيع الأرباح ٥٨٦ مليون دولار تمثل حوالي ٦٧٪ من اجمالي الأصول و٦٠٠ مليون دولار في منتصف عام ١٩٨٦ مما يجعل الشركة من بين أقوى المؤسسات المالية العربية من ناحية كفاءة رأس المال .

كما قامت الشركة في نهاية عام ١٩٨٥ بترحيل مبلغ ٥٤ مليون دولار من مجموع أرباحها في السنوات الماضية غير الموزعة ليصبح الاحتياطي العام ١٠٠ مليون دولار .

وقد نجحت الشركة خلال عام ١٩٨٥ في تأسيس شركات مشروعات مشتركة جديدة بالمساهمة مع شركاء عرب أو أجانب ذوي خبرات فنية عالمية كالشركة العربية لأنظمة التحكم والقياسات الدقيقة «أريكسون» ومقرها البحرين وتساهم «أبيكورب» فيها بنسبة ٣٠٪ من رأس المال البالغ ٣٠ مليون دولار والشركة العربية للمسح الجيوفيزيائي ومقرها الجماهيرية العربية الليبية ويبلغ رأس مال الشركة ١٢ مليون دينار ليبي تساهم فيه الشركة بنسبة ٤٠٪ أما الشركة الثالثة التي ساهمت في تأسيسها فهي الشركة العربية التركية للأسمدة الكيماوية ومقرها تركيا بنسبة ١٢,٥٪ من رأسمالها .

كما شاركت «أبيكورب» خلال عام ١٩٨٥ في ادارة وتدبير قروض لمشروعات مرتبطة بالقطاع البترولي بلغ مجموعها ٤٧٧ مليون دولار بلغت حصة الشركة النهائية فيها حوالي ٩٧ مليون دولار ، حيث ساهمت كمدير رئيسي في قرض قيمته ١٤٠ مليون دولار لصالح شركة أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط التي تملكها مناصفة شركتان جزائرية وايطالية لتمويل الاحتياطيات الجارية للشركة . كما ساهمت «أبيكورب» كعضو في مجموعة محدودة من البنوك في تمويل القرض التجاري البالغ ١٨٠ مليون دولار لتمويل انشاء مصفاة للتصدير بالجبيل بالسعودية والملوكة مشاركة بين بيترومين وشركة مصفاة شل المحدودة . وقد بدأ بالفعل تشغيل هذه المصفاة والتي صممت للتعامل مع جميع أنواع النفط الخام الموجود في السعودية وذلك بطاقة انتاجية قدرها ٢٥٠ ألف برميل يوميا . وشاركت «أبيكورب» كمدير رئيسي في قرضين لشركة تركية قيمتهما ٣٥٧ مليون دولار عن طريق تسهيلات قروض .

وقد توزعت نشاطات وقروض الشركة جغرافيا وخص العالم العربي ٦٦,٢٪ أوروبا الغربية ١٧,٢٪ والولايات المتحدة وكندا ٩,٨٪ واليابان والشرق الأقصى ٣,٦٪ ودول أخرى ٣,٢٪ .

والجدول التالي يبين مساهمات الشركة في المشروعات الجديدة وتحت الانشاء والعاملة(1)

مساهمات الشركة	راس المال المصدر	حصة ابيكورب	المساهمون الآخرون	نشاطات المشروع وتاريخ مساهمة ابيكورب
أ - مشروعات مشتركة جديدة				
١ - الشركة العربية لأنظمة التحكم والقياسات الدقيقة (اريسكور) البحرين	٢٠ مليون دولار أمريكي	٣٠٪	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية الشركة الوطنية للتصنيع (السعودية) شركة كمبسشن انجنيرنج	هندسة وتصميم وتصنيع وصيانة أجهزة القياسات الدقيقة وأجهزة التحكم ، منذ عام ١٩٨٥
٢ - الشركة العربية للمسح الجيوفيزيائي (اجيسكو) الجماهيرية الليبية	٤ ملايين دينار ليبي	١٠,٠٪	الشركة العربية للخدمات البترولية جيوسورس البريطانية شركة النفط الوطنية الليبية	تقديم خدمات المسح الزلزالي والسيزمي ذات التقنية المتقدمة في العالم العربي منذ عام ١٩٨٥
٣ - الشركة التركية العربية للأسمدة (تاجاش)	١٠ ملايين دولار أمريكي .	١٢,٥٪	شركة صناعة الكيماويات البترولية - الكويت شركة الصناعات الكيماوية المغربية - تونس الشركة العربية للاستثمارات العامة المحدودة - دبي الشركة التركية لصناعات الأسمدة شركة البحر الأبيض المتوسط لصناعة الاسمدة شركة طوروس لصناعة الأسمدة والكيماويات	انتاج نترات الكالسيوم النشادري وثنائي فوسفات الأمونيا منذ عام ١٩٨٥
ب - مشروعات مشتركة قيد التنفيذ				
٤ - الشركة العربية لكيماويات المنظفات (ارادت)	٣٦ مليون دينار عراقي	٣٢,٠٪	الحكومة العراقية الحكومة السعودية الحكومة الكويتية الشركة العربية للتعدين - الأردن الشركة العربية للاستثمار - الرياض	انتاج وتسويق الكيل بنزين المستقيم والمادة البناءة ثلاثي فوسفات الصوديوم لتلبية احتياجات منتجي المنظفات الكيماوية العربية منذ عام ١٩٨١

٥ - مشروع مركز الصخيرة لتخزين المنتجات البترولية (باكميد)	٥ ملايين دينار تونسي	٢٠,٠٪	باكتانك اوروبا الشركة السعودية التونسية للاستثمار والتنمية المصرف التونسي الكويتي للتنمية المؤسسة التونسية للانشطة البترولية (ايتاب)	تخزين المنتجات البترولية والبتروكيماوية مع ادارة مرافق التحميل والتفريغ في مركز الصخيرة منذ عام ١٩٨٤
٦ - الشركة السعودية الأوروبية للبتروكيماويات (ابن زهر)	٦٠٠ مليون ريال سعودي (رأس المال المصرح به)	١٠,٠٪	الشركة السعودية للصناعات الاساسية (شابك) انيكيم بوليمري الايطالية نستي أوي الفنلندية	انتاج مادة محسن الجازولين (ام.تي.بي.تي) منذ عام ١٩٨٥
ج - مشروعات مشتركة عاملة				
٧ - مجموعة المصرف العربي والدولي للاستثمار (BALL Holdings) لكسمبرج، باريس، البحرين، لندن ، نيويورك	٧٠ مليون دولار امريكي	٦,٨٪	مؤسسات مالية عربية ودولية تضم ٣٦ مساهما	اعمال مصرفية تجارية واستثمارية منذ عام ١٩٧٧
٨ - شركة غاز البحرين الوطنية (بناغاز) البحرين	٨ ملايين دينار بحريني	١٢,٥٪	شركة نفط البحرين الوطنية (بانوكو) شركة كالتكس	استخلاص وتسويق غاز البترول السائل والمكثفات من غاز البحرين المصاحب منذ عام ١٩٧٩
٩ - شركة صناعة الأسمدة الأردنية المحدودة (JFI) ، الأردن	٥٥ مليون دينار أردني	١٠,٠٪	الحكومة الأردنية شركة مناجم الفوسفات الأردنية الشركة العربية للتعدين البنك الاسلامي للتنمية مؤسسة التمويل الدولية مساهمون آخرون	انتاج وتسويق الأسمدة الكيماوية المركبة (ثنائي فوسفات الأمونيا وفلوريد الالمنيوم) . منذ عام ١٩٨٠
١٠ - الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار (أدووك) الجماهيرية الليبية	١٢ مليون دينار ليبي	٢٠,٠٪	الشركة العربية للخدمات البترولية شركة سانتافي	حفر الآبار وصيانتها في العالم العربي منذ عام ١٩٨٠
١١ - الشركة العربية للاستشارات الهندسية (اريك) ، أبوظبي	١٢,٨ مليون دولار امريكي	١٠,٧٪	شركات النفط الوطنية للدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)	تقديم الخدمات الاستشارية والهندسية والادارية للمشروعات البترولية . منذ عام ١٩٨١ .

(١) تقارير منظمة «الأوابــك» .

وتســاهـم «أبيكـورب» في المـؤتمـرات العربية والندوات المتخصصة ، بتقديم البحوث في مجالات الطاقة والمشروعات وتمويلها ، والقطاعات الاقتصادية المختلفة ، وذلك بالتعـاون مع منـظمـة الأقـطار العـربية المصدرة للبترول بشكل خاص ، والمنظمات العربية الاقليمية . مما أسهم باثراء عمليات تبادل المعلومات والتجارب في مجالات العمل المشترك .

وشاركت «أبيكورب» أيضا المنظمات العربية والشركات الاستثمارية ، باعداد الدراسات القطاعية المختلفة الخاصة ببلورة المشروعات العربية المشتركة ، ودفع عجلة التعاون العربي في مجالات التصنيع وتدعيم مسيرة النمو والتطوير في البلدان العربية .

وقد واصلت «أبيكورب» في عام ١٩٨٧ نشاطها الاقراضي والمشاركة في عدد من المشروعـات النفـطية في الدول العربية . ووقعت في هذا العام على قرض للشركة السورية للنفط لمشروع تسييل الغاز الطبيعي في حقل اليتم ، وشركة مصفاة بانياس لتحديث المصفاة بمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي . كما وقعت قرضا آخر لصالح المـؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز الجزائرية (سونلجاز) لانشاء محطة جديدة في منطقة مرسى الحجاج لتزويد مجمع الصناعات البتروكيماوية بالمنطقة الصناعية في آرزو . وذلك باستخدام الغاز كوقود لتوليد الكهرباء بمبلغ اجمالي قدره ١٨٣ مليون دولار . وتابعت الشركة في عام ١٩٨٧ النشاطات المختلفة والنتائج المالية للمشروعات العربية المشتركة العاملة التي تساهم فيها «أبيكورب» ، وهي شركة غاز البحرين الوطنيـة (بنـاغاز) ومجموعة البنك العربي والدولي للاستثمار ، والشركة العربية للحفر وصيانة الآبار (أدووك) بالجماهيرية الليبية وشركة مناجم الفوسفات الأردنية المحدودة ، والشركة العربية للاستشارات الهندسية (أريك) في أبوظبي ، والشركة العـربيـة لهندسة الأنظمة والتحكم الآلي (أريكسون) في البحرين ومشروع مركز الصخيرة لتخزين المنتجات البترولية والبتروكيماوية (باكميد) في تونس ، والشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي (أجيسكو) في الجماهيرية الليبية .

كما واصلت الشركة في عام ١٩٨٧ متابعة تنفيذ بعض المشروعات المشتركة ، التي تســاهم فيهـا ، ومن أبرزها الشركة العربية لكيماويات المنظفات في العراق

والشركـة التـركيـة العـربيـة للأسمـدة (تانجاش) في تركيا ، والشركة السعودية الأوروبية للبتروكيماويات (ابن زهر) في المملكة العربية السعودية .

وواصلت الشركة جهودها في تقديم الخدمات الاستشارية المالية والفنية ، لبعض المشروعات البترولية والبتروكيماوية العربية الكبرى ، وكذلك التعاون مع المنظمات والمؤسسات العربية لاعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمجموعة من المشروعات العـربيـة المشتـركـة ، تشمل العطريات وانتاج البولي اكريليك وأقطاب الكربون والغرافيت والبولي أستر .

رابعاً : الشركة العربية للخدمات البترولية :

وهي احـدى الشركات التي أنشأتها المنظمة ، للقيام بأعمال التنقيب والحفر والاستكشـاف ومـد خطوط الأنـابيب وغـيرهـا من الخدمات الضرورية للصناعة البترولية ، وذلك نظرا لأن الأقطار العربية المصدرة للبترول تساهم بأكثر من ثلث انتاج العالم الكلّي من البترول الخام وتملك حوالي ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي إلا أن مسـاهمتهـا في مجـال الخـدمات البترولية لا تتمشى مع وزنها الهام كمنتجة ومصدرة للبترول .

ولقد كانت ومازالت شركات البترول الأجنبية العاملة في البلاد العربية ، هي التي تقـوم بجميع العمليات المتعلقة باستكشاف البترول وانتاجه سواء كان ذلك عن طريقها مباشرة أو عن طريق شركاتها أو التي تتعاقد معها . واذا نظرنا إلى مساهمة الأقطار الأعضاء في مجال الخدمات البترولية ، فإننا نجدها تتفاوت من قطر إلى آخـر فشركـة سونطراك في الجزائر تعتبر شركة متكاملة بمعنى أنها تقوم بجميع العمليات البترولية مباشرة ، لما تتمتع به من جهاز فني كفؤ كما تقوم المملكة العربية السعـوديـة ودولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية بجزء من تلك العمليات . إلا أننا نجد أن تلك المسـاهمـة ليست بالحجم المطلوب في الدول الأخرى . ولقد كان السبب في عدم تناسب مساهمة الأقطار الأعضاء في مجال الخدمات البترولية مع دورها في مجال

الانتــاج والتصدير هو أن الشركات صاحبة الامتياز كانت تحتفظ لنفسها بكافة القرارات المتعلقة بفروع الصناعة البترولية (Daown Stream Operations) .

ولقـد شـهد عام ١٩٧٣ تطورا هاما في العلاقة بين حكومات الأقطار المضيفة والشركات صاحبة الامتياز ، حيث أصبحت بعض الأقطار المصدرة للبترول تملك ٦٠٪ من أسهم شركات البترول العاملة في أراضيها ، بينما البعض الآخر قد تملك شركـات البتـرول الأجنبية ملكية كاملة ، ومن ثم أصبح لهذه الشركات دور أقل بالنسبة للصناعات البترولية في حين بدأت حكومات الأقطار المصدرة للبترول تلعب دورا متزايدا في صناعتها البترولية .

وبعد أن أقر مجلس وزراء المنظمة مشروع قانون انشاء الشركة ، فانها باشرت عملها عن طريق انشاء عدد من الشركات الفرعية ذات الاختصاص تعمل في فروع الخدمات البترولية التي تشتمل على الأعمال التالية :

عمليات حفر وصيانة آبار البترول – عمليات معالجة آبار البترول واختبارها – تثبيت وتثقيب أنـابيب آبـار البترول – اجراء التسهيلات الكهربائية المختلفة – تحليـل عينات لب الآبار والزيوت والغاز والمنتجات – استخدام الآلات الحاسبة الالكترونية – دراسات هندسة المكامن – الانشاءات البرية والبحرية لمرافق البترول – المسح الجيوديسي والتصوير الجوي – الأعمال الجيوفيزقية المختلفة .

ولقد تبين من دراسة أولية قامت بها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أنــه بالرغم من أن حجم العمل المتوفر في مجالات الخدمات البترولية في الأقطار الاعضـاء كبـير جدا إلا أن نسبـة مسـاهمـة الشركات والمؤسسات الوطنية فيه منخفضة جدا حيث لا تزيد عن ٤٠٪ في مجالات الحفر وتنخفض لتصبح ٢٠٪ في مجال المسح الجيولوجي والجيوفيزيقي و١٥٪ في مجال تثبيت وتثقيب أنابيب تغليف الآبار و١٠٪ في معالجة الآبار واختبارها أما التسجيلات الكهربائية فليس للشركات الوطنية دور فيها .

فجاء السعي من قبل منظمة (الأوابك) لانشاء الشركة في وقت تثبت فيه الحاجة

الماسة للتعاون العربي في مجال الخدمات البترولية وخاصة في الوقت الذي بدأت فيه الأقطار العربية المصدرة للبترول تتجه إلى السيطرة الكاملة على ثرواتها البترولية .

وفي الاجتماع الذي عقده مجلس وزراء المنظمة في مدينة الرياض ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٥ تم اقرار قانون تأسيس هذه الشركة وبذلك برزت إلى الوجود لتنضم إلى باقي الشركات العربية التي أنشأتها المنظمة . وقد حدد رأسمال الشركة المصرح به بمئة مليون دينار ليبي والمكتتب به ١٥ مليون دينار ليبي موزعة على أسهم قيمة السهم الواحد مائة ألف دينار . وقد بلغت حصة دولة الامارات العربية المتحدة ٢,١ مليون دينار ليبي .

وتنص الاتفاقية على أن لهذه الشركة على غرار غيرها من المشروعات المشتركة التي انبثقت عن المنظمة الاستقلال والأهلية اللازمة لتحقيق أغراضها . وكذلك المزايا والتسهيلات التي تتمتع بها الشركات الوطنية في الأقطار الأعضاء .

كما تنص الاتفاقية على أن أغراض هذه الشركة تتمثل في القيام بأعمال الخدمات البترولية ، وذلك بانشاء شركات متخصصة في واحد أو أكثر من فروع الخدمات البترولية على هدى من الدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية اللازمة لذلك ، كما يدخل في هذه الأغراض تدريب وتأهيل الكوادر الفنية المتخصصة على أن يقوم نشاط الشركة والشركات المتفرعة عنها على أسس تجارية .

وقد أعلن عن تأسيس هذه الشركة رسمياً في يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ واتخذت من طرابلس بالجماهيرية الليبية مقرا لها كشركة قابضة تفرعت عنها شركات خدمات متخصصة في الحفر وصيانة الآبار والجس وهي :

أ - **الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار (أدووك)** : ويبلغ رأسمالها المدفوع ١٢ مليون دولار أمريكي تساهم فيه كل من الشركة العربية للخدمات البترولية وشركة سنتافي بنسبة ٤٠٪ لكل منهما ، والشركة العربية

للاستثمارات البترولية «أبيكورب» بنسبة ٢٠٪ ولدى هذه الشركة احدى عشرة حفارة تعمل كلها في ليبيا .

وحققت الشركة منذ تأسيسها جملة من الانجازات كان من أبرزها في ميدان تدريب الكوادر العربية ، حيث تمكنت خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٥ تدريب حوالي ١٠٠ شخص استطاع نصفهم أن يشغل مناصب مختلفة على أبراج الحفر والورش الميكانيكية والكهربائية للصيانة .

ب – **الشركة العربية للجس الكهربائي بالبصرة** : رأسمال هذه الشركة ستة ملايين دينار عراقي وهي مملوكة بالكامل للشركة العربية للخدمات البترولية ، وتمتلك هذه الشركة ثلاث وحدات جس مع كامل معداتها تعمل كلها في العراق .

جـ – **الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي في ليبيا** : يبلغ رأسمالها المصرح به ٤٠ مليون دولار أمريكي ، والمدفوع ١٢ مليون دولار أمريكي تساهم فيه كل من الشركة العربية للخدمات البترولية بنسبة ٤٠٪ ، والشركة العربية للاستثمارات البترولية ١٠٪ والمؤسسة الوطنية للنفط بالجماهيرية ١٠٪ وشركة جيوسورس المتحدة ٤٠٪ .

ومن خلال استعراضنا لقيام الشركات المنبثقة عن منظمة «أوابك» نرى أن المنظمة غطت من خلال الشركات الأربع التي أنشئت حتى عام ١٩٧٧ معظم نشاطات الصناعة البترولية والاستثمارات البترولية ، وتوقفت في هذا الميدان حتى عام ١٩٨١ عندما حققت قفزة نوعية أخرى بانشاء الشركة العربية للاستشارات الهندسية كشركة تتعامل وتستفيد أساسا من الخبرات العربية في مجال الصناعة النفطية ، وتجميع هذه الخبرات في اطار شركة عربية تكون لها مكانتها العلمية بين الشركات الأجنبية التي تحتكر النشاط في هذا الميدان . وتواصل نشاط «أوابك» في ميدان الاستفادة من الكوادر العربية لتغذية حقل الصناعة النفطية بانشاء معهد النفط العربي للتدريب .

الشركة العربية للاستشارات الهندسية «أريك» :

أسست الشركة العربية للاستشارات الهندسية في مارس / آذار ١٩٨١ واتخذت من مدينة أبوظبي مقرا لها . وجاء تأسيس هذه الشركة كخطوة هامة لتحقيق الاستقلال الذاتي العربي في ميدان الاستشارات والتصاميم الهندسية في قطاع البترول والغاز الذي يعتبر من أهم القطاعات الحيوية والأساسية في الوطن العربي .

وتساهم الشركة بشكل أساسي في تطوير القطاع النفطي في الدول العربية ، عن طريق اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع النفطية والبتروكيماوية وتقديم الخدمات الهندسية المختلفة والدراسات الفنية وتنفيذ المشاريع والاشراف عليها والتي كانت تقدمها الشركات العالمية التي تحتكر السوق نظرا لعمرها الطويل في هذا الميدان .

وكان لهذه الشركة دور أساسي في تجميع الطاقات والخبرات والكفاءات العربية العاملة في مجال الاستشارات الهندسية واعطائها فرصة العمل في نطاق مؤسسة عربية متخصصة ، وجاء قرار انشاء هذه الشركة من قبل المجلس الوزاري لمنظمة «أوابك» في ضوء الدراسات الخاصة التي أثبتت أن حجم العمل في المشروعات البترولية في الدول العربية يتراوح بين ١٠٠ و١٢٠ بليون دولار خلال السنوات العشر التي تلي تأسيس الشركة يصرف منها نحو ٥ إلى ١٠ بالمائة على الدراسات والتصاميم الهندسية لهذه المشروعات «أي نحو ١٠ بلايين دولار أمريكي» .

وأكدت الدراسات أن حجم العمل الكبير في الوطن العربي يدل على أهمية انشاء الشركة ودخولها في هذا الميدان دون منافسة شديدة من الشركات الأجنبية .

كما أثبتت الدراسات الأولية لقيام الشركة ، توفر الخبرات والكفاءات العربية في هذا الميـدان سواء داخل الوطن العربي ، أو في الدول الأوروبية والأمريكية وأن الشركـة ستساهم في تدريب وتكوين الخبرات العربية المتخصصة في التكنولوجيا البترولية الحديثة .

الفكــرة والتنفيــذ :

وقـد طرحت دراســة الجـدوى الاقتصــاديـة لانشاء «أريك» ، على الاجتماع الوزاري لمنـظمـة الأقـطار العربية المصدرة للبترول في يونيو / حزيران ١٩٨٠ بالجـزائـر ، وقرر المجلس الموافقة على هذا المشروع واستمرار الخطوات العملية المؤدية إلى انشاء هذه الشركة في أبوظبي .

وفي الاجتماع الخامس والعشرين لمجلس وزراء المنظمة ، الذي عقد في الثامن من ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٠ قرر المجلس تشكيل لجنة من ممثلي الشركات الوطنية التابعة للأقطار الأعضاء ومن الشركات المنبثقة عن المنظمة والتي ترغب بالمشــاركـة في الشركـة العربية للاستشارات الهندسية ، على أن تجتمع اللجنة المشكلة خلال الشهـر الأول من عام ١٩٨١ ، وذلك لدراســة مشروع الاتفــاقية والنـظام الأساسي ووضعها بالصيغة النهائية وتفويض الأمين العام بالتوقيع على الصيغة النهائية للاتفاقية ، والنظام الأساسي مع دولة الامارات العربية المتحدة .

وقد اجتمعت هذه اللجنة في مقر الأمانة العامة للمنظمة في يناير / كانون الثاني ١٩٨١ ، وتوصلت الى اتفاق حول النصوص النهائية للاتفاقية وملحقاتها بعد أن أجرت التعديلات التي رأتها ضرورية .

وتنفيذا لشروط الاتفاقية فقد تم التوقيع على الاتفاقية بين الطرفين بتاريخ ٢٢ مارس / آذار ١٩٨١ .

قيــام الشركــة :

قامت هذه الشركة تجسيدا لادراك الدول الأعضاء في المنظمة ، لأهمية أعمال الاستشارات الهندسية ودورها الفعال في نقل التكنولوجيا وتنمية الكفاءة العربية في مختلف مجالات الصناعة النفطية .

ولقد حددت اتفاقية انشاء هذه الشركة ، أن الغرض الرئيسي من انشائها هو القيـام بالأعمـال الاستشـارية والهندسية والتصاميم وأعمال الادارة والاشراف الخاصة بانشاء وتنفيذ المشروعات في مجالات صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات والأعمال المكملة .

كمـا حدد الملحق رقم (١) بالاتفـاقيـة نشـاطات الشركة ، بأن تشمل تقديم الخدمات المكتبية والميدانية في جميع مراحل المشروع كدراسة الجدوى الاقتصادية واعـداد التصـاميم الهنـدسية والتعاقد وشراء وتوريد المعدات وبناء المشروع ، وتركيب المعدات والتنفيذ والاشراف على بدء تشغيل المشروع وانتاجه والخدمات اللاحقة الضرورية لاستمرار عمل المشروع بدرجة عالية من الكفاءة . ويتم أداء هذه الخدمات سواء بشكل مباشر من الشركة أو الاشراف على أدائها من جانب شركات أخرى ممثلة في ذلك مصلحة مالك المشروع .

وللشركة في سبيل تحقيق ذلك الغرض مزاولة ما يتعلق في المجالات التالية :

- مرافق الانتاج القائمة في حقول النفط والغاز .
- خطوط نقل ومرافق تخزين النفط والغاز .
- شبكات توزيع المنتجات «خطوط الأنابيب والمستودعات» .
- شبكات تجميع الغازات الطبيعية والمصاحبة .
- مرافق التكرير بما في ذلك انتاج الأسفلت وزيوت التزييت .
- المواد الأساسية لانتاج البتروكيماويات والأسمدة .
- الصنـاعات اللاحقة والمكملة لصناعة النفط والغاز على ألا يتعارض ذلك مع

طبيعة الشركة وغرضها الأساسي .

- الاشتراك في التحكيم الفني وتقديم المشورات الفنية .
- استعمال وشراء براءات الصنع والتصميم للتقنية المتطورة .

الشركـــاء :

الاتفاقية التي أنشئت بموجبها الشركة العربية للاستشارات الهندسية ، وهي اتفاقية مبرمة بين منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، وبين دولة الامارات العربية المتحدة يمثلها وزير البترول والثروة المعدنية .

واتفق الطرفـان في هذه الاتفـاقيـة على انشـاء شركـة باسم الشركة العربية للاستشـارات الهندسية ، مقرها الرئيسي في مدينة أبوظبي ويجوز لها أن تنشيء فروعا أو مكاتب لها داخل دولة المقر أو خارجها .

وهـذه الشركة مساهمة تكون المسؤولية فيها محددة برأسمال الشركة على أن تقتصر المساهمة فيها على شركات النفط الوطنية والشركات المتفرعة عنها في الدول الأعضاء وعلى الشركات المنبثقة عن المنظمة .

وحددت الاتفاقية مدة الشركة بخمسين عاما تبدأ من تاريخ تأسيسها على أنه لا يجوز تجديد مدتها أو حلها وتصفيتها إلا بقرار من الجمعية العمومية بأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال المكتتب به . ولقد حدد رأس المال المصرح به بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمـريكي أما رأس مال الشركة المكتتبة فقد حدد بمبلغ ١٢ مليون دولار أمريكي مقسم إلى مائة وعشرين ألف سهم ، القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ دولار أمريكي تم الاكتتاب بها جميعا ووزعت على النحو المبين في الجدول التالي :

الشركات العربية المساهمة في «أريك»

اسم الشركة المساهمة	مقر الشركة المساهمة	عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة السهم بالدولار الأمريكي
شركة بترول أبوظبي الوطنية	أبوظبي	١٣٦٥٠	١,٣٦٥,٠٠٠
شركة نفط البحرين الوطنية	المنامة	١٣٦٥٠	١,٣٦٥,٠٠٠
شركة (سوناطراك) الجزائرية	الجزائر	٦٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
المؤسسة العامة للبترول والمعادن	الرياض	١٣٦٥٠	١,٣٦٥,٠٠٠
الشركة السورية لتخزين المواد البترولية	دمشق	٣٦٠٠	٣٦٠,٠٠٠
الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية	دمشق	١٢٠٠	١٢٠,٠٠٠
المؤسسة العامة للمشاريع النفطية	بغداد	١٣٦٥٠	١,٣٦٥,٠٠٠
مؤسسة البترول القطرية	الدوحة	١٣٦٥٠	١,٣٦٥,٠٠٠
مؤسسة البترول الكويتية	الكويت	١٣٦٥٠	١,٣٦٥,٠٠٠
المؤسسة الوطنية للنفط	طرابلس	١٣٦٥٠	١,٣٦٥,٠٠٠
الشركة العربية للاستثمارات البترولية	الدمام	١٣٦٥٠	١,٣٦٥,٠٠٠
المجموع		١٢٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠

وقد نصت الاتفاقية على ان تكون للشركة ، جنسية دولة المقر ، ويكون لها حق التمتع بكافة حقوق وامتيازات الشركات الوطنية كحد أدنى عندما يباشر العمل في تلك الدولة أو يتم فتح فروع لها أو مكاتب فيها .

وتدار الشركة من قبل جمعية عمومية ومجلس ادارة ومدير عام يتبعه عدد من الموظفين . وقد أقر مجلس ادارة الشركة في اجتماعاته الأولى خطة عمل تتكون من

ثلاث مراحل أساسية تحدد حسب قدرتها وامكاناتها وتتركز المرحلة الأولى في اطار الاستشارات والدراسات العامة للقطاع البترولي واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية ، فيما تشمل المرحلة الثانية تقديم المساعدة الفنية للشركات العربية في مجال الادارة والاشراف على تنفيذ المشاريع الذي يعتبر عاملا أساسيا في نجاح أو اخفاق أي مشروع بترولي وغازي ، وتستغرق هاتان المرحلتان نحو عامين أو ثلاثة أعوام إلى أن تدخل الشركة في المرحلة الثالثة والأهم وهي اعداد التصاميم الهندسية للمشروعات البترولية الكبيرة ومنها صناعة التكرير والبتروكيماويات .

ومنحت دولة الامارات للشركة باعتبارها دولة المقر عددا من الاعفاءات والتسهيلات ، منها الاعفاء من جميع الضرائب وأية أعباء مالية تتعلق بجميع عملياتها التي تتفق وأغراضها ، واعفاء كل ما تستورده الشركة وفروعها من أدوات ومعدات ، ومواد تحتاج إليها عملياتها المتعلقة بأغراضها من جميع الرسوم الجمركية وكذلك اعفاؤها من كافة القيود على الاستيراد وذلك عدا القيود المتعلقة بمقتضيات الأمن العام والصحة .

كما منحت دولة الامارات للشركة جميع التسهيلات والتراخيص اللازمة لدخول وخروج واقامة موظفيها ، وعمالها وعائلاتهم والاشخاص الذين تتعاقد معهم بالاضافة إلى عدم جواز الاستيلاء على الشركة وأموالها وأصولها بواسطة التأميم أو الاستملاك ، أو وسائل نزع الملكية الأخرى أو مصادرة أموالها وموجوداتها .

ولا يجوز كذلك الحجز على أموال الشركة واتخاذ اجراءات التنفيذ الجدي ضدها بمقتضى حكم قضائي نهائي صادر عن محكمة ذات اختصاص .

وتضمنت التسهيلات السماح للشركة وفروعها ومكاتبها ، بالاحتفاظ بالعملات الأجنبية وبأرصدة حساباتها بأية عملة من العملات . كما يسمح لها أن تنقل أموالها حيثما رأت ذلك مناسبا لمصالحها . وتعفى الشركة وفروعها ومكاتبها من كافة القيود والاجراءات المتعلقة بمراقبة النقد ونقل الأموال ، واجراءات التحويل الخارجي .

انجـــازات الشركـــة :

وتمكنت الشركـة خلال السنـوات الخمس الأولى من انشائها تنفيذ نحو ٤٠ مشروعـا هندسيا و٢٥ دراسة اقتصادية وفنية و٢٠ عقداً تتعلق بادارة المشاريع البترولية في عدد من الدول العربية والاجنبية .

وقامت الشركة حتى نهاية ١٩٨٥ بشراء مواد ومعدات تقدر قيمتها بمليار ونصف المليـار دولار أمـريكي ، وبلغت أربـاحهـا في ذات الفترة حوالي ٨٥ مليون درهم امارات . ونجحت الشركة خلال الفترة المذكورة في تنمية نصيبها في سوق المشاريع الهندسية البترولية في الدول العربية والتعاون مع الشركات الهندسية والانشائية العالمية على الرغم من الاضطرابات التي حدثت في سوق الطاقة وأدت إلى الركود في تنفيذ مشاريع الطاقة .

وقـامت «أريـك» في ضوء التطورات الأخيرة في السوق البترولية باعادة تنظيم العمل في الشركة لتكون أكثر فاعلية ، واتخذت اجراءات صارمة لتخفيض المصاريف الادارية ، وتم الاستغناء عن عدد من العاملين ممن لا علاقة لهم بالمشاريع ، وتم اغلاق مكاتب الشركة في تونس والجزائر وهيوستن في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذه الاجراءات لم تؤد الى تنشيط وتحسين أعمال الشركة مما وضعها في نهاية الأمر في وضع قلق أدى إلى تصفية أعمالها كليا .

معهد النفط العربي للتدريب :

تنبهت منظمة أوابك منذ بدء نشاطها ، في دعم التعاون والتنسيق بين الأقطار الأعضـاء فيهـا إلى أهمية التعاون في مجال التدريب وتطوير القوى العاملة ، في محـاولة لاستكمال أطر التعاون العربي في ميدان الصناعة النفطية ، من خلال المشاريع المشتركة التي أقامتها في مختلف النشاطات البترولية .

وقد وجدت المنظمة في عام ١٩٧٦ في ضوء دراسة ميدانية شاملة ، أن القطاع البتـرولي في الأقطار يتطلب رفده بقوى بشرية عاملة ماهرة ، للتغلب على النقص

الكبير في هذا الميدان من خلال دعم الامكانات التدريبية القطرية وتوفير القياديين المؤهلين من مدراء ومدربين في مركز عربي واحد للتدريب .

وتبنت المنظمة هذا الاقتراح وشرعت بدراسة مشروع عربي مشترك لهذا الغرض نتج عنه هذا المعهد .

وقد أصدر المجلس الوزاري للمنظمة قرارا في مايو / آيار ١٩٧٨ بتأسيس معهد النفط العربي للتدريب ، الذي يهدف إلى تكوين واعداد المدربين والمستويات القيادية العربية في القطاعات النفطية ، وتنمية القدرات المتوفرة لديها ، وتمكينها من أحداث الأساليب التعليمية والتدريبية .

كما يهدف المعهد إلى القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالأساليب الحديثة في التنظيم الصناعي ، ومنهجية وأساليب التعليم والتدريب ومشاكل القوى العاملة الفنية والكفاية الانتاجية للعناصر البشرية اللازمة للمشروعات العربية النفطية .

وجاء انشاء معهد النفط العربي للتدريب ، ضمن استراتيجية المنظمة لتحقيق اكتساب المعرفة والتكنولوجيا الصناعية ، الأمر الذي له دور حيوي ضمن خطط التنمية في القطاع البترولي على المستوى العربي .

كما وتبرز أهمية البحث والتطوير وبالتالي انشاء هذا المعهد على المستوى العربي اذا عرفنا أن الشركات الصناعية الكبيرة في الولايات المتحدة ، خصصت ما مجموعه ٣٠ مليار دولار في عام ١٩٨٦ لأغراض البحث والتطوير ، وأن ميزانية البحث والتطوير تصل إلى ٦٪ من مجموع مبيعات الشركات الصناعية في الدول المتقدمة(١) .

ومن خلال ما تقدم تبرز أهمية تطوير القدرات الفنية العربية في الصناعة النفطية العربية ، التي تقدم ٩٥٪ من الدخولات السنوية لبعض الأقطار العربية ،

---

(١) دراسة للدكتور براق سعيد يحيى مدير المعهد .

خاصة وأن الصناعة النفطية عموما تتطلب تكيفا عاليا من قبل العاملين وجهدا كبيرا في اعدادهم .

وقد عقد المعهد منذ عام ١٩٧٨ وحتى نهاية عام ١٩٨٥ دورات تدريبية بلغت ٢٠ دورة تناولت قضايا التدريب في المجال النفطي والتوثيق شارك فيها ٧٥٥ مشاركا .

وفي عام ١٩٨٦ وحده استفاد أكثر من ٤٠٠ متدرب عربي من دورات المعهد التي صممت وفقا للمتطلبات الصناعية النفطية العربية . فيما تركزت دورات المعهد في عام ١٩٨٧ على تقنيات التدريب النفطي .

كما ساهم المعهد في اعداد مجموعة من البحوث والدراسات والكتب التي تتناول قضايا التدريب ومختلف الاختصاصات النفطية .

ويعتبر الانجاز الأهم في مسيرة المعهد هو افتتاح مقره الدائم في بغداد في ٢٧/ ٤/١٩٨٧ ، حيث بدأ العمل به في أواخر عام ١٩٨٤ وتم انجازه بكلفة وصلت إلى ١٨ مليون دولار وتبلغ مساحة البناء ٣١ ألف متر مربع قام عليها عدد من الورش المتقدمة . ويحتوي المعهد على أنظمة متقدمة لاستخدام الحاسب الآلي ، وتم تجهيزه بوسائل الايضاح السمعية والبصرية وكافة مستلزمات التدريب في الورش والمختبرات .

وبعد افتتاح المقر الجديد في بغداد ، حقق المعهد نقلة نوعية مهمة حيث تمكن من اقامة عدد من الدورات التدريبية التي تلبي اهتمامات الأقطار العربية ، ونفذ المعهد خلال الأشهر الأخيرة في عام ١٩٨٧ عددا من الدورات من أهمها :

- دورة تقنيات التدريب في مجال التكرير بالمصافي النفطية العربية التي عقدت في مصفى بنزرت بالجمهورية التونسية .
- دورة تقنيات التدريب الموقعي في مجال صيانة مصافي البترول العربية التي عقدت في مصفاة الزرقاء في الأردن .

- والحلقة الدراسية في مجال ادارة المؤسسات التدريبية التي عقدت في الجزائر .
- ودورة تصميم واستخدام الحقائب التدريبية في بغداد .

وعلى صعيد الدراسات والبحوث أنجز المعهد عددا من الدراسات منها :

- حصر احتياجات المؤسسات التدريبية النفطية من الكادر التدريبي في الأقطار الأعضاء بمنظمة «أوابك» للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩١ .
- تحديد الاحتياجات التدريبية بين النظرية والتطبيق .
- أبعاد وتطبيقات التدريب الموقعي لطلبة المعاهد والمراكز التدريبية النفطية العربية .
- أوجه التشابه والاختلاف ما بين المعاهد والمراكز التدريبية .

وقد تمكن المعهد من تخفيض كلفة التدريب إلى حوالي الثلث للشخص المعني بالتدريب في حالة الابتعاث إلى الخارج .

ووضع المعهد خطة طموح لعام ١٩٨٨ و١٩٨٩ سوف يبلغ فيها عدد أيام التدريب ٦٦٠٠ يوم / شخص مقابل ٣٠٤٩ يوم / شخص لعام ١٩٨٧ .

تقييم نشاط المشاريع المنبثقة :

وبالقاء نظرة على نشاط المنظمة في مجال المشروعات النفطية المشتركة ، نرى أن «أوابك» نجحت في وضع أسس بناء قطاع نفطي عربي مشترك ، يشكل نسيجا يغطي فرع صناعة النفط العربية . ونود أن نؤكد أن الأقطار الأعضاء في المنظمة لم تبخل بالمال والخبرة لوضع اللبنة الأساسية لهذا القطاع الأساسي في عملية التنمية العربية ، حيث رصدت للمشروعات الست التي انبثقت عن المنظمة حوالي مليارين ونصف المليار دولار ، دفع منها فعليا حتى الآن أكثر من مليار و٣٠٠ مليون دولار .

واذا كانت بعض هذه المشروعات تلاقي صعوبات ، ومعوقات بسبب جملة من العوامل التي جاءت نتيجة معطيات قائمة ، في سوق النفط الدولية واقتصاديات الدول النامية ، فإن الأقطار الأعضاء في المنظمة كانت قد دعمت هذه المشروعات رغم ما تطلبته هذه المشروعات من تضحيات مالية كبيرة .

على أن بعض هذه المشروعات قد استمر ناجحا منذ البداية مثل الشركة العربية للاستثمارات البترولية ، وبلغت هذه الشركة دورا كبيرا في تنفيذ الفلسفة التي قامت عليها المشروعات المنبثقة عن المنظمة ، وهي احداث ميكانيكية مستمرة لتمويل المشروعات العربية المشتركة في ميدان الصناعة النفطية .

ومن المؤمل أن تأخذ الشركات الأخرى المنبثقة عن المنظمة طريقها إلى النجاح وتحقق الأغراض التي أنشئت من أجلها في اطار الحرص العربي على دعم هذه الشركات وتعزيز مكانتها في أسواقها التقليدية بالأساليب التجارية التي تضمن لها النجاح مع استخدام الدول العربية الأعضاء لهذه المرافق المهمة .

جائزة الأوابك العلمية :

واضافة إلى مساهمات المنظمة في ميدان التدريب والتأهيل للكوادر العربية العاملة في حقل الصناعة النفطية ، فقد عملت «أوابك» على تخصيص جائزتين تقديريتين في كل عام لمن يسهم في تطوير أبحاث الصناعة النفطية في الوطن العربي .

وتقدر الجائزة الأولى بخمسة آلاف دينار كويتي والثانية بثلاثة آلاف دينار كويتي لتشجيع البحث العلمي في هذا الميدان . وتمنح هاتان الجائزتان لأفضل بحثين علميين يتعلقان بمواضيع البترول والطاقة ، إلا أن منح هذه الجوائز قد تأجل إلى مرحلة قادمة .

نشاطات مختلفة :

حرصت المنظمة طوال مسيرتها على توثيق علاقاتها مع مختلف المنظمات

والهيئات والجهات الدولية المتخصصة في ميدان الطاقة بشكل عام . وساهمت من خلال هذه العلاقات بتقديم وجهات النظر العربية في أمور الطاقة والاطلاع على آخر المعلومــات في هذا الميدان ، وخلق علاقات للاتصال والتعاون مع الجهات المعنية وتعريف المسؤولين في الصناعة النفطية العربية ببعضهم لما يساهم في اقامة علاقات عمل منتظمة فيما بين المؤسسات التي ينتمون إليها .

فســاهمت المنظمة بعدد كبير من المؤتمرات والندوات ذات العلاقة بنشاطاتها المتعددة في مجال الصناعة النفطية ومصادر الطاقة . حيث شاركت في الفترة من ١٩٧٤ – ١٩٨٤ في مختلف مؤتمرات الطاقة عموما ، والاستكشاف والصناعات النفطية والتوثيق والاعلام ، والتدريب وغير ذلك من المؤتمرات العامة والتخصصية .

واهتمت «أوابك» بعقد ندوات دورية مشتركة مع الأقطار المتقدمة والنامية حيث عقــدت المنـظمة ندوة للتعاون مع بريطانيا في عام ١٩٧٤ وأخرى مع فرنسا عام ١٩٧٥ ، ومع اليابان في عام ١٩٧٦ ، ومع الدول الاسكندنافية عام ١٩٧٧ ومع ايطاليا وجنوب أوروبا عام ١٩٨١ ومع أكاديمية العلوم السوفييتية عام ١٩٨٤ ومع الهند ودول جنوب آسيا في عام ١٩٨٧ .

وكما شاركت المنظمة في سلسلة ندوات أكسفورد للطاقة ، التي تقام في أكسفورد سنويا وعقد منها حتى نهاية ١٩٨٧ (٩ ندوات) بالتعاون بين أوبك وأوابك وجامعة أكسفورد .

كما أقامت المنظمة علاقات تعاون فني وتبادل معلومات مع السوق الأوروبية المشتركة . ونظمت في هذا الاطار ندوة في عام ١٩٨٧ في لوكسمبورغ حول آفاق مستقبل الطاقة مثالا على العلاقة العالمية بين الجانبين .

وأقــامت أوابك علاقات مماثلة مع منظمة دول أمريكا اللاتينية للطاقة لتطوير التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية في هذا الميدان . ووثقت «أوابك» علاقاتها كذلك مع منظمة «أوبك» وخاصة في مجال المعلومات والاعلام والندوات ، يضاف إليها العلاقات التي أقامتها «أوابك» مع الدول المنتجة والمصدرة للبترول

ومن أبرزها العلاقات مع النرويج حيث أنشأت لجنة للتعاون بينهما تجتمع سنويا لبحث التعاون الفني بين المنظمة والنرويج .

وتتمتع المنظمة بنشاط واسع في ميدان التوثيق والاعلام واقامة الندوات العالمية والصحفية واصدار المجلات والنشرات المتخصصة وانتاج الأفلام ، وتضم المنظمة مكتبة متخصصة في الطاقة وبلغ عدد الكتب التي تضمها أكثر من ٢٣٥٠٠ كتاب .

الآفاق المستقبلية لعمل المنظمة :

في ضوء الانجازات الكبيرة والمهمة التي نفذتها «أوابك» وخاصة في مجال اقامة المشروعات النفطية العربية المشتركة ، وبعد أن انتهت من بثق هذه الشركات كان لا بد من البحث في تطوير نشاط المنظمة وأسلوب عملها للمرحلة القادمة وبذلك شكل المجلس الوزاري للمنظمة لجنة وزارية لوضع خطة عمل للمنظمة ١٩٨٧ - ١٩٩١ . واعتمد المجلس الوزاري في اجتماعه الخامس والثلاثين في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٥ خطة العمل التي وضعتها اللجنة الوزارية تتضمن :

- تطوير بنك المعلومات .
- تقرير المشروعات المشتركة .
- الاستمرار في التعاون مع الأقطار العربية غير الأعضاء في المنظمة .
- الاهتمام بالبحث العلمي وتشجيعه .

وتنفيذاً لهذه الخطة تقوم الأمانة العامة للمنظمة بتطوير قاعدة المعلومات والطاقة واستعمال الحاسب الآلي لذلك للاستفادة منها على صعيد العمل في المنظمة واستفادة الدول الأعضاء منها . كما طورت الأمانة العامة للمنظمة اتصالها مع الشركات الخمس المنبثقة عنها اضافة إلى معهد النفط العربي للتدريب حيث يعقد بين الجانبين اجتماعان سنويان لمراجعة النشاطات والبحث في المشاكل التي تعترض سير العمل في هذه المشروعات وفي اطار التعاون مع الأقطار العربية غير

الأعضاء في المنظمة ، كما أرست المنظمة قواعد اتصال دائمة وقوية مع هذه الدول خلال مؤتمر الطاقة العربي الذي يشكل الاطار الشامل للتعاون بين المنظمة والدول العربية غير المنتجة للبترول .

وتسعى المنظمة إلى التنسيق بين معاهد ومراكز البحوث النفطية العربية لتوثيق العلاقات والاتصالات فيما بينها وتهيئة المناخ المناسب لاقامة وترسيخ أسس التعاون المستمر فيما بينها في هذا المجال .



المبحث الثالث

التعاون العربي في ميدان الطاقة

تحتل قضية الطاقة أهمية عالمية لا تخفى على أحد ، فهي حلبة واسعة تشهد صراعات بين عدة أطراف يحاول كل منها فرض وجهة نظره التي تخدم مصلحته على الأطراف الأخرى .

ومما يبرز أهمية هذه القضية ، بروز وكالة الطاقة الدولية التي تضم الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للجزء الأعظم من الطاقة العالمية ، بما فيها النفط وهذه الوكالة تنسق بين الدول الأعضاء فيها بما يخدم مصالحها وأمنها الصناعي ومستقبل احتياجاتها ، وهي حين تنسق وتضع السياسات المستقبلية تلقى على الدول المنتجة للطاقة ، وأبرزها الدول المنتجة للبترول أدوارا ومهمات دون أخذ مشورتها أو مشاركتها أو التعاون معها ، في سبيل وضع سياسة دولية لمستقبل الطاقة تأخذ في حساباتها مصالح المجتمع الدولي ، ومصالح الدول التي تملك المصادر الرئيسية .

وفي ظل تزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم ، ووجود تمايز حقيقي بين احتياجات وامكانيات مختلف الدول ، تبرز أهمية وجود سياسة عربية موحدة تجاه الطاقة . فالدول العربية تمتلك من مصادر الطاقة ما لا يمكن لأية سياسة عالمية للطاقة أن تتجاهله ، كما أن الدول العربية تستورد في الوقت نفسه ما لا تقدر على انتاجه من التكنولوجيا والسلع الرأسمالية والاستهلاكية والخبرات الفنية وغيرها .

وقد اتسعت حدة الصراع الذي أشرنا إليه بعد الاحداث النفطية الحديثة ، التي تمت في أواخر عام ١٩٧٣ وتم بموجبها تصحيح أسعار النفط من قبل الدول المصدرة له . فقد عقدت مئات من المؤتمرات والندوات الدولية الاقليمية والقطرية لبحث مسألة الطاقة استنادا إلى الحقيقة المؤدية باحتمال نضوب مصادرها وانتهاء عهد الطاقة الرخيصة ، وشكلت هيئات مركزية على مستوى دولي وقطري لبلورة سياسات طاقة جديدة تتناسب وهذه الحقائق ، كما تعقد مؤتمرات على مستوى القمة بين رؤساء الدول الصناعية لمناقشة أوضاع الطاقة . وبالطبع فإن هذه الحقيقة التي بدأ العالم يتحرك لمواجهتها والاستعداد بخطط طويلة المدى لعصر ما بعد النفط تعنينا نحن كعرب بالدرجة الأولى ، ومع ذلك بقي تحركنا في هذا الاتجاه محدودا ، حتى برزت فكرة عقد «مؤتمر الطاقة العربي» وبالتالي انعقاد أربعة مؤتمرات للطاقة كان آخرها المؤتمر الرابع في مارس / آذار ١٩٨٨ في بغداد .

فكرة عقد المؤتمر :

بدأت فكرة عقد مؤتمر الطاقة العربي ، تأخذ طريقها إلى الذهن العربي في عام ١٩٥٩ وذلك مع انعقاد مؤتمر البترول العربي الأول ، الذي عقد في ذلك العام بالقاهرة غير أن هذه الفكرة لم تأخذ طريقها إلى الواقع إلا بعد ثمانية عشر عاما عندما اتخذ المجلس الوزاري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في مؤتمره الثامن عشر الذي عقد بالقاهرة في مايو / آيار ١٩٧٧ قرارا بعقد مؤتمر عربي للطاقة في أوائل عام ١٩٧٩ في مدينة أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة .

وجاء الاسراع بتنفيذ هذه الفكرة في ضوء ما تعرضت له الأقطار العربية من ضغوط مادية وأدبية ، بعد تصحيح أسعار النفط الخام في عام ١٩٧٣ وما نسب إليها من تهم في التسبب بالأزمات الاقتصادية ، التي سبقت هذه الأحداث أو تبعتها ، وبدت الدول العربية نتيجة هذه الحملات وكأنها دول تعمدت تصحيح هذه الأسعار . لقد كان ذلك حافزا لانشغال عدة جهات عربية ومن بينها منظمة (الأوابك) في مواجهة هذه الضغوط وقامت باجراء دراسات حول التطورات في مجال البدائل النفطية وتأثيرها على أسعار البترول .

وتشـير الحقـائق المعروفة أن الأقطار العربية ليست خلوا من مشاكل الطاقة وقضـايـاهـا ، ولا تختلف مشـاكلهـا عن مشـاكل بقية الدول النامية أو الدول الصناعية . فالدول العربية ليست في مجموعها دولا مصدرة للطاقة (النفط الخام ، أو الغاز) وانما تضم دولا ذات اكتفاء ذاتي من الطاقة ، ودولا أخرى مستوردة للطاقة .

وأمـام هذا الواقـع كان لابد أن يتركز اهتمام الدول العربية ، على مشاكلها بالنسبـة للطاقـة فالظروف التي مرّ بهـا العـالم العـربي على الصعيد السياسي والاقتصـادي وخـاصة في مجال الطاقة ، دعت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي إلى عقد مؤتمر عربي يضم جميع الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط .

وقـد كان لنا في دولة الامارات العربية المتحدة شرف استضافة مؤتمر الطاقة العربي الأول في أبوظبي في الفترة من ٤ – ٨ مارس / آذار ١٩٧٩ ، ومن ثم توالى انعقاد المؤتمر الثاني في الدوحة بدولة قطر عام ١٩٨٢ والمؤتمر الثالث بالجزائر عام ١٩٨٥ والمؤتمر الرابع في مارس / آذار ١٩٨٨ في بغداد .

أهـداف المؤتمـر :

من خلال عرضنا لفكرة عقد مؤتمر الطاقة العربي ، والظروف التي أحاطت بها يظهـر أن أهـداف المـؤتمر تتركز أساسا حول توفير اطار مؤسسي للفكر العربي بالنسبة لقضايا الطاقة ، لتطوير رؤية عربية حولها والتعرف على الامكانات العربية بالنسبـة لاحتياجات الطاقة حاضرا ومستقبلا والعمل على توفيرها وتطوير الجهاز العربي المشترك في هذا المجال .

ويكون لهذا الاطار المؤسسي للطاقة مهام محددة في بحث قضايا الطاقة ببعديها الدولي والعربي .

فمن زاويــة البعد الدولي يستهدف المؤتمر التعرف على وجهات النظر العربية حيال وضع الطاقة العالمي والسياسات الدولية للطاقة في اطار المؤتمرات أو في منظمة الأمم المتحــدة والوكـالات والمنظمات الاقليمية المتخصصة ، للوصول إلى معرفة السياسات الدولية للطاقة وأثرها على الأقطار العربية .

ومن زاوية البعد العربي ، يستهدف المؤتمر معرفة آثار تلك التطورات الدولية على وضع الطاقة العربي ، وبلورة سياسات عربية محلية للطاقة .

انجازات مؤتمرات الطاقة العربية :

أشرنا في بداية هذا البحث حول مؤتمر الطاقة العربي ، إلى أن الهدف الأساسي وراء عقد هذا المؤتمر ، هو تكوين اطار فكري مؤسسي عربي مشترك للتعامل مع قضـايـا الطاقـة في الوطن العربي ، ومواجهة التحديات الخارجية التي تفرضها السيـاســات الدولية في مجال الطاقة . بعد أن كانت السياسات العربية الفردية والجمـاعية محدودة في هذا الميدان الهام الذي يشكل محور التنمية الشاملة في الوطن العربي .

والشيء الذي يمكن قوله اليوم بعد مرور حوالي ١٠ سنوات على انعقاد مؤتمر الطاقة العربي الأول في أبوظبي أنه قد برزت المعالم الرئيسية لهذا الاطار المؤسسي في ميدان الطاقة .

وقد توضحت هذه المعالم بشكل بارز ، في المؤتمرين الثاني والثالث اللذين عقدا عامي ١٩٨٢ – ١٩٨٥ على التوالي في الدوحة والجزائر ، ومن خلال عقد المؤتمر الرابع في مارس / آذار ١٩٨٨ في بغداد ، وجاء انعقاد هذه المؤتمرات تحت شعارات مختلفة تحت أولويات متقدمة في ميدان التعاون العربي حول قضايا الطاقة .

عقـد المؤتمر الأول في مارس / آذار ١٩٧٩ في أبوظبي ، تحت شعار «العرب وقضايا الطاقة» وعقد المؤتمر الثاني في مارس / آذار ١٩٨٢ في الدوحة بدولة قطر

تحت شعار «الطاقة في خدمة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي» وعقد المؤتمر الثالث في الجزائر في مايو / آيار ١٩٨٥ تحت شعار «الطاقة والتعاون العربي» .

وقد اهتم المؤتمر الأول بمناقشة البعدين العربي والدولي لقضايا الطاقة ، سواء في مجال الانتاج والتسعير ، أو الخيارات التكنولوجية المتاحة في استغلال وتطوير مصادر الطاقة ، فيما اهتم المؤتمر الثاني بقضايا العرض والطلب على الطاقة والصناعات النفطية في الوطن العربي ، ومتطلبات تنمية الطاقة بشريا وماديا وتكنولوجيا ، والصيغة المؤسسية للعمل العربي المشترك في مجال الطاقة .

أما المؤتمر الثالث فقد عني بقضايا تعزيز العلاقات بين الدول العربية ، في هذا الميدان وبحث أوضاع الطاقة ومصادرها المتنوعة ، ووسائل الحفاظ عليها وامكانية تطويرها والتدريب والأبحاث ، فضلا عن تطوير الصناعات القائمة على النفط والغاز وسبل زيادة قيمتها المضافة ، ومساهمتها في تقرير التنمية الشاملة . اضافة إلى بحث البعد الدولي لكل هذه القضايا ، وخاصة العلاقات بين الدول النامية والمصدرة للنفط والدول المستوردة له .

كما اهتم المؤتمر بجملة من القضايا الأخرى كالربط الكهربائي بين مجموعات الأقطار العربية ، وامكانية ادخال الطاقة النووية إلى الأقطار العربية ، وما قد يترتب على ذلك من مشاكل .

كما أن التعاون العربي في مجال الطاقة قد ازداد رسوخا مع انعقاد مؤتمر الطاقة العربي الرابع ، عند التأكيد على القضايا والقرارات والتوصيات التي تم اتخاذها في المؤتمرات الثلاثة السابقة ومتابعة تنفيذها .

غير أن أهم الانجازات التي حققها مؤتمر الطاقة العربي ، هو تكوين الاطار الفكري المؤسسي العربي ، الذي يعتبر أساسا لمختلف الأهداف التي ترنو إلى تحقيقها الدول العربية في مجال التعاون العربي وبالذات في ميدان الطاقة .

وقد برز هذا الاطار على المستويين القطري والعربي بشكل متواز ومتكامل .

فعلى المستوى القطري قرر مؤتمر الطاقة العربي الأول في أبوظبي عام ١٩٧٩ تكوين لجان قطرية مركزية للطاقة أو تدعيم ما هو موجود منها ويناط بها تقديم اقتراحات بالسياسة الخاصة بالطاقة في القطر وتسند إليها المهام التالية :

١ – استقصاء وحصر وتوثيق المعلومات عن تطور الاستهلاك القطاعي للطاقة بأنواعها المختلفة .

٢ – استقصاء وحصر وتوثيق المعلومات عن تطور الاحتياطي وانتاج موارد الطاقة البترولية والنووية وغيرها .

٣ – تقييم امكانيات الطاقة الشمسية .

٤ – اعداد توقعات استهلاك الطاقة قطاعية واجمالية في اطار برامج اقتصادية .

٥ – تحديد نوعية الدراسات والبحوث القطرية الجارية في مجالات الطاقة المتنوعة وترشيدها لتقليص التكرار والعمل على التكامل .

٦ – اعداد الاقتراحات في شأن توازن الاستثمارات اللازمة لتطوير الموارد المختلفة للطاقة البترولية والنووية وغيرها لتأمين حاجة الاستهلاك حاليا وللاجيال القادمة .

أما على المستوى العربي المشترك ، فقد أوصى المؤتمر بضرورة اقامة لجنة طاقة عربية مشتركة ، يناط بها اعداد وتقديم تصورات حول المبادىء الاساسية المشتركة اللازمة لبلورة سياسة قومية للطاقة ، ويسند إليها اضافة لذلك المهام التالية .

١ – تشكيل مجموعات عمل متخصصة في أبحاث مصادر الطاقة واستعمالاتها يتم تكوينها من خبراء في التخصصات المطلوبة وتكون مهمة هذه المجموعات ما يلي :

أ – مسح وحصر مؤسسات البحوث القائمة في الدول العربية العاملة في مجال اختصاص المجموعة .

ب – دراسة برامج بحوث هذه المراكز لاختيار ما يصلح منها كمنهاج بحوث مشتركة والتقدم باقتراحات حول سبل تنفيذها .

جـ – تحديد المعلومات والدراسات التي يلزم تبادلها .

د – عقد الندوات في مجالات اختصاصها .

٢ – تناول المعلومات ونتائج البحوث والدراسات بين اللجان القطرية في الأقطار العربية .

٣ – الاعداد لمؤتمرات الطاقة العربية في اطار منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومتابعة تنفيذ توصياتها ، على أن يعقد المؤتمر العربي للطاقة مرة كل ثلاث سنوات ، والدعوة إلى مؤتمر استثنائي اذا لزم الأمر .

٤ – تنسيق مساهمة الدول العربية في مؤتمر الطاقة العالمي لعرض وجهة النظر العربية .

٥ – التعرف على سياسات الطاقة في الدول الصناعية وآثار تنفيذها على الدول العربية والدول النامية عموما .

٦ – دعم اللجان القطرية فنيا وعلميا بناء على توصيات المجموعات المتخصصة .

وفي خطوة تنفيذية لاقتراح تشكيل لجنة قومية مشتركة للطاقة ، طلب المؤتمر من الأمانة العامة لمنظمة «أوابك» والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي العرض على أجهزتها المختصة مشروع تكوين لجنة طاقة عربية مشتركة تشكل من

مجمـوعة من المتخصصين في مختلف مجالات الطاقة وعلى مستوى عال على أن يمثلوا القطاعات الجغرافية المختلفة للوطن العربي ، وأن يكون لهذه اللجنة ميزانية تساهم فيها المنظمة والصندوق . وتتولى المنظمة والصندوق تقديم توصيات ومقترحات اللجنة إلى الأجهزة الحكومية المختصة في كل قطر لمتابعتها واتخاذ ما تراه بشأنها .

وقد أخذت هذه التوصيات الخاصة بتكوين الاطار المؤسسي العربي في ميدان الطاقة طريقها إلى التنفيذ وتطورت هذه الفكرة خلال المؤتمرين الثاني والثالث بشكل أوضح .

فعلى المستوى القطري : تم تشكيل لجان قطرية للطاقة في جميع الدول العربية ، وفي دولة الامـارات تم تشكيل لجنة للطاقة برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية وعضوية ممثلين عن مختلف الفعاليات المختصة في مجال الطاقة بالدولة .

وقد قامت لجنة الطاقة في دولة الامارات ، وعلى غرار اللجان القطرية الأخرى في الدول العربية ، في رسم سياسة شاملة للدولة في ميدان الطاقة عن طريق تحديد مصادر الطاقة وحجم الاستهلاك ، وتحديد نسبة كل منها في ذلك . كما وضعت تصـورات مستقبلية لتطوير انتاج واستهلاك الطاقة وتطوير صناعة النفط والغاز وتكرير النفط الخام باعتبارها المصدر الأساسي للطاقة وامكانات الاستفادة منها ، وخاصة الطاقة الشمسية .

كما وضعت اللجنة دراسات حول تطور جهود الدولة وخططها في مجال توليد الكهـربـاء وتحليـة الميـاه والتوسع في احلال الغاز محل الوقود السائل في توليد الكهـربـاء ، وتـدخل الدولة في مجال انتاج وتوزيع المشتقات البترولية من خلال المؤسسات الوطنية المتخصصة .

وتقـوم لجنـة الطاقة في دولة الامارات باعداد ورقة عمل قطرية حول مختلف أوضاع الطاقة في الدولة لتقديمها إلى مؤتمر الطاقة العربي .

ويلخص الدور الذي تقوم به لجنة الطاقة في دولة الامارات عمل لجان الطاقة القطرية الأخرى في الدول العربية ، مع وجود تباين في مهام كل دولة وحجم استهلاكها من الطاقة ورؤيتها المستقبلية للاستثمار في ميدان الطاقة وتطويره حسب احتياجاتها التنموية .

والشيء المهم في ذلك هو أن هذه الأوراق القطرية تصب جميعها في نهاية الأمر في اطار مؤتمر الطاقة العربي ، الذي يعتبر الاطار القومي المشترك في ميدان الطاقة ، لمناقشتها والتعرف على الجوانب الأساسية في مختلف جوانب الطاقة في الدول العربية ، في محاولة لصياغة وبلورة سياسة عربية مرحلية أو طويلة المدى في هذا الميدان .

أما على المستوى العربي : فقد اعتبرت الأمانة العامة لمنظمة (الأوابك) والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، أساسا للجنة الطاقة العربية المشتركة باعتبارهما الجهتين العربيتين اللتين قامتا بالاعداد لمؤتمر الطاقة العربي الأول ، وقامتا بالتالي بالاعداد لمؤتمر الطاقة العربي الثاني . غير أن هذه الصيغة قد تطورت في مؤتمر الطاقة لأول مرة لتبادل وجهات النظر والخبرات وابداء الرأي في الوضع المؤسسي العربي المشترك للطاقة . وقدمت عددا من الخيارات والبدائل نوقشت في مؤتمر الطاقة العربي الثاني ، وتحددت في ضوئها الجهة المعنية بالطاقة ، فأوصى المؤتمر بانشاء المركز العربي للطاقة ليقوم بالدراسات والأبحاث وتقديم الاقتراحات لمشاريع مشتركة ، وعلى أن يجرى تحديد اطار هذا المركز بشكل يسهم بمشاركة الدول العربية جميعها في توجيه أعماله ونشاطاته .

ومع انشاء هذا المركز في اطار منظمة «أوابك» تمت خطوة أخرى في مجال تقرير التعاون المؤسسي العربي من خلال توسيع عضوية الجهات المشرفة على عقد مؤتمرات الطاقة العربية .

فنتيجة الاتصالات التي تمت مع جامعة الدول العربية ، اتفق على دمج أعمال مؤتمر البترول العربي الذي كانت تشرف عليه الجامعة في مؤتمر الطاقة العربي ، وان تدخل الجامعة كإحدى المؤسسات المشرفة ، وحيث أن المنظمة العربية للتنمية

الصناعية هي احدى المؤسسات التي لها اهتمامات بالصناعة النفطية ، فقد ارتئي أن تشارك هي الأخرى في تنظيم المؤتمر . وبذلك أصبحت الجهات المنظمة لمؤتمر الطاقة العربي الثاني والمشرفة عليه هي :

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ، وأضيف اليها في مؤتمر الطاقة العربي الثالث المنظمة العربية للثروة المعدنية (الرباط) ليناط بهذه المجموعة الخماسية مهمة الاعداد لمؤتمرات الطاقة العربية ، والقيام بمهام لجنة المتابعة في تنفيذ قراراتها وتوصياتها .

وبذلك يكون الوضع المؤسسي القطري والقومي العربي قد أخذ أبعادا واقعية للقيام بدوره في حدود الامكانات المتاحة .

وبالطبع لابد أن يأخذ الاطار المؤسسي العربي على المستوى القطري ، أو القومي شكلا أكثر تطورا مع التركيز على دعم مركز الطاقة العربي المشترك ، ليقوم بدوره على الصعيد العربي والدولي لوضع أسس انطلاقة عربية جديدة في مجال الطاقة ، وخاصة في مجال الطاقة التي تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة ومواجهة سياسات المنظمات الاقليمية والدولية في مجال الطاقة .

ولئن كانت هذه الصيغة المؤسسية لم تكتمل بعد لعدم تحديد دور ومسؤولية الدول غير الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، فإن ما تحقق حتى الآن في هذا الاطار يعتبر خطوة أولى في مجال التنسيق والتشاور ، ولعل هذا المؤتمر يخطو خطوات أخرى في هذا المجال لضمان تحقيق أهداف المؤتمر وأغراضه .

فمؤتمر الطاقة العربي يكتسب أهمية خاصة ، من حيث أنه الاطار العربي الوحيد لمعالجة قضايا الطاقة في الوطن العربي بصورة مشتركة ، بشكل يدعم العمل العربي المشترك في مختلف القطاعات الاقتصادية ،لكون الطاقة تحتل الموقع المركزي في اطار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .

ويمكننا القول بعد انتهاء أربعة مؤتمرات للطاقة ، أن الوطن العربي يمتلك حاليا رصيدا هائلا في مجال العمل العربي المشترك في ميدان الطاقة ، يستند أساسا إلى قاعدة واسعة من المعلومات المتوفرة من خلال أوراق العمل والدراسات والندوات التي ألقيت وتمت في إطار المؤتمرات الأربعة السابقة .

كما وبات هذا المؤتمر تجمعا كبيرا للعلماء والمسؤولين العرب في ميدان الطاقة ، للتشاور حول كل ما يهمهم في هذا الميدان الهام . ويستضيف أيضاً عددا من العلماء والخبراء الأجانب والمسؤولين في مؤسسات الطاقة الاقليمية والدولية .

ومما أكسب مؤتمرات الطاقة أهمية خاصة في هذا الصدد بالذات ، هو حرص عدد كبير من قادة الدول العربية ومعظم وزراء النفط العرب ، على المشاركة في أعمال هذه المؤتمرات مما يوفر التقاء أصحاب القرار السياسي وأصحاب الاجتهاد العلمي في اطار مؤتمر الطاقة العربي ، لتأخذ قراراته وتوصياته أهمية واضحة تمزج بين الرؤية السياسية والعلمية حول مختلف الجوانب في عملية التنمية الشاملة في ميدان الطاقة بالوطن العربي ، ويساهم في توفير جميع متطلبات التنمية في هذا المجال .



المبحث الرابع

المنظمة العربية للثروة المعدنية(1)

لقد تبلورت فكرة انشاء هذه المنظمة بعد أن أدركت الأمة العربية أهمية الثروة المعدنية في الوطن العربي ، ودورها الفعال في اقتصادها بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة .

إن اتساع مساحة الوطن العربي وتنوع الاطار الجيولوجي لهذا الوطن ، وغياب المعلومات عن التراكم المعدني الذي تزخر به هذه البقعة الحيوية من العالم ، أدى بعد انعقاد ثلاثة مؤتمرات عربية اهتمت بدراسة الموارد المعدنية في الوطن العربي ، إلى انبثاق فكرة تأسيس المنظمة العربية للثروة المعدنية كجهاز عربي يختص بشؤون هذه الثروة في الوطن العربي .

أولا : تأسيس المنظمة :

دعت توصيات المؤتمر العربي الثالث للثروة المعدنية ، المنعقد بالمملكة المغربية في ابريل / نيسان عام ١٩٧٧ إلى انشاء هذه المنظمة ، وقد قام المغرب بصفته رئيس اللجنة الوزارية والمنبثقة عن المؤتمر والمكلفة بأعمال المتابعة بالدعوة إلى انعقاد الاجتماع التأسيسي للمنظمة . في ٢٤ فبراير / شباط ١٩٧٨ انعقد الاجتماع

---

(١) المنظمة العربية للثروة المعدنية / منجزات وآفاق فبراير / شباط ١٩٨٧ .

التأسيسي في مدينة المحمدية بالمملكة المغربية بحضور الدول التي وافقت على نظام المنظمة وهي :

١ - المملكة الأردنية الهاشمية .
٢ - المملكة العربية السعودية .
٣ - جمهورية السودان .
٤ - الجمهورية العراقية .
٥ - دولة الكويت .
٦ - المملكة المغربية .
٧ - منظمة التحرير الفلسطينية .

أما الدول الأعضاء التي صادقت على النظام الأساسي حتى الآن هي :

١ - المملكة الأردنية الهاشمية .
٢ - الامارات العربية المتحدة .
٣ - الجمهورية التونسية.
٤ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
٥ - المملكة العربية السعودية .
٦ - جمهورية السودان .
٧ - الجمهورية العربية السورية .
٨ - جمهورية الصومال الديمقراطية .
٩ - الجمهورية العراقية .
١٠- فلسـطين .
١١- دولة قطر .
١٢- دولة الكويت .
١٣- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .
١٤- جمهورية مصر العربية(*) .
١٥- المملكة المغربية .
١٦- الجمهورية الاسلامية الموريتانية .

ثانيا : نظام المنظمة العربية للثروة المعدنية :

إن حكومات الدول العربية الموقعة على هذا النظام ، إدراكا منها لأهمية الثروة المعدنية في الاقتصاد العربي بصفة خاصة ، والعالمي بصفة عامة وآخذاً بالاعتبار اتساع رقعة الدول العربية وتنوع إطارها الجيولوجي ، وبالتالي ثرواتها المعدنية . وإيمانا منها بأن تنسيق جهود الدول العربية في مجال الثروات المعدنية على أساس من التعاون المشترك ، سوف يدعم اقتصاديات هذه الدول إلى ابراز الأهمية الكبرى للقطاع المعدني للدول العربية ، فقد اتفقت على النصوص التالية لتكون نظاما للمنظمة العربية للثروة المعدنية وتدعو باقي الدول العربية إلى الانضمام إلى هذه المنظمة والتصديق على نظامها .

المادة الأولى : المنظمة ومقرها :

أ - تنشأ المنظمة العربية للثروة المعدنية ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتعتبر جهازا استشاريا ، وتقوم على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا النظام .

ب - يكون مقرها الرئيسي في مدينة الرباط بالمملكة المغربية ويجوز لها أن تفتح مكاتب أو فروعا في أي قطر عربي آخر حسب مقتضيات الحاجة .

المادة الثانية : الأهداف :

تهدف المنظمة إلى الاسهام في تحقيق التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة والمنظمات الاقليمية والوطنية العربية العاملة في مجال الثروة المعدنية ، بغية تنسيق السياسات التعدينية بين الدول الأعضاء ، وكذا تبادل المعلومات وجمع البيانات واعداد الدراسات واصدار مجلة تعنى بشؤون النشاط المعدني في العالم العربي ، ودراسة امكانيات انشاء مشروعات تعدينية مشتركة والترويج لها بالتعاون مع الحكومات والهيئات العربية والدولية المختصة ، وعقد المؤتمرات والندوات بين الدول الأعضاء ومتابعة تنفيذ توصياتها .

المادة الثالثة : العضوية :

يكون حق العضوية في المنظمة لكل من :

أ - الدول العربية المؤسسة للمنظمة والموقعة على هذا النظام .

ب - باقي الدول العربية شريطة أن تودع في مقر المنظمة وثائق تصديقها على هذا النظام .

المادة الرابعة : الاختصاصات :

تختص المنظمة بمساعدة الدول الأعضاء بناء على طلبها ، وذلك بالوسائل المتاحة لها ضمن أهدافها ، وتعمل على تنسيق العمل العربي في مجالات الثروة المعدنية والاهتمام خاصة بالمجالات العلمية منها والتكنولوجية والتكوين المهني ، وعقد المؤتمرات والندوات بين الدول الأعضاء ، وتبادل الخبرات والقيام بالدراسات اللازمة في المجالات المذكورة ، ومنها ما يتعلق بتنسيق الانتاج والاسعار والتصدير والاستيراد .

المادة الخامسة : موارد المنظمة :

تتكون الموارد المالية للمنظمة من مساهمة الدول الأعضاء بنسب متساوية وأي مصادر أخرى يقبلها المجلس الوزاري .

المادة السادسة : الهيكل التنظيمي :

تتكون المنظمة العربية للثروة المعدنية من :

أ - المجلس الوزاري .
ب - الأمانة العامة .

أ - المجلس الوزاري :

١ - تشكيله :

١-١- يتكون المجلس الوزاري من ممثلي الدول الأعضاء بالمنظمة وتعين كل حكومة عضوا يمثلها في المجلس الوزاري على أن يكون الوزير المختص في شؤون الثروة المعدنية أو المسؤول عنها أو من ينيبه .

٢-١- لعضو المجلس الوزاري أن يصطحب معه عددا من الخبراء للاستعانة بهم في الاجتماعات .

٣-١ يتناوب الاعضاء رئاسة المجلس الوزاري سنويا .

٢ - اختصاصاته :

١-٢- المجلس الوزاري هو السلطة العليا للمنظمة .

٢-٢- يحدد المجلس الوزاري السياسة العامة والخطوط الرئيسية لعمل المنظمة ، وفقا للبرنامج الزمني الذي تضعه لتحقيق أهدافها ، ويتخذ القرارات بشأن البرامج التي يقدمها إليه الأمين العام .

٣-٢- يدرس المجلس الوزاري برنامج العمل للمنظمة وتقدير الميزانية ، كما يتخذ القرارات اللازمة بشأنها . وتعد الميزانية عن عام كامل من أول يناير إلى آخر ديسمبر من كل عام .

٤-٢- يدعو الدول الأعضاء إلى عقد ندوات متخصصة على النطاق العربي في مختلف مجالات الثروة المعدنية ، ويجوز له أن يدعو إلى الندوات ، الدول العربية غير الأعضاء والعلماء المتخصصين من الدول العربية والأجنبية بوصفهم مراقبين .

٥-٢- يعين المجلس الوزاري الأمين العام للمنظمة والأمين العام المساعد ويحدد اختصاصاتهما .

٣ – التصويت :

لكل دولة عضو صوت واحد في المجلس الوزاري ، وتتخذ القرارات بالأغلبية .

٤ – نظام العمل :

يجتمع المجلس الوزاري في دورات عادية مرة كل سنة ويجوز له أن يجتمع في دورات غير عادية بناء على طلب مقدم من رئيس المجلس ، أو بناء على طلب مقدم من ثلث عدد الدول الأعضاء على الأقل تبين فيه الأسباب الداعية للاجتماع والموضوعات التي يراد بحثها .

ب – الأمانة العامة :

تنشئ المنظمة أمانة عامة يرأسها الأمين العام لتنظيم ومتابعة أعمال المنظمة ويحدد المجلس الوزاري اختصاصات وصلاحيات الأمانة العامة في لائحة داخلية .

المادة السابعة :

يعد الأمين العام مشروع الميزانية السنوية للمنظمة ، ويقدمه إلى المنظمة قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لاقراره ، فإذا لم تقر المنظمة الميزانية الجديدة قبل بداية السنة المالية وجب العمل بميزانية السنة السابقة على أساس شهري إلى أن تقر المنظمة الميزانية الجديدة .

المادة الثامنة :

يجوز للمنظمة أن تدعو من تراه مناسبا من المنظمات العربية والهيئات والشركات ذات العلاقة لحضور اجتماعاتها بصفة مراقبين .

المادة التاسعة :

١ - يصادق على هذا النظام من طرف الدول العربية الموقعة عليه طبقا لأحكامها وتودع وثائق التصديق لدى وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الخارجية بالمملكة المغربية التي تعد محضرا بإيداع وثيقة تصديق كل دولة عربية وتبلغه إليها .

ب - يعمل بهذا النظام بمجرد إيداع وثائق المصادقة عليه لدى الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية بالمملكة المغربية من طرف خمس دول عربية ويتولى وزير التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية بالمملكة المغربية دعوة الدول الأعضاء لعقد الاجتماع التأسيسي للمنظمة .

ج - يقوم الوزراء المختصون نيابة عن حكوماتهم بالتوقيع على هذا النظام .

د - حرر هذا النظام باللغة العربية في الرباط من نسخة أصلية تحفظ لدى وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الخارجية وتسلم منها صورة طبق الأصل لكل من الدول الأعضاء .

وقد عقدت المنظمة عشرة اجتماعات مجالس وزارية منذ نشأتها حتى مطلع عام ١٩٨٩ ، انعقد الأول في عمان / الأردن عام ١٩٧٩ والثاني في جدة / المملكة العربية السعودية بتاريخ ٤ يناير / كانون الثاني ١٩٨١ والاجتماع الثالث في أبوظبي / دولة الامارات العربية المتحدة في ١١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨١ أما بعد ذلك فلقد عقدت المؤتمرات السبعة جميعا في المملكة المغربية .

ثالثا : الهيكل التنظيمي للمنظمة :

يشمل الهيكل بالاضافة إلى ديوان الأمانة العامة ثلاث دوائر كما يلي :

١ - دائرة الأبحاث والدراسات الفنية :

وتضم أربعة أقسام ، قسم الدراسات الجيولوجية وقسم الدراسات المنجمية والتجهيز وقسم الدراسات الفنية والتطوير وأخيرا قسم الدراسات الاقتصادية .

٢ - دائرة التنسيق والتعاون :

وتضم أربعـة أقسـام ، قسم العـلاقـات الخارجية والترجمة والتعاون وقسم الشـؤون العـامة وتدبير المنشورات وقسم الاعلام والتوزيع وأخيرا قسم التوثيق والمكتبة والنشر .

٣ - الدائرة المالية والادارية :

وتشمـل ثلاثة أقسام هي : القسم المالي والمحاسبي وقسم الشؤون الادارية والخدمات وقسم الشؤون القانونية .

رابعا : أنشطة المنظمـــة :

تشمل أنشطة المنظمة العديد من الفعاليات حيث قطعت المنظمة شوطا طويلا في انجاز الأعمال المسندة إليها منذ تأسيسها وحتى الآن . ومن أهم هذه الأعمال :

- المشاريـــع :

١ - مشروع الخارطة الجيولوجية والمعدنية العربية :

باشرت المنظمة مرحلة التنفيذ الفعلي لهذا المشروع سنة ١٩٨٢ بالتعاون مع شركة روبرتسون البريطانية ، وحتى سنة ١٩٨٨ ، تم استكمال ما يلي :

أ - الخارطة الجيولوجية ٥،٠٠٠,٠٠٠ : ١
فقد تم استكمال اللوحات الملونة للورقتين الشرقية والغربية وتنجز الطباعة النهائية لعشرة آلاف نسخة من كل ورقة فرعية .

ب - الخارطة الجيولوجية ٢،٥٠٠,٠٠٠ : ١
تم استكمال لوحات الألوان للأوراق الفرعية الأربع ، كما ستنجز الطباعة النهائية للأوراق الست الفرعية والمفتاح العام ، وكذا الكتاب التوضيحي . وبنهاية سنة ١٩٨٦ سينتهي الشطر الجيولوجي من مشروع الخارطة الجيولوجية والمعدنية العربية بمقياسه .

ج - الخارطة المعدنية ٥,٠٠٠,٠٠٠ : ١
تم استكمال طباعة هذه الخارطة والدليل المعدني المصاحب لها .

د - الخارطة المعدنية ٢,٥٠٠,٠٠٠ : ١
استكملت الأعمال بالنسبة للوحات الطباعة الملونة مع الدليل المصاحب لها في أوائل سنة ١٩٨٧م .

- المؤتمرات :

قامت المنظمة بالاعداد والتحضير للمؤتمر العربي الرابع للثروة المعدنية الذي انعقد بعمان / الأردن ابريل / نيسان عام ١٩٨١ وكذلك أعدت المنظمة وحضرت للمؤتمر العربي الخامس للثروة المعدنية في السودان والمؤتمر السادس في الرباط .

الندوات الفنية والتدريب :

دعت المنظمة إلى العديد من الندوات في مجال تطوير العمل في الثروة المعدنية

والاطلاع على التقدم العلمي في هذا المجال ومن هذه الندوات :

١ - ندوة الموارد الطبيعية للطاقة .

٢ - ندوة الاستغلال المنجمي في القديم وأثره على التكنولوجيا في الحديث .

٣ - ندوة تكنولوجيا استخدام الأحجار النفطية .

٤ - ندوة الفوسفات في الوطن العربي .

٥ - ندوة الملح في الوطن العربي .

٦ - ندوة المواد الانشائية والصخور الصناعية .

٧ - ندوة استعمال الحاسوب في الجيولوجيا والتحري المعدني .

كذلك قامت المنظمة باعداد دورات تدريبية منها :

١ - الصناعة المنجمية بالمملكة المغربية .

٢ - طرق البحث عن الخامات المعدنية وتقييمها في العالم العربي .

٣ - تدبير وادارة المشاريع للتعدين والتنقيب عن المعادن .

أما ما يتعلق بالدراسات الفنية في المنظمة فقد تم انجاز العديد من الدراسات التي تتعلق بالأوضاع العامة للثروة المعدنية في الوطن العربي ، كما وتقوم باعداد المراحل النهائية لبنك المعلومات الخاص بهذه الثروة ، وتقوم بتقديم الخدمات الاستشارية والتعاون مع المنظمات العربية والأجنبية ذات الاختصاص .

ولا بد أن نشير هنا إلى أهمية مثل هذا العمل للوطن العربي وضرورة دعمه لا سيما وأن كثيرا من موارد الأمة العربية ، لا تزال إلى وقتنا الراهن دفينة التراب ولم يتم استكشافها بصورة فنية بل وحتى المكتشفة منها لم تطور بالشكل المطلوب أو المرغوب .

الباب الثالث

البترول وتطور البنيان الاقتصادي

الباب الثالث

البترول وتطور البنيان الاقتصادي

سوف نبحث في هذا الباب موضوعين ، الموضوع الأول ويتعلق بتطور البنيان الاقتصـادي ، والمـوضـوع الثاني ويتعلق بالتنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة . كما وسنتطرق إلى تفاصيل كل من هذين الموضوعين من خلال الفصول والمباحث التالية :

الباب الثالث

البترول وتطور البنيان الاقتصادي

الفصل الاول : تطور البنيان الاقتصادي والتحديث

المبحث الاول : تطور الانتاج القومي

المبحث الثاني : تطور السكان والاستهلاك

المبحث الثالث : تطور النظام النقدي

المبحث الرابع : تطور النظام المصرفي

المبحث الخامس : تطور النظام المالي

الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة :

المبحث الاول : خطط التنمية في امارة أبوظبي

المبحث الثاني : خطط التنمية في دولة الامارات العربية المتحدة

المبحث الثالث : التنمية الصناعية / الثروة المعدنية والصناعية /

الفصل الأول

تطور البنيان الاقتصادي والتحديث

أدى اكتشاف البترول وتصديره بكميات كبيرة في الامارات العربية المتحدة ، إلى تطور كبير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي ، تمثل في بدء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالشروع في اقامة الجهاز الانتاجي ، المتقدم في مجال الانتاج البترولي ثم في مجال الانتاج الصناعي بصفة عامة ، وقد ترتب على اكتشاف البترول ، وعلى قيام الجهاز الانتاجي المتقدم في مجال صناعته ، حدوث تغيرات جذرية في العلاقات الأساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية(1) وفي مقدمتها العلاقات القائمة بين الاقتصاد الوطني والأسواق العالمية والعلاقات القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص والعلاقات القائمة بين الانتاج والادخار . فقد أدت التغيرات الجذرية إلى اختفاء بعض فروع الانتاج القديم واضمحلال بعضها وإلى ظهور فروع انتاج جديدة ، كما أدت إلى اندماج الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية نتيجة لاعتماد هذا الاقتصاد بصفة أساسية على استخراج البترول وتصنيعه . ومن ناحية أخرى فقد أدت ملكية الدولة للثروة البترولية وازدياد دخلها من هذه الثروة إلى تعاظم دور القطاع العام في عملية التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية . كما أدت الزيادة المطردة في عوائد البترول وفي الدخل القومي وبالتالي في متوسط نصيب الفرد منه إلى تزايد المدخرات القومية اللازمة لتمويل الاستثمارات .

---

(1) رفعت المحجوب – الاقتصاد السياسي – الجزء الأول ١٩٧٥ص ١٢١ – ١٢٨ ، ١٢٩ – ٢٦٠ .

وكـان طبيعيا أن يشكل قطاع البترول ، وقد كان سببا في كل هذه التطورات البنيانية ، القطاع القائد في عملية التنمية الشاملة ، وترتب على هذه الحقيقة عدة نتائج هامة .

أولاً : أدت ملكية الدولة للثروة البترولية إلى تعاظم دور القطاع العام ودور الدولة في عملية التنمية ، وهنا نسجل أن نمو القطاع الخاص جاء نتيجة لنمو هذا القطاع العام ولما قامت به الدولة من دور في التنمية .

ثانيـاً : سمحت عائـدات البتـرول المطردة الازدياد ، لدولة الامارات العربية المتحدة أن تأخذ بسياسة (الدفعة القوية) في التنمية بدلا من سياسة التدرج التي تأخذ بها عادة البلاد الآخذة في النمو وذات العجز في ميزان المدفوعات .

ثالثا : أدى الاعتماد بصفة أساسية على البترول إلى اندماج الاقتصاد الوطني في الأسـواق الخـارجيـة فقد ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي ارتفاعا كبيرا .

وبعد مضي ربع قرن من عمر البترول في الامارات العربية المتحدة ١٩٦٤ – ١٩٨٩ قطعت عجلة التنميـة شوطا كبـيرا في انجـاز مشـاريـع الأسس والمرافق الاقتصادية المساندة ، مسخرة من أجل ذلك الجزء الرئيسي من عائدات البترول هذا من جهـة ، ومن جهـة أخـرى برزت دعامات أخرى للاقتصاد الوطني مثل الزراعـة وتعـاظم دور تلك الدعامات بدرجات متفاوتة ، ويمكننا القول اليوم بأن اقتصاد الامارات العربية المتحدة قد خرج بالفعل من عنق الزجاجة وانطلق على أسس اقتصادية أكثر ثباتا وتنوعا . وخير دليل على ذلك هو تجاوز الأزمة البترولية الخانقة أخيرا ١٩٨١ – ١٩٨٨ .

وخلال الأزمة البترولية تلك تجاوز ما ساهمت به القطاعات الأخرى ما ساهم به قطاع البترول كثيرا سواء بالنسبة للدخل القومي أو بالنسبة للناتج القومي .

وأظهر اقتصاد الامارات درجة عالية من الاندماج على مستوى الاتحاد . كما قطع شوطا لا بأس به في التكامل والتنسيق على مستوى دول مجلس التعاون .

ولسنا في حاجة إلى القول بأن الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للدخل القومي يجعل الاقتصاد الوطني مرتبطا بهذا المصدر ، بحيث يعكس أي اضطرابات تقع فيه . هذا فضلا عن أن البترول ثروة مؤقتة في سبيلها إلى النضوب ولذلك يكون من الضروري تخصيص جزء من عائداته لانشاء دعامات أخرى للاقتصاد القومي وخاصة في مجال التنمية الصناعية والتنمية الزراعية وهو ما يضمن تنوع الانتاج ومصادر الدخل القومي .

وننبه إلى أن البترول ، وهو القطاع القائد الذي بدأ بالمرحلة الأولى للتنمية وهي التنمية في اطار الاندماج في الأسواق العالمية ، مطالب باتمام المرحلة التالية من التنمية في اطار التكامل والاستقلال(١) .

وسنقسم هنا دراستنا لأثر البترول في تطور البنيان الاقتصادي للامارات العربية المتحدة إلى خمسة مباحث وهي :

المبحث الأول : تطور الانتاج القومي .
المبحث الثاني : تطور السكان والاستهلاك .
المبحث الثالث : تطور النظام النقدي .
المبحث الرابع : تطور النظام المصرفي .
المبحث الخامس : تطور النظام المالي .

---

(١) مجلة الاقتصاد - ١٩٧١ - بغداد .
راجع التبعية الجديدة في مقال الدكتور رفعت المحجوب (التكامل الاقتصادي والتبعية الاقتصادية) مجلة الاقتصادي - بغداد - العدد الرابع ١٩٧٠ .

المبحث الأول

تطور الانتاج القومي

لا شك في أن اكتشاف البترول في الامارات العربية المتحدة أدى إلى تطور كبير في الانتاج القومي ، استتبع زيادة الناتج القومي ومن ثم الدخل القومي . وقد أدى تطور الانتاج القومي إلى اضمحلال فروع الانتاج القديمة بل وإلى اختفاء بعضها عن المسرح الاقتصادي تاركة المجال أمام فروع جديدة للانتاج لتحل محلها .

لقد كانت فروع الانتاج القديمة في فترة ما قبل البترول ، عبارة عن فروع بسيطة ومتخلفة في مجملها ، كما كانت ، وباستثناء اللؤلؤ الذي سبق ذكره ، في معزل عن الأسـواق العـالميـة ، وقد وجدت أغلب هذه الفروع وهي الزراعة والرعي وصيد السمك ، لتلبي الجزء الضروري جدا من متطلبات الحياة كما وجدت بعض فروع الانتاج القديمة الأخرى التي كانت على صلة محدودة بالأسواق الخارجية وذلك مثل صناعة اللؤلؤ والتجارة والنقل البحري . ومع وجود تلك الصلة بين فروع الانتاج هذه والأسواق العالمية إلا أن ذلك لا ينفي عنها صفة التخلف والبساطة كما أنه لا ينفي عن الاقتصاد الوطني في عصر ما قبل البترول صفة الاقتصاد المغلق المنعزل ، وقـد سبق أن درسنـا في الباب الأول مختلف فروع الانتاج القديمة (قبل عصر البترول) بحيث لا نجد مجالات لتكرار هذه الدراسة .

أمـا بعـد اكتشاف البترول فقد برزت إلى الوجود فروع انتاج جديدة ، مثل الصناعة البترولية والثروة المعدنية وهذه الفروع مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأسواق الخارجية ومندمجة فيها كما أنها على جانب كبير من التطور التكنولوجي ، والذي لا

يتوفر محليا . وسنتولى تفصيل التطور الذي لحق بفروع الانتاج الجديدة هذه عند دراستنا الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة في الفصل الثاني من هذا الباب ، هذا فضلا عن أننا قد سبق أن درسنا الصناعة البترولية في الباب الثاني ومع بروز فروع الانتاج الجديدة هذه مع مجيء البترول فإن بعض الفروع القديمة الأخرى قد أخذت في التطور هي الأخرى لتواكب الظروف الاقتصادية الجديدة[1] .

لقد تطور الانتاج القومي من أقل من ألف مليون درهم (٢٣٦ مليون دولار أمريكي) في عام ١٩٦٦ إلى نحو ٣٥٠٠ مليون درهم (٩٠٠ مليون دولار أمريكي) في عام ١٩٧١ لمجمل الامارات حتى اعلان قيام دولة الاتحاد . كما حافظ على معدلات نمو عالية خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨١ ليصل إلى[*] ١٢٤٠٥٤ مليون درهم عند عام ١٩٨١ قبل أن يشهد مرحلة الانخفاض الناتجة أساسا عن الانحسار في قطاع الصناعات الاستخراجية كما سنبين في الجداول اللاحقة . أما من حيث توزيع الناتج المحلي بين الامارات فقد احتلت أبوظبي أعلى نسبة رغم الانخفاض التدريجي في معدل مساهمتها مقارنة بمجمل الزيادة في الناتج المحلي الجاري ومساهمة الامارات الأخرى . لقد كانت نسبة أبوظبي تشكل ٧١٪ من الناتج المحلي لعام ١٩٧٥ . بينما شكلت ٦٩,٥٪ و٥٨,١٪ للأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٨ على التوالي . أما مساهمة دبي فقد ارتفعت تدريجاً من ٢١٪ عام ١٩٧٥ إلى ٢٦,٤٪ في عام ١٩٨٣ لتعود إلى ٢٥,٤٪ في عام ١٩٨٨ كما حافظت امارة الشارقة على معدل تراوح بين ٤ - ٩,٥٪ خلال نفس الفترة ، وعليه فإن مساهمة هذه الامارات الثلاث قد شكلت نحو ٩٥٪ من مجمل الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ ثم انخفض بشكل بسيط إلى حوالي ٩٣٪ عند عام ١٩٨٨ وعليه فإن مساهمة الامارات الأخرى قد شهدت ارتفاعا في حدود ٥٪ وكما في الجدول التالي :

---

(١) انظر : الفصل الاول من الباب الأول من القسم الأول من هذا الكتاب .

(*) يعادل الدولار حوالي ٣,٦٨ درهم .

اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية)

جدول (أ)

بالأسعار الجارية (بملايين الدراهم)

السنة / الامارة	١٩٧٥	٪	١٩٨٠	٪	١٩٨١	٪	١٩٨٢	٪	١٩٨٣	٪
أبوظبي	٢٨,١٩٤	٧١	٧٧,٦٣	٦٩,٥	٨٢,٧٦٣	٦٦,٧	٧٣,١٠٨	٦٣,٢	٦٥,٣٧٥	٦٢,٠
دبي	٨,١٦٧	٢١	٢٥,٦١٠	٢٢	٢٩,٩٨٥	٢٤,١	٣٠,١٦١	٣٦	٢٧,٨٦٣	٢٦,٤
الشارقة	٢,٠٨٤	٥	٤,٣٨٨	٤	٦,٠٥٥	٥	٦,٧٣٢	٥,٨	٦,٨٦٨	٦,٥
عجمان	٢١٤	٠,٥	٧٧٦	٠,٧	٨٧٨	٠,٧	٩٢٦	٠,٨	٩٦١	٠,٩
أم القيوين	١١٢	٠,٣	٢٩٤	٠,٣	٤٣٢	٠,٣	٤٥٩	٠,٤	٤٣٣	٠,٤
رأس الخيمة	٦٥٧	١,٧	١,٠٩٠	١,٩	٢,٧٤٢	٢,٢	٢,٩٥٨	٢,٦	٢,٩٢٧	٢,٨
الفجيرة	٢٠٧	٠,٥	٦٣٩	٠,٦	١,١٩٩	١	١,٣١٠	١,٢	١,٠٧٧	١
المجموع	٣٩,٦٣٥	١٠٠	١١١,٤٧٠	١٠٠	١٢٤,٠٥٤	١٠٠	١١٥,٦٥٤	١٠٠	١٠٥,٥٠٤	١٠٠

تكملة جدول اجمالي الناتج المحلي
(بالأسعار الجارية)

جدول (ب)

السنة / الامارة	١٩٨٤	٪	١٩٨٥	٪	١٩٨٦	٪	١٩٨٧	٪	١٩٨٨	٪	١٩٨٩
أبوظبي	٦٣،٥٢٦	٦٠،٨	٥٩،٦٠١	٥٨،٤	٤٦،٩٧٤	٥٧،٦	٥١،٩٩٩	٥٨،٦	٥٠،٨٨٩	٥٨،١	غ م
دبي	٢٦،٤٢٠	٢٥،٣	٢٧،٤٠١	٢٦،٩	٢١،٠٠٠	٢٥،٨	٢٢،٧٩٤	٢٥،٧	٢٢،٢٢٤	٢٥،٤	غ م
الشارقة	٨،٧٤٩	٨،٤	٩،٠٠٦	٨،٨	٧،٧٦٥	٩،٥	٧،٩٧٧	٩،-	٨،٢٥١	٩،٤	غ م
عجمان	٩٥٥	٠،٩	٩٦١	٠،٩	٩٦٧	١،٢	١،٠٢٥	١،٢	١،٠٩٠	١،٣	غ م
أم القيوين	٥٠٥	٠،٥	٥١٧	٠،٥	٥١٦	٠،٦	٥٥٣	٠،٧	٥٩٢	٠،٧	غ م
رأس الخيمة	٣،١٩٥	٣	٣،٢٢٧	٣،٢	٢،٩٨٣	٣،٧	٣،٠٢٥	٣،٤	٣١٥٦	٣،٦	غ م
الفجيرة	١،١٩٣	١،١	١،٢٧٧	١،٣	١،٢٦٣	١،٦	١،٢٨١	١،٤	١٣٣٩	١،٥	غ م
المجموع	١٠٤،٥٤٣	١٠٠	١٠١،٩٩٠	١٠٠	٨١،٤٦٨	١٠٠	٨٨،٦٥٤	١٠٠	٨٧،٥٤١	١٠٠	١٠٦٠٠٠

أما متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، في دولة الامارات العربية المتحدة فقد حافظ على أعلى معدل له بين الدول العربية ، هذا ان لم يكن من المعدلات العالية جدا في العالم فقد بلغ ١٩٥٣٠ دولاراً أمريكياً في عام ١٩٧٥ ووصل في عام ١٩٨١ إلى أعلى معدل له إذ بلغ ٣١١٢٠ دولاراً أمريكياً وقد أخذ بالانخفاض تدريجياً بعد ذلك إلى أن وصل في عام ١٩٨٦ إلى ١٥٤٥٦ دولاراً أمريكياً ، وهو ما يوزاي معدل دخل الفرد عام ١٩٧٥ تقريبا ، واحتل المركز الأول في ذلك العام بين مجمل الدول العربية .

المصدر وزارة التخطيط – دولة الامارات العربية المتحدة .

الحسابات القومية ١٩٧٥ – ١٩٨٦ وبصورة مباشرة من وزارة التخطيط لما بعد تلك الفترة .

(١) لقد حللنا تطورات الانتاج القومي على أساس استخدام أرقام الانتاج المحلي الجاري خلال الفترة .

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
في الدول العربية (١٩٧٥ - ١٩٨٦)

جدول (أ)

(دولار أمريكي)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الاردن	٣٨٠	٤٨٠	٥٨٠	٧٥٠	٨٨٠	١١٢٠
الامارات	١٩٥٣٠	٢١٨٨٠	٢٣٥٥٠	١٩٨٤٠	٢٣٥٥٠	٣٠٢٣٠
البحرين	٤٥٦٠	٥٨٣٠	٦٥٥٠	٧٣٨٠	٨١٧٠	١٠٨١٠
تونس	٧٧٠	٧٧٠	٨٦٠	٩٨٠	١١٦٠	١٣٦٠
الجزائر	٩٠٠	٩٩٠	١١٥٠	١٤٤٠	١٧٣٠	٢٢٦٠
السعودية	٥٤٧٠	٦١٢٠	٧٢٦٠	٧٨٧٠	٨٤٢٠	١٢٥٦٠
السودان	٢٨٠	٣٣٠	٤٠٠	٤٣٠	٤٢٠	٤٣٠
سوريا	٧٥٠	٨٥٠	٨٨٠	١٠٢٠	١١٩٠	١٥٢٠
الصومال	٢٢٠	٢٤٠	٢٧٠	٣١٠	٢٩٠	٣٤٠
العراق	١٢٢٠	١٥٤٠	١٧٠٠	١٩٧٠	٣٠١٠	٤٠٥٠
عمان	٢٧٣٠	٣٠١٠	٣٠٥٠	٢٩٥٠	٣٦٧٠	٥٧٨٠
قطر	١٤٧٨٠	١٧٢٩٠	١٨٠٩٠	١٨٤٢٠	٢٤٤٩٠	٣١٣٢٠
الكويت	١١٩٠٠	١٢٢٧٠	١٢٤٢٠	١٢٨٠٠	١٨٨٦٠	٢٠١١٠
لبنان	١١٨٠	٥٢٠	٩٧٠	١٠٩٠	١٢٧٠	١٥٣٠
ليبيا	٥٢٥٠	٦٤٧٠	٧٢٩٠	٦٨٩٠	٩١١٠	١١٧٠٠
مصر	٣٦٠	٤٥٠	٥٤٠	٦٣٠	٤٤٠	٦١٠
المغرب	٥٢٠	٥٢٠	٥٧٠	٧٠٠	٨٢٠	٨٩٠
موريتانيا	٣٤٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٥٠	٣٨٠	٤٢٠
اليمن الشمالي	٢٠٠	٢٦٠	٣٣٠	٤٠٠	٤٥٠	٤٨٠
اليمن الجنوبي	١٥٠	١٨٠	٢٢٠	٢٥٠	٢٨٠	٣٤٠

تكملة جدول متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي
في الدول العربية ١٩٧٥ - ١٩٨٦

جدول (ب)

(دولار أمريكي)

الدولة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الأردن	١١٧٠	١٢٠٠	١٢١٠	١١٧٠		
الامارات	٣١١٢٠	٢٧١٠٠	٢٣٠٩٠	٢١٧٧٠	٢٠٢٥٨	١٥٤٥٦
البحرين	١٢٢٧٠	١٢٥٥٠	١٢٧٥٠	١٢٧٨٠	١٠٦٥٧	٨٩٧١
تونس	١٢٨٠	١٢١٠	١١٨٠	١١٤٠		
الجزائر	٢٢٦٠	٢٢٦٠	٢٣٩٠	٢٤٧٠	٢٤٥٨	٣٢٠١
السعودية	١٥٩٨٠	١٥٣١٠	١١٥٣٠	١٠٠١٠	٧٩١٦	٦٤٤٦
السودان	٥٠٠	٣٦٠	٣٣٠	٣٨٠		
سوريا	١٨٨٠	١٩٦٠	٢٠٥٠	٢٠٩٠		
الصومال	٥١٠	٣٦٠	٢٨٠	٢٤٠		
العراق	٢٥٥٠	٣٠٢٠	٣١٠٠	٣٠٣٠	٣٨٣٢	٢٣٩٧
عمان	٦٦٧٠	٦٦٧٠	٧٠٢٠	٧٤٨٠	٨٠٦٩	٥٦٧٧
قطر	٣٣٣١٠	٢٨١٤٠	٢٢٩٢٠	٢٢٢٥٠	٢٠٢٣١	١٥٠٠٠
الكويت	١٦٤٤٠	١٣٢٧٠	١٣١٨٠	١٢١٢٠	١١٥١٠	٩٥٦٥
لبنان	١٤٧٠	١٠١٠	١٠٣٠	٦٦٠		
ليبيا	٩٩٢٠	٨٩٧٠	٨٠٥٠	٧٨٠٠	٦٨١٧	٤٦٦٤
مصر	٦٨٠	٧٢٠	٧٧٠	٨٤٠		
المغرب	٧٢٠	٧٠٠	٦٠٠	٥٣٠		
موريتانيا	٤٠٠	٤٠٠	٤١٠	٤١٠		
اليمن الشمالي	٥٠٠	٥٧٠	٥٩٠	٥٠٠		
اليمن الجنوبي	٣٧٠	٤٣٠	٤٧٠	٤٦٠		

صندوق النقد العربي :

الدول العربية ، بيانات واحصاءات اقتصادية ١٩٧٥ – ١٩٨٤ ، العدد ٣ أبوظبي – تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦

أما أرقام عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ فقد أخذت من التقارير الاحصائية السنوية الصادرة عن منظمة «أوبك» .

ومن كتاب المؤشرات الاقتصادية والسياسية لدول مجلس التعاون ١٩٧٦ – ١٩٨٦ والصادر عن معهد البحوث في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن .

أما توزيع الناتج المحلي الاجمالي وفق القطاعات الاقتصادية وللأعوام ١٩٧٤ – ١٩٨٨ فهو كما يلي :

الناتج المحلي الاجمالي بقيمة تكلفة عوامل الانتاج حسب القطاعات الاقتصادية[1]

جدول (أ)

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

القطاعات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
– الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	٣٢٩	٤٣٢	٤٩١	٦٠٤	٦٨٠	٨٢٧	١٠٣٦
– الصناعات الاستخراجية :							
أ – النفط الخام	٢٦٣٦٤	٣٢٢٧٥	٣٥٥٧٥	٣٢٦١٨	٤٧٨٨٤	٧٠٥٣٢	٦٩٨١٤
ب – أخــرى	٩٨	١٣٣	١٨٧	٢٠٧	٢٢٠	٢٣٥	٢٥٧
– الصناعات التحويلية	٣٦٩	٥٩٣	١٨٥٣	٢١٩٧	٢٥٣٤	٤١٩١	٨٠٧٧
– الكهرباء والماء	٢٠٩	٣١٣	٤٦٧	٦٨٩	٩٨٥	١٢٩٧	١٥٤٧
– التشييد والبناء	٤٣٠٨	٥٩٦٣	٨٤٧٤	٨٢٧١	٩٣٣٨	٩٨٣٤	١٠٤٧٥
– تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٣٢٤٨	٤٠٧٥	٦٢٤٢	٥٥٨٩	٦٨٥٠	٩٠٩٤	١٠٨٤٩
– النقل والتخزين والمواصلات	١٢٥٥	١٩٨١	٢٦٦٢	٢٨٦٦	٣٤٢٠	٣٧٣١	٤٩٥٠
– التمويل والتأمين والعقارات :							
أ – التمويل والتأمين	٦٢٧	١٢٦٤	١٧٢٧	١٤٥٠	١٧٣٧	٢١٢٣	٤٥١٠
ب – العقارات	١٥٩٢	٢٧٣٩	٣٧٣١	٢٩٧٩	٢٦٨٥	٤٠٠٦	٤٦٢٢
– الخدمات الأخرى	٣٨٢	٤٨٣	٦١٠	٦٧٥	٧٤٠	٨١٤	١١٧٤
ناقصا الخدمات المصرفية المحتسبة	٥٥٠	١٠٩٦	١٤٠١	٩٧٠	١١٢٤	١٤٠٣	٢٤٠١
– منتجو الخدمات الحكومية	١٣٦٤	٢٢٩٥	٣١٩٥	٣٩٨١	٤٧٠٠	٥٩٨٩	٨٩١٠
– الخدمات المنزلية	٤٠	٥٧	٨٢	١١٤	١٤٨	٢٠٠	٢٣٤
المجموع	٣٩٦٣٥	٥١٥٠٧	٦٣٨٩٥	٦١٢٧٠	٨٠٧٩٧	١١١٤٧٠	١٢٤٠٥٤
مجموع القطاعات (عدا النفط الخام)	١٣٢٧١	١٩٢٣٢	٢٨٣٢٠	٣٢٩١٣	٣٢٩١٣	٤٠٩٣٨	٥٤٢٤٠

تكملة جدول توزيع الناتج المحلي الاجمالي وفق القطاعات الاقتصادية ١٩٧٤ - ١٩٨٨ (حسب تكلفة عوامل الانتاج)

جدول (ب)

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

القطاعات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
– الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	١١٤٤	١١٩٨	١٣٤٩	١٤٤٠	١٥٤٠	١٥٩٣	١٦٦٤	غ م
– الصناعات الاستخراجية :								
أ – النفط الخام	٥٥٩٨٢	٤٦١٤٥	٤٦٦٠٤	٤٤٧٠٧	٢٦١٧١	٣٢٤٢٣	٢٩١٩٥	غ م
ب – أخـرى	٢٩٨	٣٠٩	٣٣٨	٣٠٩	٢٨٢	٢٤٩	٢٦٢	غ م
– الصناعات التحويلية	٩٤٣٦	٩٥٨٤	٩٧٦١	٩٢٥٥	٧٠٣٧	٧٩١١	٧٨٠٥	غ م
– الكهرباء والماء	١٨٥١	١٧٤٦	٢٠٧٦	٢١٤٣	٢١٣٢	٢٠٦٣	٢١١٩	غ م
– التشييد والبناء	١٠١٦٨	١٠٥٢٠	٩٨٦٠	٨٨٨٢	٨٥٠٠	٧٩٨٠	٨٣٣٠	غ م
– تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	١٠٩١٣	٩٧٠١	٩١٥٤	٨٧١٥	٩١٣٥	٩٦٢٥	١٠٢٠٠	غ م
– النقل والتخزين والمواصلات	٥٤٦٥	٤٧٨٠	٤٤٥٩	٤٢٢٤	٤١٧٣	٤٧٤٦	٥٠٣٠	غ م
– التمويل والتأمين والعقارات								
أ – التمويل والتأمين	٤٧٤١	٥٥٢٠	٤٧٦٦	٥١٥٤	٥٤٤٧	٥٤٠٤	٥٠٥٠	غ م
ب – العقارات	٦٦٣٤	٦٥٨٧	٥٨٥١	٥١٧٦	٤٥٢٥	٤٦٧٢	٥٣٦٠	غ م
– الخدمات الأخرى	١٣٨٠	١٥٥٦	١٦٠٢	١٦٤٥	١٧٥٨	١٨٤١	١٩٣٤	غ م
ناقصا الخدمات المصرفية المحتسبة	٢٢٤٣	٢٢٨٧	١٩٦٨	١٠٢٥	١٠٢٩	١٣٢٤	١٠٩٤	غ م
– منتجو الخدمات الحكومية	٩٦٣٢	٩٨٤٧	١٠٣٥٦	١١٠٠١	١١٤١٧	١١٠٦٨	١١٢٥٩	غ م
– الخدمات المنزلية	٢٥٣	٢٩٨	٣٣٥	٣٦٤	٣٨٠	٤٠٣	٤٢٧	غ م
المجموع	١١٥٦٥٤	١٠٥٥٠٤	١٠٤٥٤٣	١٠١٩٩٠	٨١٤٦٨	٨٨٦٥٤	٨٧٥٤١	١٠٦٠٠٠
مجموع القطاعات (عدا النفط الخام)	٥٩٦٧٢	٥٩٣٥٩	٥٧٩٣٩	٥٧٢٨٣	٥٥٢٩٧	٥٦٢٣١	[٢]٥٨٣٤٦	٦٢٠٠٠

المصدر :

(١) وزارة التخطيط – معلومات مباشرة .

(٢) واذا ما أضيفت المصادر غير المنظورة كالاستثمارات الخارجية فإن مجموع مساهمة القطاعات الأخرى عدا النفط تصل إلى ٧٠٪ .

لقد شهد الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً حاداً خلال الفترة ١٩٧١ – ١٩٧٧ وذلك نتيجـة لارتفـاع أسعار البترول في عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٤ ولزيادة الاستثمارات الداخلية في مجال ترسيخ وتطوير الوضع الداخلي ، وبناء الأجهزة والمؤسسات في الدولة لمواكبـة احتيـاجـات هذا التـوسع والتطور ، وخاصة في مجال الصناعات الاستخـراجية ، والتي تشمل النفط الخام ، وعليه فقد بلغ مجمل الزيادة خلال الفترة بين ١٩٧٤ و١٩٧٧ ما يوازي ١٠٤٪ اذ ارتفع الناتج الاجمالي المحلي من ٣١١٢٢,٧ مليـون درهم إلى ٦٣٨٩٥ مليـون درهم . وقد ساعد في عملية زيادة النشاط الاقتصادي جملة التسهيلات التي كانت تمنحها المصارف المحلية في مجال الاستثمارات المحلية ، مما أدى إلى شبه أزمة سيولة نقدية في عام ١٩٧٧ حيث تدخـل مجلس النقـد الاتحادي للحد من هذه التسهيلات لمعالجة الأزمة ، فعاد النـاتج الاجمالي إلى الانحسار خلال عام ١٩٧٨ وخاصة في مجالات الصناعات الاستخراجية وقطاع التشييد والبناء وقطاع التجارة وبلغ ٦١٢٧٠ مليون درهم مقابل ٦٣٨٩٥ مليون درهم لعام ١٩٧٧ إلا أن ارتفاع أسعار البترول مجددا في عام ١٩٧٩ وازديـاد الطلب عليـه دفع من جديد مجمل النشاط الاقتصادي إلى معدلات أعلى . وقد ارتفع الناتج الاجمالي المحلي خلال الفترة من ١٩٧٩ – ١٩٨١ من ٨٠٧٩٧ مليون درهم إلى ١٢٤٠٥٤ مليون درهم أي بمجمل زيادة للفترة قدرها ٥٤٪ . وكـانت قطاعات الصناعات الاستخراجية والنفط الخام قد بلغت أساسا مرحلة من الاشباع في ظل مجالات الاستكشاف وعمليات الانتاج ، فانحسرت منذ عام ١٩٨٢ نسبة هذا القطاع بشكل أساسي ، مما أثر على مجمل الناتج المحلي الاجمـالي كما أثر بدوره على قطاعات أخرى ، مثل قطاع التشييد والبناء وقطاع التجارة مما أدى إلى انخفاضها ، هذا عدا ان انخفاض أسعار البترول قد بدأ يفـرض على الدولة سيـاسة أكثر تقشفا في مجالات الاستثمار والتوسع لمواجهة الانخفاض في مجمل عائداتها . وهكذا انخفض الناتج المحلي من ١٢٤٠٤٥ مليون درهم في عام ١٩٨١ إلى ٨٠٦٦٢ مليون درهم في عام ١٩٨٦ أي بانخفاض بلغت نسبتـه ٣٥٪ لمجمل الفترة . وخلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ عاد الناتج المحلي إلى الارتفـاع إذ بلغ حوالي ٨٨٠٠٠ مليـون درهم نتيجة تحسن الظروف في القطاع البترولي والقطاعات الأخرى . أما في عام ١٩٨٩ فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي ١٠٦٠٠٠ مليون درهم منها ٦٢٠٠٠ مليون درهم للقطاعات غير النفطية و٤٤٠٠٠ مليون درهم للقطاعات النفطية ومن المتوقع أن يستمر الانتعاش الاقتصادي خلال السنوات القادمة .

أما من حيث قياس معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي ، فيمكن تقسيمه خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٨ إلى أربع مراحل : الأولى ١٩٧٥ – ١٩٨٠ والثانية ١٩٨٠ – ١٩٨٤ وذلك بمعدل خمس سنوات لكل منها .

وتعكس معدلات النمو السنوية خلال هاتين المرحلتين ، ما سبق وأن أشرنا إليه من الاتجاهات التي طرأت على الأداء الاقتصادي خلال تلك الفترة ١٩٧٤ – ١٩٨٥ . ويظهر الجدول التالي معدلات النمو السنوية لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية وأدائه للفترة المشار إليها . إلا أننا نود هنا الاشارة بشكل خاص إلى أن معدل نمو القطاع البترولي ، أو ما يشار إليه بالصناعات الاستخراجية ، حيث انخفض من ١٤,٥٪ للفترة من ١٩٧٥ – ١٩٨٠ إلى –٩,٨٪ للفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٤ بشكل سالب مما جعل معدل النمو للفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٤ لا يتجاوز نسبة ٣٪ ، وبالمقابل فإن مجمل القطاعات غير البترولية قد شهدت نموا سنويا بلغ ١٨,٩٪ في الفترة الأولى و٨,٨٪ في الفترة الثانية .

أما خلال الفترة الثالثة والممتدة من عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٦ ، فقد انخفض معدل النمو السنوي للقطاع البترولي بحدود – (–٣٦,٠٪) سنويا مما أثر بشكل كبير على بقية القطاعات وعلى المجموع العام ، والذي بلغ معدله خلال الفترة بحدود –(١٤,٥٪) سنويا وبشكل سالب .

إن تأثير الانخفاض في السنوات السابقة أثر بشكل خاص على معدل نمو قطاع البناء والتشييد وقطاع الصناعة بشكل كبير . وخلال المرحلة الأخيرة من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٨٨ تحسنت قياسا بالفترة السابقة ، اذ فيما عدا انخفاض نسبة نمو قطاع الزراعة ، ارتفعت نسبة قطاع البترول والاستخراج إلى معدل ٦,١٪ وكذلك نسبة قطاع النقل إلى ١٥٪ والقطاع الصناعي إلى ١٪ وكذلك فقد تحسن المعدل العام للأعمال بحدود ٠,٤٪ مما أدى الى انعكاس المعدل السالب لنمو القطاعات غير البترولية الى معدل موجب ويعود ذلك الى تحسن الأوضاع الاقتصادية وتدوير العائدات البترولية خلال الأعوام من ١٩٨٧ الى ١٩٨٩ مما يبشر بوجود امكانيات حقيقية لمستقبل تطور القطاعات غير البترولية في دولة الامارات حيث ارتفعت بحدود ٩,٤٪ خلال الفترة المشار اليها آنفاً . وفيما يلي جدول يبيِّن معدل نمو الناتج الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ :

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ وحسب التكلفة للقطاعات الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة ٪

القطاع	المرحلة الأولى ١٩٧٥-١٩٨٠	المرحلة الثانية ١٩٨٠-١٩٨٤	المرحلة الثالثة ١٩٨٤-١٩٨٦	المرحلة الرابعة ١٩٨٦-١٩٨٨
– الزراعي	١٧,٦	١٤,١	٧,٥	٥,٢
– الاستخراج والتعدين	١٤,٥	-(٩,٨)	-(٣٦,٠)	٦,١
– الصناعي	٥٤,٨	٢٣,٨	-(٥,٤)	١,٠
– الماء والكهرباء	٣٥,٢	١١,٠	٥,٩	٤,٥
– البناء والتشييد	١٥,٦	٥,٩	-(١٦,٠)	٨,٤
– التجارة	١٣,٠	٠,٩	-(٠,٩)	١,٧
– النقل	١٨,٣	١٠,٥	٢,٤	١٥,٠
– الخدمات	٢٠,٢	١٢,٥	-(٣,٠)	صفر
المجموع من غير البترول	١٨,٩	٨,٨	(٣,٠)	٠,٤
المجموع	(١٦,٠)	-(١,٨)	-(١٤,٥)	٢,٣

وزارة التخطيط عن الجدول التالي .

الناتج المحلي الاجمالي بقيمة تكلفة عوامل الانتاج حسب القطاعات الاقتصادية

(مليون درهم / بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة) ١٩٧٥ - ١٩٨٨

جدول (أ)

القطاعات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	٣٦٧	٤٨٠	٥٦٣	٦٤٩	٧٣٢	٨٢٧	١٠٢٠
- الصناعات الاستخراجية :							
أ - النفط الخام	٣٥٨٢٠	٣٩٤٥٦	٤١٦٥٨	٣٧٦٢٢	٥٢٥٠٤	٧٠٥٣٢	٦٥٢٤٢
ب - أخـــرى	١١٨	١٥٥	٢٠٤	٢٠٢	٢٢٠	٢٣٥	٢٦٢
- الصناعات التحويلية	٤٧٢	٧٠٢	١٩٢٣	٢٢٧٤	٢٥٤٢	٤١٩١	٧٩٩٠
- الكهرباء والماء	٢٨٧	٣٩٢	٥٤٧	٧٩٢	١١٢٢	١٢٩٧	١٥٠٩
- التشييد والبناء	٤٧٧٠	٤٧٤٦	٧٣٨١	٩٧٤٩	٩٧٥٣	٩٨٣٤	٩٦١٥
- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٤٩٤٠	٦٦٣١	٩٠٥٤	٨٠٤٦	٨٣١٦	٩٠٩٤	١٠٣٨٤
- النقل والتخزين والمواصلات	١٦٠٨	٢٢٩٥	٢٩١٥	٢١٨٨	٢٥٥٢	٣٧٣١	٣٩٠٩
- التمويل والتأمين والعقارات :							
أ - التمويل والتأمين	٨٢٥	١٤٥٩	١٩٤٨	١٥٩١	١٨٦٨	٢١٢٣	٤١٠٠
ب - العقارات	١٣٢٦	١٦٦٧	٢٠٤٤	٢٤٨٢	٢٩٥٦	٤٠٠٦	٤٣٨٤
- الخدمات الأخرى	٥١٦	٥٨٧	٦٦٦	٧٠٣	٧٣٦	٨١٤	١١٢٦
ناقصا الخدمات المصرفية المحتسبة	٦٠٠	٩٦٣	١٢٢٧	١٤٠٧	١٥١٤	١٤٠٣	٢١٨٠
- منتجو الخدمات الحكومية	٢٥٥١	٣٧٦١	٤١٨٩	٤٤٩٦	٥١٢٥	٥٩٨٩	٨١٠٤
- الخدمات المنزلية	٥٤	٦٩	٩١	١١٩	١٤٧	٢٠٠	٢٢٣
المجموع	٥٣٠٥٤	٦١٤٣٧	٧١٩٥٦	٧٠٥٠٦	٨٨٠٥٩	١١١٤٧٠	١١٥٦٨٨
مجموع القطاعات (عدا النفط الخام)	١٧٢٣٤	٢١٩٨١	٣٠٢٩٨	٣٢٨٨٤	٣٥٥٥٥	٤٠٩٣٨	٥٠٤٤٦

- وزارة التخطيط . معلومات مباشرة ..

جدول الناتج المحلي الاجمالي بقيمة تكلفة عوامل الانتاج حسب القطاعات الاقتصادية ١٩٧٥ - ١٩٨٨

جدول (ب)

(مليون درهم / بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة)

القطاعات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	١٠٧٩	١٢٣٦	١٤٠٠	١٥٢٥	١٦١٧	١٦٤٠	١٧٠٢
- الصناعات الاستخراجية :							
أ - النفط الخام	٥٣١٨١	٤٤٩٣٠	٤٦٩٥٥	٤٥٢٧٠	٢٥٣٢٠	٣٠١٧٢	٢٦٨٧٢
ب - أخرى	٣٠٦	٣٢٥	٣٧٢	٣٣٦	٣٠١	٢٣٨	٢٤٣
- الصناعات التحويلية	٩٢٥١	٩١١٦	٩٦٥٥	٩٤٤٣	٧٢٨٠	٧٤٣٤	٧٣٥٢
- الكهرباء والماء	١٧١٠	١٧٤٢	٢٠٢٥	٢٢٢٥	٢٠٩٨	١٩٥٥	٢٠٠٤
- التشييد والبناء	٩٦٩٢	١٠٢٥٠	١١٦٥٠	٩٠٢٢	٨٦٥٢	٧٧٨٠	٧٩٢٣
- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	١٠٢٩٥	٩٥٧٤	٩٢٥١	٩٠٢٥	٩٤١٨	٨٩٥٢	٩٢٦١
- النقل والتخزين والمواصلات	٣٨٨٠	٣٦٤٧	٣٨٩٠	٣٩٥٠	٤١١١	٤٥٢٠	٤٧٢٥
- التمويل والتأمين والعقارات							
أ - التموين والتأمين	٤٤٩٠	٥٢٠٠	٤٨٤٥	٥٢٦٨	٥٥٥٨	٥١٢١	٥٨٠٥
ب - العقارات	٤٤٧٦	٥٧٠٦	٥٦٥٧	٥٠٢٢	٤٤٦٣	٤٤١٠	٥١٠٤
- الخدمات الأخرى	١٢٣٤	١٤٧٢	١٤٧٥	١٥٨٠	١٧١٥	١٧٠٥	١٧١٤
ناقصا الخدمات المصرفية	٢٠٥٠	٢١٣٠	١٩٩٦	١٠٦٤	١٠٤٥	١٣٩٠	١١٨٥
- منتجو الخدمات الحكومية	٨٨٣٠	٩٤٩١	٩٨٦٥	١٠٧٩٢	١١٢٩١	١٠٤١١	١٠٥٦٥
- الخدمات المنزلية	٢٣٣	٣٠٧	٣٥٩	٤١٠	٤١٧	٣٩٢	٤٠٥
المجموع	١٠٦٦٠٧	١٠٠٨٦٧	١٠٥٤٠٦	١٠٢٨٠٤	٨١١٩٨	٨٣٣٤٠	٨١٤٩٠
مجموع القطاعات (عدا النفط الخام)	٥٣٤٢٦	٥٥٩٣٧	٥٨٤٥١	٥٧٥٣٤	٥٥٨٧٨	٥٣١٦٨	٥٤٦١٨

المصدر : معلومات مباشرة وزارة التخطيط .

هذا ويمكن توزيع الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات مختارة من الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٨ على القطاعات الاقتصادية بالنسبة الى مجمل الاداء الاقتصادي للعام نفسه وذلك لاظهار مدى تأثير كل من هذه القطاعات كما في الجدول التالي :

هيكل ونمط توزيع الناتج الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ وبالتكلفة حسب القطاعات الاقتصادية خلال بعض السنوات للفترة من ١٩٧٥ – ١٩٨٨

(نسب مئوية ٪)

القطاع	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الزراعي	٠,٧	٠,٧	١,٣	٢,٠	٢,٠	٢,١
الاستخراج						
١ – البترول	٦٧,٥	٦٣,٣	٤٤,٥	٣١,١	٣٦,٢	٣٢,٩
٢ – أخرى	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
الصناعة	٠,٩	٣,٨	٩,٢	٨,٨	٨,٩	٩,١
الماء والكهرباء	٠,٦	١,٢	١,٩	٢,٢	٢,٣	٢,٥
البناء	٩,٠	٨,٨	١١,١	١٠,٧	٩,٣	٩,٧
التجارة	٩,٣	٨,٢	٨,٨	١١,٥	١٠,٧	١١,٤
النقل	٣,٠	٣,٣	٣,٧	٥,١	٥,٤	٥,٨
الخدمات	٨,٨	١٠,٥	١٨,٣	٢٨,٣	٢٤,٩	٢٦,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مجموع غير البترولي	٪٣٢,٥	٪٣٦,٧	٪٥٥,٥	٪٦٨,٨	٪٦٣,٨	٪٦٧,٠

ويلاحظ هنا أيضا تطور القطاعات غير البترولية في الناتج المحلي الاجمالي وتطورها من ٣٢,٥٪ في عام ١٩٧٥ إلى ٥٥,٢٪ في عام ١٩٨٤ ، ثم إلى ٦٨,٨٪ في عام ١٩٨٦ ، ثم انخفضت بعد ذلك في عام ١٩٨٧ إلى نحو ٦٣,٨٪ ثم إلى حوالي ٦٦٪ في عام ١٩٨٨ .

وفي ختـام هذا الاستعـراض السريع لتطور الناتج المحلي الاجمالي ، لابد من الاشارة إلى هبوط أسعار البترول الفعلية عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ ومنتصف عام ١٩٨٨ رغم المحاولات الحثيثة للمحافظة على معدلات ثابتة لأسعاره ، خلال المرحلة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ستترك آثارها على مجمل الاداء الاقتصادي للدول التي يشكل دخلهـا من البترول ، عاملا أساسيا في تحديد مسار الحركة الاقتصادية فيها ، وتعتبر دولتنا إلى تاريخه واحدة من هذه الدول . حيث ظهرت إلى حد ما انعكاسات انخفاض العائدات البترولية على القطاعات الاقتصادية ، خلال المرحلة السابقة ولقد بذلت الجهود في جعل اقتصاد الامارات أكثر مرونة بحيث يتقبل التغيرات في العوائد من جهة ، وتعزيز الاقتصاد الداخلي وتنويع مصادر دخل الدولة المختلفة من جهة أخرى .

لقد اعتبر عام ١٩٨٦ عام أساس من حيث كونه قد فرض توجها جديدا تمثل في ضغـط جدي للانفاق العام للدولة ، وتوجيه المصروفات نحو التنمية في القطاعات الاقتصادية ذات العائدات ، وتحقيق نوع من التوازن التدريجي في العناصر التي تشكـل النـاتـج القـومي ، والاستثمار في مشاريع محلية وتقليص الاستثمارات الخارجية ، وخاصة تلك التي تقوم أساسا على أسهم وسندات الشركات الأجنبية والعملات ، بعد الهبوط الحاد للأسهم في البورصات العالمية وتدهور أسعار الدولار خلال ١٩٨٧ أمام العملات الاخرى .



المبحث الثاني

تطور السكان في الامارات العربية المتحدة

أدى اكتشاف البترول إلى تطور البنيان الاقتصادي ، للامارات العربية المتحدة وقد شمل هذا التطور السكان أيضاً . اذ ازداد عددهم وارتفع مستوى معيشتهم . ومن الطبيعي ان يترتب على ذلك تطور في الاستهلاك ، وذلك من حيث بروز الطلب على أنماط جديدة من السلع والخدمات ، هذا فضلا عن أن تطور السكان يتطلب توسعا في المرافق والخدمات العامة لتلبي متطلبات هذا التطور .

وقبيل اكتشاف البترول في امارة أبوظبي ، تعرض سكان الامارات إلى عملية جزر سكاني ، وذلك بسبب الهجرة إلى البلاد العربية المجاورة التي سبق اكتشاف البترول فيها ، وهي الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر سعيا وراء فرص العمل ، خاصة مع كساد صناعة اللؤلؤ بعد الحرب العالمية الثانية . وبالاضافة إلى البحث عن فرص أفضل للعيش في الخارج ، كانت الأسباب السياسية في بعض الأحيان وراء هجرة مجموعات من سكان الامارات إلى البلاد المجاورة .(١)

وقد قدرت السلطات البريطانية في عام ١٩٦٤ عدد سكان الامارات العربية بـ ٨٤ ألف نسمة(٢) وهو أقل مستوى تدنى إليه عدد سكان الامارات العربية

---

(١) كانت تحدث في بعض الأحيان خلافات بين حكام احدى الامارات وبعض أفراد قبائل شعبه مما ينتج عنه هجرة أفراد القبيلة إلى بلد مجاور .

(٢) كانت بريطانيا حتى عام ١٩٧١ مسؤولة عن حماية الامارات العربية المتحدة وذلك بمقتضى اتفاقية حماية موقعة بين حاكم كل امارة والحكومة البريطانية .

المتحدة في القرن الحالي ، وهو ما يعكس العوامل الاقتصادية والسياسة التي سبق أن بيناها والتي أدت إلى تقلص عددهم إلى هذا المستوى .

وبعد بدء تصدير البترول بكميات تجارية من امارة أبوظبي ، في عام ١٩٦٢ وبعد تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم في عام ١٩٦٦ وبعد قيام اتحاد الامارات العربية المتحدة ، في ديسمبر / كانون الأول ١٩٧١ أخذ حجم السكان في الامارات العربية المتحدة في الازدياد المطرد ، إذ ارتفع من ٨٤ ألف نسمة عام ١٩٦٤ إلى ١٧٩,٢ ألف نسمة بتعداد ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ثم إلى ٦٥٦ ألف نسمة ، وذلك حسب تعداد أجري في ديسمبر كانون الأول ١٩٧٥ . وبلغ عدد السكان وفقا لتعداد ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٠ مليونا و٤٠ ألفا و٢٧٥ نسمة من بينهم ٧١٧ ألفا و٤٧٥ من الذكور و٣٢٢ ألفا و٨٠٠ من الاناث ثم ارتفع في الأعوام الثلاثة التالية ٨١/٨٢/١٩٨٣ ليصل إلى مليون و٣٠٠ ألف نسمة وذلك حتى نهاية شهر ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٨٣ ، وهكذا فإن نسبة الزيادة في عدد سكان الامارات خلال السنوات الخمس من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ بلغت ١٨٪ تقريبا .

أما وفقا لتعداد ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٨٥ ، فإن عدد سكان الامارات قد بلغ مليونا و٦٢٢ ألفا و٤٦٤ نسمة منهم مليون و٥٢ ألفا و٥٥٧ ذكوراً و٥٦٩ ألفا و٨٨٧ اناثاً .

ونجد أن تعداد السكان لعام ١٩٨٥ قد فاق حتى التوقعات ، التي أشارت اليها الدراسات التقديرية الرسمية لوزارة التخطيط التي أجرتها عام ١٩٨٠ حيث توقعت أن يبلغ عدد سكان الدولة في عام ١٩٨٥ مليونا و٢٢٨ ألف نسمة أي أن العدد الفعلي للسكان / حسب تعداد ١٩٨٥ / قد زاد عن هذه التوقعات بـ ٣٩٤ ألفا و٤٦٤ نسمة . كما تخطى أيضاً الاحصاء العام لعام ١٩٨٥ ما كانت قد توقعته الدراسة السكانية التي أصدرها البنك الدولي ، والتي حددت بأن عدد سكان دولة الامارات سيصل بحلول عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢,٦٠٠,٠٠٠ نسمة وهو بذلك يقفز إلى ضعف عدد السكان في عام ١٩٨٢ ، كما أشارت نفس الدراسة إلى أن من عوامل الزيادة السكانية أن نسبة الوفيات بالامارات تعتبر الأقل في الوطن العربي

حيث تصل إلى ثلاث وفيات بالألف ، في حين تصل نسبة المواليد إلى نحو ٢٩ بالألف إلا أن هذه الزيادة المطردة والكبيرة في حجم السكان تعود إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية ، وارتفاع معدل الهجرة فقد كان معدل الزيادة الطبيعية منخفضا قبل البترول اذ لم يتجاوز ١,٥٪ وذلك بسبب انخفاض مستوى المعيشة وتدني المستوى الصحي وارتفاع معدل الوفيات . ثم ارتفع هذا المعدل نتيجة لتدفق العائدات البترولية وارتفاع مستوى المعيشة ، وتوفر الخدمات الطبية المجانية لجميع المواطنين وانتشار الوعي الصحي ، إلى ما سبق وأشرنا إليه في الباب الأول في المبحث الثاني عن العنصر البشري ، والذي أشرنا فيه إلى أن معدل النمو السنوي قد بلغ ٩,٣٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ و١٩,٧٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ و٧,٤٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، وتعتبر هذه المعدلات من أعلى معدلات الزيادة في العالم . وكذلك أدى تدفق العائدات البترولية بصورة متزايدة إلى شروع الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ، في تنفيذ خطط طموحه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مما أوجد فرصا أكثر وأفضل للعمل وأدى إلى نشاط كبير لجميع القطاعات الاقتصادية ، مما أدى إلى مد سكاني كبير وزيادة ميكانيكية في السكان ويمكن أن ترجع هذه الزيادة إلى مجموعة من العوامل أهمها :

١ - عودة السكان الذين سبق أن هجروا بلادهم نتيجة لأسباب اقتصادية وسياسية .

٢ - أدى الانطلاق في تنفيذ عدد كبير من مشاريع التنمية الاقتصادية الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة غير الماهرة ، مما أدى إلى جذب العمال من الهند والباكستان وغيرها للعمل في الامارات العربية المتحدة .

٣ - أدت سهولة المواصلات الحديثة إلى زيادة تنقل الأفراد بين الامارات العربية المتحدة والعالم العربي ، مما شجع أعدادا كبيرة من المواطنين العرب على المجيء إلى الامارات العربية للعمل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

٤ - أدى القيام بعدد كبير من المشروعات ، نتيجة لزيادة عائدات البترول إلى جذب عدد كبير من رجال الأعمال ومن الفنيين العرب ، والأجانب للعمل في البلاد اما بصورة انفرادية أو عن طريق شركاتهم ومؤسساتهم وبالاضافة إلى حركة السكان بين الداخل والعالم الخارجي ، حيث أن اكتشاف البترول

أدى الى تحركات سكانية فيما بين مختلف الامارات وذلك تبعا لدرجة توفر فرص العمل فيها ، ولدرجة تقدم الحياة الاجتماعية ، فقد أخذ سكان الريف والقـرى والبـدو الرحل يزحفون على المدن التي ازدهرت بسبب قربها من الصنـاعة البترولية . إلا أن الحكومة تنبهت لذلك وعملت على توطين البدو الرحـل في أماكنهم ونقلت إليهم الخدمات الصحية والتعليمية بدلا من أن تتركهم يهجرون حقولهم وواحاتهم وقراهم .

لقـد أدى ازدياد عائدات البترول والتوسع في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتمـاعية ، إلى ارتفاع الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه وبالتالي إلى ارتفاع مستوى المعيشة وهو ما يعني بالضرورة ارتفاع الاستهلاك . وكما أحدث اكتشـاف البترول انقلابا وتطورا كبيرا في السكان أحدث بالتالي تطورا طرديا في الاستهلاك الخاص والعام ، وذلك بزيادة حجم الاستهلاك وبخلق أنماط جديدة له وخـاصة تحت تأثيرات التقليد ، وبتوفر المرافق والخدمات العامة لهذه الزيادات الكبيرة في السكان . كما أن بروز قطاع قائد استلزم تأهيل السكان تأهيلا عمليا وفنيا لكي يستطيعوا مواكبة التطور الاقتصادي الكبير ، وذلك عن طريق خلق كوادر جديـدة يمكنهـا أن تسـير عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة إلى الاستعانة بالخبرات العربية المتاحة لسد النقص في الخبرات المحلية .

نخلص من ذلك القول بأن ظهور البترول وتدفق عائداته أحدث تطورا في البنيان الاقتصادي ، حيث تبعه تطور موازله في الانتاج القومي وفي الاستهلاك القومي مع التـطور في الجانب السكاني . وهذا الجانب سنتناول أبرز معالمه في دراستنا في الفصل الثاني من هذا الباب حول التنمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة .

إلا أنه يمكن أن نشير في مجال التطور السكاني إلى أبرز المؤشرات والمعالم في الزيادة السكانية . وأول ما يشار إلى أن نسبة الذكور إلى الاناث قد حافظت على نفس معـدلها ، فقد كانت في عام ١٩٧٥ بنسبة ٢,٢٥ إلى ١ بينما بلغت في عام ١٩٨٠ بنسبة ٢,٢٢ إلى ١ .

أما من حيث نسبة الأمية بين مجمل السكان ، فلم تشكل الزيادة عبئا اجتماعيا اذ انخفضت نسبة الأمية من ٤٣,٦٧٪ في عام ١٩٧٥ إلى ٣١,٧٧٪ في عام ١٩٨٠ ويعود ذلك أساسا إلى أن عنصرا أساسيا من عناصر الزيادة السكانية ، كان يتمثل في ازدياد العمالة الوافدة التي كان يتوجب تمتعها بكفاءة معينة ، حتى يوافق على دخـولها الدولة . ويبين الجدول التالي الحالة التعليمية لمجمل السكان بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ :(١)

السكان (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية
والنوع لعام ١٩٧٥ و١٩٨٠

الحالة التعليمية	١٩٧٥			١٩٨٠		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
أمي	١٢٨٧٤٠	٦٢٤١٣	١٩١١٥٣	١٧٨٨٢١	٧٧٥٢٢	٢٥٦٣٤٣
يقرأ ويكتب	٩٦٥٥٦	٢٢١٩٨	١١٨٧٥٤	١٤١١٤٤	٤٠٦١٩	١٨١٧٦٣
ابتدائية	٢٦٦٠٥	٨٠٥٠	٣٤٦٥٥	٧٥٤٢٥	٢٣٠٢٨	٩٨٤٥٣
اعدادية	٢٢٩٢٥	٥٨٥٧	٢٨٦٨٢	٦٣٧٨٩	١٨٦١٩	٨٢٤٠٨
ثانوية ومايعادلها	٣١٢٠١	٨٩١٠	٤٠١١١	٨٠٧٣٤	٢٩٢٠٣	١٠٩٩٣٧
دون الجامعية	٢٨٦٠	١٩٥٣	٤٨١٣	٣٤٠٤١	٦٨٣٥	٢٠٨٧٦
جامعية ومايعادلها	١٤٥٥١	٣٠٠٥	١٧٥٥٦	٤١٠٢٠	١١٢٧٠	٥٢٣٩٠
فوق الجامعية	١٠٣٩	١٨٨	١٢٢٧	٣٧٦١	٧٢٠	٤٤٨١
غير مبين	٤٧١	٢٨٦	٧٥٧	٥٣	٥	٥٨
الجملة	٣٢٤٨٤٨	١١٢٨٦٠	٤٣٧٧٠٨	٥٩٨٧٨٨	٢٠٧٩٢١	٨٠٦٧٠٩

بينما ارتفعت نسبة القوة العاملة لمجمل السكان من سن ١٥ سنة فأكثر من ٧٣,٣٣٪ عام ١٩٧٥ إلى ٧٥,٢٥٪ عام ١٩٨٠ وقد شكلت فئة ربات البيوت نسبة ٨٠٪ من مجمل الطاقة البشرية خارج القوة العاملة لنفس مجموعة السن في عام ١٩٧٥ وبلغت النسبة ٧٨٪ لنفس الفئة في عام ١٩٨٠ مما يشير إلى التحسن في نسبة عمل المرأة كجزء من القوة العاملة .

(١) وزارة التخطيط – الادارة المركزية للاحصاء – المجموعة الاحصائية السنوية ، العدد العاشر ، ١٩٨٥ ، ص٢٧ .

وتتوزع هذه القوة العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق الجدول التالي :(١)

السكان ذوو النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر) حسب أقسام الانشطة الاقتصادية والجنس عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠

أقسام النشاط الاقتصادي	١٩٧٥			١٩٨٠		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
الزراعة والغابات وصيد البر والبحر	١٣٣٤٢	٣٠	١٣٣٧٢	٢٥٥٩٠	٢٣	٢٥٦١٣
المناجم والمحاجر واستخراج البترول	٦٦٧٣	١٨٩	٦٨٦٢	١١٢٩٢	٥٦٠	١١٨٥٢
الصناعات التحويلية	١٧٠٢٧	١٠٠	١٧١٢٧	٣٤٤٦٢	٤١٣	٣٤٨٧٥
الكهرباء والغاز والمياه	٦٢٢٧	٢٢	٦٢٤٩	١٠٩١٢	٤٠	١٠٩٥٢
التشييد والبناء	٩٣٣٤١	٢٣٤	٩٣٥٧٥	١٥٤١٢٣	٨٥٥	١٥٤٩٧٨
تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق	٣٧٠٧٢	٤٣٤	٣٧٥٠٦	٧٢٢١٩	٢١١٣	٧٤٣٣٢
النقل والتخزين والمواصلات	٢٣٢١٨	٣١٨	٢٣٥٣٦	٤١٠٦١	٩٧٧	٤٢٠٣٨
التمويل والتأمين والمعدات وخدمات الأعمال	٥٤٤٢	٥٣٨	٥٩٨٠	١٣٢٩٥	١٦٥١	١٤٩٤٦
خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية	٧٧٩٢٠	٧٥٣١	٨٥٤٥١	١٦٦٤٩٤	٢١٢٠٢	١٨٧٦٩٦
أنشطة غير واضحة التوصيف	٤٨	١	٤٩	٣٢	–	٣٢
غير مبين	٥١٨	١١	٥٢٩	١٨٣	٢٤	٢٠٧
متعطل جديد	٣١٥٧	٣٩٥	٣٥٥٢	٢٠٣٠	٤٠٩	٢٤٣٩
الجملة	٢٨٣٩٨٥	٩٨٠٣	٢٩٣٧٨٨	٥٣١٦٩٣	٢٨٢٦٧	٥٥٩٩٦٠

(١) المصدر السابق ، ص٥٤ .

لقد احتل قطاع التشييد والبناء ٣١,٥٨٪ من مجمل القوة العاملة لعام ١٩٧٥ مشكلا بذلك أعلى نسبة تلاه قطاع الخدمات اذ شكل نسبة ٢٩٪ بينما شكل قطاع التجارة نسبة ١٢,٧٦٪ وقطاع النقل نسبة ٨٪ وقطاع الصناعات التحويلية ٥,٨٣٪ وقطاع الزراعة ٤,٥٥٪ وتوزعت نسبة ٨,٢٨٪ من القوة العاملة على القطاعات الأخرى . وحافظت القطاعات على نفس ترتيبها في عام ١٩٨٠ باستثناء تبادل القطاعين الأول والثاني المراكز فيما بينهما وبلغت النسب وفق ما يلي :

قطاع الخدمات	:	٣٣,٥٢٪
قطاع التشييد والبناء	:	٢٧,٦٨٪
قطاع التجارة	:	١٣,٢٧٪
قطاع النقل	:	٧,٥٪
قطاع الصناعات التحويلية	:	٦,٢٢٪
قطاع الزراعة	:	٤,٥٨٪

وتوزعت نسبة ٧,٢٣٪ من القوة العاملة على القطاعات الأخرى .

أما توزيع المهن والحرف بين مجمل هذه القوة العاملة فقد كان وفق ما يلي للعامين المشار إليهما ١٩٧٥ و١٩٨٠[1] :

(١) نفس المصدر السابق .

السكان ذوو النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر) أقسام المهن الرئيسية
الجنس عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠

أقسام المهن	١٩٧٥			١٩٨٠		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم	١٧٧٠٠	٤٣٢٣	٢٢٠٢٣	٤٤٣١٨	١١٣٧٧	٥٥٦٩٥
المدربون الاداريون ومديرو الأعمال	٥٧٩٩	٤٠	٥٨٣٩	١١٥٦٨	١٤١	١١٧٠٩
المشتغلون بالأعمال الكتابية	٢٨٧٩٤	١٩٧٥	٣٠٧٦٩	٦٦٣٧٤	٦٨٣٢	٧٣٢٠٦
المشتغلون بأعمال البيع ومن اليهم	١٧٧٩٢	١٣٨	١٧٩٣٠	٣٣٣٦٤	٤٠٦	٣٣٧٧٠
المشتغلون بأعمال الخدمات	٤٣٣٥٧	٢٧٨٦	٤٦١٤٣	٨٤٣٤٧	٨٨٤٢	٩٣١٨٩
المشتغلون بالزراعة والغابات وتربية الحيوان وصيد البر والبحر	١٣٥٠٢	٢٧	١٣٥٢٩	٢٥٥٧٣	١٤	٢٥٥٨٧
عمال الانتاج وعمال تشغيل وسائل النقل والفعلة والعتالون	١٥٣٣٢٧	١٠٩	١٥٣٤٣٦	٢٦٣٨٩٥	٢٣١	٢٦٤١٢٦
أصحاب مهن غير واضحة التوصيف	١٣٥	١	١٣٦	٦٨	–	٦٨
غير مبين	٤٢٢	٩	٤٣١	١٥٦	١٥	١٧١
متعطل جديد	٣١٥٧	٣٩٥	٣٥٥٢	٢٠٣٠	٤٠٩	٢٤٣٩
الجملة	٢٨٣٩٨٥	٩٨٠٣	٢٩٣٧٨٨	٥٣١٦٩٣	٢٨٢٦٧	٥٥٩٩٦٠

ولابد من الاشارة في خاتمة هذا المبحث إلى أن وزارة التخطيط لم تنشرَ حتى اعداد هذه الدراسة المعلومات التفصيلية لاحصائيات عام ١٩٨٥ لذا لم تتوافر لدينا معلومات عن التوزيعات السكانية خلال عام ١٩٨٥ وان كان جل اعتقادنا بأنها ستكون إلى حد ما نفس النسب التي كانت عليها في عام ١٩٨٠ .

كما يتوقع[١] أن يتجاوز عدد السكان في دولة الامارات العربية المتحدة المليوني نسمة في عام ١٩٩٠ .



(١) مصادر خاصة .

المبحث الثالث

تطور النظام النقدي

نعـرض في هذا الفصل النظام النقدي في الامارات العربية المتحدة من حيث العملات التي كانت تستخدم في التداول في الامارات ، ومكانة هذه العملات محليا وصلتها بالأنظمة النقدية الدولية .

لم يكن إلى عهـد قريب للامارات العربية المتحدة عملة خاصة بها ، بل كانت تستخدم في الماضي ثلاث عملات[1] هي الجنيه الاسترليني الذهبي وريال ماريا تريز الفضي والروبية الهندية . كما سبق أن استخدمت في عصر الامبراطورية العثمانية العملة التركية على نطاق محدود . وقد أدى استخدام هذه العملات الأجنبية الى تقوية العلاقات التجارية بين الامارات العربية المتحدة والبلاد صاحبة هذه العملات وخاصة الهند .[2]

وسنتطرق فيما يلي إلى العملات التي كانت متداولة بصورة رئيسية في الامارات العربية المتحدة وهي :

١ – الروبية الهندية .

٢ – العمـلات الخليجيـة الجديدة (الدينار الكويتي والدينار البحريني والريال السعودي وريال قطر ودبي) .

٣ – درهم الامارات العربية المتحدة .

---

(١) انظر اقتصاديات أبوظبي قديما وحديثا . ص٢٣٧ للمؤلف .

(٢) The United Arab Emirates-An Economic & Social Survey, by K.G. Fenelon, longman Group ltd.

١ - الروبية الهندية :

ظلت الروبية الهندية لفترة طويلة من الزمن الأداة الرئيسية للتعامل في بلدان الخليـج العـربي ، (الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات السبع التي تكون دولة الامارات وفي بعض اجزاء عمان) وذلك لأن أيا من هذه البلدان لم تكن لديه عملة رسمية مستقلة من جهة ولازدهار تجارة المنطقة في ذلك الوقت مع الهند من جهة أخرى . وكانت السلطات النقدية الهندية تزود المنطقة بحاجتها من النقد المتداول وتؤمن تحويل النقد اللازم لتغطية المعاملات التجارية إلى الجنيه الاسترليني وقد استمر ذلك الوضع إلى يونيو / حزيران عام ١٩٥٩ .

٢ - روبية الخليج العربي :

قامت الحكـومة الهندية ما بين ١١ مايو / آيار و٢١ يونيو / حزيران ١٩٥٩ باحلال روبية الخليج التي أصدرتها للتداول في منطقة الخليج العربي محل الروبية الهندية التي كانت متداولة ، وقد حددت قيمة روبية الخليج بنفس قيمة الروبية الهندية والجنيه الاسترليني[١] . وقد تم في هذه الفترة السابقة الذكر اصدار حوالي ٥٠٠ مليون روبية خليجية ، أي ما يعادل ٣٧,٥ مليون جنيه استرليني[٢] ، وذلك على أساس سعر الصرف السائد في ذلك الوقت .

٣ - العملات الخليجية الجديدة :

(الدينار الكويتي ، الدينار البحريني ، الريال السعودي ، ريال قطر ودبي) كانت الكويت أول بلد خليجي يخرج على قاعدة استخدام روبية الخليج ، حيث أسست نظامها النقدي وأصدرت عملتها الوطنية ، ففي ابريل / نيسان عام ١٩٦١ أصدرت الكويت الدينار الكويتي ليحل محل روبية الخليج في التداول في الكويت ، وتم سحب

---

(١) Report On Currency & Finance Reserve Bank Of India For 1958-1959, 1960-1961, 1965-1966, 1966-1967, 1969-1970.

(٢) الجنيه الاسترليني كان يساوي ١٣,٥ روبية في حين انه يساوي الآن حوالي ٨ روبيات فقط .

حوالي ٣٤٢ مليون روبية من التداول ، ثم تلتها البحرين في أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٦٥ فأصدرت الدينار البحريني الذي يعادل ١٥ شلنا أو ١٠ روبيات هندية وتم وقتها سحب حوالي ٧٨,٦ مليون روبية من التداول من البحرين .

وقد أدى تخفيض قيمة الروبية الهندية في ٦ يونيو / حزيران عام ١٩٦٦ إلى اسراع بقية دول الخليج العربي إلى وضع نظام نقدي خاص بها فتحولت أبوظبي بعد عدة أيام من اجراء هذا التخفيض إلى استخدام الدينار البحريني وتم استبدال حوالي ١٨,٨ مليون روبية ليحل محلها الدينار البحريني بسعر ما قبل التخفيض أي ١٠ روبيات لكل دينار .

كما وقعت كل من قطر ودبي في مارس / آذار عام ١٩٦٦ اتفاقية نقدية تم بموجبها اصدار ريال قطر ودبي على أساس تعادل ٠,١٨٦٦٢١ جم من الذهب النقي ليحل محل روبية الخليج . ومع أن اصدار العملة الجديدة لم يكن قد تم وقت انخفاض قيمة الروبية الهندية ، إلا أن البلدين قد قررا في الفترة السابقة على اصدار ريال قطر دبي أن يحل الريال السعودي كاجراء طارىء محل روبية الخليج وتمت فعلا عملية الاستبدال في يونيو / حزيران عام ١٩٦٦ . وقد بلغت كميات النقد المسحوبة في كل من قطر ودبي ٦٨,٧ مليون روبية و٤١,٣ مليون روبية على التوالي . وقد بلغ النقد المسحوب من امارة دبي نفسها ٢٩,٦ مليون روبية بينما سحب النقد الباقي والبالغ ١١,٧ مليون روبية من الامارات الأخرى ما عدا أبوظبي التي كانت قد انضمت إلى المنطقة النقدية للدينار البحريني(١) .

وقد كان الدينار البحريني وريال قطر ودبي قابلين للتحويل ، بمعدل دينار بحريني لكل عشرة ريالات وأصبح كلاهما مقبولا للتعامل في جميع الامارات السبع ، جنبا إلى جنب إلا أنه كان يغلب سيطرة التعامل في امارة أبوظبي ، بالدينار البحريني في الوقت الذي كان معظم التعامل في باقي الامارات يتم بريال قطر ودبي .

---

(١) Qatar and Dubai Currency Board, First Report for period ended, 31-12-1966.

٤ - درهم الامارات العربية المتحدة :

بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧١ كدولة اتحادية تضم الامارات السبع ، أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة برزت الحاجة إلى ضرورة ايجاد عملة وطنية واحدة يتم تداولها على مستوى الاتحاد ، هذا فضلا عن أن وجود مثل هذه العملة ضروري لتمكين البلاد بعد بروز أهميتها البترولية على المستوى الدولي من مباشرة دورها الفعال في الأوساط النقدية والمالية العالمية .

وفي عام ١٩٧٢ أصبحت دولة الامارات العربية المتحدة عضوا في صندوق النقد الدولي[١] . (International Monetary Fund) وبالتعاون مع هذا الصندوق تم اعداد التشريعات اللازمة لتأسيس مجلس النقد لدولة الامارات العربية المتحدة حتى يقوم بدوره في اصدار عملة وطنية ، ولتنمية وتوجيه النشاط المصرفي والمالي في البلاد ، وبالفعل تم اصدار القانون الاتحادي رقم (٢) لعام ١٩٧٣ والخاص بانشاء مجلس النقد في دولة الامارات العربية المتحدة وذلك في ١٩ مايو / آيار من نفس العام .

وتنص مادته الأولى على ما يلي :

مادة (١) :

ينشأ في دولة الامارات العربية المتحدة مجلس لاصدار أوراق النقد والعملة المعدنية في الامارات الأعضاء فيها ، واصدار رخص البنوك والمؤسسات المالية والقيام بالأمور الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون ويطلق عليه مجلس النقد . ويكون مركز المجلس الرئيسي عاصمة الاتحاد وله أن ينشىء فروعا ووكالات بالامارات الأعضاء في الاتحاد .

ونصت المادة الخامسة من القانون المذكور على ما يلي :

---

(١) انظر القانون الاتحادي رقم (١٦) لسنة ١٩٧٢ في شأن عضوية دولة الامارات العربية المتحدة في اتفاقيتي صندوق النقد الدولي للانشاء والتعمير في ١٢ سبتمبر / أيلول ١٩٧٢ .

مادة (٥) :

١ – يتولى المجلس القيام بالاختصاصات التالية :

أ – اصدار والغاء واستبدال العملة وفقا للمادة (١٧) .

ب – المحافظة على قيمة العملة في الداخل والخارج .

ج – تدعيم النظام المصرفي والمالي في الدولة وتعزيز استمراره على أسس سليمة .

د – أية اختصاصات أخرى ينص عليها هذا القانون أو أي قانون آخر .

٢ – على المجلس أن يعمل دائما على زيادة قدراته الفنية وتحسينها كي يتولى في الوقت المناسب المزيد من المهام المالية والمصرفية المتصلة بأعماله .(١)

وفي ١٩ مايو / آيار ١٩٧٣ دخلت عملة الامارات العربية المتحدة سوق التداول باصدار درهم الامارات العربية المتحدة بسعر تعادلي يساوي ٠,١٨٦٦٢١ جرام من الذهب الخالص . وبناء على سعر التعادل هذا تم ربط الدرهم بالدولار على أساس ١ دولار = ٣,٩٤٧٣٧ درهم بناء على الاتفاق الذي تم مع صندوق النقد الدولي في ٢٣ فبراير / شباط ١٩٧٤ . وبهذا حل الدرهم محل الدينار البحريني وريال قطر ودبي كعملة وطنية لجميع الامارات الأعضاء في الاتحاد .

ومع أن الدينار البحريني قد احتفظ بصلاحيته للتداول في الامارات العربية المتحدة حتى نهاية ١٨ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٣ ، في الوقت الذي انتهت صلاحية تداول العملات الورقية والمعدنية لريال قطر ودبي في نهاية ١٨ أغسطس / آب ونهاية ١٨ سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٣ على التوالي إلا أن البنوك العاملة في الدولة استمرت في استبدال العملات التي تقدم لها حتى نهاية شهر نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٣ . وبهذا تكون عملية احلال العملة الوطنية للبلاد محل

---

(١) للمزيد من التفاصيل انظر نص القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ .

العملات السائدة في السابق قد استغرق حوالي ستة أشهر تم خلال الأسابيع الأولى منها امتصاص الجزء الاكبر ، وقد بلغت قيمة العملات المسحوبة من الدينار البحريني حوالي ١٢,٩ مليون دينار بينما بلغت قيمة ما تم سحبه من ريال قطر ودبي حوالي ١٣١ مليون ريال ، وتم اصدار ٢٦٠ مليون درهم الامارات لتحل محلهما في التداول . ويتكون غطاء الاصدار بالنسبة للدرهم من :

١ – نقد أجنبي في شكل ودائع تحت الطلب ولأجل معظمها (٧٠٪ منها) بالدولارات أما الباقي فيتمثل في عملات أوروبية وعملات دول الخليج العربي والين الياباني .

٢ – استثمارات في أوراق مالية مضمونة من الحكومات الاجنبية وهي عبارة عن محفظة من الأوراق (سندات وكمبيالات وأذونات حكومة) صادرة من الحكومة أو من البنوك والمؤسسات الحكومية الأخرى مضمونة من الحكومة .

وتشمل هذه الأوراق أوراقا مالية صادرة من جميع الدول الأوروبية والآسيوية واليابان ومعظمها مقومة بالدولار .

وهذه الأوراق قابلة للبيع أو لضمان اقتراض من الخارج . كما أن حكومة أبوظبي تملك سندات من البنك الدولي للانشاء والتعمير (IBRD) مقابل اقراضه وهذا يعتبر غطاء غير مباشر للدرهم .

لم تكن دولة الامارات العربية في حينه عضوا في فعاليات حقوق السحب الخاصة (SDR) لذلك لا تحتوي محفظة الغطاء النقدي على حقوق السحب الخاصة ، على الرغم من أن بعض الدول الخليجية المجاورة قد أعلنت في مارس / آذار ١٩٧٥ ، ربط عملاتها بها أو بسلة محددة أخرى من العملات . ولكن دولة الامارات احتفظت بربط الدرهم بالدولار الأمريكي .

٣ – مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي (نسبة الاحتياطي الذهبي) أما بالنسبة للعلاقة بين الغطاء والاصدار فإن الغطاء يجب ألا يقل في أي وقت

من الأوقات عن ٧٠٪ من الالتزامات المتداولة (الخصوم المتداولة) المستحقة على مجلس النقد بما في ذلك الودائع والنقد المتداول . وطبقا لقانون المجلس يجوز تغيير هذه النسبة بموافقة مجلس الادارة بالاجماع ولمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

وقد بلغت حصة دولة الامارات لدى صندوق النقد الدولي ١٥ مليون حقوق سحب خاصة أي ما يعادل ٧٠ مليون درهم . دفع ٢٥٪ من هذه الحصة بالذهب والباقي بالدرهم . وبسبب الطلب المتزايد على الدرهم من قبل الدول الأخرى فقد أصبح مركز الاحتياطي لدولة الامارات لدى الصندوق ٩٣,٩٪ ذهب ، و٦,١٪ درهم وذلك في أواخر مايو / آيار عام ١٩٧٦ .

وهذا قد سمح لدرهم الامارات عند اصداره بالتقلب في الحدود الضيقة (١٪) انخفاضا أو ارتفاعا وذلك حتى ٣ فبراير / شباط عام ١٩٧٤ حيث سمحت الحكومة بعدها لدرهم الامارات بالتقلب في الحدود الواسعة (أي ٢,٥٪) انخفاضا وارتفاعا حتى الآن .(١)

وقد حدد سعره عندها بنسبة ارتباطه بالدولار بما يوازي ٣,٩٤٧٣٧ وبقيمة ٠,١٨٦٦٢١ غرام من الذهب ولقد ظل درهم الامارات مرتبطا بالدولار حتى يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ على أساس ٣,٩٤٧٤ درهم للدولار الواحد إلا أنه شهد تقلبات حادة استدعت اعادة النظر في سعر صرفه خلال عام ١٩٧٧ ليقف عند حدود ٣,٨٩٨ درهم للدولار الواحد . وفي ٢٨ يناير / كانون الثاني ١٩٧٨ تم ربط الدرهم بحقوق السحب الخاصة على أساس ٤,٧٦١٩ درهم لوحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة بعد فك ارتباطه بالدولار الأمريكي . وخلال عام ١٩٧٨ تم رفع قيمة الدرهم ثلاث مرات مقابل الدولار الأمريكي بحيث وصل السعر المتوسط إلى ٣,٨٣٨ درهم للدولار الواحد . وفي الفترة بين مايو / آيار وغسطس / آب من عام ١٩٧٩ تم الغاء نظام التبادل القائم بين كل من الدينار البحريني والريال القطري ودرهم الامارات نظرا للتغيرات المختلفة التي طرأت على أسعار هذه العملات خلال

(١) United Arab Emirates Currency Board Bulletins:
Vol. No. 1 May 1974.
Vol. No. 2 May 1975.

عام ١٩٧٩ . وفي عام ١٩٨٠ تم رفع قيمة الدرهم خمس مرات بنسب وصلت في مجموعها إلى ٢,٥٪ من سعر متوسط قدره ٣,٧٦٦ إلى ٣,٦٧١ درهم للدولار الواحد . وفي ٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٠ تم رفع قيمة الدرهم بحيث وصل معدل سعر الشراء إلى ٣,٦٦٩٠ ومعدل سعر البيع إلى ٣,٦٧٣٠ درهم للدولار الواحد . وقد حافظ الدرهم على قيمته المحددة مقابل حقوق السحب الخاصة وضمن هامش سالب أو موجب وبحدود ٧,٢٥٪ طبقا للمتغيرات الطارئة .

وقد ارتفع اجمالي ممتلكات مجلس النقد / المصرف المركزي(*) من العملات الأجنبية من ١,٢٦ مليار دولار في نهاية ١٩٧٩ إلى ١,٩٣ مليار دولار في نهاية ١٩٨٠ . وقد ساعدت هذه الزيادة على اجراء تنويع في الاستثمارات من حيث آجال استحقاقها مع المحافظة في نفس الوقت على السيولة اللازمة كما بقي الجزء الأكبر من هذه الممتلكات لدى مجلس النقد / المصرف المركزي بالدولار الأمريكي حيث كان يشكل عملة التدخل . وفي ١٠/١٢/١٩٨٠ تمت زيادة حصة دولة الامارات لدى صندوق النقد الدولي من ١٢٠ مليونا إلى ٢٠٢,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، وفي ١/١/١٩٨١ قام صندوق النقد الدولي بتخصيص ١٣,٧٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لدولة الامارات وذلك عند توزيع حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء المشاركة في دائرة حقوق السحب الخاصة لدى الصندوق وبذلك فإن المخصصات المتراكمة لدولة الامارات من حقوق السحب الخاصة أصبحت تبلغ ٣٨,٧٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة . وبذلك أمكن تحديد متوسط سعر صرف الدرهم في نهاية كل سنة مقابل الدولار بما يلي :

١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
٣,٩٤٧٣٧	٣,٩٩٧٠	٣,٩٧٧٠	٣,٨٩٨٠	٣,٨٣٨٠	٣,٧٦٦٠	٣,٦٧١٠

إلا أنه ونتيجة للأوضاع المصرفية التي سادت في عام ١٩٧٧ ، والتي سنشير إليها في المبحث الرابع من هذا الفصل ، حدت بمجلس النقد الى اتخاذ مجموعة من الاجراءات كان هدفها الرئيسي استعادة الثقة بالجهاز المالي وتحسين فعالية الجهاز

(*) تم في عام ١٩٨٠ انشاء المصرف المركزي .

المصرفي . وتم على امتداد الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ اتخاذ جملة من الاجراءات التي حافظت ودعمت من الوضع المصرفي والمالي والتي أدت في محصلتها إلى إصدار القانون الاتحادي رقم ١٠ لعام ١٩٨٠ والخاص بشأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية والذي دخل حيز التنفيذ في أواسط ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٠ عندما تم تحويل مجلس النقد إلى مصرف مركزي للدولة . وقد حدد هذا القانون بموجب المادة الخامسة الأغراض التي يقوم عليها المصرف المركزي ، والتي تتلخص في اصدار العملة والمحافظة على قيمتها وضمان سلامة الجهاز المصرفي والمالي . كما شملت أيضا أحكام هذا القانون توسيع صلاحيات المصرف المركزي مقارنة بتلك التي حددها القانون رقم (٢) لعام ١٩٧٣ والخاص بانشاء مجلس النقد ، من حيث كونه «مصرف الحكومة» والرقيب على المصارف والمؤسسات المالية كما أنه الوكيل المالي لدولة الامارات لدى صندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات المماثلة كصندوق النقد العربي . كما نص قانون انشاء المصرف المركزي على الأحكام الخاصة بمتطلبات غطاء النقد .

وقد حافظ المصرف المركزي على معدلات صرف الدولار ، كما سبق وان أشرنا إليها عند القيمة المحددة في ٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٠ وذلك لضمان استقرار قيمة النقد ودعمه وتحقيق ثباته بالداخل والخارج وضمان تحويله إلى العملات الأجنبية . ولذلك فقد كان معدل صرف الدرهم بالدولار مستقرا خلال الفترة منذ ١٩٨١ مما حقق مع ارتفاع قيمة الدولار تعاظم القوة الشرائية للدرهم سواء بالداخل أم بالخارج . وتراجع معدل الزيادة في الأسعار المحلية من ١٥٪ في عام ١٩٨١ إلى اختفاء المعدل تماما في عام ١٩٨٣ ثم لينقلب إلى معدل سالب في حدود ٤٪ في عام ١٩٨٤ و٢ - ٣٪ في عام ١٩٨٥ . أما في عام ١٩٨٦ ونظرا لما تعرض له الدولار الأمريكي من ضغوط فإن معدلات صرف العملات الأساسية الخمس ، الين الياباني والجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي والمارك الألماني والليرة الايطالية ، قد ارتفعت في حدود ٣٠٪ مقارنة بأسعار صرفها في عام ١٩٨٥ . وفي عام ١٩٨٧ استمر ثبات سعر الصرف أمام الدولار بسعر صرف وسطي قدره ٣,٧٦١٠ درهم لكل دولار . وبسبب تراجع سعر صرف الدولار في أواخر العام بعد انهيار سوق الأوراق المالية في أكتوبر فقد تراجع سعر صرف الدرهم مقابل العملات الرئيسية الأخرى . أما التطورات في عام ١٩٨٨ بالنسبة لسعر صرف الدرهم فإن هذا السعر استمر بنفس التراجع السابق أمام العملات من غير الدولار .

أمـا بالنسبـة لوحدة حقوق السحب الخاصة فقد عاد معدل صرفها بالدرهم ليصبح ضمن الهوامش الموسعة لمعدل الارتباط الرسمي المحدد بـ ٤,٧٦١٩ درهم لكـل وحدة حقوق سحب خاصة . وكانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي ٤,٤٧٩٣ درهم في نهاية عام ١٩٨٦ أي أن الدرهم قد ارتفع عن معدل الارتباط بنسبة ٦,٣١٪ علما بأن الهوامش المجددة للزيادة أو النقصان بالنسبة للأسعار المحددة هي ٧,٢٥٪ من معدل الارتباط الرسمي . أما في عام ١٩٨٧ فقد تراجع سعر صرف الدرهم ازاء وحدة حقوق السحب الخاصة وبلغ في المتوسط ٤,٧٤٦٩ وهو ضمن الهامش المقرر كما بقي على نفس معدلاته في عام ١٩٨٨ . كما بلغت ممتلكات المصرف من العملات الأجنبية والذهب(١) ٤,٧ مليار دولار في الربع الأول من عام ١٩٨٨ وارتفعت نسبة غطاء النقد المتداول خارج المصرف المركزي والودائع تحت الطلب بالدرهم إلى ٣٤٥,٢٪ مقابل ٢٦٠,٩٪ في نهاية عام ١٩٨٥ ومن أهم أسباب هذه الزيادة ادخال مبدأ القروض إلى الحكومة الاتحادية وإلى المصارف العاملة في الدولة ضمن العناصر المكونة للغطاء حسب نص المادة ٧٤ من القانون الاتحادي رقم ١٠ لعام ١٩٨٠ . كما بلغ اجمالي ما أصدره المصرف المركزي من شهادات الايداع المحررة بالدرهم ٢١٥٧ مليون درهم خلال عام ١٩٨٦ وبنهاية العام بلغ الرصيد ١٤٩٠ مليون درهم مقابل اصدار قيمته ١٤٥٣,٢ مليون درهم خلال عام ١٩٨٥ وبرصيد ٨٠٥ ملايين درهم بنهاية ذلك العام .

وفيمـا يلي بيـان بميزانيات مجلس نقد دولة الامارات العربية المتحدة للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ويلاحظ ازدياد حجم اجمالي الأصول من ١,٩٦ بليون درهم في عام ١٩٧٤ إلى ١١ بليون درهم في ١٩٧٦ ثم إلى ٩,٨ بليون درهم في عام ١٩٨٠ . وتعكس هذه الميـزانيات الوضـع المالي الدقيق وحالة الركود التي شهدتها الحركة الاقتصـاديـة في عام ١٩٧٧ وكـان من نتيجتهـا اهتزاز الوضـع المصرفي ، ولكن الاجـراءات والضوابط التي وضعها مجلس النقد حالت دون تفاقم الوضع المالي وبذلك عادت مؤشرات الارتفاع في الميزانية بشكل تدريجي إلى أن وصلت إلى القيمة المشار إليها في عام ١٩٨٠ حيث تم انشاء مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي ليحل محل مجلس النقد .

---

(١) حوالي ١٧,٠٥ مليار درهم .

المصدر . النشرة الاقتصادية / يونيو / حزيران ١٩٨٨ الصفحة الثالثة .

الميزانية العمومية لمجلس نقد دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧٤ - ١٩٨٠

جدول (أ)

(درهم)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الأصـــول			
الممتلكات من النقد			
الاجنبي	١,٤٦٤,٣٤٣,٨٧١	٣,٥٦٦,٦٩٤,٢١٨	٧,٤٥٢,٢٥٥,٣٥٥
استثمارات أخرى	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣١,٥٠٠,٠٠٠	١,١٠٠,٦٦٤,٧٥٠
حسابات جارية وودائع			
لاجل	٣٤٨,٥٧١,١٦٢	٩٥٥,١٤٠,٤٢١	٢٩,٥٣٦,٥٥٨
أصول ثابتة	١,٢٧٨,١٢٢	٥,٨٦٩,٠٥١	٥٥,٣٤٦,٠٩٣
أصول أخرى	٤٤,٣٧٥,٦٠٢	٩,٩٢٦,٨٤٩	٦٩,٧٠٠,٠٦٩
قروض لأجل	–	–	٢,٣٠٩,٤٦٢,٠٩٨
اجمالي الموجودات	١,٩٥٨,٥٦٨,٧٥٧	٤,٦٦٩,١٣٠,٥٣٩	١١,٠١٦,٩٦٤,٩٢٣
حسابات لها مقابل	–	–	–
الخصوم	–	–	–
النقد المتداول – بنكنوت	٥٠٣,١١٥,١٢٥	٧٣٩,٨٥٦,٤٣٥	١,٢٥٦,٠١٤,٩٧٠
عملات مساعدة	٣,٤١٣,٨٠٠	٥,٦٩٩,٦٥٠	–
ودائع تحت الطلب	٥١٨,٦٤٠,٨٩٢	٣,٣٧٠,٨٣٤,٧٩٦	٥,٠٠٦,٤٥٨,٠٩٤
ودائع لأجل	٣٩٥,٠٩١,٢٥٠	١٤٧,١٦٤,٦٠١	٢,٥٧٧,٦٠٠,٠٠٠
مطلوبات بالنقد الأجنبي	٥١٧,١٠٣,٣٥٨	٣٧١,٥٦٢,٨٧٣	١,٩٣٧,١٧٦,٣١٣
خصوم أخرى	٥,٢٠٤,٣٣٢	١٢,٥١٢,١٨٤	٢٠٩,٧١٥,٥٤٦
احتياطيات	٦,٠٠٠,٠٠٠	١١,٥٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
رأس المال	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي الحالات الطارئة	–	–	–
اجمالي المطلوبات	١,٩٥٨,٥٦٨,٧٥٧	٤,٦٦٩,١٣٠,٥٣٩	١١,٠١٦,٩٦٤,٩٢٣
حسابات لها مقابل	–	–	–

– بقية الجدول في الصفحة التالية .

تكملة جدول الميزانية العمومية لمجلس نقد دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧٤ - ١٩٨٠

جدول (ب)

(درهم)

	١٩٧٧	١٩٧٨*	١٩٧٩	١٩٨٠
الأصــول				
المتلكات في النقد الأجنبي	٣,٠٤٣,١٢٨,٩٧٩	٣,٠٦٩,٥٨٢,٢٠٨	٥,٢٥٩,٣٤٩,٤٨٦	٧,٢٧٦,١٨١,٨٦٧
استثمارات أخرى	–	–	–	–
حسابات جارية وودائع لأجل	١١٦,٢٥١,٢٣٩	١٠,٢٣٩,٤٠٠	٢٧,٣٢٨,١٧٥	١٢٢,٧٣٥,٦٤٢
أصول ثابتة	١٢١,١٧٩,٧٧٤	١٥٩,٦٨٧,٣٠٦	١٢٨,٩١٩,٢٨٨	١٢٢,٩٧٨,٢٩٢
أصول أخرى	٧٥,٧٦٤,٠٦٠	١٤١,٦٩٤,٢٨٠	١٣٢,٢٣٥,٦٢٠	١٧٨,١١٧,٠٨٩
قروض لأجل	٢,٧٤٠,٩٢٩,٠٨٣	٢,٩٣٠,٤٠٣,٧١٠	٢,٥٥٨,٥٤١,٣٦٩	٢,١٠٣,٩٧٤,١٩٤
اجمالي الموجودات	٦,٠٩٧,٣٥٣,١٣٥	٦,٣١١,٦٠٧,٠٠٤	٨,٢١٦,٣٧٣,٩٣٨	٩,٨٠٤,٩٨٧,٠٨٤
حسابات لها مقابل	–	٦٨٢,٤٥٣,٣٧٠	٨٨٩,٥٨٢,٤١٤	١,٠١٥,٠٤٤,١٠٠
الخصوم	–	–	–	–
النقد المتداول بنكنوت	١,٥٧٤,٢٧٥,٠٦٥	١,٩١٣,٦٧٣,٦٨٦	٢,١٦٨,٥٠٧,٥٨٢	٢,٣٩٦,٢٩٥,٢٥٦
عملات مساعدة	–	–	–	–
ودائع تحت الطلب	١,٨٣٦,٥١٢,٨٢١	٨٨٧,٤٠٠,٢٤٥	٢,٠٠٨,٤٠٥,١٠٢	٣,٠٢٩,٧٣٧,٧٣٩
ودائع لأجل	١,٦٥٦,٣٠٥,٢٦٣	٢,٤٦١,٤٥٧,٠٠٠	٢,٥٤٥,١٧٦,٠٠٠	٢,٦٧٧,١٧١,٠٠٠
مطلوبات بالنقد الأجنبي	٩٩١,٨٦٤,٠٦٠	٩٣٨,٦٠٤,٠٤٨	١,١٧١,٨٩٨,٦٢٩	٩٢١,١٩٣,١٢٦
خصوم أخرى	٨,٣٩٥,٩٣٦	٨٠,٤٧٢,٠٢٥	١٤٧,٢٨٦,٣٥٥	١٨٦,٤٩٧,٣٧٨
احتياطيات	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٨٤,٠٩٢,٥٨٥
رأس المال	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي الحالات الطارئة	–	–	١٤٥,٠٠٠,٠٠٠	–
اجمالي المطلوبات	٦,٠٩٧,٣٥٣,١٣٥	٦,٣١١,٦٠٧,٠٠٤	٨,٢١٦,٣٧٣,٩٣٨	٩,٨٠٤,٩٨٧,٠٨٤
حسابات لها مقابل	–	٦٨٢,٤٥٣,٣٧٠	٨٨٩,٥٨٢,٤١٤	١,٠١٥,٠٤٤,١٠٠

المصدر : البنك المركزي .

وفيما يلي ميزانيات المصرف المركزي للفترة من ١٩٨١ ولغاية ديسمبر ١٩٨٧ ومارس / آذار ١٩٨٨ والتي تبين استمرار ارتفاع الموجودات والمطلوبات من ١٤ مليار درهم في عام ١٩٨١ إلى ١٨,٢ مليار درهم في عام ١٩٨٧ أي بزيادة بلغ معدلها ٣٠٪ وقد شهدت خلال الفترة بالذات وفي عام ١٩٨٣ هبوطا دون اجمالي الأداء العام لعام ١٩٨٢ بلغ معدل ٣,٦٪ من ١٤,٦ مليار درهم في نهاية عام ١٩٨٢ إلى ١٢,٦ مليار درهم في نهاية عام ١٩٨٣ ويعود ذلك إلى سحب امارتي أبوظبي ودبي ودائعهما لدى المصرف المركزي وإلى تقييم موجودات ومطلوبات المصرف المركزي من العملات الاجنبية طبقا لمعدلات الصرف السائدة في ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٣ .

أما اجمالي الموجودات والمطلوبات خلال عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧ وبناء لما ورد في تقرير المصرف المركزي لعام ١٩٨٧ . فقد شهدت ارتفاعا من ١٥,٧ مليار درهم في نهاية عام ١٩٨٥ إلى ١٨,٢ مليار درهم في نهاية عام ١٩٨٧ أي بزيادة بلغ معدلها ١٥,٩٪ . وعلى الرغم من أن ممتلكات المصرف من الذهب لم يطرأ عليها أي تعديل في العام المذكور ، فإن الموجودات بالعملات الأجنبية تراجعت من ١٢,٨ مليار درهم في نهاية عام ١٩٨٥ إلى ١٢,٠ مليار درهم في نهاية عام ١٩٨٦ أي بمعدل انخفاض سنوي قدره ٦,٣٪ . ثم ارتفعت الموجودات إلى حوالي ١٦,٢ مليار في عام ١٩٨٧ وارتفعت إلى حوالي ١٧ مليار دولار في الربع الأول من عام ١٩٨٨ . ولابد من أن نذكر أنه وفي ذات التاريخ الذي انخفضت فيه التزامات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية في عام ١٩٨٦ من ٣,٢ مليار درهم إلى ١,٧ مليار درهم أي بمعدل ٤٧,٢٪ ونجم ذلك عن استعـادة حكـومـة أبـوظبي وديعتهـا بالاضـافـة إلى انخفـاض الاحتيـاطيات الالزامية بالعملات الأجنبية للمصارف العاملة في الدولة . ولقد تم تقييم موجـودات ومطلوبات المصرف المركزي من العملات الاجنبية طبقا لمعدلات الصرف السائدة في ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٦ .

وشهدت السلف والقروض للمصارف في الامارات العربية المتحدة ارتفاعا كبيرا حيث وصلت الى ١٠٦٨,٦ مليون درهم في نهاية عام ١٩٨٧ مقابل ٨٥,٩ مليون درهم في نهاية عام ١٩٨٥ . وازدادت كذلك السلف والقروض إلى الحكومات فبلغت ٢,١ مليار درهم مقابل ١,٥ مليار درهم في ذات التواريخ المذكورة على التوالي . أما الموجودات الأخرى فقد انخفضت بمعدل ٢,٤ في المائة لتصل ٦١٩,٥ مليون درهم في نهاية العام .

مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي . الموجودات والمطلوبات
١٩٨١ - ١٩٨٧

جدول (أ)

(درهم)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الموجودات			
ذهب	٦٧٧,٤٩٦,٦٢٩	٦٧٧,٤٩٦,٤٨٤	٦٧٧,٤٩٦,٤٨٤
عملات أجنبية			
ودائع وحسابات جارية	٤,٢٤٨,٥١٩,٣٤١	٣,٩٤٨,٣٤٦,٩٥٨	٢,٢٣٢,٤٠٩,٤٢٧
أذونات خزينة	٢,٢٤١,٥٢٢,٥٢٠	٢,١٣٥,٢٣٣,١١٧	١,٨٣٣,١١٧,٤٨٧
سندات صادرة أو مضمونة	٣,٥٣٩,١٦٢,٨٦٥	٤,٠٥٧,١٦٣,٨٥٩	٢,٧٣٠,٣٦٢,٦٩٢
سندات أخرى	٨٧٠,٧١١,٠٨٠	١,١٦٠,٣٩١,٨٥٣	٢٨١,٠٥٥,٦٧٧
أخرى	٣٢٠,٦٢٦,١٤٩	٣٠٢,٩١١,١٤٣	٢١٩,٤٧٥,١٢٥
قروض لمصارف في الدولة	٣١٩,٨٢٠,٧٥٢	٢١٥,٨٥٨,٢٩٩	١,٤٤٣,٠٢٢,٦٤٠
قروض للحكومات	١,٤٥٦,٧٢٣,٩٣٦	١,٤٥٦,٧٢٣,٩٣٦	١,٤٥٦,٧٢٣,٩٣٦
المباني	١٠٥,٣٢٠,٤٤٠	٨٧,٧٠١,٢٠٤	٧٠,٣٠٧,٣١٨
موجودات أخرى	٣٠٤,٨٢٩,٤٦٢	٥٥١,٣٣٠,٩١٧	٤٥٣,٠٣١,٦١١
اجمالي الموجودات	١٤,٠٨٤,٧٣٤,١٧٤	١٤,٥٩٣,٢٥٧,٧٧٠	١٢,٥٩٧,٠٠٢,٣٩٧
حسابات لها مقابل	١,٢٥٢,١٥٧,٩٨٠	٩٨٥,٨٦٧,٢٥٥	١,٠٩٨,٦٩٦,١٥٠
المطلوبات			
نقدا بالتداول	٣,٠٤١,٩٩١,٤٠٠	٣,٢٧١,٦٩٢,٣٧٨	٣,١٤٦,٥١٢,٠٢٦
حسابات جارية وودائع			
حكومات	٥,٨٣٤,١٣٢,٠٥٦	١,٣٩٥,٨٢٢,٧٣٥	١,٥٨١,٩٩٤,٤١٣
مصارف في الامارات	١,٨٩٥,٨٤٦,٨٢٨	٢,٣٣٢,٩٣٩,٢٨٤	٢,٤٥٢,١٠١,١٧٨
مؤسسات خارجية	٦٨,٦٢٥,٣١٣	١٢,٠٩٩,٣٩٢	٤,٧٣٠,٠٠١
أخرى	١٤٨,١٤٢,٢١٣	٣٣٤,١٩٦,١٠٧	٤٦,٨٣٢,٨٧٥
شهادات ايداع	—	—	—
عملات أجنبية			
حكومات	٣٦٧,١٠٠,٠٠٠	٣,٤٩٦,٦٧٨,٩٧٢	٩٩٩,٤٥٥,٤٨٦
مصارف	٢٨٢,٧٥٣,٦٠٧	٤٣٣,٤٥١,٧٨٣	٢٨٤,٦٠١,٦٥٣
أخرى	١٨٩,٩٢٨,٣٩٢	٨٢,٤٧٩,٢٢٤	٥,٩٢٥,٢٥٢
مطلوبات أخرى	٢٤٧,٦٦٤,٤٣٩	٣٠٥,٩٩٤,٦٩٨	٣٦٥,٢٩٧,٧٦٣
رأس المال	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطيات	١,٦٠٨,٥٤٨,٩٢٦	٢,٦٢٧,٢٠٣,١٩٦	٢,٣٠٩,٥٥١,٧٥٠
اجمالي المطلوبات	١٤,٠٨٤,٧٣٤,١٧٤	١٤,٥٩٣,٢٥٧,٧٧٠	١٢,٥٩٧,٠٠٢,٣٩٧
حسابات لها مقابل	١,٢٥٢,١٥٧,٩٨٠	٩٨٥,٨٦٧,٢٥٥	١,٠٩٨,٦٩٦,١٥٠

تكملة جدول مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي
(الموجودات والمطلوبات) ١٩٨١ - ١٩٨٧

جدول (ب)

(درهم)

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الموجودات				
ذهب	٦٧٧,٤٩٦.٤٨٤	٦٧٧,٤٩٦.٤٨٤	٦٧٧,٤٩٦.٤٨٤	٦٧٧,٤٩٦.٤٨٤
عملات أجنبية ·				
ودائع وحسابات جارية	٣.٤٢٢.٧٢٣,١٥٧	٤.٠٦١.٤٣٩,١١٠	٢,٥٥٧,٠٦٤,٢٩٩	٦,٩٢٦,٧٧٨,٩٣٢
أذونات خزينة	١.٩٧٨,٣٤٧.٨٨٨	٢,٦٧٨.١٧١,٩٤٩	٣.١٦٧,٣١٨,٢٨٩	٤,٠٠٠.٩٥٥,٧٧٧
سندات صادرة أو مضمونة	٣,٥٥٧.١٣٥,٤٦٨	٥.٣٥٠.٢٩٥.١٤٤	٥.٦١٨.٢٨٣.١٤٢	٥,١٠٤.١٨٠.٦٤٩
سندات أخرى	١٨٧,٣٣٩,٠٧١	٤٢٩,٧٦٣.٤٣٧	٢٨٤,٢٤٦,٠١٦	١٦٠.٩٤٤.١٨٧
أخرى	٢٠٢.١٦٥,٢١٤	٢٩٤,٠٨٢.٣٧٨	٢٨٠.٠٦٧,١٥٥	٢٩٧,٢٨٢.٦٢١
قروض المصارف في الدولة	٩٦٠.١٢٨.٨١٤	٨٥,٨٩٣,٤٨١	١,٠٧٥,٦٠٩,٥٠٠	١,٠٦٧,٦٠٩,٥٠٠
قروض للحكومات	١.٤٥٦,٧٢٣.٩٣٦	١,٤٥٦,٧٢٣,٩٣٦	٢.١٠٦,٧٢٣,٩٣٦	—
المباني	٥٢,٧٣٠,٠٨١	٣٨,٢٣٩,٥٠٧	٢٨٠٤٦,٧٠٣	١١٠.٠٠٤,٣١٠
موجودات أخرى	٥٩٦,٨٦٥,٠٩٣	٦٣٤.٥٩٠,٩٤٧	٦١٩,٤٧٤,٩٨١	٣٥,٩٠٦,٣١٥
اجمالي الموجودات	١٣,٠٩١.٦٥٥,٢٠٦	١٥,٧٠٦,٦٩٦,٣٧٣	١٦,٥١٤,٣٣٠.٦٠٥	١٨,١٩٢,١٥٨,٧٧٥
حسابات لها مقابل	٥٠٩,٧٨٢.٠٨٠	٥١٦,١٦٥,٣٠٦	٢٥٦,٥٥٩,١٠٠	٥٩٤,٢١٥,٠٠٠
المطلوبات ·				
نقداً بالتداول	٣,١٧١,٥٧٠,٤٢١	٣,٤١١.٧٨٧,٤٧٣	٣,٥٢٢,٨٢٦,٤٢٢	٣.٨٣٣,٦٠٠,٥٧٠
حسابات جارية وودائع ·				
حكومات	١,٣٧٤.٢٨٧,٧٦٥	١١,٤٠٦,٩٠٦	٢,٧٩٤.١٩٤	٣٦٩.٨٢٨,٩٨٨
مصارف في الامارات	٢,٥٤٤,٢٩٧,٠٣٦	٢,٤٩٨,٠١٣,١٣٩	٢,٠٨٣,١٤٧,١٤٣	٢,٤٨٧,١٦٨,٩٣٨
مؤسسات خارجية	١٥,٨٧٦,٨٨٣	٤٢,٠٠٧,٤٨٦	٣٣,٦٠٨,٢٧٥	٥٥,٢٦٥.٩٩٩
أخرى	٧٣,٦٣٣,٣٦٠	٥,٥٤١,٣٣٣	٨٠٤,٤٩٦	١١٧,٩٧١
شهادات ايداع	—	٨٠٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٨٤٠,٠٠٠,٠٠٠
عملات أجنبية				
حكومات	٩٩٩,٤٥٥,٤٨٦	٢,٣٦٣,٠١٢,٦٠٥	٩٩٩,٤٥٥,٤٨٦	٣.٥٠٢.٩٦٥,١٤٧
مصارف	٨٠٧,٨٢١,٤٨٨	٨٤٣,٥٥٥,٦٦٦	٦٦٠.٠١٢,٥٠٨	٧٠٣,٤٩١,٦٨٨
أخرى	٥,٦٤٢,٢١٦	٤,٧٥٣,٥٦١	٣٦,٠٩٠.٣١٣	٤٧٧,٩٧٧
مطلوبات أخرى	٤٢٢,٧٥٥,٦٨١	٤٧٣,٢٤٦,٢١٠	٤٩٢,٨٤٨,٧٥٧	٧٢,٦٣٠.٩٢٦
رأس المال	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطيات	٣,٣٧٦,٣١٤,٨٧٠	٤.٩٤٨,٣٧١,٩٩٤	٦.٨٩٢,٧٤٣,٠١٠	٢,١٢٦,٦١٠,٥٧١
اجمالي المطلوبات	١٣,٠٩١,٦٥٥,٢٠٦	١٥,٧٠٦,٦٩٦,٣٧٣	١٦,٥١٤,٣٣٠.٦٠٥	١٨,١٩٢,١٥٨,٧٧٥
حسابات لها مقابل	٥٠٩.٧٨٢,٠٨٠	٥١٦,١٦٥,٣٠٦	٢٥٦,٥٥٩,١٠٠	٥٩٤,٢١٥,٠٠٠

(*) تقدير اجمالي الموجودات في عام ١٩٨٨ / آذار بلغت حوالي ١٨١٨٨.٠ مليار درهم .

المصدر : تقارير المصرف المركزي والنشرة الاقتصادية .

أما النقد المصدر خارج المصرف المركزي فعلى الرغم من أنه ظل يشكل ٢١,٣٪ من مجموع المطلوبات فقد ازداد بمعدل ٤ في المائة سنويا ليصل إلى ٣,٩ مليار درهم في مارس / آذار ١٩٨٨ كما شهدت الحسابات الجارية والودائع بالدرهم تطورات مهمة اذ انخفض رصيد الحكومات من ١١,٤ مليون درهم في عام ١٩٨٥ إلى ٢,٨ مليون درهم في عام ١٩٨٦ ثم ارتفع إلى حوالي ٢٦٩,٨ مليون درهم في عام ١٩٨٧ كما تراجعت في ذات التواريخ أرصدة الحسابات الجارية للمصارف في الامارات العربية المتحدة من ٢٤٩٨,٠ مليون درهم إلى ٢٠٨٣,١ مليون درهم بسبب انخفاض مبالغ الاحتياطيات الالزامية بالدرهم بصورة رئيسية ثم عادت للارتفاع في عام ١٩٨٧ وإلى حوالي ٢٤٨٧ مليون درهم . أما شهادات الايداع فقد ارتفع رصيدها القائم من ٨٠٥ ملايين درهم في نهاية ١٩٨٥ إلى ١٤٩٠ مليون درهم في نهاية ١٩٨٦ ثم إلى حوالي ٤٨٤٠ مليون درهم في عام ١٩٨٧ .

وقد تعرضت الحسابات الجارية والودائع بالعملات الاجنبية في عام ١٩٨٦ لانخفاض شديد لسببين أساسيين وهما سحب حكومة أبوظبي لكامل وديعتها لدى المصرف المركزي ولانخفاض الاحتياطيات الالزامية بالعملات الاجنبية . فتراجعت ودائع الحكومات من ٢٣٦٣,٠ مليون درهم في نهاية عام ١٩٨٥ لتصل إلى ٩٩٩,٥ مليون درهم في نهاية عام ١٩٨٦ . كما انخفضت أرصدة المصارف بالعملات الأجنبية في ذات التواريخ من ٨٤٢,٦ مليون درهم إلى ٦٦٠,٠ مليون درهم . وفي عام ١٩٨٧ ارتفعت حصة هذين البندين إلى حوالي ٣٥٠٢ مليون درهم بالنسبة لودائع الحكومات وحوالي ٧٠٣,٥ مليون درهم بالنسبة إلى أرصدة المصارف بالعملات الاجنبية وذلك لتحسن الأوضاع الاقتصادية في دولة الامارات .

هذا وقد أدرجت العملات الاجنبية لعمليات المقايضة في حسابات لها مقابل بالميزانية العمومية بالأسعار التي اتفق عليها عند ابرام العقود . وتسجل الأرباح والخسائر الناجمة عن هذه العمليات ضمن حساب الأرباح والخسائر بصورة نسبية على مدى هذه العقود .

ويشير بيان الأرباح والخسائر إلى أن صافي أرباح المصرف المركزي في عام

١٩٨٦ بلغ ١٩٤٤,٤ مليون درهم وقد تم تحويله إلى الاحتياطيات وفق أحكام المادة ٧ من القانون الاتحادي رقم ١٠ لعام ١٩٨٠ المتعلقة بالمصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية .

وخـلال عام ١٩٨٧ بلغ اجمالي الموجودات والمطلوبات حوالي ١٨١٩٢ مليون درهم ويتوقع أن يكون الاجمالي لعام ١٩٨٨ في حدود الرقم نفسه .

أما بالنسبة الى النقد المتداول فيلخص وفق الجدول التالي الذي يغطي الفترة من ١٩٦٦ – ١٩٧٣ أي إلى حين مباشرة مجلس النقد لمهام مسؤولياته بإصدار العملة المحلية .

النقد المتداول في دولة الامارات بالعملات المختلفة[١]
«١٩٦٦ – ١٩٧٥»

الفترة		العملة	القيمة بملايين الوحدات	القيمة بملايين الدراهم
يونيو/حزيران ١٩٦٦	أبوظبي	روبية الخليج	١٨,٨	١٨,٨
	دبي والامارات الاخرى	روبية الخليج	٤١,٣	٤١,٣
	المجموع			
مايو/آيار ١٩٧٣	أبوظبي	الدينار البحريني	٩,١	٩٧,٦
	دبي والامارات الأخرى	ريال قطر ودبي	٦,١	
		ريال قطر ودبي	١٢٤,٩	١٦٢,٤
		دينار بحريني	٣,٨	
	المجموع			٢٦٠,٠

(١) U.A.E. Currency Board Bulletins Vol. 1 & 2.

كما تطور النقد المتداول خلال الفترة من ١٩٧٣ ولغاية مارس آذار ١٩٨٨ وفق الجدول التالي[١] :

عرض النقود والسيولة المحلية (١٩٧٣ - ١٩٨٨)

مليون درهم

النقـــود				السيـــولة			
	المصدر	لدى المصارف	المتداول	الودائع النقدية	عرض النقد	المحلية الخاصة	الاجمالية
١٩٧١	–	–	٢٦٥,٤	٧٠٤,٥	٩٦٩,٩	٢٢٥٦,٦	–
١٩٧٤	–	–	٤٢٩,٣	١١٠٦,٩	١٥٣٦,٢	٦٠٣٥,٥	–
١٩٧٥	٧٤٥,٦	١١٨,٠	٦٢٧,٦	١٩٧٥,٣	٢٦٠٢,٩	٨٨٢٠,٣	١٥٤٣٨,٧
١٩٧٦	١٢٥٦,٠	١٧٨,٦	١٠٧٧,٤	٣٦٤٧,٧	٤٧٢٥,١	١٦٧٥٣,٦	٢٦٨٠٧,٠
١٩٧٧	١٥٧٤,٣	١٨٢,٠	١٣٩٢,٣	٣٨٢٢,٣	٥٢١٤,٦	١٥٥٤٥,١	١٩٧٤٤,١
١٩٧٨	١٩١٣,٧	٢١٠,٢	–	٤٠٧٢,٣	٥٧٧٥,٨	١٧٥٩٢,٦	٢٢١٩٦,٤
١٩٧٩	٢١٦٨,٥	٢٠٣,٣	١٩٦٥,٢	٤٣٠٣,١	٦٢٦٨,٣	١٨٢٤١,١	٢٥٣٧٦,٣
١٩٨٠	٢٣٩٦,٣	٢٥٣,٨	٢١٤٢,٥	٥٢١١,٨	٧٣٥٤,٣	٢٣٥٩٣,٨	٣٢٩٨٩,٧
١٩٨١	٣٠٤٢,٠	٢٧١,٢	٢٧٧٠,٨	٦١٩٨,٠	٨٩٦٨,٨	٢٩١٦٥,١	٤١٣٠١,١
١٩٨٢	٣٢٧١,٧	٢٨٢,٢	٢٩٨٩,٥	٦٧٤٩,٠	٩٧٣٨,٥	٣٣٧٢٨,٥	٤٣٦٤٢,٢
١٩٨٣	٣١٤٦,٥	٢٦٧,٧	٢٨٧٨,٨	٦٢٤٥,٤	٩١٢٤,٢	٣٦٤١٥,٧	٤٣٠٩٢,٧
١٩٨٤	٣١٧١,٦	٢٤٢,٦	٢٩٢٩,٠	٥٩٦٢,٦	٨٨٩١,٦	٤٦٩١٦,٥	٥٣٩٩٢,٢
١٩٨٥	٣٤١٢,٠	٢٥١,٠	٣١٦١,٠	٦٣٤٤,٠	٩٥٠٥,٠	٤٩٩١٨,٠	٥٦٧٣٤,٠
١٩٨٦	٣٥٢٣,٠	٢٧٧,٠	٣٢٤٦,٠	٥٩٥٦,٠	٩٢٠١,٠	٥٢١٠٥,٠	٥٧٩٢٥,٠
١٩٨٧	٣٨٤٣,٠	٣٢٢,٠	٣٥١١,٠	٦٥٨٥,٠	١٠٠٩٦,٠	٥٤٩٨٨,٠	٦٤٣٥٢,٠
مارس ١٩٨٨	٣٩٨٢,٠	٣٦٣,٠	٣٦١٩,٠	٦٨٤١,٠	١٠٤٦٠,٠	٥٥٩٦٦,٠	٦٤٨٢٥,٠

الودائع النقدية : أو ما يعرف أيضا بالودائع تحت الطلب لدى البنوك .

عرض النقد : ويشمل النقد المتداول خارج البنوك بالاضافة إلى الودائع النقدية التي تشمل الودائع الجارية المحلية الخاصة والشيكات المصرفية تحت الطلب .

السيولة المحلية الخاصة : وتتكون من عرض النقد بالاضافة إلى ودائع الادخار والودائع لأجل بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ، والودائع الجارية للمقيمين بالعملات الأجنبية والتأمينات التجارية المؤمنة .

السيولة الاجمالية : وتشمل السيولة المحلية الخاصة بالاضافة إلى ودائع الدولة بالعملة المحلية والعملات الاجنبية .

المصدر : مصرف الامارات المركزي / النشرة الاقتصادية يونيو / حزيران ١٩٧٧ / يونيو / حزيران ١٩٨٨ .

أما الاصدارات من العملات الورقية فقد كانت كما يلي خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٨ .

الاصدار من العملات الورقية ١٩٧٥ - ١٩٨٨
جدول (أ)

(مليون درهم)

السنة	القيمة الاجمالية	فئة درهم		٥ دراهم		١٠ دراهم	
		القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٥	٧٣٩٨٥٧	٥٧٥٢	٠,٨	١١١١٧	١,٥	٣٨٠٨٥	٥,١
١٩٧٦	١٢٣١٠٥	٣٥١١	٠,٣	١٦٣٩٣	١,٣	٥٢٨٨٩	٤,٣
١٩٧٧	١٥٤٠٩٧٩	١٩٨٨	٠,١	١٨٨١٥	١,٢	٦١١٤٧	٤,٠
١٩٧٨	١٨٧٦٨٣٢	١٥٥٠	٠,١	١٩١٠١	١,٠	٦٤٢٤٤	٣,٤
١٩٧٩	٢١٢٧٤٨٥	١٤٠١	٠,١	٢١٣٧٦	١,٠	٦٧٩٩٨	٣,٢
١٩٨٠	٢٣٤٩٩٩٣	١٣٥٤	٠,١	٢٧٧٣١	١,٢	٧٩٩٩٤	٣,٤
١٩٨١	٢٩٩٠٠٤٧	١٣٢٦	–	٣١٥٠٢	١,١	–	٢,٦
١٩٨٢	٣٢١٤٢٢٠	١٣٠٧	–	٣٧٤٩١	١,٢	٨٩٤٩١	٢,٨
١٩٨٣	٣٠٨٦٠٨٩	١٢٨٤	–	٢٩٩٢٢	١,٠	٨٢٩٦٣	٢,٧
١٩٨٤	٣١٠٤٧٦٦	١٢٥٩	–	٣١٣٧٩	١,٠	٨٧٢٤٦	٢,٨
١٩٨٥	٣٣٣٩٩٥٣	١٢٥٧	–	٣٢٤٩٩	١,٠	٩٣٥١٠	٢,٨
١٩٨٦	٣٤٤٥٩٨٨	١٢٦١	–	٣٤٨٤٣	١,٠	٩٦١٤٩	٢,٨
١٩٨٧	٣٧٥٢٠٠٨	١٢٦٠	–	٣٦٩٩٠	١,١	١٠٣٧٨٠	٢,٩
١٩٨٨	٣٨٩٨٠٧٨	١٢٦٠	–	٣٧١٤٨	–	١٠٦٧٣١	–

- تكملة الجدول في الصفحة التالية :

تكملة جدول الاصدار من العملات الورقية
١٩٧٥ - ١٩٨٨
جدول (ب)

مليون درهم

السنة	٥٠ درهماً		١٠٠ درهم		٥٠٠ درهم		١٠٠٠ درهم	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٥	٥٠٨٩٤	٦,٩	٦٣٤٠٠٩	٨٥,٧	–	–	–	–
١٩٧٦	٦٣٣٥٧	٥,١	٧٣٣٥١٨	٥٩,٦	–	–	٢٦١٣٣٧	٢٩,٤
١٩٧٧	٧١٠٦٠	٤,٦	٦٦٧١٥١	٤٣,٣	–	–	٧٢٠٨١٨	٤٦,٨
١٩٧٨	٦٦٩٢١	٣,٦	٦٦٩١٦١	٣٥,٧	–	–	١٠٥٥٨٥٥	٥٦,٣
١٩٧٩	٦٧٣٩٧	٣,٢	٦٨٣١٧١	٣٢,١	–	–	١٢٨٦١٤٢	٦٠,٥
١٩٨٠	٩٩٣٤٦	٤,٢	٩٠٥٢٦٤	٣٨,٥	–	–	١٢٢٦٣٠٤	٥٢,٦
١٩٨١	٩٠٥٣١	٣,٠	٨٨٦٦٠٧	٢٩,٧	–	–	١٩٠٢٥٤١	٦٣,٦
١٩٨٢	٩٦٧٥٠	٣,٠	٨٦٦٦٦٧	٢٧,٠	٥٤٨٤٩٢	١٧,١	–	٤٩,٠
١٩٨٣	٨١٥٦٩	٢,٦	٦٤٣٤٩٢	٢٠,٩	٢١٠٢٨٦٨	٦٨,١	١٤٣٩٩١	٤,٧
١٩٨٤	٧٨٦١٧	٢,٥	٦٠٠٥٨٣	١٩,٣	٢٢٧٧٩٧٧	٧٣,٤	٢٧٧٠٥	٠,٩
١٩٨٥	٨٦٠٢٠	٢,٦	٦٢٣٠٢٠	١٨,٧	٢٤٩٠٦٨٠	٧٤,٦	١٢٩٦٧	٠,٣
١٩٨٦	٩٢٩٢٣	٢,٧	٧٠٥٠٢٨	٢٠,٥	٢٥٠٧٠١٥	٧٢,٧	٨٧٦٩	٠,٣
١٩٨٧	٨٧٩٤١	٢,٦	٧٨٨٨٩٩	–	٢٧٢٥٤١٨	٧٢,٦	٧٧٢٠	٠,٣
١٩٨٨	٩٠٦٣١	–	٨٣٩٤٩٧	–	٢٨١٥٢٩٧	–	٧٥٢٤	–

المصدر : المصرف المركزي – النشرة الاقتصادية ، يونيو / حزيران ١٩٨٨ ، صفحة ١٠٠ .

بينما تطور الاصدار من العملات المعدنية وفق الجدول التالي :

الاصدار من العملات المعدنية حسب فئة الاصدار ١٩٧٥ - ١٩٨٨

جدول (أ)

(ألف درهم)

السنة	القيمة الاجمالية	ف ١		٥ ف		١٠ ف	
		القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٥	٥٧٠٠٠	٧	٠,١	٢٢٤	٣,٩	٣٨٦	٦,٨
١٩٧٦	١٠٣٥٩	٩	٠,١	٣١٨	٣,٠	٤٩٩	٤,٨
١٩٧٧	١٧٧١٧	٩	٠,١	٣٩٦	٢,٢	٦٥٦	٣,٧
١٩٧٨	٢١٠٨٩	١١	٠,١	٤٥٨	٢,٢	٧٢٣	٣,٤
١٩٧٩	٢٥٢١١	١٢	٠,١	٥٠٠	٢,٠	٧٦٧	٣,٠
١٩٨٠	٣٠٥٤٠	١٣	—	٥٤١	١,٨	٨٣٦	٢,٧
١٩٨١	٣٦١٧٢	١٤	—	٥٧٣	١,٦	٩٢٢	٢,٦
١٩٨٢	٤١٦٩٩	١٦	—	٦١٠	١,٥	١٠٢٥	٢,٤
١٩٨٣	٤٤٦٥١	١٦	—	٦٤٠	١,٤	١٠٨١	٢,٤
١٩٨٤	٥١٠٣١	١٧	—	٦٥٦	١,٣	١١٢٧	٢,٢
١٩٨٥	٥٦٠٦١	١٧	—	٦٧٨	١,٢	١١٧٣	٢,٠
١٩٨٦	٦١٠٣٢	١٧	—	٧١٨	١,٢	١٢٦١	٢,٠
١٩٨٧	٦٥٦٨٧	١٨	—	٧٤٩	١,٢	١٣١٨	٢,٠
مارس ١٩٨٨	٦٧٧٩٤	١٨	—	٧٥٦	—	١٣٢٩	—

– تكملة الجدول والمصدر في الصفحة التالية .

تكملة جدول الاصدار من العملات المعدنية حسب فئة الاصدار
١٩٧٥ - ١٩٨٨

جدول (ب)

ألف درهم

السنة	٢٥ ف		٥٠ ف		فئة الدرهم		فئة ٥ درهم	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٥	١١١١	١٩,٥	١٧٦٥	٣١,٠	٢٢٠٧	٣٨,٧	–	–
١٩٧٦	١٦٧٣	١٦,٢	٢٣٨٩	٢٣,١	٥٤٧٢	٥٢,٨	–	–
١٩٧٧	٢٢١٧	١٢,٥	٤٠٠٢	٢٢,٦	١٠٤٣٥	٥٨,٩	–	–
١٩٧٨	٢٦٥٩	١٢,٦	٤٣٣٣	٢٠,٥	١٢٩٠٥	٦١,٢	–	–
١٩٧٩	٢٩١١	١١,٥	٥٠٣٤	٢٠,٠	١٥٩٨٧	٦٣,٤	–	–
١٩٨٠	٣١٩١	١٠,٥	٥٨٢٧	١٩,١	٢٠١٣٢	٦٥,٩	–	–
١٩٨١	٣٥٥٢	٩,٨	٦٦٨٢	١٨,٥	٢٤٤٣٠	٦٧,٥	–	–
١٩٨٢	٣٩٥٢	٩,٥	٧٤٩٦	١٨,٠	٢٨٦٠١	٦٨,٦	–	–
١٩٨٣	٤٣٨٩	٩,٩	٧٨٤٣	١٧,٦	٣٠٦٨٣	٦٨,٧	–	–
١٩٨٤	٤٧٩١	٩,٥	٨٢٧٢	١٦,٢	٣٤٧٧٣	٦٨,٢	١٣٩٥	٢,٧
١٩٨٥	٥١٩٣	٩,٣	٨٩٣٠	١٥,٩	٣٨٨٧٠	٦٩,٤	١٢٠٠	٢,٢
١٩٨٦	٥٣١٣	٨,٨	٩٤٩٣	١٥,٦	٤٢٥٢٠	٦٩,٧	١٦٤٠	٢,٧
١٩٨٧	٥٥٧٧	٨,٦	١٠٠٦٩	١٥,٦	٤٦٣٩٥	٧٠,١	١٥٦٠	٢,٥
١٩٨٨	٥٦٨١	–	١٠٢٧٧	–	٤٨٢٠٩	–	١٥٢٥	–

المصدر : المصرف المركزي احصائيات والنشرة الاقتصادية / يونيو / حزيران ١٩٨٨ ، صفحة (١٠١)

المبحث الرابع

تطور النظام المصرفي

أخذ النظام المصرفي في الامارات العربية المتحدة في التطور بشكل ملحوظ ، بعد اكتشاف البترول لأول مرة في أبوظبي ، ومباشرة تصديره بكميات تجارية في عام ١٩٦٢ وما تلا ذلك من اكتشافه في كل من امارتي دبي والشارقة .

ويفسر ذلك بأن النشاط المصرفي في الامارات العربية المتحدة في فترة ما قبل اكتشاف البترول ، كان محدودا للغاية مما استتبع أن يقتصر الجهاز المصرفي على عدد محدود من فروع البنوك الاجنبية كانت كافية وقتذاك ، لتلبية متطلبات النشاط التجاري المحدود والمتركز بصفة أساسية في امارة دبي .

ومع اكتشاف البترول وما طرأ على الوضع الاقتصادي نتيجة لذلك من تغيرات جذرية كان من الطبيعي أن ينعكس هذا كله على النظام المصرفي ، فقد ازداد النشاط المصرفي زيادة كبيرة واتسع تبعا لذلك الجهاز المصرفي لمواجهة النشاط البترولي المتزايد ، وما تبعه من تنمية مختلف فروع الانتاج والمرافق العامة واتساع نشاط الادارات الحكومية العامة ، ومن ازدياد حجم الاستهلاك الوطني واتساع النشاط التجاري المحلي والخارجي .

ومن الضروري ونحن بصدد دراسة النظام المصرفي ، في دولة الامارات العربية المتحدة أن ننبه إلى أن النظام المصرفي المتكامل[1] ، يتكون أساسا من البنك

---

(١) راجع د. رفعت المحجوب وعاطف صدقي (مبادىء الاقتصاد السياسي) (النقود والبنوك) بيروت ١٩٦٧ ص٢٠١ - ٢١١ .

المركزي الذي يصدر النقود الورقية ويشرف على الائتمان ، ومن البنوك التجارية التي تخلق النقود الدفترية والتي تعمل أساسا في سوق الائتمان القصير الأجل ، (السوق النقدية) ومن البنوك المتخصصة وهي بنوك غير تجارية تعمل عادة في سوق الائتمان الطويل الأجل (السوق المالية) ومثلها بنوك التنمية والبنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية .

ومن دراسة النظام المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة ، نجد أنه وعلى الرغم من النمو الذي حققه بعد اكتشاف البترول ، إلا أنه لم يصل إلى مرحلة التكامل وذلك راجع بصفة أساسية إلى عدم وجود مثل هذا البنك ، على قمة الجهاز المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة ونجد أن هذا الجهاز كان يتكون من «مجلس النقد» وقد قام بدور بنك الاصدار ، ومن عدة بنوك تجارية تمارس أنشطة مصرفية متعددة وفي مختلف المجالات ومن عدد قليل من البنوك المتخصصة ومن المؤسسات الائتمانية غير النقدية المالية (أي التي لا تخلق نقودا دفترية والتي تتعامل في الائتمان الطويل الأجل) حتى عام ١٩٨٠ حيث قام بعد ذلك المصرف المركزي بتولي شؤون النظام المصرفي ومتابعة نشاطه والاشراف والتخطيط على وضع السياسات المصرفية .

وسندرس هنا كلا من المؤسسات الائتمانية النقدية (وهي مجلس النقد والبنوك التجارية) والمؤسسات الائتمانية غير النقدية . ثم المصرف المركزي والدور الذي قام به في الاشراف على المصارف العاملة في الدولة وتنشيطها وتوجيهها .

١ - المؤسسات الائتمانية النقدية :

عند دراسة تطور النظام النقدي في الفصل الثالث من هذا الباب، سبق أن عرضنا دور «مجلس النقد» واختصاصاته وكيف أنه قام بدور بنك الاصدار حتى عام ١٩٨٠ . ونضيف هنا أن «مجلس النقد» قد قام أيضا بوظيفة «بنك البنوك» حيث تحتفظ لديه البنوك الأخرى باحتياطياتها النقدية ، وحيث يشرف على عمليات المقاصة بينها ، ولكن الحقيقة الهامة التي نتوقف عندها هي أن المجلس لم يقم

بدور البنك المركزي ، ذلك أنه لم يمارس الوظيفة الرئيسية للبنوك المركزية وهي وظيفة المقرض الأخير للنظام المصرفي ، وهي تلك الوظيفة التي يمكنه من خلالها التأثير في حجم الائتمان ومعاونة البنوك التجارية على اجتياز الأزمات المالية التي قد تمر بها . وهو ما يمكنه من الهيمنة على النشاط المصرفي .

ولا شك في أن عدم وجود بنك مركزي لدولة الامارات العربية المتحدة ، حتى عام ١٩٨٠ قد فوت عليها فرصة الاشراف على النظام المصرفي ونشاطه ، وتوجيهه الوجهة التي تخدم الاقتصاد الوطني ، خاصة وأن أغلب البنوك العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة كانت حتى تلك الفترة تعتبر فروعا لبنوك أجنبية ، وهو ما يعني أنها تراعي في سياستها الائتمانية مصالح الدول التي تنتمي إليها ، كما أنها تستثمر جزءا كبيرا من الودائع (المدخرات) الوطنية في الخارج ، دون أي رقابة وطنية وهو ما يعني في النهاية ، تأثر الجهاز المصرفي لدولة الامارات العربية بالأجهزة المصرفية في الدول المتقدمة .

ونظرا لخطورة هذا الوضع كان من الضروري المبادرة بانشاء مصرف مركزي لدولة الامارات العربية المتحدة ، حتى يستكمل الجهاز المصرفي فيها أهم مقوماته ، وحتى يمكن للدولة أن توجه من خلال هذا البنك النشاط المصرفي لخدمة متطلبات الاقتصاد الوطني في مرحلة التنمية الاقتصادية الاجتماعية .

نشأة البنوك التجارية :

ترجع نشأة البنوك التجارية في الامارات العربية إلى عام ١٩٤٦[(١)] عندما افتتح البنك البريطاني للشرق الأوسط فرعا له في امارة دبي ، واحتكر الاعمال المصرفية لعدة سنوات وشمل أيضا امارة الشارقة ، ويرجع اختيار هذا البنك لامارة دبي مركزا لنشاطه ، لأنها تمثل مركز النشاط التجاري في منطقة الخليج العربي وخاصة تجارة الترانزيت وإلى أن امارة الشارقة القريبة منها كانت مقرا للقاعدة العسكرية

---

(١) 1. K.G. Fenelon
" The United Arab Emirates. An Economic & Social Survey " Longman Group Ltd. 1974.

البـريطانية – ثم انتشرت البنوك في الامارات الأخرى بعد ذلك ، اذ افتتح البنك البريطاني للشرق الأوسط فرعا له في امارة أبوظبي في عام ١٩٥٨ ثم افتتح أيضا البنك الشرقي في عام ١٩٦١ وأدمج بعد ذلك مع تشارترد بنك وفي العام التالي افتتح البنك العثماني فرعا له في امارة أبوظبي الذي سرعان ما أدمج في بنك كرندليز .

وفي عام ١٩٦٣ تم افتتاح بنك دبي الوطني في امارة دبي ليكون أول بنك وطني ينشأ محليا . برأسمال مشترك وطني وأجنبي .(١)

وفي منتصف الستينات أصبحت دبي مركزا تجاريا مزدهرا مما جذب اهتمام العـديـد من البنـوك العـالمية ، ففي العقد الذي تلا افتتاح بنك دبي الوطني – بالاضافة إلى فرعي تشارترد وكرندليز القائمين في دبي افتتحت ثمانية بنوك تجارية فروعا لها في امارة دبي كما تم تأسيس أربعة بنوك وطنية ساهمت رؤوس الأموال الأجنبية فيها بنسب متفاوتة .

وفي أواخر الستينات شهدت امارة أبوظبي توسعا في الخدمات المصرفية نتيجة لازدياد ايرادات البترول واتساع النشاط العمراني ، خاصة بعد تولي سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في عام ١٩٦٦ حيث اهتم بالتعمير واقامة مشاريع البنية الأساسية للامارة مما استتبع زيادة عدد البنوك التجارية وفروعها . وقد تم تأسيس بنك أبوظبي الوطني في عام ١٩٦٨ برأسمال وطني بلغت نسبته ٨٥٪ والـ ١٥٪ الباقية أعطيت لشركاء أجانب وعرب وبذلك أصبح عدد البنوك في نهاية عام ١٩٦٨ ستة بنوك(٢) .

وهكذا اتسع نطاق الخدمات المصرفية في دولة الامارات العربية المتحدة ، حتى بلغ عدد البنوك العاملة في مختلف الامارات ، غداة انشاء مجلس النقد الاتحادي عشرين بنكا منها ستة بنوك وطنية وأربعة عشر فرعا لمصارف أجنبية إلا أن معظم هذه المصارف تمركزت في كل من أبوظبي ودبي الشارقة .

1. The United Arab Emirates-Currency Board Bulletins.
Vol. No. 1. May 1974
Vol. No. 2. May 1975.

ونظرا إلى أن احدى المهام الرئيسية لمجلس النقد ، هي وضع نظام مستقر للبنوك التجارية العاملة في الامارات ، وعلى الرغم من أن المجلس لا يملك السلطات والصلاحيات المخولة عادة للبنك المركزي تجاه هذه البنوك ، إلا أنه منح سلطات كافية للرقابة عليها . وقد اتخذ مجلس النقد منذ البداية سياسة مفتوحة بالنسبة لاصدار التراخيص للبنوك للعمل في البلاد آخذا بعين الاعتبار الزيادة في الطلب على التسهيلات الائتمانية لتمويل النشاط التجاري التقليدي المتزايد ، وللمساهمة في بناء المشروعات الأساسية وعلى هذا فقد بلغ مجموع البنوك العاملة في البلاد ، في نهاية عام ١٩٧٤ (٢٦) بنكا منها عشرون كانت تمارس نشاطها قبل تأسيس مجلس النقد ورخص لهذه البنوك فتح ١٦٠ فرعا وبلغ عدد البنوك الوطنية سبعة رخص لها بفتح ٣٣ فرعا(١) .

وقد أدت الزيادة الكبيرة في أسعار البترول الخام خلال عام ١٩٧٣ إلى زيادة حجم عائدات البترول ، مما حدا بالعديد من المصارف الاجنبية الى التقدم بطلبات للحصول على تراخيص لفتح فروع لها في الامارات ، حيث سمح لتسعة منها فقط بفتح فروع لها . هذا بالاضافة إلى التراخيص لأربعة مصارف وطنية جديدة وبذلك أصبح عدد المصارف المرخص لها في الامارات العربية المتحدة حتى نهاية عام ١٩٧٥ ، ٤٥ مصرفا منها ١٧ وطنيا والباقي بنوكا أجنبية .

كما بلغ عدد المكاتب المرخص لها ٢٩٧ مكتبا منها ١٩٦ مارست أعمالها المصرفية حتى نهاية عام ١٩٧٥ .

كذلك يبين الجدول التالي توزيع البنوك والمكاتب الرئيسية العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة .

---

(١) المرجع السابق .

توزيع المكاتب المصرفية بين مختلف الامارات(١)
حتى نهاية عام ١٩٧٥

الامارة	مرخص لها	باشرت العمل فعلا
أبوظبي	٨٤	٥٤
دبي	٩٦	٧٧
الشارقة	٥٤	٣٢
عجمان	١٢	٧
رأس الخيمة	٢٥	١٥
أم القيوين	١٢	٦
الفجيرة	١٤	٥
المجموع	**٢٩٧**	**١٩٦**

وجدير بالاشارة أن البنوك الأجنبية المرخص لها بالعمل في دولة الامارات العربية المتحدة ، كانت تمثل أهم البيوت المصرفية في العالم وتمثل العديد من الجنسيات ، حيث يوجد مصارف لكل من المملكة المتحدة وايران وكندا ومصر وفرنسا ولبنان وباكستان وسويسرا والولايات المتحدة والأردن والعراق وبنجلاديش والهند ولوكسمبرج وهولندا .

أما بالنسبة إلى البنوك الوطنية العاملة حتى عام ١٩٧٥ فقد توزعت رؤوس أموالها وفق الجدول التالي :

(١) المرجع التقرير السنوي لمجلس النقد – ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٥ .

ملكية رأس مال أهم البنوك الوطنية في الامارات العربية المتحدة

البنك	الامارة	رأس المال بالدرهم		المساهمة بالدرهم		المساهمة بالنسبة المئوية	
		المصرح به	المدفوع	مقيمون	غير مقيمين	مقيمون	غير مقيمين
البنك الأهلي	دبي	٧٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	–	٧٥٠٠٠٠٠	–	١٠٠
بنك عمان	دبي	٢٧٠٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠٠	–	١٠٠	–
بنك الشارقة	الشارقة	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	٥٠	٥٠
بنك دبي التجاري	دبي	٢٠٠٠٠٠٠٠	١٠١٥٩٧٠٠	٣٠٤٧٩١٠	٧١١١٧٩٠	٣٠	٧٠
بنك دبي	دبي	١١٥٣٠٠٠٠	١١٥٣٠٠٠٠	٨٦٤٧٥٠٠	٢٨٨٢٥٠٠	٧٥	٢٥
بنك أبوظبي الوطني[١]	أبوظبي	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٨٥	١٥
بنك دبي الوطني[٢]	دبي	٢٠٢٥٠٠٠٠	١٨٣٣١١٠٠	١٠٤٣٦٠٠٠	٧٨٩٥١٠٠	٥٧	٤٣
المجموع		٢٠١٢٨٠٠٠٠	١٦١٠٢٠٨٠٠	٥١٦٣١٤١٠	٣٤٣٨٩٣٩٠	٦٠	٤٠

ويتضح من الجدول السابق انه كان هناك بنك واحد يمتلكه المواطنون بالكامل من البنوك السبعة الوطنية الرئيسية ، كما أنه كان هناك بنك آخر يمتلكه غير المقيمين بالكامل أما بالنسبة للبنوك الخمسة الأخرى فهي ذات رأس مال مختلط يمتلك المواطنون في أربعة منها أكثر من ٥٠٪ من رأس المال .

(١) قررت الجمعية العامة للمساهمين في ٢ فبراير / شباط عام ١٩٧٥ زيادة رأس المال المصرح به من ١٠ ملايين درهم إلى ١٠٠ مليون درهم تغطى جزئيا باحتياطي رأس المال (٣٠) مليون درهم والباقي ٧٠ مليون درهم يساهم به المواطنون .

(٢) بلغت مساهمة العرب غير المقيمين ٢٨٪ من اجمالي مساهمة غير المقيمين .

أمـا من حيث الحجم خلال تلك الفترة من عام ١٩٧٥ فهناك تفاوت كبير بين البنـوك واذا أخذنا حجم اجمالي الودائع كمعيار ، نجد أن اثنين من البنوك كان حجماهما كبيرين حيث تبلغ ودائعهما أكثر من ٢٠٠٠ مليون درهم وشكلت أصولهما ٤٨ بالمائة من اجمالي أصول البنوك التجارية حينذاك ، وأن أربعة من البنوك (بما في ذلك البنكـان سابقـا الذكر) شكلت ٦٢٪ من مجموع أصول البنوك مجتمعة والبالغ عددها (٢٩) بنكا . ويبين الجدول التالي توزيع البنوك التجارية تبعا لحجم الودائع مما يؤكد قيام ظاهرة التمركز المصرفي في الدولة في تلك الفترة .

توزيع البنوك التجارية تبعا لحجم الودائع (آذار / مارس ١٩٧٥)
(مليون درهم)

حجم الودائع	عدد البنوك	اجمالي الأصول	النسبة المئوية لاجمالي أصول البنـوك
أقل من ٥٠	١٠	٢٨٠	٣
٥٠ – أقل من ١٠٠	٥	٥٠٩	٥
١٠٠ – ١٥٠	١	١٢٠	١
١٥٠ – ٢٥٠	٣	٦٢٣	٦
٢٥٠ – ٣٥٠	٤	١٢٣٨	١٣
٣٥٠ – ٤٥٠	٢	١٠٨٦	١٠
٤٥٠ – ٥٥٠	١	٥٢٩	٥
٨٥٠ – أقل من ٢٠٠٠	١	٩٨٥	٩
ما يزيد عن ٢٠٠٠	٢	٤٩٩١	٤٨
المجموع	٢٩	١٠٤٦١	١٠٠٪

وبنهاية عام ١٩٧٦ كان هناك ٥٣ مصرفا تجاريا مصرحا لها بالعمل منها ١٩ مصرفا محليا و٣٤ فرعا لمصارف أجنبية . وكان يعمل منها ٤٧ مصرفا . وبنهاية عام ١٩٧٧ وصل عدد البنوك المصرح لها ٥٤ مصرفا قام ٥١ مصرفا منها بالعمل . ومن

٤٣٠ فرعا مصرحا لها قام بالعمل ٣١٦ فرعا . كما رخص لـ ١٢ مصرفا بالعمل بتـراخيص محـدودة ، بدأ ثلاثة منها العمل حتى نهاية عام ١٩٧٧ . كذلك قام بالعمل ٧ مكاتب من اجمالي مكاتب التمثيل التي صرح لها والبالغ عددها ١٠ .

أما المؤسسات المالية غير النقدية والعاملة بالدولة فتشمل : بنكي أعمال وبعض شركات الاستثمار والتي أقيمت في الفترة بين نهاية عام ١٩٧٦ وبداية عام ١٩٧٧ . وثلاث شركات تمويل ومكتبين للسمسرة في النقد الأجنبي وخمسة مكاتب للسمسرة في الأوراق المـالية وكذلك بنك الامارات للتنمية . وهناك أيضا العديد من شركات التأمين والصيارفة . وبالنظر إلى هيكل المؤسسات غير النقدية ، لا يحكمنا العدد بقدر ما يجب أن يحكمنا مدى نشاطها ودرجة فعاليتها وكفاءتها . وهنا نلاحظ وجود فجوات خاصة في مجال الاستثمار وبنوك الأعمال . إلا أن مثل هذه الأنشطة تتطور وتنمو تدريجياً وتكون ذاتها بذاتها .

وقد وصل اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك التجارية في دولة الامارات إلى ٣٣,٥ بليـون درهم في نهاية عام ١٩٧٧ مقارنة بـ ٢٨,٧ بليون درهم في عام ١٩٧٦ . ووصل حجم التعامل فيما بين البنوك في نهاية عام ١٩٧٧ إلى ٣,٨ بليون درهم أي أقل مما كان عليه في العام السابق . وقد تركزت المعاملات داخل سوق النقد بين عدد محـدود من المصـارف الكبيرة نتيجة لحالة الركود الاقتصادي التي سادت الدولة وأدت في مايو / آيار من عام ١٩٧٧ إلى أن أغلق مصرفان بابهما (بنك جاناتا وبنـك عجمـان العـربي) بسبب تدهـور مركـزهما المالي وعدم امكانهما مجابهة التزاماتهما . وقد حصل بنك جاناتا على دعم من بنك بنجلاديش المركزي وكذلك من مجلس النقد وباشر أعماله مرة أخرى في نهاية شهر يوليو / تموز من العام نفسه .

وقد تميز الجهاز المصرفي في نهاية عام ١٩٧٧ بازدياد عدد البنوك وتشعب فروعها وتباين أحجامها بصورة كبيرة ، فهناك سبعة بنوك كل منها تزيد أصوله عن مليار درهم ، وتشكل ما يزيد عن ٦٠ بالمائة من اجمالي أصول البنوك . كذلك بالنسبة للأقـراض ، فهنـاك تسعـة أو عشرة بنـوك تمنح أكثر من ٦٠ بالمائة من اجمالي الاقراض . وتمثل أصول عشرين مصرفاً أجنبياً ومحلياً لا تزيد أصول كل منها عن

٢٥٠ مليون درهم ، حوالي ٧٪ من اجمالي أصول البنوك في ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٧ .

وقد اتخذ مجلس النقد ، ونتيجة لهذا التوسع في الجهاز المصرفي ولتنظيم عمله في أواخر مايو / آيار من عام ١٩٧٧ بعض الخطوات التنظيمية كان أهمها :

١ – أنه تقرر ألا تمنح تراخيص لافتتاح بنوك جديدة أولفروع بنوك قائمة أو لأية مؤسسة مالية أخرى حتى اشعار آخر .

٢ – رفع الاحتياطي القانوني الذي يتوجب على البنوك ايداعه لدى مجلس النقد من ٥٪ إلى ١/٧٢٪ على الودائع بالدرهم ومن ١٪ إلى ٥٪ على الودائع بالعملة الأجنبية وهذه الأخيرة تودع بالكامل بالدولار الأمريكي وأصبحت هذه النسب الجديدة سارية المفعول ابتداء من أول يوليو / تموز ١٩٧٧ .

٣ – أخطرت البنوك بضرورة تعديل أوضاعها بحيث لا تزيد أصول أي مصرف عن خمسة عشر ضعف رأس ماله واحتياطياته ، وطبقت هذه القاعدة على جميع البنوك على حد سواء .

٤ – أخطرت البنوك بضرورة تخفيض نسبة الاقراض إلى الودائع وأن المجلس سيقوم باشعار بعضها بما يجب اتباعه في هذا الصدد كلما دعت الحاجة .

وفي ٨ فبراير / شباط ١٩٧٨ ، أدخلت بعض التعديلات على هذه التنظيمات وشملت تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على العملات بالدرهم من ٧,٥٪ إلى ٧٪ ، كما أعيد استخدام نظام تسهيلات المقايضة للحصول على دراهم مقابل الدولار الأمريكي . كذلك أعلن المجلس أنه سيقوم بدوره كمقرض أخير للبنوك عندما تثبت الحاجة إلى ذلك في ضوء المادة ٢٢ الفقرة (ز) من القانون الاتحادي رقم ٢ لعام ١٩٧٣ وبشروط وحدود يضعها مجلس ادارته . وفي ذات الوقت ، أكد المجلس على ضرورة الاستمرار في المحافظة على درجة الرقابة والتحكم في الضغوط التضخمية وعلى ضرورة أن تستمر البنوك في اتخاذ الحيطة في منحها الائتمان :

وقد بدأ مجلس النقد منذ ٢٠ يوليو / تموز ١٩٧٧ في الحصول على ودائع

بالدرهم من البنوك ، مقابل اصدار شهادات ايداع قابلة للتبادل مددها شهر وثلاثة أشهر وستة شهور بسعر فائدة سنوي قدره ٦,٢٥ ، ٦,٧٥ ، و٧,٢٥٪ على التوالي وذلك لتوفير نوع من الأصول السائلة أمام البنوك تستثمر فيها فائض أموالها وتتبادل بينها تلك الأصول ، أو لغرض بيعها ثانية إلى المجلس بأسعار ترتبط بالأسعار السائدة في السوق . وقد تغير الحجم المصدر من هذه الشهادات بصورة متتالية حتى وصل الاصدار إلى ١٤١ مليون درهم في نهاية عام ١٩٧٧ .

وفي شهر نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٨ أخطرت البنوك مرة ثانية بأن متطلبات رأس المال والاحتياطيات (أي نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول لأي بنك) هي ١ : ١٥ لعام ١٩٧٩ ومثلما كانت عليه في عام ١٩٧٨ .

وكانت بعض البنوك تقوم بكشف حساباتها لدى مجلس النقد ، في كثير من الأحيان ولردعها عن ذلك قام المجلس بفرض فوائد جزائية على كشف هذه الحسابات خلال شهر ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٨ بمعدل ٢٠٪ سنويا في أول مرة يكشف بها الحساب ، و٣٠٪ في المرة الثانية ، و٥٠٪ في المرة الثالثة . أما بالنسبة للفائدة الجزائية اعتبارا من ١ يناير / كانون الثاني ١٩٧٩ فقد أصبحت تستوفى على أساس ٥٠٪ سنويا في أية مرة يكشف فيها الحساب .

وفي أوائل مارس / آذار ١٩٧٨ طلب المجلس إلى البنوك اعلامه فيما اذا ألزمت نفسها تماما باستئجار مكاتب ، وشرعت باتخاذ خطوات لفتح الفروع التي كانت قد حصلت لها على موافقات ، ولم تستعمل حتى ذلك الوقت . ولدى اعادة دراسة واستعراض هذه الموافقات بدقة سحبت ٤٢ موافقة كما جرى الغاء ٧ موافقات لم تستعمل بعد من أصل ١٢ موافقة كانت منحت لبنوك بتراخيص محدودة .

كما وتم انشاء دائرة مراقبة البنوك في مجلس النقد في ابريل / نيسان ١٩٧٨ وكانت المهمة الرئيسية لهذه الدائرة هي التدقيق على الأوضاع المصرفية لهذه البنوك .

وقد اتخذ مجلس النقد بعض التدابير التنظيمية الهامة خلال العام ١٩٧٩ .

فاعتبـارا من ١٥ ابريل / نيسان ١٩٧٩ ، سمح مجلس النقد للبنوك بأن تدفع أسعـار فائـدة أعـلى على الودائع الآجلة ، بمعدل ٠,٥٪ ، و١,٥٪ على الأسعار السائدة حينها والبالغة بين ٥,٥٪ و٩,٥٪ على أن لا يعني ذلك رفع البنوك لأسعار الفائدة على القروض التي تمنحها . وفي يونيو / حزيران من نفس العام طلب مجلس النقد موافقته المسبقة على تعديل رأس مال أي من البنوك المحلية . كما تم في يوليو / تموز الترخيص لبنك الخليج الأول بمزاولة العمل المصرفي وآلت اليه بعض خصوم وأصول بنك عجمان العربي السابق . وهكذا فإن بنك عجمان العربي الذي كان قد أقفل في مايو / آيار عام ١٩٧٧ قد أعيد تأسيسه تحت اسم بنك الخليج الأول . وبالمثل فإن بنك جاناتا الذي كان قد أغلق في مايو / آيار ١٩٧٧ عاد لمزاولة نشاطه في يوليو / تموز من العام نفسه ، كما أشرنا سابقا .

وكـانت بعض البنـوك الأجنبيـة قد منحت في عام ١٩٧٦ تراخيص مصرفيـة محـدودة تحـظر عليهـا قبـول ودائع بالدرهم من المقيمين سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات حكومية ، وفي ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٩ ، خضعت القواعد المنظمة لأعمال هذة البنوك إلى مزيد من الايضاح ، وتم التأكيد بصفة خاصة على أنه لا يجوز لهذه البنوك أن تفتح حسابات جارية بالدرهم ، للمقيمين في الامارات العربية المتحدة كما لا يجوز أن تقدم لهم قروضا بالدرهم عن طريق تسهيلات السحب على المكشوف .

وفي أواسط ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٠ دخل القانون الاتحادي رقم ١٠ لعام ١٩٨٠ بشأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية حيز التنفيذ وعليه يمكن تلخيص عمل مجلس نقد الامارات خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٠ في ضوء القانون رقم (٢) لعام ١٩٧٣ الخاص بانشاء مجلس نقد الامارات العربية المتحدة والذي حدد المسؤوليات الموكلة إليه وهي :

١ – اصدار العملة .
٢ – المحافظة على قيمة العملة في الداخل والخارج .
٣ – الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي والمالي .

وقد اتبع مجلس النقد خلال الفترة ١٩٧٨ – ١٩٨٠ سياسة مرنة إلى درجة معقولة ، في مجال الصرف الأجنبي كما بذل الجهود من أجل تدعيم الوضع المصرفي والمالي . كما كانت سياسة المجلس تتسم بالحذر الذي كان يبدو ضروريا وملائما . ومع ذلك فلابد من الاعتراف بوجود بعض جوانب الضعف في البنية المصرفية وممارسات بعض المصارف ، والتي كان يجب أن يعالج بعضها بصورة عاجلة وحاسمة ، وهو ما أنيط به المصرف المركزي من ضمن مهامه الأخرى .

كان عام ١٩٨١ العام الكامل الأول منذ مباشرة المصرف المركزي لأعماله ، ولذا توجب المباشرة باتخاذ مجموعة من القرارات تستهدف تعزيز النظام المصرفي ، وتنظيم المؤسسات المالية غير المصرفية ، والتي كانت تضم أربعة مصارف ذات تراخيص محدودة بالاضافة إلى مؤسسات الاستثمار وشركات التمويل . وقد تمت المصادقة خلال عام ١٩٨١ على تحويل أحد مكاتب التمثيل البالغ عددها حينذاك ثلاثة عشر إلى مصرف ألماني وتحويل مكتب آخر إلى مصرف ياباني .

ولما كانت لتاريخه اجراءات منح التراخيص وعمل المؤسسات المالية غير المصرفية تتم وفق منهاج غير واضح ومحدد ، فقد اتخذ المصرف المركزي قرارات لتنظيم ذلك كان منها ألا يقل رأسمال أية شركة أو مؤسسة عن ٥٠ مليون درهم ، وأن يكون نصفه مدفوعا وأن يمتلك مواطنو دولة الامارات ٧٠٪ على الأقل من نسبة رأس المال ، وأن يشكلوا ثلثي أعضاء مجلس الادارة في مثل هذه المؤسسات المالية . وقد نص قرار المصرف المركزي على اعطاء هذه المؤسسات مدة ستة أشهر لتسوية أوضاعها بما يتناسب مع القوانين الجديدة .

وفي مايو / آيار ١٩٨١ وضع المصرف المركزي شروطا الزامية لتنظيم عمل الصيرفة في الدولة شملت عدم استعمال لفظ مصرف أو شركة مالية أو شركة استثمار ضمن الأسم الذي تتخذه لنفسها مؤسسات الصيرفة وبألا يقل رأس مالها عن نصف مليون درهم وتشكل حصة مواطني الدولة فيه ما لا يقل عن ٦٠٪ . كما نصت الشروط على ضرورة تزويد المصرف المركزي بكافة البيانات الخاصة بعمل المؤسسات الصيرفية وفق ما تتطلبه المصلحة العامة بناء على تقديرات المصرف المركزي .

وفي ديسمبر / كانون الأول ١٩٨١ وبناء على المادة (٨٠) من قانون المصرف المركزي التي حددت بألا يقل الرأسمال المدفوع لكل مصرف تجاري عن أربعين مليون درهم ، فقد اتخذ مجلس ادارة المصرف المركزي قرارا يقضي بأن تقوم المصارف التجارية العاملة بتسوية أوضاعها وفق الحد الأدنى المنصوص عليه بالنسبة إلى رأس مالها في موعد لا يتجاوز يونيو / حزيران ١٩٨٢ . كما ألزم المصرف المركزي كافة المصارف بالمحافظة على رأس مالها المدفوع والاحتياطي أي أرصدته الخاصة بالنسبة إلى اجمالي أصوله بنسبة ١ : ١٥ كما شجع طلبات المصارف الخاصة بزيادة رأس مالها ، مما يزيد حصة مواطني الدولة وتسهم في زيادة الثقة في الوضع المصرفي العام . وقد تمت الموافقة خلال عام ١٩٨٢ على زيادة رأس مال ١٢ مصرفا مما رفع مجموع رأس مال المصارف المنشأة محليا من ٢٤٦٥ مليون درهم في نهاية عام ١٩٨١ إلى ٣٨٢٣ مليون درهم في نهاية عام ١٩٨٢ .

وتم خلال عام ١٩٨٢ انشاء مركز المخاطر لدى المصرف المركزي الذي باشر أعماله اعتبارا من الأول من شهر مايو / آيار ١٩٨٢ والتي تتلخص في استلام الكشوفات والبيانات الفصلية / الدورية ، التي ترسلها المصارف التجارية ومصارف الاستثمار والمؤسسات المالية العاملة في الدولة ، والتي تتضمن المعلومات عن مختلف التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستعملة من قبل عملاء هذه المؤسسات . ويقوم المركز بإبلاغ المؤسسات بمجمل التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى أي عميل من عملائها لدى طلبها لذلك ، ويأتي هذا بناء على تعليمات المصرف المركزي بضرورة تصريح كافة المصارف التجارية والمؤسسات المالية عن كل عميل بلغت أو تجاوزت التسهيلات الائتمانية المقدمة إليه نصف مليون درهم . كما قام المصرف المركزي بتعديل اللوائح المتعلقة بعملية احتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بالنسبة للمصارف التجارية العاملة في الدولة ، وذلك بتاريخ ٧/٦/٨٣ وبحيث أصبح يتوجب على المصارف أن تلائم بين مقدار أموالها الخاصة وحجم أصولها . بحيث لا تتجاوز النسبة بينها ١ : ١٥ في أي وقت .

كما أصدر المصرف المركزي عدة تعاميم خلال عام ١٩٨٥ تتعلق بعملية اعداد وتحضير الحسابات الختامية المدققة التي ترسلها المصارف التجارية إلى المصرف المركزي . كما حذر المصرف المركزي المصارف التجارية من امتلاك عقارات عدا ما

صرح به وفق أحكام الفقرة (ب) من المادة (٩٠) من قانون المصرف المركزي والتي تشمل العقارات اللازمة لممارسة أعمالها أو لسكن موظفيها أو الترفيه عنهم والعقارات التي تمتلكها استيفاء لديونها .

ونتيجة لعمليات الدمج التي شهدها القطاع المصرفي ، فقد انخفض عددها في نهاية عام ١٩٨٥ من ٢٤ إلى ٢٢ مصرفا لها ١٧٢ فرعا وبقي عدد المصارف الأجنبية ٢٩ مصرفا لها ١٢٤ فرعا . أما عدد المصارف ذات الترخيص المحدود فكان ثلاثة ومكاتب التمثيل ١١ مكتبا بالاضافة إلى ثلاثة مصارف استثمارية وعدد من المؤسسات المالية . إلا أنه في نهاية عام ١٩٨٦ بلغ اجمالي عدد المصارف العاملة في الدولة ٤٨ مصرفا لها ٢٨٦ فرعا .

وعلى الرغم من القيود التي فرضها المصرف المركزي على التوسع في عدد المصارف ، تبقى نسبتها قياسا لدول مجلس التعاون الأخرى وحتى بعض الدول الأوروبية مرتفعة . فمن ١٢٢ مصرفا تعمل في منطقة دول مجلس التعاون والعراق تحتل دولة الامارات أعلى نسبة من حيث استيعابها لما يزيد عن ٤٠٪ منها . كما تشير نسبة توزيع المصارف وفروعها لعام ١٩٨٧ على مجمل عدد السكان أن كل فرع يخدم ٥٥٩٤ فردا وهي نسبة تمتاز عن باقي دول مجلس التعاون (باستثناء دولة البحرين) حيث هناك فرع لكل ٦٣٠٠ فرد في سلطنة عمان وفرع لكل ما يزيد عن عشرة آلاف فرد في دولة الكويت وفرع لكل عشرين ألف فرد في المملكة العربية السعودية . أما من حيث توزيع المصارف بين مختلف امارات الدولة وكما في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٨ فيوجد من أصل ٢٨٦ فرعا ١٠٥ فروع في أبوظبي موزعة بين ٦١ فرعا لمصارف محلية و٤٤ فرعا لمصارف أجنبية تبلغ نسبتها من المجموع العام ٣٦٪ . أما في دبي فهناك ٩٧ فرعا أو ما يوازي نسبة ٣٥٪ من المجموع العام وهناك ٤٠ فرعا في الشارقة تبلغ نسبتها ١٤٪ أما في الرصيد البالغ ١٥٪ من المجموع العام فيتوزع بين رأس الخيمة ٢٠ فرعا والفجيرة ١٢ فرعا وأم القيوين ٥ فروع وعجمان ٧ فروع .

نمو النشاط المصرفي :

استمر النشاط المصرفي في الاحتفاظ بمعدل نمو مرتفع خلال عام ١٩٧٤ وحتى نهاية الربع الأول من عام ١٩٧٥ مسجلا انتشار الوعي المصرفي (العادة المصرفية) وهو ما يتضح من ارتفاع حجم الودائع ، والتوسع في استخدام الشيكات وقد ظهر أثر ذلك على اجمالي أصول البنوك التجارية التي استمر ارتفاعها ، وخاصة نتيجة لزيادة ودائع كل من القطاع العام والقطاع الخاص . وما ترتب على ذلك من التوسع في القروض والسلفيات والسندات والأوراق المالية والأصول الأخرى .

فقد وصل اجمالي أصول البنوك التجارية إلى ٣,٢ بليون درهم في يونيو / حزيران عام ١٩٧٣ وارتفع إلى ٥ بلايين درهم في يونيو / حزيران عام ١٩٧٤ ثم إلى ١٠,٥ بليون درهم في مارس / آذار عام ١٩٧٥ . وقد بلغت نسبة أصول البنوك الوطنية ٤٣,٢٪ من اجمالي أصول البنوك التجارية في مارس / آذار عام ١٩٧٥ بينما ساهمت فروع البنوك الأجنبية بالنسبة الباقية .

أصول البنوك التجارية في الامارات
(١٩٧٣ - ١٩٧٥)

التاريخ	اجمالي الأصول (أوالخصوم) مليون درهم
يونيو ١٩٧٣	٣٢٠٠
يونيو ١٩٧٤	٥٠٠٠
مارس ١٩٧٥	١٠٤٦١

كذلك يظهر النمو في النشاط المصرفي جليا من تطور بيانات غرفة المقاصة من حيث عدد وقيمة الشيكات فيها :

عدد وقيمة الشيكات المتداولة في كل من امارتي أبوظبي ودبي
يوليو / تموز ١٩٧٣ - مارس/آذار ١٩٧٥)

معدل متوسط المدة	أبوظبي		دبـــي		اجمالي	دولة
	عدد الشيكات	القيمة بآلاف الدراهم	عدد الشيكات	القيمة بآلاف الدراهم	عدد الشيكات	الامارات القيمة بآلاف الدراهم
يوليو/تموز - ديسمبر كانون الأول ١٩٧٣	٢٧٠١٢	١٤٠٩٦٨	٦٠٩٣٠	١١٥٦٦١	٨٧٩٤٣	٢٥٦٦٢٩
يناير/كانون الثاني يونيو/حزيران ١٩٧٤	٣٤٧٥٢	١٦٧٥٤٨	٦٧٨٥٧	١٤٥٤٠٤	١٠٢٦٠٩	٣١٢٩٥٢
يناير/كانون الثاني ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٤	٤٠٠٢٧	٢٣٤٢٠٦	٧٧٨٩٧	١٨٠٣٦٢	١١٧٩٢٤	٤١٤٥٦٨
يناير/كانون الثاني مارس/أذار ١٩٧٥	٤٧٦٩٢	٢٥٤٨١٦	٩١٠٢٦	٢٠٦٠٩٩	١٣٨٧١٨	٤٦٠٩١٥

وقـد تميزت الودائع النقدية باتجاه تصاعدي متدرج حيث ارتفعت من ٦٠٠ مليون درهم في يونيو / حزيران عام ١٩٧٣ إلى ٩٠٠ مليون درهم في يونيو / حزيران عام ١٩٧٤ ثم إلى ١,٣ بليون درهم في مارس / آذار عام ١٩٧٥ كذلك كانت الحال بالنسبة للودائع شبه النقدية فقد زادت من ١,٥ بليون درهم إلى ١,٨ بليون درهم ثم ارتفعت إلى ٤,٢ بليون درهم في نفس الفترات على التوالي ويعكس ذلك التغير الذي طرأ على الودائـع شبه النقدية الزيادة في الودائع لأجل الناجمة عن زيادة العمـالة والزيـادة الملحوظة في عدد الوافدين والمقيمين وارتفاع المرتبات والأجور وزيادة المدفوعات الحكومية الأخرى .

أما بالنسبة للودائع الحكومية في مختلف البنوك ، فقد تزايدت بصورة مطردة

خلال الفترة من يونيو / حزيران عام ١٩٧٣ حتى ابريل / نيسان ١٩٧٤ ثم تراجعت في شهري مايو / آيار ويونيو / حزيران عام ١٩٧٤ فقط ، واستأنفت بعد ذلك اتجاهها التصاعدي وقد بلغ حجم هذه الودائع ٥٠٠ مليون درهم في يونيو / حزيران عام ١٩٧٣ و٩٠٠ مليون درهم في يونيو / حزيران عام ١٩٧٤ ثم وصل إلى ٢٩٠٠ مليون درهم في مارس / آذار عام ١٩٧٥ ويتضح من مقارنة صافي مركز الحكومة مع البنوك (الودائع مخصوما منها القروض) إن الودائع الحكومية تزايدت بواقع ٧٠٠٪ خلال الفترة من يونيو / حزيران عام ١٩٧٣ إلى مارس / آذار عام ١٩٧٥ .

هذا وقد أظهرت الخصوم الأجنبية زيادة ملحوظة ، فارتفعت من ٣٠٠ مليون درهم في يونيو / حزيران عام ١٩٧٣ إلى ١٠٠٠ مليون درهم في يونيو / حزيران عام ١٩٧٤ ثم إلى ١٤٠٠ مليون درهم في مارس / آذار عام ١٩٧٥ . وفي نهاية الربع الأول من عام ١٩٧٥ قاربت رؤوس الأموال واحتياطيات البنوك الوطنية أن تبلغ ضعفي مستواها في يونيو / حزيران عام ١٩٧٣ ويرجع هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى زيـادة الأرباح المحتجزة . وقد انعكست الزيادة في كل من الودائع الحكومية والودائـع شبه النقدية على الأصول الأجنبية للبنوك فارتفعت بدورها من ١٦٠٠ مليـون درهم في يونيو / حزيران عام ١٩٧٣ إلى ٢٣٠٠ مليون درهم في يونيو / حزيران عام ١٩٧٤ ووصلت إلى ٥٣٠٠ مليون درهم في مارس / آذار عام ١٩٧٥ .

وتـرجـع الأسباب الرئيسية حينذاك إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج ، للفـرق بين الأسعـار السائدة في الداخل والخارج وكذلك ضآلة فرص الاستثمار والتسليف في السوق المحلي . هذا بالاضافة إلى التوقعات بشأن تغير أسعار صرف بعض العملات ، كما وأن فائض السيولة المحلية كان دافعا لفروع البنوك المحلية في أن تحتفظ بأموالها في الخارج خاصة وأن قدرا من ودائعها يتألف من عملات أجنبية معظمها جنيهات استرلينية ودولارات أمريكية .

وعلى المستوى الاقليمي يتبين من المقارنة أن قطاع أبوظبي يملك ما يقارب من ٨٠٪ من اجمالي الأصول الأجنبية و١٩٪ من اجمالي الخصوم الأجنبية وذلك في مارس / آذار عام ١٩٧٥ كما احتفظ بنصيب أكبر من الأرصدة بالخارج عن قطاع

دبي . وترجع الزيادة التي طرأت على الأرصدة المستحقة للمراكز الرئيسية والفروع بالخارج في معظمها ، إلى قطاع أبوظبي وقد زادت الأرصدة لدى البنوك في الخارج بشكل ملحوظ في هذا القطاع بينما كانت الزيادة التي طرأت على نفس البند في قطاع دبي معتدلة في الفترة من يونيو / حزيران عام ١٩٧٣ إلى مارس / آذار عام ١٩٧٥ . أما الأوراق المالية فلم تكن تجذب اهتمام أي من القطاعين في تلك المرحلة .

أمـا من خلال مقارنة الميزانية المجمعة للبنوك التجارية في الدولة خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٨ فيمكن تحديد المؤشرات التالية :

١ – حافظ اجمالي الأصول / الخصوم على معدلات زيادة مطردة كانت من ١٤,٦ مليار في عام ١٩٧٥ إلى ١٨,٩ مليار في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٨٨ .

٢ – في مايو / آيار ١٩٨٠ قام مجلس النقد بعد استعراضه لوضع السيولة لدى المصارف ، بادخال بعض المرونة على نظام الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي الذي يجب على المصارف أن تودعه لدى المجلس بالدرهم . فقد سمح للبنوك بموجب هذا النظام المرن أن تستخدم وبدون دفع أية فوائد ، حساب احتياطيها بالدرهم لدى المجلس ، على أن تحتفظ البنوك على أساس متوسط بالحد الأدنى للاحتياطي الالزامي للشهر ذي العلاقة وذلك خلال كل ستة أيـام ابتـداء من اليـوم الأول من الشهر نفسه . وهذا ما يفسر انخفاض الودائع المصرفية لدى مجلس النقد من ٣,٣ مليار إلى ٢,٠ مليار بين عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ . وقد قام المصرف المركزي بتعديل اللوائح المتعلقة بعملية احتسـاب الحـد الأدنى لمتـطلبات رأس المال بالنسبة للمصارف التجارية العالمية في الدولة اعتبارا من تاريخ ٧/٦/١٩٨٣ بحيث أصبح لا يتم اشعار المصارف التجارية بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال كما كان متبعا في السابق بل أصبح على المصارف أن تلائم بين مقدار أموالها الخاصة وحجم أصولها بحيث لا تتجاوز النسبة بينها (١ : ١٥) في أي وقت . وفي حالة تجاوز هذه النسبة يتوجب على المصارف المعنية الحد من ازدياد حجم أصولها أو اتخاذ الاجـراءات اللازمـة لزيادة حجم أموالها الخاصة للحفاظ على تلك النسبة ضمن الحد المقرر .

٣ – أما بالنسبة إلى الأصول الأجنبية وهي مقدار ودائع المصارف التجارية في الخارج فقد شهدت أيضا نموا على امتداد الفترة من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٨ باستثناء الانخفاض في عام ١٩٧٧ إلى ٨,١ مليار درهم مقابل ١٠,٢ مليار درهم في عام ١٩٧٦ وذلك أساسا لمواجهة ازدياد الطلب محليا ضمن عملية التوسع في سياسة الاقراض التي شهدها الاقتصاد المحلي نتيجة لانعكاس الازدهار الاقتصادي بناء على ارتفاع أسعار البترول وازدياد الطلب العالمي عليه مما استدعى التوسع في العمليات البترولية والصناعات والخدمات المرتبطة بها على الصعيد المحلي . وكان المؤشر الثاني في عام ١٩٨٣ حيث انخفضت الأصول الأجنبية بنسبة ضئيلة لم تتعد ٠,١٢٪ مقارنة بعام ١٩٨٢ وذلك على أثر بداية الركود الاقتصادي وانخفاض العائد البترولي نتيجة هبوط الأسعار مما استدعى المصارف التجارية إلى تحديد أصولها الأجنبية لمواجهة الوضع الاقتصادي الداخلي في بداية الأمر ، حيث استمر هذا الوضع في عام ١٩٨٥ وأظهرت مؤشرات عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ وحتى نهاية عام ١٩٨٨ ارتفاع الأصول الأجنبية إلى –٥٧,٠ مليار درهم نظرا لتحسن الوضع الاقتصادي ، كما ارتفعت الخصوم الأجنبية إلى ٢٢,٦ مليار درهم في نهاية عام ١٩٨٨ مقابل ٢٠,٨ مليار درهم في ١٩٨٧ و١٦,٩ مليار درهم في عام ١٩٨٦ مما يعني انخفاض ارتفاع الأصول الأجنبية إلى ٣٤,٤ مليار درهم مقابل ٣١,٥٥ مليار درهم لعام ١٩٨٧ ، ٣٤,٦ مليار درهم في عام ١٩٨٦ .

٤ – كان صافي الودائع الحكومية عاملا ايجابياً مساعدا لكافة المصارف التجارية في الدولة منذ انشائها وحتى عام ١٩٨٣ حيث سجلت المستحقات على الحكومة لدى المصارف التجارية نسبة تفوق ودائعها بما مجموعه ٠,١٢ بليون درهم ثم لتسجل في الأعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ما مجموعه ٥,٦٠ بليون و١,٦ ، ٢,٣ ، ٠,٩٥ بليون درهم على التوالي ويعود ذلك أساسا نتيجة لانخفاض الدخل في الدولة بعد هبوط أسعار البترول وتحديد سقف انتاجها منه والتزامها به وبالمقابل اعتماد سياسة صرف لدفع العجلة الاقتصادية في الدولة رغم كل الاجراءات التقشفية التي انتهجتها الدولة في السياسة الانفاقية .

هذا ويمكن قراءة العديد من المؤشرات الأخرى من خلال استعراضنا للجدول المـرفق للميزانية المجمعة للبنوك التجارية في الدولة خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٧ والتي يمكن أيضـا استخـلاص معالم كل سنة منها على حدة من التقارير السنوية المتخصصة التي تم استخلاص المعلومات السابقة منها والتي يقوم بنشرها المصرف المركزي في الدولة ضمن سلسلة تقاريره السنوية وكما يلي :

الميزانية المجمعة للبنوك التجارية[١]
(١٩٧٥ - ١٩٨٨)

جدول (أ)

(مليون درهم)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الأصـــول							
نقدية[٢]	١١٨,٠	١٧٨,٦	١٨١,٩	٢١٠,١	٢٠٣,١	٢٥٣,٦	٢٧٠,٩
ودائع لدى مجلس							
النقد / المصرف المركزي	٧٧٩,٨	١٥٢٠,٤	٢٢٢١,٨	٢٣٤٢,٦	٣٣٠٤,٠	٢٠٤١,٥	٢٢٧٢,٥
أصول أجنبية	٧١٧١,٧	١٠٢٣٩,٧	٨٠٩٧,٦	٩٩١٨,١	١٣٣٩٤,٦	١٩٤٠٦,٤	٢٩٠٥٣,٥
المستحق على :							
الحكومة	٣٥٨,٣	٧٢٧,١	١٤٩٨,١	١٩٠٧,١	٢٩٥٨,٢	٢٣٠٤,٩	٢٤١٨,٠
الهيئات الرسمية[٣]	٩١,٢	٢٩٨,٩	٧١٣,٤	٥٨٤,١	٨٩١,٥	٨٤٠,٢	١٠١٤,٥
القطاع الخاص[٤]	٥٦٩١,٤	١٠٤٧١,٦	١٥٨١٩,٣	١٩٣٥٦,٧	٢١٢١٢,٣	٢٥١٧٣,٠	٢٩٩٠١,٦
المؤسسات المالية							
الأخرى	١٢٤,٦	١٨٥,٧	١٦٩,٩	٢١٠,٢	٢٨٢,٥	٦٠٦,١	٥٣٦,٥
أصول أخرى[٥]	٣٠٠,٧	٦٤٢,٠	٩٣٢,٨	١٢٥٦,٧	١١٥٤,٢	١٣١٨,٠	١٧٩٤,٤
اجمالي الأصول =							
اجمالي الخصوم	١٤٦٣٥,٧	٢٤٢٧٤,٠	٢٩٦٣٥,٨	٣٥٧٨٥,٦	٤٣٤٠٠,٤	٥١٩٤٣,٧	٦٧٢٦١,٩

الخصوم							
ودائع نقدية(٦)	١٩٧٥,٣	٣٦٤٧,٧	٣٨٢٢,٣	٤٠٧٢,٣	٤٣٠٣,١	٥٢١١,٨	٦١٩٨,٠
ودائع شبه نقدية(٧)	٦١٥٧,٤	١١٩٧٧,٠	١٠٢٩٠,٧	١١٧٨٩,٧	١١٩٥٣,٨	١٦١٧٢,٠	٢٠١٢٤,٥
خصوم أجنبية	١٧٤٤,٨	٢٥٠٠,٤	٨٨٢٠,٥	١٠٥٩٧,٢	١٥١٧٠,٧	١٦٧٨٠,٧	٢٢٥٥٠,٧
ودائع الحكومة	٣٥٧٧,٦	٢٩٤٩,٢	٢٣٢٤,٠	٢٥٠٣,١	٤٣٥٨,٤	٣٦٧٥,٣	٣٧٢٧,٤
أصول الاقراض الحكومي(٨)	٥,٣	٤,٥	٢٩٠,٢	٦٥٨,٤	٩٢٥,٤	١٥٦٨,٩	٢٠٥٣,٥
رأس المال والاحتياطيات	٣٩٢,١	٦٠٨,٨	١٨٦٧,٢	٣٥٤٩,١	٤٥٥٢,٥	٥٥٢٣,٣	٨٣٩٦,٨
خصوم أخرى	٧٨٣,٢	١٥٣٦,٤	٢٢٢٠,٧	٢٦١٦,٨	٢١٣٦,٥	٣٠١١,٧	٤٢٠١,٠

ملاحظـــات :

(١) باستثناء التعامل فيما بين البنوك .

(٢) بالعملة المحلية فقط .

(٣) بما في ذلك الأوراق المالية .

(٤) تشمل الاصول الثابتة وأصولاً أخرى .

(٥) تشمل الودائع الجارية الخاصة بالعملة المحلية والشيكات المصرفية برسم التحصيل .

(٦) تشمل الودائع الادخارية ولأجل للمقيمين (بالعملة المحلية والاجنبية) والودائع الجارية للمقيمين بالعملة الأجنبية والتأمينات التجارية المؤقتة .

(٧) تشمل اعادة تمويل التشييد من قبل حكومة أبوظبي نيسان (ابريل) ١٩٧٧ .

(٨) البنوك المحلية حتى كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٧ بالاضافة إلى البنوك الأجنبية بعد ذلك .

* مارس / آذار ١٩٨٨ .

المصدر : المصرف المركزي النشرة الاقتصادية / معلومات عامة ١٩٨٧/١٩٨٨ من عدد يونيو / حزيران ١٩٨٨ ص٩٦ .

تكملة جدول الميزانية المجمعة للبنوك التجارية
١٩٧٥ - ١٩٨٨

جدول (ب)

(مليون درهم)

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	*١٩٨٨
الأصول :							
نقدية[٢]	٢٨١,٨	٢٦٧,٥	٢٤٢,٥	٢٥١	٢٧٧	٣٢٢٠	٣٦٣
ودائع لدى مجلس							
النقد / المصرف المركزي	٢٧٦٠,٩	٢٨٣١,٨	٣٣٤٧,٥	٤١٤٣	٤٢٣٧	٧٩٦٤	٧١٢٧
أصول أجنبية	٣٥٠٥٢,٤	٣٥٠١٣,٩	٤٤٤٢١,٣	٤٤٣٠٩	٤٩٤٧٠	٤٨٤١٦	٤٧٠١٤
المستحق على :							
الحكومة	٣٦٤١,٠	٤١٧٦,٦	٤٣٣٠,٣	٩٤٩١	٥٨٩٢	٧٤٩١	٧٢٢٣
الهيئات الرسمية[٢]	٩١٦,٠	٧٩٨,٤	٦٥٨,٦	٦٣٦	٦١٢	٧٠٤	٦٩٦
القطاع الخاص[٢]	٣١٧١٢,٦	٣٣٤٦٦,٦	٣٣٣٨٤,٩	٣٣٦٢٨	٣٦٢٣٢	٢٨٩٧٥	٣٩٩٢٢
المؤسسات المالية							
الأخرى	٩٢٤,٠	١٢٣٦,٤	٢٣٤٩,١	٢٠٦٤	١٩٦١	١٦٣٤	١٤١٤
أصول أخرى[٤]	٢٠٩١,٨	١٩٠٥,٣	٢٩٠٣,٣	٣٣١٠	٢٢٣١	٢١٤٩	٢٢٣٩
اجمالي الأصول :							
اجمالي الخصوم	٧٧٣٨٠,٥	٧٩٦٩٦,٥	٩١٦٣٧,٥	٩٧٨٣٢	١٠٠٩١٢	١٠٧٦٥٥	١٠٥٩٩٨
الخصوم :							
ودائع نقدية[٥]	٦٧٤٩,٠	٦٢٤٥,٤	٥٩٦٢,٦	٦٣٤٤	٥٩٥٦	٦٥٨٥	٦٨٤١
ودائع شبه نقدية[٦]	٢٣٩٠٧,٢	٢٧٢١٧,٤	٣٧٩٧٧,٨	٤٠٣٨١	٤٢٨٧٥	٤٤٨٤٤	٤٥٤٦٦
خصوم أجنبية	٢٦٥٣٩,٦	٢٤٦٦٧,٦	٢٠٨٠١,٨	١٩٩٠٦	١٦٨٦٨	١٧٥٨٤	١٥٥٥٧
ودائع الحكومة	٣٧٩٠,١	٣٣٢٥,٧	٤١٠٧,٦	٢٨٨٢	٤٣٣٥	٥١٥٨	٤٧٦٢
أموال الاقراض							
الحكومي[٧]	٩٠٧,١	٧٣٦,٣	٥٢٦,٤	٥٥٩	٤٨٢	٤٣٤	٤٢٧
رأس المال والاحتياطيات	١٠٧٥٦,٤	١١٥٨٢,٥	١٢٠٢٦,٧	١٤٢٨٦	١٢٦٥٩	١٣١٣٨	١٢٩٥٤
خصوم أخرى	٤٧٣٠,٢	٥٩٢١,٦	١٠٢٣٤,٦	١٢٤٧٤	١٧٧٣٨	١٩٩١٢	١٩٩٩١

الملاحظات : بالصفحة السابقة .

الائتمان المصرفي حتى عام ١٩٧٥ :

بلغ اجمالي قروض وسلفيات البنوك التجارية بما في ذلك ودائع مجلس النقد لدى البنوك المعاد تسليفها ٤٢٠٠ مليون درهم في مارس / آذار عام ١٩٧٥ مقابل ٢٥٠٠ مليون درهم في يونيو / حزيران عام ١٩٧٤ و١٤٠٠ مليون درهم في يونيو / حزيران عام ١٩٧٣ ونظرا لأن استثمارات البنوك في الأوراق المالية سواء في السوق المحلية أو الأجنبية كانت محدودة ولأن اجمالي التسليف مثل ٤٠٪ من اجمالي الأصول وكان ما يقرب من ٤٦٪ من اجمالي الودائع . فقد احتفظت البنوك خلال تلك الفترة بحوالي نصف ودائعها في صورة أرصدة لدى بنوك أخرى أو ودائع لدى مجلس النقد .

ونلاحظ نتيجة لذلك أنه رغم عدم وجود قواعد تحدد نسبة الاحتياطي النقدي فقد احتفظت البنوك بنسبة عالية من الأرصدة السائلة لديها ، ولدى مجلس النقد وصلت إلى ٨٥٪ في مارس / آذار عام ١٩٧٥ .

واحتفظت كذلك بنسبة مرتفعة من الودائع لدى البنوك في الخارج والتي تمثل ثلث اجمالي أصولها في مارس / آذار عام ١٩٧٥ .

وقد تم توجيه الاقراض بالكامل لسد حاجة الطلب المحلي ولم تتجاوز نسبة الائتمان لغير المقيمين ١٪ طوال الفترة حتى أوائل عام ١٩٧٥ .

لكنها ارتفعت قليلا بعد ذلك حتى وصلت في مارس / آذار عام ١٩٧٥ إلى ٤,١٪ ويتمثل الائتمان لغير المقيمين في معظم الأحوال في خصم الكمبيالات والسندات الأذنية المسحوبة على بعض مؤسسات قطاعات الأعمال الكبيرة في الخارج والتي تدر على البنوك ربحا مجزيا نسبياً :

الائتمان في كل من أبوظبي ودبي يونيو / تموز عام ١٩٧٤ ومارس / آذار عام ١٩٧٥

	اجمالي الائتمان		اجمالي الائتمان للمقيمين		نسبة الائتمان للمقيمين	نسبة الائتمان للمقيمين
	أبوظبي	دبي	أبوظبي	دبي	لاجمالي الائتمان	لودائع المقيمين
يوليو/تموز ١٩٧٤	٢٩	٧١	٢٨,٨	٧١,٢	٩٩,١	٥٨,٩
ديسمبر/كانون أول ١٩٨٤	٣٠	٧٠	٢٩,٧	٧٠,٢	٩٩,٥	٤٩,٣
يناير/كانون ثاني ١٩٧٥	٣٢,٨	٦٧,٢	٣١,٦	٦٨,٤	٩٨,١	٤٨,٠
مارس/آذار ١٩٧٥	٣٦,١	٦٣,٩	٣٣,٥	٦٦,٥	٩٥,٩	٤٧,٦

ويلاحظ من الجدول السابق أنه رغم استمرار مساهمة دبي بالنصيب الأكبر في اجمالي الائتمان وفي التسليف للمقيمين ، فقد سجلت حصة أبوظبي تحسنا معتدلا حتى وصلت إلى ٣٦٪ في مارس / آذار عام ١٩٧٥ ويعكس ذلك النشاط الاقتصادي في امارة أبوظبي لاسيما في مجال البناء والانشاءات .

ومن البديهي أن يظل المركز الصافي للقطاع العام دائنا للجهاز المصرفي وذلك طوال الفترة حتى عام ١٩٧٥ ويرجع ذلك إلى الفرق الكبير بين حجم ودائع الحكومة (مديونيتها) حتى وصل صافي الرصيد الدائن إلى ٤٠٠ مليون درهم في يونيو / حزيران عام ١٩٧٣ وإلى ٧٠٠ مليون درهم في يونيو / حزيران عام ١٩٧٤ ثم إلى ٢٧٠٠ مليون درهم في مارس / آذار عام ١٩٧٥ . ممثلا بذلك حوالي ٢٥٪ من اجمالي أصول البنوك التجارية .

ويتألف معظم الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي من عمليات سحب على المكشوف لآجال قصيرة وقروض طويلة الأجل لتمويل مشروعات البنية الأساسية اللازمة لتطوير البنيان الاقتصادي للبلاد .

ولوحظ عند دراسة توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة حينذاك أن مختلف الأنشطة قد حصلت في نهاية الفترة من مارس / آذار عام ١٩٧٥ على قدر أكبر من التسهيلات عنها في الفترات السابقة وذلك باستثناء قطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة به .

وكذلك فإن قطاع التجارة قد احتفظ بالمرتبة الأولى في مجال التسهيلات الائتمانية في الوقت الذي احتفظ فيه قطاع البناء بالمرتبة الثانية اذ ارتفعت نسبة التسهيلات التي حصل عليها من ١٧٪ في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٣ إلى ٢٠,٣٪ في مارس / آذار عام ١٩٧٥ .

توزيع الائتمان المصرفي على القطاعات الاقتصادية

القطاعات	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣		حزيران/ يونيو ١٩٧٤		آذار/ مارس ١٩٧٥	
	النسبة	المرتبة	النسبة	المرتبة	النسبة	المرتبة
التجارة	٦٠,٥	١	٥٥,٧	١	٥٩,٥	١
البناء	١٧,٠	٢	١٨,٦	٢	٢٠,٣	٢
أنشطة أخرى	٩,٣	٣	١٢,٧	٣	٧,٤	٣
الحكومة	٧,٧	٤	٦,٤	٤	٥,٠	٤
الصناعة	١,٥	٦	٢,١	٥	٣,٦	٥
النقل والتخزين	١,٧	٥	١,٨	٦	١,٩	٦
الكهرباء والمياه والغاز	١,٣	٧	١,٤	٧	١,٠	٧
المؤسسات المالية عدا البنوك التجارية	٠,٥	٨	٠,٦	٨	٠,٩	٨
المناجم والتعدين	٠,٣	٩	٠,٤	٩	٠,٣	٩
الزراعة والأنشطة المرتبطة بها	٠,٢	١٠	٠,٢	١٠	٠,١	١٠
المجموع	٪١٠٠		٪١٠٠		٪١٠٠	

وقد يكون من المفيد دراسة أسلوب البنوك الخاص بتوزيع الائتمان على الأنشطة الاقتصادية ، خلال تلك الفترة فبينما كانت البنوك الوطنية والأجنبية تعطي أهمية خاصة لقطاعي البناء والتجارة ، نجد أن نسبة أكبر من ائتمان البنوك التجارية الوطنيـة كانت تتجـه إلى قطاع البنـاء (٢٨٪) مقارنة بالبنوك الاجنبية والتي لا تخصص إلا ١٧٪ وذلك في نهاية شهر مارس / آذار عام ١٩٧٥ في حين كان لقطاع التجارة النصيب الأكبر من قروض البنوك الأجنبية (٦٠٪) مقارنا بـ (٥٥٪) من قروض البنوك الوطنية .

توزيع الائتمان تبعا للبنوك وللنشاط الاقتصادي
(نهاية مارس سنة ١٩٧٥)

القطاع	البنوك الوطنية	البنوك الأجنبية
التجارة	٥٥,١	٦١,٣
البناء	٢٧,٦	١٧,٢
الحكومة	١,٦	٦,٤
الصناعة	٥,٠	٣,٠
النقل والتخزين والمواصلات	٠,٩	٢,٤
الكهرباء والغاز والمياه	—	١,٤
المناجم والتعدين	٠,٦	٠,٢
الزراعة والأنشطة المرتبطة بها	٠,١	٠,١
أنشطة أخرى	٩,١	٨,٠
الاجمالي	١٠٠٪	١٠٠٪

وعليـه نسجل عدة ملاحظات أساسية على هذه البنوك بناء على الوضع الذي كانت عليه في نهاية عام ١٩٧٥ كما يلي :

أولا : أن معظم البنوك التجارية العاملة في دولة الامارات فروع لبنوك أجنبية وأن نصيب البنوك الأجنبية قد بلغ ٥٦,٨٪ من مجموع أصول البنوك التجارية في مارس / آذار ١٩٧٥ .

ثانياً : أن أربعة بنوك تجارية من مجموع البنوك العاملة في الامارات العربية والبالغ عددها ٢٩ بنكا لها ٦٢٪ من مجموع أصول البنوك مجتمعة في مارس / آذار ١٩٧٥ . وهو ما يعني ظاهرة التركيز المصرفي .

ثالثا : ان البنوك التجارية العاملة في الامارات العربية لم يقتصر نشاطها على منح القروض القصيرة الأجل بل كانت تقوم أيضاً بتقديم القروض الطويلة الأجل وخاصة بغرض تمويل مشروعات التنمية والمشروعات العمرانية .

وكانت المؤسسات المالية غير النقدية والتي توفر نقودا ائتمانية في الامارات العربية المتحدة كما في نهاية عام ١٩٧٥ تتكون من أربعة مكاتب تمثيل لبنوك أجنبية ومن فرعين لمكاتب تجارية مالية بالخارج وشركتين بالاضافة إلى عدد من شركات التأمين الاجنبية والوطنية والسماسرة والصيارفة هذا فضلا عن المؤسسات المالية غير النقدية العاملة في القطاع العام ، وهي بنك الامارات العربية المتحدة للتنمية في أبوظبي ، ومؤسسة أبوظبي للتسليف العمراني ، ويمكن حصر تلك المؤسسات كما يلي :

١ – مكاتب التمثيل :

أ – دين نورسك كريدت بنك – أبوظبي
تاريخ الترخيص : ٦ ابريل / نيسان عام ١٩٧٤ .
تاريخ الافتتاح : ٦ ابريل / نيسان عام ١٩٧٤ .
بلد المنشأ : أوسلو – النرويج .
المساهمون : نرويجيون .

ب – يونيتد انترناشيونال بنك – أبوظبي

تاريخ الترخيص : ١٣ مايو / آيار عام ١٩٧٤ .
تاريخ الافتتاح : أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٤
بلد المنشأ : لندن – المملكة المتحدة .
المساهمون : الشركة البريطانية المحدودة (مجموعة بنوك أجنبية)

ج – كنيديان امبريال بنك أوف كومورس – أبوظبي
تاريخ الترخيص : ٩ يوليو / تموز عام ١٩٧٤ .
بلد المنشأ : تورنتو – كندا .
المساهمون : شركة كندية .

د – كميكال بنك – دبي
تاريخ الترخيص : ٧ ابريل / نيسان عام ١٩٧٥ .
تاريخ الافتتاح : يونيو / حزيران عام ١٩٧٥ .
بلد المنشأ : نيويورك – الولايات المتحدة .
المساهمون : شركة أمريكية .

٢ – البيوت التجارية المالية :

أ – أوركس للاستثمار المحدودة – دبي
تاريخ الترخيص : ٦ يوليو / تموز عام ١٩٧٤
رخصت هذه المؤسسة لممارسة بعض الأعمال التجارية المصرفية المحدودة بتاريخ ٢٨ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٤ .
تاريخ الافتتاح : أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٤ .
بلد المنشأ : لندن – المملكة المتحدة .
المساهمون : عرب مقيمون في أبوظبي ودبي والبحرين وقطر والسعودية ومجموعة تشارترد بنك والبنك البريطاني واربوثنوت لاتام .

ب – واردلي ميدل ايست المحدودة – دبي :
تاريخ الترخيص : ٢٣ اكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٤ .
تاريخ الافتتاح : ابريل / نيسان عام ١٩٧٥ .
بلد المنشأ : هونج كونج .

المســاهمــون : فرع لشركــة هونــج كونــج وشنغهاي (من أعضائها البنك البريطاني للشرق الأوسط) .

٣ - المؤسسات التمويلية :

أ - مؤسسة أبوظبي للتسليف العمراني - أبوظبي
تاريخ الترخيص : ١٤ سبتمبر / أيلول عام ١٩٧١ .
تاريخ الافتتاح : ١١ يونيو / حزيران عام ١٩٧٢ .
بلد المنشأ : الامارات العربية المتحدة .
المساهمون : ١٠٠٪ حكومة أبوظبي .

ب - شركة سيتي كورب جلف فينانس - أبوظبي / دبي :
تاريخ الترخيص : ٣٠ ابريل / نيسان عام ١٩٧٤ .
تاريخ الافتتاح : في أبوظبي ١٧ يوليو / تموز عام ١٩٧٤ . في دبي مايو / آيار عام ١٩٧٢ .
بلد المنشأ : الامارات العربية المتحدة .
المساهمون : ١٠٠٪ مساهمة لمؤسسة فيرست ناشيونال ستي عبر البحار للاستثمار .

ج - مؤسسة الشرق الأوسط للتمويل - أبوظبي / دبي :
تاريخ الترخيص : ١٤ أغسطس عام ١٩٧٤ .
تاريخ الافتتاح : في أبوظبي ١ أبريل / نيسان عام ١٩٧٥ . في دبي ١ يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٠ .
بلد المنشأ : الامارات العربية المتحدة .
المساهمون : فرع للبنك البريطاني للشرق الأوسط .

٤ - بنوك التنمية :

أ - بنك الامارات العربية المتحدة للتنمية - أبوظبي[١] :

---

(١) راجع : مجلس النقد - الامارات العربية المتحدة - المجلد الثاني - العدد نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٥ .

منح الترخيص بمباشرة أعماله في ٢٥ يونيو / حزيران عام ١٩٧٤ وتم افتتاحه في ١٥ يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٥ . وقد اتخذ البنك من مدينة أبوظبي مقرا له ، على أنه لا يجوز له أن يفتح فروعا في بقية الامارات .
ويبلغ رأسمال البنك ألف مليون درهم تساهم به الحكومة ١٠٠٪ . وقد بلغت جملة القروض التي قدمها البنك حتى نهاية ١٩٧٥ ، ٣٦٧ مليون درهم وذلك لتمويل المشاريع الانشائية وبعض المصانع والفنادق والمشاريع الزراعية .

ب - بنك دبي الاسلامي - دبي :
تاريخ الترخيص : ٢٣ يونيو / حزيران عام ١٩٧٥ .
تاريخ الافتتاح : ١٩٧٦ .
بلد المنشأ : الامارات العربية المتحدة .
المساهمون : ١٠٪ لعائلة لوتاه ، ٩٠٪ لمواطنين آخرين .

تطور الائتمان المصرفي بعد عام ١٩٧٥ :(١)

بلغ حجم اجمالي الودائع ، باستثناء ودائع البنوك ١٢,٢ بليون درهم في نهاية عام ١٩٧٥ و١٩,٢ بليون درهم في نهاية عام ١٩٧٦ بينما انخفض إلى ١٧,٣ بليون درهم في نهاية عام ١٩٧٧ . كما ازداد الاقراض للقطاع الخاص من ١٠,٥ بليون درهم إلى ١٥,٨ بليون درهم ثم إلى ١٨,١ بليون درهم خلال الأعوام ١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧ على التوالي وقد بلغ اجمالي الاقراض الكلي للمقيمين ثلثي اجمالي حجم الائتمان للبنوك الذي كانت النسبة الأعلى منه ترجع إلى قطاع دبي . ونظرا للانخفاض في حجم الودائع الذي أشرنا إليه في عام ١٩٧٧ فقد تم تحويل الزيادة في حجم الائتمان عن طريق زيادة مقابلة في الالتزامات الأجنبية للمصارف والتي سجلت زيادة قدرها ٥ بلايين درهم . واحتل عند نهاية عام ١٩٧٧ قطاعا التجارة والتشييد ما يوازي ثلاثة أرباع اجمالي حجم الائتمان . كما وصلت نسبة الائتمان إلى الودائع للبنوك مجتمعة حوالي ١١٠٪ في نهاية عام ١٩٧٧ ، وهي أقل بالنسبة

(١) اخذت كافة البيانات والمعلومات الواردة في هذا القسم من التقارير السنوية الصادرة عن مجلس النقد والمصرف المركزي في دولة الامارات العربية المتحدة باستثناء المعلومات التي أشير اليها من مصادر أخرى .

للبنوك الوطنية عنها بالنسبة للبنوك الاجنبية . وتفاوتت نسبة الاقراض على الودائع بين بنك وآخر ووصلت لدى بعضها إلى حدود ٢٠٠٪ وأكثر . ويلاحظ في هذا الصدد أن بعض البنـوك الاجنبيـة اعتمـدت على الاقتـراض من السـوق المحلي أو من الخارج ، بدلا من اعتمادها على الودائع ، لتحافظ على حجم اقراضي مناسب . كما برزت هذه الظاهرة أيضا بين البنوك المحلية الصغيرة أو البنوك التي تم افتتاحها حديثا .

كان الوضع المصرفي خلال عام ١٩٧٨ يعاني من تمركز الجزء الأساسي ، من الأعمـال المصرفيـة في حوالي عشرة أو اثني عشر بنكا ، واستمر نصيب التشييد والتجارة على حاله بالنسبة لضمانة نسبته من الائتمان المصرفي ، كما بقيت نسبة القروض إلى الودائع في العديد من البنوك على حالها من الارتفاع . وقد كان كل ذلك على الرغم من محـاولات مجلس النقـد التنبيـه والتأكيد على ضرورة الحيطة في الائتمان بغية التحكم في التضخم ومراقبته كما جاء في تعميمه في ٨ فبراير / شباط ١٩٧٨ . وبعد توقف مصرفين عن العمل واعادة تشغيلهما فيما بعد ، كما سبق وأن أشرنا ، فإن القطاع المصرفي نتيجة لارتفاع حجم الائتمان قد استمر خلال عام ١٩٧٨ في اتبـاع سيـاسـة زيادة الخصوم الاجنبية حتى تخطت حجم الاصول الاجنبية فقد ارتفع اجمالي الائتمان المصرفي الى ٢٢,٠٦ بليون درهم خلال العام المشار اليه بينما وصل الائتمان للقطاع الخاص إلى ١٩,٦ بليون درهم مقابل ١٦ بليون درهم في نهاية عام ١٩٧٧ .[1]

أمـا الزيـادة في الائتمان المصرفي لعام ١٩٧٩ فقد بلغت ١٦٪ نسبة إلى عام ١٩٧٨ ، وتشير البيانات الخاصة بالائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي ، إلى أن حصـة قطاع التعدين والصناعة قد بلغت في سبتمبر أيلول ١٩٧٩ نسبة ١,٢٪ من القروض التي قدمتها المصارف إلى المقيمين ، كما بلغت حصة نشاط البناء ٨ مليارات درهم مشكلة بذلك نسبة ٣١,٣٪ من الائتمان المصرفي مقابل نسبة ٣٣,٥٪ في نهاية عام ١٩٧٨ .[2]

---

(١) التقرير السنوي لعام ١٩٧٨ ، مجلس النقد . ص١٦ – ١٧ .

(٢) مجلس النقد ، التقرير السنوي ١٩٧٩ ، ص٢٢ .

أما حصة قطاع التجارة فقد حققت بعض الزيادة مقارنة بمستواها في ديسمبر / كانـون الأول ١٩٧٨ لتصل إلى ٩,٦٥ مليار درهم ، أي ٣٧,٧٪ من مجموع الائتمان المصرفي . ويلاحظ ان قطاع البناء في أبوظبي قد استمر في تسجيل النصيب الأعـلى من حجم الائتمـان المصرفي ، بينما احتل بالمقابل قطاع التجارة في دبي النصيب الأكبر منه . ويمكن تلخيص شكل الائتمان المصرفي في نهاية عام ١٩٧٩ حسب النشاط الاقتصادي باحتلال قطاعي التجارة والبناء نسبة توازي نحو ٧٠٪ من مجمل حجمه . وهو مما يعكس ثلاثة عناصر رئيسية هي :

١ – الأهمية التقليدية لنشاط التجارة وخصوصا في دبي .

٢ – المستويات العالية لحركة البناء وتورط البنوك في تمويل المباني خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٧ ومـا أعقب ذلك من تعطيل لجزء رئيسي من هذه الأموال لانتكاس أوضاع الازدهار الاقتصادي .

٣ – عدم أهميـة النشـاط الصنـاعي للقطاع الخاص في الاقتصاد وبالتالي في التمويل المصرفي .

وفي نهاية عام ١٩٨٠ وعند انشاء المصرف المركزي كان الوضع المصرفي يتميز بالسمات الخاصة التالية :

١ – إن الحجم الصغير للعديد من المصارف ومستويات عملياتها الراكدة نسبيا جعلها غير مؤهلة للاستمرار خصوصا اذا كان عليها أن تدخل في منافسة شديدة مع المصارف الرئيسية على الودائع التي هي نفسها لم تتزايد .

٢ – هنـاك علاقـات متـداخلة بين ملكية المصارف وإداراتها من جهة والادارة والمصالح ذات الطابع غير المصرفي للمساهمين الرئيسيين من جهة ثانية الأمر الذي أدى الى تركيز في منح القروض لنفس الجهات .

ويبلغ عدد المصارف التجارية العاملة في الدولة ٤٩ مصرفا لها ٣٤٧ فرعا عاملا . وهـذا العدد يشمل ٢١ مصرفا محليا و٢٨ مصرفا أجنبياً . أما مجموع الفروع فيشتمل على ١٢٠ فرعا في دبي و١٠٣ فروع في أبوظبي . ويبلغ عدد فروع المصارف المنشأة محليا ١٢٥ فرعا بينما يصل عدد فروع المصارف الأجنبية إلى ٢٢٢ فرعا .

وخلال عام ١٩٨٠ آلت أصول وخصوم بنك عمران (ايران) وبنك اعتبارات تعاوني توزيع إلى بنك ملي ايران وتم دمج عمليات بنك الاعتماد والتجارة الدولي (س.آي) وبنك الاعتماد والتجارة الدولي (أوفرسيس) في الامارات العربية المتحدة . كما تم السماح باقفال عدد قليل من الفروع ، كذلك تم اقفال أحد البنوك الخمسة ذات التراخيص المحدودة (بنك نوفا سكوتيا) في أغسطس / آب عام ١٩٨٠ .

هذا وبمـا أن العمل المصرفي في كل مكان في العالم ، يتضمن قدرا معينا من المخاطرة ، فإن عنصر المخاطرة هذا ، بالنسبة للعديد من المصارف العاملة في دولة الامارات قد تعاظم خلال السنوات الخمس أو الست الأخيرة ، بحيث وصل في عام ١٩٨٠ إلى مستويات لم يعد من الممكن اعتبارها معقولة . وهذا تطلب قيام المصـارف نفسهـا بتحسـين اجراءات رقابتها الداخلية وتطوير تسهيلات التدريب الخاصة بمـوظفيها وكذلك ، بل وقبل كل شيء ، الاهتمام بتعيين موظفين مؤهلين في مجال القروض أو الائتمان .

وإن الانشاء المبكر لمركز المخاطر المصرفية بموجب أحكام قانون المصرف المركزي كان من الأمور التي فرضها وضع المصارف كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك .

وقد سجلت العملة المتداولة خلال العام ١٩٨٠ وحتى ديسمبر / كانون الأول ارتفـاعـا بنسبة ٩٪ وزاد عرض النقود بنسبة ١٧,٥٪ ، أما الزيادة في الائتمان المصرفي فكانت بنسبة ١٣,٥٪ وفيما يتعلق بالائتمان المصرفي للمقيمين فإن حصة قطاع التشييد شكلت نسبة ٣٢٪ بينما شكلت حصة قطاع التجارة نسبة ٣٩٪ وهاتان النسبتان مماثلتان لما كانتا عليه في السنوات السابقة تقريبا ، أما نصيب قطاع الصنـاعـة والتعـدين فكان يشكل نسبة ٧٪ – ٨٪ من مجموع الائتمان المصرفي . ومن جهة ثانية فقد ارتفعت أسعار الفائدة على القروض خلال عام ١٩٨٠ اذ وصل سعر الفائدة في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٠ إلى ١٢٪ فأكثر على نحو ٧٠٪ من القروض المصرفية إلى المقيمين مقابل ٥٢٪ لعام ١٩٧٩ .[١]

أما في عام ١٩٨١ فقد بلغت الزيادة في الائتمان المصرفي لدى المصارف التجارية ١٨٪ وقد حافظت نسب القطاعات المختلفة على نفس مستوياتها تقريباً[٢] .

---

(١) المصرف المركزي لعام ١٩٨٠ ، ص٣٤ .

(٢) المصرف المركزي لعام ١٩٨١ ، ص٣٦ .

وقد زادت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين بمعدل ٩٪ في عام ١٩٨٢ مقارنة بـ ١٧٪ في عام ١٩٨١ وقد سجلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقاء رهون عقارية انخفاضاً تجاوز معدله ٢٢ في المائة .

ويعكس هذا الانخفاض ليس فقط الانخفاض النسبي في قطاع التشييد ، وإنما أيضا العوامل الفنية التي نشأت عن تحويل الاشراف على معظم المباني ، من المصارف إلى دائرة المباني التجارية والخدمات الاجتماعية التابعة للحكومة المحلية لامارة أبوظبي ، وبالتالي تسويات الديون العقارية التي تمت نتيجة هذا التحويل .

وفي عام ١٩٨٢ انخفض أيضا مجمل التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقاء الأوراق التجارية ، وكان معدل الانخفاض ٥,٤٪ ويعتبر هذا الانخفاض نتيجة طبيعية لضعف النشاط التجاري خلال العام . وفي الوقت ذاته ارتفعت مبالغ القروض والسلف الممنوحة إلى الحكومة بمعدلات عالية بلغت ٥٠,٦ في المائة في عام ١٩٨٢ مقابل ٤,٩٪ في عام ١٩٨١(١) .

ويلاحظ أن القروض إلى غير المقيمين زادت بمعدلات مرتفعة بلغت ٧١,٤٪ في عام ١٩٨٢ مقابل ٤٢,٧٪ في العام السابق .

ويتضح من توزيع الائتمان للمقيمين حسب النشاط الاقتصادي ، أن التسهيلات الائتمانية المستعملة في عام ١٩٨٢ من قبل قطاعات الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والتشييد والنقل والتخزين ، قد انخفضت عن المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٨١ . وسجل قطاع التشييد أكبر انخفاض حيث نقص نصيبه من مجموع الائتمان للمقيمين من ٣٢,٤٪ عام ١٩٨١ إلى ٢٨,٢٪ عام ١٩٨٢ . أما القطاعات التي سجلت بعض الزيادة فهي القطاعات الحكومية والمؤسسات المالية والتجارية والقطاعات الأخرى بصورة عامة . وقد عزز هذه التطورات انخفاض الطلب على الائتمان بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي الناتج عن تقلص الانفاق الحكومي ، على الرغم من ان المتوسط المرجح لمعدل

---

(١) المصدر السابق لعام ١٩٨٢ ، ص٣٠ – ٣١ .

الفـائـدة المستوفى على عمليات الائتمان ، قد انخفض في هذا العام مقارنة بعام ١٩٨١ وذلك بسبب هبوط معدلات الفائدة العالمية وضعف الطلب المنوه عنه .

وقـد أشارت احصائيات المصارف التجارية إلى ازدياد التسهيلات الائتمانية للمقيمين بمعدل ٦,٦٪ بينما تأثر الائتمان المحلي عام ١٩٨٤ بعوامل عديدة أهمها عدم توسع فرص الاستثمار المحلي ، وعدم نمو الانفاق الحكومي واتباع المصارف سيـاسـة ائتمـانية أكثر حذرا ، نظرا للأوضاع الاقتصادية السائدة وانخفاض مستوى المستوردات . ويعتبر الائتمان المحلي من أهم العوامل المؤثرة في السيولة المحليـة الخاصة ، بعد صافي الموجودات الأجنبية وظل تأثيره توسعيا ولو بنسب معتدلة للغاية مقارنة بالأعوام الماضية . اذ ارتفع الائتمان المحلي بمقدار ٩٥٨,٥ مليـون درهم بين نهـايـة عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ أي بمعدل ٢,٣ في المائة مقارنة بـ (٦,٤) و(٨,٩٪) في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٢ على التوالي . وقد تمت هذه الزيادة بصورة رئيسية في الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية الأخرى التي بلغت الزيادة فيها ١٠٩٨,٦ مليون درهم ، في حين انخفضت التسهيلات الائتمانية المستعملة من قبـل القطاع الخاص بمقدار ١٤٣,٤ مليون درهم . كما ارتفعت التسهيلات الائتمـانيـة المستعملة من قبـل الحكـومـة بمقـدار ١٧٣,٤ مليون درهم مقابل انخفاضها بمقدار ١٧٠,١ مليون درهم لدى الهيئات الرسمية .(١)

وكـانت لا تزال نسبة القروض والسلف على المكشوف ، التي ازدادت بمعدل ٣,٥٪ عام ١٩٨٤ ، إلى مجموع التسهيلات الائتمانية المستعملة من قبل المقيمين ، مرتفعـة اذ بلغت ٨٩,٨٪ مقـارنة بـ ٨٩,٢ و٨٥,٤٪ لعامي ١٩٨٣ و١٩٨٢ على التوالي . ولم يزد معدل ارتفاع التسهيلات الائتمانية المستعملة من قبل المقيمين عن ٢,٧٪ في عام ١٩٨٤ .

أما التسهيلات الائتمانية المستعملة من قبل غير المقيمين ، فقد تراجعت بمعدل ١٣,٦٪ في عام ١٩٨٤ مقارنة بزيادة بلغ معدلها ٣٤,٦٪ في عام ١٩٨٣ . ويعود هذا

---

(١) المصدر السابق لعام ١٩٨٤ ، ص١٥ – ١٦ .

الانخفـاض لمضاعفة المصرف المركزي نسب الاحتياطيات الواجب الاحتفاظ بها لديه ، مقابل الاقراض أو الايداع بالدرهم لدى المصارف غير المقيمة (من ١٥٪ إلى ٣٠٪) .

وقد شكلت القروض والسلف على المكشوف المستعملة في نهاية عام ١٩٨٤ من قبل رجال الأعمال والمشاريع الصناعية ٧١,٢٪ من مجموع القروض والسلف على المكشوف المستعملة من قبل المقيمين مقارنة بـ ٧٤,٧٪ في نهاية ١٩٨٣ ولدى توزيع التسهيـلات الائتمـانيـة للمقيمين حسب النشاط الاقتصادي ، يلاحظ استمرار انخفـاض حجم التسهيـلات الائتمانية المستعملة من قبل قطاع التجارة لتصل نسبتها إلى مجموع التسهيلات الائتمانية بحوالي ٣٤,٩٪ في نهاية العام مقارنة بـ ٣٧,١ و٣٧,٧٪ في نهاية كل من عامي ١٩٨٣ و١٩٨٢ على التوالي . وانخفض كذلك نصيب قطاع التشييـد إلى ٢٦,١٪ مقـارنة بـ ٢٧,٤ و٢٨,٢٪ في العامين السـابقين على التوالي . ويظل هذان القطاعان من أكثر القطاعات المستفيدة من مجموع الائتمان المحلي على الرغم من تراجع نصيبهما الذي عكس تطور الأوضاع الاقتصادية العامة ، التي أثرت على حجم المستوردات في قطاع التجارة وعلى قطاع التشييد غير السكني في قطاع التشييد .

ولقد تقلبت معدلات الفائدة على الاقراض خلال عام ١٩٨٤ بحيث ارتفعت خلال الربع الثاني والربع الثالث ثم مالت إلى الانخفاض قليلا خلال الربع الأخير ، ولكنها ظلت أعـلى من مستـواهـا في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٣ حيث أن القروض والسلف التي تدفع معدل فائدة يزيد عن ١٢ في المائة شكلت في نهاية العام ٧١,٥٪ من مجموع القروض والسلف إلى المقيمين مقارنة بـ ٧٠,٧ و٧٥,٩٪ في نهاية عامي ١٩٨٣ و١٩٨٢ على التوالي .

أما نسبة القروض والسلف إلى الودائع لدى المصارف التجارية فقد انخفضت في عام ١٩٨٤ بصـورة حادة لتصـل ٨٣,٨٪ مقارنة بـ ١٠٥,٧٪ ، ١٠٥,٥٪ ، ١٠٥,٢٪ في أعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨١ على التوالي . ويعزى هذا الانخفاض بصورة رئيسية لارتفاع الودائع .

وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى التعميم الذي أصدره المصرف المركزي ، حيث طلب في مطلع عام ١٩٨٤ من المصارف التجارية عدم توزيع أرباحها المتحققة في عام ١٩٨٣ إلا بعد مراجعتها من قبل دائرة الرقابة على المصارف وذلك بهدف التأكد من كفاية الاحتياطيات والمخصصات اللازمة للديون المشكوك في تحصيلها ، أو المعدومة وبهدف تدقيق الحسابات الختامية . وضمن هذا الاتجاه فقد طلب من فروع المصارف الأجنبية العاملة في الدولة ، عدم ترحيل أرباحها بنهاية كل عام إلا بعد حصولها على موافقة المصرف المركزي ، وكذلك عدم جواز اضافة الارباح غير المقبوضة والمستحقة على الديون المشكوك فيها إلى حساب الأرباح والخسائر وذلك في اطار تنظيم المهنة المصرفية وبناء جهاز مصرفي قوي وسليم .

أما مجمل التسهيلات الائتمانية لدى المصارف فقد ارتفعت إلى ٤٩,٥٩ مليار درهم في عام ١٩٨٥ لتسجل ٤٨,٧٠ مليار درهم في نهاية عام ١٩٨٦ ولترتفع إلى ٤٨,٧ مليار درهم في عام ١٩٨٧ ثم تصل إلى حوالي ٥٤,٢ مليار درهم في عام ١٩٨٨ (مارس/آذار) بنسبة ارتفاع سنوية مقدارها ٨,٤٪ سنويا .

وتعود هذه الزيادة في مجملها إلى الارتفاع في حجم القروض والتسهيلات ، والتي بلغت ٣,٩ مليار درهم من أصل الزيادة البالغة ٤,٦ بليون درهم بين ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٥ ومارس / آذار ١٩٨٨ وكما يبين الجدول التالي :[1]

---

(1) Central Bank Bulletin. June 1987. page 20.

والنشرة الاقتصادية لنفس المصرف (يونيو) حزيران ١٩٨٨ لمعلومات عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ص٢١ .

القروض والتسهيلات البنكية ١٩٨٥ - ١٩٨٨

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧		١٩٨٨
	ديسمبر/ كانون أول	ديسمبر/ كانون أول	مارس/ آذار	ديسمبر/ كانون أول	مارس/ آذار
القروض الدفعات المقدمة والسحب على المكشوف	٤١,٣٢	٤٠,٥٨	٤٣,٣٢	٤٤,٧٨	٤٥,١٩
العقارات :					
قروض رهن	٣,٢٠	٣,٠٨	٣,٠٦	٢,٨٨	٢,٨٧
أوراق تجارية	٠,٧٢	٠,٦٤	٠,٦٣	٠,٧١	٠,٧٤
غير مقيمين	٤,٣٥	٤,٤٠	٤,٨٧	٥,٣٢	٥,٣٨
المجموع	**٤٩,٥٩**	**٤٨,٧٠**	**٥١,٨٧**	**٥٣,٦٩**	**٥٤,١٨**

أما بالنسبة إلى توزيع مجمل الائتمان المصرفي للمقيمين على القطاعات الاقتصادية المختلفة نجد أن قطاع التجارة قد شهد ارتفاعا إلى ٣١,٥٪ في مارس/آذار عام ١٩٨٨ مقارنة بنسبة ٢٩,٣٪ في نهاية عام ١٩٨٥ .

وقد بقي هذا القطاع يشكل أعلى نسبة من مجمل الائتمان خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧ بينما احتل قطاع التشييد المركز الثالث في مارس / آذار ١٩٨٨ بعد أن كان يحتل المركز الثاني خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ وكان يشكل النسب التالية ٢٣,٤٢٪ و٢٤,٣٠٪ و٢١,١٥٪ ثم ٢٠,٥٪ للفترة من ١٩٨٥ إلى مارس / آذار ١٩٨٨ وقد قابل ذلك احتلال نصيب قطاع الحكومة من الائتمان المركز الرابع في نهاية مارس / آذار ١٩٨٨ وكان نصيبه بالتوالي لنفس الفترات المشار إليها ، ٢٠,٩٨٪ ، ١٣,٣٠٪ ، ١٥,٤٩٪ ثم إلى ١٤,٨٪ . أما ثاني قطاع في توزيع الائتمان فيشمل الخدمات الأخرى حيث وصلت إلى حوالي ٢٥,٥٪ في (يونيو) حزيران عام ١٩٨٨ بعد أن كانت ١٨,٤٪ في عام ١٩٨٥ .

ويبين الجدول التالي[1] :

نسب توزيع الائتمان المصرفي للمقيمين على القطاعات الاقتصادية المختلفة حتى نهاية مارس / آذار ١٩٨٨

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧		١٩٨٨
	ديسمبر كانون أول	ديسمبر كانون أول	مارس آذار	ديسمبر كانون أول	مارس آذار
– الزراعة	٠,٣٣	٠,٤٢	٠,٣٨	٠,٤٠	٠,٤٠
– التعدين	٠,٩٢	٠,٧٣	٠,٧١	٠,٦٠	٠,٥٩
– الصناعات التحويلية	٤,٤٦	٤,٤٩	٤,٤٣	٤,٩٣	٤,٣٢
– الكهرباء الغاز والماء	٠,٠٤	–	–	٠,٠١	٠,٠١
– البناء	٢٣,٤٢	٢٤,٣٠	٢٢,٧٩	٢١,١٥	٢٠,٥٥
– التجارة	٢٩,٣٠	٣١,٠٣	٢٨,٧٤	٣١,٠٧	٣١,٤٩
الجملة	(٢٢,١٧)	(٢٣,٦٢)	(٢١,٧٦)	(٢٤,١١)	(٢٤,٥٨)
المفرق	(٧,١٣)	(٧,٤١)	(٦,٩٨)	(٦,٩٦)	(٦,٩١)
– النقل والتخزين والمواصلات	٢,٠٨	٢,٠٧	١,٨٩	٢,٢٥	٢,٣٠
– الحكومة	٢٠,٩٨	١٣,٣٠	١٨,١٧	١٥,٤٩	١٤,٨٠
– أخرى	١٨,٤٧	٢٣,٦٥	٢٢,٩٠	٢٤,١٢	٢٥,٥٤

ويبقى أن نشير بعد استعراض تطور الائتمان المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة إلى حجم صافي الائتمان المحلي مقارنة بمثيله في الدول العربية ومعدلات التغيير السنوية والتي تظهر فترة التقلبات الحادة حتى عام ١٩٧٨ ومن ثم تطور معدلات التغيير بنسب أكثر ثباتا ضمن اطار تصاعدي متواز تقريبا وذلك لأغراض المقارنة والتأثير وكما في الجدولين التاليين :[2]

(١) المصدر السابق ، ص٢١ . وكذلك النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي ويونيو / حزيران ١٩٨٨ ص٢٢ .

(٢) الدول العربية ، بيانات واحصائيات اقتصادية ١٩٧٥ – ١٩٨٤ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي – نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٦ ، ص٨ – ١٩ .

صافي الائتمان المحلي في الدول العربية
١٩٧٥ - ١٩٨٤

جدول (أ)

(مليون من العملة المحلية)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الأردن	١٥٧,٨٨	٢٥٦,٧٧	٣٠٣,٢٨	٤١٦,٦٩	٥٣٨,٨٤
الامارات	٤١٢,٠٠	٢٥٥٢,٠٠	١٥٥٧١,٠٠	١٩٣٥٤,٠٠	٢٠٣٧٥,٠٠
البحرين	٥٤,٣٧	١٥٨,١٣	٢١٩,٧٥	٢٢٩,٨٠	٢٤٠,٠٢
تونس	٧٤٤,٢٣	٨٨٨,٢٤	١٠٣٣,١٩	١١٨٣,٨٢	١٣٢١,٢٨
الجزائر	٣٦٢٨٦,٠٠	٤٦٠٦٧,٠٠	٥٤٤٨٤,٠٠	٧٦٥٢٤,٠٠	٨٦٦٠٨,٠٠
السعودية	-١١٥١٢٠,٠٠	-١١٥٦٦٠,٠٠	-١٢٢٣٥٠,٠٠	-٩٩٢٤٠,٠٠	-٨٤٢٥٠,٠٠
السودان	٥٦٦,٥٩	٧٢٦,١٠	٩٥٥,٩٩	١١٨٥,٦٣	١٤٥٤,٩٠
سوريا	٧٥٣٧,٠٠	١٢٢٦٥,٠٠	١٤٥٦٦,٠٠	١٨٦٢١,٠٠	٢١١٩٦,٠٠
الصومال	٨٠٢,٥٠	١١١٠,٨٠	١١٨٢,٩٠	١٧١٥,٨٠	٢٩٥٧,٠٠
العراق	١٠٧,٨٠	-٢٤,٧٠	-٣٤٨,٤٠	-٥٦١,١٠	غ.م
عمان	٩٢,٥٠	١٥١,٥٠	١١٥,٣٠	٢٢٥,٨٠	١٥٨,٧٠
قطر	٧٨٧,٢٠	١٢٩٢,٨٠	٢١١٠,٨٠	٢٣١٥,٨٠	٢٦٦٤,٩٠
الكويت	١٤٧,٩٠	٥٩٢,٥٠	٧٩٦,٧٠	١١٩٠,١٠	١٥٣٧,٦٠
لبنان	٥٧٥٢,٠٠	٦١٩٥,٠٠	٧٠٩٧,٠٠	٩٦٧٧,٠٠	١٣٢٦٩,٠٠
ليبيا	٩٠١,٧٠	١٠٣٦,٨٠	١٠٩٣,٦٠	١٧٧٦,٦٠	٢٠٧١,٩٠
مصر	٣٧٢٧,٠٠	٤٢٧٨,٠٠	٥٠١٩,٠٠	٧٩٠١,٠٠	٩٨٩٦,٠٠
المغرب	١٢٨٨١,٠٠	١٥٥٠٥,٠٠	١٨٩٢١,٠٠	٢٣٤١٠,٠٠	٢٦٥١٢,٠٠
موريتانيا	٥٠٤٤,٠٠	٦٣١٩,٠٠	٩٤٦٤,٠٠	٩٩٠٧,٠٠	١٠٣٣٠,٠٠
اليمن الشمالي	١٧٥,٢٠	٤٧١,٣٠	٣٧٤,١٠	١٢١٩,١٠	٣٠٤٣,٦٠
اليمن الجنوبي	٥٨,٧٩	٨٨,٦٤	١١٩,٥٨	١٤٥,٦٦	١٧١,٣٨

- تكملة الجدول في الصفحة التالية .

تكملة صافي الائتمان المحلي

جدول (ب)

مليون من العملة المحلية

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الأردن	٦٦٦,٨٢	٨٨٤,٠١	١١٦٢,١٣	١٣٦٠,٤٤	١٥٨٧,٧٠
الامارات	٢٢٣٠٧,٠٠	٢٤٦٨٩,٠٠	٢٨٨٢٤,٠٠	٤٣٢٨,٠٠	غ.م
البحرين	١٥٦,٣٦	٢١,٩٣	١٥٥,١٤	١٩٨,٣٧	١٣٦,٨٣
تونس	١٥٧٣,١٦	٢٠٤٠,٠٠	٢٥٦٢,٠٠	٣١٠١,٠٠	٣٥٩٢,٠٠
الجزائر	١٠١٥٤٠,٠٠	١١٣٦٨٧,٠٠	١٤٨٩٧٠,٠٠	١٨٥٦٦٠,٠٠	٢٢٣٧٧٢,٠٠
السعودية	١٥١٢١٠,٠٠—	٢٩٢٤٤٠,٠٠—	٣٠٠٢٧٠,٠٠—	٢٧٤٠٣٠,٠٠—	٢٣٠٩٧٠,٠٠—
السودان	١٧٦٩,٥٦	٢٣٧٣,٤٠	٢٧٦٠,٣٠	٣٢٠٩,١٠	٥١٩٤,٩٠
سوريا	٣١١٠٥,٠٠	٤٠٩٥٠,٠٠	٥٠٧٩٥,٠٠	٦٠٧٨٨,٠٠	٧٢٨٤١,٠٠
الصومال	٣٨٧٩,٥٠	٤٥٤٥,٧٠	٥٠٢٣,٨٠	٥٢٦١,٠٠	٩٦١٦,٠٠
العراق	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
عمان	١٣٦,١٠	١٣٩,٩٠	١٨٧,٦٠	١٨٩,٦٠	٢١٩,٣٠
قطر	٢٩١٣,٩٠	٣٦٤٧,٢٠	٤٨٢٢,٩٠	٥٢٣٤,٠٠	٤٥٧٥,٨٠
الكويت	١٨٤٢,٩٠	٢٦٢٣,٨٠	٣٠٨٧,٨٠	٣٦٢٦,١٠	٣٧٤٧,٢٠
لبنان	١٧٦٠٨,٠٠	٢٣٧٩٦,٠٠	٣٦٨١٣,٠٠	٤٨٠٣٤,٠٠	٦٢٦٣٩,٠٠
ليبيا	١٢١٥,٣٠	٢٩٣٨,٥٠	٢٧٠٦,٧٠	٢٨٤٨,٠٠	٣٣٤٤,٨٠
مصر	١٤٠٦٥,٠٠٠	١٧٨٧١,٠٠	٢٢٠٠٨,٠٠	٢٦١٠٤,٠٠	٣١٥٥٢,٠٠
المغرب	٣١٢١٥,٠٠	٣٦٩٣٩,٠٠	٤٣٧١٩,٠٠	٥٢٣٢١,٠٠	٥٦٧٥٩,٠٠
موريتانيا	١١٧٠٩,٠٠	١٣٦٩٧,٠٠	١٦٤٣٩,٠٠	١٨٠٨٥,٠٠	١٩٦٨٥,٠٠
اليمن الشمالي	٤٩٥٦,٠٠	٧٦٦٨,٣٠	١٢٢٣٠,٠٠	١٥٩٥٢,٠٠	٢٠٨٩٥,٠٠
اليمن الجنوبي	٢٢٥,٢٧	٢٥٧,٣٨	٣١٧,٩٦	٣٨٤,٣٩	٤٧٢,٤٨

المصدر السابق .

معدلات التغير في صافي الائتمان المحلي
في الدول العربية
١٩٧٦ - ١٩٨٤

جدول (أ)

(نسب مئوية)

الدولة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الأردن	٦٢,٦٤	١٨,١١	٣٧,٣٩	٢٩,٣١
الامارات	٧١٩,٤٢-	٥١٠,١٥	٢٤,٣٠	٥,٢٨
البحرين	١٩٠,٨٤	٣٨,٩٧	٤,٥٧	٤,٤٥
تونس	١٩,٣٥	١٦,٣٢	١٤,٥٨	١١,٦١
الجزائر	٢٦,٩٦	١٨,٢٧	٤٠,٤٥	١٣,١٨
السعودية	٠,٤٧-	٦,٦٥-	١٩,٥٥	١٥,١٠
السودان	٢٨,١٥	٣١,٦٦	٢٤,٠٢	٢٢,٧١
سوريا	٦٢,٧٣	١٨,٧٦	٢٧,٨٤	١٣,٨٣
الصومال	٣٨,٢٥	٦,٤٩	٤٥,٠٥	٧٢,٣٤
العراق	١٢٢,٩١-	١٣١٠,٥٣-	٦١,٠٥-	غ م
عمان	٦٣,٧٨	٢٣,٨٩-	٩٥,٨٤	٢٩,٧٢-
قطر	٦٤,٢٣	٦٣,٢٧	٩,٧١	١٥,٠٧
الكويت	٣٠٠,٦١	٣٤,٤٦	٤٩,٣٨	٢٩,٢٠
لبنان	٧,٧٠	١٤,٥٦	٣٦,٣٥	٣٧,١٢
ليبيا	١٤,٩٨	٥,٤٨	٦٢,٤٥	١٦,٦٢
مصر	١٤,٧٨	١٧,٣٢	٥٧,٤٢	٢٥,٢٥
المغرب	٢٠,٣٧	٢٢,٠٣	٢٣,٧٢	١٣,٢٥
موريتانيا	٢٥,٢٨	٤٩,٧٧	٤,٦٨	٤,٢٧
اليمن الشمالي	١٦٩,٠١	٢٠,٦٢-	٢٢٥,٨٨	١٤٩,٦٦
اليمن الجنوبي	٥٠,٧٧	٣٤,٩١	٢١,٨١	١٧,٦٦

- تكملة الجدول في الصفحة التالية .

تكملة / جدول التغير في صافي الائتمان المحلي في الدول العربية

جدول (ب)

(نسب مئوية)

الدول	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الأردن	٢٣,٧٥	٣٢,٥٧	٣١,٤٦	١٧,٠٦	١٦,٧٠
الامارات	٩,٤٨	١٠,٦٨	١٦,٧٥	١٩,١٠	غ.م
البحرين	-٣٤,٨٦	-٨٥,٩٧	٦٠٧,٤٣	٢٧,٨٧	-٣١,٠٢
تونس	١٩,٠٦	٢٩,٦٨	٢٥,٥٩	٢١,٠٤	١٥,٨٣
الجزائر	١٧,٢٤	١١,٩٦	٣١,٠٤	٢٤,٦٣	٢٠,٥٣
السعودية	-٧٩,٤٨	-٩٣,٤٠	-٢,٦٨	٨,٧٤	١٥,٧١
السودان	٢١,٦٣	٣٤,١٢	١٦,٣٠	١٦,٢٦	٦١,٨٨
سوريا	٤٦,٧٥	٣١,٦٥	٢٤,٠٤	١٩,٦٧	١٩,٨٣
الصومال	٣١,٢٠	١٧,١٧	١٠,٥٢	٤,٧٢	٨٢,٧٨
العراق	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
عمان	-١٤,٢٤	٢,٧٩	٣٤,١٩	١,٠٧	١٥,٦٦
قطر	٩,٣٤	٢٥,١٧	٣٢,٢٤	٨,٥٢	-١٢,٥٨
الكويت	١٩,٨٦	٤٢,٣٧	١٧,٦٨	١٧,٤٣	٣,٣٤
لبنان	٣٢,٦٩	٣٥,١٤	٥٤,٧٠	٣٠,٤٨	٣٠,٤١
ليبيا	-٤١,٣٤	١٤٦,٨٠	-٧,٩٠	-٥,٢٢	١٧,٤٤
قطر	٤٢,١٣	٢٧,٠٦	٢٣,١٥	١٨,٦١	٢٠,٨٧
المغرب	١٧,٧٤	١٨,٣٤	١٨,٣٥	١٩,٦٨	٨,٤٨
موريتانيا	١٣,٣٥	١٦,٩٨	٢٠,٠٢	١٠,٠١	٨,٨٥
اليمن الشمالي	٦٢,٨٣	٥٤,٧٣	٥٩,٤٩	٣٠,٤٣	٣٠,٩٩
اليمن الجنوبي	٣١,٤٤	١٤,٢٥	٢٣,٥٤	٢٠,٨٩	٢٢,٩٢

المصدر : نفس المصدر السابق (صندوق النقد العربي) .

ويستخلص من الاستعراض السابق ، دور الائتمان المصرفي في تحريك الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، اضافة إلى كونه النشاط الرئيسي للمصارف التجارية والمصارف المتخصصة ، ومؤسسات التمويل ضمن ما تمارسه من أنشطة مختلفة . فما هي العوامل المحددة لعملية الائتمان المصرفي ؟ وما تأثيرها على حجم هذا الائتمان ؟ وكيف يؤثر المصرف المركزي في حركة الائتمان ؟

يؤثر عدد من العوامل في عمليات الائتمان المصرفية ، وتتباين هذه العوامل من حيث أهميتها وتداخلها في وضع السياسات العامة ، التي يمكن للمصارف التجارية العمل بموجبها ، ويمكن تحديد أهمها بسياسة الانفاق الحكومي وأسعار الفوائد على الودائع ، وبالمقابل نسبتها على القروض وحدود تدخل المصرف المركزي في تحديدها ثم حجم الودائع المتوفرة لدى المصارف التجارية ، وأخيرا حجم النشاط الاقتصادي في الدولة والبرامج التنموية فيها .

ويعتبر الانفاق بشكل عام والانفاق الحكومي بشكل خاص ، من العوامل الأساسية المحركة للنشاط الاقتصادي ، مما يدفع بالتالي إلى التوسع في عملية الاقراض المصرفي أو الطلب على القروض المصرفية ، ورغم أن العكس قد يكون صحيحا إلا أنه يتوجب في بعض الحالات ، أن تساهم المصارف التجارية في ظل انحسار الانفاق الحكومي أو ضغطه لأي من الظروف بأن تتبع سياسة اقراض أكثر مرونة منعا لحدوث ركود اقتصادي شامل ، وعليه فإن الائتمان المصرفي يرتبط بالسياسة المالية المتبعة في الدولة من حيث توسعه مع ازدياد الانفاق .

ومن العوامل الأساسية الأخرى التي تؤثر على سياسة الاقراض المصرفي وحجمه ، وبالتالي سياسة المصارف التجارية الائتمانية ، هو سعر الفائدة على الودائع وبالمقابل سعرها على الاقراض ، وذلك يرتبط أيضا بأسعار الفائدة على العملات الأجنبية وتأثيرها على السيولة المحلية . كما تتأثر أسعار الفوائد بالهوامش التي يحددها المصرف المركزي بناء على السياسة النقدية التي ينتهجها ، اضافة إلى ما يفرضه من قيود على معدلات الاحتياطي الالزامي على الودائع .

وتشكل الودائع على مختلف أشكالها الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية ،

ويتأثر حجم الائتمان المصرفي صعودا أو هبوطا مع ارتفاع أو انخفاض حجم هذه الودائع ، وبناء على هذه العلاقة تلجأ المصارف المركزية الى فرض رقابة على حجم القروض وتوجيه الائتمان ، وذلك في حدود السياسات المالية التي ترسمها لكون حجم القروض ومجمل الائتمان يزيد من النقد قيد التداول وإن لم يكن على شكل زيادة في النقد نفسه .

كما ترتبط حركة الائتمان من حيث الحجم والتوزيع الهيكلي ، على مختلف القطاعات الاقتصادية بمستوى النشاط الاقتصادي ، ففي حالات الرواج والانتعاش الاقتصادي تتسع فرص الاستثمار ، وتنتهج الدولة سياسة مالية توسعية مما يزيد من حجم الائتمان المصرفي وترتفع أسعار الفوائد ، وعلى العكس من ذلك ففي حالات الركود الاقتصادي يحدث نوع من الأحجام عن الاستثمار ، وتقل الفرص المتاحة لذلك وما يتبع ذلك من حيث انخفاض أسعار الفوائد وحجم الائتمان ، وتظهر في مثل هذه الحالات توجهات نحو الاستثمار الخارجي .

ويظهر نمو حجم الائتمان على مدى الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٨ والمؤشرات الاقتصادية ودلالاتها ، من حيث نوعية القطاعات الاقتصادية التي تأثرت من مجمل الائتمان المصرفي ، إلى الدور الذي تقوم به المصارف التجارية على صعيد التنمية الاقتصادية المحلية كما سبق وأن أشرنا . كما يظهر التناقض في حجم الزيادة السنوية للائتمان المصرفي حالة الركود الاقتصادي خلال الفترات ١٩٧٧ – ١٩٧٨ ومن ثم الفترة ١٩٨١ إلى الآن ، وذلك نتيجة للتضخم في حجم الاقراض خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٧٨ وغياب الرقابة على سياسات المصارف التجارية الاقراضية خلال تلك الفترة ، والتي أدت إلى توقف بعض المصارف عن العمل ، كما أشرنا إلى ذلك في حينه ، أما في الفترة الثانية فيعود الانكماش والتقلص في حجم الزيادة السنوية لحجم الائتمان المصرفي إلى انخفاض أسعار البترول وبالتالي انحسار دخل الدولة من العائدات البترولية ، مما فرض وضع سياسات تقشفية وحصر الانفاق في حدود ضيقة ساهمت في ازدياد نسبية الركود الاقتصادي .[1]

(١) يمكن مراجعة دراسة السيد/ عبد الفطين بدران «سياسة الاقراض المصرفي والعوامل المحددة لها» والتي نشرت في كراسة صادرة عن مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي مع دراسات أخرى حول تفاصيل اضافية عن نفس الموضوع أعلاه .



صدر للمؤلف :

١ - اقتصاديات ابوظبي قديماً وحديثاً .

٢ - مجلس التخطيط في ابوظبي .

٣ - منظمة الأوبك .

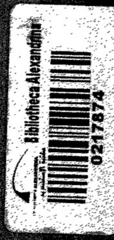
٤ - الأوبك والصناعة البترولية .

٥ - مقالات بترولية .

٦ - البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة (صدر عام ١٩٩٠) كطبعة محدثة .

٧ - الاتفاقيات البترولية في دولة الإمارات العربية المتحدة .

وقد ترجمت هذه المؤلفات الى عدة لغات منها الانجليزية والفرنسية والألمانية واليابانية .



الطبعة الثانية
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م